شرح المفتاح للعلامة
التفتازاني رحمه الله

١٨

ملك العبد محمد السهير [illegible]

اعاره [illegible] عود [illegible]

[illegible] ٤

اسمعيل

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP P... KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1106

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٥٥

١٢٧٥

RAGIP P.
Ka. N.
1265

١٢٦١

خير خبر يوشح به صدر الكلام • واحسن حديث يشرح لمقتضى المقام • حمد الله الذي خلق الانسان
علمه البيان • واتم له الاحسان فالهمه التبيان جعل فيه الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاح •
والدراية مصباحا للهدي الى اسباب الفلاح • ثم الصلوة على اشرف من استقر من سلالة
عدنان • وافضل من استودعه فصاحة البيان وسماحة البنان • ارسله بافصح الآيات
واوضح البينات • وخصصه بافصح اللغات • واتم البلاغات • وابعثه بكتاب اعجز
مصاقع الفصحاء ممن نشاؤا في ظلال الرماح • واخرس شقاشق البلغاء ممن تغذوا بلبان
اللقاح • وايده باصحابه الذين حرزوا قصبات السبق في مضمار البلاغة • ورفعوا عند
التناضل في حدق البيان والفصاحة في زمانه الذي بعثه فيه خير زمان • ولسانه الذي انطقه
به خير لسان • وكتابه الذي انزله عليه خير كتاب • واصحابه الذين قربهم به خير اصحاب •
وبعد فقد بعثني فرط الشغف بتتبع الخواص لتراكيب البلغاء • وايراد المعاني في الاساليب
المختلفة الانحاء • وصدق الهمة في استكشاف القناع عن وجه الاعجاز • واستطلاع ما في نظم
القرآن من لطايف الحقيقة والمجاز • على ان نهضت طول الشباب الى اقتناء العلوم العربية
ونفضت اعلاق الاسباب الى الارتقاء في الفنون الادبية • واقبلت بمجامع الهمة على
التوصل الى تبين مراسم البلغاء • والتوسل الى تعرف مناظم الفصحاء • واكببت العزيمة على
استكشاف اسرار العربية واستطلاع خرايدها • واستجاب الخوض في غمارها • والغوص على
فرايدها • وابرمت القريحة في استنهاض الرجل والخيل الى نظم فصولها وابوابها • وضبط عللها
واسبابها • واستيقاظ الليل والنهار في طلابها من مستقرها ومآبها • احفظ كل نادرة سمعت
من الفصحاء في نواديها ومجامعها • او صدرت عن البلغاء في بواديها ومرابعها • ما اطلعت
على كتاب غريب الا انتعلت رغايبه • ولا سمعت بذي ريب الا اخذت غرايبه • وبعد
تقواض علماء فن البيان المطلع على نكت نظم القرآن • واستفاض ذكره على مر الزمان • واستقاض
مدده وتعاقب الحدثان • كادت تمضي ربا عمره من غير طلل ورسم • وينهب قباب جديد • وطسم

وتوذن ايها بالطمس • وتقوا عليها كان لم تغن بالامس • وتندرج تحت طي النسيان وتلح
في زوايا الهجران بحيث لا تسمع فيه من احد همسا • ولا تبصر من غير كلمه منه نبسا • الا ان الله
سبحانه قد اوزعني ان نفضت عليه لبي • ونهضت اليه بهمتي • والهمني ان انفقت على النظر
فيه شبابي • ووجهت شطر مطلبه ركابي • ولبثت فيه من عمري سنين • وقضيت في
حديثه التسنين • وقد سبق مني الوعد بالتماس بعض اعاظم الفضلاء • وافاضل العلماء ان
اصرف عنان القلم الى تعليق حواش على كتاب الكشاف • والتفرق بين رث والاصداف
واجعل الفاضل من رقاته • والفاصل من ساعاته • وآونة قراته • وازمنة راحاته • لشرح
القسم الثالث من مفتاح العلوم للنحرير العلامة • ابي يعقوب سراج المعالي يوسف بن محمد
السكاكي تغمده الله بغفرانه • فقد انفقت على جزالة الفاظه الرايقة • ودقة معانيه الشايقة
كلمة المهرة المتقنين • ونطقت بحسن عباراته الانيقة • ولطف اشاراته الرشيقة • السنة النحرة
المفلقين نزاه الميزان في لطايف الوبيه والقسطاس • والبنيان في الفنون الادبية
والاساس • قد اجيبني في تجويده وتربيع • وتبدع في تاليفه وترتيع لم يال جهدا في تاسيس
بنيان التبيان • ورفع القواعد من فن البيان • وتمهيد الاصول في العلمين المختصين بالقرآن
على تناسق نعان وتناسبها • وتجاذب اطراف وتجاوبها ناظرا بعضها الى البعض متناصرة
آخذا بعضها بيد البعض متظاهرة • ولو لم يكن منه الا التوقيف • على مناهج التركيب • والتاليف
والتوقيف لمدارج الترتيب والترصيف • لكفى فكيف • وفي كل سطر منه عقد من الدرر • وفي
كل لفظ منه روض من الملح • الى فوايد لا يدركها الاحصاء • ولا يحصرها الاستقصاء • ولذا صار
مقبول الخواطر والطباع باسرها • ومستحسن النواظر والاسماع عن آخرها • وقد وهبت له شطرا
من عمري • وجعلت اجالة الفكر في غوامضه دهري • واعتقد جمع من الاخوان • ونوع من
الخلان • اني رغبت في مراقب حقايقه ودرجات الاحاطة بدقايقه • مرتقى لم يبلغه احد
ممن يوثق به ويعول عليه • واحطت بمكنونات ضمايره • ومحجوبات سرايره على نهج لم ابق
اليه ولم ازاحم عليه فما ولوا مني انجاز الموعود من شرح المفتاح حين رأوني اخذت في بذل
المجهود الى حواشي الكشاف لكن لم اجد نفسي حركة نشيطة • بل جردة مستشيطة • لما رأيتني قد
اخذت السن من قواي • وذهب مع الراكب هواي ومناي • ومضت على الوعد شهور
وسنون • وتجذبني مداورة الشؤون • وقد آذن الكفيل بالرحيل • ولم يبق منه الا القليل

وحان ان يغيب المشيب المر المعيب • وصار الاتم ان اشرح مفتاح الفلاح • واسرح النظر
في طرق النجاة والنجاح • مع ما منيت به من الاعراض من كنت اراجعه من الفضلاء الذين يصيب
في هذا الباب خطاهم • والاذكياء الذين تنفث في سواديه مراميهم • ومن معارفه الاخوان
الذين كان الواحد منهم يسمع الكلمة مني فيضعها على راسه ويعض عليها بافراسه • ويسكنها صميم
فؤاده • ويكتبها على بياض ناظره بسواده • فكر روا الحاجهم • واكدوا اقتراحهم • واصروا على الطلب
اصرارا • وصدقوا الرغبة سرا وجهارا • وتوسلوا بمن لا يرضى من طريق الوداد اجابة دعوته • وتلقى
طلبته • من اعزة الاحباء واجلة الاخلاء • وذوي الهمة العلياء • في الارتقاء الى درج السواء فاخذت
في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته • وتبيين معضلاته • وكشف استاره عن اسراره • ونصب
المنار الى انواره • وحل الفاظه وبسط معانيه • وتشييد قواعده • وتشديد مبانيه مع تهذيب
الكلام وتنقيح • وترتيب للمرام وتوضيح • مشيرا الى النكت المودعة خلال عباراته والنقر المدرجة
اثناء اشاراته • سالكا مسالك الايجاز والاقتصار • تاركا مذهب الاطناب والاكثار • سايقا
الكلام على وجه يضمحل معه الشبه • ويندفع الاعتراضات وينحل العقد ويرتفع الاشكالات
وينشد ضالته كل طالب • ويظفر ببغيته كل راغب • وينطوي على نوادر المعاني والمقاصد تحت
سلاسل الالفاظ العذبة الموارد مع تكاثر اللطايف والنقر • ومحاسن الحجول والغرر
مما كانت على طول الاعصار مخزونة • وعن الاذاعة والافاضة مصونة • بتقريرات تبتهج لها
الاسماع وتهتز عندها الطباع ويرتاح لها النفوس • وينشرح لها الصدور • وتنبيهات
على رغايب انتقدتها • وغرايب التقطتها • وعجايب بالانظار الصحيحة • واتعاب القريحة استنبطتها
فالم يقرع الاسماع ولم يرها الراؤون • ولم يروها الراوون • واسال الله عز سلطانه ان يجعلني
ممن يمنه الصدق • ويعينه الحق واعوذ به ان ادعي علما لا اعلمه • وانشدي قولا لا الحمه • وارجو ان
يكسبني السماحة بهذه الفوايد • والافاضة لتلك الفوايد • استجلاء من القلوب السليمة • واستجابا
من النفوس الكريمة • ثم لا اعبا بالملام من اللئام الاوغاد • والغنا من الغيام الحساد • والى
الله اتضرع في ان يهديني سبيل الرشاد • ويهديني دليل الصواب والسداد • وان يجعل
اعانته وسيلة النجاة في المعاد • وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد • فهو
الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل قوله القسم الثالث رتب الكتاب
على ثلثة اقسام الاول في علم الصرف والثاني في علم النحو والثالث في علمي المعاني والبيان

القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان

ويشتمل على علم الحد والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن وقد
ذكر في صدر الكتاب ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد مختلط المسائل
وان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان ثم افردهما قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب
وذلك لان الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة ولا كذلك المعاني والبيان من النحو
لظهور التمايز بالاسم والحد والغرض والموضوع والمسائل والمدونين ولكونهما الذروة
في علوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه التي بها يرتقي الى حد الاعجاز ومعنى كونهما
تمام علم النحو انهما الكمال له والشرف والمقصود الاصلي والغرض واما الاستدلال والعروض
بالنسبة الى المعاني والبيان فلا في الاتحاد كالاشتقاق من الصرف ولا في الاستقلال
كالمعاني والبيان من النحو فجعل امرهما بين بين بان لم يدرجهما فيهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل
في قسمهما مع الاشعار بنوع تميز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني
وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفن الاول من تمة الغرض من علم المعاني
وهو الكلام في الشعر الفن الثاني في الارشاد بدفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني
جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه لان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها
والعمدة في ذلك هو القرآن المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال مطاعن يبتنى تفاصيل بعضها
على علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض ولما كان البيان شعبة من المعاني على ما سيجيء جعل
اللواحق تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني قوله من الكتاب فيمن لم يجوز الحال
من المبتدا ولا حذف الموصول في السعة حال من الضمير في الظرف الواقع خبرا اعني في علمي
المعاني والبيان وفايدة الاحضار والاذكار وازالة ما عسى ان يشتبه على من لا يحضره ما
في صدر الكتاب ان الاقسام الكتاب نفسه او الطرف منه او جملة او فن او مقالة او نحو ذلك
ولهذا النوع من عهد العهد وهو من الاشتباه اعاد الخبر فلم يقل واما القسم الثالث فيشتمل على
مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف وكلمة في على تشبيه الملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرف
يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه الآية في تحريم الخمر وهذه القصيدة
في مدح فلان وقد نبه على رجوع معناها الى معنى اللام بان قال فصلان لضبط معاقدهما ثم
قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وكم من لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب
او القسم منه او الفصل او المقدمة هو عبارات المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاغراض

المقصود ومنه قال ما شاء واما ظرفية القسم للمقدمة والفصلين فظاهر لان الكل مشتمل على كل
جزء وان كان بعض مجموعها فلذا قال وفيه مقدمة عطفا على ما قبله من الجملة الاسمية والظرفية
فان قيل شبه ظرفية الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها
وبمنزلة الكسوة واللباس كذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاضرا له آخذا بجوانبه
بحيث لا يخرج ظرف من اللفظ من ظرف المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب
في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي هو الكل كما يشعر به قوله
الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه قلنا الاقرب انه عطف على
معاقد اي في ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدري اي في التكلم فيه فيؤول الى
ظرفية المعاني والاغراض للالفاظ ولو سلم ففي مثله يقع الجزء ظرفا للاختصار والاستقرار
تشبيها بالحلية كما يقال نظر في الكتاب وتامل في المسئلة ومقدمة الكتاب اسم لطائفة مخصوصة
من الكلام تتقدم الشروع في المقاصد لبيان ماله نوع تعلق بالعلم كحده وموضوعه وغايته
ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب الابواب وتصورات وتصديقات تبتني عليها تحقيق المسائل
ونحو ذلك بحسب قصد المولف ولما كان المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل
متحدين من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى والاختصاص بعلم البلاغة والايجاز ذكرهما
بلفظ المثنى ولم يقل في علم المعاني والبيان او علم المعاني وعلم البيان وكذا الحد بخلاف
الغرض فانه فيهما واحد وهو التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به في آخر البيان
فاوحده ثم اشار في تعريف العلمين الى تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل منها وارادا بالحد المعرف
الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما رتب على الشيء من حيث يطلب ويقصد وجعلهما في
المقدمة اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا
فيامن الطالب فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وبالغرض يخرج الناظر عن العبث
والضلال ويعرف ان العلم هل هو من حاجته مخصلة اولا فيهمله والمراد بالمعاقد ما يتصل به
المقاصد ويرتبط به اشد ارتباط حتى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن الموضوعات
والمبادي وجعلها في الفصلين المرموزة في عنوان المسائل المعبر عنها بالكلام في العلمين وجعل
الحد والغرض في المقدمة لكونهما خارجين والامام الرازي يجعل في كتبه ضبط معاقد العلم
عبارة عن تعيين عنوانات مباحثه ومجملات تفاصيله وكلام المص ينطبق على ذلك جدا

وجعل

ويجعل القسم الثالث مقدمة وفصلين يظهر ان مباحث الاستدلال والوضع ودفع
الغلط من الفصلين واستيناف الكلام في العلمين على ما قال في آخر علم المعاني او فيضا
الوط فما نحن فيه استيناف الاخذ في التوصل للعلمين قوله المقدمة على حذف الخبر
او تبر قوله اعلم اشارة الى شدة الاعتناء بمعرفة المعاني وعلم المعاني من الاضافة البيانية
كشجرة الاراك لدلالة قوله علمي المعاني والبيان على ان اللقب هو المعاني لا علم المعاني كعبد
الله اللهم الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم
هو شهر رمضان والتتبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد المعرفة الحاصلة من تتبع خزعات تراكيب
البلغاء بل الاصول والقواعد والملكة المبنية على ذلك كما قال في موضع ان مبنى علم المعاني
على التتبع لتراكيب الكلام واخذوا واحدا في آخر المعاني انه معرفة خواص التركيب ومعرفة صياغات
المعاني ولا يستبعد المجاز في التعريف عند ظهور القرينة وتصريح المتكلم وقصد التنبيه على النكتة
وهي ابتناء علم المعاني على التتبع واخراج معرفة الله تعالى للخواص عن الحد اذ لا يقال لها
في العرف علم المعاني وخواص التراكيب هي الخصوصيات والكيفيات التي تعتبر في المعاني
اولا ثم يؤتى بالالفاظ على حذوها على ما قال الشيخ عبد القاهر انها التي تخص باسم الصور
والخواص والمزايا وبها يتفاضل الكلام ويتحقق الاعجاز وعليها يطلق اسم البلاغة والبراعة
والبيان وما شاكل ذلك وافادة المعنى ايصاله الى الفهم بحيث يحصل والدلالة هي الكون
بحيث يوصل واسنادهما الى التركيب لكونه السبب والآلة والظرف اعني في الافادة
في موضع الحال من خواص اي حال كون الخواص كائنة في الافادة ومعتبرة فيها متعلقة بها
وبهذا القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن ساير العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او
يتعلق باحوال المفردات وضعا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف وبحال التركيب
اعرابا كالنحو او اختلاف دلالته في الوضوح والخفاء كالبيان ثم حاول ادراج البديع في
المعاني على وجه يشعر بكون معلوماته من قبيل اللواحق والتوابع فعطف على الخواص ما يتصل
بالتركيب اي يعرض لها تبعا لما هو المقصود الاصلي اعني الخواص يعني يلحق بها ويتقدم من تمامها
من الاستحسان وغيره وهو الاستهجان الواقع في كلام البلغاء بعفوه عنهم او قصدا الى اغراض
لم يتعلق بذلك كما في الاضاحيك والهزليات والتوريعن الغير والمحكيات فقوله صاحب
المعاني احترازا عن مثلها كمعرفة التسوم في الطلب وليا في تمثيلها في موضعها اولها انها قد

يشتمل على منتخبات كما سئل ابن الخشاب عن حضوره خلق القصاص فقال يجري في ضمن
هذيانا تهم فوايد كثيرة واخر في الكتاب مباحث البديع عن علم البيان لجلالة قدرة وذكره ودخوله
في حد البلاغة وشدة اتصاله بالمعاني بحيث صار كشعبة منه لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار
ولا كذلك البديع وان درجه فيه لدنو محله عن ان يجعل علما براسه ثم نبه على الغرض من علم
المعاني بقوله ليحترز متعلقا بتتبع وليس المعنى انه يجب ان يكون هو في قصده ملاحظا المفهوم
الاحتراز عن الخطاء محصلا لهذا المعنى بل قاصدا لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى
لو كان مقصده الاقتدار على تاليف الكلام البليغ او استكمال النفس بذلك او احراز تلك
الملكة والفضيلة او توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به المصنف او ما يؤدي هذا المعنى كان تتبعه
للاحتراز ولم يقل ليحترز بها اي بالخواص او به اي بالتتبع والمعرفة تنبيها على ان السبب حقيقة هو
الاطلاع عليها وحضورها في الذهن لا مجرد التتبع والمعرفة ولو مخزونة كما في حال الذهول ولم
يتعرض للرعاية لكونها لازم الوقوف عادة او للاشارة الى ان غير المراعي منزل غير الواقف
والمراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه
بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ومقتضى
الحال في الظاهر هو تلك الكيفية والخصوصية وفي التحقيق الكلام المشتمل عليها ولذا قال على
مقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتعريف ونحو ذلك
ومعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه صدق الكلي على
الجزئي لاشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضي كلاما دالا على ذلك
بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا لمنطلق كذلك فايرادك كلامك مؤكدا
وحكي قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون على ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام في قوله في
تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي قولته فتطبيقه ان تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه
وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغي وللاشارة الى هذا اطلق الكلام ولم يقل تطبيق كلامه او تطبيق ذلك
الكلام ومما يجب التنبيه له ان المراد بخواص التراكيب اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية او راجعا
الى البعض من ذاته من حيث كونه في ذلك التركيب كالبعد المشعر بالتعظيم في قوله تعالى ذلك
الكتاب قوله واعني بتراكيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام
وهي التراكيب الصادرة عمن له زيادة تمييز بين الجنس الاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه

وكيفية

وكيفية تاليفه وهي تراكيب البلغاء جمع بليغ وهو ذو البلاغة وقد فسرنا في آخر البيان بليغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها ولفظ تادية المعاني وايراد انواع التشبيه صريح في ان المراد خواص
تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته يعني ان يورد كل تركيب على ما ينبغي وفي خاص
موقعه وكل تشبيه على الوجه الذي يليق به وكذا البواقي وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على
تاليف الكلام البليغ فاعتراض الايضاح بانه ان اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاز الدور
وان اراد غيره فلم تتبين ليس بشيء والعجب ان القوم الفضلاء تنبهوا لذلك واجابوا بان المراد التراكيب
البليغة بالوصف دون الاضافة او تراكيب الاشخاص المعروفين بالبلاغة كامرئ القيس مثلا
وان لم يعرف معنى بلاغتهم او ان قوله وهي تراكيب البلغاء ليس من تمام التعريف وقوله
لا الصادرة نصب عطف على الصادرة يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به
وتتبعه في نظر الصناعة وان كان قد يشتمل على الخواص وقد يروى بالرفع عطفا على تراكيب
البلغاء وليس بالوجه الا اذا جعل ضمير سواهم للبلغاء لا لمن له فضل تمييز ومعرفة والصناعة العلم
الحاصل من التمرن على العمل وقد يفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض
من الاغراض صادرا عن البصيرة بحيث ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة في الكلام بلوغه رتبة المطابقة
لمقتضى الحال مع السلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة وفي المتكلم بلوغه رتبة الاقتدار على
ذلك وصناعة البلاغة هي المعاني والبيان وقد يضم اليهما البديع وقد يسمى توابع علم البلاغة
ونحو حيوانات لان المراد بها غير الانسان وليتمكن من وصف الاصوات بالاوصاف الكمال
الاصوات مواضع خروجها وظهورها ما ينعق مصدر نعق اي بحسب اتفاق الاصوات وموصول
اي بحسب ما يتفق من الاسباب قوله واعني بخاصية التركيب اخر تفسيرها عن تبيين المراد
بالتراكيب مع تقدمها في الذكر لتاخرها في الرتبة وتفرعها على التراكيب وخاصة الشيء ما يوجد
فيه دون ما عداه كلا او بعضا واذا لم يظهر سبب وجودها في الشيء سميت باسم الخاصية ايجا
اليا ومبالغة حتى كانها نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة فلهذا قال ومعنى
بخاصية التركيب اي خاصية تركيب البليغ في الافادة وآثر لفظ المفرد لان التفسير للمفهوم الكلي
المتكثر الى القسمين لا لما من الجزئيات وقد اضطرب في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان حيث
متعلق بما يعني او يسبق او بلازم او بمحذوف او بدل من عند سامع وانه على حقيقته بمعنى البعض

الاحيان او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشيء بما يلازمه من الزمان ولا خفاء في انه لا يجوز تعلقه بمعنى ويسبق او بلازما على وجه الظرفية لان الغاية ليست في حين صدوره عن البليغ بل في حين التاليف والتعريف واللازم لما هو يكون سابقا ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة ليكون اللزوم جزئيا لا كليا نعم يجوز ان يعتبر في حين دون حين او يحصل في تركيب دون تركيب متعلقة بيسبق او بلازما يكون على وجه الحالية وتحصيل الكلام وجهين احدهما ان المراد بخاصية التراكيب الافادة ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لا بسبب نفس ذلك التركيب كنفي الشك السابق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ او لازما له بسبب نفس ذلك التركيب كالتعجب السابق الى الفهم من مثل كيف تكفرون بالله مع وضوح الادلة والبينات لكن السابق بعينه انما يعتبره في الشرع اذا كان مقارنا لحين صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر ولم يجعل بتبعه مما يفضي الى علم المعاني نحيا في موقع الحال مما يسبق او من ضمير يسبق يعني كاينا في حين ومعتبرا فيه لا يقال ما القيد بالنسبة الى القسم الاول مستدرك اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول يكفي في تقييد الكلي حصول فايدة القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق الى الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه ولو سلم فعلى هذا المعنى يجعل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية او الحالية اي حال كونه في حين الصدور ومقارنا له وثانيهما ان المراد ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب او لازما له حال كونه في بعض الصور والتراكيب وهذا تقليل الجدوي اذ الجاري مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا اعتبر قيدا بالنسبة الى كل منهما واما جعل حينا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة ويصير المعنى ما يسبق منه الى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ فيرفع الاشكال لكنه يكون قيدا ضايعا لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم ههنا كلام اخر مثل ان اللازم هو الامثال والجاري مجراه ما عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه خلافه وانهما عبارتان عن معنى واحد والمقصود التخيير في التعبير وبالجملة فقوله جاريا حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا مجرى اللازم ولا يلائمه عطف لا لنفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب ليحتاج الى نفيه

او بقوله يسبق وح يجب ان يكون لما هو ايضا متعلقا به ليحصل التطابق ويحسن التقابل فيكون السبق في الاول لكون التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب والضميران للتركيب وما مصدرية في الجملة الاخيرة على ما جوزه غير سيبويه او احدهما لما والاخر للتركيب فموصولة ووضع المظهر موضع المضمر مع اسم الاشارة في قوله ذلك التركيب لتحقيق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير للجنس التركيب كما في قوله واب الكريم انّا يعادي عيره اي غير الكريم **قوله** واعني بالفهم في قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذي الفطرة وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز وسلامتها عدم تدنسها بالعقايد الردية والشوايب العادية وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال كما قال عليه الصلوة والسلام كل مولود يولد على الفطرة **قوله** مثل ما يسبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف اي مثل سبق ما يسبق لا ان ما موصولة مبنية بقوله من ان يكون وجاز الفصل بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية واما انتصاب مثل بفهم ذي الفطرة فبعيد من جهة المعنى لتاديه الى اني اعني بخاصية التركيب ما يسبق الى فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من اللطايف المدرجة في الامثلة الجزئية وفي خطاب فهمك اشارة الى ان الاخذ في الكتاب ينبغي ان يكون فطرته السليمة **قوله** بصياغة الكلام اي تاليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما تقتضيه العقل لا توالبها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق وهذا ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر في جانب السامع الكمال في الفهم والادراك وفي المتكلم الكمال في تاليف الكلام وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعيا لذلك لعدم الاطلاع عليه فنيط الحكم بما يظهر على الناس ويبنى عنه ظاهرا وهو معرفته الصياغة **قوله** نفي الشك فاعل مقصود واسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري مجرى اللازم والاخرين من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار انما يسبق الى الفهم عند سماعه عند سماعه من البليغ او غير البليغ ربما يورده في مقام نفي الشك او رد الانكار وكذا كون المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيد اذ اسمعته من العارف مرادفيهما لكن اطلق فيهما اللزوم لقربهما من اللازم ولم يمثل باللازم لما هو هو لقلته واشتراط اعتباره بالصدور

عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون مقصوداً وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان
يكون المطلوب كذا على عادة افتنانه في الكلام مع ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين
ولم يقل من نفي الشك ومن القصد الى مجرد الاخبار ومن وجه الاختصار ليصرح باضافة
كل الى التركيب فيتحقق كونه خاصية له وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان
كان مركبا في التحقيق لكن الخاصية في ترك التركيب قوله وجه الاختصار اي طريقه مع اتفاق
ذلك التركيب او الاختصار لطيفة من اللطايف التي يشير اليها موضع بيانها وهو الحالة المقتضية
لطي المسند اليه قوله وكذا اي مثل السبق او ما يسبق في هذه الصورة السبق او ما يسبق
او اللفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند اليه اي لم يحذفه وهو الاحتياط وزيادة التقرير
ونحو ذلك ولك ان تجعل وكذا انتصب عطفا على مثل ما يسبق اليه لكنه يحتاج الى تكلف
في عامل اذ او انما قال لفظ دون ثبت رمزا الى ان المسند اليه عند الحذف بعيد جدا ثم اعاد
لفظ كذا مع زيادة حرف التنبيه لكثرة المذكورات بعده وعدم تخصيصها بالمسند اليه بناء
على ترك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر سوق الكلام على كونها في المسند اليه
قوله على ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق اي في حال كون هذه الاعتبارات والخواص متفقة
ومتركة على اطلاعك على جميعها سوق الكلام وايراد المسائل في علمي المعاني والبيان اطلاعا متنقلا
يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع ذلك مندرجا فان قيل المطلع هو المعاني لا غير
قلنا اطلاع سوق الكلام في العلمين لا يدل على ان الكل دخل في الاطلاع كما يقال بين
ذلك في العلوم الاسلامية لمسئلة كلامية وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة
في الوضوح والخفاء انما يطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا تطلع حيث ينظر فيها
ويعرف خواصها وكلاهما ضعيف قوله باذن الله متعلق بما سبق او يطلعك قوله وانما
علم البيان صدر الكلام بكلمة انما لكونه تفصيل ما اجمل من بيان حدي العلمين واكتفى في المعاني
بلفظ العلم الدال على زيادة الاعتناء بشانه وكما اراد بثمرة التتبع مسببه وثمرته اراد بالمعرفة هنا
سببه واصله الذي هو الاصول والقواعد او الملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتعذر ذلك
واشتهاره فيما بينهم وبه يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة والايراد هنا بمنزلة الافادة
ثمة اثره لكونه انسب بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة الى المعاني ايصال الطرق الى المقاصد
اشارة الى انها وسايط والات لا اسباب ومؤثرات واللام في المعنى للجنس يعني كل ما

يدخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص معين ولا تفصيل لما لا يتناهى بالفعل فلا يرد من له
ملكة ايراد معنى معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد كل
معنى ما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير
دون الخفاء الا انه قد يراد زيادته فيكون وضوحه قدر او نقصانه فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف
بالزيادة والنقصان في الوضوح ان يكون بعض الطرق زايدا في وضوح الدلالة والبعض
ناقصا ويجوز ان يراد الاختلاف في كل منهما بان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا
في جانب النقصان والاول هو الظاهر واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى
فاعله وصفها بها يوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء اثره
لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة ولك
ان تجعله صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا الى كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى
او لا بسرعة والاعتراض بانه يتناول ايراد معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح
دلالة وليس من البيان في شيء ليس بشيء لما سيجيء في صدر علم البيان من ان هذا لا يتاتى
في الدلالات الوضعية بل العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوضعية واللام في ليحترز متعلق
بمعرفة وذلك اشارة الى الايراد وتوسط ذكر الوقوف ولم يقل ليحترز بها اي بتلك المعرفة
اشارة الى ان السبب الاقرب في الاحتراز هو الوقوف والاطلاع حيث يكون الايراد حاضرا
في الذهن لا مجرد المعرفة والملكة كما في حال الذهول واراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه الى الفهم
من المعاني المرتبة المتناسقة المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات
المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك من
مراتب الوضوح زيادة ونقصانا الى ما يناسب المقام والحال على ما يتكفل علم البيان مثلا
تادية معنى مضافه زيد بقولك هو مضياف لانه لمضياف او هو المضياف او المضياف الاهو
قد صافه خلق كثير ونحو ذلك هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة
على ذلك مختلفة المراتب في الوضوح وايرادها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب
او مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن
الخطاء فيه حتى لو ادى معنى المضيافة في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه لكثير الرماد كان الخطاء
فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد

كان الامر بالعكس وبالجملة فمقصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيآت
مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في ان يكون تلك الدلالة فيما يناسب
المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا يتبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق
في الاعتبار وكاين في مقام ابتداء التطبيق لكلامه او كلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا وما يقصده
صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطابقة في الجملة فلهذا آثر في المعاني لفظ التطبيق
وههنا لفظ المطابقة والاوجه انه انما آثر التطبيق ليعم حمل كلام البليغ الذي سمعه على ما
ينبغي وههنا ليس كذلك فليتامل ثم قد نبهناك على ان ليس معنى كون المعرفة للاحتراز
ان يكون ملحوظ العارف بهذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه او ما يفضي اليه
كالتوسل الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وكون تشبيهاته ومجازاته وكناياته على
وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك **قوله** وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان
الحد والغرض ادرج فيها منفعة العلمين لقربها من الغرض فان ما يتادى اليه الشيء من حيث
ينتهي اليه غاية ومن حيث يطلب به ويقصد غرض واذا كان مما تشوقه الكل طبعا كالوقوف
على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد تقصد بها العلم لزيادة الترغيب في تحصيله
والمعنى ان فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبه على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال في العلوم
والصناعات على تمام مراد الله من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون خواص تراكيبه
وحسن ترتيبه وتنظيمه ومطابقتها لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته
ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته من الحسن في الغاية القصوى فتحصيلهما والنظر فيهما يكون عونا
على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة ومنقبة جليلة ثم قد عرفت معنى المراد من الكلام وانه يتعلق
بعلم المعاني وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل ان مذهب غير الملاحدة من
المعتزلة وعليه المصنف انه لا يمكن للبشر الوقوف على تمام مراد الله من كلامه لان معناه جميع ما قصد
واراده من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة اوقار من العلم لا تمام المراد بالمعنى الذي
ذكرنا ولا يحتاج الى الجواب بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة واما
الاعتراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لامتناع تحصيل الحاصل فجوابه ان
الاحتياج ضروري لامتناع الحصول بدون الشرائط والاسباب غايته عدم الاحتياج بعد
الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى وقد يجاب بان المراد بالواقف

من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل اراده الا في الارادة نفسها الترد بالمنع وقد
يجعل هذا ذريعة الى دفع الاعتراض الاول ايضا فان ارادة الوقوف على الشيء لا تستلزم
امكان حصوله وليس بشيء لكونه لغوا من الكلام غير مشعر بالمنفعة والفايدة بمنزلة ان يقال
هذا العلم يحتاج اليه في هذا الامر المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف
على الامر المحال كما توهم فانه مفيد ثم في قوله ينبه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما لا يذهل
عنه فيحتاج الى التنبيه **قوله** فالويل تنفير وتحذير بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما عن
القصور والتقصير في تحصيلهما وبيان المضرة في ذلك فان الناظر في العلوم سيما الاسلامية
قلما يخلو عن الخوض في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصور في العلمين قلما يسلم عن الخطاء منه
والوقوع في التفسير بالراي الذي هو خطاء وان اصاب وفيه استحقاق الويل والعذاب
قوله ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان حقه ان يذكر قبل التعريفين
لكن اخره لترتبه عليهما وعلى الاحاطة بمفهومهما والمعنى ان البيان شعبة من المعاني وتفرع عليه
وكالمركب بالنسبة اليه لان تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطاء في
ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة في مطابقة الكلام لما
يقتضي الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان بهذا
الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا اليه بمنزلة الشعبة من الدوحة اي الغصن من اصل الشجرة ولم يكن
منفصلا عنه الا بانه اعتبر فيه مع الاصابة في دلالة الكلام على المراد بخصوصياته وكيفياته
التي بها ارتفاع شانه الاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على ما ينبغي
وعلى وفق ما يناسب المقام ويلايم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب والمعاني بمنزلة المفرد
فناسب تاخير البيان وضعا لتاخر المركب عن المفرد طبعا واما ما يقال ان البيان باب من
ابواب المعاني افردوه عنه وجعلوه فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرايض من الفقه او ان الاحتراز
الماخوذ في علم المعاني لا يمكن الا معرفة ايراد المعنى في الطرق المختلفة اذ الحال ربما يقتضي الايراد
في طريق واضح الدلالة او اوضح او خفي او اخفى فما لم يكن المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة الماخوذة في تعريف علم المعاني اخص
الافادة بل يعم الدلالات في باب الوضوح والخفاء ففيه نظر لانه مع ضعف بعض مقدماته
ربما كان على عكس المقصود واول وجهي كون البيان بمنزلة الجزء من الكل فقوله لا ينفصل يدل

بتانيث الضمير صفة شعبة وبتذكيره خبرا بعد خبر و قوله جرى جواب لما وكبرى العاس محذوف
اى ولما جرى ناسب تاخيره وجملة لاجرم آثرنا استيناف بيانا للنتيجة ويجوز ان يكون
جرى خبرا آخر لكان وآثرنا جواب لما ولاجرم للتحقيق والتاكيد بمنزلة حقا اذ الاسمية لا تقع
جوابا لما قال الفراء معنى لاجرم في الاصل لابد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت
حتى تحولت الى معنى القسم وصارت بمعنى حقا ولذلك يجاب باللام كالقسم فيقال لاجرم
لافعلن و قوله جرى منه من ابتدائية اتصالية في موقع الصفة لمحذوف اى جرى مجرى كائنا
منه مثل جرى المركب من المفرد وكذا قولك حل منى محل الروح من الجسد ونزلت منى البلد
بموضع كذا وانت منى بمنزلة الاخ قوله الفصل الاول قد يتوهم من جعله الفصل الثانى
في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاقد ان ضبط معاقده ايضا في هذا الفصل وان قوله
وفصلان لضبط معاقدهما معناه انها مذكورة في الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا
الفصل لضبط معاقد علم المعانى يابى ذلك فالاوجه ان يجعل بحث الدلالات وتعيين التشبيه
والمجاز والكناية مقاصد للبيان ضبطا لمعاقده وان لم يصرح به في عنونة الفصل اعتمادا على
انسياق الذهن اليه مما ذكر في الفصل الاول ولذا لم يقل في الكلام في علم البيان والذى
يتادى اليه الفكر الصائب ان المراد بضبط المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل وتعيينها
على وجه التحفظ والتيقظ كما قال الامام في المطالب العالية الفصل الرابع في ضبط معاقد
العلم قوله ان مساق الحديث اى في ضبط المعاقد والكلام يستدعي تمهيد اصل اي
ايراد حكم يبنى عليه مقصود الحديث قوله اذا افضت النوبة اليه يعني في آخر هذه المقدمة
عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة الى آخره لكن قوله فيما بعد يقتضي ان التقسيم غير
ملائم لذلك لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا
وليس فيما هو التفاوت الذي نقف عليه اذا افضت النوبة اليه ولا هو تفصيل لتفاوت
مقتضى الحال وان كان مستلزما له ومشعرا ببيان سببه والجواب ان ذلك للاشعار
بانه توزيع لا تفصيل اى لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان الحال قد يقتضي تادية مجرد
اصل المعنى وقد يقتضي تادية الزائد عليه وما لا يقتصر عبارة عن المعنى بدليل سميناه او عن
الكلام بدليل نزلناه ومعنى تاديته اداؤه والقاؤه الى السامع واللام في مجرد التاليف
فيها للاغراض التي تضاع لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص والمزايا الزائدة على

اصل

اصل المعنى او على معنى السببية اى نظم كاين وحاصل بمجرد التاليف لا بتضمنه الخواص
التي بها يستحق ان يطلق عليه اسم النظم تشبيها بنظم الدرر مترتبة على ما ينبغي قال الشيخ عبد
القاهر النظم هو كون الفاظ الكلام مرتبة المعانى متناسقة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل
ويخرجها صفة نظم يعني انها بمجرد التاليف والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل في حيز
الافهام وتخرج عن حكم صوت الغراب في انه لا يفيد شيئا اذ ليس وضع الالفاظ لغرض افادة
المعانى الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم النعيق في صنعة الاعراب من جهة افادة المعنى
التركيبي لا ينافي تنزلها في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات في الخلو عن الخواص والمزايا
التي بها تفاضل الكلام والترقي الى الاعجاز وكذا كونها على وفق هذا النوع من مقتضى الحال
فان هذا المحض انحطاط شانه وسقوط درجته و في قوله وهو الذى سميناه ونزلناه تسامح
اذ الاول للمعنى وكانه على حذف المضاف اى سمينا معناه ان كان عبارة عن اللفظ او
نزلنا لفظه ان كان عبارة عن المعنى قوله الخطاء الذي نحن بصدده اى في علمى المعاني
والبيان للاحتراز عنه لا الجامع في الكلام الذي لا يفضى في تاديته الى ازيد من اصل المعنى
وانما موضع ثوران ذلك الخطاء وهيجانه بمنزلة الغبار المرتفع الحائل عن الابصار هو الكلام
الذي يفتقر فيه الى اعتبار الخواص واللطائف فكثيرا ما يقع للمتكلم في تاليفه وتنظيمه للتسامح
في حمله على المقصود على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم ومبني ان يكون وقوع الخطاء
فيه لغير الفارس في علمى المعاني والبيان اذ الالم يكونا مفيدين للاحتراز عنه وبهذا يظهر ان
المراد بالعاقل المتفطن الماهر في علم الاعراب مع قصوره في العلمين او عدم معرفته بهما قوله
فضلا مصدر فعل محذوف من قولك فضلت الدراهم والذي فضل منه كذا اي بقي
يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا مثل فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن
اعطائه او معنى مثل تقاصرت افكار الاكثرين عن حل هذا التركيب اي لم يبلغه فضلا عن
ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفي والمعنى استبعاد المنفي مع اولى
بالوقوع واستحالة ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والتقدير نفي عدم مجامعة الخطاء اولى
التمييز وتوهمه للعاقل فانه منتف بالكلية والاولوية والمعنى في النفي المعنوي بقي عدم بلوغ
الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب مما خفي على كثير من الخاصة سيما
شارحي هذا الكتاب وعامتهم على ان فضلا منا مبني تجاوز وتحيروا في مرجع ضمير فضل وانت

خبير بان معنى تجاوز عنه عفا فانهم لم يحوموا حول اللفظ ولا المعنى ولا التركيب قوله وان اختلج في وهمك كلمة ان المستعملة في التردد ولفظ اختلج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذي اكثر احكامه كاذبة يشير بضعف الشبهة وتقريرها ظ سوى المقدمة القايلة بان الكلام في علم المعاني كلام يفتقر في تادية الى ازيد من الدلالات الوضعية اذ ربما تمنع لجواز ان تقرر قواعد المعاني بعبارات تدل بالوضع من غير اشتمال على الخواص والمزايا التي هي منار الخفاء فلا يقع فيه الخطاء المحوج الى تمييز فكيف للعاقل الفطن ويمنعوا بوجهين احدهما ان علم المعاني مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها ولا خفاء في انها كلام من القبيل الثاني فيفتقر في معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطاء والمقدمة انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعاني وثانيهما ان ليس المراد بعلم المعاني ان تعتقد تلك القواعد من غير ان تصير ملكة وتدركه بالذوق بل ان تعرف من العبارات كما تعرف الخواص من تراكيب البلغاء وح يكون هي كلاما من القبيل الثاني وكلاهما ضعيف اما الثاني فلظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا من تتبع خواص تراكيب البلغاء انه في اصله يكون كذلك ويكفي فيه كون الآخذ عارفا بذلك بحسب السليقة من غير سبق ما يسمى علم المعاني وليس بلازم ان يكون كل من يعلم هذا العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه المص ان ما يذكره في علم المعاني ليس تعليما وافادة لما لا سبيل اليه للمخاطب سوى النظر والتعلم ليقع فيه خطاء فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه لمن له في اعتقادنا استعداد التنبه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات وازالة اشتباه ربما يعرض في بعض التصديقات ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب قوله فتوقف جواب الشرط بزيادة الفاء ليخلل الفاصل وضمير تعريفه وله لعلم المعاني ومعنى تعريفه تحصيل المعرفة به آثره على لفظ التعليم لكون كل ما يحتاج الى تعريفه جزءا من جزئيات علم المعاني لكن ينبغي ان لا يجعل ضميره راجعا الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه ليكون التعدد في التعريفات فقط لان هذا مما لا معنى له اصلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوضح جواب ان اختلج واذ قيل متعلق باجبنا وقوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالواو لان الكافي في البابين كلاهما لا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى اي ان كان العقل كفى في الاستدلال او الطبع

في العروض يحقق الاستغناء عن تعلمها لحصول الاستغناء عنها بكليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر التوقف والاحتياج في التعريف والتعلم لان التقدير بدون العلوم وتبيينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الا كسبية واكثرها اصطلاحات ومأخوذات لا طريق الى اكتسابها بمحض النظر والاستدلال فتعين التعليم والتعلم واذا تحققت فالتعلم والتعلم لا يختص الا الاخذ من استاذ او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انتقال الى الاكتساب المجهول بمعلوم يسمى القياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة تعليما كالتحريك والتحرك ولهذه النكتة ذكر اولا التعلم وثانيا التعليم وقوله المآل اما الدور او التسلسل مبني على ان كل اكتساب فانما هو بالنظر والاستدلال والاحتياج الى المنطوق العوص وعبارته في تقرير الشبهة والجواب ليست الآن قال في آخر الاستدلال ان توقف الدليل ممتنع لان العلم بتركيب الدليل ان كان بالضرورة امتنع توقيفه وان كان بالدليل لزم اما الدور واما التسلسل وهما باطلان ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال والجواب انا لا نوقف تركيب الدليل وانما ننبه عليه من له في ظننا استعداد التنبه فان لم يتنبه تركناه عرفنا المخاطبين ولا شبهة في تفاوت النفوس لادراك العلوم وقد اورد على تقرير الشبهة والجواب اسولة كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا نطول الكتاب بذكرها وبالجملة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى شيء منها وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكسبيات ولا غنيا عن التنبيه وح لا اشكال قوله واذ قد عرفت هذا شروع في حديث ضبط المعاقد بعد تمهيد الاصل الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني ولها الاحتياج الى الضبط بتعيين محالة لكنها احوال للتراكيب فيتاخر عنها ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص ثالثا وضبط التراكيب بكونها خبرا وطلبا ربما يشعر بان المراد بها المركبات التامة لا المعنى المصدري ولا مطلق المركب ومبنى ذلك على ان الغرض الاصلي من الكلام افادة المعاني التامة الآن خواص المركبات التامة قد تكون باعتبار

مقتضيات الاحوال الراجعة الى ما فيها من المفردات او المركبات الاضافية والايقاعية او غير ذلك قوله وسابق في الاعتبار اي في نظر اهل الصناعة حيث قطعوا بان حقيقة كلمات الاستفهام مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والتقرير ونحوه انما هو من المتولدات وكذا في ساير الابواب وقوله ثم حمل عطف على يتعين وذلك اشارة الى ما هو الاصل ولا خفاء في ان للخبر ايضا اشياء يحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمك الله والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوى ذلك اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب لا الى الابواب الخمسة على ما هو الظاهر من العبارة والمحقق في اول قانون الطلب قبل الشروع في الابواب الخمسة حيث قال متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما ناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء الابواب الخمسة ايضا تفاصيل ذلك ثم انه لم يعتد بما سوى الطلب من الانشاء كالترجي والتعجب ونحو ذلك لقلته وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل النداء سابقا في الاعتبار مع انه بتقدير فعل مضارع منقول الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انشائية ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ كابيع للبيع ولزمه طلب المدعو وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا للطلب الاقبال كحرف الاستفهام لطلب الفهم قوله متشاقيا اي متدرجا في موضع المصدر من حمل او الحال مما عدا ذلك اي يحمله على السابق في الاعتبار متشافيا على الوجه الذي توجيه سوق الكلام او موضع سوقه ولك ان يحمل على موجب بدلا من حمله قوله وعساك فيما ترى اي تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما يري كما في هيت لك اي الخطاب لك وتقول اقتحمته عيني اذا ازدريته واستحقرته واجتليت الشيء نظرت اليه جليا كشف ما شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبر فيها الاقتحام بالعين والاجتلاء وكشف القناع ولا حاجة الى جعل العين او القناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما تستحقر في اول الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابوابه الخمسة فتزعم انه اذا كان جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا فهو ليس في تلك الرتبة التي تدعى ولكنك عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشان وقد يقال ان ضمير تقتحمه لما ترى والمعنى

المراد

انك لعلك حال كونك ناظرا فيما اوردته من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب تستحقره وتعتقده باطلا لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته قوله فلنعتبرهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان نعتبرهما لافتتاح الحديث لانحن متوقفون له ومنتصبون لاجله من المباحث والمقاصد قوله تجوجها اي بجعلها محتاجين في اعتبارها الى التعريف بالحد اي الذاتيات المحضة كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات او مع بعض الذاتيات قوله اي في الخبر اي اختيارنا الاستغناء عن التعريف في الخبر وما في ما زايده ونحن لم يمارس حدا من العقلاء بل صفة لكل احد المقيد بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسة الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة بمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كثير دخل في الاكتساب بل الصغار نصب عطف على كل احد وباعتباره جمع ضمير الخبر اعني يعرفون الا على طريقة نحن بما عندنا وانت بما عندك راض اي حذف الخبر من الاول واما على جعل الضمير لمجموع كل احد والصغار وقد يروى بالجر عطفا على من لم يمارس وجمع الضمير مناول بل كونه لما دل عليه كل احد من معنى الجماعة ومقام التصديق هو ما ذا اعتقد كون اخبار المتكلم على ما هو به ومطابقا للواقع ومقام التكذيب بخلافه لا بمجرد كون الخبر على ما هو به وعلى خلاف ما هو به اذ قد يصدق عدم المطابقة ويكذب في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال ولا بمجرد كون الكلام محتملا للصدق والكذب اي في الجملة الخبرية بمعنى ان تصديقهم او تكذيبهم يقع ابدا في الجملة الخبرية دون الانشائية اذ على هذا مقام التصديق والتكذيب واحد لا فايدة في تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل على ما ذكرتم لا يصح تابيد التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدق مع اعتقاد المطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا ليس المعنى ان تصديقهم في مقام التصديق يكون دايما لا في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دايما لا في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دايما في مقام التصديق لا في غيره فبنى الكلام على تابيد التقييد لا تقييد التابيد والمراد بمفهوم الصادق والكاذب مفهوميهما لكن كل منهما قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد منها هو الاول لا الثاني على ما يتوهم والا لما كان لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة فلا

بالعكس وان اريد مجموع الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصدق فلا موقوف عليه وللاشارة الى ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق وان كان معناه الصادق اي المطابق للواقع ونظم الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم يحصل منه التصديق والتكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان التصديق باللسان الاخبار بكون القائل صادقا وبالقلب الاذعان والقبول لذلك فلا يصح مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق والمتكلم به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء على ان الشيء المطابق ويظهر ان ليس حاصل الدليل هو ان نعرف بالضرورة من الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع بان المعرفة بالضرورة لا يستلزم تصور الحقيقة بالضرورة ثم توجيه منع توقف التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما فانه اللازم في تصور اجزاء التصديق **قوله** هذا اي خذ هذا او معنى هذا او هذا الذي ذكرت على ما ذكرت والحدود التي ذكرها المعرفون الى التعريف غير صالحة للتعريف لما فيها من الخلل وجاز وقوعها لبيان صحة خبر المبتدا مع انها انشائية لكونها في معنى الخبر به ومن جوز وقوع الانشائية خبرا للمبتدا فلا كلام **قوله** الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب اراد بالكلام المركب التام المفيد فائدة يصح السكوت عليها وبه يخرج المفردات والمركبات الناقصة من الاضافي وغيره وباحتماله الصدق والكذب صحة اتصافه بانه صادق وكاذب بالنظر الى نفسه اي مع قطع النظر عما يعرض له من صدق المتكلم به او كذبه قطعا ومن العلم بمطابقة نسبته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا اذ مع اعتبار شيء من العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا لا يرد الاعتراض بكلام الصادق قطعا ولا بمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب ولا بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل الصدق ولا حاجة الى تغيير الواو الى او وجعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكذبه ظاهر لعدم مطابقته الواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر في نفسه محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل

الوجه

الوجه في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام الذي يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع وبعضها غير مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه على شيء منها لانا نقول اما ابطال جواب العموم بما ذكر فليس بشيء لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر ومقتضى ماهيته بل يصرحون بان المعنى ان ذلك لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه حكم مخبر على الاطلاق اعني مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعين الصدق او الكذب على ما سيجيء من كلام المص وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن خصوصية الحكم وبداهة مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق وبالكذب ولم يكن الواصف مخطئا لغة وعرفا بخلاف الانشائيات واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما كان ينبغي ان يصدر من المحصل لانه مع كونه مخالفا لما عليه العقلاء عموما والقائلون بهذا التعريف خصوصا على ما ذكر في كتب المنطق صادق على مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعضها كاذبا اذ لا دلالة على نفي بعض آخر ولا على اخراج الانشاء وكالا يصدق على شيء من الانشاءات لا يصدق على شيء من الاخبار وليت شعري اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا كيف يعم الخبر الى الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق **قوله** او التصديق والتكذيب اشارة الى تعريف آخر للخبر هو الكلام المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب على الوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن خصوصية القائل والمقول ولكون هذا تغييرا ما للتعريف الاول على توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم **قوله** وكقولهم اي قول بعض المعتزلة هو الكلام المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المفيد بنفسه اي بلفظه الدال على ما قصد به من معناه الحقيقي او المجازي اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا هو يميز من اضافة او صفة لها او بدل فخرج بالكلام بسائط الحروف ومركباتها المكتوبة والمسموعة التي لا تمايز بينها كما في الاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتميز وبقيد المفيد للاضافة الالفاظ المهملة وبقيد النفي والاثبات المركبات الانشائية والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه الانشاءات

وزاد بعضهم ان ونفع الاذناب
الى التصديق والتكذيب ما
ومن ترك ذكر الصدق والكذب
لكن دار يتعين في كونه موقوفا
بان الخبر عن الشي لا على ما هو
عن الشي على ما هو به والكذب
صاحبه الصدق فانه الخبر
اما ترى الحد الاول التعريف

من حيث دلالتها على لوازمها الجزئية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك تكرمني على معنى
اتمنى منك الاكرام ولم اكرمك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا اعرض بها عن
الخبر كقوله ليتها صلحت للتعويل بمعنى لا تصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله لكونه في النسبة
بواسطة ضميره مثل زيد قايم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القاهر فان القول
بمعنى المركب والمقتضى بمعنى المفيد وتصريحه في قوة نفيه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم مع
الامر زيادة وصف لمعلومية اشارة الى انه لابد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند
بوجه ما وليس في تقديم النفي على الاثبات وتعميم الامر بقوله من الامور نكتة تعتد بها
قوله اما ترى الحد الاول اعتراض عليه باستلزامه الدور وهو توقف معرفة الشي
على نفسه سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها وذاهبا الى التصديق والتكذيب
لان صاحب هذا الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشي على ما هو به اي على الوجه الذي هو
متحقق به وتوضيحه ان كل نسبة تعتبر بين امرين فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي فالاخبار
عنها والاعلام بها ان كان على الوجه الذي هو به من الاثبات والنفي فصدق وان كان
لا على ما هو به بان يكون في الواقع بالاثبات وانت تخبر بالنفي او بالعكس فكذب وقد
يجعل الشي عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشي على الوجه الذي هو متصف به صدق
ولا على ما هو متصف به كذب فعلى الجملة قد لزم بمقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر
في تعريف الصدق كون تعريفه دوريا ولا ينفعه جواز تعريف الصدق والكذب بلا توقف
على معرفة الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة نعم تحتاج ان يقال اللازم توقف الخبر او
الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين وان يقال انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام
الكلام بالصدق الذي هو صفة له ثم عرف الصدق الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو بمعنى
المصدر اي الاخبار بدليل تعديته بعن فلا دور واما من عدل عن الصدق والكذب
الى التصديق والتكذيب فلم يزد شيئا على توسيع دائرة الدور حيث جعله بمرتبتين بعدما
كان بمرتبة فان التصديق معناه نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشي على ما هو به
فقد توقف معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما
لو فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم فالدور بمرتبة كالاول والجواب ثم **قوله** والحد
الثاني منصوب معطوف على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب

ولكن الحد الثاني حين وجب
ان يكون قولنا في باب الخبر
الغلام الذي لزيد وليس لزيد
خبرا لكونه كلاما على قول صحيح
ومفيدا بصحة اضافة امر وهو
الغلام الى امر وهو زيد بالاثبات
او احدهما والنفي الاخر ثم
انتفاء كونه خبرا بدليل انتفاء
لازم الخبر وهو صحة احتمال
الصدق والكذب فلا نزاع
في كون ذلك لازم الخبر انما
النزاع في ان يكون حدا للخبر
وكذا قولنا ان زيدا غلام
ما تقدم لما يتبع ان كيف خرج عن ان يكون
او ليس

والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب في الحقيقة حد واحد وبادني تغيير يريد ان الحد
الثاني ايضا غير صالح للتعويل عليه لكونه غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود
مثل الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل انك قايم او لست بقايم نعم ان
فان كلا منهما كلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ومشتمل على افادة نسبة امر
الى امر اثباتا او نفيا مع انه ليس بخبر بالاتفاق وبدليل انتفاء لازم الخبر فيهما وهو صحة احتمال
الصدق والكذب بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بينا في شرح التلخيص من شرط
المعرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما وجد وجد المحدود ويلزمه كونه مانعا من دخول غير
المحدود فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى الحد انتفى المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد
وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب لازم
الخبر نفسه فلا يفارق شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفا له مع لزوم
الدور وهذا دفع لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب معرفا للخبر
فكيف جعلتم عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل آخر وهو عدم دخول
الصورتين فيما هو جنس قريب للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فايدة يصح السكوت
عليها وقوله حين اوجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج وهو في موقع المفعول الثاني
لقوله ترى وكيف في موقع الحال لكن تقديمها في حيز الاستفهام ممتنع وان كان ظرفا
فالوجه ان يجعل متعلقا بمقدر وقوله ومفيدا بتصريحه مع ان المذكور في الحد الثاني لفظ
بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني غناء الآخر ويقوم مقامه والجواب انا لا نسلم
كون المركب في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه
ان يكون ذلك مدلول المركب ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين
انما هو الاشارة الى الاضافة المعلومة بالنفي او الاثبات على ما سيصرح به المصنف قوله
في الغلام الذي لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول ليفيد نسبة
الكينونة لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بهو هو وليس
هو لا مجرد التعلق والا فهو في غلام زيد اظهر فهو بالنقض احدر ولان هذا هو الجاري في جميع
صور الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب ولان منشا
الاشتباه التباس النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كل منهما مفادا بالكلام وكذا

التي في الفضله وقوله كيف دار فخرج اشارة الى ان المشتمل على الدور لا يفيد المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير المطرد والمنعكس فانه ربما يفيد المعرفة لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقص ان يكون اعم قوله والحد الثالث اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه هو في حين من الاحيان لا يثبت ولا ينفي حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق انه قول يقتضي نسبة معلوم الى معلوم وعن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد وليس لزيد وان زيدا غلام او ليس غلاما لما تقرر من انه بعد تسليم كون مثل هذا المركب مقتضيا للاثبات او النفي انما يرد لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر به كلامه وعلى ما هو مصطلح المنطق واما سؤال عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نسلم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولان عدم المعلومية بوجه انما هو مفهوم له لا امر صادق عليه عارض له والمعلومية امر عارض له وهذا كما ان اللاثابت اصلا بل اللاممكن التصور كذلك في نفسه ويجب مفهومه ثابت ومتصور من حيث حصوله في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد والظاهر ان هذا معنى قولهم ولسؤال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي وقد يقال المراد ان لهذا السؤال المورد علينا على وجه الدفع لا عراضا دفعا وجوابه ان لم يكن معلوما اصلا فقد تم الاعتراض وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او ينفي فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفي واما الامر بالتدبر فلما في ورود النقضين من نوع خفاء يزول بالنظر فيما سبق من ايرادهما على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه قوله واما في الطلب اي واما اخبارنا في الطلب فقول من يغنيهما عن التعريف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب يوجد كلا من انواع الطلب موضعه ويورده مقرونا بالعلم بانه في موقعه وهذا يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب نفسه فيكون حاصلا بلا كسب وهو المطلوب ولا يرد على هذا التقرير ما يقال ان عدم المعرفة بالحد والرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل له العلم بالاشياء من الحد كان اكثر العوام يستخرجون المطالب بطرق الشكل الاول من غير علم له به وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات

والاصطلاحات فيجوز ان يكون لهؤلاء معرفة بحدود الانواع المذكورة بحسب سماعهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها نعم يتجه ان يراد منهم اهما على وجهها بعد تسليم كون الطلب ذاتيا لها وكونها انواعا منه لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو المطلوب فيجوز ان يعرفها بدون الكسب بوجه ما فيوردها في مواضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معلوم انه الكلام الدال على الطلب وقد يقال ان المراد بتمني ويستفهم مثلا انه يوجد هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان واذا اورد كلا منها مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه جنسا وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي لمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد للكلام الاستفهامي في موقعه مع علمه بغناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي والكلام الطلبي ولم يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق اذا ورد مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان ظاهر عبارة هذا الكتاب ان قوله يتمني ويستفهم الى آخره صفة كل احد وخبر ان قوله يوجد كلا وآخر منه ان هذا لا يدل الا على كون كل من الموصوفين بالتمني والاستفهام ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به ليلزم كونه ضروريا غير مكتسب بالفكر فالوجه ان يجعل يتمني خبر ان ويوجد كلا بدلا منه لتفيد المطلوب والجواب انه اذا كان كل متمني ومستفهم ونحوهما لو كان ممن مارس الاكتساب بالحدود لا مورد الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما بينا من غير توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمني ويستفهم الى آخره فانه ربما يمنع قوله ثم ان الخبر والطلب يريد انهما مع تمايزهما بحسب الحقيقة متمايزان بلازم مشهور هو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر دون الطلب يريد انه لازم مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا خفي فلا يبعد جعله في موقع الرسم ازالة لما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بغيره وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى بعض الاذهان فلا ينبغي ان يستبعد تعريفه به كل الاستبعاد قوله والكلام لما كان بحث الطلب تفاصيل ابوابه وتعريفاته مؤخرا عن الخبر وعن تحقيقها وتفصيلها الطلب نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث عنه مقصور على ما ذكر هنا من الاجمال فيستحضره والمراد

بما نسبنا اليه استغناؤه عن التعريف وانقسامه الى الابواب الخمسة وانصرافه الى معان
أخر هي نتايج امتناع الاجزاء على الاصل وعبّر عن ايراد هذا القدر من الكلام الاجمالي بقرع
السمع اشارة الى انه مجرد ايصال الى السمع من غير غور ونفوذ في القوى الادراكية ووصول
الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام التفصيلي المذكور في قانون الطلب فانه
عند قصد تحقيقه وتقريره وجعله متحققاً متقرراً في النفس افراغ في تجاويف الاذن بحيث
يصل الى قعرها وينفذ في القوى ويسري الى النفس فيؤثر فيها وتتقرر المعاني تقرراً جلياً
لا اشتباه فيه ولا خفاء فوق ما وعد فيما سبق من الاجتلاء وكشف القناع **قوله**
والتكشف عطف على مقدر اي فلنأخذ في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم باستغنائهما
عن التحديد بديهي وما ذكر في معرض الاستدلال تنبيه وازالة للخفاء ربما يعرض بعض الاذهان
وانه لا يبعد احتياجهما الى التعريف الرسمي او الاسمي بالنسبة الى البعض لالتباس لشيء او خفاء
في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم اعجمي للمسطرة نقل الى قاعدة واصل تستعمل في
تقويم الجزئيات والفروع فسمي به كل من البابين لاشتماله على قوانين في تحقيق المسائل
قوله القانون الاول فرغ من ضبط معاقد علم المعاني فشرع في الكلام فيه وقدم
قانون الخبر لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر
في الاشتمال على الخواص يريد ان ما به تحقق كون الخبر خبراً وباعتباره يكون محتملاً للصدق
والكذب هو حكم المخبر اي الذي بصدد الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره
بمفهوم لمفهوم اي بمعلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفاداً من ذلك الخبر لا حكم معقول اي محكوم
به في خبر ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة للموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة
فان مضمون الاولى يكون معلوماً بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات وهذا
ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قايم بدون التركيب
والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرطية وان زيداً قايم بالفتح فمثل هذا
الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبراً ولا يكون محتملاً للصدق والكذب اما الصلة فلتقيدها بالمعلق
وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الاخر
فلصيرورته من قبيل التصورات ولا ينبغي ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر
بمعنى ايقاعه النسبة لا ثبوت الحكم بمعنى وقوع النسبة والا لثبت مدلوله فلا يحتمل الكذب

الكذب ولَلَزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين ولكان مدلول خبر
الصادق عين مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ
لا يلزم من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وافهامه منه كونه ثابتاً في نفس الامر ولانه لا خفاء
في ان مفهوم زيد قايم ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال ان مدلول اللفظ هو
الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي الا ترى انه اذا قيل لك من اين علمت ان زيداً
قايم تقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان
مدلوله ثابتاً دائماً ولم يتصور كذبه وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر ليس هو
الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه ليس بلازم ان يكون ذلك متحققاً في الواقع ليلزم
المحالات المذكورة فان قلت لا كلام في ان صلة الموصول جملة واذ ليست بانشاء
تكون خبراً بل قد اطبقوا على انها جملة خبرية قلت ذلك حين تجعل صلة واما بعده فمع كونه
كلاماً تاماً ومحتملاً للصدق والكذب الف كلام وقوله يحكمه الضمير للموصول على الاتساع
كقولك الضرب الذي ضربته او على حذف الجار اي يحكم به **قوله** فاما السبب فقيل
الفاء للتفسير وتفسير بذاك وقيل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب
هو الحكم وقد امكن تحققه مع كل منهما وصح اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملاً لهما
بواسطته وبهذا يظهر التغاير بين السبب والمسبب فان السبب احتمال الحكم لهما والمسبب
احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كأنه قيل المرجع في احتمال الخبر الصدق
والكذب الى الحكم فاما السبب لذلك فامكان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم نفسه وقوله
ذلك الحكم اشارة الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المعقول الذي يشير
اليه فانه وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذاك هو السبب وقيد الحكم بقوله من حيث
هو حكم مخبر اي من غير اعتبار خصوص في الحكم او المخبر اذ مع ذلك قد يتعين الصدق وقد
يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال كما في الخبر الضروري المطابقة مثل السماء فوقنا او اللامطابقة
مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعاً او الكاذب قطعاً وقد بينا فيما سبق معنى
الحيثية **قوله** ويسمى هذا اشارة الى الحكم المستفاد من الخبر لا الى استفادة المخاطب
اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك
من الخبر صرح بهذا في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فايدة الخبر هو الحكم او لازمه

ولازم الحكم هو انك تعلم حكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فايدة الشي انما
تطلق على ما استفاد منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذي يحكم في
خبره اي لا الحكم المعقول الذي يشار اليه وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من
وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون الصورة حاضرة في ذهنه لينخرج
كون الخبر مفيدا اي لازم الفايدة بناء على ان الخبر لا يدل الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية
لا على النسبة الخارجية لما لزم من لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض وقد عرفت
منشأ الغلط وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا جزم المخاطب
او ظنه بمضمون ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب
الامرين فحيث لم يحصل شي منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه يكون مفيدا له ومتى لا
يكون فذلك بحث آخر ولا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عنده الصدق
واما اذا كان الخبر ضروريا او مثبتا بالدليل فاستفادة الحكم لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من
اجاب بان المراد بفايدة الخبر حصول صورة الحكم في ذهن السامع وان لم يصدق به ولا
خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان والنسبة حاضرة له عند سماع الخبر واما اذا كانت
حاضرة فما الحاصل لازم الفايدة **قوله** والاولى اي فايدة الخبر بدون هذه اي الفايدة
الثانية المسماة بلازم فايدة الخبر يمتنع بمعنى انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله
حصل العلم بان المخبر عالم بذلك البتة اما بمعنى حصول الصورة في ذهنه فظاهر واما بمعنى التصديق
بذلك جزما او ظنا فبالنظر الى الظاهر والبناء على الاعم الاغلب وهذه اي الثانية بدون
الاولى لا يمتنع بمعنى انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد منه العلم بالحكم
لكونه معلوما له قبل الاخبار كما في قولك لمن حفظ القرآن قد حفظت القرآن فانه يستفيد منه
علمك بهذا لا كونه حافظا للقرآن لانه اعرف بحاله هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد
الحضور في الذهن فتعرفه فيما اذا سمع الخبر عند حضور هذا المعنى في نفسه مشاهدة فلا محالة
يستفيد من الخبر الفايدة الثانية دون الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع
بدونه تحقيقا لمعنى اللزوم واللازم لا يمتنع تحقيقا للعموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة
ليتناول الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمتنع عند العقل
وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما

ومرجع كونه صدقا او كذبا ... مطابقة ذلك الحكم ...

ملزوما فمتى انتفى انتفى واما ما يقال من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة
هو ان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى يعرف انه مساو للملزوم
فلا يخفى ما فيه الا الدلالة على ان الثانية يسمى لازم فايدة الخبر وهو لا يوجب كونها لازما و
والاولى ملزوما واما هذا ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير بيان لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى
تامل وفيه تنبيه على وجه التسمية **قوله** ومرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا
نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن لفظ الا فغلا ونعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتية
بانه هو هو او سلبية بان ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج وان لم يكن النسبة امرا
متحققا في الخارج ولا الامران فما يلزم تحققه في الخارج ثم اذا اورد جملة خبرية فهي لا محالة
تشمل على نسبة بانه حاصلة في ذهن المتكلم مرتبة من الخبر في ذهن السامع فان كانت
مطابقة للنسبة الواقعة منهما في نفس الامر بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها
صدق وذلك الخبر صادق وكذا المتكلم به وان لم يكن مطابقة لها بان كانت النسبة
المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر
كاذب وكذا المتكلم به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف
بين اكثر الناس حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون
ما ليس بمطابق وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل الذي يعتبر في تفسير الالفاظ اعني النقل
عن ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما
انما يتوجهان الى الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره لا الى حكم معقول يشار اليه قال الشيخ عبد القاهر
الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتدا او سلبه عنه لا الى صفة المبتدا
فاذا كذبت القائل في قوله زيد بن عمرو وكريم لم يتوجه الكذب الى كونه ابن عمرو بل الى
كونه كريما لان الصفة ثابتة على كل حال ليس ثبوتها مبنيا على اثبات المتكلم اياها فما يقال
ان يا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب مخالف للعرف واللغة وان الاول
صواب والثاني خطأ وهما يجريان في الاوصاف والاخبار وقوله او غير مطابقة
معناه لا مطابقة على جعل غير بمعنى لا كما جعل لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شي فان قيل
كيف يصح تفسير الكاذب بغير المطابق ولا يصح تفسير الكذب بغير المطابقة قلت لان كثيرا
من اوصاف الخبر كالضرورية والمعلومية غير المطابقة وليس بكذب واما اشارة على

وفي قوله والاولى بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا على الكلام السابق اذ ليس فيه

لم يجعل بمعنى عدم المطابقة

الواو فلا اشارة الى ان معنى احتمال الصدق والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا
وبهذا يعلم انه لو قيل يحتمل الصدق والكذب لم يحسن قوله وعند بعض عطف
على عند الجمهور والتنكير للتقليل والنكارة والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ
على ما وهم وحاصله ان بين طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر فان كانت النسبة المفهومة من
الخبر مطابقة لها فصدق والا فكذب سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء بان لا يطابق
الواقع او صوابا بان يطابقه وتقديم الخطاء ادفع للمقام او معه تحقيق افتراق الصدق
بالتفسيرين وهذا التعميم والتسوية صريح في ان المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبرة في الصدق
والكذب على هذا التفسير وان هذا ليس مذهب الجاحظ الغافل بان الصدق هو المطابقة
للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين وهو المطابق
للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا
مع مطابقة الواقع او مع لا مطابقتها اربعتها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة وللنساخ
العلامة في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم حيث لم يقل ذلك
الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع محمله على مذهب
الجاحظ وهو ان الخبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل نظيره لا طباقه للحكم الخبر
المطابق للواقع مع انه عايد الى الحكم المذكور الذي عنده المطابق فصار الكذب هو اللامطابقة
للواقع والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك
الاعتقاد خطاء او صوابا ولا الى ان قوله تعالى وَاللّٰهُ يَشْهَدُ اِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ
ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق
للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخبر المنافقين
بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر في نفي الواسطة نعم المشهور
مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا
فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق
والا فكذب واطلاق المعنى الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب قوله
[...] بيان المبنى المذهب المذكور مخالفا للجمهور وهو نصب على المفعول له او الحال او
المفعول بفعل محذوف في موقع الحال وذلك لانه متى ظهر خبر المخبر الموافق للاعتقاد وهما

مخالفا للواقع لم يقل انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده وظنه فلو لم يكن الكذب مجرد
عدم مطابقة الاعتقاد بل الواقع لم يصح تفسيح تمسكا بذلك وقوله واحتجاجه اي المخبر لها
اي لدعوى التبري عطف على دعوى لا على تبري المخبر والمعنى ان المبنى مجموع الامرين وقوله
لكن تكذيبا يعني ان ما جعلوه مبنى لمذهبهم معارض باطباق المسلمين على تكذيب الكافر
اذا اخبر ببطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر بحقيته ثم لا يخفى ان المعارضة انما يتأتى البناء
بمعنى المبنى اعني المدلول لا الاستدلال او الدليل وهو المناسب لايقاع القطع عليه لكن
في لفظ هذا بعض نبو عن الحمل عليه اذ المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري وآثر
في هذا الفرق لفظ تكذيبا وتصديقا وفي ذاك لفظ الدعوى والتبري ميلا الى الترجيح
وانما قال يجبان بالقطع لا يقطعان لاحتمال ان يكون تصديقا وتكذيبا للساذج من
وهم الصدق والكذب بمعنى مطابقة الواقع ولا مطابقته والاشارة الى ان اعتقاد
العاقل ينبغي ان يكون حقية الاسلام لا بطلانه قوله ويستوجبان طلب تاويل اي
صرف عن الظاهر لان قوله وَاللّٰهُ يَشْهَدُ اِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ تكذيب لهم
بابلغ وجه واوكده وظاهر الكلام رجوع التكذيب الى ما حكي عنهم من قولهم انك لرسول
الله اذ لا خبر في الظاهر سواه وهو وان كان في موقع مفعول نشهد لكنه اخبار واعلام
بالحكم على ابلغ وجه حتى لو قيل نشهد انك رسول الله بفتح ان وترك اللام كان كذلك لو
سلم فلا خفاء في دلالته على اخبارهم بذلك ليكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر
كاف في صحة رجوع التكذيب اليه بحسب الظاهر واما التاويل فقد ذكر فيه وجوه الاول
ان التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال وعلى الاستمرار
لا انشاء للشهادة الثاني انه راجع الى التسمية مثل هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة
كانه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود لكن لا بمعنى انه كاذب
في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل انه غير مطابق للواقع واخبار المعصوم عنها
رابعها يليق بالبلاغة وخواص التراكيب المعروفة للبلغاء من البلغاء وهو ان التكذيب راجع
الى خبر يشعر به ان واللام واسمية الجملة وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب
وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط كما في قولهم اِذَا خَلَوْا اِلٰى شَيَاطِينِهِمْ
قَالُوا اِنَّا مَعَكُمْ لظهور ان ليست هذه التاكيدات لنفي شك او رد انكار في الحكم وسياتيك

في باب الاطناب تعرض لهذه الاية ودلالة على ان قوله والله يعلم إنك لرسوله انما
جئ به لدفع وهم ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم إنك لرسول الله قوله
واذ قد عرفت من قولنا مرجع الخبرية الى كذا على ما قران الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في
خبره بمفهوم لمفهوم اي انه يتحقق بمجرد ذلك من غير احتياج الى امر رابع لكن لما كان الحكم هو
المقصود والجزء الاخير وبمنزلة الصورة ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند اليه
بالمحكوم له ودون عليه اشارة الى انه العمدة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه قوله وهو
الذي يسميه الاسناد الخبري هذا بالنظر الى الوضع الاصلي والمقصود الاولي وما يراه
ارباب المعاني من الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وتبعيتها في الالفاظ واما
بحسب ظاهر الصناعة والنظر النحوي فالاسناد الخبري هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث تفيد
ثبوت مفهوم احديهما لمفهوم الاخرى او نفيه لان المسند اليه والمسند من صفات الالفاظ
والتمثيل بقوله شئ ليس بثابت للقصد الى ابهام مفهوم لمفهوم والدلالة على ان
ما يزيد على ذلك من الخصوص في المحكوم له او به فامر زائد على ما هو المعتبر في اصل الخبر وصح في و
وقوع شئ مبتدا ابحث ودل عليه التنكير من الابهام كانه قيل شئ ما من الاشياء وقال في
الثاني بحكم باللاثبوت للشئ دون ان يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم السالبة اشارة
الى ان الثبوت اذا جعل محمولا لم يكن من السالبة والمعدولة فرق لاقتضائهما انتفاء النسبة
في الخارج بخلاف ما اذا جعل رابطة مثل شئ ما متحرك وليس بمتحرك او لا متحرك فان
المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم لمفهوم مرجع للخبرية
الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو ثبوت قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى وليس
بشئ لان هذا انما هو اعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين
وان يحتملا الصدق والكذب واما في اعتبار النحويين فالجملة هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم
لمفهوم او لا ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال على ما سيجئ من ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص قال السيرافي جواب المجازاة هو اخبار ووعد يقع فيه
التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف الا ترى انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاك عمرو
دينارا لم يقع لك بمجئ زيد وما لا يتاخره تصديق ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق
والتكذيب عطاء عمرو اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه قوله لا تزيد على طه يعني

يعني النظر الى الاجزاء الثلثة لان الاعتبارات الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة اخرى
مستقلة معها هي التي جعلت اعتبارات الحكم لكونه الجزء الاخير الذي معه يتحقق الجملة ولهذا
جعلها عند التفصيل كون التركيب كذا وكذا واما الاعتبارات الراجعة الى متعلقات
المسند اليه او المسند فقد ادرجها في اعتباراتهما وذكرها في فنيهما لكونهما بمنزلة الاجزاء منهما
بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانتظام فجعلها الفن الرابع قوله اما الاعتبار
افرده قصدا الى معنى الجنس لان سوق الكلام اقتضى ذكر المتقابلات من الامثلة بكلمة او
والمناسب على تقدير جمع الاعتبارات ان يذكر الامثلة كلها بلفظ الواو فليتدبر وقوله
في التركيب حال من الضمير في الراجع لان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه يعتبر في التركيب بحيث
يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال ككون التركيب تارة كذا وتارة كذا واحترز
به عن اعتبار راجع الى الحكم لا يظهر في التركيب فلا يذكر في الفن ككون الحكم ضروريا او
مكتسبا مستحسنا عند الحاكم او غير مستحسن ونحو ذلك وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم
اي ماخوذا بهذه الحيثية بمعنى كونه على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا على ما يراه البعض من
ان وضع انبت مثلا على ان يسند الى القادر المختار او عقليا على ما هو الحق كما سيجئ في علم
البيان من ان وضع انبت مثلا ليس الا انه لاثبات الانبات دون فعل آخر وفي الزمان
الماضي دون المستقبل واما انه الى اي شئ يسند فذلك بحكم العقل لا غير ومن غير اعتبار
كونه حكما على محكوم عليه معرف او منكر او نحو ذلك فان امثال هذه لا يذكر في هذا الفن وقد
يفهم من الحكم اللغوي مثل انبت الله البقل ومن العقلي مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا
وجها فان كليهما عقلي الاول حقيقة والثاني مجاز فلو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية
او مجازا عقليا لكان هو الوجه كما في المسند اليه والمسند وبما ذكرنا من معنى الحيثية يظهر ان
ليس المراد ان هذه العبارات تلحق الحكم من حيث هو اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من
قولهم هذا الشئ من حيث هو هو كذا او ليس كذا فان امثال هذه لو صح كونها عوارض فهي
لازمة غير مفارقة له كالزوجية للاربعة وظاهر ان شيئا من الاعتبارات ليس بهذه المثابة فقوله
من غير التعرض في موضع البدل والبيان لقوله من حيث هو حكم ولكونه صلة التعرض والمعنى
لا من جهة التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مبتدا اي هذا في
الاثبات وقوله في النفي متعلق بمقدر في موضع المبتدا خبره كون اي الاعتبار الراجع

الى الحكم في النفي كون التركيب كذا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري ازالة لما
عسى يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به ككلام الابتداء ونون
التاكيد والباء في خبر ليس فصرح بان فايدة الكل تظهر في الحكم حتى ان ترك التكرير وساير
الموكدات يفيد كون الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او انكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي
قوله واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه لا خفاء في انه بهذا الوصف لا يكون الا في التر
سيما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح والتقرير واما
قيد الحيثية فللاحتراز عن الاعتبارات الراجعة اليه من حيث خصوصية كونه مسندا اليه
باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري وللمسند مقدم او مؤخر معرف او نحو ذلك مما هو بيوا
جزء آخر فانه لا يعد من فنه وكذا اعتبار كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية فان بيانه في
البيان وكذا الكلام في تقييد المسند بالتركيب وبالحيثية وقد نبهناك على ان ليس المراد
ان هذه الاعتبارات يلحق المسند اليه او المسند لذاته او الملحق لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه
قوله كقولك عارف استوفي في اعتبار الحكم الامثلة واقتصر ههنا على التمثيل للحذف
ولم يمثل في المسند بشيء قصدا الى الاختصار بعد الارشاد وانسياق الذهن وقدم الحذف
لكونه اوثب الاحوال حيث الحق المسند اليه او المسند بالعدم فكان التعرض له اهم ولانه في التحقيق
عايد الى عدم ايراده وهو مقدم على الايراد كما هو قاعدة عدم الحادث وعبر عنه في المسند اليه
بالحذف اشارة الى كونه العمدة والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند فانه ترك
ولم يذكر قوله معرفا خبر آخر لكونه لا يصلح ثابتا لانه لا يخص بل يعم الثابت والمحذوف وقدمه
على ما عطف عليه اعني منكرا لكونه الاصل في المسند اليه بخلاف المسند فانه بالعكس وقوله من احد
المعارف بيان معرفا وقوله مصحوبا ومقرونا صفة له لكون التوابع على الاطلاق في المعرف غالبا
وضمير الفصل مختصا به وانما جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا ويطابقه لفظا
وانما فايدته فلا تخص المسند اليه والمسند بل نسبة بينهما ربما يعبر عنها بما هو مضاف الى المسند اليه
مثل تخصيصه بالمسند بمعنى جعله منفردا بالمسند وبما هو مضاف الى المسند وهو اكثر مثل تخصيص
المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى قصره عليه ومثل قصر المسند على المسند اليه ومثل
فصله عن النعت واما بيان ذلك بان معناه الذاتي هو موصوفية المسند اليه بالمسند دون
غيره ثم يلزمه وصفية المسند للمسند اليه دون غيره فتحكم كيف وفي الكشاف ان فايدته الجا

ايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وقوله مخصوصا صفة منكرا ومقيدا خبر
آخر لكونه لا يخص المنكر قوله ايضا معمول فعل لازم الحذف اي آض اعتبار قيد المسند
اليه في المسند ايضا اي عاد عودا على الحيثية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا
قوله وفي افراده متعلق بمحذوف اي وكالاعتبار الراجع اليه في افراده ثم عطف عليه
قوله وفي كونه جملة وقدم في بيان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل في المسند لدلالته
على النسبة المناسبة للحكم وفي اعتبار الجملة الاسمية ليتبع الفعلية بجنب الشرطية والظرفية
الراجعتين اليها ومقيدا خبر آخر لكونه لا يصفه انما لعدم الاختصاص قوله هذا اي كون
الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على هذه انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة
مع اخرى بالعطف وغيره وخص الخبرية لان الكلام فيها والا فبحث الفصل والوصل
يقع في الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل هما لا يختصان بانتظام الجملتين واما اذا
انتظمت مع اخرى فيتبع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلثة حين الامر ذاك وحين ذاك
الانتظام واقع فيكون هذا مكررا وتذكير اللفظ السابق وفن رابع بدل من اعتبارات
او خبر مبتدا محذوف اي هي فن رابع ولقلة الفايدة في هذا التكرير كان الاحسن
ان يجعل فن رابع فاعل يتبع وذاك اشارة الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام
نفسه وهو مبتدا خبره اعتبارات اي اذا انتظمت يتبع فن رابع من الاعتبارات الراجعة
الى الخبر لان الحاصل ح اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلثة قوله ولا يتضح
الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة اتضاحه الذي ينبغي ويليق
الا بالتعرض لمقتضى الحال تفسير المعناه وتفصيلا لافراده على وجه اجمالي ضابط للابواب
علم المعاني يفصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكفي فيما يتعلق بالغرض من علم
المعاني معرفة هذه الاعتبارات من جهة تصورها او التصديق بثبوتها بل من جهة كيفية
تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا بمعرفة مقتضى الحال وهي لا تتم الا بمعرفة
المقامات والحالات المقتضية لذلك فبالحري اي فالحري الحليق بنو فينا عدم اتخاذ
مقتضى الحال منسيا غير ملتفت اليه بل اتخاذه متوخا له ملتفتا اليه قوله لا يخفى عليك
ان مقامات الكلام متفاوتة كانوا اذا قصدوا تادية معنى من المعاني من مدح او ذم او
شكر او شكاية او اعتذار او افتخار او نحو ذلك قاموا وجلسوا فتكلموا في ذلك المعنى

بما يليق به من الكلام المناسب فسميت مقامات او مجالس تسمية للشيء باسم مكانه وربما
سموا تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة محل
وموضع لذلك الكلام مقاما او بمنزلة وقت وزمان له حالا فقالوا الكلم فلان في مقام
المدح او الذم او في حاله وكان هذا الكلام في محله اولم يكن وكان مناسبا للوقت
اولم يكن فتحقق ان الحال هي الامر الداعي الى الكلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث توهم
زمانيته للكلام والمقام ذلك من حيث توهم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك
الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق ان قولنا ان زيدا القائم
عند رد الانكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار
المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتمال على الخصوصية وقع ان تلك
الخصوصية كيفية بها يطابق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة انما تحقق بتلك
الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع
اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذا الكتاب
اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم على ذكر المسند اليه ترك المسند وتفصيلا
حيث يقول واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتعريف للتنكير على ما تمر عليك في
الابواب **قوله** فمقام الشكر تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولا التفاوت بحسب
انواع المعاني والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم على حال المخاطب وانقسامه الى الابتدائي
والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظ كذا وثالثا بحسب تفاوت حال المخاطب في قوة
الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول بالمباينة لكون المتقابلين في غاية الخلاف بحيث
لا يصدق احدهما الآخر قط بخلاف الاخيرين فجعله المغايرة فقال ولكل من ذلك اي المذكور
من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر افصاحا عن المقصود اذ الغرض كان التعرض لمقتضى
الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات كلها قبل الشروع في الكلام حتى كانه اعتبر اولا انه
في مقام المدح مع مخاطب منكر غبي ثم اخذ في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما
يتعلق بهما وحال انتظام الجملتين وما يترتب عليه قال ثم اذا شرعت في الكلام اشارة
الى ان ما يذكر في الفنون الثلثة الاخيرة و الى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة
اجزائه واقترانه بكلام آخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم

الحكم ايضا ههنا لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا
مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع
في ذكر كلمات الكلام **قوله** فلكل كلمة مع صاحبتها مقام مع متعلق بالظرف الواقع خبرا
مقدما اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت
في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقاما ليس لها مع كلمة اخرى مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له
مع انطلق او ينطلق ولان ينطلق مع ان مقام ليس مع اذا او مع اذ مقام ليس مع لو
ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى هذا القياس فلينال في هذه الكلمة فانها
جامعة لكثير من مباحث الفن وقد خفي معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل
حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياتها وانقطاعاتها وانتهاءاتها
مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر او جز واوجز وقدرا
من الاطناب وآخر اكثر واكثر وكذا لانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولانتظامها مع جملة
اخرى او اكثر وانقطاعه بعدها مقام آخر **قوله** وارتفاع شان الكلام يعني الكلام الذي
يعتد به في الجملة عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات الحيوانات والمخاطة في باب
الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتفاضل والارتفاع
الى حد الاعجاز يكون بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات
بل من الكلام المشتمل عليها فكلما كانت المصادفة اتم واوفى وما صادفه اوفق واليق
كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كان
انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى
ان يجعل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له **قوله** وهو اي الاعتبار الذي يليق بالمقام
بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو كذلك هو الذي نسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار
المناسب للمقام **قوله** فان كان مقتضى الحال تفسير وتفصيل لقوله وارتفاع شان
الكلام الى آخره وقد راعى في ذلك نكتتين احديهما الاشارة الى ان معرفة جميع الاعتبارات
حتى الراجعة الى الاجزاء انفسها كلها عائدة الى معرفة خواص التراكيب حيث قال في جميع
حسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من العلماء المعاني وقد بالغ في
تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما فصلناه في شرح التلخيص من ان الخواص والمزايا

مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد
المتأخر وكذا في المعرف والمنكر وغيرها
ولا نطلق مع مع

وما به يقع التفاضل في الكلام ويتعلق الايجاز تعبيرا اولا وبالذات في المعاني الاول
التي يدل عليها بالالفاظ ثم بتبعيتها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنشا
الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام في باب الفضيلة وتفضل شاعر على شاعر وكاتب
على كاتب الى ترتيب تلك المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة المسمى
باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها ولا الى المعاني الثواني التي
هي الاغراض التي يقصد اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة مثلا ووجه الاشارة
انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيد الكلام حسن الكلام ايراده موكدا قوله بحسب
المقتضى يروى بلفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا يحلى بتاكيد
اقل او قويا فاكثر وان كان المقتضى تاكيدا ضعيفا يوكد كذلك او قويا فاكثر والكثر
قوله طي فكر يشير الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك وما اشبه
يراعي اختلاف العبارة في المقتضى وفيما يرد عليه الكلام ولذا قال ان كان المقتضى ترك
المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة
اي معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل وغير مقرون ومنكرا
مخصوصا او غير مخصوص قوله مخصصا بشيء من التخصيصات اي جملة او مفردا
فعلا او اسما معرفا او منكرا مقيدا كل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد فحسن الكلام
وروده على هذه الاعتبارات قوله انتظام الجملة مع اخرى ان ريد ذكرها بعد اخرى
فضمير فصلها ووصلها للجملة دون اخرى او بالعكس فبالعكس وان اضمر معها فيجوز ان يعود
الى ايهما شئت لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل ههنا الايجاز طي جمل عما
بين المتقابلين والاطناب لا طيها لكون ما سوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا
في مباحث الفنون الثلثة قوله وقد رتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات
وبالجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول على فنون اربعة بمعنى تصيير وترتيب كل منها بمنزلة
جزء من الكلام ههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح في كل منها انه في تفصيل
اعتبارات كذا كما ذكرنا في صدر الفن فان قيل قد دل قوله ان كان المقتضى فصلها
او وصلها والايجاز والاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال ونفس اعتبار مناسب
فما معنى قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

وقد رتب الكلام ههنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

والاطناب قلنا ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية فليلايم
اعتبارات الاسناد والمسند اليه والمسند والوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا
اعتبار مناسب من حيث كونه من عوارض الكل المنتقضة وذو اعتبار مناسب من حيث
ان لكل منها احوالا مثل كون الوصل بالواو او غيرها وللتوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير
ذلك من التفاصيل المورودة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب قوله
وقبل ان نخرج اي قبل ان نعطي الفنون الاربعة ما يناسبها ويجب فيها في الذكر التفصيلي
من التقرير والتحرير والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والتدليل
ننبهك على اصل تبتني عليه ثباتك على اصل التفصيل وقدم اغراضك بها ابعض الاحكام عن
الدليل ليكون ذلك الاصل مستقرا على ذكر قلبي كائنا منك بحفظه ولا تذهل عنه
او لتكون انت منه على صفة ذكر واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكر منه وذلك
الاصل هو انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان
الرجوع اصولها وتفاريعها اي قوانينها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العقل
من غير دخل للوضع والاصطلاح والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الدخيل فيها
اي المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم
ولم يكن منهم كالناشي عليها اي كمن كان بمنزلة المجبول عليها يقال انشاته فنشا ونشأ
الغلام بلغ وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات الصرفة
ايضا ذوقا هو ادراك يشبه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة نضيج كشفية
ذوقية بعد ما يكون بحثية نظرية واذا لم يجب ذلك اذا كانت الصناعة عقلية صرفة فكيف
يجب اذا كانت الصناعة كصناعة المعاني مستندة الى تحكمات مبنية الى الوضع والاصطلاح
مثل كون ان زيدا قائم للتاكيد وان زيدا القائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات اي
امور ينظر اليها ويراعى مبنية الى الالف والعادة والتدرب في النظم والتاليف
والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاستمرار والاعتياد ولئن
تذهبون للاستقلال وانما آثر نفي الوجوب على اثبات الامتناع لانه ربما يمنع ولانه
لا يحتاج اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه بقوله فلا على الدخيل اي اذا لم يجب تلك المساواة

والمشابهة فلا بأس على الدخيل في الصناعة التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اي
من صار بمنزلة المجتهد فيها في بعض ما اجاب به من الاحكام بمنزلة العضوي ان فاته الذوق
في ذلك البعض مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يتكامل له على التدريج في المواظبة على
الاشتغال بهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر
فيها على ما قال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك
الاعجاز هو الذوق ليس الا وان طريق اكتساب الذوق والطبع قد يطلق على القوة
المهيأة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس ومن حيث كونها بحسب
الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطايف الكلام لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهي
لروح الانسان المعنوي والطبع بما يتعلق باوزان الشعر لكونها بمحض الجبلة بحيث لا ينفع
فيها اعمال الحيلة الا قليلا قوله وكان شيخنا اورد على دعواه شاهدي عدل من كلام
شيخه شرف الدين الحاتمي وشيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واثنى على شيخه تعديلا له
وتزكية لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكي بكل لسان قوله ذلك الامام
في نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن النصب على المدح وآثر لن يسمح على لم يسمح
دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من الزمان واما في الماضي
فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك السماح الى الادوار مجازي لقرينة صدور الكلام من الموحد
لا ميل الى اسناد الحوادث الى الاوضاع والحركات الفلكية يحيلنا خبر كان يقال
احاله بالدين على فلان كان بيان جهة الحسن كان له في ذمه الحاتمي فاحاله به عند المطالبة
على الذوق وصيره فيها للكثير من المستحسنات والواو في ونحن للحال من يحيلنا وحرف
متعلق بالظرف الواقع خبرا اعني ممن شغ اي ظهر واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب
جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع
والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك وصبغ اليد لعدة الشعب كناية عن
الاشتهار بها والتبحر فيها واصله فيمن امرء كان يصبغ يده بالحناء فيعلم ذلك وبالجملة كل من
صبغ يده بلون يعلم نعته مما يتعلق به المعاناة المقاساة الوكد القصد وليس بلغة اصلية
بل مولدة قال في المهذب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وقال في الديوان التوكيد
بمعنى التاكيد عربية مولدة الكدية شدة العمل والمعنى انه مع كماله في العلم والافادة يحيلنا

يحيلنا على الذوق ولا يقيم الدلالة ونحن مع اشتهارنا في انواع من علم الادب وتحصيلنا
طرفا صالحا منه نقبل ذلك ونقلده في تحسين ما استحسنه وها كلمة تنبيه دخلت الجملة الاسمية
كما في قوله تعالى ها انتم هؤلاء وقول النابغة ها انّ تا عذرة وهو ضمير الشان او مبهم
يفسره الامام ولم يعتد في موقع الخبر بتأويل الخبر حين لم يجوز الانشائية وهذا اشارة الى
الاحالة على الذوق وليس في دلايل الاعجاز ان ليس للدخيل كالناشي اصلا فضلا عن
الافادة قوله الفن الاول بيّنه اولا على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام المتكلم على
الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية او الانشائية او ما يتبع ذلك ويتعلق به
وثانيا بانه اذا كان مخبرا لزم ان يكون مقصده افادة المخاطب الحكم او لازمه بقدر الاحتياج
ثم فصل ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى
عن المؤكدات وان كان مترددا حسن التاكيد بمؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد
بقدر الانكار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل بمقتضى الحال
الغير الظاهر على تفاصيله قوله من المعلوم اي من القضايا المعلومة المقررة في العقول ان
حكم عقل المتكلم عليه اي بما يحكم به ويقتضيه ويثبت عنده ويرتضيه حال اطلاق لسانه
وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف ان يصب منطوقه في قالب الافادة بحيث لا
يقصر عنها لما لا يشتبه على احد ولا يزيد للاحتراز عن عيب اللغو الذي هو عبث محض
ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يلغوا بمقتضى امر من الامور فحكم
العقل ان يفيد ذلك وقوله حال اطلاق من جهة المعنى متعلق بيفرغ لكنه ممنوع في
حكم النحو مبني ان يتعلق بمحذوف او بحكم العقل وليتنبه لما اشرنا اليه من انه يريد ان
للانسان حالة تحصيل الالفاظ والحروف وآخر باطنيا حاكما على الاول بحاله تحصيل
المعاني وافادتها وحكمه المحتوم على الانسان هو ان يصرف محصول اللسان الى الافهام
وبهذا يظهر ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال
من المعلوم ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب
بحكم العقل هو ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا يقصر عنه قوله فاذا اندفع
قد ظهر بما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة حسن تفرع هذا الكلام على ما قبله اي اذا
كان مقتضى العقل هو الافراغ في قالب الافادة فاذا شرع المتكلم في الكلام واطلق

لسانه اليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبري لمثل التأسف
والتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان يكون قصده في حكمه الذي تضمنه خبره الذي
اندفع فيه افادته اي افادة المتكلم او خبره للمخاطب حال كون المفيد مشتاقا ولا مشتغل الافادة
اعني التركيب وما يضم اليه من المؤكدات بقدر الاحتياج لا انقص تحاميا عن القصور ولا
ازيد تحاشيا عن اللاغية ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم ما سبق ليس الا وجوه كونه
مفيدا سواء جعل ضمير افادته للمتكلم او لخبره فالحكم راجع الى حقيقة الكلام والاخبار بذلك الخبر
قوله فاذا القى الجملة تفصيل للكلام السابق وتعيين للخبر الذي اندفع فيه من هو بصدد
الاخبار والاعلام الى الابتدائي والطلبي والانكاري وما يليق بكل منها من الاعتبار المناسب
وفي قوله يحضر وينتقش اشارة الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة
التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع واما ذكر المفردات ليحضر في
ذهن المخاطب معانيها المعلومة التي ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه فان قيل
ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الانتقاش حاصلا قلت ح اما ان يكون المخبر عالما
بهذا الحضور والانتقاش في ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعني الالقاء لهذا الغرض
او لا يكون فلا ينافي كون الالقاء لهذا الغرض فيصدق انه القاه للحضور والانتقاش
فاستغنى من المؤكدات لكن لم يحصل غرضه بكلامه لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان
السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين وح يجوز حصول الغرض الذي هو حضور
الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون مترددا لا خالي الذهن فلا يكون
من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا
يحصل التردد وقوله كفى جواب اذا ويحكي عطف عليها وحال بتقدير المبتدأ وضمير حكمه
للمتكلم المخبر وضمير تمكن ومصادفته لحكمه او للاسناد ولعله اقرب اذ حكم المخبر بالمسند للمسند
اليه هو ايقاع النسبة او لا ايقاعها بمعنى الاعلام بذلك والدلالة عليه والتمكن في ذهن
المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع وهو معنى الاسناد وضمير اياه لذهنه وقوله فيستغني
عطف على كفى او يحكي على قصد الترتب والتفرع اي اذا كفى نفس الحكم استغنى الجملة عن
مؤكدات الحكم وقوله قبل ان عرف لهو الاستقبال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر
الى زمان الاخبار والتكلم فليتدبر قوله واذا القاها اي الجملة الخبرية الى طالب لها متردد

متردد فيحضره المسند اليه والمسند دون الاسناد ويكون الالقاء لانتفاء المتكلم او حكمه لكن
الطالب المتحير عن ورطة الحيرة التي هي بمنزلة الموت والهلاك لفقده حيرة الزوج مع
شعوره بها في الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شيء من المؤكدات في الجملة الخبرية فقوله
طرفاها مبتدأ خبره عنده والجملة صفة كاشفة للمتحير ودون الاسناد ظرف متعلق بعنده
اي متجاوزين للاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ خبره بين بين اي من الاثبات
والنفي والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير منه للاسناد وهو في موقع الصفة المحذوف
يفسره بين بين اي هو كائن بمحل من الاسناد وفاعل لينقذ بمقتضى ظاهر سوق الكلام و
ومقابلة قوله ليرده الى حكمه نفسه في القسم الانكاري ينبغي ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن
حمل قوله استحسن تقوية المنقذ على اضافة المصدر على الفاعل على يحسن تقوية المتكلم
المخبر بادخال اللام في الجملة بعيد تحيف لا يليق بمثله ولا يلائم ما ذكر في الابتدائي من قوله
كفى في ذلك لانتقاش حكمه وفي الانكاري من قوله استوجب حكمه تأكيدا فالوجه حمل
المنقذ على ما به الانقاذ وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا
في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكاري حتى لو ترك لم يعد ذلك البعد
بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التأكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب الآخر
للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب قائم زيد ام قاعد من غير
تأكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا باس بمشاركته الانكار
الضعيف في ذلك بينهما مع تفاوت في الوجوب قوله واذا القاها اي الجملة الخبرية
الى مخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك المخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفي او
بالعكس القاه لاجل ان يرد المخبر ذلك الحاكم بالخلاف الى حكم نفسه استوجب حكم المخبر
ليترجح على حكم المخالف تأكيدا بقدر ما في قلب المخالف من الانكار بزعم المخبر واعتقاده
فقوله ليترجح على حكم المخالف تأكيدا بقدر ما في قلب المخالف مفعول له لاستوجب وتعلق
بين فاعله ومفعوله اذ لو اخر عن المفعول لتخلل منه وبين وصفه اعني بحسب ما اشرب ولو
اخر عن الوصف ايضا لبعد عن العلل والتبرع في اشرب مصدرية يقال اشرب
الثوب الصبغ اذا داخله الصبغ اي دخل في اعماقه استند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده
متعلق باشرب بيانا لمكانه كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والغير

للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمتكلم اي بقدر الامكان في زعم المتكلم واعتقاده
لانه الذي يورد القدر من التاكيد فناسب ان يعتبر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا
بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن يبالغ متعلق بقولك المقدر وقوله على هذا اي
كائنا على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اعتبر
هنا الترجي وهو بالمساوي اليق وثمة التقوية وهي بالمقاوية وازالة الانكار اعلق قلت
لما كانت الحيرة امر مستكرها يطلب الواقع فيه النجاة منه وبوجود النجاة منه يقع في الطرف الاعتقادي
ناسب اعتبار الاتفاق فيه ثم هو يعتبر الى المقوي والمعاون فاستحسن تقويته ولا كذلك
زوال الانكار فان المنكر ربما يانس بانكاره بل يبتهج والخلاص منه لا يوجب الوقوع في الظن
او الاعتقاد بل ربما لا يفضي الا الى الحيرة فاحتاج الى الترجي لئلا تقتصر على التساوي بل
يميل الى جانب الاعتقاد **قوله** وان شئت ان تعرف زيادة التاكيد بحسب زيادة
الانكار فتامل كلام الله تعالى فيما يحكي عن رسل عيسى عم حيث قالوا اولا انا اليكم
مرسلون حين كذبوا وثانيا انا اليكم لمرسلون حين بولغ في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر رد على
الكشاف حيث قال انما قيل انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم لمرسلون آخرا لان الاول
ابتداء اخبار والثاني جواب انكار وانما لم يتعرض المصنف للقسم بقوله ربنا يعلم لانه يريد
التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة ويختلف بصورتها وايراد الآية في عبارة الكتاب على
سبيل البدل من كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتامل وكذا كيف يقرر على تضمين
معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدل اشتمال من كلام رب العزة وليس كذلك وضمير اليهم
في الآية لاصحاب القرية وهي انطاكية والاثنان قيل بولس بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى
وقيل يونس وبولس والثالث شمعون وعززناهم قويناهم من عزز المطر الارض لبدها
وشددها وعززنا بالتخفيف اي غلبنا وقهرنا **قوله** واخراج الكلام في هذه الاحوال اي
كون المخاطب خالي الذهن ومتردده ومنكره على الوجوه المذكورة من التجريد من المؤكدات
والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة
التلبس اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال ومقتضى الحال اعم
من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يعتبر

يعتبر في كلامه الامور التي تناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس فيجعل على
موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صور الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر **قوله** وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان التصريح
لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك ومن مسائله بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكناية بحيث يعلم
ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان مقابلها يسمى بالتصريح واخراج مقتضى
الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعده ان يقع مثله في علم البيان اكد الحكم بان **قوله**
والذي ارنباك اي بصرناكه وعرفناكه مبتدا خبره الجملة الشرطية والعائد في الشرط
وايقال البصرة جعل القوة الادراكية عاملة فيه متصرفة وفي الاساس استوثقت منه
احذت في امره بالوثيقة وهو المناسب هنا لا ما في الصحاح استوثقت منه اخذت
منه الوثيقة واما استوثقته بمعنى وجدته وثيقا محكما فليس بلغة ولا مناسب هنا والمعنى
احذت في جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي بالوثيقة حيث
عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فقوله حين متعلق بجواب وقوله سؤاله اي الكندي
ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه الاستفسار دون الجزم والاعتقاد
قوله هذا اي هذا الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن منعه الاخراج على خلاف
مقتضى الظاهر مع بعد رتبته عن جهة وكثرة فروعه وشعبه وابتناء كثرة اللطائف القرآنية
والدقائق البيانية عليه ورجوع المهرة من ارباب البلاغة والنحو ومن اصحاب البيان والبراعة
اليه ولفظ ثم في قوله ثم انك ترى الى آخره اشارة الى هذا المعنى والى ان ما سبق من كون
القصد افادة الحكم او لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي والتاكيد استحسانا
في الطلبي ووجوبا في الانكاري انما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد تجاوزه الى خلاف
الظاهر فيكون احكام واعتبارات أُخر مثل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه
ومثل التاكيد في الابتدائي وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس
وغير ذلك فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه قد لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التاكيد
في الانكاري ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في استفادة الاسناد
مستغني عن التاكيد والتردد موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يؤكد الاول
لغرض آخر ويترك التاكيد في الآخرين لمانع او لسبب راجح كالاخراج لا على مقتضى الظاهر

او لصدق رغبته و وفور نشاطه في الابتدائي وتقدم باعث وتحرك من المتكلم وعدم قبول
ورواج من السامع في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المؤمنين آمنا وعند لقاء
اخوانهم انا معكم او كسبق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يقع كما في قوله تعالى
حكاية رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر
الشيخ في دلايل الاعجاز بيتا من ذلك القلق بالكسر التعجب والداهية ومنه شاعر متعلق الى
العجايب والغرايب التي ربما تدخل في حد خوارق العادات ومن ههنا يقال الساحر
والنفث شبيه بالنفخ وهو اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقدة وعليها وذلك
في السحر فصار ذلك ترشيحا لاستعارة الساحر للمتكلم بالغرايب والمراد بهذا الفن صناعة
البلاغة لا علم المعاني كما قد يتوهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا
به بقدر الامكان ويقابله البرهان وذلك مبتدا خبره الظرف اعني اذا اخلو وعلما تميز
من المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يعلم المخاطب بعلمه او يسال عن مضمون الجملة او يكون
الحكم في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يتضح باعتباره ان شبه العالم بغير العالم قوله
وان شيت ان تعرف ان العالم بالشيء ينزل منزلة الخالي عن العلم فتامل في قوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتراه الآية فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان
من اشترى كتاب السحر والشعوذة ليس له في الآخرة نصيب من الثواب وآخره يدل
على انهم لم يعلموا ذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره تعني لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا
يعلمون ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق لا يقال بل السياق يدل
على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم فهو ايضا واحد
وهو رداءة ما اشتروا وعدم تعلق نفع به في الآخرة وترتب نصيب عليه وجواب لو
محذوف اي لامتنعوا او لرجعوا واللام في ولقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه
لام ابتداء مثلها في علمت لزيد قائم ومن اشترى مبتدا خبره ما له في الآخرة من خلاق
واللام في لبئس ما شروا جواب قسم محذوف والجملة عطف على لقد علموا وكلام المفتاح
في ان ليس القصد الى ان في الآية حرا الى مخاطب هو عالم بفايدته وبلازمها لكن
نزل منزلة الجاهل وذلك انه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والخبر هو نفي تعلق
علموا ويعلمون ليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم من توهم ان الآية مثال لذلك فحبط

فحبط حبط عشواء واعترض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح يوهم ان الآية من قبيل
تنزيل المحيط بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما مر من انه لم يلق الى
اليهود جملة من اشتريه ما له في الآخرة من خلاق بل القي الى النبي صلى الله عليه وسلم وساير
السامعين الخبر بان اليهود عالمون بذلك مدفوع بانه لا ايهام بعد النظر في قوله كيف تجد
الى آخره ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام قوله تجد حال من ضمير عليك اي الزم
وحافظ او استيناف في موقع جواب الامر وكيف حال من تجد قوله ونظيره اي نظير
قوله ولقد علموا الآية في نفي الشيء واثباته وان لم يكن هو العلم قوله تعالى وما رميت
اذ رميت حيث اثبت له الرمي اولا بمعنى صدوره عنه ظاهرا وكسبا ونفاه عنه ثانيا
حيث بلغ من التاثير حدا لا يبلغه رمي البشر ولذا قال ولكن الله رمى وذلك انه لما التقى
الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم
يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم الآية حيث اثبت لهم
الايمان بدلالة الاضافة اليهم وايقاع النكث اي النقض عليها ثم نفاها بقوله انهم لا ايمان
لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو ليس بصدد الامثلة
والنظاير لقوله تعالى ولقد علموا الآية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان يجعل
ضمير نظيره عايدا اليه على ان الآية الاولى مثال ونظير لتنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل والاخريان نظيرتان له في مجرد نفي الشيء بعد اثباته على ما قررنا قلت اما كون
الآية الاولى من الامثلة فغلط على ما نبهناك ان نبهت واما كونه بصدد ايراد الامثلة
فوهم لان القاعدة انما تتم بقوله فيستوي الكلام الى هذا مساقه الى ذلك على ما نشير اليه
ويسوقك اليه ان شاء الله تعالى واما سياق الحديث فهو انه يريد ان يذكر عدة
صور من نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد
الى الافادة للحكم او لازمه في مطلق الخبر وترك التاكيد في الابتدائي والتاكيد في
الطلبي وبقدر الانكار في الانكاري الاول ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه
الكلام الى الخالي الذهن الثاني ان ينزل السائل منزلة السائل فيؤكد الكلام معه الثالث
ان ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد الرابع ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فيترك التاكيد ولما
توهم في انشاء تقرير الاولى استبعاد تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة عدمه حاول

اذ النه تنبيه المخاطب على ثبوته فى صورة اعم بطريق أبين واول وهو جعل العلم بنسبة ما
بمنزلة عدمه لقرنها بالاثبات والنفى كما فى الآية الاولى ثم فى اعم بطريق اوضح اعنى جعل وجود
الشى بمنزلة عدمه بعبارة اصرح كما فى الآيتين الاخيرتين ويظهر من هذا ان قوله فيسوقون
عطف على احلوا كما اعلم عليه المحشى بعلامة الحمرة فى نسخة بخطه لا على ينفثون كما توهمه جميع
الشارحين والناظرين وذلك لانه ح قوله وذلك اذا احلوا جملة حالية او اعتراضية غير
مقيدة بل ربما يكون فاسدة اذ لا معنى لتقييد النفث المطلق بهذا الوقت وتخصيصه
به ووقع المعطوفات فى موقع التفصيل للنفث مع الاشعار فى الثلثة الاخيرة بان كلا منها
فى اى وقت يكون بخلاف الاول اعنى سوق الكلام الى ذا مساقة الى ذاك اذ لا دلالة ح
على تقييده بما اذا احلوا واما اذا عطف على احلوا فالمعنى ان هذا النفث يكون اذا احلوا
فساقوا واذا قدموا الى غير السائل ما يلوح بالخبر فاقاموه مقام السائل واذا راوا على غير المنكر
شيئا من امارات الانكار فنزلوه منزلة المنكر واذا كان مع المنكر رادع عن الانكار فقلبوا
القضية فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه وتأديته على ما هو عادته فى افشائه حيث عبّر
عن الاحكام والشروط فى الصور الاربع بعبارات مختلفة وذكر الاولى بطريق عطف الحكم
على ما اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقى لكن الاولى فى مطلق الخبر والبواقى تفاصيل متقابلة
على نظام واحد وينبغى ان لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام ان الاشارة بهذا فى قوله
فيسوقون الكلام الى هذا اى المحيط بفايدة الخبر ولازمها وبذاك الى الخالى الذهن عن ذاك
انما يحسن على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون عطفا على احلوا او كون قوله وان شئت
الى آخره اعتراضا بينهما فان قيل هل يجوز ان يكون فيسوقون فى موقع جواب اذا احلوا
وينتظم عطف يقيمون وينزلون عليه معتقدين بطرفيهما فان ذلك بمنزلة جملة شرطية طرفيه
قلت لا يرتبط هذه الجملة الظرفية اعنى اذا احلوا فيسوقون بالمبتدأ اعنى ذلك بخلاف اذا
جعل الخبر هو الظرف نفسه قوله وكذا قد يقيمون عطف على اذا احلوا فيسوقون سيما
الى المعنى كانه قال اذا احلوا فيسوقون واذا كانوا قدموا فيقيمون وكذا اشارة الى
تنزيل العالم بالفايدة منزلة غيره ولفظة قد للتحقيق او التقليل يصبونه اى التركيب والكلام
لها اى لمن يسال ولمن لا يسال اذا كانوا متعلق بيقيمون وهذا الاشتراط نظر الى ما هو
الشايع فى الاستعمال ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح ولفظ ملوّح ومعناه

ومعناه الاشارة ومن بعيد اشعار بانه ليس مما تقدموا مما يعلم بخصوصيته هذا الخبر بل بما يناسبه
ولفظ مثل اشارة الى انه ليس يجب ان يكون الملوح هو ذلك المقدم بخصوصه بل ما هو
من جنسه وتطلع النفس استعارة لجودة تهيؤها لما يرد عليها وعدم ذهولها واستشرافها
لتوجهها ونظرها مع زيادة طلب من استشرفت الشى اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت
يدك فوق الحاجب كالذى يستظل من الشمس متمثل بتكلف الميل ويتردد فى موقع
الحال او البيان للمتحير معتذرة بان اشعار بان تاكيد هذا النوع يكون بان خاصية
بحسب الاستعمال وجعل الاسلوب متعلق التسلوك مبنى على اشتهار اساليب الكلام فى
طرقه وجمع المقامات واضافة الامثال اليها مبنى على اعتبار الجزئيات والا فالمناسب
سلوك هذا الطريق فى هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسأل منزلة من
يسأل ثم العمل على وفقه فى صناعة التركيب واصابة المحز اى موضع الحز وهو القطع عبارة
عن فعل الامر على ما ينبغى ويليق وهو ههنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الاليق
الاوفق قوله اومازى الواو للعطف على مقدر اى اتذكر ما ذكرنا او تطلب مثالا او شاهدا
وبشار بن برد الاعمى من شعراء الدولة العباسية بكّرا المسافر ذهب بكرة الهجير الهاجرة
وهى من الزوال الى العصر النجاح الظفر والفوز بالمطلوب استهواه جعله هائما ائمة البلاغة
المقدمون المقتدى بهم فى البلاغة والفصاحة لا العالمون بعلم المعانى ولذا وصفهم المهتدين
بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق مفاصل البلاغة بمعنى اتيانهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغى و
والكل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلّص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث نقصانا
فى ذلك واكّد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون
للكوفيين نحن اخذنا اللغة من اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم من اكلة الشواريز
وباعة الكواميخ الهناء القطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدأ من
الجرب قطعا متفرقة وهو مصراع صار مثلا اول من قال ذلك دريد بن الصمة رأى
الخنساء تطلى ابلا لها وهى جارية حسناء فقال ما ان رايت ولا سمعت به • كاليوم طالى
اينق جرب • متبذلا تبدو محاسنه • يضع الهناء مواضع النقب • الهانئ الطالى
للابل الاينق جمع ناقة واصلها انوق الجرب جمع جرباء المتبذل من لا يصون محاسنه
المولّد من العرب من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس من اصل لغتهم اولئك اشارة

اى الاعراب الخلص قوله ومن الشواهد لما نحن فيه ادعاله وبصدد بيانه من حسن
الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله حين استنشداه اي الاصمعي وخلف
بشار القصيدة به هذه اشارة الى ما روي انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها
في ابي قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابا قتيبة
يتباصر بالغريب اي يري ان له بصيرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدنا
يا ابا معاذ فانشدهما وقوله اعرابية وحشية اى منسوبة الى عرب البادية وساكن الوحش
اى على طريقتهم وقوله ولا يشبه ولا يدخل عطف على خبر كان اعنى من كلام المولدين اى
لو قلت بكرا فالنجاح كان هذا المقول من جنس كلام من ليسوا من خلص الاعراب كان
لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدويون وكان لا يدخل في معنى القصيدة
اى فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البدويين وانا احكى لك
في هذا المقام ما يطلعك على احوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا في العويل من مشاركيهم
والعويل الطويل من مساجلتهم وذلك ان بعض من تصدي لشرح هذا الكتاب من مشاهير
عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد قوله ولا يشبه بلفظ المضارع
تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعنى كان على ما ظنه اكثر الناظرين في هذا التركيب
فانه لو سلم جوازه بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل
في معنى القصيدة عطف عليه فيصير المعنى اى لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدتي
وفساده بين اذ على تقدير ان يقول ذلك كان هو داخلا في قصيدته بالضرورة فالوجه
ان الواو للحال والقصد الى استثناء النقيض اللازم اى لكن الحال ان هذا اعنى بكرا فا
فالنجاح الكائن من جنس كلام المولدين لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل في معنى قصيدتي
المقولة على طريقة الاعراب البدويين فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا معاشر
الاحرار واعتبروا يا اولي الابصار قوله انشد القصيدة في الاساس اصله من القصيد
وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد اى يتكسر اذا استخرج من قصبه لسمنه فشبه به كما استعار
السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول
لان الشاعر قصد بتجويده وتنقيحه وقيل القصيدة من اقصدت من الكلام اى قطعت
وقائل الشعر احتفل له ونقحه بالالفاظ الجزلة والمعاني المختارة الحرة العذبة بحوها الكلام

الكلام ما يفهم منه وفاخته اى خاطبته ففهمت مراده صاحبا بشار الاصمعي وخلف الاحمر
لانهما كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت
فيخبرهما وينشدهما ويكتبان متواضعين له حتى ياتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو
عمرو بن العلاء فكان من عظماء القراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ
يونس بن حبيب والفحل القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل يقال فحل بين
الفحالة والفحولة والفحلة وهو من فحول هذا النوع البلاغة والفصاحة والمعرفة بالعربية قال
الشريف المرتضى كان بشار مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة كان يجعله من قبله
من المجودين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب الباهلي وكان اسد الشعر والغريب
والمعاني وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد راه يكتب
كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظ وقال له آخر انت حتف الكلمة الشرود
وخلف الاحمر كان ياخذ من ابي زيد سعيد بن اوس الانصاري الا تاخيذ استجلاب القلب
من الاخذة بالضم رقية كالسحر او خرزة تؤخذ بها النساء الرجال الا انه استثناء مفرغ
في موضع الخبر لتوي ما جرى وقد يعثر ريح راسخه وهو نسخة المقى وعليه الرواية الى النصب
على معنى هل تجد رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء والباء للملابسة ما انت منه على
ريبة الا على مقتضى الظاهر او تنزيل غير السائل منزلة السائل ومنه حال من ريبة على التقدم
او متعلق بمحذوف اى ما انت على شيء منه وعلى ريبة بيان له وقيل انه عطف على مقدر
اى فلا يكن على ريبة وقيل مثل بشار مبتدا خبره الظرف اعني اذا خاطب مع جوابه اعني
اقراه ويجوز ان يجعل الخبر اقراه وعلى كل تقدير هو ماول بالخبر لكونه استفهام انكار والمعنى
قل لي جواب هذا السوال بحسب الظاهر والفاء للعطف على محذوف اي اتظنه ذا ما يعرف
حال صاحبيه او شيء به الظن فقراه وقد يتعدد في المعنى حال من ضمير خاطب واذا متعلق
باقراه ولا بد من تقدير لامتناع اعمال المضاف اليه او الاستفهام فيما قبله وحاسين
حال او ثاني مفعولي لا يتصورها لتضمينه معنى العلم او الظن واضافة حول الى هل للتكبير
على سبيل الحكاية فيتخالف في نسخة الاصل مرفوع معطوف على لا يتصور اي اراه غير
متصور معنى لما وقد يروى بالنصب على جواب الاستفهام مثل هل تاتيني فاحدثك
اى هل منك اتيان فتحديث فالمعنى ايكون منك ظن عدم تصور بشار صاحبيه حاسين

فيه تباعد عن التأكيد ولا يصح جعله جواب النفي لفنا والمعنى اذ يصير المعنى على فبابرث وكروا
فيا أتانيا فحدثنا اقطنه ليس منه تصور ولا تجانف او ليس منه تصور يفضي الى
التجانف اي تصورات كثيرة لكن لا تجانف ان يهدر من هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته
الشقشقة شبه رنة تجزجها الفحل من فمه يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة وبهات
هدرت شقشقته فيها في الريح البوادي جمع بهي من عصفت الريح هبت وفلان ما منع
القيصوم والشيح اي بدوي وما نبتان في البادية شمر ازاره رفعه وشمر للامر وتشمر
وتشمر له اذ يا له وشمر عن ساق الجد مبالغة في الجد كانه جعل الجد هو الذي يجد وشمر عن ساقه
ويجوز ان الاضافة للملابسة اي شمر عن ساقه للجد السفار المسافرة قوله ونظيره اي نظير
قول بشار في الاساس غناه فتغنى مثل كلمه وتكلم قال فاظ الشربة في قيده وسلسلة
صوت الحديد بغنيه اذا قاما فاظ بالمكان اقام به صيفا والشربة بفتح الشين المعجمة
والراء وتشديد الباء موضع وضمير غنها للابل والحداء مصدر حدا الابل اذا غنى لها وانما
حدا الابل يعني ساقها فمصدره الحدو ووجه الجمع انه اذا ذكر امر او نهي او غيرهما وكان
مظنة ان يتردد ذهن السامع في سبب له باعث على ذلك يجعل كالسائل ويلقى اليه الحكم
مؤكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية عنه يفتقر الى تكلف لموقع الكلام
اعني يجي السوء فغنها وفي التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية عنه يفتقر الى الكلف لموقع الكلام
في الشعر وفي التنزيل ومعنى لا تخاطبني لا تدعني بانوح في شان قومك واستدفاع العذاب
عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق قوله واذا صادف يعني اذا تاملت فيما سبق
من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه وتنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر واطلعت
على ما سياتي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر
منزلة المحقق وفي بحث الايجاز والاطناب من اختلاف المقامات في اقتضاء ذلك وفي
اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ وبالقراين اطلعك ذلك الذي ابصرناك وعرفناك
مع ذلك الوقوف في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر في موضع التعليل
وبيان السبب على تفاوتها في النقد والاختيار فاذا قلت اعتذر بك فان كان المخاطب
منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع افادة انكار او سؤال كان
قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام والعبادة حق له رديا لخلوه

جملة معطوفة على قوله ونظيره فغنها وقيل
التقدير نظيره في الشعر فغنها وفي التنزيل
ولا تخاطبني ٣

لخلوه عن ذلك وفالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية
وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ازالة
الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا
وفالعبادة حق متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا
وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة جيدا في الغاية
والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لان ان يغني غناء الفاء في الكلام
وان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان الاجود والعبادة حق له وعلى هذا القياس
فيما اذا كان المناسب اغبار المنى طلب من السؤال او القصد الى ان لا يسمع منه شيء او
ان لا ينقطع الكلام بكلام السامع او ان يبسط الكلام او ان يوجز حتى انه ربما كان
المناسب الجمع بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له قوله وكذلك قد ينزلون
عطف على كهذا قد يقترن اثر لفظ كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم ههنا
المنقول فيه اعني منزلة المنكر ليرجع ضمير عليه الى الاقرب وجعل امارات الانكار لابس
لحيلولتها دون ادراك الحق وبالنظر الى هذا جعل الكلام الوارد في مقابلته خبرا او ابرازه
للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمنوال هو الخشبة التي يلف الحائك
الثوب عليها وضمير كذبته وله لمن تصدى يقال كذب اخاه وكذبته عينه اذا رأته ما لا حقيقة
له وكذبته نفسه منته الاماني وخيلت اليه ما لا يكاد يكون وما موصولة لبيانها بمن يجيء له
فالعايد محذوف اي به وضمير تاتيها للفاء منه وشقيق اسم رجل وعارضا من عرض
العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه على العرض فهو حين تصدى لمحاربة بني عمه
لا ينكر ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض مدلا بشجاعته غير مستعد ولا متهيئ
لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر وللامام المرزوقي ههنا كلام اخر وهو انه على
طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه من الضعف بحيث
يخاف عليه ان يدوسه القوايم كما يخاف على النساء والصبيان والمعنى انه من الضعف
بحيث انه لو علم ان فيهم رماحا لم تقو يده على حمل السلاح ولم يلتفت لفت الكفاح قوله
ويقلبون هذه القضية اي ينزلون منزلة غير المنكر من يكون منكرا وعلى هذا لا حاجة الى

حق له

قوله مع المنكر الا انه اي به ليعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه ما اي الدلائل والآيات
التي اذا تأملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلائل حقية الاسلام ومعنى كونه مع المنكر انه معلوم
له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا القدر من المعية فقال المراد ما معه من العقل الذي
اذا تأمله اي تأمل به ولم يقل وكذا يقلبون بل جعله مجاز مع نيزلون تحت كذلك
لشدة ارتباطها قوله وقوله مبتدا خبره وارد على ذا وكم من شقي في موضع الحال من
مفعول القول اي وقد كثرت الاشقياء المرتابون وذا اشارة الى اسلوب نفي
الانكار لقوة ما يزيله فههنا الريب متحقق لكثير من الاشقياء وقد نفي على سبيل الاستغراق
بناء على ان ريبهم منزلة العدم لما معهم من الدلائل المزيلة وعلى هذا فهو نظير لا تمثيل الا ان
يقال انه ليس بمعنى انه لا ريب فيه اصلا بل بمعنى انه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا حكم ينكره كثير من الاشقياء لكن نزل انكارهم منزلة
العدم فترك التاكيد واما القول بان هذا الحكم وهو انه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين
وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد ففاسد
واضح قوله استهش الانفس جعلها ذات هشاشة وهي الارتياح وآنق اعجب بحسنه
وهز حرك حركة مع سرور والقريحة اول ما يستنبط من البير استعيرت للعلم الذي يستنبط بجودة
الطبيعة ثم للطبيعة من حيث هي كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب
الحدود والآراء ومعناه في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ قوله ولامر ما تحد يحتمل ان يكون
ما ابهامية واللام متعلق بتحد وان يكون مصدرية والمقصد مبتدا خبره لامر والنظراء
مطاردة الفرسان بعضهم على البعض وبه يتعلق في ميدانها والبيان التبيين والفصاحة
وكل منطق فصيح معرب عما في الضمير والرمي في حدقة الاصابة فيه وفي لطايفه والحذاقة في
صياغته والمحاورة المجاوبة قوله وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وقد فسرها بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما
يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وقسمها الى ما يطلب به نفس الموصوف ونفس الصفة
وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله وله انواع متناولة في الضمير
لا تعرض هناك لانواع الاخراج لا على مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كناية
فالتعرض لانواع الكناية تعرض لانواعه وتقرر كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية

كناية فالم اراجذا جام حوله الا انه ذكر صاحب لباب الاعراب في شرح قول الشاعر
في المهد ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة ساطع البرهان • ان قوله اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه
رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا
وذلك كناية عن ان هذه النجابة وصدوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي يتوجه
الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل
المتشوف الى كيفية بيانه المترتب الى ساطع برهانه فاستفدت منه انه يجوز ان يقال
ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال
المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق
بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا
قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار
ونزلته منزلة الخالي عن الانكار وان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم
لسوق الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر وانما لم يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة
بل يراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم قوله وان هذا
الفن يعني الاخراج لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور آنفا وقد يتوهم من ذكره
بلفظ المظهر انه اشارة الى فن الاسناد الخبري او فن المعاني الى آخره والطبيعة وعريكة الشكائم
بقيته ولين العريكة مجاز عن انكسار النخوة والدخول تحت العرف وكذا انقياد القرونة
لعالك اسمحت قرونته اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر ومظنة الشيء موضعه الذي يظن
كونه فيه ومضنة تكرارها للعصور وكذا باقي الفقرات يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن على
ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة مع جهد في تحصيلها او حفظها بل لا بد من اشتغال كثير بالتتبع
والتعلم في زمنه متطاولة مع استعداد اصلي في الغاية لا مدخل فيه للاكتساب كلكون القوة
الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة غير مدنسة بالعقايد الردية والامور المضادة وككون القوة
التي تحصل منها الافاعيل الجزئية للنفس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب وككون قوة
الانتقال الى المطالب غاية السرعة وككون القوة الادراكية صافية ينطبع فيها الصور
بسهولة لم يخالطها صدأ الجهالات وككون قوة الادراك وافرا لا يقتصر على القليل ولا

الفن الثاني في المسند اليه

نوع عن الكثير قوله ومن نفس الكلام ما ذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه وان كان يعم الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقتصرة
على الاثبات فاشار ههنا الى انها انما تركت لانسياق الذهن اليها بسهولة بعد اتقان
الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان المراد بالاعتبارات مقتضيات الاحوال
مثل الاقتصار على اداة نفي او التاكيد باكثر واكثر من موكدات النفي التي تغاير موكدات
الاثبات وكذا الاقتضاآت قوله واعلم انك يريد انك اذا مهرت في فن الاخراج
لا على مقتضى الظاهر امكنك الاطلاع بمهارتك فيه على النسب نحو ان الله تعالى انزل قرآنه
المجيد على طرق الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من القاء الخبر الى من هو عالم بمضمونه ومن
تنزيل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر منزلة المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم
بها ان كل ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال وان لم يكن اقتضاء ظاهره وفي الكلام اشارة
الى انه لا بد في المهارة في الفن من صدق العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل لا يكفي احدهما
والاستفراغ بذل الوسع والجهد بالفتح الطاقة والتحري مبتدا محذوف الخبر والجملة اعتراض
اي والحري صدق النية واستفراغ الجهد او الحذاقة في الفن والتسلق التسور يقال
تسلق الجدار اذا تسوره وضمير به لمصدر حذقت اي ان تحذق وقد يقال هذا الفن اشارة
الى فن اعتبارات الاسناد الخبري قوله الفن الثاني لا تغتر في قوله وارتفاع
شان الكلام الى قوله فحسن الكلام بلاغة مطابقا لذلك فان تحصيل المقرر فيه ان زيادة
الحسن ونقصانه بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق قلت يعلم منه ويتقرر
ان مدار الحسن واللاحسن على الانطباق واللاانطباق بمعنى انه ان وجد وجد وان
انتفى انتفى وان زاد زاد وان نقص نقص وزاد ههنا لفظ التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا
بانه العمدة في البلاغة واعتبار الخواص حتى ان احوال المسند اليه او المسند او غيرهما انما تعتبر
من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جواب لما وان ترجع فاعل وجب واقتداح
الزند استخراج النار منه وهو العود الذي يقدح به النار وله سفلاني يقال له الزندة وفي
الصحاح ان الزناد جمع زند لكن لا يخفى ان فعلك لا شتبه بجمع من الزند وكذا قول الشاعر
فبينا نحن نرقبه اتانا * معلق وفضة وزناد راعي * لم يقصد به الا الى واحد فكان المراد
بالجمع مجموع الزندين اللذين هما بمنزلة الحجر والحديدة في زناد العجم وزيادة العقل بمنزلة

ان يكون مجازا عن القوى الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء واضافة المشبه به الى
المشبه تشبيها للعقل بالزناد في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بمعونة القوى الادراكية
وقد يقال انه مجاز عما يقوي العقل ويذكي الفهم من الافكار والانظار المذاكرة مع قرينه وهي
الفضيلة فضيلة لا فضل لها وفي الاساس ثم ترتبت عليها تفضلت والتسابق المعارضة
في السبق طلبا للغلبة والتناضل في الرمي ونور العقل وعين البصيرة اما من قبيل
لجين الماء او النور مستعار للقوة الادراكية والعين تخييل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر
استعارة بالكناية في ايراد حال من مقتضيات او الاحوال الكيفيات العوارض التي تلحق
المسند اليه مع كونه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والتعريف والتنكير
والصور الاحوال التي يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو
ذلك وايثار التنافي على المخالفة ربما يشير الى ذلك فان التنافي كمال الاختلاف وحتى تنافي
متعلق بترجع وضمير بروزه للمسند اليه فهو للبروز والمعرض القباس الذي تعرض فيه الجارية
على المشتري استعير لما يستحسن ويناسب من الكيفيات والصور اي حتى يترك كون
المسند اليه في التركيب على وفق مقتضى الحال والرهان مصدر راهنته على كذا خاطرته والخطر
السبق الذي يتراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال مصدر ناضله راماه
فتعرف نصب عطفا على ترجع ايا ما حال مرفوع مبتدا خبره يقتضي وما مزيدة واعترض بان
هذا تعليق والمعرفة ليست من افعال القلوب فالوجه نصب ايا وجعل يقتضي صفة او صلة
لا خبرا والجواب انه باعتبار تضمين معنى العلم قوله وايا حالة يقتضي تعقيبه اي تعقيب
المسند اليه المعرف بدليل انه قدم ذلك على ذكر التنكير وانه قال واما الحالة التي تقتضي
وصف المعرف وكان مقتضى هذا القياس ان يذكر الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر
ومن اوصافه وان يذكر لتعقيب المعرف بما ذكر ايضا حالة اطلاق وترك تعقيب الا
ان من داب المصنف الافتنان في العبارة والاكتفاء في البعض بالرمز والاعتبار اللازم
الاغلب والا فقد يكون التوابع للمنكر ايضا وقوله والفصل الاحسن ان يجعل عطفا
على التوابع لا على شيء وفي اعتبار التعقيب في الفصل ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من
احواله وفي ذكر التعريف والتنكير تفنن وايماء الى ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالمعقول
كالمحذوفية والمذكورية والمقدمية والمؤخرية الى غير ذلك ثم ترجع عند تفصيل الاحوال

الى ما يوافق البواقى فقال واما الحالة التى تقتضى تنكيره ولم يقل تنكره وانما قال او
معرفا باللام حتى صار التقدير يقتضى تعرفه معرفا باللام مع انه كان يكفى ان يقال تعرفه
باللام ليلايم باقى المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة و
ويكون فى موقع الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهره عطف الظرف اللغو الصلة
على الحال فلم يستقم وانما قال يقتضى قصره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل
الحالات المقتضية ايما الى ان المسند المقصور عليه لا يكون الا فى موقع الخبر مثل انما
زيد قائم وما زيد الا قائم ولا يتاتى ذلك بالجملة الفعلية المحضة فاحسن هذه الجملة واعجز
اشاراتها فيما يمر عليك من كلامه فلعلمنا لا انكر **قوله** اما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند
اليه قدمه على سائر الاحوال لكونه اغرب التغيرات والاختلافات بل غايتها حيث
استغنى بالكلية فيكون اولى بالبيان ولكونه اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونه عبارة
عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المسند اليه بالطى
اشارة الى انه العمدة التى لا سبيل الى تركها بل هو مطوى مخفى وفيه ايماء الى ان الكلام
فى حذف المسند اليه الذى يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا منويا كما فى حذف
فاعل المصدر وحذف فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفى اشتراط حضوره
عند السامع ومعرفته به ودلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال والترك راجح اشارة الى
انه فى هذا المقام لا فرق فى الحاصل بين الحذف والطى والترك ثم له فيما يجعله خبرا
للمبتدا الذى هو الحالة المقتضية عبارات منها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام
او المخاطب كذا اشتماله على كذا او عراؤه عن كذا ومنها ما يتعين كونه ظرفا فيؤخذ الحالة
من مضمونه مثل متى صح متى اريد متى كان متى لم يكن ومنها ما هو ظاهر فى كونه الحالة
ويحتمل الظرفية بتقدير فى مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر فى الظرفية مثل اذا كان
كذا وهذا هو الشايع الكثير فيجعل الحالة ما ناخذه من مضمون الظرف بحسب فكرك وان كان
يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما فيكون الحالة نفس الوقت على ما روى عن سيبويه
مثل اذا تقوم زيد اذا يقعد عمرو ثم استحضار المسند اليه ومعرفة القصد اليه كناية عن
قيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد للوقوع من مرجح سيما والذكر هو الاصل
لكونه احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة عدة ثم عممها وقال وانا الاغراض

الاغراض اخر ووصفها بكونها مناسبة فى باب الاعتبار اشارة الى ان المناسبة هى المعتبرة
فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ
ولا ان ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه وبهذا التعميم قد لا يصح به اعتمادا على ذكره فى اكثر
الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاغراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى
ما ذكر او ان ذلك المقتضى قد تترتب على حالة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات
لان الاعتبار المناسب فى مقام ربما يكون بمراحل من المناسبة فى مقام آخر على ما قال
الشيخ عبد القاهر رب تنكير فى لفظ يكون فى غاية الحسن فى مقام ثم انه فى لفظ اخرى بل
وهذه اللفظ منكرة فى مقام آخر يكون فى غاية القبح ثم جزم بان العمدة فى الاغراض والاعتبارات
وكونها مناسبة بحسب المقامات هى سلامة العقل واستقامة الطبع اشارة الى انا وان
ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع التراكيب لكن ليس بواجب ان يكون كل خاصية للتركيب
وخصوصية فى المقتضى مما يوجد بخصوصه فى التراكيب ويسمع من البلغاء **قوله** لضيق المقام
بسبب المحافظة على وزن او قافية او سجع او فرصة تفوت بالاشتغال بذكر المسند اليه
قوله بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة
لكونه جزء الكلام بل العمدة فيه وقيل المراد انه يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة المغنية عن
ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض
خفى من الاغراض المناسبة فى باب ذكر المسند اليه **قوله** لتخييل اى الايقاع فى الخيال
والايهام الايقاع فى الوهم وهذا مجرد اختلاف عبارة لا ان الاول من الصور الخيالية والثانى
من المعانى الوهمية لكن لا خفاء فى ان هذين المعنيين انما يحسنان على سبيل التخييل دون التحقيق
فلذا جعل الغرض هو التخييل والايهام ثم لم يكتف بذلك فى التعويل على شهادة اللفظ بل
قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل
اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها
فى انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها بخلاف العقل وانما قال فى تركه لانه المقابل للذكر
وانما يقابل الحذف بالاثبات والطى بالنشر وانما اطلق اللسان فى الذم والاهانة و
واضافه الى المتكلم فى المدح والتعظيم حيث قال تطهيرا له عن لسانك او لا محذور فى
ادعاء انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث بذكره كل لسان ذكره بخلاف دعاء انه

من الشرف والنفاسة بحيث يتلوث بكل لسان ذكره فان من الالسنة ما لا يحسن بل لا يصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم وتواضعه بمعنى اني اصونه عن لساني قوله وكم من الشهادتين في موقع الحال وكم خبرية محذوفة المميز في موقع مبتدا خبره الفارق اي فرق كثير من الشهادتين وبون بعيد لان شهادة العقل حقيقة قطعية لا تشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وضعية ظنية فلا تخلو عن احتمال قوله واما لان الخبر لا يصلح الا له لا يخفى ان كون القصد بهذا المعنى غير كونه الاحتراز عما لا فايدة فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الآخر بباله وانما خص كون الخبر لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال وارد على ترك نظايره بالتعقيب بالمثال لما رأى فيهما من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة الى بعض الاذهان والمعنى خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا يرد انه يشاء ايمان الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلقهما ولا يفعلهما ومثال الادعاء قولك وهاب الالوف يعني انه لا يصلح الا للامير وذلك عند قيام القرينة المفيدة حضوره في ذهن السامع ومعرفته بان القصد اليه وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذي نحن بصدده لا يكون الا مبتدا لا فاعلا واعلم ان الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من المتكلم الاول بل ممن يدرج كلامه في كلامه ويضرب به المثل في موارده كقولك عند الاخبار عن حال لك رمية من غير رام او خير قليل وفضحت نفسي وكقول الشاعر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل ولورود الاستعمال على ترك نظايره متصور من الاول وهو ظاهر كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم ومن غيره كما اذا قصد القائل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل اتباع الاستعمال الوارد في باب نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد سواء عاد الى النحاة او الى الفصحاء تم التمثيل قوله وقلما اتصال ما بالفعل في مثل طالما وقلما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب التهدي الى الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه وضمير غيرهما للفعل والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كان عبارة عن القوة العاقلة والاغراض الاخر منها ما ذكره في ترك المسند كالاختصار والاحتراز عن العبث وتنبيه السامع ومقدار تنبهه وتكثير الفايدة بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه

والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكره كالتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن ايحاشه لكونه ممن لا يحب ذكر اسم المسند اليه ويتبجح به ولكون اسمه مما يتطير به وكاستهجان التصريح بذكره قوله قلت عليل اي انا عليل فحذف لضيق المقام وللاحتراز عن العبث وتخييل العدول الى شهادة العقل وقوله سهر مبتدا اي لي سهر او خبر اي السبب سهر والجملة استيناف جواب بالك عليلا او ما سبب علتك قوله يلطم وجهه حال او بيان لوجه سرعته الى ابن العم او خبر بعد خبر مثل حريص ومضيع والنكتة تطهير اللسان عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر قوله ساشكر السين للتاكيد اي اشكره البتة وايادي مفعول ثان يقال شكرته النعمة او بدل من عمرا وهو المفعول وعمرا النصب على انتزاع الخافض اي لعمرو واياد جمع ايدجمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا لم تمنن اي لم تخلط بمنة او لم تقطع محجوب الغني من اضافة الصفة الى الفاعل لحسن الوجه ومظهر الشكوى الى المفعول وهو مجرور معطوف على محجوب ولا مزيدة مؤكدة لما في غير من معنى النفي ويروى مظهر بالرفع عطفا على غير ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض واختلف في انه حرف او اسم ينقل اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة واصابة الشدايد ونكته الحذف التعظيم وادعاء التعين واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظاير اعني باب الرفع على المدح وكذا في نجوم سماء وضيق المقام في جميع الابيات ظاهر والحسب ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بما لها من الشرف والكمال ووجوههم بما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي مضيئة الى غاية ان يتاتي لثاقب الجزع تنظيمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد وبياض تشبه بها العين وثاقب الجوهر هو الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت تمثيل وتخييل ومبالغة في كمالهم وجمالهم وانهم رؤساء واهل الاهتداء بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر يجتمع عنده الباقون كما قال الشاعر اذا مات منا سيد قام سيد فالجملة اعني كلما انقضى مع الجواب صفة نجوم على حذف العايد اي منها او استيناف عن قائلا النصب على التمييز بدليل قولهم عز من قايل والحال احتمال قوله لم تقل هذه سورة للاختصار ولتعين الخبر له لان السورة الموصوفة ليست الا هذه ولم تقل هي نار حامية للاختصار ولئلا يتوالى لفظ هي قوله على احد الاعتبارين فيهما يعني ان كلا

من الآيتين يحتمل اعتبار حذف الجزاء اي فصبر جميل اجمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف
المبتدا وهو في الاولى فامري وفي الثانية امركم او الذي يطلب منكم ان قرئت المعروفة
بالنصب المطابق فيها القلب اللسان وطاعتكم ان قرئت بالمشهورة فانها باللسان
دون القلب وهذا معنى قوله بحسب تفسير المعروفة والنكتة في الآيتين مع الاختصار تكثير
الفائدة ووقع في اكثر النسخ وهو المطابق لنسخة المقابل وامركم او الذي يطلب منكم او
طاعتكم والصواب وامركم بالواو **قوله واما الحالة التي تقتضي اثباته** آثر الاثبات
على الذكر لكونه ادل على المقصود وربما يؤخذ المذكور اعم من المحقق والمقدر وكما ان الحضور
عند السامع ومعرفة القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة وارادة التخصيص
كناية عن عدم القرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما يشاء اي الله او كان
ولم يقصد تخصيصه بمعين مثل خبر من ذاك الفاسق الجاهل اللئيم اي كل احد كان ذلك
قرينة للحذف واحتاج الذكر الى مرجح اقله اعتبار كون الاصل هو الذكر لا يقال فعند
عدم القرينة يكون الاثبات واجبا لا راجحا لانا نقول لا نسلم لان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح فاعتراض الايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه فعموم النسبة وارادة التخصيص
بمعين وحدهما لا يقتضيان الذكر والا كان ذكره واجبا ليس بموجه والمراد بعموم
النسبة الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اضافته به
في نفسه واسناده اليه لا الى كل شيء مما يصح ان يكون مسندا اليه لشيء ما في الجملة الا ترى
ان الامثلة المورودة لا شيء منها يصح اسناده الى كل شيء والمراد بالتخصيص بمعين التخصيص
الذكري لا الحصري وهو ظاهر وفي قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد بالمسند اليه
فيما نحن فيه المبتدا لا الفاعل ولذا لم يمثل الا به وذكر في الامثلة خبره الجملة الفعلية
والظرفية والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا لكان اولى **قوله** الله الخ من
البحث حاجة قضيتها على رأي سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل فيا شاء والباء في به
للسببية والتوسل او من نحو الامر ليسر وسهل والباء زائدة في المفعول والاول هو
الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله وحده قلنا
نعم لولا الباء المشعرة بالتوسل والآلية فان غير الله تعالى ربما يكون اولى بان يجعل وسيلة
وآلة يطلب بها الحوائج والحقيبة بحلة الراكب خلفه وحقيبة الرحل ما يحمل وراءه والرحل

والرحل ما يوضع على البعير من الاثاث ونحوه ومنه قولهم الماء في رحله اي ماواه ومنزله
قوله النفس راغبة الرغبة مما يصح ان يسند الى النفس والى غيرها من الانسان و
الفرس وزيد وعمرو وغير ذلك وقوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة
على راغبة وليس عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة **قوله** او يذكر منصوب معطوف
على يكون والمعنى او ارادة ان يذكر للاحتياط لان الذكر نفسه ليس الحالة المقتضية ويجوز
ان يكون على حذف حرف الجر اي في ان يكون الخبر وفي ان يذكر وانتصب احتياطا
على المفعول له لكونه فعل الذاكر كما تقول ضرب زيد تاديبا وقوله بالقراين متعلق
بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق والاعتبار والاعتداد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو
على تقدير وجود القرينة المجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر
ان لسان الحال افصح وشهادة العقل ارجح قلنا لذلك قوم آخرون ام تحسب
ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ولقد كنت اجمع في مكاتباتي من ابيات مختلفة البحور
متباعدة الاوزان جدا لتناسب معانيها وتناسق دلالاتها وشدة ملائمتها للغرض
المسوق له الكلام مثل • سلام على من لو ملكت مرادي • لما اختر الآفي ذراه مرادي •
ولما صار قلبي يهيم في كل واد • وقيلا للحب من غير وادي • ولما نأيت عن طول
الحواضر طغيا • رحلي بواد في تخوم بوادي • وكنت اعد ذلك من المحسنات حيث يرى
في الظاهر شعرا واحدا ويظهر خلافه بادنى التفات واعول في ذلك على قراين مثل تباعد
الاوزان جدا بحيث لا يظن بمن له ادنى شعر ان يجعله شعرا واحدا ومثل الاكثار من
ذلك حيث يعلم قطعا انه لا يعقد لا اتفاق ومثل التوصل احيانا بزيادة لفظ به الارتباط
كلفظ ولما في البيت الثاني ومثل كون بعض الابيات من شعر المغلقين من الشعراء
مشهورا فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث للبحتري ثم بلغني ان اكثر من وصل اليه هذا خطا
قطعا في وتوهم انه شعر واحد فلطت في جميع ابياته ونظم سياقه فلم ينفعه تلك القراين
ولم تؤثر في اشعاره بان من كان بهذا المحل من طبع الشعر كيف لا يتفق خروج عن الوزن
في اشعاره فرجعت عن تلك الطريقة والتعويل على القرينة وكان بعض الاطباء يؤثر
في دوائهم لا يذكر الا كناية طريق التصريح فقيل له في ذلك فقال قد جربته لبعض المرضى
وقلت ما يقال فشربه ومات وكذبت الحق به لولم يمن الله علي بالنجاة وقوله او للتنبيه

عطف على احتياطا وقوله او لزيادة الايضاح يعني ايضاح المسند اليه وتقريره ووصف
حيث يكون واضحا موثرا بالقراين لكن يذكر لزيادة ذلك وحمله على زيادة ايضاح
الحكم وتقريره بعيد جدا بل لا وجه له اصلا قوله كما يكون في بعض الاسامي اما في غير
الاعلام فظاهر كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير واللص واما في الاعلام
فبملاحظة المعاني الاصلية كمحمد وابي جهل وعلي ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط
كون المقام مقام التعظيم والاهانة فكانه تاكيد وتذكير والا فلا جهة للتخصيص وان
جعل ذلك اشارة الى جميع ما سبق قوله او يذكر تبركا اذا ذكر الفعل بعد المعطوف
عليه وتخلل الفصل ولا خفاء في ان خالق كل شيء لا يصلح لغير الله وهو اوضح من
ان يوضح فذكره للتبرك والاستلذاذ ولا بد عند المعتزلة من تخصيص كل شيء بما سوى
الشرور والقبايح والافعال الاختيارية للاحياء قوله او لان اصغاء السامع
عطف على تبركا ولو ذكر غير لفظ الاصغاء مما يصح في حق الباري تعالى ايضا لكان انسب
والفاء في فيبسط جزائية ولو نصب فيبسط ليكون عطفا على المنصوب المقدر اي او ان
يذكر للاصغاء فيبسط لم يبعد لكن الرواية على الرفع وافتراضا مفعول له اي يبسط لاجل
انتهاز الفرصة واغتنام الوقت مثل بسط موسى عم حين قيل له ما تلك بيمينك والواو
في وكان يتم الجواب للحال او للعطف على قيل وانما كان الجواب يتم بهي عصا لان
السوال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان لا غير وقيل السوال عن الماهية
النوعية لتلك العصا المنحصرة في شخصها الممتازة عن ساير انواع العصا بما فيها من
الروحانية التي هي منشاء العجايب فموسى عم لم يات بتمام الجواب فضلا عن الزيادة
ورد بان تلك الخواص انما هي عوارض يخلقها الله تعالى في فرد من افراد العصا مساو
لساير الافراد في تمام الماهية ليتحقق معنى الاعجاز واظهار كمال القدرة وقوله ثم ذكر
المسند اليه عطف على محذوف اي لم يكتف بما يتم به الجواب ثم ذكر وليس المعطوف
بتم هو ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال ومع تجدد اللفظ ثم موقعا
حسنا وللعطف على قيل ايضا وجه ومعنى اهش بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه
فياكله الغنم قوله ونظيره اي نظير قوله هي عصاي في مجرد البسط لا في كونه بذكر المسند
اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض الافتراض وكون الاصغاء مطلوبا ولذا تبين الوضوح

الوضوح بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا وضمير مواظبتها لعبادة الاصنام وفي تعديته المواظبة
بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها قوله اولان الاصل يعني ان مع قيام القرينة
المجوزة للحذف يذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل وهو ذكره اذ هو احد اركان
الكلام ومعنى الاصل ههنا القاعدة والضابطة او الراجح في نفسه والسابق في الاعتبار
كما يقال في الاصل الحقيقة قوله او ما جرى هذا المجرى مثل زيادة الاهتمام بشانه حيث لا
يطوي ذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه باجراء ذكره على لسانك او تشرفك بذكره
ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اشاعة ومثل التسجيل على المخاطب في القضية بحيث
لا يكون له ان يقول اني لم افهم من القرينة ومثل ان يتعين كونه مقدما او موخرا معرفا
او منكرا فيترتب الاغراض المتعلقة بذلك قوله واما الحالة التي تقتضي تعرفه ذكر اولا
ما يقتضي مطلق التعرف ثم ما يقتضي خصوصيات التعريف لكونها متفرعة على ذلك فبنيه
على الاصل والفرع جميعا احترازا ان ياتي بالفرع ذاهلا عن الاصل مثل ان يذكر المسند اليه
باسم الاشارة في مقام صحة الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون افادة الفايدة
المعتد بها مقصودة واقحم لفظ المثل تنبيها على ان الاعتداد ليس بخصوص تلك الفايدة
بل بما هو على حالها وصفتها وذلك بان يكون حصولها كمالا وشرفا في النفس او اصلاحا
في امر الدين والدنيا قوله والسبب ذلك اي في ان القصد الى الفايدة المعتد
بها تقتضي تعرف المسند اليه وكلامه صريح في ان فايدة الخبر هو الحكم المفاد به لا استفادة
السامع ذلك منه وان لازم فايدة الخبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون ما اخبر به
فما يقال انه حكم من المخاطب على المتكلم او من المتكلم على المخاطب وهم بل في اضافة اللازم
الى الحكم مع ان المذكور في اول قانون الخبر اضافته الى فايدة الخبر تنبيه آخر على ان
فايدة الخبر هي الحكم وجواب لما محذوف اي كانت فايدة الخبر هي الحكم وذلك لانهما
اما حكم او لازم حكم وكل منهما حكم فهي حكم بمعنى وقوع النسبة الثابتة اولا وقوعها ثم معنا مقدمة
اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم وامكانه مما يتفاوت قربا وبعدا من بداية حال الشك
الى نهاية الوقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب والشرايط وارتفاع الموانع
قلة وكثرة وان ذلك الاحتمال متى كان ابعد كانت الفايدة في تعريف الحكم والاعلام به
اقوى لان ماثر الاغرب الاعجب في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل

والنقصان حينئذ اكثر ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الفايدة اضعف بعكس ما ذكر
ثم لنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته انما يجب
تخصيصه المستند الى تخصيص المسند اليه والمسند لافتقاره الى اسباب وشروط وخصوصيات
وقيود اكثر وقد اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الى آخره وترك العطف لكونه بيانا وتغييرا
ثم نبه بقوله وان شئت فاعتبر الى آخره يعني انه حكم بين ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس
هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي وقوله تنتفع مجزوم على انه جواب الامر وقوله
وبعد تحقق الحكم يشعر بان القرب والبعد والتفاوت فيهما انما يتصف به نفس تحقق الحكم
فان صح ذلك فلا حاجة الى توسيط الاحتمال فيما سبق والا فلا بد ههنا من تقدير مضاف
اي وبعد احتمال تحقق الحكم فتحصل من تمام المقدمات ان المسند اليه في الكلام متى كان
اخص كانت فايدته اقوى واتم وكمال التخصيص هو التعريف قوله وهي المضمرات
الاعلام اوردها بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف لانه اولى واصرح في ان كلا من المذكورات
معرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يصح هذا اذا لم يكن المراد بالمعرفات مجموعها
واذا اريد لا بد من الواو قوله مع القيد المذكور هو ان لا يكون في نحو غير وشبه اذا
اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته قوله او لمانه دل على ذلك اي على
كونه احد اقسام المعرفات وضمير كونه للمسند اليه المعرف او لاحد اقسام المعرف وفي نسخة
المقسم ههنا التوابع الخمس بدون التاء وفي صدد الفن الخمسة بالتاء ولكل وجه وقد بينا
فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا قوله واما ان يكون لا لما ذكر
لكونه نكرة موصوفة او مضافا او نحو ذلك قوله مقام حكاية اي حكاية المتكلم من نفسه
فيؤتى بضمير المتكلم او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر فيؤتى بضمير المخاطب ولا خفاء
في ان قيد المسند اليه مراد على ما صرح به في الغايب حيث قال او كان المسند اليه في ذهن
السامع الى آخره وفي العبارة اشعار بتغاير المقام والحال في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية
للاضمار هي كون المقام كذا قوله انا الذي تجدوني قاله الامام المرزوقي كان الاولى
من حيث ان الفعل في موضع الرفع تجدونني لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في
صلة الموصول تجدونه ليعود الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمبتدأ اعني انا
شيئا واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدأ الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله في

ومثله في الخطاب وانت الذي اخلفتني والقياس اخلفني قال المازني لولا اشتهار
وكثرة موروده لرددته وصدرا مصدر في موضع الحال والمعنى صرت غضنفرا في صدورهم
حد تثبت لا الضيغم ولا ترد ولا ترقى لا تسوغ ولا تولوب وثاني مفعولي تجدون لا
ارتقي اي في صدورهم لغوا او في صدورهم ولا ارتقى حال قوله انا المرعث هو بشار بن
برد ولقب بذلك لرعثة كانت في اذنه في صباه وهي القرط ولا اخفى في موضع خبر ثان و
والاحسن ان يجعل بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت القاصي البعيد والداني القريب
والباء في بي للملابسة ويحتمل التعدية واما السببية فبعيد جدا قوله ونحن التاركون
اي نحن المتخصصون او المعروفون المشهورون بترك ما لا نرضيه واخذ ما رضيناه لا لقدر
احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا قوله ونحن بنو عم على ذاك اي
مع ما بيننا من القربى ونسبة العمومة فرثت بيننا بسط اي نشتمل على تباغض وتحاسد والزرابي
البساط وقيل النمرقة الصغيرة والصدع الشق والعس القدح الضخم والشاعب مصلح
القداح والمتشاخس المتفاوت المتباين من تشاخست اسنانه من الكبر اي اختلفت
قال الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يقبل صلحا ولا
صلاحا ونحرها كالشق في القدح ان اعطي شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه غير منكتم ولا خاف
قوله يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان اي من اشرف الاشراف وهو حال
من الاكارم لما في النداء من معنى الفعل او من المستكن فيه فالعامل اسم التفضيل قد علموا
اي علم الاكارم او عدنان ذلك اللقب وكونك من ابنائهم او كونهم الاكرمين ويروي
علموا على لفظ المبني للمفعول اي عرفوا واشتهروا بذلك وتالد المجد اي وبا قديما مجده
وشرفه كائنا بين العم والخال اي من جهة الآباء والامهات تنزل الايام منزلها اي المحل
الذي يليق بها لا تتركها نجا ونظورها وتقطر جوزها وتمسك الارض اي تمنعها من ان
تخسف وتذهب بما عليها وتتحرك وتضطرب فتحرج الامور عن نظامها والاحوال
عن استقامتها فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثاني عن كمال اللطف
والمرحمة قوله وقد كان قبلك السمع في الاصل مصدر وغيره في البيت الاول عن الاسماع
بقرينة ابصار او في الثاني عن الواحد بقرينة بصر يعني ان الاقوام مع كثرتهم قد خلقوا اسماعا
وابصارا وانت سمع وحدك لم تترك سمعا ولا بصرا الا شيئا قليلا فصار العشر

لا غاية وراءه والفاء للسببية فلا حاجة الى العايد الى الموصول قال الامام المرزوقي
فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا بكلهم خبر كان والشفاء الباقي القليل من الشيء والمعنى
قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت لهم وبكيت عليهم فبقي الفجع ببلاكهم لي ولمن تعنى واقتدى
بي السمع والبصر بعدهم فرضينا العمر بما سلم من حواسنا فلما اصبنا بك استنفدت قوانا
فبطلت طرايق العلوم منا الا قليلا فطالت شقوتنا وامر عيشنا قوله وانت النجي
السري السير بالليل والدلج السير في بعض الليل يقال سار دلجة اي ساعة من اول
الليل وجزء من اضافة البعض الى الكل والجون جمع جوني كروب وعربي والجلهة ما
استقبلك من الوادي وجثوم جمع جاثم من جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض والبيت
لابن الدمينة من ابيات كتب بها الى امة يعتذر عليها مما ناله من ضروب المشقات في
ما جابته بابيات منها وانت الذي اخلفتني تعدد عليه خيانة من نكث العهود ونقض
المواعيد واشمات اللوام بها ونحو ذلك قوله وحق الخطاب اي اللايق به الوا
فيه بحكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع
المعرفة للاستعمال في معين وحق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له
لا خاطب معه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين حالا ومتوجها الى غير معين
او يترك المعين الى غير معين او ترك نحو الخطاب ميلا وقصدا الى غير معين قوله كانك
قلت ان اكرم يعني ليس القصد بناء الخطاب في اكرمته الى معين بل كل من يتاتى منه
الاكرام فحكمه كذلك كما اذا قلت ان اكرم اليه لا تريد مكرما دون مكرم بل تريد انه ان
اكرمه مكرم ما كاينا من كان فانه يهينه وقوله قصدا مفعول له لقوله لا تريد اعني للنفي
دون المنفي وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن وقوله فلا يختص ظاهره
ان الضمير لطالب المجرمين لكن قوله بل كل من يتاتى منه الروية فله مدخل في هذا الخطاب
يقتضي ان يكون الضمير لخطاب لو ترى وان كان في جعل مفعول الاختصاص ح هو
الروية بعض نبوة قوله وكذا اي مثل قوله ولو ترى اذ المجرمون يحمل على العموم
امثال له كثيرة قصدا الى ما ذكر كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند
ربهم ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن القصد الى تخيير الحال قوله تعالى اذا
رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا قوله او

قوله او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصدا الى بيان مقام ضمير الغيبة ولم يقل
او غيبة عطفا على حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغايب يحتاج الى بيان وتفصيل
وخص الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع
ويقصد المتكلم الاشارة الى ذلك الحاصل وبهذا الاعتبار يجعل الضمير العايد الى النكرة
معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم يصح الضمير ولو كان حاصلا ولم يقصد الاشارة اليه وجب
التعبير عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر
دال على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما مثل جاءني
رجل فقال الرجل وذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر والمراد بقراين
الاحوال يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب وذلك ان يجعل مثله من قبيل
المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير باب نعم فيجيء
انه من خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بما بعده كقوله تعالى وهو محرم
عليكم اخراجهم فيمن يجعل اخراجهم تفسيرا لهو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان مبنى
علم المعاني على التتبع للتراكيب ولما فيه من الاحاطة بالفوايد وكان الانسب ان يذكر
لما هو في حكم المذكور ايضا امثلة فانها احوج الى الذكر وقد جرت عادته عند
ايراد المثال بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم فخص ضمير الغايب بذلك
اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب قوله من البيض الوجوه من اضافة الصفة
المعرفة باللام الى الفاعل كالحسن الوجوه لو انك اي لو ثبت طلبك للعفو بهم لاضا
وا من الشرف في موضع الصفة لمحذوف يفسره حيث شاوا اي حلوا اي محل يوجد
من الشرف قوله سمي لي اسحق اي بركته وخيره يد العلى استعارة مكنية وتخييل
وطول اليد كناية عن كمال الغلبة والاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام
القناة وهي الرمح كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر يجتمع
فقراته واستنداد الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن
والثبات والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والبر الخير
والانعام واني شرطية جزاؤها فلجته المعروف ومن متعلق باتته قوله وعنه مذاهب
جملة اسمية في موضع الحال من الضمير والضمير له والمذاهب مواضع الذهاب وطرق التفضي

والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا تجد ذا اليقين
طريقا ولم يكن عنه مذهب ومنه بدو في البيت بحثه معنوية لان كون الصبر محمودا علي
تقدير الاختيار لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى
علي ما يشعر به كيف لا ومن ههنا قد يتوهم ان المعني فكيف يحمد اذا ما لم يكن عنه مذهب
والجواب ان كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم
المعني ومعني البيت الثاني ان الصبر هو المتعين مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه
او لولا هذا التخصيص لزم التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو علي
سبيل التشبيه بمعني انه بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس علي المكروه ليس خلاصا
عنه بحيث لا يصيبه بل بمنزلته في انه لا يشق عليه حيث اطمان النفس اليه **قوله واما الحالة**
التي تقتضي كونه علما يريد بيان مقام العلمية علي طريق التحقيق والتفصيل فلا يعتبره
حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه اي لا يطلق علي غيره
باعتبار وضعه فما سوي العلم قد يفيد احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق
علي غيره من غير تجدد وضع ومعني كون المعرفة موضوعا لشيء بعينه انه وضع ليستعمل في
شيء بعينه سواء كان هذا المعين او معينا آخر وانما يمتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناوله
ما اشبهه بمعني انه لا يطلق علي معين آخر الا بوضع آخر ولا كذلك ساير المعارف لا يقال
الطريق الخاص قد لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المراة قصدا الي احضار المعني
الجنسي وانما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اي بشخصه والباء للملابسة اي كائنا بشخصه
لا بوجه جنسه فان الشيء قد يحصل كائنا بشخصه وقد يحصل كائنا بجنسه كما تقول اريد رجلا
بعينه او لا بعينه لانا نقول الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بهذا المعني لا يكون الا علما
والرجل انما يختص المسند اليه المعين بالمعني الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل
الرجل خير من المراة اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق **وقوله** ابتداء معناه اول مرة
احترازا عن الضمير العايد الي العلم مثل جاءني زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه لكن في المرة
الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن الاحضار بالموصول او اسم الاشارة
او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الي امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه
حال كون المسند اليه مبتدا غير مسبوق بشيء آخر يسند اليه يكون هو من توابعه احترازا عن

احترازا عن مثل جاء الفاضل زيد او الملقب بزيد او المسمي بزيد فان كلا من زيد
والملقب به والمسمي به من جهة المعني وقد احضر بعينه بطريق يخصه اي لا يطلق علي غيره
بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا لو اطلق علي شخص آخر مسمي بزيد لكان ذلك بوضع
آخر غير الوضع الاول لكنه ليس ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فايدة خاصة وهذا مع ما
فيه من التكلف والتعسف ذلفظا زيدا والملقب به ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه
من جهة المعني ليس بمسبوق بشيء يقع هو من توابعه ومتماته يشتمل علي غلط صريح في جعل
الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق علي المسمين بزيد الا باوضاع متعددة فان الملقب
بزيد موضوع وضعا واحدا المفهوم كلي يصدق علي كل من يسمي زيدا **قوله** قاصرا فعوه
من قصرت الشيء علي الشيء حبسته عليه لا يتجاوزه يعني انه فنوع كريم لا يظهر حاجته ولا يعجز
عطيته **قوله** الله يعلم اشارة الي ان الله تعالي من الاسماء الاعلام علي ما هو اختيار المحققين
وليس مفهومه المعبود بالحق كالاله ليكون كليا بل هو اسم للذات المخصوص المعبود بالحق
وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة وتحقيقه في حواشي الكشاف والبيت للحارث
بن هشام المخزومي يعتذر من هربه يوم بدر والباء في باشقر للتعدية والمراد دم اشقر
ذو زبد وقوله الله يعلم يجري مجري القسم وما تركت جوابه اذ لا سبيل الي جعله مفعول
يعلم والمعني علم الله ما تركت قتالهم حتي جرحوني فسال مني علي فرسي دم اشقر كثير علاه زبد
قوله قال الله تعالي تبت يدا ابي لهب اورده في امثلة علمية المسند اليه نظرا
الي ان المعني تب ابو لهب وذكر اليد كناية ولم يقل كقوله تعالي نظرا الي ان العلم
في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه **قوله** او مقام تعظيم اي اذا كان المقام مقام تعظيم
والاسم العلم صالح للتعظيم لانبائه في اصله عن معني شرف وكمال مثل ابي المعالي وابي
المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وساير ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء
المضافة الي الدين فالكنية علم صدر باب وام واللقب علم يشعر بمدح او ذم والاسم
اعم والاسامي المذمومة ما ينبئ بحسب الاصل عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل و
كلب وقفة وبطة **وقوله** او كناية عطف علي تعظيم او اهانة والمعني اذا كان المقام مقام
كناية عن معني من المعاني ينبئ عنه العلم بحسب معناه الاصلي كقولك ابو لهب فعل كذا كناية
عن الجهنمي وابو جهل فعل كذا كناية عن الجاهل وعلي هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر

معناه الملازم لذلك فالملازم للهب وهو المعنى الاصلي لابي لهب ذكر واريد كانتقال
الى ملزومه الذي هو الجهنمي على ما هو طريق الكناية المذكورة في علم البيان ففي قوله تعالى
تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى معنى ملازم
اللهب لينتقل منه الى الجهنمي وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو
المحاسن كناية عن كثرة حسنات صاحب الاسم او كثافة لحيته وليس قولك رايت اليوم
ابا لهب وابا جهل اي جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل رايت حاتما ولا قولك
ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع كافر جاهل وابو جهل فعل كذا قصدا الى انه جهنمي
لان اللفظ في اصله لا ينبئ عن هذا المعنى فليتامل فان المقام مما يشتبه على اقوام ومما هو كالتفريع
بما ذكرنا من انه يلاحظ في الاعلام معانيها الاصلية قول من قال قصدت ابا المحاسن كي
اراه • بشوق كاد يجذبني اليه • فلما ان رايت رايت فردا • ولم ار من بنيه ابنا لديه •
ذكر صدر الافاضل في شرح الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل
فيه باب النداء مثل يا فسق فانه ابلغ من يا فاسق والعلم المنقول وان لم يعتبر بعد نقل العلمية
فيه معنى المنقول عنه مرادا فالواضع في ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفات الى معنى
المنقول عنه ولهذا يسمون ابناءهم ويكنونهم ويلقبونهم باسام لها معان مستحسنة قبل
العلمية وهم يتفالون بذلك والاعتراض بان ابا لهب في الاية ليس مسندا اليه مدفوع بما
سبق من كون لفظ يدا مقحما في المعنى او بان التمثيل انما هو لكون المقام مقام الكناية قوله
او مقام ابهام عطف على مقام احضار او مقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتغير الاسلوب ولهذا
اضاف ابهام ولم ينكره وكان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وقوله او ما شاكل
ذلك يحتمل العطف على اهانة وابهام ومقام واذا كان وذلك اشارة الى المعطوف عليه
ومن الاعتبارات المناسبة اظهار المسرة والمساراة او ايقاع المخاطب في المسرة بحسب الاسم
صالح مثل سعد وسعيد وصبيح ومليح او سفاج وسفيح ومنيح ومنها التنبيه على ان السامع غبي
لا يتنبه للمسند اليه الا باسمه الصريح قوله واما الحالة التي تقتضي كونه الضمير ان في كونه و
احضاره للمسند اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسم الموصول
انما هو اللفظ المسند اليه والمحضر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق من حالة العلمية وفي
جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد يفصلها لكثرة المرجحات كما في الموصول

في الواقع صح

او المساراة صح

في الموصول واسم الاشارة وقد يجملها كما في المضمر والعلم فان كون المقام مقام كذا يدل
على الصحة والرجحان جميعا والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشارة الى ان الصلة يجب ان
تكون جملة خبرية معلومة في نفسها وان لم تعلم انتسابها الى ما اشار اليه اي امر معين حسا او عقلا
وبهذا يتميز عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا كونها معلومة الانتساب الى
معين بل الى شيء ما ولهذا لا يقع الا صفة للنكرة فقوله متى صح اشارة الى المصحح وقوله
واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض الى المرجح ولفظ متى متعين للظرفية والمعنى ان الحالة
المقتضية للموصولية يتحقق في وقت تحقق الامرين صحة الاحضار واتصال الغرض المرا
بالغرض يكون باعثا على اثار الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها كالايماء الى وجه
بناء الخبر او لا كاستهجان التصريح بالاسم ونحوه فلا حاجة الى تاويله بكراهة الاستهجان ولا
فساد في جعل عدم العلم بغير الصلة غرضا والظرف اعني لك خبر يكون ومنه متعلق به واو
واو لمخاطبك عطف عليه وليس في توسيط اسم كان بينهما كثير فائدة وضمير سواه للامر
اي لا يكون لك او لمخاطبك من المسند اليه امر معلوم سوى انتساب الجملة اليه وانما لم يقل
سواها راجعا للضمير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومية الانتساب الى الجملة فتدبر
وقوله فنقول بالرفع هو الرواية والدراية ايضا وفي ارباء المثالث اعني الذين في بلاد
الشرق اشارة الى ان عدم العلم لك ولمخاطبك ليس على سبيل منع الجمع وان الثلث
قد يجتمع في مادة واحدة قوله او ان يستهجن او ان يقصد على لفظ المبني للمفعول وليس
من الالتفات في شيء اذ لم يقع التعبير بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله
ان لا يكون لك وكذا قوله بعد ذلك او ان تومئ على الخطاب نعم فيه افتنان واختلاف
اسلوب وفي زيادة القصد في قوله او ان يقصد نظم لهذا الوجه في سلك الاغراض
السابقة في كونه باعثا لا غاية اذ الغاية زيادة التقرير وانما القصد اليها باعث سابق
واما الايماء الى وجه بناء الخبر فلما لم يعد ذكره وكان بمنزلة اصل له تفاريع خالف به طريق
ما سبقه فجعله غاية واورده بلفظ الخطاب وفي ايراد حديث العدول من التصريح
بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته التي دلالة على انه مثال لاستهجان التصريح ولزيادة
التقرير جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المراة في حكم المراودة والاحتيال في طلب
المواقعة واما الثاني فلان في كونه في بيتها وتمكنها في طلب وصاله ومطالعة جماله توقيرا

من

وتحقيقا للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز فالمعنى تقرير الحكم على
ذلك المسند اليه وقيل المراد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف
وطهارة ذيله عليه الصلوة والسلام ووجهه ظاهر والمراودة مفاعلة من راد يرود
جاء وذهب **قوله** كثيرا النصب على المصدر او الظرف اي مصيرا كثيرا او حينا كثيرا
وان اورث الى العدول او المصير الى التطويل فالمراد بابن اخت الخالة او ابن الام
نفسه بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون ذلك اخاه
لا نفسه وهذا ما يقال ان الانتقال في الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص ومن لطيف
هذا النوع قول من قال • قالت لترب معها منكرة • لو قضى هذا الذي اراه من • قالت
فتى يشكو الغرام عاشق • قالت لمن قالت لمن قالت لمن • لم تقل لك لئلا تصرح بأن فيه
جبينه **قوله** في ربقة هي حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار الغنم فتشد به وتنكيرها
للتعظيم وذلك لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل الانكار في الكذب وان كان كاذبا
ففي تهمة الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا انقلاب عن ذلك وما ذكر من العدول
عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر انما يستقيم لو كان هذه كناية في النسبة وفي اختصاص الصفة
بالموصوف وانما هذه كناية في نفس الموصوف والجواب انه بالواسطة **قوله** اين
انت ظاهره السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه قيل في اي شغل
انت في مكانك يعني هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا ولما كان في هذا نوع سوء ادب حمله
شرح على حقيقته واجاب بتعيين المكان بجهلاته وتعرضا بانه من جاء دين وقوله بعيد
سحيق اي مكانك بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو قال انا امرء من الشام والمعنى التعريض
بانه اخبار لا فايدة فيه وقوله بالرفاء متعلق بمحذوف اي عرست وتزوجت ملتبسا
بالموافقة وبالابناء دون البنات وقوله ليهنك الفارس دعاء وتفاول اي ليبلغ ولدك
حد الفروسية وليكن هنيأ لك لا يقام ضبا وقوله الشرط الملك مثل اي ملكه وغلبته وقهره
اشد واكثر فينبغي ان لا يخالف وعدي التصريح بعلى لتضمنه معنى الدلالة والتنصيص **قوله**
او ان تومي اي مثل ان تشير اشارة خفية بذلك اي بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء
الخبر اي طرزه وطريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طرزه وطريقته يعني تفهم
من المبتدأ الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتامل ان طريق بناء الخبر عليه طريق ثبات

اثبات الثواب والجنان كما في قولك الذين آمنوا او العقاب والنيران كما في قولك
الذين كفروا او المدح والتعظيم كما في الذي يرافقك او الذم والاهانة كما في الذي يعا
نيارفك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب لمضمون الخبر فلم يستقم في نحو ان الذي سمك
ان الى ضربت ان الذين ترونهم فاول النفتي عنه بجعل هذا في قوله ثم تفرع على هذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر و
ومنهم من فسره بالعلة والسبب لبناء الخبر واثباته للمبتدأ لا لنفس مضمون الخبر فاستقام
في الاكثر او الكل وهذا اقرب وايثار لفظ ثم واسم الاشارة القريب في قوله ثم تفرع
على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشارة الى الايماء ووجه الايماء بالمعنى الذي ذكرنا ظاهر
في جميع الامثلة الا في ان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره فانه قد اشتبه
على البعض لكن التامل والذوق الصحيح شاهدا صدق على انك اذا قلت الذين تظنونهم
اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة والبغضاء وعدم تحقق ما يناسب
الاخوة ويلايم المحبة واذا قلت الوحشة في داره يكون بناء الخبر من جنس اثبات الانس
في القبر وزوال الوحشة في الدار الآخرة بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على
الايماء والايماء ذريعة اليها وكيف ذلك ولم لم تجعل هذه نكت جعل المسند اليه موصولا
من غير توسط الايماء والجواب ان الايماء متحقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك
المعاني متفرعة عليه مناسب من جهة انه يكون اثباتا للامر المبهم بعد التوطئة له والتمهيد والتنبيه
عليه والتاييد تحريا على مقتضى المناسبة قوله فتقول بالنصب هو الرواية وثم تفرع عطف
على محذوف اي تحصل الايماء او العلم بوجه البناء **قوله** ومنه اي من التعريض بالتعظيم
في باب الموصول والصلة وان لم يكن في المسند اليه ولا متفرعا على الايماء قوله جاء التيا
والتي اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت فحذفت الصلة
ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى **قوله** او بالاهانة
عطف على بالتعظيم وانما اعتبر فيهما التعريض لظهور انتفاء التصريح وانما جاء ذلك من عرض
الكلام وجانبه وبعد اطلاق التعظيم والاهانة وان كان في المثال عائدا الى متعلق في
الصلة يكون عطف تعظيم شان الخبر عليه مبنيا على زيادة واختصاص لانه كانه العمدة في
الباب ولم يتعرض ههنا للتعريض بالاهانة او ما لانه بمنزلة التصريح **قوله** اي الذي

سمك السماء اي رفعها ففيه ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وفيه
تعظيم لبناء بيته يعني بيت الشرف والمجد الذي دعايمه امنع واقوى واطول واوفى
من كل شيء اومن دعايم كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم اولبنا بنائه
على المبتداء واثباته له فلا يخفى ما فيه قوله وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا
مقررا ابنا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه فان في ضرب البيت بالكوفه مهاجر
ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة ثم انه تحقق ذلك
وتقرره بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الا ترى ان
في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء
وعدم تحقق المودة والاخاء على ما يشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه
للمخاطبين على الخطاء في ظنهم ذلك وليس من تحقيق الخبر في شيء اذ ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم
اعداء قوله او على معنى آخر عطف على خطاء ففي قوله ان الذي الوحشة في داره في تا
المرثية ومقام التوبيخ ايماء الى ان حال غيره على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان الدار الآخرة
خير وان الميت في سعة من رحمة الله فعلى المخاطبين ان يقللوا من الحزن والتفجع والالم قوله
قوله وربما قصد بذلك عطف من حيث المعنى على قوله والفصل بذلك عرض ليس
عطفا على ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اليلزم فيه الايماء ولهذا اي بلفظ ذلك المسار بها
جعل المسند اليه موصولا لا بلفظ هذا المسار به الى الايماء وضميره به وروده وما خذه وكانه
ووردلما وضميرعنه للمسند اليه وضمير عليه وعنه لذهن السامع ومستقرا حال من فاعل فحص
وحتى متعلق بتوجه متشوقا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول مع
الصلة لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان تتشوق السامع الى الخبر فيتمكن في ذهنه فضل
تمكن لما جعل الله تعالى عليه النفوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والشوق امكن
لها واوقع عندها وادخل في القبول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المترقب لها
الذ واما الاعتراض بان التشويق والتمكن قد يحصل من تقديم المسند اليه لغرابة تاخير المسند
اليه وان كان موصولا مع طول في الصلة وبان هذا وكثيرا وكثيرا من الاغراض السابقة قد
تحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المراة التي هو
في بيتها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس بوارد بناء على ان ليس

ليس المراد بالاقتضاء مهنا الايجاد الملائمة والمناسبة من غير اطراد ولا انعكاس قوله
والذي حارت البرية لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد والبيت واللبيب اللبيب من
ليس يغتر بكون مصيره لفساد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني وفي احياء الاموات
بعد الرفات واياك ان تذهب الى غير هذا المعنى من الخرافات قوله وفي هذا لاعتبارات
اي المعاني المعتبرة التي تصلح اغراضا لجعل المسند اليه موصولا كثرة فهم لاجل تحصيلها حول
شدة قوتك الادراكية بمنزلة طايره بالشوق الى يحوم حوله تحصيلا لغرضه وتسكينا لعطشه
وذلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض على الاكرام والاهانة او الترحم او التامل كما
تقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال او دمامة الوجه وذميم الافعال
او الذي احسن اليك قديما او افتربك كثيرا او سبى اولاده ونهب امواله بالباب او
الذي تحير فيه عقول العقلاء او شغله خلق الافعال قوله الاشارة اليه حسا يعني بحسب
اصل وضع اسماء الاشارة والا فاستعمالها في غير المحسوسات اكثر من ان يحصى وفي قوله
والفصل ذلك ونحو تصريح بما عرفته في باب الموصول بلفظ الغرض اي الداعي الباعث
لا الغاية والمقصود فان مثل عدم طريق سوى الاشارة او القصد الى اكمل التميز
يكون باعثا لا غاية وضمير احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول وكذلك في الموضعين
اشارة الى الاحضار وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حسا ووجه صحة القصد
باسم الاشارة الى اكمل التميز والتعيين انه لا تمييز فوق الاشارة الحسية ووضع اليد
اولا الاشتراك والاشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا
من الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التميز
فضلا عن كماله وبالجملة فمعرفة مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين وما سواه
بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختيار سيبويه واشياعه
اعرفية المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه
اشتباه اصلا ومدلول العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف
غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير فان قيل فالتميز الاكمل يكون بالمضمر لا باسم الاشارة
قلت المراد التميز فيما يكون مظنة الاشتراك والاشتباه ومحل الاشتراك الخطاب والغيبة

واما الحال التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي تمام احضاره في ذهن السامع

فاتي نبالي بضمير المتكلم **قوله** وذا حال عاملها اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن نبل
شبان حال اخرى من جال من شبان والضال والسم نحرنا بابلها وتيه يعني انهم
من خلص العرب وفصحائهم وكرامهم **قوله** سربال الليل مجاز عن ظلامه المشتمل عليه بمنزلة
اللباس فصار الطارق الاتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس للسربال بحيث لا يرى
الا بتكلف ولذا ناسب دون بصر واومي جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام
ومعنى الايماء اليها الاقبال عليها والالتفات اليها وهذا طارق في موقع الحال بتقدير القول
اي قائلا هذا الشخص آت بالليل ونختني وغاء غيره من قبلتني على طريق المشاكلة وايثار
اسم الاشارة لانه لا طريق سواه **قوله** ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به اي بذلك المقيم
المدلول عليه بالفعل وهذا يقال ان الضمير للمستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد او
شخص واما جعله مضمرا على ان الاذلان بدل لا فاعل فليس قول النحاة وان كانت عبارة
المص في بحث القصر في قوله تعالى لا ترى الا مساكنهم وان كانت الاصحه بالرفع مشعرا
به على ما سيجي وعير الحي حمار القبيلة يكون عندهم يركبه كل احد لا مرسلا في الصحراء ولا كمرا ما
مخصصا باحد والبيت الثاني بيان للاول والخسف الذل مربوط مشدود برمته قطعة
حبله البالية يشج يدق فيكسر لا يرثى له اي لا يرق له يعني ان جهة اقامتها وتحملها المذلة
ان الاول حاضر مع كونه مربوطا والثاني جماد **قوله** احسنوا البنى بالضم جمع بنية بالضم والكسر
جمع بنه بالكسر والمراد ههنا ما بنوا من صنايع الخير وفي كلمة ان ودلالة على انهم من احسان البناء
والايفاء بالعهود وتوثيق العقود وليس بحيث المحقق بل المحتملات كذلك **قوله** او ان
يقصد بذلك اي بجعل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما في اسماء الاشارة من الدلالة
على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زايد على تادية اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند
على المسند اليه معبرا عنه باي طريق كان **قوله** ثم تفرع عطف على مقدر اي فيحصل القصد
الى الكل التميز وبيان الحال ثم يتفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان يقصد بقصد الكل التمييز
والتعيين كمال العناية والاهتمام بشان تمييز المسند اليه وتعيينه للاغراض المتعلقة بذلك
من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامع من الغباوة وقصور
التعقل بحيث لا تتميز الشي عنده الا بالحس ومثل ان يقصد بقرب المسند اليه تحقيره
ودنو مرتبته وببعده تعظيمه ورفعة محله او تحقيره او اهانته بمعنى انه لا يستحق ساحة عز الحضور

عز الحضور والقرب بل ينبغي ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل
الكل التميز اصلا وكال العناية متفرعا عليه لا اهتمام بالتميز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور
لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد هذا لم يلزم جعل كال التميز متفرعا على الكلمة
بل جعل قصد كال القصد بالتميز متفرعا على قصد الكل التميز وغاية الامر انه يستلزم تفرع
كال القصد بالتميز على الكل التميز **قوله** عز من قائل هو في موضع التميز فقال عز قائلا وعز
من قائل كما يقال عندي خاتم حديدا وخاتم من حديد فايثار اسم الاشارة في اولئك
لقصد الكل التميز متفرعا عليه كال العناية بتمييز المتقين الموصوفين وتكريرا ولئك للتنبيه
على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بصلوح تميز المشار اليهم **قوله**
اولئك باني للقصد الى الكل التميز متفرعا عليه التنبيه على غباوة المخاطب **قوله** يا عجبا
الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت احضر يا عجبي فهذا اوانك قالت ذلك حين
افتى عبد الله بن عمرو بوجوب نقض ضفاير النساء عند غسلهن **قوله** ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييزا وحالا يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت
والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة في قول عايشة رضي الله عنها صفة للمجرور
اعني ابن عمرو وفي الآية الاولى مجرور متعلق بالفعل وفي قول القائل ابعلي هذا مسند
لا مسند اليه فكيف صح ان يقال قصد بقرب المسند اليه تحقيره كما في هذه الصور قلت
معناه كما وقع اسم الاشارة القرب لتحقير المشار اليه في هذه الصور وان لم يكن مسندا اليه
وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا حكى عبارة المص وقع بدلا وبيانا لما يحكيه وفي موضع
آخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة البقرة كذا وفي موضع آخر ويحتمل ان
يكون في موضع الخبر وقوله اهذا الذي بعث الله رسولا في موقع المبتداء وانما قال
ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر وما هذه الحيوة لانه يحتمل ان يكون للعجز والقرب
من غير تحقير على ان فيه شيا آخر وهو انه ليس من القرآن وانما في القرآن وما هذه
الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم اللهو وفي الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو
بدون اسم الاشارة فيحتمل ان يريد ومن هذا القبيل قولك وما هذه الحيوة الدنيا الا
لعب ولهو لكن الظاهر انه سهو **قوله** ودقت نحرها في موقع الحال وذلك لا شكرها
ما رأته من طحنه وتخففه وتبذله والاستفهام في ابعلي هذا للانكار والتفريع وهذا خبر

المبتدا والمتقاعس صفة له وبالرحى حال اى اشير اليه حال كونه متلبسا بالرحى او هما
او متعلق بالمتقاعس والباء للسببية والقعس نقيض الحدب يعني انه يتجلد في ادارة الرحى
ولا يفعل ما هو العادة من التحدب بل قد اخرج صدره وادخل ظهره تجلدا وعدم اعتداد
بثقل الرحى قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قطعي بخلاف
ذلك الكتاب على ما سيجيء في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من
من قبيل تعظيم يوسف عم ولانه فيه مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واصنافها
بحيث تجاوز حد القرب والحضور ولهذا يقال معناه ان نيل المراتب والدرجات
المتفاوتة بالاعمال وان كان اصل الجنة بفضل الله ورحمته قوله او خلاف تعظيمه
عطف على تعظيمه اي لقصد ببعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه واهانته بمعنى انه لا يستحق ان
ينال عز الحضور بل يستحق ان يبعد غاية غاية التبعيد قوله او ما سوى ذلك يحتمل العطف
على تعظيمه او خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا او كذا من المفرعات
وعلى ان لا يكون لك او ان يقصد بذلك اكمل تميز او بيان حاله كما هو من الدواعي
فيكون هذا السلك اشارة الى ما ذكر من المقاصد المعدودة بالمفرعات او الدواعي و
وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب وتامل المعاني والوجه الثالث انسب بعبارة ولطافة
هذا الفصل يعني فصل كون المسند اليه اسم اشارة لا يكاد ينضبط بل اكثر فصول علم
المعاني كذلك ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الامثلة
والابيات امثلة لا شواهد حتى تتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع جمع في مثال واحد من
كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما يذكر
من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن الظاهر ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من
الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلهما موضع نفع في هذا الكتاب قوله واما الحالة
التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او
عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف
لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان يكون في ضمن
الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة وقد يسمى لام الطبيعة
او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد

وقد تخص باسم المعهود الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح ويسمى
لام الاستغراق بل ربما تكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كقوله تعالى والعصر ان
الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما
اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال
ويسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به
نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق
مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى التحقيق
الحق وحققه في بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني لبعض الغير المعين من الجنس
في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل انباءهم الكتاب وامر على
اللئيم ونحو ذلك لا في تعريف العهد على ما توهم قوله نفس الحقيقة ربما توهم ان المراد الحقيقة
من حيث هي من غير اعتبار الوجود ولكن لا خفاء في ان مثل انباءهم الكتاب وامر على اللئيم
انما هو للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد اعم على انهم
يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان الموجودات
حقائق ومفهومات والمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس يشمل الكثير على ما هو
معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة
وكان الانسب بتادية معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند
اليه قوله قال فمن قابل بنفس ما اورد من المثال في بحث التعريف بلام الجنس
مع الموافقة له في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبدا ههنا
السبب المادي ولما كان القول بان مبدا الكل حي هو جنس الماء مما يخالف ما ورد في الكتاب
وشاع من السنة واشتهر بين الناس ان مبدا الجن هو النار ومبدا الانسان هو التراب
وروي ان مبدا الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله بان في الروايات
الى اخره ثم رجع الى الامثلة فقال وكقولك ونسيه ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه
نفس الحقيقة من حيث هي هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المجرور
في المثالين الاولين بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء
بل من جزئه واما في نعم الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض وانه قد صرح

المحققون بانه للمعهود والمتعقل الحاضر في الذهن وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الاطناب

قوله ومن لتعريف الجنس اي اذا كان الاسم المعرف صفة كالخل او اسم جمع كالناس او اسم جنس كالكتاب للمكتوب او مصدرا كالحكم والبنوة سواء كان مسندا اليه كالخل والناس او لا كالبواقي وفي البيت الاول ايضا الماء والصفاء والكدر وقوله سدى اي لغو ضياعه اي مضمرات باطنه والبيت لابي العلاء وقبله لا تطوي السر عني يوم نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر وذلك اشارة الى طي السر اي اخفائه وقوله الناس ارض اي منحط المرتبة نازل الدرجة متذلل منقاد قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله تعامل واذا انت متعلق بقرب ومن حال من المسافة وقوله غير معرف بلا حاجة الى قوله به وعلى تقدير الذكر فالانسب تطبيق المصدر للبلاغ قوله ان يعرف الاسم التعريف وقوله كثيرا في موضع الظرف اي حينا كثيرا والحاصل ان المعرف بلام الجنس وان اجري عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدا او ذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلان المعرف اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيأتي في المعاد وانما يتكلف لتفاوت بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو شائع الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة التامة يعامل المعرف معاملة المنكر اما معنى فلذكر المعرف وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر البيت فيعرف اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة والى هذا اشار بقوله ولذلك اي لكون المعنى على لئيم من اللئام يقدر يسبني وصفا لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبناه على ان مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة وليس بذاك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولهذا يقع مبتدا بلا خلاف بل المراد انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذ كان مقتضى الحال معنى الدوام دون الحالية كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل ان ذلك دأبه وعادته وهو متصف به ليكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فالظاهر انه حال والمعنى انه

والمعنى انه تمر عليه في ذلك الحال فيمضي ويغضي وثمّت بالتاء لغة في ثم العاطفة للجمل خاصة ومضيت وقلت اما في معنى امضي واقول عدل الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى مضيت واقول فمعنى وردت عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدني بل يريد غيري او لا يهمني الاشتغال به وبمنعه ودفعه قوله ولذا اي ولان يعامل هذا المعرف معاملة غير المعرف اول ولقوله على اللئيم يسبني في القرآن غير نظير واحد بل نظائر كثيرة فالنظير على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة الذين انعمت عليهم لانه لا توقيت فيه لانه لم يقصد به معهود وبهذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى قوله او العموم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب والعام وجمع الافراد وقرينة العموم في المثال الاول لفظة هي الاستثناء بخلاف الاخيرين وفي المثال الثالث تنبيه على ان العام في الاثبات يكون عاما في النفي بمعنى شمول النفي ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول فان المعنى لا يفلح احد من السحرة وكذا الجمع مثل لا يحب الظالمين بل صرح كله كل مثل لا يحب كل مختال فخور فان معناه على عموم النفي ولهذا وهو ان لا تدركه الابصار الى ان معناه لا يدركه شيء من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثلا معنى قولك لم يأتك القوم اجمعون نفي الشمول والاجماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تاديبا ان الضرب لم يكن لغرض التاديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلت نعم الا انه ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد من قبيل دخل النفي على كلام فيه قيد ليفيد نفي التقييد بل ربما يكون من لحوق القيد كلاما فيه نفي ليفيد تقييد النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع

لوفي

النفي الي القيد ولو اعتبر النفي ثم قيد رجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم
افاد عموم النفي والتعويل على القراين مثلا ما الله يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيئا
من الظلم لاحد من عباده ففي جانب الظلم يعتبر الفردية والابهام اولا ثم ينفي فيلزم عموم
النفي اذ لو اعتبر النفي ثم سلط على المبهم لم يكن كذلك كما في قولهم الا في لاجنس الفاتحة حرفا
معناه الاساءة في حرف وكذا قولهم ما ضربته اكراما معناه تركت الضرب اكراما ولهذا
يذهب المحققون الى انه معمول للنفي لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان
المذكور معمول لفعل مثبت يتضمنه حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي ثم
صيغة العموم فيكون لتعميم النفي ولهذا البحث زيادة تفصيل اوردنا في حواشي الكشاف
وفي شرح مقاصد الكلام في مسئلة الرؤية **قوله** او كان المسند اليه حصة معهودة لم تقل
او حصة منه عطفا على نفس الحقيقة او العموم تنبيها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل
لتعريف الجنس كما هو رأي جمهور النحاة لا من فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق ونبه
بالمثال الاول على ان المعهودية لا يلزم ان يكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى
ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على
ان المعهود قد يكون عاما مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان
اللام الداخلة على الصفات لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد به
معنى الحدوث واما في غيره فهي حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرف وكون
السحرة جمع ساحر لا ينافي العهد والاشارة الى كل سحار بصيغة المبالغة لان الساحر اعم منه
فيصدق عليه وبالاشارة اليه يعلم انه سحار كما تقول جاءني رجل كريم فاكرمت الرجل يكون
معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال الثالث على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست في
المسند اليه خاصة وان اوردنا فيه **قوله** وتقرير ما ذكرنا كان الانسب ان يقول من
افادة اللام الاستغراق او تعريف الحقيقة لانه اورد في بحث تعريف المسند ان القول
بتعريف الحقيقة وبالاستغراق مشكل ثم جعلهما راجعين الى تعريف العهد فالذي خص به
الفن الثالث هو تقرير ما لا تقرير العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى
المعهود والى المنزل منزلته **قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف** اي تعريف المسند اليه
ولهذا رجع ضمير احضاره اليه والى احضاره في موقع الحال من طريق لانه كان صفة له اي

اي طريق موصل الى الاحضار ومفضي اليه واصلا في موقع مصدر مؤكد لانتفاء الطريق
اي عدم كونه بالكلية او حال من طريق كقولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك منه اي
من الغلام شيء من الاحوال المناسبة للتعبير عنه سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عند
سامعك منه شيء سواه فعدم الطريق اما لامر عايد الى المتكلم او الى السامع **وقوله** او طريق
سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا الا ان جعل اصلا حالا من طريق سواها فالتقابل بين
المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيدين واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل
من جهة المعنى حيث افاد نفي طريق على صيغة العموم من غير تقييد بوصف دون وصف
قوله هواي اي مهوي والركب اسم جمع للراكب اليمانين جمع يمان تخفيف يمني مع
توسيط الالف مصعد مبعد ذاهب جنيب مجنوب مستتبع وجثماني جسمي وشخصي بمكة موثق
مقيد محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعدم ارتياح لبسط الكلام لكونه
في الحبس والحبيب على الرحيل **قوله** او لان عطف على معنى لم يكن عطف ظرفية على ظرفية
لا على معذر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اي الحالة المقتضية للاضافة كائنة متى
لم يكن طريق او كائنة لان في اضافة المسند اليه حصول مطلوب اخر سوى عدم الطريق
المطلق او سوى الاختصار وهذا اولى **وقوله** مثل نصب على الحال من مطلوب والبدل
من حصول والاحسن الجر بدلا او صفة لمطلوب وضمير فيه للاضافة **وقوله** او الاولى
مجرور معطوف على المتعذر اعمالا لافعل التفضيل في الفاعل الظاهر اعني تركه على الشذوذ
او الاولى مبتدأ خبره تركه والجملة عطف على صلة اللام في المتعذر ميلا الى المعنى كانه قال
الذي تعذر او الذي الاولى تركه او على الموصول والصلة صفة للتفصيل كمثل الحمار
يحمل اسفارا لقصد وصفه بالمعرفة ففي كل من الوجوه الثلثة وجه بعيد **قوله** لجهة من الجهات
مثل كراهة تقديم البعض على البعض في الذكر لافضائه الى عداوة منهم وحقد او اذى خاطر
او كراهة نسبة الفعل الى صريح اسمائهم او تأديته الى ملال المتكلم والسامع او كون اسمائهم
مما يكره في الشرع او يثقل على اللسان او مما يتطير به فمن التفصيل المتعذر قولك بنو آدم
واهل العالم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد وشبه ان يكون بنو مطر من هذا القبيل لان
المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر المعدودون بخلاف اولاد جفنة فان ترك تفصيلهم
للاولوية قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المبني عن الافضلية ولانه يتناول الاتباع

التي يستهجن التصريح باساميها قوله يوم اللقاء اي الحرب وملاقات الاعداء متعلق بما في خبر المبتدا من معنى التشبه وفي غيل متعلق بالظرف اعني لها والاشبل جمع شبل ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدا خبره الظرف والجملة صفة اسود والغيل الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد اذا كان ذا شبل كان اشد مقاتلة ومدافعة قوله اولاد جفنة يريد انهم لم يتفرقوا ببيوت ابيهم ولم يتركوا مقر عزهم قوله قومي ترك التفصيل كراهة التصريح باسامي قتلة الاقارب ولئلا يقع التخجيل على جماعة معينة فيتأكد العداوة اميم اي يا اميمة فرخم وفي بناء الفعل اعني قتلوا على هم افادة الاختصاص اي هم الذين قتلوا اخي فلو حاولت الانتصار منهم عاد على النكاية في نفسي لان غزال رجل بعشيرته قوله فانما ترك التفصيل لان الاخبار بتبع عن المفصلين المعدودين سيما يكون لقوام الكلام ولان في التصريح ببعض الاسامي مثل نمر وكلب وكلاب بعض الاستهجان المنافي لمقام الافتخار قوله او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة بادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذي يصح معه الاخبار بان المضاف للمضاف اليه فالاضافة بادنى الملابسة يكون مجازا حكميا منشؤا لجعل تلك الملابسة بمنزلة الكاملة الاضافية قوله كوكب الخرقاء هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهي المرأة التي في عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطيع في القرائب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة اللطيفة السحر بالفتح السحر سهيل رفع بدل من كوكب وعطف بيان اذاعت فرقت غزلها قطنها الذي يصير غزلا ويؤول اليه القرائب جمع قريبة يعني اقاربها وعشايرها قوله وكقوله اذا قال خذ لي كان الانسب ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب لان هذا ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذا الى الاناء من اضافة المفعول واضافة الاناء الى الكاف من اضافة المضاف اليه وهو وان كان في قوة المسند اليه فليس بمسند اليه اصطلاحا فتأمل الخطاب لحامل المشروب ذا الاناء اي صاحبه لملابسة اياه لكونه فيه واضاف الاناء الى الضيف لملابسة شربه منه وهو لمالكه وقوله اذا قال

اذا قال اي الضيف خذ لي اي حسبي وكفاني قال اي المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني مفتوحة جواب قسم والياء مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد المحذوفة اي لتغنين وذا مفعول تغني واجمعا تاكيد له وفيه ان الطعام محتاج الى الطاعم لان كان ان يطعم قوله او مثل ان يتضمن اضافته نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار مالكيته او مملوكيته او مصاحبته او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه او اذلاله او الترحم عليه كما تقول صديقك او عدوك او اسيرك بالباب ومثل اظهار المسرة او المساءة كما تقول حبيبي شفي او مرض ومثل التهكم كما تقال نبيكم او اميركم كذا ومثل التنبيه على السبب كما تقول اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار ومثل زيادة الاستلذاذ كما في الشاعر فيا طيب عيش المراء في صحن داره على كفه من كرمه من شرابه قوله واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي تعقيب المسند اليه المعرف بالنعت وهو تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما يفصح عنه قوله بيانه وتفسيره على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم من كونه في مثل الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون كل واحد من الثلثة كما في تمام الكشف والبيان والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ماله هذه الابعاد الثلثة وان جوز بعض المتكلمين تركبه من جوهرين وهم لا يقولون بوجود الابعاد الثلثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر وفي قوله الى فراغ اشعار بان الحيز هو الفراغ المحقق او المتوهم لا السطح الباطن من الحاوي قوله او قلت المتقي اشارة الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى آخره انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فاما ان يكون صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة مبنى الاولين على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا ان على الاول يحمل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة على فعل جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنها بما هو اصلها واساسها ثم يكون في ذلك ايماء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور بهذا الاعتبار شاملا على ما هو

معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي وعلى الثاني لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة
الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقي تارك المنهيات فيكون فعل
الصلوة والزكوة من الواجبات وصفاته مفيدا للتخصيص والتوضيح قوله باسرها اي
بتمامها كانه قيل مع اسرها وهو في الاصل القد بكسر القاف اي السير الذي يشد به الاسير
وكذا معنى المنكرات عن آخرها حقيقته اجتنابا ناشيا عن آخرها وانما يكون ذلك اذا بلغ
الآخر او حال كونك متباعدا عن آخرها وهذا اولى من تجاوز لان التجاوز متعد بنفسه ومعنى
تجاوز عنه عفا وقيل معناه عن آخرها اي اولها ولا اخفاء في ان اللايق بهذا المعنى كلمة من وفي
عن ومن العجب ما يقال ان الآخر عبارة عن الجميع تسمية للشي باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف
في موضع الحال اي مجتنبا المنكرات محترزا عن جميعها قوله كانك جدوته يروى بالتشديد
والتخفيف من التجديد والجدة والجملة في موضع الصفة بحذف العايد او في موضع البيان ولا
خفاء في ان المذكور ليس حد المتقي لما في بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب
المنكرات من التكلف بل شبابه قوله وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات واصلها
لتفرع الكل عليه وافتقارها اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة بال
البدن وبالاموال لان اسواهما سلوها وتبعهما منزلة الولد للام قوله وذكرت
الناهي عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي نظير قولك المتقي الذي يفعل
ويعني ويزكي في تنزيل الوصف منزلة الكاشف بما اجري عليه ذلك الوصف وان لم يكن
مسندا اليه خاتم الالمعي في البيت رفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعني او بكونه نعتا للذي جمع وخبر
ان قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي
واليلمعي هو الذكي المتوقد وكون الرجل بحيث يكون ظنونه بمنزلة المحسوس مفسر لهذا اللفظ
كاشف عنه اودى هلك الاشاحة الحذر البدع النوائب ومستحدثات الامور جمع بدعة
قوله وهما يواخي اي يماثل ويناسب قول اوس فان خروعا اذا ماته الشر وسوقها
اذا امته الخير بمنزلة الكاشف للهلوع جعل وصفا له او حالا لاشتماله قوله قال لي محمد بن
عبد الله في موضع الفاعل للفعل محذوف يتعلق به عن احمد او في موضع مبتدا وخبر عن محمد
قوله او مدح عطف على مبينا له قوله زيادة تخصيص لان الموصوف يشمل على

على تخصيص ما لا محالة سيما في المعرفة قوله وكان ما تعلق عطف على قوله كان الوصف
مبينا يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف وجعل به مطلوبا للمتكلم ملايما
لوضعه ليكون على وفق مقتضى الحال قوله ولما تري يريد بيان ان الوصف يجب ان
يكون معلوم التحقق في نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وهو ان الجملة الطلبية لا يجوز ان تقع
وصفا بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمبتدا حتى اذا علم ذلك صار صفة
وهذا ما يقال ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ثم
يشترك الوصف والخبر في لزوم كونهما ثابتين في انفسهما ليصح ثبوتهما للموصوف والمبتدا
ويتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا وتقرير الكلام على
محاذاة ما في الكتاب ان كل وصف فهو مميز به شي من شي لما علم من انه يطلب به تمييز
الموصوف به عما ليس موصوفا به سواء كان من صفة مخصصة او غيرها وكل ما يميز به شي
عن شي يجب ان يكون عند السامع معلوم التحقق لذلك الشي الذي يميز به عن شي آخر
وكذا عند المتكلم بالطريق الاولى لامتناع ان يميز شيا من شي بما لا تعلم ثبوته له فكل
وصف يجب ان يكون معلوم التحقق عندهما للموصوف الذي يميز به عن غيره ويلزمه ان كل
وصف يجب ان يكون متحققا للشي والا لامتنع وجوب معلوميته ذلك بعينه الى قولنا كل
متحقق لشي يجب ان يكون متحققا في نفسه ضرورة وهذا معنى تعلمك بان تحقق الشي للشي
فرع التحقق في نفسه ينتج ان كل وصف يجب ان يكون في نفسه متحققا اذ معنى الثبوت و
والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف التي هي اضافات واعتبارات لا وجود لها
في الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود فلا يلزم من نفيه نفيه ثم توجه
ان الضروري في الوصف هو الثبوت والتحقق عند العقل واما في نفسه وبحسب الخارج على ما هو
المدعى فلا الا تري الى قولهم المعنى المنفي او المستحيل كذا وايضا ان اريد بالوصف ما يصدق
على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم في قولنا الرجل الكريم كذا بحسب الخارج
نفس الموصوف ووجوده وتحققه نفس وجوده وتحققه لا تغاير ولا تفاوت الا باصالة
وفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف متحققا في نفسه فذاك تحققه والا فلا وان اريد
ما هو ماخذ الاشتقاق ومنشا الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا نم ان تحققه للموصوف يستلزم
تحققه في نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق وهذا لا يوجب ثبوته كما في قولنا

زيد الاعمى كذا مع ان العمى عدم ويؤيده ما يقال ان انتفاء مبدا المحمول لا يوجب انتفاء الحمل
هذا والواو في قوله ولما ترى ابتدائية وما موصولة واللام متعلقة بيمكنك وامتناع عطف
على طلب وضمير توقفه لما في بما لا توقفه وضمير له لشيئا وضمير به لما ترى قوله وان حق اي
ولعلمك بان تحقيق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه لا يشتبه عليك ان حق كل ما يقصد
ثبوته للغير سواء كان على طريق الاثبات اي الاخبار والاعلام بذلك كما في الخبر او على
طريق الاحضار لما هو معلوم كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا وعندك ايها المتكلم
اما في نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال واما عند المتكلم فلان ما يقصد ثبوته للغير
في نفس الامر كان ثابتا له عندك ضرورة فيلزم كونه ثابتا عندك وقولنا حقه كذا في قوة
قولنا الواجب فيه كذا وهو معنى الضرورة وقولك يقصد ثبوته للغير في قوة قولنا يمكنك
ان تجعله وصفا او خبرا فيصير القضية الحاصلة هي ان كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون
بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا
في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم
هو ان تجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق و
والكيف اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل ما هو مرفوع تنعكس الى قولنا كل ما ليس
بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل بمنصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب
ليس بلا فاعل ولا يخفى توجه المنع على قولك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان
فرع تحقق الشيء للشيء على تحققه في نفسه لا يستلزم ذلك كما في الاخبار الكاذبة المنفية المحولات
فقوله في نفسه الضمير عائد الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد وقوله
عندك عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب السامع لان الثبوت عنده انما
يلزم في الوصف دون الخبر وقوله كذلك اي في نفسه وعندك وقوله او منتفيا عطف على
ثابتا على قصد التسوية في التعبير اي سواء قلت ثابتا او منتفيا فالمعنى واحد بلا نزاع وانما الكلام
في ان الوجود هل يساوي ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا اي ومثل امتناع جعله وصفا
امتناع جعله خبرا هكذا في موقع المصدر وخبرا مفعول ثان لجعله المحذوف وايضا مصدر
فعل محذوف في موقع الحال او الاستيناف اي عاد للامتناع عودا وقوله بحكم
عكس النقيض في موقع الخبر لمبتدا محذوف اي هذا ثابت بحكم ويجوز ان يتعلق بيمتنع

يمتنع واما جعل كذلك اشارة الى في نفسه واو منتفيا في معنى محققا عندك فنعت
قوله وعسى زيد ان ما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم و
والسامع يدعوا الى امرين ويعاون عليهما يقال حزب بضبعه اذا دعاه وهتف به ذكره و
في الاساس واصله من حزب الضبع اي العضد مما قط عن الذلل والزلل والظرف اعني
اذا استوحت متعلق بعسى او بتحذب على تجويز او تاويل وعسى مستعمل استعمال عسى ان يخرج
زيد وهو ظاهر او استعمال عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال الاول
او الثاني ليكون اسم عسى ما ارشاكه او ضميرا عائدا اليه واما ان احدهما ابطال راي مشايخ
المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة واما يلزم اشتراكها مع الذات في المعلومية
فيدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون
كل واحد من الذات والصفة يعلم الا ان الذات يعلم استقلالا والصفة لا تعلم الا تبعا فان
قلت ما ثبت من لزوم المعلومية انما هو في الصفة النحوية لا ما تقابل الذات ويورد في الكتب
الكلامية قلت كانه اراد ان الصفة المقابلة للذات ما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات لكون
معنى قائما بها وح تكون معلومة فلا يصح القول بانها لا تكون معلومة وثانيهما ان طلب
اثبات ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشيء اخر كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء
الاخر في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا ثبوت في نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت
للثابت في نفسه ما لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة به الى ما عرفه المصنف من المعدومات فضلا
عن استصحابه ولا الى ما ذكره من التطويل والتفصيل وزيادة لفظ المحاولة والاثبات
ويكفي ان يقال ان تحقق الشيء للشيء وثبوته له يستدعي تحقق الشيئين وثبوتهما ثم انه مجرد
فايدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب قوله ثم لعلك ذكره بلفظ ثم لانه مع ما
سبق من لزوم كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم يفيد ما قصده من امتناع كون الجملة
الطلبية وصفا او خبرا واللام في لعلك متعلق بتعلم وتقرير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية
لا يكون ثابتا محققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا
يجب ان يكون ثابتا محققا عند المتكلم لما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا
وقوله الطلب سعي اي جد واجتهاد في تحصيل امر وقوله كما سانبئك كل ذلك في قانون
الطلب ليس في قانون الطلب من هذا المعنى سوى ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة

وموافق لمذهب صاحب المفتاح

الوجود المعدوم

اثبات ما ثبوت في نفسه

ويستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويمتنع طلب الحاصل نعم فيه ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب حصوله في الذهن كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج كما في غيره ولهذا مثل هل رأيت واضرب وانه قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او تصديق الى غير ذلك من التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام وقوله مثله يدل من مطلوبك وانما خص البيان بالطلب مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك لما تري في صدد الكتاب من حصر الكلام في الخبر والطلب وعدم الاعتداد بباقي الاشارات ولا انسياق الذهن اليه من جهة ان معنون الانشاء غير ثابت واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتداء طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتداء فيكون ما ثبت في نفسه والطلب ليس كذلك على عموم غير مسلم وانما ذلك في القضية اعني الجملة الخبرية و وليس معنى الخبر على الاطلاق ما اثبت للمبتداء بل ما اسند اليه وهو اعم كما في اسناد الطلب الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره المفسر غير تمام لا ضرورة اليه بل بناء المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فمن يجعل المخصوص مبتداء وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك قوله ولذلك تسمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان يقول ثاني مفعولي سمع والمحققون على انه حال او بدل او بيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا والظرف اعني في مثل متعلق بيقول واللام في المشاهدة متعلق بان يقول وفي لا اراده تحمل والضميران للمذق وهو اللبن المخلوط بالماء وكذا ضميره ورقته وهو بياض يضرب الى سواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمير اللبن ترقيقه وانما عبر عن القائل بالرائي وعن المقول له بالمشاهد لانه انما كان بهذا الخطاب الرائي الحاضر وقط بالتشديد من الظروف المبنية المستعملة لاستيعاب الزمان الماضي وقوله وفي مثل اي تسمعنا في مثل زيدا ضربه نقول انه محمول على ما يقال وفي اختلاف العبارة افتنان وتنبيه على جواز التقديرين اعني مقول ويقال لا ان الاولي ان يقدر في الصفة القصة وفي الخبر الفعل وقوله وتفسير عطف على نقول اي تسمعنا نفسر لان التفسير في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على تسمعنا اي ولذلك نفسر وقوله بيانا مفعول له لقوله

مطلب سمعت زيدا يقول

لوصف وقوله هل تعرفونه في موقع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل من مفعول تعرفونه والظرف اعني في فرط متعلق بما تضمنه من الاستفهامية من معنى الفعل اي اي عال عال مسرف هو في فرط ظلمه واستكباره وشدة اصراره على تجبره والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء وقلة الانقياد وفرعون علم لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم ولفرط ظلم وليد بن المصعب من الفراعنة وتجبره اشتق تفرعن بمعنى تجبر وظلم وقوله ما ظنكم استيناف او بدل من هل تعرفون والمعذب على لفظ اسم الفاعل وضميره للعذاب وضمير مثله وهو خبر يكون لفرعون وقوله ثم عرف عطف على قال والضمير لله وضمير حاله لفرعون وذلك اشارة الى فرط العتو وشدة الشكيمة ثم الظاهر من سوق كلامه يقتضي ان من فرعون بلفظ الاستفهام في موقع الصفة للعذاب المهين على طريقة مثل الحمار يحمل اسفارا واللئيم يسبني وان القول مقدر لكن الاظهر ان العذاب المهين معلوم معهود وليس في معنى النكرة وان يراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفة او حالا بتقدير القول واف بما قصد من تصوير كنه العذاب قوله حق خدمته في موقع المصدر اي الواجب من خدمته والاكمام جمع كم بالكسر الغلاف الذي يكون فيه الثمرة اول ظهورها يجوز ان يريد بها عبارات كتابه وبالثمرات اللطايف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها معرفتها بكنهها وان يريد بالثمرات المحتجبة في الاكمام المعاني الدقيقة واللطايف الخفية في نفسها من غير ان يعتبر في الاكمام استعارة على حدة ولقد صدق في هذا المقال لكن الشان في حق الخدمة وسيعين عليه شرحنا هذا والله الموفق ونعم الوكيل قوله واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف بتابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فهي اذا كان قصدك ايها المتكلم ان لا يظن بك السامع في حكمك الذي يؤكد المسند اليه له تجوزا اي تكلما بالمجاز او سهوا اي ذهولا بحيث يتنبه بادني تنبيه او نسيانا اي زوالا للصورة بحيث يفتقر الى ابتداء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العارف بعض خواصه الذين معرفتهم بمنزلة معرفته كما يقال كلما بلغ الوزير فقد بلغ الامير او يكون العارف عمرو لو انا حكمت على زيد بطريق السهو او النسيان فاذا قلت عرف زيد زيدا زال من السامع هذا الظن اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول لظهور انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت

عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك متجوزا في الاسناد الى زيد ولا يخفى انه لا يزيل
وهم السهو او النسيان ولما كان في هذا مع دفع وهم التجوز او السهو او النسيان تقرير
المسند اليه اى جعله متقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره اورد جملة معترضة من المعطوف
والمعطوف عليه دالة على المقصود ومثل هذا الكلام قد يكون بمجرد تقرير المسند اليه من غير
قصد الى دفع وهم التجوز او السهو او النسيان لكن لا يظهر لنا ان اي موضع من فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان قوله كما
يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار التقديم و
التاخير مع الفعل انك اذا قلت سعيت انا في حاجتك لافادة وجود السعي في حاجته
منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح بخلاف انا سعيت فانه لا يكون لذلك
بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك فيه ويؤكد في الاول بنحو لا عمرو
ولا غيري وعلى الثاني بنحو وحدي وقد يقال المراد انه ربما كان القصد مجرد تقرير
الحكم اى تحقيقه وتقويته على ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند من ان مثل انا عرفت قد
يكون لمجرد تقوي الحكم بسبب تكرر الاسناد وكذا انت لا تكذب وانه اقوى للحكم من
لا تكذب انت لان انت لتاكيد المحكوم عليه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم وهذا الكلام حينئذ
لو حملوا التقرير على تقرير المسند اليه وجعلوا الاطلاع فيما ذكره في لا تكذب انت او مثل
انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه اطلاع على ان
تاكيد المسند اليه بمعزل عن تقرير الحكم وتقويته قوله او خلاف الشمول عطف على تجوز
او بينهما اعتراض و وهم خلاف الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما يتوهم ان
القصد به الجنس او البعض اذ عموم الجمع المعرف ظاهر ظني لا منصوص قطعي واما في مثل
عرفني الرجال فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد لمجرد تقرير الشمول ولو سلم
لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين قد
ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج
دون العذب الفرات فالتاكيد بكلا هما يدفع وهم مثل هذا وان كان عائدا الى
دفع وهم التجوز قوله ومنه اى ومن ما يراد لقطع كل هيا اذا كان المراد ان لا يظن خلاف
الشمول وان لم يكن من التاكيد الصناعي قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان

واما الحالة التي تقتضي
بيانه وتفسيره فهي اذا كان
المراد زيادة ايضاحه باسم مختص به
من الاسم كقولك صدقك ابو حفص عمر
فانه وقوله علمت كلمة الا خفوا منه هذا
آلهين اثنين انما هو اله واحد يا انيس
القبيل فتتبع آلهين لان لفظ آلهين
واله بواحد معنى الجنسية ومعنى الاثنينية
يحتمل معنى الجنسية وكذا الرجل للجنسية
وكذا لفظ الواحد ايم
والوحدة

حيوان مقام الرجال عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانسان
حيوان ليرد اعتراض الايضاح بان كلمة كل ههنا للتاسيس وافادة الشمول عن اصله
لا للتاكيد ودفع وهم عدم الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا لا يقال كلمة كل ههنا
سور وانما الموضوع رجل ولا يراد به فرد واحد والا لما صح دخول كل عليه بل يراد به امور
لها تعدد وكثرة فيكون كل تاكيدا لذلك لا تاسيسا لانا نقول السور ما يبين كمية
افراد الموضوع من الكلية او البعضية ولا معنى لتاسيس الشمول سوى بيان عموم الموضوع
وافادته ولو افاد الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة وكون
رجل للتعدد والكثرة ظاهر الفساد بل غايته الاطلاق والاحتمال وكونه لفرد واحد لا ينافي
دخول كل عليه ليفيد كل فرد على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة
ليكون كل لتاكيده بل يجوز ان يكون مطلقا لا تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا
اقرب الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا قال ابو علي
في الاشارات ان كان اللام يفيد العموم والتنوين البعضية فلا مهملة في لغة العرب قوله
وأما الحالة التي تقتضي بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان وشبه به ومما يجري
مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول مثل لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وشبهه ان يكون عطف تفسيره على بيانه اشارة الى هذا
لكن لا يخفى ان ما يخصه من الاسم لا يتناول في الارض ويطير وانما قال زيادة ايضاحه
لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان يفيد زيادته لا الايضاح من اصله وقوله
بما يخصه من الاسم اعم من العلم كما في قدم صديقك خالد وغير العلم كما في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة ثم زيادة
الايضاح يجوز ان يحصل من عطف البيان نفسه ويجوز ان يحصل من اجتماع التابع و
المتبوع لكن المصنف ذكر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف البتة قوله وقوله
منه احترز من هذا القبيل اى من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع مسندا اليه
فضلا ان يكون معرفا ولا التابع عطف بيان صناعيا بل صفة وقوله يشعر الى آخره بيان
كون الآية من هذا القبيل وتقريره ان آلهين معناه اثنان من الجنس المسمى بالاله ولم
معناه الواحد من ذلك فالاول حامل لمعنى الجنسية والعدد الخاص والثاني لمعنى الجنسية

والوحدة وسوق الكلام الاول للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن
اتخاذ جنس الاله فانه مامور به البتة وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد
من جنس الاله لا الجنس في الجملة فوصف الهين باثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى بعينه
يفهم من نفس الموصوف بطريق التضمن اما في الهين فظاهر واما في اله فلان الوحدة
ماخوذة في معنى الاسم مع التنكير والتنوين وان نوقش فبالالتزام وبالجملة فانما وصفا
بذلك لبيان ان مصب الغرض والاصل فيه هو العدد في الاول والوحدة في الثاني
وان كان في كليهما للجنسية ايضا مدخل في الغرضية وقد يوصف اسم الجنس بما يدل على
ان القصد به الى الجنسية دون الفردية كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير
يطير بجناحيه وصف الدابة والطاير بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ
لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تاكيد امر الشمول والاحاطة ودفع توهم الخصوص
وهذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل
وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طاير في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه
الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فهذه الآية تشارك الآيتان السابقة في كون
الوصف فيها لبيان ان القصد الى احد مدلولي اسم الجنس وتخالفهما في ان القصد ههنا
الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة فلذا قال ومن هذا الباب من وجه وايضا
الاول بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا الاصل الغرض ثم من الظاهر البين ان
التابع في الاثنين صفة على ما صرح به جار الله وغيره لا تاكيد على ما قد سبق الى الوهم و
ونسب الى جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا بظاهر كلام المصنف
وتمسكا بان معنى قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه كما ذكر ابن الحاجب في تعريف المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر
ليدل على ذلك ليخرج عنه المبتدأ في مثل زيد ضربته وههنا التابع لم يذكر ليدل على معنى
في متبوعه ليتبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي في المتبوع فيكون تابعا غير صفة يوضح متبوعه
وهو معنى عطف البيان الصناعي والجواب بعد تصحيح كلام ابن الحاجب وتعميمه
في جميع الحدود النحوية وتسليمه عند الجمهور انا لا نسلم ان التابع ههنا لم يذكر ليدل على
معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا المعنى والا لم يصدق الحد على

بل مه

الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان او التخصيص
والتوضيح او للمدح او الذم او للتاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في
متبوعه ويكون الغرض من هذه الدلالة هو هذه المعاني وهو في الآية الاولى بيان ان
مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة وفي الآية الثانية بيان ان القصد
الى الجنس والى تقرير ما نسب اليهما على جنسيتهما وعمومهما وبالجملة فالصفة بتعريف المصنف
ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله للتخصيص او التعظيم او التحقير او التاكيد
وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف
ولا خفاء في ان الصادق على التابع في الآيتين حد الصفة لا عطف البيان **قوله**
واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي بعقب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير توسط
حرف عطف على نية استيناف التعليق به لا تعلقه بالاول فهي اذا كان مراد المتكلم بكلام
افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى استيناف التعليق وبهذا يظهر فايدة الجمع بين
الارادة والنية ثم كون الفايدة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المسند
اليه بمعنى تعقيبه وجعله تابعا له في كثير من الامور على ان فايدة زيادة التقرير والايضاح
راجعة الى المسند اليه على ما نبينه وقوله وذكر منصوب عطف على نية لا مجرور معطوف
على تكرير رواية والتوطئة التمهيد والتسوية من وطؤ الشيء يوطؤ صار وطيئا وفي العبارة
اشارة الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة هو البدل دون المبدل منه
واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه وانما قال زيادة التقرير لانه مع ما فيه من التكرير
والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور
وذلك لما في التنبيه والتكرير من التثبيت والتقرير واما التوضيح في بدل البعض والاشتمال
فظاهر لايضاحهما ان المسند اليه حقيقة هو ذلك البعض او الملتبس واما في بدل الكل فلانه ربما
يكون اوضح وان لم يكن فبالاجتماع يكون مزيد ايضاح لا محالة واراد بالانواع الثلثة بدل
الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس هذا الترتيب لان الادخل في الغاية
والاظهر في تحقق القصد هو الخارج الملابس ثم البعض واما امر بالتامل ليتضح ان
الرابع وهو بدل الغلط بمعزل عن افادة خواص تراكيب البلغاء لانه يكون في كلام يصدر
منك لا عن روية وفطانة **قوله واما الحالة التي تقتضي العطف** اي على المسند اليه وقد

ودراية مه

احوال حروف العاطفة

تقرر في علم النحو الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو واذا الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع وجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلثة الباقية فان الفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى لترتيب فيه تدريج ومعناه الترتب بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب لي حتى آدم او مختلطا من غير سبق او تاخر بل غاية في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او في الضعف والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلذا جعل العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه اذ لا تفيد سوى ذلك وقيد بالاختصار او بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالثلثة الباقية لتفصيل المسند لدلالتها على ان ملابسة المسند للمعطوف بعد ملابسة للمعطوف عليه بحسب الزمان او الرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فعمرو كانه كلام مع من عرف ان الجائي كلاهما وانما احتاج الى البيان في حال مجيئهما انهما معا او على التعاقب او التراخي وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد وكان مصب الفائدة هو ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه جميعا وقيد تفصيل المسند ايضا بالاختصار او بدونه قد يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل جاء زيد وجاء عمرو وبعده متعاقبا او متراخيا وقد نبهت فيما مضى انه لو لم تعتبر في الصورتين لكان مستغنيا الا انه مع التقييد اوهم وابعد عن الاشتباه وغير المعطوف عليه في حتى حيث قال او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون المعطوف عليه ذا اجزاء يكون المعطوف افضلها او دونها ولا بد في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف ومن ذلك يصور عطف الجملة فان صار ابليس عطف على رقى بي الحال اي ربا بي وفاني وحجة انبائه عن التدريج ظاهر حيث دل على ارتقاء درجته في الشر شيئا فشيئا الى ان صار ابليس من اشياعه بعد ما كان هو واحدا من اتباع ابليس ثم اخبر بانه سيزيد ارتقاء لو نال البقاء فقال ولو عشت حتى مات احدث بعده وطرايق شر ليس يحسنها بعدي قوله او كان المراد رد السامع جوز في لا ان يستعمل لقصر القلب مثل جاء زيد لا عمرو بان

او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك جاني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو او كان المراد التفسير كقولك جاني اخوك اي زيد على قول وفي العطف لا يتاتى العطف بالواو وكلام يأتيك في الفن الرابع ان شاء الله تعالى

بان اعتقد مجي عمرو دون زيد وفي قصر الافراد بان اعتقد مجيئهما جميعا وفيه كلام سيأتي ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو واذ لو اعتقد انهما جاءاك فقلت ما جاني زيد كان الواجب ان تقول بل عمرو لانه لا اثبات ما نفي عن الاول ولا معنى للاستدراك حينئذ وبالجملة لم يوجد استعمال لكن في هذا المقام ثم انه اورد وكلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم يدها في بحث القصر في امثلة طريق العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في معنى القصر اعني رد السامع عن الخطأ الى الصواب وذكرها ثم في امثلة طريق العطف قوله او قلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى آخر في مثل ما جاني زيد بل عمرو انما يستقيم على راي المبرد وهو ان المعنى بل جاني عمرو ولا على راي الجمهور وهو ان المعنى بل ما جاني عمرو اذ لا صرف للاثبات عن شيء ولا للنفي الى شيء فان قيل المحققون على ان معنى الاضراب في بل هو الاعراض عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي او اثبات وعبارة المص تشعر بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو ان زيدا لم يجئ وان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لان وضع بل لتدارك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط قلت انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم وقوع النسبة مثلا واما اذا اراد ايقاع النسبة فلا اذ معناه انك تركت الحكم عليه وحكمت على آخر وفي اضافة الحكم الى الكاف حيث قال من حكمك دون الحكم رمز الى هذا فليتنبه قوله او كان المراد الشك فيه اي في المسند اليه المذكور انه المتبوع او التابع يعني يكون المقصود الدلالة على ان المتكلم شاك فيه ايكون المقصود وجعل السامع شاكا فيه لغرض يتعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للافهام ولا يخفى ان كلا من المثالين اعني او واما صالح لكل من الشك والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما وحدها والواو لعطف اما على اما او مجموع اما والواو ففيه تردد قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله والمص تفرد بانه حرف عطف الا ان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف وتفسير المرفوع المتصل اي من غير تاكيد وتفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار في كلام العلماء وان لم يجدها في كلام البلغاء من العرب العرباء ربما يرجح مذهب الجمهور وانما لم يتعرض للام

واما الحالة التي تقتضي الفصل فهي اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل من عمرو واو خير منه زيد هو يذهب تم

اي طفة متصلة ومنقطعة لكونها خارجة عن قانون الخبر قوله وفي العطف يشير الى ما جئ في باب الفصل والوصل من المباحث الغامضة والشرائط المخصوصة وخص الواو لان تميز موضع العطف في الجمل من غير موضعه في الواو وسيما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسير جدا ومن ثمة اعوض معرفة الفصل والوصل بحيث قصر بعضهم البلاغة عليها وكلمة لا سيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بالطريق الاولى وتحقيقها ان لا لنفي الجنس وسي بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخص على ان ما زيدة اي لا مثل العطف بالواو وقد يرفع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صفة ما اي لا مثل شئ هو العطف بالواو وروي الوجهان في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد نصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال اكرم القوم سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الضيع سيما وهو طبيخ والعامل فيها ما في كلمة ما من معنى الفعل اي لا مثل المجيء في هذه الحالة قوله واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اي تخصيص المتكلم للمسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره فالباء داخلة في المقصور عليه وهذه عبارة عرفية والاوفق هو ان يدخل الباء في المقصور فيقال تخصيصه للمسند اليه بالمسند اي جعله من بين ما يصلح مسندا اليه منفردا بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء اي يجعله منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وفي الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادته التاكيد وكون المسند خبرا الاتفيا لا ينافي ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره او فعلا مضارعا فلذا اشتمل باربعة امثلة واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبره قائم في اكثر المواضع وانما يتعين للفصل في مثل كان زيد هو القايم او افضل من عمرو واستدلوا في موضع الالتباس على كونه فصلا بافادته معنى القصر فمن لم يجعل بناء الفعل على المبتدا سيما الضمير مثل هو يقوم مفيدا للقصر والاظهر انه في الخبر المعرف باللام انما يفيد التاكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو

واما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقولك جاءني رجل اي فرد من اشخاص الرجال وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة او من ماء مخصوص وهي النطفة او كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وتري انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسد اعني هو عندك متغير كذاب واردت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متنادبا ان تقول في فلان فتسميه كانك لست تعرف منه ولا اعتبار له الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي عم هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما تم

زيد هو القايم والله هو الرزاق او بالعكس مثل الكريم هو التقوي والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوي ولا حسب الا المال ذكر في الفايق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكر المصنف من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وسيجئ في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند قوله فهي اذا كان المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر للافراد اي جعل المسند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به شخص ما من اشخاص مدلول اللفظ او من جهة النوعية بان يراد نوع من انواعه يشتمل على اشخاص فقوله شخصا او نوعا في موضع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والتمثيل بقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء كانه لمقام الافراد ولظهور ان المنكر ليس بمسند اليه والتاويل بانه في معنى كل دابة خلقها الله من ماء او بان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا يجعله مسندا اليه اصطلاحيا ولا يلايم تقرير المص حيث اورد البيان في الماء واراد ان معناه من نوع من الماء مختص بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص اي متفرد ممتاز في نفسه عن ساير المياه وهي النطفة فقرر ان تنكير ماء للنوعية بطريقين طريق كون النوعية بحسب الاضافة الى نوع الدابة من غير ملاحظة كونه نطفة وطريق كونها بحسب ذاته واعتبار كونه نطفة من غير ملاحظة الاضافة ولم يذهب الى الافراد الشخصي لقلة ملايمته لقوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية تفصيلا للانواع وجمهور الناظرين على ان الثاني اشارة الى الافراد الشخصي لقلة ملايمته لقوله فمنهم من يمشي اي من ماء مخصوص هي النطفة المعينة التي منها خلقت تلك الدابة والقوم ان تنكيره يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الايضاح وينساق الذهن منه الى حال دابة بحكم المناسبة لكن لا يخفى قصور دلالة العبارة على هذا وانه ليس لاعتبار النطفة كثير دخل في معنى الشخصية وانما يحسن ايراد المحتمل بعد ان تمثل للنوعية كما مثل للشخصية قوله حقيقة في موضع التمييز اي لا تعرف منه بحسب الحقيقة وفي نفس الامر ومن الغيب جعله مفعولا به اي لا تعرف منه مفهوما من المفهومات ومعنى من المعاني الا ذلك القدر وقوله متفاديا حال من الفاعل المخاطب في قلت وكذا قوله كانك حال بتاويل وصف

وباب التجاهل في البلاغة وآلي بحرها وان شئت فانظر لفظ كان في قول الخارجية • ايا شجر الخابور مالك مورقا • كانك لم تجزع
على ابن طريف • ماذا ترى او الاستخبار في قول علام الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم متضمنا
للتوبيخ لهم على غريزتهم ورخاوة عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان تولوا امور الناس وتامروا عليهم ان يفسدوا
في الارض ويقطعوا ارحامهم تناحرا في الملك وتهالكا على الدنيا ليهجم بهم التامل في المتوقع على ما يتم منه اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم
واعمى ابصارهم لئلا يلبسوا لمن اذا عرض
لهم بذلك على سبيل النصيحة جلد النمر
وان لا ينقلب ذ‍ حماليقهم ؁

اوفعل ماخوذ من مضمون الكلام او شبهها انت بمن لا نعرف منه هو ولا اصحابه الا
بتلك الصورة الانسانية اما عدم معرفتك فمن التنكير واما اصحابك فلتصحيح هل لكم في
معنى هل ولكم وكذا قوله ولعله حال بالتاويل وهذا المثال ايضا للتجاهل لا التنكير المسند
اليه وكذا الآية وقوله كان لم يكونوا بيان لكون الآية واردة على سوق المعلوم مساق
غيره وكل ممزق في موقع المصدر اي كل تمزيق وهو تفريق الاجزاء وتقطيعها والشرطية
اعني اذا مزقتم متعلقة بينبئكم بمعنى ينبئكم بمضمون هذا الكلام او على تقدير القول اي قائلا هذا
المقال وانكم لفي خلق جديد جواب اذا وترك الفاء لكونه في معنى تجدد خلقكم عدل الى
الاسمية للدلالة على التحقق البتة قوله والى سحرها اي مالك سحر البلاغة والمتصرف في
امرها وشانها الى صور وكيفيات مختلفة قوله ايا شجر الخابور هو موضع بديار بكر مورقا
حال من الكاف في لك من اورق الشجر صار ذا ورق وفي لفظ كان دلالة على انها كانها
لا تعرف عدم جزع الشجر على ابن طريف ولفظ مالك مورقا ايضا تعجب ان ينظر وقوله
او الاستخبار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب
حسن الموقع في هذا المقام يعني انه علام الغيوب فاستخباره يكون سوقا للمعلوم مساق غيره
ويتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله متضمنا حال من قول علام الغيوب او
من مقوله اعني فهل عسيتم الى آخره او من الاستخبار وهو الاحسن وكذا ناعيا ويجوز ان
يكون هو حالا من ضمير متضمنا فيكون من الاحوال المتداخلة والتريض العقيدة ورخاوة
العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس نعى عليه هفواته اذا شهره بها وان يتوقع مفعول
ناعيا وان يفسدوا فاعل يتوقع وان تولوا شرط معترض بينهما جوابه ان يتوقع الافساد
وهو اشارة الى ان معنى ان توليتم في الآية ان صرتم متولي امور الناس وولاة عليهم
وامراء متسلطين لا ان اعرضتم عن الدين وتناحرا مفعول له ليفسدوا وتقطعوا و
معناه التشاجر والفتنة والتهالك شدة الحرص حتى كانه يوقع نفسه في الهلاك وقوله
ليهجم متعلق بناعيا يقال يهجم به اي اطلعه وعلى متعلق به اي شهر عليهم توقع الافساد
وتقطيع الارحام من امثالهم ليطلعهم التامل في هذا المتوقع على ما يتم هذا المتوقع من الذل
وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم فان كان ثم متعديا بمحذوف
المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فما موصولة ومن بيان لها وان كان لازما على ما

واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزايد على هذا القدر لسامعك واما لان في تعيينه مانعا يمنعك واما في غاية ارتفاعا او
انحطاطا واصل الى حد يوهم انه لا يمكن ان يعرف فتقول في جميع ذلك عندي رجل او حضر رجل وقولهم شر اهر ذا ناب من
الاعتبار الاخير ويستمع في مثل هذا التركيب اعني نحو رجل جاء وامراة حضرت فوايد وكذا قولك في حق من تحقر مقداره
في نوع من الانواع عنده نتبه قال الله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك ؁

على ما هو المشهور من اثمر الشجر صار ذا ثمر فمن بيان لما يتضمنه الفعل من الثمرة وقوله
لئلا يلبسوا متعلق بيهجم وقيل بالمائل وهو المثبت في نسخة المقش وجلد النمر مفعول
يلبسوا وان لا ينقلب عطف لئلا يلبسوا والحماليق جمع حملاق العين وهو باطن
الجفن ولبس جلد النمر وانقلاب الحماليق كنايتان عن شدة الغيظ والغضب
وضمير لهم لمن ولفظة اذا في مثل من اذا عرض لهم وما اذا كان كذا سابقة في
الاستعمال زايدة في المعنى واذا لم يثبت زيادة اذا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب
والشرطية صلة الموصول اي لمن اذا عرض لهم لبسوا جلد النمر وسكتوا واطمانوا ونحو
ذلك وعلى سبيل النصيحة متعلق بعرض اي عرض على طريق النصيحة والارشاد والى
الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ الازيد في الاغضاب والالهاب ومن جعله
في موقع الجزاء اي اذا عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى قوله واما لانه
لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف وهو ثاني الاعتبارات الدالة على كون المقام
غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء
التنكير لان التعريف امر زايد وهذا القدر اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وثالثها
ان في تعيين المسند اليه مانعا يمنع المتكلم مثل قصد تاني الانكار ان مست اليه حاجة او
تعويض تعيينه الى شهادة العقل او كراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه التعيين
ورابعها ان المسند اليه واصل في شانه من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم
ذلك الحد ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ومثل لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات
الاربعة الواقعة تفصيلا لعدم صلوح المقام للتعريف بمثالين احدهما المسند اليه فيه مبتدا
والآخر فاعل ثم حكم بان قول العرب شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وهو انه واصل
من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم عال مرتفع
في حد الكمال حمل الكلب على الهرير وستسمع في بحث تقديم المسند فيما اذا كان المسند اليه
مبتدا نكرة والخبر فعلا له فوايد مثل كونه للتخصيص الجنسي اي رجل جاءني لا امراة او
الفردي اي لا رجلان وانه تقدير في الاصل مؤخرا على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا
النجوى الذين ظلموا الا اذا لم يساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه يحمل على التعظيم اي
شر عظيم ما بل اهر ذا ناب لا حقير قوله وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبار الاخير

ومنه ان نظن الا ظنا وقول ابن ابي السمط • له حاجب في كل امر يشينه • وليس له عن طالب العرف حاجب • منه ايضا انظر اليه كيف تجد الفهم والذوق يقتضيانك كال ارتفاع شان حاجب الاول وكال انحطاط حاجب الثاني وقال الله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة فنكر لتهويل امرها وقال تعالى ولكم في القصاص حيوة فنكر على معنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص اوما ترى اذا هم بالقتل فتذكر الاقتصاص فاورثه ان يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود فيتسبب لحيوة نفسين م

وكون الشتم والنفع وبناء المرة مما يفيد التحقير لا ينافي ان يكون التنكير ايضا لذلك فيستفاد خلاف التعظيم من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منها جميعا في قوله تعالى او كصيب من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض الايضاح بان خلاف التعظيم مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة ليس بشيء قوله ومنه اي ومن الاعتبار الاخير تنكير المصدر في مثل ان نظن الا ظنا اي لا نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا محتقرا لحقا بالعدم فيصح الاستثناء المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم المحذوف اي لا نظن شيئا من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال المورد في مثل ما ضربت الا ضربا بان الفعل لا يحتمل غير المصدر فالمقدر لا يكون اعم من المستثنى ولا يحتاج الى التمحل في الجواب بان المعنى ان نحن الا نظن ظنا وما انا الا ضرب ضربا على ان القصر في الفعل او بانه لعرض الفعل اعتبارات واحتمالات مجازية بحيث يكون حقيقة المصدر واحدا منها كانه قيل فعلت الا الضرب لا سائر انواع المكاره والايذاآت كالشتم ونحوه وما تدرك الا الادراك الظني لا ما فوقه من الادراكات قوله له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يعيبه ويجعله موصوفا بزذيلة وليس له عن طالب العطاء مانع حقير فضلا عن العظيم وقوله حاجب الاول برفع حاجب على الحكاية وجر الاول لكونه وصفا لما هو مضاف اليه موقعه لان المراد هذه اللفظة واذا تحققت فهو علم لان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في من النار حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا في حواشي الكشاف وفوايد شرح مختصر الاصول وقد يروى حاجب الاول برفع الاول نظرا الى الاعراب المحكي ولا ادري له وجه صحة وقوله يقتضيانك لازم متعد الى المفعولين في الاساس اقتضيته الدين وفي قوله ايضا اشارة الى ان ضمير منه ان نظن لا لاعتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم يعطفه على ان نظن فيستغني عن تكرير منه ولفظ ايضا تأدبا واشارة الى اشتماله على كلا قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط جميعا قوله وقال الله تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي منه ان نظن او قول ابن ابي السمط منه وفي الكشاف ان تنكير غشاوة للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله والفرق بين

ولمعنى طلب التعظيم والتهويل بالتنكير قال الله تعالى فاذنوا بحرب من الله ورسوله دون ان يقول بحرب الله ورسوله وبخلاف ذلك قال وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر دون ان يقول ورضوان الله قصدا الى افادة وقدر يسير من رضوانه خير من ذلك كله لان رضائه سبب كل سعادة وفلاح واما قوله اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة فاما للتهويل واما لخلافه بمعنى اخاف ان يصيبك نفيان من عذاب الرحمن وقال وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك المعنى رسل اي رسل ذوو عدد كثير واولوا آيات ونذر واهل اعمار طوال واصحاب صبر وعزم وما اشبه ذلك م

بين القصد الى النوعية والى التعظيم او التحقير وان احدهما مقابل للآخر ظاهر لا ستره به وان كان كل من التعظيم والتحقير نوعا ولكن بين قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير وان كان نوعه باعتبار عظمه قوله في هذا الجنس يشير الى ان اللام في القصاص لتعريف الجنس دون العهد وتنكير حيوة يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منعه للقصاص وضمير عليه لما كانوا واللام في لمكان متعلق بالارتداع وقوله اوما ترى زيادة بيان لسببيته الارتداع لحصول الحيوة ومفعول ترى محذوف اي العازم على القتل وجواب اذا قوله كيف يسلم والمفعول في اورثه لتذكر الاقتصاص والمنصوب لمن هم بالقتل وان يرتدع بالمفعولين وضمير صاحبه وهو لمن هم بالقتل وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير يعود الى يذكر الاقتصاص قوله ولمعنى اي ولغرض طلب التعظيم والتهويل اي جعل الشيء هائلا مخوفا وهو بمنزلة التفسير للتعظيم المعتبر ههنا وقوله دون ان يقول ظرف في موضع الحال اي قال ذلك متجاوزا القول بحرب الله وقوله وبخلاف ذلك اي التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن اراد به التقليل حيث فسره بقدر يسير من رضوانه ولذا فسر خلاف التهويل في عذاب من الرحمن بنفيان منه اي قدر يسير وهو في الاصل ما ينفيه الريح في اصول الشجر من التراب ونحوه ومن ههنا اعترض صاحب الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية ومقابله التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل وقد خلط في كذبت رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم فان قوله ذوو عدد كثير يشعر بالتكثير والباقي بالتعظيم وقوله المعنى رسل جملة واقعة خبر المبتدا الذي هو وقوله وان يكذبوك على ما في نسخة المتن والعائد محذوف اي معناه وقد يرجح التقليل في عذاب من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ المس وبجعله من الرحمن وبحال اعتناء الولد بالنسبة الى الوالد فانه من كلام ابراهيم عم في خطاب ابيه ويجاب بان استعمال المس في العذاب العظيم شايع والعذاب من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وشدة العذاب للمصر على الكفر اولى بان يعتقدها النبي الخليل للرب الجليل قوله وما اشبه ذلك اي من جهات التعظيم او من مقتضيات التنكير والاول

واما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم ثم ان كونه اهم يقع
باعتبارات مختلفة اما لان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وستسمع كلامنا في
هذا المعنى في آخر الفن الثالث ان شاء الله تعالى واما لانه متضمن للاستفهام كقولك ايهم
منطلق وسيقرر في القانون الثاني واما لانه ضمير الشان والقصة كقولك هو زيد منطلق

انسب بسوق الكلام والثاني ما جرت به عادة الكتاب قوله متى كان ذكره
اهم اي من ذكر المسند فان مجرد هذا يقتضي تقديمه حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى وان المهم المقدم ولم يحتج الى ان يقال
يقدمون الذي تقديمه اهم بل كان ذلك لغوا من الكلام قوله ثم ان كونه اهم
اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير
من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم هذا كلامه ولذا عطف هذا الكلام على ما قبله بثم الدال على الترتيب قوله
اما لان في موقع البدل اصله اي اصل المسند اليه الا يليق شانه ولا ارجح من حاله هو
التقديم لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات مقدم على
الصفة فناسب ان يراعى ذلك في الوجود اللفظي فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل
مقتضي ترك كما في الفاعل حيث اخر عن الفعل لكونه عاملا فيه ورتبة العامل قبل رتبة
المعمول وكما في المبتدا الذي تضمن خبره الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو قوله
وستسمع كلامنا في هذا المعنى اي في كون اصل الكلام في الشيء هو التقديم مع عدم المقتضي
للعدول وذلك ما ذكر في الحالة المقتضية للنوع الثالث من ان ذلك كالمبتدا المعرف
وكذي الحال المعرف وكالعامل الى آخر الكلام قوله واما لانه اي المسند اليه متضمن
للاستفهام كان ينبغي ان لا يذكر هذا في قانون الخبر كما لم يذكره في بحث العطف الا
انه اورده لكونه في صدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه
اهم سواء كان في الخبر او في غيره ولو سلم فيكون استطرادا قوله وسيقرر في القانون
الثاني حيث قال في آخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب انما يكون لما
يهمك ويعنيك شانه وكون الشيء بهذه الصفة مستدعيه لتقديمه في الكلام فلا يعجبك لزوم
كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله كقولك هو زيد منطلق مثال لضمير الشان واما
ضمير القصة فمثل هي هند مليحة وذلك لان الضمير وان كان عائدا الى حكم متعلق في الذهن
يمكن ان يعتبر امرا وشانا فتذكر الضمير او قصة فتؤنث الا ان الاستعمال وقع على انه
انما يؤنث اذا كان في الجملة الواقعة خبرا عنه مؤنث غير فضلة فلا تقال هي زيد عالم

ام ٤

وعن قريب تعرف السر في التزام تقديمه واما لان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن في ذهنه اذا اورده كما اذا قلت صديقك
فلان الفاضل الصانع رجل صدوق وهو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي كما اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي زيد
هو منطلق او بدل قولك خبر مقدمك سرني الذي هو سرني خبر مقدمك او الذي خبره سرني مقدمك وهو السبب
في التزام تاخير الخبر في هذا الباب وامتناع الاخبار عن ضمير الشان والمراد بالاخبار في عرف النحويين في هذا الباب هو ان تعمد الى اسم ثبت
في الكلام فتزحلقه الى العجز وتجعله خبرا عما عداه
صلة للذي ان كانت الجملة اسمية واما ان
كانت فعلية فللذي او للالف واللام بمعناه
واضعا مكان المزحلق ضميرا عائدا الى الموصول
مراعيا في ذلك ما افاد ذلك علم النحو مثل ان
ضمير الشان ملتزم التقديم وان الضمير لا
يكون مفعولا وان الحال لا يكون معرفا

زيد قايم ولا سيما بعدت هذا قوله وعن قريب اي بعد قريب كما في قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق تعرف السر في التزام تقديمه اشارة الى ما ذكر في بحث اخراج
المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن في ذهن السامع ما
يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن
المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهذا هو السر في التزام تقديمه وذلك لما جبل الله
عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع عندها واتم فيها وقد سبق
الى كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان في تقديمه
تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن اي الخبر في ذهنه اذا اورده اي السامع ولا يخفى انه لا تشويق
في مجرد الضمير بدون التقديم كمجرد المسند اليه المظهر ولهذا مثل بقوله صديقك فلان
الفاعل الصانع فاورد البيان والصفة ليطول الكلام فيتحقق التشويق وقد قال ان
حق التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق كفلان
عن بعض اسمائه حتى كانه قيل صديقك زيد الفاضل البارع والا فقد شاع استعمال الفاعل
عرفا في القبيح كالزاني والسارق قوله وهو اي التشويق احدى خواص التركيب في باب
الاخبار بالذي وهذا اخص من تركيب الاخبار في باب الذي وله خواص اخر كالقصر و
تاكيد الحكم وكالايماء الى وجه بناء الخبر وكالتعريض بما ذكر في الموصولية لان الخبر في هذا
الباب اسم موصول البتة وفي ذلك جملة ما المراد بالخواص الاثار واللوازم وبالجملة الخواص الاضافية
فلا ينافي حصول التشويق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كافة او موصولة
صلتها الظرف اي كالتشويق الذي يكون في وقت قولك الذي هو زيد منطلق حال
كونه بدل قولك زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي زيد هو منطلق على ما في بعض النسخ
ليقع الضمير موقع ما اخبر عنه وهو منطلق والمن تمام وجوه البدل ان يقول الذي
هو منطلق زيد والذي خبر مقدمك سره انا وهو اي التشويق هو السبب في التزام تاخير الخبر
في باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فامتنع التشويق اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار
عن ضمير الشان لانه يجب تاخيره فيفوت التشويق قوله والمراد بالاخبار ان تعمد
الكلام بالذي تجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتؤخره خبرا للذي فاذا تعذر
شيء من الامور الثلثة تعذر الاخبار ومعنى تزحلقه تؤخره وقوله عما عداه اي فتصيره اعداه

ذكره ه

اذا اورده ه

والذي خبر مقدمه سرني انت ه

الحاصل ان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا
يمكن الخبر في ذهن السامع فليس له نكتة
اخرى غير التشويق ه

وان ربط المعنى بالمعنى اذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه وانا اضرب امثلة لتحقق جميع ذلك قل في الاخبار عن ضمير كـ
في اظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابا زيد الذي يظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابا زيد انا او الظان الذباب
وعن الذباب الذي اظنه يطير في الجو فيغضب ابا زيد الذباب وعن الجو الذي اظن الذباب يطير فيه فيغضب ابا زيد
الجو وعن ابي زيد الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضبه ابو زيد وعن زيد الذي تم

صلة للذي او للالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو
الالف واللام لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف وقوله واضعا وعثا
حالان من فاعل تعتمد على الترادف والتداخل وقوله مثل تنصب بدل مما افاد
وقوله لا ينصب معمولا قيد بذلك لانه ربما يجعل ناصبا للتمييز مثل ربه رجلا لكن
لا يخفى انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير في ربه رجلا فالاحسن
انه يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله كما ذكره الجمهور وقيد بدون المعمول
لجواز الذي هو اعجبني ضرب زيد عمرا بدل ضرب زيد عمرا اعجبني والذي هو هو واجب اكرامي
زيدا قادما بخلاف الذي هو هو قادما واجب كرامي زيدا للزوم الاعمال في الحال قوله
وان ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدا او الصفة
بالموصوف والحال بذي الحال او الصلة بالموصول لانه لو وضع مكانه ضمير عايد الى الموصول
المصدر به الكلام بقي المحتاج له عاريا عما استحقه واحتاج اليه قوله هو اكرامي زيدا قادما
واجب ليس من قبيل ضربي زيدا قائما لان قادما حال من مفعول الاكرام فهو من تتمة
المبتدا لا من خبره اذا كان قوله واما لان تتقوى عطف على قوله اما لان اصله التقديم
ولا يخفى ما في جعل هذا من الاعتبارات الداعية وكذا فيما تقدم من قوله لان في تقديمه
تشويقا وفيما بعده من قوله لان تقديمه ينبي عن التعظيم بل الانسب جعل امثال هذه من
الحالات المقتضية للتقديم من غير توسيط الداعية وعبارة الكتاب ربما تومي الى ما ذكرنا
قوله على الظاهر اي حال الكلام محمولا على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم مبتدا والفعل بعده
خبر له فيتقوى اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه مؤخرا في الاصل
على انه تاكيد مثلا ثم قدم فالتقديم يكون للتخصيص لا للتقوي ولهذا قال في الثالث في
بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت قد يسلك باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على
الظاهر وهو ان انا مبتدا وعرفت خبره من غير تقدير تقديم وتاخير ولا يفيد الا تقوي
الحكم وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا ثم يقال انا عرفت فيفيد التخصيص
وستعرف هذا على التفصيل وقيل معناه ان تقوي اسناد الخبر وتكرره انما هو من
حيث الظاهر حيث يجعل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العايد الى المبتدا اسنادا للخبر
الى المبتدا واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى المبتدا الا اسناد الفعل مع الضمير

بلغ

الظن الذباب يطير في الجو فيغضب اباه
زيد ولا عن خبر في قولك هو اكرامي زيدا قادما
واجب عن ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره
الممتنع ولا عن الاكرام لئلا يلزم اعمال الضمير
الذي يقع موقعه في زيدا ولا عن قادما
لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة
موقع الممتنع من التعريف وهو الحال ولا
عن الضمير في واجب لئلا يلزم من عود الضمير
القائم مقامه اذا عاد الى الموصول كما يجب
ترك ربط الخبر بالمبتدا واما لان
يتقوى اسناد الخبر اليه على الظاهر كما
ستعرفه في الفن الثالث تم

الفن ثم

واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدمه الى السامع لسرته او نحوه
مثل ان تقول سعد بن سعيد في دار فلان وسفاك بن الجراح في دار صديقك
واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل كيف الزاهد
فتقول الزاهد يشرب ويطرب واما لتوهم انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ فهو الى الذكر اقرب

مع الضمير الى المبتدا وهو ليس بمكرر او ان كون التقوي لسبب التقديم انما هو بحسب
الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو لسبب تكرر الاسناد قوله واما لان اسم المسند اليه بالنظر
الى اصل وضعه يصلح للتفاؤل يريد انه اعم من الخير فيسر السامع او الشر فيسوءه وقد
يخص التفاؤل بالخير ويقال بالشر التطير وقوله فيقدمه اشارة الى وجه كون
التفاؤل من اعتبارات التقديم دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر على زعم صاحب
الايضاح حتى احتاج الى ان قال واما لتعجيل المسرة او المساءة يعني ان التفاؤل
والمسرة او المساءة يحصل بجعل الاسم الصالح مبتدا الكلام ومفتتحه لا بمجرد ذكره في
الكلام الا ترى انهم انما يتفاءلون او يتطيرون بايراد امثال هذا في مستهل القصايد
وابتدائها لا في اثنائها وفي قوله في دار فلان اشارة الى ان المراد بالسامع اعم من
ان يكون هو المخاطب اولا قوله واما لان كونه اي المسند اليه متصفا بمضمون الخبر
بمعنى كونه موصوفا به مستمرا عليه بحيث يعد من المتسمين به يكون هو المطلوب فيقال الزاهد
يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك على الاستمرار لا نفس الحكم بصدور
الفعل عنه وحصوله في الجملة كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال او الاستقبال
فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدا والثاني بمعنى الاخبار والحكم وبهذا يندفع اعتراض الايضاح
بان نفس الخبر تصور لا يجوز قط ان يكون مطلوبا بالجملة الخبرية على ما يشعر به قوله لا نفس
الخبر وان اريد التصديق بهليته البسيطة بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى الفاعل
فالعبارة في مثله حصل الشرب ووجد ونحو ذلك لا يشرب الزاهد فضلا عن الزاهد يشرب وقيل
المراد ان موصوفية المسند اليه بالخبر يكون هو المطلوب فيكون اهم فيقدم لا وصفية الخبر للمسند
اليه كما اذا كان الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد بتقديم
الفعل فالاعتباران وان كانا متلازمين الا ان القصد قد يكون الى هذا وقد يكون الى
ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد يشرب ويطرب في معنى استمراره على ذلك
وحصوله منه حالا فحالا وقد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وغيره
من المواضع الا ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما يجيء
واليه يذهب صاحب الكشاف في مثل فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون
وفريقا كذبتم وفريقا تقتلون قوله واما لتوهم انها المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن

وامّا لانّ تقديمه ينبئ عن التعظيم والمقام يقتضي ذلك وامّا لانّه يفيد زيادة تخصيص كقوله • متى تهزز بني قطن
تجدهم • سيوفا في عواتقهم سيوف • جلوس في مجالسهم رزانا • وان ضيفا ألمّ بهم خفوف • والمراد هم خفوف تجبك
في النوم اذ يعلوا بانك فيهم غني مضرّ • سيح مليح كلم الحوائل لانت حلو ولا انت مر • او اشباه ذلك

خاطرك او انك تقدّه وتجده لذيذا فيجعله اول مذكور باللسان لكونه اقرب حاضر في
القلب والذة معقول وصالك الطلبة والحبيب انظر **قوله** وامّا لانّ تقديمه ينبئ عن
التعظيم بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية
ليكون الدال على وفق المدلول وقوله والمقام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى
جميع ما سبق فذاك وان خصّ بالتعظيم فلمزيد الشرف والاهتمام خصّ بالذكر **قوله** وامّا
لانّه اي تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص له اي زيادة هي التخصيص على ان الاضافة
بيانية او زيادة تعيين واقواه بالذكر فوق ما يفيده مجرد ذكره لا قصر الحكم كما يتبادر
الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما اذا كان الخبر صفة مثل هم خفوف جمع خاف بمعنى
خفيف سريع وانت حلو وانت مر ونحو ذلك بل يختص بما اذا كان الخبر فعلا على ما سبق
ولو سلم فلا خفاء في انه غير مناسب في المثالين وهذا ظاهر وانما الخفاء في وجه افادة
التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك
بتكرار الاسناد وبقي الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص الحصري الذي
هو اشهرها مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل بما
يفيده بلا نزاع وهو الخبر الفعلي مثل انا سعيت وانا عرفت **قوله** متى تهزز اي تحرك
بمعنى تبعثهم على امر من حرب او غيره بني قطن قبيلة سيوفا في المضاء والنفاذ والجملة الظرفية
او الاسمية اعني في عواتقهم سيوف صفة سيوفا وفيه رمز الى ما هو المختار عندنا من ان نحو
زيد اسد استعارة لا تشبيه بحذف الاداة اذ لا وجه لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم
سيوف وكذا في عواتقها جلوس جمع جالس ورزان جمع رزين وهما خبران لمبتدأ محذوف
وضيف فاعل فعل يفسره ألمّ وقوله والمراد هم خفوف يعني لما هو محل الاستشهاد و
والمثل من البيتين لا تفسير لقوله فهم خفوف على ما توهمه صاحب الايضاح فاعترض بانه تفسير
للشيء باعادة لفظه وانما احتاج الى التعيين لان في تجدهم سيوفا تقديما للمسند اليه تحقيقا
وفي جلوس تقديرا وفي ضيف الم ظاهرا **قوله** يحبك مبتدأ بزيادة الباء او في العموم متعلق
به لما فيه من معنى الفعل اي كافيك وان تعلوا خبره والمضر الذي يروح عليه ضرة من الابل
اي مال كثير كذا في الصحاح وغيره وقيل الذي له ازواج كثيرة يعني ذو ضرائر والسيح بالحاء
المهملة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم الذي لا طعم له والمليح ايضا بالحاء المهملة من انواع

وامّا الحالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم كما سنذكر عليك في
الفن الثالث ان شاء الله تعالى وامّا الحالة المقتضيتان لاطلاق المسند وتخصيصه حال التنكير فانك اذا
مهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف بهما متن

من انواع سيح والخوار ولد الناقة ما لم يفصل فاذا فصل ففصيل وقوله لا انت حلو ولا
انت مر باعادة المسند اليه وتكريره وتقديمه للدلالة على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو
عدم النفع للاولياء والمضرة على الاعداء مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم ولا يخفى على من
له ادنى معرفة باساليب الكلام ان ليس المعنى على الحصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وان جزء
القصر مثله في الخبر الغير الفعلي على ما ذكر في قوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز اذ الحصر
اي العزيز علينا ما شعيب رهطك لا انت لانهم من اهل دينا **قوله** او اشباه ذلك
في نسخة المقابلة بالنصب عطفا على زيادة التخصيص وذلك كالقصد في اول الامر
الى تحقيره مثل ولد الحجام حضر او تقديمه مثل كل احد يحتاج اليك او الترحم عليه مثل عبدك
المسكين جاء وبالجملة بحصول المعنى الذي يصلح له الاسم وقد يتوهم مجوزا معطوفا على ان
اصله التقديم اي وامّا الاشباه ما ذكر وامّا جعله عطفا على قوله متى تهزز بمعنى او كالمثال
ذلك من الامثلة والابيات فليس بشيء **قوله وامّا الحالة التي تقتضي تاخيره** كان المصنف
لا يحمل للتاخير من حيث هو تاخير ما يوجبه ويقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك انه
اقتصر فيما يقتضي تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند وفيما يقتضي تاخير المسند على وجوب
تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى استحضار الشيء واستذكاره او كونه قليل
الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه او كون ثمة ما يتطير به يصلح سببا للتاخير من
غير نظر الى جهات التقديم لما يقدم ولهذا نظائر الا انها خفية قليلة فلم يلتفت اليها
المصنف **قوله** من وجوه التقديم مثل تضمنه للاستفهام ومثل قصره على المسند اليه
والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند **قوله**
وامّا الحالتان قد شاع في الاستعمال ذكر اللف على طريق الجمع والنشر على طريق التفصيل
والتقسيم بمعنى انه لا يتجاوز التعيين تقابل زيد وعمرو يصاحبان عالما او عابدا
احدهما يصاحب العالم والآخر العابد ونحن نطلب كالا او جالا وفي التنزيل وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او تخصيصه بالواو دون الواو وقوله حال
التنكير ظرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيما متعلق باستغنيت
ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجوه تقييد المعرف بالوصف والتاكيد والبدل او
العطف والاضافة امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان وامكنك

وأمّا الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطاء وأنت تريد تقرير
صوابه ونفي خطائه مثل أن يكون عند السامع أنّ زيداً متمول وجواد فتقول له زيد متمولٌ لا جوادٌ ليعرف أنّ زيداً مقصور
على التمول لا يتعداه إلى الجود أو تقول له ما زيد إلا متمولٌ أو إنما زيد متمول وعليه ما يحكي عزّ وجلّ في حق يوسف عم
عن النسوة ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم أي أنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية وما يحكي عن
اليهود في قوله وإذا قيل لهم
لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما
نحن مصلحون أي يقولون نحن
مقصورون على الصلاح لا يتأتى
منا أمر سواه متن

أن يتسلق بهذا إلى أن انتفاء موجبات التخصيص يوجب الإطلاق فلذا شرط المهارة ثم لم
تكتف بوجود المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند إليه مثل لا يعرف منه إلا الإطلاق
حقيقة أو مجازاً أو لا يكون لك طريق إلى تعريفه للسامع أو يكون ثمة مانع من التخصيص كل
ذا يوجب إطلاق المنكر وبالجملة قد حصل بهذا وقوف على الحالة المقتضية لتخصيص المسند
إليه لا لكونه معرفاً مجرداً أو مصحوباً بتابع أو ضمير فصل وأمّا جمع بين الحالتين بلفظ المثنى كما
في الاستغناء عن التعريف بالمهارة فيما سبق كما جمع الحالات المقتضية للتقييد بالشروط
المختلفة بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا الحالات المقتضية لتخلي الجمل عن الكلام وإطنابها
قوله وأمّا الحالة المقتضية لقصر المسند إليه أي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه
أن يتجاوزه إلى مسند آخر وإنما عدل في هذه الحالة وما قبلها عن المضمر إلى المظهر لزيادة الإ
الإفصاح والتقرير لكونهما آخر أحوال المسند إليه ولمّا كان اعتقاد السامع أنّ زيداً متمول
وجواد حكماً واحداً من جهة كونه حكماً بأنه جامع بين الوصفين وإن كان مرجعه عند التفصيل
إلى حكمين وكان مرجع القصر إلى رده عن الخطاء في حكمه إلى الصواب قال حكم مشوب
أي مخلوط بصواب وخطاء ولم يقل حكمان صواب وخطاء وضمير صوابه وخطائه يجوز أن
يكون للحكم وأن يكون للسامع وقوله مثل أن يكون نصب في موقع الحال وفتقول
مرفوع على أنّ الفاء جواب شرط محذوف أي فأنت تقول ولو نصب عطفاً على يكون
لكان حسناً وإنما اقتصر في التمثيل على قصر الإفراد دون القلب لأن بيان الصواب
والخطاء والتقرير والنفي فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب فإنك إذا قلت ما زيد إلا قائم
لمن يعتقد أنه قاعد لا قائم فالظاهر أنّ حكم السامع خطاء محض نفياً وإثباتاً وإنما يتكلف
له جهة صواب وهو اعتقاده كونه على أحد الوصفين فتقرر ذلك وتنفي اعتقاده ثبوت القعود
ونفي القيام وإنما اقتصر من طرق القصر على الثلثة دون التقديم مع أنّ تقديم المسند أيضاً
يفيد قصر المسند إليه على المسند مثل متمول زيد أي لا جواد ومثل تميمي أنا أي لا قيسي لأنه ذكره
في بحث تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد متمول لا جواد فإنه لا ذكر له في
كتابه قوله وعليه أي على قصر المسند إليه على المسند ورد ما يحكيه الله عز وجل عن النسوة وعن اليهود
في الآيتين لكن لا خفاء في أنّ الأولى ليست من قصر الإفراد وقلما يكون معتقد السامع أنّ
المسند إليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد السامعون

واعلم أنّ القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون أيضاً للمسند على المسند إليه ثم ليس هو مختصاً
بهذا البين بل له شيوع وله تفريعات فالأولى أن تفرد للكلام في ذلك فصلاً ونؤخره إلى تمام التعرض
لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب واعلم أنّ جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج
المسند إليه لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير وذلك إذا كملت العناية بتمييزه أمّا لأنه اختص
بحكم بديع عجيب الشأن كقوله •
كم عاقلٍ عاقلٍ أعيت مذاهبه •
وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقاً • هذا
الذي ترك الأوهام حائرةً • وصيّر
العالم النحرير زنديقاً وإمّا لأنه قصد
التهكم بالسامع والسخرية منه كما إذا
كان فاقد البصر أو لم يكن ثمّ مشار
إليه أصلاً أو النداء على كمال بلادته
بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين
غيره أو على كمال فطانته وتعذر عزّ
إدراكه بأنّ غير المحسوس بالبصر عنده
كالمحسوس عند غيره متن

السامعون أنه بشر لا ملك فقرّر ما هو صواب من ذلك وهو كونه على أحد الوصفين
في الجملة ونفى الخطاء وهو تعيين البشرية وأمّا الثانية فالأظهر أنها من قصر الإفراد لأنّ
نهيهم عن الإفساد لا يدلّ على أنهم لبسوا من الإصلاح في شيء ليكون قصرهم أنفسهم على
الإصلاح قصر قلب بل الظاهر من حال الإنسان الصلاح والفساد جميعاً فقرّروا ما
اعتقدوه صواباً وهو الإصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الإفساد فقوله مقصورون
على الصلاح مبني على أنّ الإصلاح صلاح وقوله لا يتأتى منا أمر سواه أي أمر آخر سوى هذا
الأمر الذي أتى به على ما اعتقده السامعون فهذا إلى قصر الإفراد أميل كما أن قوله لا يتخطاها
إلى البشرية إلى قصر القلب أميل أي ليس يترك الملكية وينزل مكانها مقام البشرية وقوله
أي يقولون إشعار بأن إذا قد قلب الماضي إلى المضارع قوله ثم هو ليس أي بعد أن
القصر يكون للمسند على المسند إليه كما يكون للمسند إليه على المسند ليس هو مختصاً بما بين المسند
إليه والمسند ومقصوراً على ذلك بل له شيوع فيما بين الفاعل والمفعول وما بين المفعولين
وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تفريعات من انقسامه إلى الإفراد والقلب
وتأتيه بطرق الأربعة واشتراط كل بشروط واختصاصه بأحكام إلى غير ذلك من التفاصيل
التي أوردها في فصل أورده للكلام في القصر خاصة وأخّره إلى تمام التعرض لما سواه من مباحث
قانون الخبر ليكون ذلك الفصل بعقب الإفراد والتأخير إلى الوقوف على القصر والكلام
فيه أقرب من أن يذكر في أثناء أحوال المسند إليه متخللاً بين مباحث المسند إليه والمسند
وباقي المتعلقات وهو ظاهر قوله واعلم أنّ جميع ذلك هو مقتضى الظاهر عقب فن
المسند إليه أيضاً بنبذ من صور إخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال إرشاداً إلى كيفية سلوك
طريقه ولم يبسط الكلام بعض البسط إلا في الالتفات مع أنه لا اختصاص له بالمسند إليه
قوله أمّا لأنه تفصيل لأسباب كمال العناية بتمييز المسند إليه منها اختصاصه بحكم بديع
ما نحت له حكم غريب عجيب فناسب ذكره بلفظ اسم الإشارة دالة على أنّ هذا المتميز
المعين هو الذي له ذلك الحكم الغريب وهو في البيت جعل أوهام العقلاء متحيرة والعالم
المتقن زنديقاً مبطناً للكفر نافياً للصانع قدير حكيم أو قائلاً بإلهين أحدهما خالق الخيرات
والحسنات والثاني خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظاهر هو الذي لأنه قد سبق ذكر
ما أشير إليه بهذا وهو كون العاقل رديّ الحال والجاهل رخيّ البال وعاقل الثاني صفة

اوقصد ادعاء انه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله تعالى لك كي انثني
وما بك نكهة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك وما شاكل ذلك ويوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ذكر لفظا او قرينة حال ربه رجلا ونعم
رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس الرجل متن

للاول بمعنى كامل العقل متناه فيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه اي صعبت طرق معاشه
فلم يتمكن من سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه وقوله كان اذا كان ما كافة او موصولة
صلتها الظرف ولم يكن عطف على كان واو النداء عطف على التهكم او قصدا دعا
عطف على قصد التهكم واعادة الفعل لطول الفصل وقوله وما شاكل مجرور معطوف
على انه اخص او مرفوع معطوف على ادعاء وكان الانسب وما شاكل وذلك اشارة الى جميع
ما سبق وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد والتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب
ونحو ذلك مما يقصد باسم الاشارة قوله تعاللت اي تكلفت اظهار العلة والمرض والحال
ان ليس بك علة تريدين قتلي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت
استيناف جواب هل ظفرت بهذا المراد وذلك اشارة الى قتلي واقع موقع الضمير قصدا الى
ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس وتجي تشتكي من باب علم معناه حزن اي صار حزينا
وانه نجاه بمعنى اخرته من باب نصر ينصر وانه تجي باللقية بالكسر اي نخص بها فمعنى اخرتم لا يخفى التعبير
انه ظهر للمسند اليه واسم الاشارة في البيت ليس مسند اليه فلو قال وعليه من غير هذا الباب
لكان احسن قوله ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي قول العرب هذا ايضا من وضع
المضمر موضع المظهر لشهرته او وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر اي وضعا مثله في
قولهم وابتداء مصدر لفعل محذوف في موقع الحال اي يبتدئون ابتداء او هو حال من
الضمير على انه بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم المفعول اي مبتدا
وكذا من غير جري اي مبتدا وكائنا من غير جري بمعنى غير كائن من جري ذكر وهو في موضع
البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا تمييز او قرينة عطف على جري وقد يروى منصوبا عطفا
على لفظا وربه رجلا مقول قولهم ومكان ظرف له وعلى قول من لا يرى حال من نعم رجلا
وبئس رجلا وانما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير عائدا الى زيد بدليل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل الى متعقل معهود كما في قول من
يجعله خبر مبتدا محذوف لانه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موضع المظهر لجواز ارجاعه
الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من خواص هذا الباب لجموده وقوله ليتمكن متعلق
بقوله يوضع المضمر موضع المظهر والمرفوع في يعقبه اي يجي على عقبه لما والمنصوب للضمير وذلك
اي يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد الى مذكور او في حكم المذكور

٥٩

على قول من لا يرى الاصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة مكان الشان زيد عالم والقصة
هند مليحة ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه وذلك ان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف
يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قال الله تعالى قل هو الله احد وقال فانها
لا تعمى الابصار ومما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكين نفسه زيادة تمكين كقوله ان تسألوا الحق نعط الحق سائله وقولهم
قال الله الصمد دون هو الصمد بعد
قوله قل هو الله احد ونظيره خارج باب
المسند اليه وبالحق انزلناه وبالحق
نزل وكذا فبدل الذين ظلموا قولا
غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين
ظلموا متن

المذكور لم يفهم منه معنى فبقي منتظرا اخر الكلام وعاقبته ماذا يكون وعلى اي حال يكون فيتمكن
في ذهنه ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب وهذا في مثل نعم
رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان هناك ضميرا فاين الانتظار وعدم الفهم من الضمير
معنى لكن في قوله وهو اي قصد التمكين في ذهن السامع فضل تمكن وهو السر اي السبب الخفي
الموجود في التزام تقديمه اي تقديم ضمير الشان بالاضمار دون ان يقول في تقديم ضمير
الشان بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بضمير الشان وان قوله ليتمكن متعلق
بقولهم لا بقولهم وقد يؤيد هذا بان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون المفردات
لكن قوله كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكين نفسه اي نفس ذلك المظهر يأبى هذا التأييد
مع ان هذا البيان جار في كل مضمر فسر بمظهر من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل
كيف صح الشان زيد عالم بدون عائد في الخبر الجملة قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي
الشان هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل فاي معنى استشهد بقوله تعالى قل
هو الله وفانها لا تعمى الابصار وان اراد التمثيل بما في التنزيل والتنبيه على انه يؤنث
اذا كان في الكلام مؤنث فلم اخره عن بيان الفايدة قلنا يحتمل التمثيل والتنبيه على ما
ذكر وانما اخر ليعلم معنى الاية بنكته وفوائده ويحتمل الاستشهاد على كون الفايدة هي التمكن
وعلى كون ما يعقب الضمير شيئا يعتنى به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمون الجملة الواقعة خبرا ضمير
الشان يجب ان يكون مما له شان حتى لا يقع هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله ان
تسألوا الحق تمامه والدرع محقبة والسيف مقروب محقبة موضوعة في الحقيبة وعاء يوضع
فيه الثياب ومقروب موضوع في القراب غلاف السيف قوله ونظيره اي نظير قوله
الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين حال كون ذلك المظهر خارج باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا
به واما اذا فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون مما نحن فيه وقوله خارج حال من
من غير تأويل التكير او الظرفية ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز الحال
من المبتدا وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا بدل عليهم زجرا اي ظلموا انفسهم ب
خروجهم عن الطاعة ومعنى تبديلهم القول انهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة
اي امرنا ومطلوبنا ان تحط عنا الذنوب ويدخلوا منحنين متواضعين مستغفرين فدخلوا

وترك الحكاية الى المظهر اذا تعلق به غرض فعل الخلفاء حيث يقولون امير المؤمنين يرسم كذا مكان ذلك
انا ارسم وهو ادخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور وعليه قوله تعالى فاذا
عزمت فتوكل على الله او فعل المستعطف حيث يقول اسيرك يتضرع اليك مكان انا اتضرع اليك ليكون
ادخل في الاستعطاف وعليه قوله الهي عبدك العاصي اتاكا وما جري مجري هذا الاعتبار متن

يرجعون على اعقابهم قائلين حطا سيغا انا اي حطه حرآ استهزاء وانما قيد في الآتيين
بكونه خارج باب المسند اليه مع ان البيت اعني ان تسالوا الحق ايضا خارج من باب
المسند اليه وكذا قد ظفرت بذلك فيما سبق لان مثل هذا انما قصد التنبيه والتذكير
فيكفي في بعض المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه حقيقة كالفاعل والمبتدا
قبل دخول العوامل او بعدها او تقديرا كالمفعول به في نعطا الحق والمضاف اليه في تبت
يدا ابي لهب وكل ما يصح ان يجعل مبتدا من غير تغيير بحذف حرف جر او يصح ان يقال
الحق نعطه وابو لهب يداه تبتا بخلاف بالحق نزل وعلى الذين ظلموا اذ لا يصير مسندا اليه
الا بان يقال الحق به نزل والذين ظلموا انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء اصطلاح
بلا نقل او شبهة نقل منقوض بمثل قد ظفرت بذلك قوله وترك الحكاية اي ضمير المتكلم
الى المظهر وفيه اشعار بان ما سبق من وضع المضمر موضع المظهر او بالعكس المراد به المضمر
الغايب والمخاطب وقوله اذا تعلق به اي بذلك الترك غرض وفعل الخلفاء نصب
على المصدر كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل خاص والروعة الخوف وكذا المهابة
والمفهوم منهما فما هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من الملوك والسلاطين ولذا
قال تربية اي تقوية وازدياد بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث من مخاطبتهم
وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور وان كان خارج المسند اليه ورد
قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حاق من امر نبي وحاول الامتثال يكون له
لا محالة داعية الى ذلك الفعل وانما تقوي في مطلق الامر اذا عبر عن الآمر بلفظ ينبئ عن
وجوب الاطاعة وكمال القدرة وفي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات
كلفظ الله المنبئ عن كل كمال وخير وغاية مقدرة على المحافظة ورعاية واستحقاق تفويض
الامر اليه وقوله يقولون على ما في نسخة المقتضى بدون كلمة حيث في موقع الحال او بيان
لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث يقول
بمعنى حين يقول على استعارة حيث من المكان للزمان قوله وعليه اي على ترك الحكاية
الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف او وعلى اسلوب اسيرك يتضرع قول الشاعر
الهي عبدك العاصي اتاكا • مقرا بالذنوب وقد دعاكا • فان تغفر فانت لذاك اهل •
وان تطرد فمن يرحم سواكا • ويروى فمن نرجو بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف

واعلم ان هذا النوع اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه ولا
هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها الى الآخر متن

الوقف ومقتضى الظاهر انا اتيتك لان المقام للحكاية وقيل انا العاصي اتيتك على ان
العاصي بدل من انا على مذهب من يجوز ابدال المظهر من المضمر الغير الغايب بدل الكل
وكان اسلوب الكلام ان يقول مكان ليكون ادخل وهو كونه ادخل وقوله وما جرى
مجرى هذا الاعتبار اي ما سبق من التربية والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن
من الوصف كقوله تعالى فامنوا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال بي لم يتمكن من وصفه
بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الايمان بمن كان رسولا من الله
كائنا من كان ومثل تعظيم نفسه مثل افضل العالم يحاورك او تخييل المسرة او المساءة والجملة
كل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا لكن لا يظهر بقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصلح عطفه
عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض ولا على قوله ادخال الروعة وهو ظاهر وانما المراد ان يقول
فعل الخلفاء او فعل المستعطف او فعل غيرهما الموجب لاناسب ذلك الاسم الظاهر ويجري
مجرى ما ذكر من الاغراض فهو عطف على مقدر كانه قيل غرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه
فيكونه فوقا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف اليه مثل قوله واعلم ان
هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام عن التكلم الى الغيبة لا يختص المسند
اليه بل يجري في غيره والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر اي كونه من الحكاية
الى الغيبة بل كل من الثلثة اعني التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر فيصير ستة اقسام نقل
الخطاب الى الحكاية والغيبة نقل الغيبة الى الحكاية والخطاب ففي قوله ولا هذا القدر ادني
تسامح لان ظاهره ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا القدر اي النقل عن الحكاية
الى الغايب المظهر على ما هو مدلول قوله وترك الحكاية الى المظهر ومعنى الاضراب ان الحكاية
والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل الى الآخر وقيل انه يحذف المضاف
اي على نوع نقل الكلام يعني النوع الذي احد اقسامه النقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا
النوع هو نقل الكلام من المضمر الى غيره ولا يخفى انه ابعد وقوله لا يختص المسند اليه
ليس من استعمال العرب يختص برحمته من يشاء بمعنى انها لا تشمل غير من يشاء فليس
من اللغة قوله ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والغيبة الى الآخر على خلاف
مقتضى الظاهر التفاتا لكونه تنقلا من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمنة
ويسرة وهو من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص تراكيب الكلام في الافادة

نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة ونقل

اي جعله منفردا بذلك لا يكون الرحمة الا له ولا يختص الرحمة من يشاء

وبني هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب
ادخل في القبول عند السامع واحسن تطرية لنشاطه واملا باستدرار اصغائه وهم احريا بذلك اليس قرى
الاضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف دابهم وهجيراهم لا مزقت ايدي الادوار لهم اديما ولا اباحت لهم حريما افتراهم يحسنون
قرى الاشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يحسنون قرى الارواح فلا يخالفون فيه بين اسلوب
واسلوب وايراد وايراد فان الكلام
المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة
اشهى غذاء لروحه واطيب قرى لها

وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من
انه يسمى في علم البيان بالالتفات مبني على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يتم المعاني والبيان
وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان
لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وبحث عنه وتعلق بتسميته كسائر خلاف مقتضى
الظاهر ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال والفاضل و
والكامل انت ليس من الاستعمال والالتفات في شيء وكذا الاستمرار على الطريقة الملتفت
اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين
آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر
في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا العائد الى موصوف
محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا وانما المخالف للظاهر هو ترك
الغيبة الى التكلم او الخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني
امي حيدره وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون
حتى قال المازني لولا اشتهاره وكثرة مورده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين
امنتم وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون مما خولف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب
ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب قوله ادخل في القبول
اي اكثر قبولا واشد وصولا اليه من الكلام اذ لم يتقل والتطرية بالهمزة رواية الكتاب من
طرا اذا ورد يعني احسن ايرادا واحداثا للنشاط ويروى بالياء من طريت الثوب اذا
عملت به ما صار كانه جديد واملا افعل من ملى الاناء بالكسر لا زما اذا امتلا فهو ملآن و
الاستدرار استجلاب الدر وهو اللبن وفي ختا لغة ملى بالكسر لا زما على البعض فهو ملآن
الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملأت الاناء او من ملؤ بالضم غني واقتدر او من
الملاءة وهي المعاونة والاحريا جمع حري على فعيل بمعنى جدير بذلك اي بالاستكثار من
الالتفات السجية الطبيعة والنحر والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر
من وقت حملها الداب الشان الهجيري العادة تمزيق الاديم اي الجلد عبارة عن الاخلال
بالعرض والاذلال واباحة الحريم عن تسلط العدو واسرهم واذهاب المال الاشباح الاجساد

٦١

قال ربيعة بن مقروم • بانت سعاد فامسى القلب معمودا • واخلفتك ابنة الحر المواعيدا • فالتفت كما ترى حيث لم يقل
واخلفتني ثم قال • ما لم الا فنا امرءا جزلا مواهبه • سهل الفناء رحيب الباع محمودا • وقد سمعت بقوم يحمدون
فلم اسمع بمثلك لا حلما ولا جودا • فالتفت كما ترى حيث لم يقل بمثله وقال • تذكرت والذكرى تهيجك زينبا • واصبح
باقي وصلها قد تقضبا • وحل بفلج
والاباتر اهلنا • وشطت فحلت
غمرة فمثقبا • فالتفت في
البيتين كما ترى متن

الاجساد جمع شبح والارواح النفوس الناطقة وذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام
المفيد بيان كون ايراد الكلام على الانسان والقائه الى سمعه قرى لروحه والانسان المحتاج
الكامل في الخواص الانسانية من الفهم والذكاء والتنبه للدقائق والنظر في المعنى وبالصورة
متعلق بما في الانسان من معنى الفعل كانه قال المتصف بالانسانية والمتسم بها
بالمعنى والصفة لا بمجرد الصورة والشكل قوله قال ربيعة بن مقروم اورد عدة امثلة
من الالتفات وصرح باسماء الشعراء دلالة على انها من كلام العرب العرباء افادة للشاهد
على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم اياه بانت سعاد فارقت وبعدت معمودا
القلب موجعا ضعيفا لا يستطيع الحراك والمواعيد جمع الموعود والميعاد بمعنى الوعد لا الموعد
لانه لا يجمع على مفاعيل واخلفني الوعد يتعدى الى مفعولين معناه لم ينجزه ففي قوله اخلفتك
مكان اخلفتني التفات من التكلم الى الخطاب على راي المصنف حيث لا يشترط التعبير
بالطريق الملتفت منه بالفعل بل يكتفي بمجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق
ثم قال ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات ما لم الا بدلا ما لم الق
في البيت الذي قبله لا تشتكي الي الاين قلت لها لا تشتري نحن ما لم الق مسعودا يعني
مسعود بن زهير العبسي احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم
ملاقاتي امرءا عظيما عطاياه سهل الورود وفناؤه لا حاجب ولا مانع للوارد والطالب
وارباب الحاجات واسع الباع بالبذل والعطاء او واسع الشرف والمجد كثيره
محمود السيرة مرضي الخصال في المحاسن سمعه وسمع به بمعنى ويحمدون على لفظ المبني للمفعول
في موقع البدل كما في قولهم سمعته يقول وان كان الظاهر انه صفة قوم وقوله حلما
تمييز ولا مزيدة مفيدة لتذكير النفي وتاكيده وبعده • ولا عفافا ولا صبرا لنائبة •
ولا اتى عنك لباطل البيدا • السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قوم ربيعة
بن مقروم والمراد هنا القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل ففي قوله بمثلك التفات من
الغيبة الى الخطاب وزينبا مفعول تذكرت تهيجك بتعثك تخاطب نفسه فهو التفات
من الحكاية الى الخطاب قوله وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت يخاطب نفسه
فهو التفات من الحكاية الى الخطاب وزينبا مفعول تذكرت تهيجك تبعثك وتحركك
ولا التفات فيه لانه استمرار على قاعدة الخطاب تقضب تقطع فلج والاباتر موضعان

[illegible]

وقال عوف بن الاحوص لهذيت الحياض فلم نغادر لحوض من نصآئبه ازاء نخولة اذهم مغنى واهلي واهلك ساكنون
وهم ربآء فالتفت في الثاني وقال عبد الله بن عنمة ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز
ومرهوب ان تسألوا الحق نعط الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب فالتفت في تسألوا وقال الحارث
بن حلزة طرق الخيال ولا كليلة مدلج سدكا بارحلنا ولم يتعرج انى اهتديت لنا وكنت رجيلة والقوم قد قطعوا متان
السجيج فالتفت في الثاني متن

والقاء اشعار بانه حل لا بار بعد ما حل فلما شغلت بعدت زينب عمرة ومنقب موضعا
ففي قوله اهتدا التفات من الخطاب الى الحكاية وان كانت بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله
توقفت اسائلها وكيف سوالنا قوله لهذيت الحياض اللام جواب قسم ومن الخطاء
جعله لام توطئة القسم فلم نغادر لم نترك ومنه الغدير للقطعة من الماء يغادرها السيل
النصائب جمع نصيبة حجارة تنصب حول الارض ويسد ما بينها من الخصاص بالمدرة ونحوه
الازاء مصب الماء الى الحوض نخولة حال من الحياض جمع اسم امراة من كلب يحب بها وافر
اذهم اي اصحاب خولة والمراد معنى اي مقيمون اصحاب معنى من غنى بالمكان اقام به وهم
ربآء اي متقابلون يرى بعضهم بعضا يقال دورهم رباء اي متقابلة ففي قوله واهلك
التفات من الغيبة الى الخطاب قوله عبد الله بن عنمة بفتح العين والنون وضمير نفوسهم
للسيد لانها قبيلة والظرف ثاني مفعولي ترى وكما تراه في موضع المصدر وضمير تراه لزيد
ويجوز ان يكون الظرف لغوا وكما تراه مفعول الثاني والدرع محقبة اي الدروع
مشدودة في حقائبها والسيوف متروكة في قرابها ففي قوله ان تسألوا لفظ الخطاب
التفات من الغيبة الى الخطاب قوله الحارث بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة
وهي في الاصل القصيرة وقيل النخلة طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الحبيبة ولا كليلة
مدلج الواو للحال ولا لنفي الجنس والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة
لاسم لا اي والحال انه لا طروق مثل طروق ليلة السائر الليل كله ومدلج ايضا قبيلة
من كنانة ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي
ولا طرق مثل طرق ليلة مدلج فقد ادخل لا في الماضي بدون التكرار سدكا
حال من الخيال اي لازما من سدك به لزمه بارحلنا بمنازلنا ومواضع اقامتنا الا في
رحله في ماواه ومنزله ولم يتعرج عطف على سدكا اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرنا اني اهتديت
التفات من الغيبة الى الخطاب على جعل خيال الحبيبة نفسها وكنت رجيلة اي قوية على المشي
عطف على اهتديت اي اني وكيف مررت بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت الينا
ويحتمل الاستيناف على معنى كنت قوية على المشي حتى اهتديت للتعجب والحال على ان يكون
الحال هو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا الا كلا من المعطوف عليه والمعطوف يعني
قد كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا واني السير فكيف بقيت عنهم وتخلفت واهتديت

وقال علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب حين حان مشيب تكلفني ليلى وقد
شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب فالتفت في البيتين وقال امرؤ القيس تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي
الاسود فالتفت في الابيات الثلثة وامثال ما ذكر اكثر من ان يضبطها القلم متن

واهتديت الينا وتركت بنا والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع
والسجيج الارض المستوية وقيل التي ليست بصلبة ولا سهلة وقيل موضع وفي رواية
المفضليات اني اهتديت وكنت غير رجيلة فالواو للحال قوله طحا بك يخاطب نفسه
فهو التفات من الحكاية الى الخطاب يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء وفي الحسان
متعلق بطروب على معنى له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهم والطرب خفة تصيب
الانسان لشدة سرور او حزن بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكان ينصرم
واقبل المشيب تكلفني التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى تكلفني ليلى شدائد فراقها
ومقاساة اشواقها او تكلفني ايها القلب وصال ليلى ففيه التفات اخر ويروى
يكلفني بياء الغيبة على ان الضمير للقلب وعلى كل تقدير يتحقق في البيتين التفاتان وقد
شط وليها اي بعد قربها وعهدها وعادت فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديها او فعلت من العود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل قوله تطاول ليلك يخاطب نفسه التفاتا من التكلم والاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلي الخالي من الهم والحزن وبات يعني نفسه فهو التفات
من الخطاب الى الغيبة واسناد بات الى الليلة مجازي وهو في الظاهر من عطف المباين
على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعائر القذى في العين يقال في عينه
عوار وعائر اي غمصة تمض منها والغمص وسخ يجتمع في الموق اذا سال فان جمد فهو رمص
ومعنى مضت الكحلة العين احرقتها والارمد ذو الرمد من رمد بالكسر اذا هاجت عينه وذلك
اي الحال الذي ذكر في البيتين بسبب خبر جاءني وفيه التفات من الغيبة الى التكلم ففي كل من
الابيات التفات وقد يتوهم ان في ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب وليس كذلك
لان الكاف ليست عبارة عمن عبر عنه بضمير الغائب وليس خطابا معه بل مع من يتلقى
الكلام ولذا يختلف باختلافه افرادا وتثنية وجمعا مثل ثم عفونا عنكم من بعد ذلك وكقول
الشاعر هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك وكانه لم يجد في اشعار
العرب الجاهلين الالتفات من التكلم الى الغيبة كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك فحسن في امثلة الاقسام الستة فيما اورد من الابيات الاقسام الخمسة قوله
اكثر من ان يضبطها القلم لا خفاء في ان المفضل عليه ههنا ليس بمشارك في اصل الفعل

وهذا النوع قد يختص مواقعه بلطايف معان قلما تتضح الا لافراد بلغايهم وللحذاق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك كساه فضل بهاء ورونق واورث السامع زيادة هزة ونشاط ووجد عنده من القبول ارفع منزلة ومحل ان كان ممن يسمع ويعقل وقليل ما هم ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ولامر ما وقع التباين والخارج عن الحد بين مفسر لكلام رب العزة ومفسر وبين غواص في بحر فرايده وغواص وكل التفات وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفت ما موقعه واذا اخبت ان تسير فانتج ثم ليتك عليك قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فلعلك ليس فيما يشهد له الوجدان بحيث تغنيه عن شهادة ما سواه ان المرء اذا اخذ في استحضار جنايات جان متنقلا فيها عن الاجمال الى التفصيل وجد من نفسه تفاوتا في الحال بينا لا يكاد يشتبه آخر حاله هناك واولها ومالك اذا كنت في حديث مع انسان وقد حضر مجلسكما من جنايات في حقك كيف تصنع تحولك عن الجاني وتاخذ في الشكاية عنه الى صاحبك تنفث الشكوى بعدد جناياته واحدة فواحدة ـه

ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر • الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا • حتى يروا عنده آثار احسان • فالوجه ان من متعلق بمعنى فعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الضبط متعالية منه والناس مترقون متباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان قوله يقد يختص على لفظ المبني للمفعول وقد للتحقيق واني قلما كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل ان يكون مصدرية وهي مع الفعل فاعل قل الا ان كتبتها متصلة وجواز الفصل بينها وبين الفعل ترجح جانب الكافة قال • فقد طالما يا آل مروان الثم • ولكون قلما تتضح في معنى لا تتضح صح الاستثناء المفرغ بعده يعني انها لا تتضح الا للكاملين في البلاغة بحسب السليقة او في علم البلاغة بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة والاتقان قوله ومتى اختص موقعه اي موقع الالتفات بشيء من ذلك المذكور من لطايف المعاني كسا الشيء ذلك الموقع زيادة حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى رتبة من القبول قوله وقليل ما هم اقتباس والمعنى ان من يسمع ويعقل قليل جدا فهم مبتدا خبره قليل او تشبيها بفعيل بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغي ان يكون والمراد سماع القبول وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتدا وخبره في موقع المفعول الثاني لتوقفك اي عرفك ذلك الالتفات جواب هذا السؤال يعني لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهائه والاصاخة الاستماع وليتك امر باللام عطف على انتج ثم ولالة على لزوم امتداد الاصاخة وجامع ما اورده من القصة والتمثيل وخبر لعلك محذوف اي لعلك تعيد من السامعين الذين يعقلون قوله اليس فيما يشهد خبر ليس مع اسمه ان المرء الى آخره والشرطية اعني اذا اخذ وجد خبر ان وفاعل تغنيه ضمير الوجدان وكذا ضمير سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له وضمير حاله للمرء وضمير اولها لحاله وهناك اشارة الى اخذه في استحضار الجنايات والاستفهام في اليس لانكار النفي وتقرير المنفي وما تري عطف عليه والهمزة متخللة للانكار والتقرير ويجوز ان يكون عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول عن الجاني بدل او بيان لكيف تصنع وحديثا في مفعولي تراك واذا كنت متعلق به وقوله تنفث الشكوى مرتبت زيد الخبر اظهرته له ونشرته واحدة فواحدة حال من جناياته اي مفصلة مرتبة

وانت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمى على تزايد يحرك حالة لك غضبية تدعوك الى ان تواثب ذلك الجاني وتشافهه بكل سوء وانت لا تجيب الى ان تغلب فتقطع الحديث مع الصاحب ومشافهتك اياه وترجع الى الجاني مشافها له بالله قل لي هل ما مثل احد مثل هذه المعاملة هل يتصور معاملة اسوء مما فعلت اما لك حياء يمنعك اما كانت لك مروة تردعك على هذا واذا كان الحاضر مجلسكما ذا نعم عليك كثيرة فاذا اخذت في تعديد نعمه عند صاحبك مستحضرا تفاصيلها احسست من نفسك بحالة تطالبك بالاقبال على منعمك وتزين لك ذلك ولا تزال تتزايد ما دمت في تعداد نعمه حتى تحملك من حيث لا تدري على ان تجدك وانت معه في الكلام تثني عليه وتدعو له وتقول بالحق لسانك شكرا صنايعك الروايع وبانه عبارة لحضر عوارفك الزوارف وما جرى ذلك المجرى واذا وعيت ما قصصت عليك وتاملت الالتفات في اياك نعبد واياك نستعين بعد تلاوتك لما قبله من قوله الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين على الوجه الذي يجب وهو التامل القلبي علمت ما موقعه وكيف اصاب المحز وطبق مفصل البلاغة لكونه منبها على ان العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الغاية للحصر اذا قدر انه ماثل بين يدي مولاه من حقه اذا اخذ في القراءة ان يكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك الى الاقبال على من يحمد صاير في اثناء القراءة الى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات مستدعية انطباقها على المنزل على ما هو عليه والا لم يكن قارئا ـه

مرتبة وعلى تزايد متعلق يحمى اي مع تزايد او حيا كائنا على تزايد الى ان تغلب اي تصير مغلوبا غاية لعدم اجابتك للحالة الغضبية فيما تدعو الى المواثبة والمشاورة فتقطع بالرفع استيناف وقوله بالله قل لي في موقع المفعول لقوله مشافها لتضمنه معنى القول كانه قيل قائلا ذلك وقوله على هذا في موقع المصدر لمشافها اي مشافها اياه مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ والتقريع وقوله واذا كان الحاضر عطف على اذا كنت ولا تزال اي تلك الحالة المزينة للاقبال تثني عليه اي على منعمك ثاني مفعولي تجدك الصنيعة المعروف والرايع المعجب الحسن والعارفة الاحسان الزارفة السابغة الكثيرة من زرف الدمع سال قوله واذا وعيت اي حفظت وتاملت الالتفات اي تلك وفكرت فيه طلبا لموقعه حاله علمت جواب اذا وعيت وكيف اصاب عطف على موقعه والمحز المقطع وطبق السيف اصاب المفصل وابان العضو لكونه علة لذلك والضمير للالتفات الغاية للحصر اي السابقة اياه بمعنى ان الحصر لا يدركه ولا يصل اليه يقال غاية اذا سبقه ان يكون قراءته مبتدا خبره من حقه والجملة جواب اذا قدر والشرطية خبر ان العبد واذا اخذ متعلق بمن حقه وصاير صفة محرك وذلك اشارة الى الاقبال مستدعية صفة حالة انطباقها اي انطباق القراءة على المنزل كائنا على الوجه الذي المنزل كاين عليه والا اي وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن قاريا على الحقيقة لسوء عقله قوله والوجه اي وذلك الوجه الذي ينبغي ان يكون القراءة عليه مبتدا خبره هو ان يكون واذا افتتح متعلق به توسعا في الظروف وان جعلت بمحذوف يفسره ان يكون وكذا الكلام في واذا انتقل ان يكون عطفا على اذا افتتح ان يكون قوله محذو له الضمير للانتقال وحذو الافتتاح في موقع المصدر والمعنى ظاهر وهو ان يكون الانتقال على طريقة الافتتاح مساويا له من حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة وفي المفصل ان لا محذو بها حذوان ويقال حذا فلان حذوه والبده اذا جرى على طريقته لكن لا يوجد في اللغة حذا غير متعد يقال حذوت النعل بالنعل اي قطعتها بها وسويتها وحذوته فعدت بحذائه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال حتى زعم بعضهم ههنا ان ضمير به للافتتاح اي يكون الانتقال مشتبها بالافتتاح مساويا له من حذوت النعل بالنعل وفي المفصل ان ضمير بها لان وضمير محذو للان تاويله اللفظ اي لان لا محذوة بان حذوان وتحيروا في مثل قول صاحب الكشاف لونت

والوجه هو اذا افتتح التحميد ان يكون افتتاحه عن قلب حاضر ونفس ذاكرة يعقل فيم هو وعند من هو فاذا انتقل من التحميد الى الصفات
ان يكون انتقاله محركا ابتداء الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه الذي عرفت مجريا على لسانه الحمد لله افلا يجد محركا للاقبال على من يحمد من
معبود عظيم الشان حقيق بالثناء والشكر مستحق للعبادة ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين واصفا بكونه ربا مالكا للخلق
لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته افترى ذلك المحرك لا يقوى ثم اذا قال الرحمن الرحيم فوصفه بما ينبئ عن كونه منعما على الخلق بانواع النعم
جلائلها ودقائقها مصيبا اياهم بكل معروف
افلا يتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا
ثم اذا آل الامر الى خاتمة هذه الصفات
وهي مالك يوم الدين المنادية على كونه مالكا
للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب
فما ظنك بذلك المحرك ايسع ذهنك ان لا
يصير الى حد يوجب عليك الاقبال على مولى
شان نفسك معه منذ افتتحت التحميد ما
تصورت فتستطيع ان لا تقول اياك نعبد
هذه سياقه نعبد ونستعين لا غير فلا
ينطبق على المنزل على ما هو عليه تم

هذه الاسماء الجدير بها هذه كيف واين وهولاء وانا لا ادري سوى الحمل على التنزيل
منزلة اللازم ثم التعدية بالباء على طريقة يجرح في عراقيبها قوله افلا يجد في موقع
جواب متى بمعنى تجد محركا البتة قوله من معبود عظيم الشان هذا من جهة ان الله اسم
للمعبود بالحق المستجمع لجميع صفات الكمال ومحاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه بما
له من الكمالات والشكر على ما به من فائضة العطيات ومستحقا للعبادة لكونه منه المبدا واليه
المنتهى قوله جلائلها ودقائقها اشارة الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فتناول جلائل
النعم على ما ينبئ عنه صيغة فعلان ذكر بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها
ولطف قوله المنادية يروى بالجر صفة خاتمة وبالرفع صفة مالك يوم الدين بتاويل
الصفة ووجه النداء على كونه مالك الامر كله ترك ذكر مفعول مالك لئلا يختص بشيء دون
شيء بل يفيد العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر الاضافة الى يوم
الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل
للثواب والعقاب بدلا من الامر كله فينتقض عمومه ويقع الحشر تفسيرا للجزاء قوله يوجب
عليك الاقبال انظر الى حسن التدريج من ابتداء وجدان المحرك ثم تقويته ثم تضاعف قوته
ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شان نفسك معه من حين
افتتاح التحميد ما تصورته من انك تجد منها محركا يتقوى شيئا فشيئا الى حد ايجاب الاقبال و
وبيانه بكون ذلك المولى معبودا عظيم الشان الى اخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك
ليس شان نفسك فكيف يجعل خبرا عنه اللهم الا ان يقال عن اعتقاد كونه كذلك فيستقيم
بعض الاستقامة وقوله فتستطيع على لا التفسير وقوله فلا تنطبق عطف على لا تقول و
فاعله ضمير القراءة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اي على الوجه الذي هو عليه وهو
اياك نستعين بطريق الخطاب قوله وليس ابن حجر يريد ان يشير الى حسن موقع الالتفات
في ابيات امرئ القيس حسب ما يليق بفضله الكامل وقد ذكر لالتفاتة الاول اربعة
اوجه وللثاني ثلثة اوجه وللثالث وجها واحدا وذكره بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة و
سكون الجيم بعدها لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم نسبه ونسبته وقوله يبعد خبر ليس وان
يكون متعلق بيبعد على حذف حرف الجر اي من ان يكون او بدل من فاعله اعني الضمير العائد
الى ابن حجر فان قلت ما زعمت ان لا ضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائد

بلغ

وليس ابن حجر الكندي يبعد وهو المشهود له في شان البلاغة والحائز لقصبات السبق في درك اللطائف والمقتدر للاتيان من عيون
النكت في افتنانه في الكلام اذا التفت تلك الالتفاتات وكان يكفيه ان لا يلتفت البتة وذلك ان يسوق الكلام على الحكاية في الابيات
الثلثة فيقول تطاول ليلي بالاثمد ونام الخلي ولم ارقد وبت وبات لنا ليلة كقول لبيد فوقفت سالها وكيف سوالنا او ان
يلتفت نوعا واحدا فيقول وبتَّ وبات لكم وذلك من نبإ جاءكم وخبرتم عن الاسود ان يكون حين قصد تهويل الخطب واستفظاعه
في النبإ الموجع والخبر المفجع للواقع الغائب
في العضد المحرق للقلب والكبد نقل ذلك
متبقا في التفاته الاول على ان نفسه وقت
ورود ذلك النبإ عليها ولهت وله الثكلى
فاقامها مقام المصاب الذي لا يبتلى
بعض التسلي الا بتفجع الملوك له وتحزنهم
عليه واخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية
او نبه على ان نفسه لفظاعة شان النبإ و
واستشعارها معه كمدا وارتماضا ابدت
قلقا لا يتلقفه كمد وضجرا لا يفجره تمض
وكان من حقها ان تتثبت وتتصبر
فعل الملوك وجريا على سنتها السلوك عند
طوارق النوائب وبوارق المصائب فحين
لم تفعل شكلنه في التفاته فاقامها
مقام مكروب ذي حرق قائلا لم تطاول
ليلك مسليا تم

عائد الى ابن حجر به يحصل الربط قلت لانه لا يبقى ح للاراد الجملة الحالية اعني وهو
المشهود له بعد قوله يبعد جهة بل يتعين ان يتقدم عليه ليكون حالا من ابن حجر او يتاخر
عن ان يكون ليكون حالا من ضميره والحائز اي الجامع لقصبات السبق في اوائل كناية من
التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا ينوزون قصبات فيتسابقون فمن سبق احدها
اولا فقالوا احرز قصباب السبق وحازها وكان له الفضل والتقدم والمقتلد
المقتطع وللاتيان مفعول له واللام لتقوية العمل مثل انا تارك لكذا وهو جمع لانسان
العين عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين من اشرف عضو
هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والظرف اعني في افتنانه متعلق بيبعد وهو الاتيان
بفنون الكلام واذا التفت تعليل للافتنان وكان يكفيه عطف على التفت او حال والتمثيل
بقول لبيد لازالة استبعاد افراد الضمير وجمعه لشيء واحد اعني بت وبات لنا او ان
يلتفت نوعا عطف على ان لا يلتفت وحين قصد متعلق بان يكون او فعل وهو خبر
يكون واستفظاع الخطب وجدانه فظيعا شنيعا شديدا وفي النبإ اي الخبر متعلق
بتهويل الخطب او بالخطب لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الفجيع والتفجع بالتشديد
من فجعه اوجعه والموجع من اوجعه جعله وجيعا وللواقع اي لاجل الامر الواقع الحادث
متعلق بالنبإ والغائت صفة للواقع او للنبإ والفت الكسر وفت في عضده كناية عن
توهين امره وفل شوكته على طريقة يجرح في عراقيبها نصلي اي فعل الفت فيه وقوله فعل ذلك
اي التفت تلك الالتفاتات المتحدة فاقامها اي النفس واخذ يخاطبه اي ذلك المصاب
ليحصل له بعض التسلي حين تحزن له وتفجع مثل هذا الملك وقوله لفظاعة شان النبإ متعلق
بابدت وضمير استشعارها للنفس ومعه للنبإ يقال استشعر فلان خوفا اذا اضمره في
قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض احتراق من الغم والحزن والقلق الانزعاج والاضطراب
وكذا الضجر وابدت اي اظهرت النفس وهو خبر ان وضمير لا يتلقفه ولا يفجره في موقع
المصدر النوائب المصائب والبوارق جمع بارقة سحابة ذات برق وفعل الملوك
مصدر لمحذوف اي فاعلا فعل الملوك وجاريا جريا على طرقهم ولو لا عطف جريا
لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتتثبت وتتصبر لانه نوع من الفعل وقوله
فحين لم تفعل اي النفس ذلك التثبت والتصبر شكلت النفس اياه في التفاته فاقام هو

نفسه نعام ذي كربه وحرفه مستيقنا حال من ضمير قايلا وهو من ضمير اقام قوله على ان
النخوة يعني النخوة الذي يظهره الملك لاجل المصاب الذي لا ينبغي بعض التسلي الا تجرن
الملوك تخون صدق لا يتفاوت بحضور ذلك المصاب وغيبة ومخاطبة الملك اياه كما في
تطاول ليلك وعدم مخاطبته كما في بات عليها حتى لا يتوهم ان هذا النخوة من المصاب
المكروب قوله على ان جميع ذلك اي ما ذكر في الابيات من تطاول الليل وعدم الرقاد و
وشدة الامر بالليل انما كان لاجل امر خصه ولم يتجاوزه وهذا تنبيه بحصين معونة المقام و
وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يقتضي الحصر والاختصاص اطار ذهب وابان
اهلك حابرا بايرا متحيرا اما كان فما فطن الفتح من فطنه فهمه فالمفعول متروك اي ما حصل له
الفهم ثم عدي باللام والاصل فما فهم مع ذلك البناء مقتضى الحال فان قلت حاصل
هذا الوجه انه كلام لم يصدر عن روية وفطانة بمنزلة كلام السكارى فكيف يكون من جهات
الحسن قلت لفظ التنبيه يدفع السؤال فقوله والانسان اذا وهمه معناه ان الانسان
اذا ابتلى بمثل الحالة المذكورة لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر فنحو التنبيه عليه ويكون ذلك
من كمال التيقظ للحال والتفطن لمقتضاه قوله افاق شيئا اي بعض الافاقة فهو نصب
على المصدر حال كونه مدركا شيئا من الادراك والظرفان اعني بعد وحين متعلقان
بقوله ما وجد وهو خبران وجاز التقديم لما في الظرف من التوسع قوله على ما سبق
وهو ان جميع ذلك انما كان لما خصه ولم يتعده وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم
قوله غائظة ذلك اي عدم التثبت والتعبير فافهما اي النفس قايلا له اي للمستحق
للعتاب ولا يخفى ان اللايق بالتوبيخ والتعبير والعتاب هو الخطاب قوله فحين سكت
في موضع جواب لما والظرف متعلق بقوله ولي عنها الوجه والاستعمال العربي في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ولو جعلت ولي هو الجواب بقي قوله فحين
سكت اجنبيا والدمدمة هو ان يكلم مع نفسه خفيا وقايلا حال من ضمير يدمدم قوله
ما لم يعيروا متعلق بما يعرفون ولا يفهمون اي ما لم تطلعوا من مضمونات نفثات كلامه
وتنوعاته على لطايف ولا يخفى حسن موقع قوله لامرئ دون ان يقول لرجل وقد ادى
هذا اللطف الى ان توهم البعض ان معناه امرئ القيس وقوله والتفاضل ابتداء
كلام كالاعتراض وضميره اشباهها للطايف الاعتبارات قوله واعلم من عادته افتتاح كل

افتتاح كل فن واختتامه بعبارات مهذبة واستعارات مستعذبة في وصايا القاري
الكتاب وضبط لمباحث الباب قوله المرفوعة منصوب ومجرور صفته للطايف ا
للاعتبارات وهذا الفن هو فن المسند اليه المطامح جمع مطمح موضع الطموح وهو ارتفاع
البصر الى شيء والنازحة البعيدة والمراد التراكيب البليغة المشتملة على لطايف الاعتبارات
كان البلغاء رفعوها لك واليك لتنبهها كما ترفع القضية الى السلطان لا تنبهها
حيران اي ما لم تجتهد قوة عقلك في النظر والتأمل غاية الاجتهاد ولم تبلغ في السعي
والترقي على المراتب مع صدق جهد في الاصابة وفرط استظهار بالنفس القوية للا
الادراك والامتراء الاستدرار واخراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع
البصر الى الشيء ينظر اليه كالمستظل من الشمس بوضع اليد على الحاجب قوله
لا جناك اي اللطايف التي في تلك المطامح الاطباء جمع طبي بالضم وهو لذوات الحوافر
والسباع كالضرع لذوات الاظلاف على محل اجتماع اللبن والمجهود الطاقة والمشقة
والتنقير الفحص وزيادة التفتيش وضميرعنها للطايف الاعتبارات ماذا حال من
فاعل لم تمتر ولم تختلف تبطش صفة جهة وهو الاخذ بقوة وعنف والتوخي المطلوب
والباع مقدار مد اليد والبسيط الواسع الممدود وان لا تذل اي لئلا تذل انت
متعلق بتبطش او بما ذا والغيط فلانة الغلق مستظهرا حال اخر ومعناه مستعينا
اي طالبا للقوة والمعونة في طماعيتك اي في طمعك ان تستشعر تلك اللطايف اي
بجعلها شعارا لك وهو من اللباس يلي الجسد والحق ان الاستشعار هو الاضمار في
القلب بتجشم متعلق بمستظهرا بالفعل اي متهيئة لكمال الادراك لا ذابلة بمنزلة النايم
والطبع القوة للنفس في ادراك الدقايق واللطايف والفهم الوصول الى المعاني
والخاطر في الاصل ما يخطر بالبال استعير لمحله والمعوان كثير المعونة والعقل القوة
المدركة المميزة قوله وعلماء مبتدا خبره على ان كلام رب العزة ويعني بهذه الطبقة
الجماعة المتفقة على البحث عن خواص التراكيب ولطايف الاعتبارات والناظرة
مرفوع صفة علماء وان كان التأنيث وترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصون
والمدلون يشعر بانه مجرور صفة الطبقة والمدلي من ادلى بحجته توسل والحكمة كلمة وافق
الحق وقيل علم الشرايع وفصل الخطاب اما بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب

الفن الثالث في المسند

البين الذي يبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاعل اي الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل قوله وهو قرآنه الكريم المنتظم من الحروف لا المعنى القديم القايم
بذات الله تعالى على ما هو راي اهل السنة الاكتساء لبس الثوب والطلاوة بالضم الحسن
والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة صارت غدقة كثيرة الماء والماء الغدق
الكثير واغداق الاسافل التي هي بمنزلة الاصول والعروق واثمار الاعالي التي هي
بمنزلة الفروع والاغصان تشبيه للقرآن بشجرة طيبة قوية الاصل كثيرة الثمار واصل
الكلام من قول من قال في وصف القرآن ان هذا والله لا يشبه كلام الناس
ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسافله لمغدقة وان اعاليه لمثمرة ومعنى الضبابة
في تلك القوالب اشتماله على الخواص والكيفيات ولطايف الاعتبارات كما ينبغي وعلى
ما ينبغي من غير ان يتجاوزه او يتجاوز وفيه اشارة الى ان اعجازه بكمال بلاغته لا
بالصرفة او غيرها على اراء البعض والآيات في القوالب للاشباع ليلايم الاساليب
والله اعلم **قوله الفن الثالث في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند**
للوجه الذي علمت له ان لا بد من طلب الحالات المقتضية لايراد المسند اليه على ما خصوص
به من الصور والكيفيات وذلك الوجه هو ان يتاتي لك ورود المسند على ما يقتضيه
الحال كالمسند اليه لما تقرر من ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباقه على مقتضى الحال
وعلى لا انطباقه فقوله للوجه الذي متعلق بتعلم والعايد الى الموصول محذوف اي علمت
له وقوله تعلم له اي لذلك الوجه تكرير وتذكير لبعد العهد بذكره وهو كالبدل من
قوله للوجه كما تقول بزيد مررت به وذلك ان تجعله من الاضمار على شريطة التفسير وهو
ظاهر الآواذي الامواج جمع آذي وتلاطمها ضرب بعضها ببعض شبه الخاطر ببحر يخرج منه
اللآلي وكثرة حركاته الفكرية وتزاحمها بتلاطم الامواج ومعنى دون ادنى مكان الشيء
استعير لكل تجاوز حد الى حد والمعنى ايها الذي خص وتفرد بتلاطم امواج فكره متجاوزا
ابناء جنسه المشاركين له في اصل الفهم والصناعة استودعه الشيء طلب ان يكون
وديعة عنده وكأنه ثاني مفعولي المستودع لاعتماده على الموصول النقاب العلامة
الذي ينقب الامور والمحدث الصادق الظن في الامور كأنما حدث بها وقوله فلا
يحجب عطف على الصلة كأنه قيل الذي حدث فلا يحجب عنه شيء من اللطايف البديعة

البديعة الوهبية في مواضع اختفائها واستطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والمطلع
بالكسر الاسم من الاطلاع اي ما يطلع عليه والطوق الطاقة والكفاء مصدر كافأه قابله
وصار نظيرا له ايهم ههنا مقام المكافي والنظير وانتصب على الحال من الضمير في المالك
والمتحدين بفتح الدال جمع متحدي اسم مفعول من تحداه اي باراه وعارضه ونازعه
الغلبة واصله في الحادين من الحداء يعني الذين تحدوا بمعارضة القرآن والاتيان بمثله
فعجزوا واعترفوا بكمال بلاغته وآثروا المعارضة بالسيوف دون الحروف قوله
فهو اي مطلع الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك
الذريعة الوسيلة التسلق التوصل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره و
صعد عليه وقوله ان لا بد في موقع مفعولي علمت وان مخففة اسمها ضمير شان محذوف
والاصل انه لا بد ومن التصفح خبر لا النافية للجنس في لا بد وقوله من التصفح لمقتضيات
الاحوال بفتح الضاد وعلى لفظ اسم المفعول اي الامور والاعتبارات التي تقتضيها
الاحوال في ايراد المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثاني
وهذا هو الملايم لما سبق في صدر الفن من انه وجب عليك ان ترجع الى فكرك في تصفح
مقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن ما وقع في بعض
النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعولا لمقتضيات
اوفق بقوله تعلم له ايضا ان لا بد من التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت
في المسند فان قلت كيف انتصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل من غير اعتماد قلت
لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانية صار في معنى الاعتماد على الموصوف كأنه قيل عن
احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يحمل حرف الجر احدهما يعتمد عليه فان قلت
نسخة فتح المقتضيات لا تلايم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية ونسخة الكسر لا يوافق
ما سبق في صدر الفن قلت تصفح المقتضيات وبالعكس قوله وفي افراده عطف
على في المسند وكذا في كونه جملة اي لانواع التفاوت في افراد المسند من كونه فعلا
ماضيا نحو قام زيد او حالا نحو يقوم زيدا ومستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا
قدم الفعل ثم المنكر نظرا لما هو الاصل في المسند واشار اليه بقوله من جملة المعرفات
الا انه لا بد لخصوص كل نوع من المعارف من حالة مقتضية على حدة قوله ومن كونه مؤخرا

يستلزم تصفح المقتضيات

اما الحالة المقتضية لترك المسند

عطف على من كونه متروكا وقدم ذكر التاخير لانه لما كان الاصل في المسند اليه هو
التقديم كان التاخير هو الاصل في المسند قوله حتى تبهما متعلق بقوله التفحص
عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند وضمير ختم وتجلى للمسند وضمير بجهته
ومقتضاه وتمثيله لكل مقام والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم تسم وسمة اصلها الوسمة
والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين الطريق ومعنى اقسام المسند بجهة المقام كونه
على وفق ما يقتضيه كبروز المسند اليه لكل منزلة في موضعها وكذا اجزاء المسند الى حد منتهى
المقام على اعدل طريق لذلك المقام قوله فهو اى ذلك الاقسام والاجزاء موضع امتحان
القوى الفكرية وامتياز الاضعف عن الاقوى فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول
اسم مكان من طارحوا الكلام طرحوه فيما بينهم وتناولوا فيه او طرحه بعضهم الى البعض ومن
طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطارده ومعنى رازه بتقديم الراء المهملة جربه وامتحنه
الجذع من الفرسان بعضا حمل عليه وطارده قوله ومعنى رازه بتقديم الراء المهملة جربه
وامتحنه الجذع من الفرس الذي تم له سنتان والقارح خمس سنين قوله واما الحالة
المقتضية لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية او مقالية تعرف بها المسند
ليصلح المقام للحذف وهذا معنى كون المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك الحال المسند
وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض ليترجح على الاثبات الذي هو الاصل في جزء الكلام
فقوله وتعلق عطف على كان او حال وباقي الكلام تفصيل للغرض وهو اعم من الغاية
التي يقصد حصولها والباعث الذي يدعوا الى الفعل كضيق الكلام مثلا فمنه اتباع
الاستعمال الوارد على تركه مثل كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا او على ترك
نظائره بان يكون هناك ضابطة علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد
ذكر عدة من ذلك احدها ان يكون المبتدا مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل
او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربي زيدا قائما ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر ثم اذا كان لدلالة
الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبة وقيامه مقامه لكونه من تتمة الخبر حالا من
الضمير في كان التامة ولهذا كان الحذف لازما بخلاف ما يراه الكوفيون من كونه حالا
من مبتدا المذكور فانه يكون من تتمة المبتدا فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه

حذفه وايضا مفهوم الكلام قصر جميع ضربات زيد على ما يفيده اضافة المصدر من غير
اشارة الى معهود على حالة القيام اي جميع ضرباتي حاصل في حال القيام فلا يبقى شيء
حاصلا في غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضربي زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافي
وقوع ضرب عليه في حال آخر وبخلاف ما اذا قدر كان ناقصة وقائما خبر كان فانه
لا يناسب الظرف فلا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا
من لت السويق جدحه بان رش عليه الماء ليتماسك اجزاؤه او اضرب باليد واخطب
اكوان الامير حاصل اذا كان قائما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما صدر به المصنف
بالخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيؤول المعنى الى ان اخطب
اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت خاطبا على
الاسناد المجازي وجعل وقت القيام ظرفا للوقت الخطابة على طريقة ظرفية الكل للجزء و
ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل بالخبرية كما ذكر سيبويه في اذا يقوم زيدا اذا يقعد عمرو ويدل
عليه سماع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم قوله وقولهم كل رجل وضيعته
وضابطه كل مبتدا بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما والتقدير
عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته عطف على الضمير في الخبر لا على
المبتدا ليكون من تتمة فلا يقع موقع الخبر ومنهم من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت
كل رجل مع ضيعته وهو قوي من جهة المعنى دون اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك
قوله وقوله لولا زيد لكان كذا اي موجود فحذف لان كون لولا لانتفاء الشيء لوجود
غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه ومنهم من يجعل المرفوع بعد لولا فاعل
فعل محذوف الا ان الاستعمال عند عدم الحذف جلد احمد مثل ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد قوله ونحو ذلك مثل لعمرك لافعلن اي
لعمرك قسمي او يميني او نحو ذلك لدلالة تصدر الكلام عليه وقيام جواب القسم مقامه ويجوز ان
يريد به الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة قوله والاحترازي مرفوعا ومجرورا
قوله فاذا زيد لاختصاص دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح قرينة للحذف
اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا زيد موجود وان كان قد يفهم من الخارج خصوصا
مثل فاذا زيد بالباب او حاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل

فاوا زيد قايم او قاعد او اكل او شارب فانه لا يجوز الحذف ولو جعل المرجح مهنا ايضا
اتباع الاستعمال لجاز لكن قد نبهناك على انه لا تزاحم في المقتضيات والاغراض قوله
زيد منطلق وعمرو اي منطلق فحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود المرجح
وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما اذا جعل
عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيدا منطلق
وعمروا فهو من حذف المعطوف على المسند قوله النار بعد قوله افانبئكم بشر من
ذلكم اي ان كان لنا شر من ذلكم فيكون من حذف المسند او على هي النار من حذف المسند
اليه وذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات قوله واما ضيق المقام للمحافظة على
وزن او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصة وامثال ذلك مع قصد
الاختصار لان ضيق المقام قلما يخلو عنه واما الاختصار فلازم في الكل قوله من برا اي
من المطالب بهذا الاصفرار وتهددت اي تعنتت نفس الصعداء فاجبتها قايلا المتهدد فمن
حذف المسند اليه ونوع في بحث كون المسند اسما معرفا يعرفنا ان الثاني اولى لان السامع
حين قال من المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب انه المتهدد او غيره فينبغي ان
يجاب انه المتهدد وذكر ايضا انك تقول المنطلق زيد لمن تشخص في ذهنه المنطلق باعتبار نوعه
المهد او الحقيقة وهو طالب لتعينه في الخارج والمذكور في الكشاف وقايل لا يجاز انه اذا
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد فمعناه زيد التائب
لان قولك من التائب في معنى ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى لا يحصى فينبغي ان يجاب
بزيد التائب وقد يسبق الى الفهم ان الواجب في مثله ان يقال التائب زيد لان السؤال
عن التائب فيجب ان يجعل محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد بتقدير
قام زيد لا بتقدير زيد قام والواقع في مثله تقديم الفعل عند عدم الحذف ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فما يقع بعد من الاستفهامية في
السؤال تقدم في الجواب قوله وبين المؤمنين بوت لان تعريف الفعل وثق كما سبق
وفي قوله ولكن ان ما خذا اشعار بان فيه وجها اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من غير
حذف وافراد الضمير للاشعار بان الرسول بمكان من الله وان رضاهما واحد وامالم
يحمل على الاختصار والاحتراز عن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزامه الحذف قبل

اي لان سائل التهدد هو المطالب بحكم ان يكون من حذف المسند وهو على المطالب من المتهدد

قبيل القرينة بخلاف نحن بما عندنا فان لفظ بما عندنا بمنزلة سبق القرينة وبخلاف اني
وقيار بها لغريب فان المذكور خبرا في وتقديم قيار لمجرد الاهتمام فيقول الى زيد قايم
وعمرو والبيت لضابي الحارث البرجمي وقيار اسم جمل له وبعده ٭ وما عاجلات الطير
تدني من الفتى ٭ نجاحا ولا عن ريثهن تخيب ٭ ولا خير فيمن لا يوطن نفسه ٭ على نائبات الدهر
حين تنوب قوله واما ان لا يخرج لا خفاء في ان هذا يصلح غرضا للترك بمعنى الغاية المطلوبة
منه اي يترك لتحقق عدم اخراج الذكر الى ليس براد والقصد الى حصوله يصلح باعثا
قطعا واما بدون كلمة لا على ما في بعض النسخ فيصلح باعثا وان لم يصلح غاية مطلوبة فان لا يخرج
الذكر الى ليس براد يصلح باعثا على الترك وقد نبهناك على ان الغرض مهنا اعم فيظهر صحة ما
في النسختين واما حمل الاولى على حذف مضاف هو الاحتراز فهو اذا الاحتراز عن عدم اخراج
الذكر الى ليس براد لا يصلح باعثا على الترك ولا مطلوبا منه وتقرير المثال ان ام على قسمين
متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد
المستويين في علم المستفهم يليها والآخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو وافام زيد
ام قعد بخلاف افام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانها منقطعة بمعنى
بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام
لاحق فالمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام
كما هو ام المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو بذكر المسند يخرج الكلام الى ليس براد وهو
الاضراب عن الاول والاستفهام عما يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فيترك المسند لئلا
يخرج ذكره الى هذا وانما قدم المسند لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك
ام عمرو عندك فانه ربما يدعي احتمال كون ام متصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة على
ان هذا ايضا اخراج الى غير المراد الذي هو الاتصال بالتعيين وان الحق منقطعة البتة
عند اعادة المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
ام عمرو في قولنا ازيد عندك ام عمرو عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد للشركة في المسند
المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على غرض لا يقال
المراد تحقق بترك المسند ان لا يعتبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول ما ذكر في صدر
الحالة من كون المسند اليه بحال يعرف منه المسند ويتعلق بتركه غرض ما يأبى هذا المعنى و

مطلب في بيان احوال ام متصلة ومنقطعة

وايضا لايكون ترك ذكره للغرض المذكور بل لعدمه في نفسه قوله واما لاختيار السامع الصواب ترك اللام على مالايخفى وتاويله بالحذف للاختيار فاسد ايضا لان الغرض هو الاختيار لا الحذف للاختيار والاقرب انه ميل مع المعنى لدلالة قوله وتعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض اما لكذا او كذا لكن لاانسب ان يراعى ذلك فيما يليه اعني طلب تكثير الفايدة قوله بالمذكور اي بما ذكر من الكلام يعني بما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة فلذا عبر عنه بالمذكور دون المسند اليه وضمير حمله للمذكور وعليه وغيره لتقدير المسند ولم يتعرض لتقدير الذي نطلب منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر هنا على ما لا بد منه من التقديرين قوله واما الحالة المقتضية لذكره هذا قريب مما سبق في ذكر المسند اليه جدا وحاصله ان لا يوجد قرينة حالية او مقالية تدل على المسند او توجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او باعث محض فيرجح الذكر قوله او قصد التعجب يعني ان قراين الاحوال من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت انه يقاوم الاسد لكن يذكر ذلك لقصد تعجب السامعين من حال زيد وما هو بصدده وما يقال ان التعجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصده التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر بما لا حاجة اليه في افادة النسبة طلب العقل له فايدة وكان قصد التعجب مناسبا فيحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه والظن ان كلاهما قليل الجدوى جدا قوله او تعظيم اي تعظيم المسند اليه او اهانته او الترحم او الاغراء عليه او نحو ذلك من الاغراض التي تصلح لان تقصد لها في حق المسند اليه فيقصد ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط تنبيه وتذكير وليس اليه كثير حاجة قوله او لان الاصل الصواب ترك اللام وكذا في قوله او ليتعين كونه اسما لكنه مال الى المعنى ان القرينة ربما تدل على ان المسند المحذوف هو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اتصافه بالعلم فيقصد بالذكر تعين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت انه يفيد حصول مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام

على دوام او تجدد في زمان او استمرار تجدد او على تجدد والازمنة فلقد صرحوا بانه لا دلالة لقولنا زيد قايم على ازيد من حصول القيام له ثم قد يدل المقام او العقل او خصوص المسند على دوام وتجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو اكل او شارب وشبه ان يكون قوله فيستفاد الثبوت صريحا اشارة الى هذا المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات ففي بعض المقامات وبمعونة القراين كما اذا كان الظاهر هو الفعلية فيعدل الى الاسمية قوله او نحو ذا بالنظر الى الظاهر المتعارف من كون المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد تحول اليه وصار هو العامل وان كان المسند في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف وقد يعترض بانه لا دخل للذكر في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الظرف واتم والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال صريحا وقوله وما اي التقدير ان حاصل او حصل قيل المعنى الواو او اراد ان يحتمل التقديرين هذا قوله ويايتك فيه كلام يدل على ان قوي الاحتمالين تقدير الفعل وهو في الحالة المقتضية لافراد المسند قوله ويصلح لشمول هذه الاعتبارات يعني لكثير منها دون الجميع اذ لا تعجب ولا اهانة للمسند اليه في الكل زيادة التقرير وبسط الكلام ومحافظة الاصل الذي هو الذكر وتعيين احد الامور الثلاثة اعني الاسميه والفعليه والظرفيه وهو الاسمية في الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه والتعريض بغباوة السامع والمخالف في الله الهنا المعطلة والمشركون ومن يجري مجراهم وفي محمد نبينا مثل اليهود والنصاري وفي البواقي ظاهر والمعتزلة سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد لايجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق الشرور والقبايح وشبهها ونحو ذلك مما يعدونه ظلما ولنفيهم الصفات القديمة المقتضية الى كثرة القدماء المنافية للتوحيد والناصر لدين الله هو الثامن والعشرون من الخلفاء العباسية وكان شهما شجاعا اديبا له همة عليه انشا ربطا وخانقاهات كثيرة للصوفية وصنف كتاب روح العارفين بويع له في وفات ابيه بكرة الاحد غرة ذي القعدة سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وستمائة في ايامه قتل طغرل آخر السلاطين السلجوقية قوله واما الحالة المقتضية لافراد المسند وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين ولكون هذا منشأ العدة اقسام والمقتضي للافراد مجموع امرين

احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم كون المقصود بنفس التركيب تقوي الحكم وقيد بنفس التركيب لان التقوي بالمؤكدات الخارجة مثل التكرير وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد يسمى في علم النحو الوصف بحال نفسه مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه مثل مررت برجل ابوه كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمي المسند في نحو زيد قام وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد ابوه قايم او قام ابوه مسندا سببيا فتبين المراد بالمسند الفعلي واورد امثلة من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا او مقيدا بالشرط ومن الظرف ثم احال تفسير تقوي الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تفسيري القيدين في افراد المسند وليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا يضر كون المسند في البعض جملة ومفيدا للتقوي مثل اكرم من البربستين وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين واما لم يمثل لافراد المسند لانه اما اسم منكر او معرف او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وفوايده في موضعه فلا معنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل لا سبيل اليه سوى ذلك وكرر مثال الظرف موخرا عن المسند اليه مثل اكرم من البربستين ومقدما عليه مثل في الدار خالد على ان خالد مبتدا وفي الدار خبره واحتج على كون الظرف في تقدير الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل ليكون مفردا بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان معناه في الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يصح التعليل بقوله اذ تقديره استقر او حصل الا على ان خالد فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو راي الكوفيين والاخفش فانه لو قدر مستقر او حاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر تام الافادة والقول بانه جعل الظرف في بستين بتقدير اسم الفاعل وحمل في الدار خالد على راي الاخفش تعسف ظاهر نعم اذا جعل خالد مبتدا وفي الدار خبرا مقدما يرد على ما ذكرنا ان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه ويمكن دفع هذا بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس هنا لعدم بقاء الاعتماد وجعله فاعلا يفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض الايضاح بان ما ذكر في تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المسند المطلق يعني في الجملة الخبرية بناء على الا يعني

لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فعوتي وستسمع فيه كلاما وينبغي ان يحقق ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت المختص بالمسند الاسمي المقابل للتجدد فان هذا قد يكون مع الدلالة على التجدد او الدوام او الاستمرار **قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند المفرد منه فعلا** قدمه لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة لتقييده بزمان الماضي او الحال او الاستقبال وتقييده باخصر ما يمكن من الطرق احترازا عن مثل زيد قايم فيما مضى او في الحال او فيما يستقبل فانه يتاتى في المسند الاسم لكن بلفظ يقارنه بخلاف الفعل فانه فيه جزء من مدلول الصيغة وقوله مع افادة التجدد وتحقيق للمقام لا للتقييد وقد يتوهم انه احتراز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع الاختصار وليس المسند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للتقوي دون التجدد ولكون الكلام جملة اسمية وليس بذاك لما سيجي في بحث تقديم المسند وقد يقال انه خرج بقيد احصر ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الضمير فلم يكن احصر ما يمكن والحق ان هذا تعيين المقام كون المسند فعلا بعد تحقق مقام كونه مفردا وذلك بان لا يقصد تقوي الحكم فمثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود هو التقوي ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن فمثل علم الله ويعلم الله يعتبر التجدد باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير في العلم القديم وفي مثل زيد كاتب يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرينة المقام لا بحسب خاصية التركيب بخلاف زيد كتب او يكتب **قوله** فويل لهم هي كلمة دعاء بالهلاك والعذاب وهي في الاصل مصدر لم يستعمل له فعل وفي قوله مما اسلفت بيان ان كتبت للزمان السالف اي الماضي وفي قوله بعد ان يكسبون لزمان الحال تقول افعله بعد اي بعدما مضى فيكون للحال ولا افعله بعد اي بعد الحين فيه فيكون للاستقبال وما في ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعبارة الكشاف ربما تشعر بانها موصولة مبنية بالايجل لهم وما خذ الزمخشري بناء على ان مكسوب العبد يكون فعلا من افعاله التي ربما تكون خيرا وعبادة فيثاب عليه او شرا ومعصية فيعاقب عليه لما ما الكسب وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله العبد يتناول افعاله الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون على كونها مخلوقة لله تعالى سواء جعلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم

نفرتنا كذبتم وفريقا تقتلون التكذيب يختص بالزمان الماضي اوقد فرغوا منه بحيث
لم يبق من ذلك الفريق واحد غير مكذب والقتل مختص بزمان الحال اذ الفريق الذي
هم بصدد قتله لم يحصل الفراغ عن قتله بالكلية لان محمد عليه السلام لم يتيسر بعد ولا هو
مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض كزكريا ويحيى فهم مشتغلون بالقتل في الحال
فلذا اوثر لفظ المضارع وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالفريق الذي يقتلونه محمدا
صلى الله عليه وسلم خاصة على ما وهم فليتدبر واما اذا اريد بالفريق من قتلوه من الانبياء
والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك وجه آخر واما الآيات الثلث
الاخر فصريحة في الاستقبال الا ان القصد في البعض الى التاكيد واصل الاستدراج
اخذ الشيء قليلا قليلا كما يترقى في الدرجة والمعنى سنمكرهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا
معصية جددنا لهم نعمة وننسيهم الاستغفار **قوله** والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان
الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس موجودا الآن والمستقبل مترقب الوجود
والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ
والظاهر ان المراد اجزاء لا تتجزى تسمى بالآنات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من
الآنات كالجسم من الجواهر الفردة وقوله والحاكم في ذلك يحتمل ان يشير الى تحقق جزء
من الزمان يسمى الحال فان التحقيق انه لا وجود له وانما الزمان امر موهوم لا انقسام له
فان الذات منقسم بحسب الفرض لا الى نهاية والآن نهاية للماضي وبداية للمستقبل
ليس قسما على حدة بمنزلة النقطة حين تعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال
فانه مفوض الى العرف بحسب ما يجعل جزءا له من الافعال مثل يصلي في الحال او ياكل
او يمشي او يركب او يرمي او يحج او يجلس الى الناس او يقبل الكفارة ونحو ذلك واتحاد
لفظ الزمان مع الحال اشعار بان ذكره معه يكون بطريق الاضافة دون الوصفية وفي
قوله قبل زمانك مواخذة حيث انتصب ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي
زمانا يوجد في الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا تدقيق فلسفي لا ينظر
اليه العرف واللغة ولا الى من يمنع صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال والاستقبال
بعده على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض **قوله واما الحالة المقتضية لتقييده**

لتقييده اي تقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط او فقد ذكر تخصيص
المسند الاسم بالاضافة والوصف في حالة على حدة وان كان قد جعل في صدر
الفن كل ذلك من تقييدات المسند ولولا قوله فيما بعد هذه كلها تقييدات للمسند
لكنا جعل ضمير تقييده للفعل لا يرى انه قدم ذكر حالتي التقييد وتركه على حالة
كون المسند اسما نظرا الى ان هذه التقييدات في الاعم الاغلب وبحكم الاصل يكون
للفعل لكن جعلها من تقييد المسند نظرا الى انها قد يكون لما يشبهه بالحكم من المصدر والصفات
المشتقة منه ومعنى تربية الفايدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال
جهالات اوفر والفايدة هي الحكم او لازمه وبني الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما
ازدادا خصوصا ازداد الحكم بعدا عن احتمال التحقق لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت
الفايدة في تعريفه اقوى والى هذا اشار بقوله فهذه كلها تقييدات وتفاصيل يزداد
الحكم بها بعدا **قوله** ما يتصل به اي بالمسند اي يتعلق به معنى سواء كان معمولا له كغير
الشرط من المذكورات اولا كالشرط ولفظ نحو في قوله من نحو المصدر ونحو كذا وكذا
مقحم لقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل وهو كثير في كلام المصنف جدا **قوله**
او السبب الحامل يعني المفعول له على ما هو الغاية المطلوبة مثل ضربته تاديبا وجوا الباعث
مثل فررت عن الحرب جبنا وجعل السوط في ضربت بالسوط مفعولا به بواسطة حرف
الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه
والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في ذهبت بزيد او للاستعانة
كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مراده ما اذا جعل الباء للتعدية
دون الاستعانة حتى كان السوط احد المضروبين فمما لا يصغى اليه **قوله** او ما ضربت
الا زيدا يشير الى ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولا به فظاهر اذ
المستثنى منه العام متروك ليس الا في التقدير اذ لم يقولوا بان الا زيدا عند حذف المستثنى
منه بدل كما قبله واما كونه بواسطة الحرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود
وقوع الفعل عليه الا بواسطة اداة الاستثناء **قوله** اخرت او قدمت على لفظ الحكاية
اي سواء اخرت الشرط او قدمته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما يظهر الفرق في انه
اذا قدم يسمى المقيد به جزاء ويجزم بحرف الشرط مثل ان يضرب عمرو يضرب زيد وانا لم

يعمل في ان ضرب عمرو يضرب زيد حيث روي يضرب عند التاخر ايضا مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط واذا اخر الشرط كان المتقدم دالا على الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا **قوله** ولم اذكر الخبر جواب سوال وهو ان من المقيدات للمسند الخبر في باب كان نظرا الى ان كان مسند الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولذا لا يعد في الملحقات بالفاعل كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم تذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل لا يتم كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية الفايدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بها ويقيد كان بمضمونه فلو سئل لم لم يذكر كان في جملة المقيدات لكان اوجه والجواب ان هذا وكذا ما يقال ان الافعال الناقصة يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي ما هو مضمون معانيها وحاصلها يعني يحصل للخبر في كان زيد قايما حكم الكينونة في الماضي وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولدفع هذا المعنى ومخالفة ظاهره عليه كلام النحاة من كون الخبر في باب كان بمنزلة المفعول امر بالتامل **قوله** وقد ظهر لك من هذا اي من كون الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحوه فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره كما تقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق والكذب كساير الاخبار ولا يخرج عن الاحتمال الا بعارض كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب ونعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما اذا اطلقت زيد قايم بدون الاعراب اوادات الربط وتارة بالزيادة كما بدخول حرف الشرط مثل ان قام زيد هذا ما عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون فيجعلون كلا من الشرط والجزاء خارجا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قايم

قايم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا بثبوته له او انتفايه عنه كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط بين كلام الفريقين حتى زعم بعض اكابر الافاضل في هذا المقام ان مراد المص هو ان قولك يضرب زيد جملة خبرية مقيدة بقولك ان ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كما لتقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير بانه تحقيق للحق لا قياس واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء فيكون قيد الشرط معها البتة وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع فما ذكر غلط على الغلط مع الشكوى قيل ومع الحمى وقيل بل مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل انتقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على آراء المنطقيين وفيما ذلك قطعا على اختلاف كلام الفريقين ان كلمة كلما عند المنطقيين علم في الشرطية حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار موجود موجبة كلية احد طرفيها طلعت الشمس والآخر النهار موجود وان واحدا من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملها الحكم بينهما بلزوم الثاني للاول ولا شبهة لاحد في ان الخبرية عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كل اضيف الى ما المصدرية مع الفعل بتقدير الزمان في كل وقت طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المص انما هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه او فليتك تكرمه فانه انشائية مقيدة بقيد مخصوص **قوله** اعتبارات في الترك اشعار بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية لا مقتضيات الاحوال وقوله وله اعني للفعل بالاضمار ثم التفسير هو اللايق بحكم الذوق لا الاظهار ولا الاضمار بلا تفسير ثم لا ارى جهة حسن للباء في قوله بتقييده واشارة على كلمة في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشروط المختلفة وكان الاظهر نصب اعتبارات الثاني ايضا عطفا على الاول الا ان الرواية بالرفع فكانه عطف على المحل او مبتدا خبره له فالجملة مبتدا

غير داخلة في حيز علم وجميع ذلك اشارة الى ما ذكر من تنوع الاعتبارات وضميرها عايد
الى جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى حدة صفة اخرى لتفصيل او متعلق بالظرف ومعناها
على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة **قوله** مانع قريب لا يحتاج الى دقيق نظر و
وكثيرا ما بل مثل عدم علم المتكلم بالقيود او عدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او
عدم الفرصة بذكرها او بعيد مثل التنبيه على فطانة السامع وتأديه اليها او ادعاء ظهورها
او التعويل على دلالة العقل او تولد عداوة من السامع بسبب توهمه المتكلم مختارا او
قادرا على الكلام **قوله** افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبر لم يكن
وجعله بدلا عنه غلط وافادة التجدد مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند
واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقوله لاغراض متعلق
بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر والاغراض مثل ان لا يختص زمانا
كقولك الله عالم او لا يراد الاطلاع على زمانه مثل الحبيب واصل والمطلوب حاصل
قوله لكونه منكرا لا خفاء في ان المراد انما منكرا على ما ذكر في المعرف لكن قد يتوهم
وصف الفعل او الجملة بالتنكير بخلاف التعريف فكان الاولى ذكره في المنكر وتركه في
المعرف وقد عكس لقرب العهد ههنا بما ذكر في صدر الفن وبعد العهد ثمه لا يقال
بل المراد ولكون الاسم منكرا الا انا نقول ـــــ قوله لكونه اسما معرفا اي ذلك **قوله**
او اذا كان الخبر يعني الخبر الذي فيه ذلك المسند واردا على طريق حكاية المنكر اي نقل
المنكر الواقع في كلام الغير بان تخبر عنه على صورته او اذا كان الخبر الذي يكون هو المسند
واردا على طريق نقل المنكر على حالة **قوله** كما اذا اخبر عن رجل يعني الاخبار بالذي على
سبق وتصديقا مفعول له بحذف اللام لانه فعل لفاعل الخبر المبني للفاعل وهو القايل
وان لم يكن لما اسند اليه الخبر المبني للمفعول فعلى مثل هذا يعتبر فاعل اصل **قوله** ليس في
كلام العرب خبران وسواء خبر لمبتدا هو قلنا يمتنع او قلنا يصح لانه في تاويل المصدر اي
مستو اين قولنا يصح وقولنا يمتنع والجملة استيناف او حال بلا واو والمراد انه ليس
في كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدا
وابوك خبره واما في ماذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعته ان ما مبتدا او الذي خبره
بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا ولا ان

ولا ان يجعله من باب القلب كما يجيء وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطر ببال العاقل
فضلا ان يهمه للقطع بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت الاخبار عن رجل عالم بانه
هذا المشار اليه لم يلزم منه محال والقول ـــــ بانه يمتنع الحكم بالمعين على الغير معين
وبالمعلوم وبالمعلوم على الغير معلوم ليس بشيء لان التعبير عن الشيء بما لا يدل على تعينه
ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون التعبير
عما يكون الاصل فيه المعلومية كالمبتدا بما لا يدل على المعلومية وعما يكون الاصل فيه
المجهولية كالخبر بما يدل على المعلومية لانه ممنوع وكذا القول بامتناع مخالفة الاصل لكلية
بجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة **قوله** واما ما جاء لما ورد الفصحاء من العرب
مسندا اليه نكرة ومسندا معرفة كما في الابيات الثلثة وقد ادعى انه ليس في كلام العرب اجاب
بانه من باب القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند واعرب اعرابه والمسند في مكان
المسند اليه واعرب اعرابه فاصل الاستعمال الذي به الاعتبار ليس الا كون المسند اليه
معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث
لما لم يتعين قائله فقد قيل انه لثروان بن فزارة بن عبد يغوث وقيل لخداش بن زهير
اضافه الى الكتاب دلالة بذلك على كونه من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي
عمرو بن شتيم من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد
عليه ماله واعطاه مائة من الابل اولها قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك
الوداعا • فموقف نكرة اسم كان والوداع معرفة خبره وضباعا مرخم ضباعة والمعنى
الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف موقف وداع والبيت الثاني لحسان بن
ثابت رضي الله عنه من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان
اولها عفت ذات الاصابع فالجواء • الى عذراء منزلها خلاء • الى قوله • كان سبيئة
من بيت رأس • يكون مزاجها عسل وماء • بنصب مزاجها خبر كان وهو معرفة ورفع
عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد
فبالياء لا غير وبيت رأس موضع بالشام بين رملة وغزة فيها الخمر وخبر كان
قوله بعده • على انيابها او طعم غض • من التفاح هصره اجتناء • اي اماله وكسره
والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنضج فهذه

يثقل الثمر وتميل للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر فرخت بعسل وماء او بماء التفاح
الطازج الذي يتلعم في وقت ادراكه وكمال نضجه بحيث حان اجتناءه كما تقول كان في
ذرعه اسد اذا اقامه تشبيه له بالاسد والبيت الثالث • فانك لا تبالي بعد حول • اظبي
كان امك ام حمار • وقبله • وكاين قد رايت من اهل دار • دعاهم رائد لهم فساروا •
فاصبح عهدهم لتقض قرن • فلا عين تحس ولا آثار • فلو بدلت الا بعد اهل • فلا عجب
بذاك ولا انتجار • وبعده • لقد لحق الاسافل بالاعالي • وماج اللؤم واختلط النجار •
اي كثر اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب وكثب الناس اخلاق اللئام و
وذهب السمو وعنهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان اجنبيا كان ام غير جنس
ووجه كون البيت من تعريف المسند وتنكير المسند اليه ان ظبي مرفوع بكان المحذوف
المفسر بالمذكور وهو نكرة وامك خبره وهو معرفة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى
وان كان يحتمل ان يكون ظبي مبتدا مختصا بالاستفهام والجملة بعده خبره واسم
كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة الى ذلك المنكر
ولذا يقع مبتدا مثل جاني رجل وهو راكب ويفسر بذلك الرجل وح يكون المسند اليه
والمسند كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للاولى بلا ضرورة والى هذا
اشار بقوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن كون المسند معرفة والمسند اليه
نكرة ذهابا مفعول له لتظنن ومعنى قوله فليس المراد كان امك ان ليس محل الاستشهاد
وورود الاشكال كان امك بان المسند اليه الذي تنكيره هو اسم كان ليدفع بانه
ضمير وهو معرفة وانما المراد بالاستشهاد والاستشكال لفظ ظبي المنكر بناء على انه مرفوع
بكان المقدر المفسر بكان المذكور وامك خبره لا انه مرفوع بالابتداء ليكون الجملة اعني
كان امك خبره ويقع امك خبر كان المذكور المعرف اسمه وهو الضمير المستتر فيه قوله
ولذلك اي ولكون المراد ظبي قدر باصل الكلام اظبيا كان امك ام حمارا فاعتبر
القلب في ظبي وجعلناه منصوبا مسندا وامك مرفوعا مسندا اليه وانت خبير بانه
ذكرا انما يحسن في مقام الدفع والمنع لا في مقام النقض والابطال ثم قال وفي البيت
اعتبارات من جهة السؤال والجواب فلا عليك ان تتاملها بل عليك ان تتاملها
واتق نفسك ان يتعرض للتجنب اي القول بلا علم واتق التجنب ان يتعرض لك في تخطئة

في تخطئة احد في تلك الاعتبارات فتخطاءات لان القول بلا علم في تخطئة المصيب خطاء
قوله فتخطا منصوب باضمار ان عطفا على التجنب ومن الاعتبارات انه لم لا يجوز ان
يكون ظبي مبتدا خبره الجملة بعده وامك خبر كان فيكون المسند اليه ضميرا وهو معرفة وجوابه
ما سبق من الاخذ بالاولى والاخلق ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية
عن المرجوع اليه فينبغي ان يكون فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فيه
من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف
سوى التعيين مع الاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد
الى شيء في قولك اعطني شيئا يكفيني قلت ذلك الشيء لا شيء ما ولهذا يجري عليه احكام
المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام المتصلة
ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان ظبي مبتدا اذ لو جعل اسم
كان المحذوف كان الذي يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير
عند الرجوع الى الاصل اكان ظبي امك ام حمار مثل ارايت زيدا ام عمرا لا اظبيا كان
امك ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ازيدا رايت ام عمرا وجوابه ان حذف الفعل لما كان
لازما بحيث لا يوجد اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ يلي الهمزة وام سوى
الاسمين وقريب من هذا ما يقال ان الفعل لما كان غير مقصود وكانه غير موجود ومنهم من
لم يقف على وجه السؤال فتوهم ان السائل يعتقد كون ظبيا فيما اورده من التقدير
واصل الاستعمال خبر محذوف يفسره المذكور فيكون مثل رايت زيدا ام عمرا وان
المجيب قد سلم ذلك واعتذر بان ذلك المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت المعادلة
حاصلة ثم اجاب بانه خبر للمذكور بعده الذي هو ذلك المقدر في البيت وروده وحذف
المفسر فيكون مثل ازيدا رايت ام عمرا لا مثل رايت زيدا ام عمرا وقد عرفت ان
وجه السؤال هو ان ظبي لو كان مرفوعا بكان المقدر المفسر بالمذكور كان المقدر باصل
الاستعمال اكان ظبيا امك ام حمارا لان رجع القلب الى الاصل ليس الا ان يجعل ما
كان مرفوعا واسما لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس ومنها ان امك لما كان هو
المسند اليه في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المونث الحقيقي
من غير فصل لا يقال هذا لا يتوجه على اختيار المص لان المسند الى امك هو المقدر

لا المذكور فليتقدر كانت ولا على اختيار كون ظبي مبتدا وهو ظاهر لانا نقول المفسر
هو بعينه لفظ المفسر فاذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان
الفعل في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فرع على ذلك لم يرد على عبارة المص انه
كان ينبغي ان يقول اظبيا كانت امك ذ الواجب كانت امك ظبيا ولا يصح كان الا
بتاويل ويمكن دفعه بان الفعل لما توسط بين الخبر والاسم شابه الضمير الواقع بينهما فجاز فيه
التذكير والتانيث كقولك امك كان ظبيا وكانت هذا والحق ان ظبي مبتدا والبيت
من جهة المعنى فقط دون اللفظ قوله وان هذا النمط من الكلام الوارد في الابيات
يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الشيء ظهرا لبطن وقلبت الجراب جعلت ظاهره
باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضماير باعتبار الشعبة وتاتي في الكلام في موقع البيان لعل قوله
لها خشوع الا انه قد روي يابى بتذكير الضمير عودا الى القلب والمراد كلام الناس من
المحاورات ويقولون بيان للبيان وورد الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار
على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بالجملة الاسمية المفيدة
للدوام والثبات فان قوله في التنزيل خبر لمبتدا هو وكم من قرية على طريق الحكاية ولما
في القلب من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغي زاعمين في ازالة الاستبعاد
طريق الترقي الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل وفي شعر الشعراء الفصحاء
بل وفي كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ في في كل آية قوله
كما طينت اوله فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة وطينت السطح تطيينا اصله وسريته
بالطين الفدن القصر والسياع الطين بالتبن ويروى كما بطنت من بطنت الثوب جعلت له
بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسياع وح لا استشهاد قوله كما غصبت اي شددت العلباء
عرق في العنق بالعود والخشب قوله وتشقى اوله وتلحق خيل لا هوادة بينها اي تتلاحق
فرسان لا صلح بينها وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال ولا سلاح معهم بالضياطرة جمع ضيطار
وهو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده اي لا نفع ولا كفاية والحمر جمع احمر اللون وقيل الذي
لا سلاح معه قوله ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بلون الغبرة ارجاؤه اطرافه وجوانبه
جمع الرجا مقصورا وفي القلب من المبالغة في غبرة السماء ما ليس في الاصل كانه جعلها اصلا
في ذلك وكذا في كل من الابيات السابقة مبالغة في المقصود لا يخفى على المتامل قوله

قوله يمشي اوله وراكب شيخا قد تخنى صلبه يتعس بالضم من باب نصر يمشي مشية الاعمش
ضد الاحدب وهو من باب علم يكب من اكب على وجهه سقط يقال كبه فاكب ويعبر زال
من العثرة وهو الزلة وفيه قلب لان العثار قبل السقوط الا ان في القلب نه لغاية الضعف
كانه يكب قبل العثار قوله على احد الوجهين دون الوجه الاخر الذي يفسر فيه
الهلك بما اوردنا اهلا كما فيه لا قلب قوله على ما يحمل اي حال كونه على الوجه الذي يحمل
عليه ولا يخلو عن رمز الى ان في الاية وجها آخر لا قلب فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد
القائك الكتاب اليهم وقف قريبا منهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون قوله
يحمل على تدلى فدنا لان التدلي تكلف القرب وتطلبه فيكون قبل القرب وفيه ان له
محملا آخر لا قلب فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق في الهواء بعد الدنو وبمعنى تدلل اي تلطف
ومن قلب الكلام وتبهرجه انه اذا كان تدلى بمعنى تعلق من الهواء فهو من باب القلب
لان الذي يجي من جهة الفوق يتعلق اولا ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف على ما اشرنا
اليه في الابيات من المبالغة والشارح نكتة القلب في الابيات كيف والاخراج لا على مقتضى
الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظاهر او مساو
لا اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل
القلب مطلقا سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولا وهم من قبيل انه توهم ان بعض الابيات التي
اوردها المص وقبلها خالية من اعتبار لطيف وقد بينا بعض ذلك قوله او كان المسند اليه
معرفة عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط في المسند عدم العهد احترازا عن نحو رايت منطلقا
وزيد المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وستنفتح بزيادة ايضاح
في الحالة المقتضية لتعريف المسند قوله او الخطاط اي انحطاط الشان لا المسند على ما
موهم بل لا ينبغي ان يعتبر اضافة الشان الى المسند لانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه ولا الى المسند
اليه لان تنكير المسند لا ينبي عنه ولا يخفى امكان معان اخر فما تقدم سوى الارتفاع والانحطاط
الا انه اعتبر الغالب قوله لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ ولا تدرك غايته قوله للتخصيص
اي تخصيص المسند بل الاسم المنكر منه قوله ان كان ما سبق من قوله او منع عن
تربية الفايدة ما مع قرب وبعيد وانما خص التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك
من نقص الشيوع ورفع الابهام بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال يسمى تقييدا لا

تخصيصاً بحسب الاصطلاح وفايدة التخصيص بالاضافة او الوصف ما ينساق اليه الذهن
بما ذكر في تقييد المسند الفعلي قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند اليه معرفا
باللام او الاضافة او غيرها اذ قد وقع في الامثلة ذكر الكل فقوله فيما سبق اذا تكلمنا
في تعريف المسند باللام يعني في اثناء تعريف المسند مطلقاً قوله فهو اذا كان اي المسند
مشخصاً اي متعيناً بطريق اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولية والاشارة قوله
وكاني بك اي متلبس بك ناظرا او استمعك حال منه او خبر اخر ونقول حال من استمعك او
بدل من الكاف وهذا استفسار مبني على راي الناظر من ظاهر حال الجملة ان تركبها من المسند
اليه والمسند ذاهلا عن الجزء الصوري الذي هو الحكم والاسناد يعني ان تعريف المسند
يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس في كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة
ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينين فماذا استفيد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب
بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما او لازمه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكرة قوله
ولا تقدم لما انجر كلامه في بيان افادة الحكم او لازمه الى انه يقول تارة زيد اخوك وتارة
اخوك زيد وكذا في غيره من المعارف حاول بيان المقتضية لتقديم هذا المعرف على ذاك
مرة وتاخيره عنه اخرى فقال انه لا يتقدم ما تقدم بسلامة الامير اي جزافا بلا سبب بل لابد
ان يطلب له جهة وهذا من امثال العجم وكلام المتغلبة من الخدم اذا اخذوا شيئا من السوق
فقال صاحبه لم تاخذه فيقول بسلامة الامير اي ما دام اميرنا سالما ناخذ مثل هذا كثيرا
والضابط انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح
ان يكون محكوما عليه فانهما تحققت او توهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه فجعله مبتدا
والآخر خبرا وقد قرر المص ذلك في الامثلة بالاخفاء فيه فقوله على الوجه المتصور اي
على الوجه الذي تصورته طالبا ان يجعل هذا محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله
على ما كان تصوره اي على الوجه الذي تصوره ان يكون عليه ومعنى قوله حكمك عليه انك
تعتد بثناته او بثناء الآخر وجعل الخبر عن الشيء اياه او الآخر قوله باعتبار تعريف الحقيقة
والاستغراق بان يراد ان زيدا هو المنطلق كله على طريقة هم القوم كل القوم يا ام خالد
وذلك لان الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق كما سياتي وهذا كله ظاهر وانما
الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من

فقال من الذي اثنى علي او من المنطلق طالبا التعيين فالذي يصلح في الجواب هو زيد
الذي اثنى عليك وزيد المنطلق ام الذي اثنى عليك زيد والمنطلق زيد فكلام المص يميل
الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر بخلافه واتفقا
على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تايب ثم استخبرت من هو فجوابه زيد التايب
قوله واذا تاملت يعني ان النحويين قد اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين
لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدمت كان هو المبتدا والآخر الخبر لكن نحو على ذلك علي ان العلة
هو خوف الالتباس حتى اذا قامت القرينة وامن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يعتنوا المعنى في ذلك والتوجيه فقال المص انك اذا
تاملت فيما ذكرنا من ان ما تقدم لا تقدم بسلامة الامير بل بالمعنى الذي قررنا في الامثلة والوجه
الذي بينا فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيما ذكروا وذلك ان كل ما قدم كان هو الذي
قصد الحكم عليه والاخر الحكم به والمحكوم عليه مبتدا والمحكوم به خبر قوله وما قد سبق
اشارة الى الرد على الامام الرازي فيما ذهب اليه من انك سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق
زيد فزيد متعين لكونه مبتدا لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان يكون
مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه
دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قايم بالغير فيكون حقيقيا
بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه الرد انا لا نجعل المنطلق مبتدا الا حال كونه دالا على
الذات اي الشخص الذي له الانطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانتساب امر نسبي
اليه وهذا القدر لا يوجب تعيينه لان يكون مسندا ليلزم كونه خبرا وزيدا لا يجعل خبرا الا ان
يجعل دالا على معنى نسبي يستحق ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيد اي مسمى بزيد فان
قلت الدلالة على المعنى النسبي مما لا حاجة اليه في الخبر بدليل قولك زيد اخوك ورجل انسان
ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه انما راي الكوفيين قلت
كانه اعتبر ذلك ليصح على الكوفيين ايضا وعلى راي ارباب المعقول القايلين بان الجزئي الحقيقي
لا يقع محمولا البتة فقوله لا تعرج عليه اي لا تعول ولا اقامة ولا ثبات من عرج على المنزل عطية
اقام عليه قوله واما ما قد يقع يعني قد يجد من المبتدا والخبر المعرفين ما يدل قطعا على ان
المتاخر محكوم عليه ومسند اليه والمتقدم محكوم به ومسند كقول ابي تمام • نم وان لم انم كراي

كراكا. شاهدي الذبح ان ذاك كذا كا. وقوله في صفة العلم لعابُ الافاعي القاتلات
لعابه. وأرْي الجنى اشتارته ايدي عواسل. للقطع بان المعنى على ان كراك كراي ولعابه لعاب
الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا الا ترى العسل
اشتارته اجتنته العاسلة الجماعة الذين يجدون العسل والمعنى ان قلمه هلاك للاعداء بمنزلة
السم ونفع الاولياء بمنزلة العسل قوله واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها
اى استغراق اللام او الحقيقة مشكل وقوله اذا قلنا الى قوله والاقرب بيان لوجه الاشكال
وتقريره ان المراد بتعريف الحقيقة اما القصد الى الحقيقة من حيث هى هى وتميزها عن ساير
الحقايق واما القصد اليها حال حضورها تحقيقا او تقديرا واما استغراقها وشمول افرادها
اولا يعقل ولا ينقل سوى ذلك والكل فاسد اما الاول فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء
الاجناس معارف من غير ان يكون معرفة بشئ من طرق التعريف لكونها موضوعة للقصد
الى الحقيقة وتميزها اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المخصوصة من
بين حقايق الافعال واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون اسماء
الاجناس معارف قول اي مقول لم يقل به احد من اهل اللغة وايمة العربية الذين اليهم
بيان الاوضاع ومعاني الالفاظ ثم اشار الى اعتراضين مرجعهما الى منع انتفاء اللازم ومنع
الملازمة ودفعهما وكان الانسب بداب المناظرة تقديم الثاني فقوله ولئن التزم اللام
فيه لتوطئة للقسم وفي قوله لنكذبن على لفظ المبنى للمفعول المسند الى ضمير ملتزم لام جواب القسم
وهو قايم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن قبت ليلا ذنبك وذكر بلفظ الخطاب
لان له جهة في الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس معارف فانه باطل محض لا يلتزمه
الا مكابر مجهول مكابرة ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة بين الموصوف
والصفة او يجوز لا اقل لكن لا خفاء ولا نزاع في امتناع رجع رجعى القهقرى مثلا بل انما يصح رجعي
سريعة بالتنكير والقول عني في امتناع متعلق بنكذبن لا بمعنى انه ينسب الى الكذب في
امتناع ذلك بل بمعنى انه ينسب في امتناع ذلك اى عند امتناع ذلك وبسببه الى الكذب
ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب في ايراد البيان بالمصدر الخالي عن التنوين اما
بالمصدر فلظهوره بالاتفاق على انه للقصد الى الحقيقة دون الافراد بخلاف مثل رجل وفرس
فانه ربما ينازع فى ذلك واما الخلو عن التنوين فلقصد المسافة بينه وبين اثبات المطلوب

المطلوب اذ لو قال رجوعا الحسن لتوجه ان يقال بهذا التنوين فيجاب بانه تنوين تمكن
فيقال لم لا يجوز ان يكون تنوين تنكير يصير بها المعرفة نكرة فيجاب بانها انما تكون
في غير المتمكنة من الاسماء مثل صه بخلاف قولك مررت بزيد وزيد آخر فان تنكيره ليس
للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام ويفوت سرعة الوصول الى المطلوب
واما اعتراض منع الملازمة فهو انا لا نسلم لزوم كون اسماء الاجناس معارف وانما يلزم لو
كان القصد فيها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل الفردية معتبرة فيها فمعنى رجل فرد من هذه
الحقيقة والجواب ان المدعى وهو امتناع كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من
حيث هي ثبت بلزوم المحال في صورة ما ولا يحتاج الى لزومه في جميع اسماء الاجناس
ولا شبهة في ان القصد في المصادر الخالية عن تاء المرة او النوع الى نفس الحقيقة ولهذا
اتفقوا على ان نحو ضربت ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى ولا يجمع لكونه نفس الحقيقة فيلزم
كونه معرفة وجواز اتصافه بالمعرفة قوله ولزم عطف على لزم اى لزم ان اسماء الاجناس معارف
وهو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ان يراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
من حيث هي وتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخلة على اسماء
الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كاينه لتاكيد تعريف الحقيقة لانها لا تفيد سوى ما يفيده
اسم الجنس نفسه من القصد الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل وفاقا قوله واذا قلنا
ابطال للاحتمال الثاني وهو كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها في ذهن
السامع اى باعتبار حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ماخوذا في مدلول اللفظ
تحقيقا كقولك نطلق رجل فالرجل كذا او المنطلق كذا او تقديرا بان تنزل منزلة الحاضر لكثرة
الاحتياج اليه او لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجازا بمعنى
تنزيله منزلة الحاضر وتشبيهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد
او لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وهذه الملازمة ممنوعة وبه تنحل الاشكال وذلك ان المراد
بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار
واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور
معتبر في المعرفة ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم
والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث تعريف الحقيقة والى الحصة منها تعريف العهد والمراد

بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا مجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري
حتى يقال ان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز وفي
قوله تعالى وليس الذكر كالانثى قيل الذكر اشارة الى حاضر تقديري مجازي لكونه غير مذكور
بل مستفادا من قولها ما في بطني محررا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما كان يكون
للذكور خاصة والانثى الى حاضر تحقيقي مذكور بقولها وضعتها انثى قوله واذا قلنا
ابطال للامر الثالث وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين
احدهما انه يلزم في لام تعريف الحقيقة ان تكون موضوعة لغير التعريف لان معنى التعريف التعيين
والاشارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون
موضوعا للتعريف لا تعال[ـ]ـم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعة للتعريف
لانا نقول التقدير ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق
فلا يكون للتعريف ثم يكون مشتركا باعتبار كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه ولا افتقار
الى ما ذكرنا قال اذا املت وهو وان كان متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم
والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة
اللام على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة فان قيل لا نسلم
لزوم الجمع بين المتنافيين وانما يلزم لو لم يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن
معنى الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في نحو المسلمون قلنا اللزوم ثابت لما مر
من الدليل والسند مدفوع بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا
وضربتهم وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وتانيث الفعل المسند اليه مثل جاءت الرجل
وجواز تاكيده باجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والفرس الدهم على
الاطراد حيث كان وممن كان بخلاف الدرهم البيض والدينار الصفر فانه مسموع شاذ لا
لا يقاس غيرها وانما جعل هذا وهي الوجوه مبالغة في الامر والا فان اريد اندفاع ذلك بانه
لا يجوز محافظة على صورة اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله وان صيرا اي رجع والتجئ في
الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد وقوله او صحة عطف على وجوب ولا اقل في موضع
الحال وخبر لا محذوف وعلى الافراد متعلق بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من الامر
وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي

الثاني ويتوجه ما ذكر من الوجوه قوله والاقرب لما اشتهر وتقرر ان اللام تكون
لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق ايضا وورد
الاستعمال بالكل حاول توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب الى الصواب
ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع الى ذلك والاستغراق الى
المقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود
بين المتكلم والمخاطب اما تحقيقا بان يكون مذكورا باسمه او بغيره كقولك نطلق رجل فالرجل
كذا او المنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز باعتبار خطابي كقولك اغلق الباب لمن دخل
البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين عهدته اي دركته ولقيته واما تقديرا
بان تنزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقة وهي قد يكون الحقيقة من حيث
هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل خير من المراة وهذه تسمى لام الطبيعة وقد يكون
الحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم وفي التنزيل اني اخاف
ان ياكله الذئب وهذا هو المسمى بالمعهود الذهني على ما قال ابن الحاجب وقد يراد باللام الحقيقة
باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة المعهود الذهني ذلك الوجودي هي
المعقولية كقولك دخلت السوق في بلدة كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق
معهود واذا قامت الدلالة على انها باعتبار الوجود ولم يوجد قرينة البعضية تعين الاستغراق
حذارا الترجيح بلا مرجح فتعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو الذي ينزل منزلة الحاضر المعهود
باعتبار من الاعتبارات الخطابية الموقعة للنكات فقوله احد قسمي التعريف اطلاقا لان التعريف
ليس الا للعهد وقوله منزلة المعهود يعني القسم الحقيقي منه فان قلت يجب ان الحقيقة
باعتبار الوجود يكون حصة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصلح ذلك فيها
قلت كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصة من الحقيقة بمعنى بعض افرادها او يجعل الحقيقة
مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد فان قلت فعلى اختيار
هذا القول كيف تدفع الاشكال وعلى اي مقدمة يقع الابطال قلت على الملازمة
ان اريد بعدم التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور
نفس تعريف العهد وعلى انتفاء اللازم ان اريد كونه واخلافيه فان قلت بم تعلق
قوله بناء قلت المعنى على تعلقه بان يقال مفعولا له او مصدر الفعل محذوف

في موضع الحال لكن معمول ما بعد ان لا يتقدمه فالوجه ان يقدر له محذوف تفسيره ذلك
الظاهر او يجعل حالا من الضمير في الاقرب العايد الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب
لان فيه ضميرا البتة ولا يعود الى اللام لكونه حرفا لا اسما موصولا قوله اما لان ذلك
الشيء في موضع البدل من قوله بوجه لتقارب معنى الباء واللام قوله او على طريق
التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه البتة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه
بواسطة التهكم اي السخرية والاستهزاء كما يقال للجبان اسد فيثبت له لوازم المستعار
منه اعني الاحتياج اليه وهو اعتبار حضوره ومعهوديته فتعرف باللام وهذا معنى قوله
وستعرف معنى هذا في علم البيان قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله
في شانه صفة اسبابا او متعلق بمناخذة قوله او غير ذلك مجرور معطوف على ان
ذلك الشيء اي او لغير ذلك لكونه محبوبا او مطلوبا او بديعا او فظيعا فيهتم بشانه فيجعل كالحاضر
قوله ثم ان الحقيقة تمهيد لكيفية نشاء الاستغراق من المقام واشارة الى ما يذكر في
الكتب الحكمية اي لكل شيء حقيقة هو بها هو ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا جزئية
الى غير ذلك من اللواحق والمتقابلات والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر وحاصل الكلام
ان المعرف باللام اذا قصد بها الى الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل
للتوحد والتكثر ففي المقام الذي يكتفي فيه بالظن ولا يطلب اليقين حتى يلزم الحمل على الاقل
المتيقن يحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراد الكثرة يعود الى الترجيح
بلا مرجح وقد وقع في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع
التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل
لا لتعليل السلب اي ليست من حيث هي هي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة
بسبب تحققها مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك
فنفى هذا التوهم واعترض الشارح العلامة الشيرازي اولا بانه انما يستقيم اذا جعل لا بمعنى
ليس وهو قبيح قلت بل يستقيم على كونها بمعنى غير مثل لا فارض ولا بكر ويكون اللام في
لتحققها متعلقا بمتعدد وكيف ولم يعهد حذف اسم لا ونصب خبرها وثانيا بانا لم نعرف احدا
ذهب الى هذا الوهم وهذا خارج عن القانون جدا وثالثا بان هذه العبارة لا تدل
على نفي هذا الوهم وهو مكابرة اذ المعنى غير متعدد بهذا السبب كما توهمت فلا تتوهم وكم

وكم في هذا الكتاب وغيره اخفى واضعف من هذه الدلالة ورابعا بان كونها ليست
متعددة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلت القصد الى التنبيه على ان تحققها
مع التعدد لا يوجب كونها من حيث هي متعددة وخامسا بان انتفاء تعددها او توحدها
بهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والتكثر لجواز ان تكون متعددة او لا متعددة
لذاتها فلا يكون صالحة لهما قلنا لا نزاع ان منشاء توهم التعدد واللاتعدد من حيث
هي هو هذا المحقق وقد نفاه فثبت انتفاء التعدد واللاتعدد من حيث هي ولزوم الصلوح
لهما ثم قال بل هي تعليل للسلب بانه لولاه لزم اجتماع المثلين وتقريره ان الحقيقة غير
متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها تقبله
لتحققها مع التعدد العارض وغير متعددة من حيث هي هي والا لما قبلت الوحدة لما
ذكرنا لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة العارضة قلنا انما يتم هذا على تقدير تماثل التعدد
الذاتي والعارضي واستحالة اجتماع المثلين عند المصنف فان المعتزلة يجوزونه وكون
التعدد الذي تحقق الحقيقة معه عارضا ربما يثبت بانه يزول الى المقابل فلا يكون الا
عارضا ولما في التقديرين من الضعف والخفاء سيما حديث اجتماع المثلين فانه خفي جدا لا يخفى
غير النسخ المصححة القديمة وكتب هكذا لا متعددة لتحققها مع التوحد المثلين فانه بيان لا يخفى
مع التكثر كذا نقل عن شهاب الدين الخوافي الراوي لهذا الكتاب عن المصنف وبالجملة
فاللام في لكونها متعلق بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة
نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض وكذا لا الثانية من لا لا متعددة
عطفا على ما بعد لا من لا متعددة بحيث يشمله حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير ويكون لا
الاولى مزيدة مذكرة للنفي وهل يجوز ان يكون بمعنى غير كالثانية فيه تردد بخلاف قوله
تعالى ولا بكر بعد قوله لا فارض فانه يجوز ذلك فيه ثم انه ظهر شارح آخر لم يرض التقريرين
واتى بما هو عار على الزمان وشين فقال ان قوله من حيث هي هي ظرف مستقر
واقع خبر كونها ولا متعدد عطف عليه والمعنى ان الحقيقة لكونها ماخوذة من حيث هي هي
لا متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان
ذلك ان الحقيقة يمكن ان توخذ متصفة بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحة للتوحد
ويمكن ان توخذ متحدة لتحققها مع الوحدة فلا يكون صالحة للتكثر ويمكن ان توخذ من حيث

من حيث هي هي من غير اعتبار التعدد والوحدة فيكون صالحة لهما قوله فيكون الحكم
متنزع على جملة قوله اللام موضوعة لتعريف العهد والحقيقة احد فحقيقة وهي صالحة للتوحد والتكثر
والاستغراق انما نصب على التمييز وخبر يكون اي مقتضى المقام اي مفوضا اليه قوله فاذا كان
اي المقام خطابيا يكتفي فيه بالظن و لا يطلب اليقين البرهاني والاستدلالي بخلافه ووصف
المقام بالخطابي والاستدلالي شايع فيما بينهم على ما ذكر في اخر هذه الحاله فجعل ضمير كان للحكم
او لمقتضى المقام ليس على ما ينبغي حمل المعرف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود المحقق
مفردا خبر كان والجملة في موقع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او جمعا والخبر في مثل
هذا المقام واجب التقديم قوله بعلة ابهام اي الايقاع في وهم السامع وانما زاد و
ذلك لظهور ان الحمل على البعض لا يقود الى صفة الترجيح لانه ربما يكون في الواقع مرجحات
او غاية الامر تساوي الكل في تحقيق الحقيقة فيه وهي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات الاعتبارات
والخب بالكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الخبيث قوله اقل
ما يحمل على لفظ المبني للمفعول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثلثة بالعدد الزايد على الاثنين
بواحد باقامة الحد مقام المحدود وتصريحا بالا يقتضي كونه جمعا اعني الاثنين كانه قال
هو العدد الزايد على الاثنين لا الاثنان قوله وسعف على هذا اي على الحمل على
الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال اشارة الى ما قال في الفصل
الاول في الاستدلال الذي جعلناه خبرا شايعا ان الجملة التي لا يكون جنسية الحال في الكل
وخلافه في مثل قولنا المومن غر كريم بحيث مهملة ولا احتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم
يستعمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز
ولا التصريح الى الكناية فاعرف وانا اتعجب من الشارحين يمرون على مثل هذا لا يهتمون
ولا يعرفون اين يقفون حتى قال بعضهم ان المراد انك سنقف على دليل هذا في علم
الاستدلال وجوابه تحت الحكم في الاقل اذ لو سلب عن جميع الافراد لزم السلب عن
الحقيقة لانها لا توجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون وان لا يكون
فيوخذ اليقيني ولا يتعرض للمشكوك قوله ومبني كلامي هذا وهو الحكم بكون الاقل في الجمع
هو العدد الزايد على الاثنين بواحد على ان الاثنين من الافراد ليساجمع اي مدلول الصيغة
الجمع وما يصح اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا بجمع من المجموع اي جماعة من الجماعات لزبا تو تش

نوقش في ذلك ولما كان لهذا تعلق بصناعة العربية الا من جهة اللغة ان ج م ع لا في
معنى وضع مع انهم يقولون انه بمعنى الضم وفي الاثنين ذلك ثم ان اريد بها تلك الصناعة
العربية فنعني سوابقها ولواحقها السوابق منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق
وان اريد المعاني والبيان فالسوابق لها واللواحق وبالجملة فلما علم فيهما من تمايز التثنية
والجمع بالتعريف وبالصيغ ونحو والضماير لم يرتض عد الاثنين من الجمع وكانه يعرض بصاحب
الكشاف حيث تعدد في بعض المواضع الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه قوله
وههنا وفيه يريد بالاستغراق العرفي ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف
وان كان لبعض الافراد في الحقيقة وبغير العرفي ما يكون المدلول جميع الافراد في نفس الامر
قوله واستغراق المفرد شبه ان يكون مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبئ عنه لفظ
يكون كما في النكرة المنفية وهو ظاهر وكما في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القراين
كما زعم في قوله تعالى وهن العظم وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها
انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى وكتبه ورسله انه قراءة ابن عباس رضي الله عنه وكتابه
وروي عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهه بان معنى استغراق المفرد شمول افراد الجنس
فلا يخرج فردا وفردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية في خلل الجنس لا في
وحدانه هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع المعرف باللام يتناول
كل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي العالم وذكروا في قوله تعالى
والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه الى غير ذلك مما لا يضبح
لا يعد ولا يحصى واتفقوا على ان من قال عبيدي احرار انه يعتق الكل وعلى انه يصح استثناء
الفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءني الرجال الا زيدا واصرف الدراهم الا واحدا وسجدت
الملائكة الا ابليس ولا خفاء في ان ما اورد من التمثيل بقولنا الله غفار الذنوب كلها وجمع
الامير الصاغة لا يريد خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان التلطف في ترك الجمع الى المفرد
في قوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم مني هو التوصل باختصار اللفظ الى التكثير في
المعنى لدلالته على اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم بخلاف وهنت العظام فيجئ الكلام
عليه في اخر باب الاطناب ثم يظهر الفرق في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في جانب القلة

مطلب في بيان اتفاق الائمة على تناول الجمع المعرف باللام لكل احد من الافراد

بانه يصح في المفرد ان يراد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلثة ولهذا قال صاحب
الكشاف ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس
وزان المفرد في تناول الجنسيه والجمعيه في جمل الجنس لا في وحدانه قوله واذا عرف بلام
يعني اذكر من جعل المعرف باللام في المقام الخطابي على الاستغراق ففي نحو زيد المنطلق والمنطلق
زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا
يصح عطف عمرو على زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا لحصول التاكيد ومبنى كلامه على ما
ذكره من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب
الكشاف الى التفرقه حيث ذكر في الفايق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث
لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره قوله بلهات
اعتبارية كغفلته في نفسه او قلة ظهور اثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع قوله
واما الحالة المقتضيه لكونه اي المسند جملة فهي اذا اريد تاكد الحكم بنفس التركيب من غير تكرير
او حرف تاكيد ولا اخفاء في انه لا يتاتى بكون المسند جملة اسمية فلذا اقتصر في التمثيل على الجملة
الفعلية والشرطية والظرفية وان كانتا ايضا عايدتين الى الفعلية واورد المسند اليه في
الفعلية بالضماير الثلثة والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينها في التقوي بخلاف التخصيص
فانه لا يكون في الاسم المظهر على ما يجي ولذا ذكر فيه او دون الواو وقوله كاسباتيك
اشارة الى ما ذكر في تقديم المسند من ان سبب تقوي الحكم هو ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شي الى اخره كلامه ومثل للشرطية بمثالين اشارة الى انه لا فرق في
افادة التقوي بين تقديم الشرط وتاخيره قوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية
خبر المبتدا وافادتها التقوي بناء على ان الجزا مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة غايته
انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط قوله او اذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد
تقوي الحكم وسمي المسند بهذا الوصف بجال ما هو من سببه في النعت الا ان النعت ثمه مثل
مررت برجل كريم ابوه يسمى وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط
في جعل السببيه مقتضية لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل
زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتدا والظاهر من تفسير

من تفسير المص هو الاول وقوله وهو ان يكون على حذف مضاف اي ذو ان يكون
وقوله مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للام الذي هو اي ذلك المفهوم مبني عليه
اي خبر عنه او بالانتفاء عنه اي عن ذلك الام وليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه
في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند
بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب التعليق
خبر ان يكون وتعليق اثبات مصدر لتعليق وضمير له وعنه لغيرها هو وتمثل بثلاثة امثلة
لان الخبر في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون فعلا او وصفا او ظرفا وقوله او يكون
منصوب معطوف على ان يكون فيتطلب وهذا هو الثاني من قسمي المسند السببي اي يكون
الى مبتدا اصل الكلام فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده واما وصف الفعل بذلك مع
ان كل فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيتطلب تعلق ذلك الفعل على المبتدا الذي
قبله بنوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل
متعلقا بما قبله تعلق الاخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او نفي لانك لا تثبت
لزيد الضرب على حقيقته بل ضرب اخيه لشخص وقوله لا تشياء عطف على فعلا ومثل
باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهه لان اسم التفضيل لا يعمل فيما هو سبب ما قبله ومن
خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند سببيا
ذاهبا الى ان هذا سبب اخر لجعلية المسند مغاير لكونه سببيا اما خلاف الرواية فظاهر واما خلاف
الدراية فلما فيه من العدول عن الماضي الشايع الاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل
مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه
ومن التكرار المحض ان اريد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون ذلك لام مبتدا لذلك
المفهوم او فاعلا له فيتناول القسمين وبالجملة فال الكلام الى ان من الحالة المقتضيه لكونه
جملة اذا يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيتطلب تعليقه بما قبله لا شيئا
متصلا بالفعل قوله لسر نطلعك عليه وهو جعله ثابتا في حكم الافراد للصفة المسندة
الى الضمير المحكوم عليها بالافراد وشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الحكاية والخطاب
والغيبة وينبغي ان يعلم ان المسند قد يكون جملة لا للتقوي ولا لكونه سببيا وذلك في
صور منها مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف عند قصد التخصيص فانه وان جاز

ان يفيد التقوي على ما سيجي من ان التخصيص تاكيد على تاكيد لكن لا اخفاء في ان ليس
القصد فيه الى التقوي وقد يقال ان المسند ههنا ليس بجملة بناء على ان العجز
تاكيد متقدم لا مبتدا والجملة فعلية لا اسمية وسنتكلم عليه في موضعه ومنها خبر المبتدا
اذا كان جملة اسمية مسندها ليس بفعل ولا مشتق وان ادعي انه سببي متعلق ذلك
مثل زيد اخوه عمرو او غلامك والله رسوله بشر ولذا لم يمثل الا بما خبره فعل او مشتق وان
ادعي انه سببي فتعليق ذلك الجامد بالمبتدا الاول تعليق اثبات مشكل ومنها مثل زيد
ضربته او ضربت غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك مما اسند الفعل الى ما بعده
وليس لما بعده سبب مما قبله وتقرير الشيخ عبد القاهر ان مثل هذا يكون للتقوي لانه لا يعتبر
فيه تكرر الاسناد بل البناء على المبتدا قال ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا
لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا
اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان الاعلام بالشي بعد التنبيه عليه والتقدمة
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان وهو
ظاهر قوله وما ذكرت لك من كون المسند الجملة للتقوي او لكونه سببيا اذا علمت حقيقة
بحقيقته بان تعرف جهة التقوي وتفصيل مفهوم السببي جعلك مطلعا على امور جليلة مفيدة
في علم النحو الاول وجه قولهم لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدا من عايد الى المبتدا ملفوظ
كما في زيد قام او مقدر كما في البر الكر بستين لان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل
الى ضمير المبتدا وعلى ما سياتي والسببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدا وهو يقتضي رابطة وهو
معنى العايد والثاني انهم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي الان في الجملة
الواقعة خبرا من ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عايد لانها ليست
معنى يتعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط
الشي بنفسه الثالث وجه تاويله بتوقيف الجنس في فاعل نعم وبئس عن الضمير العايد الى
المخصوص بالمدح او الذم فمن يجعله مبتدا لا خبر مبتدا محذوف لانه قد علم مما ذكر ان ليس
المقصود من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدا ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس للمبتدا صادق
عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من المخبر

من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره
بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره وفي عطف نيابة العموم
على نيابة توقيف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل
نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل هو جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فقد ذكره في الخبر
عن زيد علم انه هو فيكون ذكرا عائدا اليه ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة
المخبر عنه بطريق الاولى مثل اري الموت لا يسبق الموت شي قوله واما الحالة المقتضية
لكون الجملة فعلية كما ذكر بعد افراد المسند ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما منكرا
او معرفا كذلك اورد بعد جملية المسند ما يقتضي كونها فعلية او اسمية وشرطية او ظرفية وفي
الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد مدلول المسند وهو الانطلاق وان
كانت الجملة اسمية فليست كل جملة لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا وذلك للقطع
بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه وكون الفعل بخصوصه لافادة
تجدد ومضمون ما يتضمنه من الحدث لا ينافي كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق
افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وابانة عن كونه للتجدد وغني
عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يقرن به ما يوجب
دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
وكما اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هيهات فانه بواسطة ذلك الفعل يدل على التجدد
ولا ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد
ابوه قائم او يقوم فانها للتجدد وقطعا لكونها لافادة ثبوت تجدد الفعل مجردا عبارة يتاتى
مثله في زيد قام ابوه مما المسند جملة فعلية بل في مثل قام زيد مما المسند مفرد فعل قوله
وما تسمع من تفاوت الجملتين يريد اعم من ان يكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية في
الايات المذكورة ليست مسندا وانه بخير العضل في هو يطلعك ودلالة على الحصر اي هذا هو
المطلع لا غيره من القواعد البيانية وقوله تجدد النصب على التمييز وتمييز على انه للشان وحين
متعلق بيطلق وجه تقديم ما في حيز الاستفهام وجاء حال من المنافقين او من ضمير قولهم
وضمير به لقولهم وجملة فعلية حال منه وعلى معنى صفة جملة ولبروج متعلق بجانبين اي لو جاؤا
بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن رايا عنهم متقبلا منهم وفاعل طفق

قوله تعالى وحيث متعلق بيطبق وضميره لقوله تعالى وجملة اسميه حال منه ومع عطف
عليها وخبر ان كيف طبق يعني طبق غاية التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان
المناسب في الرد النفي بابلغ وجه واوكده اي ليسوا في شيء من الايمان وذلك لان اسميه
الجملة كما يكون في الاثبات لتاكيد الاثبات هكذا في النفي لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد على ما قد
سبق الى الفهم واما الباء فليست الا لتاكيد النفي قوله وعلى تفاوت عطف على قوله
على انه قيل اي في القول الذي يحكيه الله عز وجل عنهم وهو ان يجعل حالا من كلام المنافقين فليس
للظرفيه كبير معنى الا ان يحمل على التجريد وكذا ان يجعل متعلقا بيطلعك وستفاوت وكذا
ان زيد في الام الذي والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي هو القول لا المعنى ثم لا بد من تحمل
في ضمير جوّاذا القوا اذ لا يجوز عوده الى كلام المنافقين ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله
تفاوتا نصب على المصدر من تفاوت كلام المنافقين اي به لبعد العامل في الى جمله فان
الحق تعلقه بتفاوت لا تفاوتا وقوله ومع ان عطف على اسميه بتقدير موصوف اي ولي
جمله اسميه وكانيه مع ان والنشاكله الخضر والزرق المرمي والسهم اذا اصاب شاكله الرمي من
الصيد كان غايه في المقصود قوله وعلى ان ابراهيم عطف على على انه او على تفاوت وكيف
كان خبر ان وحين متعلق به والمعنى ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الخبر اي عليكم بدل
سوب السلم وهو احسن من تجدده المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى نسلم سلاما على
ان الحق ان مثل هذه الاسميه اعني التي تكون عدولا عن الفعليه يفيد الدوام الذي هو كال
الثبوت قوله في موضعها يعني الحالات المقتضيه لتقييد الفعل بالشروط المختلفه قوله
فهي اذا كان المراد اختصار الفعليه يعني تحقق مقام الفعليه بمناسبة التجدد ثم يتعلق بقصد
الاختصار وكون حذف هذا الفعل لازما لا يا في ذلك وقوله بدل استقر وعلى اقوى
الاحتمالين وعلى الوجه الذي تقدم حالات متداخله اذ في بدل ضمير لكونه بمعنى مبدلا من
استقر لا مترادفه يعرف بالتامل قوله ويظهر لك من هذا يعني انهم وان ذهبوا الى ان الجمل
اربع اسميه وفعليه وشرطيه وظرفيه بنا على انها ان كانت مصدره بشيء من ادوات الشرط
فشرطيه والا فالمسند فيها اما اسم فاسميه او فعل ففعليه او ظرف فظرفيه لان المسند
اذا كان صفه كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جمله وان كان جمله كما في زيد قام وزيد
ابوه قايم فالجمله مركبه اي مشتمله على جمله والكلام في البسيط لكن يظهر بما ذكرنا من ان الظرفيه

الظرفيه اخصار للفعليه وان الشرطيه ليست الا خبريه مقيده بقيد مخصوص هو الشرط فحقيقه
الجمله مضمون الجزاء وهو اما اسميه او فعليه ان مرجع الجمله كلها الى الاسميه والفعليه وهذا اولى
مما يقال ان الشرطيه فعليه لان الشرط ان سلم لزوم كونه فعلا فهو قيد للجمله وانما الجمله هي الجزاء
وهو قد يكون اسميه مثل ان جئتني فانت مكرم قوله واما الحاله المقتضيه لتاخير المسند
لم يات بالتفسير لتخلل الفاصل بتفاصيل الجمله ولما لم يكن لنا خبر نفسه ما يقتضيه بالذات
وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند هو ما يقتضي تقديم
المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل بلا مقتضي للعدول عنه او كونه ضمير
الشان او للتشويق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه ولما كان هنا مظنه
ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يقتضي وجوب
صدر الكلام للمسند اليه اي تقدمه على المسند لانه لا بد في المحكوم عليه من تعلقه ليكون الحكم
على متحقق فيجب لذلك تاخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكوره في تقديم
المسند اليه نفاه بقوله واياك اي اتق نفسك من ان تظن لا يكون الحكم على المسند اليه
مطلوبا استيجاب صدر الكلام الذي هو المسند اليه والمسند للمسند اليه فليس هو اي ليس
كون الحكم على المسند اليه مطلوبا هناك اي بحيث يوجب صدر الكلام للمسند اليه او ليس الاستيجاب
المذكور كاينا هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومرتبا عليه لان غايه الامر
ان يكون ذلك هو الاصل او الانسب لا ان يجب اذ ليس من لوازم التقدم في المعقول
التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند ايضا
فلا تغفل عن حقيقه الامر ولا تغتر بظاهر الشبهه لئلا يلزمك وجوب تقديم الفاعل على انه واجب
التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه جائز شايع في الكلام والجار والمجرور في قولهم
ظننت بفلان خيرا في موضع المفعول الثاني كما تقول به خبير قوله واما الحاله المقتضيه
لتقديمه اي لتقديم المسند فلا بد من التوقف لها ولتفاصيلها لانه قد احال وجه تاخير
المسند اليه على وجوه تقديم المسند لما ذكرنا قوله كيف زيد الخبر في الامثله الثلاثه
جمله ظرفيه استفهاميه متقدمه على المبتدا ولا شبهه في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن
مقولية الاستفهام وبهذا يعرف ما ذهبنا اليه من جواز كون خبر المبتدا جمله انشائيه وما وقع
الطلب موضع تمييز كون تعرض الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد

الذات ح

انت او نفسك ح

تخصيص المسند اى جعله مقصورا على الثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على المسند على
هو الاستعمال العربى تقنى لكم دينكم ولى دينى دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوزه
الى الاتصاف بى ودينى مقصور على الاتصاف بى لا يتجاوزه الى الاتصاف بكم على ما ذكر
فى قوله ان حسابهم الا على ربى معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلى وهذا مع وضوحه قد خفى على من خفى حتى قال ما قال ونشاوه توهم
انه لا يصح ان دينى لا يتجاوز اليكم ولم يعرف انه متسوح وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص
كما فى دينكم لكم على تقدير التسليم لا ينافى كون التقديم لذلك فانه لا امتناع مثل هذه
الاسباب كقوله وانما العزة ذكرناها بالتقديم واستعمال انما ومعنى قايم هو انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود وفى قوله فيرده اشارة الى ما يسمى قصر التعيين او لا يتصور
فى مثل قايم هو ويسمى انما قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد
العاقل ان زيدا قايم وقاعد معا وانت تميمى وقيسى جميعا ثم يمكن جعله من قصر القلب
بان يعتقد السامع انه قاعد لا قايم وقيسى لا تميمى والى كون القصر تارة لقطع الشركة
وتارة لنفى التردد وتارة لقلب حكم السامع اشار بقوله وسياتيك فى هذا المعنى فى فصل
القصر كلام والظرف الاول حال من كلام والثانى متعلق بسياتيك **قوله** التنبيه على
انه اى المسند خبر كقولها اى قول ام تابط شرا وجاز الاضمار لان المعنى كقول القايل بدلالة
لفظ القول ويحتمل جواز الاضمار بناء على شهرة ان الكلام لها بدليل انهم يقولون فى جميع
الكتب كقوله وقولها يعنى الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل لم يعلم القايل بعينه سالت
عن موجب شجاعة تابط شرا اذ كانت بعد موته تبكيه وتثنى عليه فقالت ما حملته تضعا
ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته مبقا ولا سقيته هدبدا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت
به فى ليلة مظلمة مشدود وحباك النطاق تحت راسى سبح وعلى ابيه درع فقولها تحت راسى
سبح حال من حملت به بدون الواو فالاظهر ان سبح فاعل الظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن
فيه اعنى تقديم الخبر وان اوردوه منه والعرب تزعم ان المراة اذا فزعت ثم وطئت ولد
الولد الشجاع فيقال وضعت المراة وضعا وتضعا بالفتح بدال التا ومن الواو اذا
حملت فى آخر طهرها فى مقبل الحيضة والتين ان يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه فى الولادة
وهو مذموم والغيل اللبن الذى ترضعه المراة وهى حامل والمبق الذى ياخذه شبه الفواق

عند البكاء وابته مفتوح الهمزة من الاباية من المبتوبة يقال اباتك بخير وجعله من الابات
بمعنى قطع الليل والحكم والعدم اى ما قطعته عن الثدى دون الرى انما يصح لو روى بضم الهمزة
ليكون مضارعا مخالفا لباقى الافعال والهدبد بضم الهدابد وهو اللبن الخاثر والحبك
الطرائق جمع الحباك وهى الطريقة فى الرمل والنطاق شقة تلبسها المراة وتشده وسطها ثم
ترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يجر على الارض وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان
قوله لها اى للتوبيخ حلق جمع حلقة وكم بات فى وصفه اعنى ضيق بمعنى ضيقة بالتاء لانه
فى الاصل مصدر والوحشى المتوحش من وصف التشبيه نجيه الحاجس الخاطر الهاجس نجاس بخطر
فيه **قوله** اغر اى كريم شريف والاغر من الخيل الابيض الجبهة وهو ممدوح فى العرف فى كل
فى كل شريف ابلج مضى من بلج الصبح اضاء واشرق ما يئتم تقتدى الهداة جمع هاد وعلم جبل
فى راسه نار جملة من مبتدا وخبر وان كان يحتمل ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده
على الموصوف كما ذكروا فى قوله تعالى فيه ظلمات **قوله** غير انى استثناء منقطع بمعنى
لكنى **قوله** ولكم فى الارض الظرف الاول خبر والثانى متعلق به مستقر موضع استقرار
ومتاع تمتع الى حين الى الموت او القيمة **قوله** فان النعت لا يتقدم بيان وتعليل
لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقديم التوابع مما لم يخالف فيه احد
ووصف كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ فى تعريف التابع ووجوب جعل
هو صفة فى المعنى حالا عند التقديم كما فى جاءنى راكبا رجل مع التزام كون ذى الحال نكرة
دليل عليه **قوله** تاخره عن المنكر احترازا عن نحو زيد فى الدار فان الظرف لا يحتمل الوصف
فضلا عن اولويتها لانه جملة والجملة انما تقع صفة للنكرة وتمييز منه للظرف المتاخر والباء
فى بالحمل على الوصف وبالحمل على الخبر متعلق باولى الا ان الاولى باعتبار المفضل والثانية
باعتبار المفضل عليه كما تقول زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة ولام تعليل للاولوية وذلك
اشارة اليهما واسند مجاز او مجرور بدل من من او بين وما سبق اشارة الى ما ذكر فى بحث تعريف
المسند اليه من ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا اختصاصا ازداد الحكم بعدا فازداد فايدة
قوله ولذلك اى ولكون الاولوية مبنية على الامرين او لكون المصير الى التنبيه مبنيا
على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واجل مسمى عنده انه جاز تقديم المبتدا النكرة على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب

المؤنة ثم انه وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيّس الّا انه
لما كان المعنى واني لرجل مسمى عنده تعظيما لشان التابعة وجب التقديم ومن هذا القبيل
لرهم ولها خلق لكون المنكر موصوفا قوله وان هذا التقديم ابتداء كلام لدفع الوهم
الناشي من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا كان المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا
يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف
ان كان مخصصا صالحا لان يقع مبتدا لا يلزم التقديم مثل ارجل في الدار وما احد في
الدار وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا عدل
به الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل بمثالين لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام او لا
كويل وعلل عدم الوجوب في المصدر والوجوب في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر
مكان له في الاصل حق التاخير عن المصدر المجعول مبتداء لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله حتى
المعمول التاخر فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر لم يلتزم تقديمه عليه رعاية للحق
القديم واما كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر فحق قوله فلا جواب اما اي فلا يلتزم تقديمه
وقوعا علة له وقبل صيرورته متعلق بالظرف في له حق وذلك اي كان قبل الصيرورة
مبتداء وقوله تنزلا حال من سلاما عليك لا وصف لان اللفظ المحكي يكون معرفة وكذا
معنى التجدد ولذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفيه اشارة الى ان حذف الفعل لازم
والمصدر قائم مقامه فيكون هو العامل في عليك على الاصح وقوله وبين ظرف عامله لفظه
بين لبعد العهد وطول الفصل والا في الكلام بين ظرف له وظرف ليس له ذلك اي حق في
التاخير مثل اما حلق وفي راسه نار وهو ظاهر وقيد بقوله قبل صيرورته مبتدا لان بعد
الصيرورة مبتدا للكل حق في التاخير من حيث كونه خبرا واعلم ان في مثل ويل لك وان
جاز قبل الصيرورة مبتدا ان يقال ويلا لك بالنصب وبلا في لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا
لكن الاستعمال الشايع ويلك بالاضافة قوله او يكون عطف على يكون المراد فلذا قلت الشايع
معرفا به اي بالمسند كهلاك لخصم وقوله او لانه صالح عطف على ان يكون اما اذا كان
على حذف اللام فظاهر واما اذا لم يكن فمن عطف الجملة على المفرد الواقع خبر مبتداء كقولك
زيد كريم وفي نعمة والضرب شديد وللتاديب وقوله كما اذا قلت امثلة لتقديم المسند
الذي هو اهم والمعنى كالتقديم الذي يحقق اذا قلت عليه من الرحمن سحبه بتقديم عليه

بتقديم عليه لان الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون ثوابا او عقابا ومن الرحمن
حال من المستكن في عليه وعطف الابيات بكلمة او على طريقة او كصيب من السماء قصدا الى
استواء الكل في صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات في سلك واحد لاشتراكها في النظم
قوله بالمطر بالتنوين شاذ وضرورة والا هم بالنفي هو تعلق السلام به فقدم قوله
وليس بمغن قدم بمغن وهو خبر ليس وبين الضلوع وهو خبر لم يكن للاهتمام والمعنى اذا
لم يكن في المحبة شفيع مثل وعناية من الباطن فلا ينفع شفيع من الخارج قوله او ان يكون
عاد الى عطف المفرد على المفرد وقوله ثلاثة مسند موصوف بقوله تشرق اي تضيء الدنيا
ببهجتها تلك الثلاثة قدم للتشويق الى المسند اليه وكذا تقديم كالنار على الحيوة وتقديم من
رجاء على واخرها يعني ان حيوة المرء وزمان العمر بمنزلة النار لا خير في اولها الذي هو الصبي
لكونه زمان ظلمات الجهل والغواية لا يهتدي الى نظام المعاش ونجاة المعاد بمنزلة الدخان
ولا في آخرها لكونه ايام الشيخوخة وضعف القوى وغلبة الهموم واستيلاء البرد واليبس
المضاد لمادة الحيوة بمنزلة الرماد وانما حاصلها الشباب الذي هو زمان كون القوى
مشبوبة مشتعلة مهتدية الى المطالب على ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتعال وقبله
ومنشي الشباب وليس منها صبا اي ولا ذوائب الخضاب وجعل تشرق مسندا الى ضمير ثلثة
على ان الدنيا مفعول فيه لغو من المعنى وعلى انها مفعول به على تضمين الاشراق معنى الانارة
او كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف عادل عن الظاهر القوي الى الضعيف الخفي وحق
اعتبار التشويق بتقديم المسند تطويل الكلام فيه ليتزايد فيتزايد الشوق فتكمل اللذة عند النيل
فيحسن الكلام والتشويق غاية الحسن كما في تثليث تشرق البيت لا كالنار الحيوة ومن رجاء واخرها
قوله او يكون تعطف الفعل على الفعل في ان يكون وهذا على عادة افتنانه في الكلام والمعنى
ان من الحالات المقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي تضمنه
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد ويقدم البتة على المسند اليه ذلك
الفعل في الدرجة الاولى مثل عرف زيد واذا تدبرت فهذا اكثر بما سبق من ان قصد
التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ثم قال
وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف فما يكون الجملة
اسمية مسندا جملة فعلية المسند اليه فيها ضمير يعود الى المبتدا فان الفعل في مثل هذه الجملة مستند

الى ما بعده من الضمير ابتداء أي في الدرجة الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو
المبتدا يستند اليه في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز ان المراد بمثل هذه
الجملة افادة التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية هي اذا كان المراد
افادة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على ما اسند اليه
الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند اليه في الدرجة الثانية وهو المبتدا فما
يتوهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون لافادة التجدد غلط صريح والحاصل
ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل مسندها فعلا ويجب تقديمه على المسند اليه والثاني
جعله جملة فعلية ويجب تاخيره عنه واذا سلكت هذه الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى ما
بعده من الضمير ثم بوساطة عود الضمير الى ما قبله تسلك باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على
ظاهره من كون المرفوع قبل الفعل من اول الامر مبتدا والفعل مع الضمير خبره وتنظم
الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر المرفوع مؤخرا في الاصل على انه
تابع للضمير بعد الفعل ثم تعالى قدم فجعل مبتدا وتنظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد
التخصيص اي قصر المسند على المسند اليه بناء على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان فيه تاكيدا
والتخصيص تاكيد على تاكيد والاعتبار ما حقه التاخير كالمفعول قوله كما اذا قلنا زيد عارف
او زيد عرف فالمسند اليه في الجملة اسم مظهر معرفة فانه لا يعتبر فيه تقديم وتاخير اذ لم يرد تنظيمه
للتخصيص لطلب لرب ويجيء من كلامه ما ينافي هذا وهو قوله الا في اللفظ استثناء
من قوله لا يقدر تقديم وتاخير اي الا ان يقال ان التلفظ بانا قبل التلفظ بعرفت وكذا
البواقي وكلمة اللهم تستعمل عند القصد الى استثناء امر بعيد نادر كانه يدعو الله وينادي
استظهارا به واستعانة على ذلك قوله وسبب تقويه ظاهر الا ان فيه بحثا وهو انه قد سبق
ان الاسناد الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية
وههنا قد عكس فزعم ان الفعل يستند الى المبتدا اولا ثم بواسطة تضمنه الضمير العائد الى المبتدا
يستند وينصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في هذا المقام فذهب بعضهم الى ان ههنا
ثلاثة اسانيد الاول اسناد الفعل نفسه الى المبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه
فينعقد بينهما حكم الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير بعده وهو المعني بقوله فان الفعل
فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث

الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا وهو المعني بقوله ثم اذا كان متضمنا
لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وهو الاسناد في الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة
عود الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية وهذا الثاني في كون اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا سابقا على الدرجتين جميعا ولم يتعرض في بيان سبب التقوي لاسناد الفعل
الى ما بعده من الضمير لانه بصدد بيان تكرر الاسناد الى المبتدا ليحصل التقوي وفيه
نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا مما لا يقول به النحاة ولا يطابق
اصولهم واضافة الاسناد الثانية الى المبتدا من حيث كونه مبتدا لا يستقيم لانه لا يستدعي الا
اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الثاني ان المسند الى المبتدا بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة
اعني الفعل والضمير وقد اسقط عن درجة الاعتبار وبعد اعتباره يصير الاسانيد اربعة ولم
يقل به احد ولم يجئ اليه ضرورة الثالث انه ان اريد بحسب الاصطلاح فليس ههنا الا اسناد
الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدا وان اريد بحسب المعنى فليس الا اسناد واحد هو نسبة
الحدث كالوفاء الى ما يقوم به كزيد نعم لو قلنا انه يلزم من اسناد الفعل الى ضمير الفاعل
اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من جهة المعنى لكان صحيحا كما نقول في مررت بزيد قائما ان
القيام مسند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة حيث يقول ان التقوي يحصل بالاسناد
المنعقد بين المبتدا والخبر المشار اليه بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وبالاسنادين اللذين
هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد الفعل الى الضمير وهو الذي في الدرجة الاولى وثانيهما
اسناده الى المبتدا بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية وبهذا يندفع الاشكال
لان ما ذكره في تقدير التقوي من الاسناد الاول الذي يستدعيه المبتدا هو اسناد الخبر
الى المبتدا مع قطع النظر عن انه يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غيرهما وصفه بكونه في الدرجة
الاولى او في الدرجة الثانية والاسناد الثاني المشار اليه صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو
اسناد الفعل الى المبتدا بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في
بيان سبب التقوي للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد الفعل الى الضمير لانه ليس بسبب
بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا متاخر عن
اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود ومغايره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدا
بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم قلت معناه تاخر هذا الاعتبار

ولاحظه هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدا سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة
تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق قوله او زيد عرف ذكره بلفظ او لانه قرن
نظائرك انا عرفت وانت عرفت في افادة التقوي لكنه قطعي في ذلك لا يحتمل التخصيص كان
انا عرفت وانت عرفت قوله فاذا قلت هو يعطي الجزيل اي العطاء العظيم فالمراد تحقيق
ذلك وتقويته لا تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص واعتبار التقديم والتاخير
الذي هو زايد على اصل الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل يعلم قطعا ان ليس
المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول سهو قلم اذ في القرآن واتخذوا من دونه آلهة لا
من دون الله وفي المثال الثاني سهو شارح في تقرير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد
انه لا يتولى الصالحين لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما قرره في باب
الاشتغال ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اولهم الى آخرهم ليلحق اواخرهم ومحل
بالكفر ونحوه الحال من فاعل دخلوا وخرجوا ومحل وقد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل
قالوا آمنا اي قالوا آمنا على توهم وهو ظاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على
الداخلين المنافقين بل على تحقيق ذلك قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت
يريد ان حكم النفي في معنى التقوي حكم الاثبات فانت لا تكذب او كذا من لا يكذب [illegible] شبهة
ومن لا يكذب انت مع شبهة تزول بالنظر في ان انت لتاكيد المحكوم عليه وتقريره هو ذلك
المذكور انه لا لتاكيد الحكم وتقويته نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتدا يتكرر الاسناد
فيتقوى الحكم فتدبر وتفكر فيما سبق من ان تاكيد المسند اليه يكون لتقريره ودفع توهم التجوز
او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوي الحكم انما يكون اذا وقع انت مبتدا
يستدعي اسنادا اليه ثم يتكرر ذلك بالاسناد الى ضميره والبا في بنفي الكذب متعلق بالمحكوم
عليه وفي بانه لتاكيده بمعنى ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره لا بمعنى ان المحكوم به كنفي الكذب
انما يثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص قوله وعليه اي على طريق انت لا تكذب في كونه
للتقوي وردت الآيات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول
ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون البتة ومعنى عميت عليهم الانباء استترت عليهم طرق
الاخبار بالاعتذار فهم لا ينبؤون بما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا قوله
ويتوجه لما فيه من اسناده الى المبتدا وآخرا الى الضمير العايد اليه وضمير لانه لعارف ولذلك

وكذلك اشارة الى شبه عارف بلا ضمير فيه وقوله ولم يحكم على عارف يعني مع الضمير
والا فمجرد عرف ايضا ليس بجملة واما القول بان عارفا لم يعامل معاملة الجملة في البناء فان
اريد مجرد عارف بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا جهة للبناء وان اريد عارف
مع الضمير فلا دلالة لقوله جاءني رجل عارف ورأيت رجلا عارفا ومررت برجل عارف
على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لعارف الذي هو اسم لا للمركب الذي هو عارف مع
الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه فان المجرور بالوصفية هو
عارف فقط ولما كان لقائل ان يقول يجب ان يحكم بافراد عارف المسند الى الضمير تنزيلا على شبهه
بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الاحوال فما بال عارف المسند الى المظهر في مثل زيد
عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه اجاب بانه يحكم بافراده تبعا للمسند الى الضمير فالمنصوب
في انه تبعه لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابوه اي جعل عارف ابوه تابعا لرجل عارف
في حكم الافراد والتحقيق ان انتساب اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد معتبر في
تغيير الكلام لانتفاء صحة السكوت وتحقق الاحتياج الى الضميمة وانما هو اسناد بالمعنى الاعم على
هو المعتبر في تغير الفاعل واثبات كونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يتبين
معنى يخرجه عن حد الكلام خارج عن القانون قوله وباعتبار الثاني عطف على باعتبار الاول
لم يقل لا يفيد الا التخصيص اذ ربما ناقش في عدم افادته التقوي كيف وقد تكرر الاسناد
ونفرد ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد نعم لا يكون المراد هو التقوي لان ثبوت اصل الفعل
مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التاكيد لانه انما يحسن اذا خالجت قلب السامع شبهة
ولقد صرح صاحب الكشاف بدلالته على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى الله نزل
احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدا او بناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى الله
وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله ومن اهل المدينة عطف على ممن
حولكم او خبر مبتدا هو موصوف مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق اي تمهروا
فيه وعتوا واستمروا عليه السويداوات جمع السويداء وهي حبة القلب قوله ونظيره قولنا
لما ذكر من قبيل الاسم الواقع بعده جملة فعلية يحتمل اعتبار الابتداء فيفيد التقوي واعتبار
التقديم فيفيد التخصيص اورد ما هو قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في
اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء فقولك زيد عرفت او عرفته لا يحتمل ان يعتبر زيد مؤخرا ثم قدم

لانه لا يكون ح لرفعه جهة وقولك زيداً عرفت لا يحتمل الابتداء لانه ح لا يكون لنصبه جهة
بل يجب ان يعتبر مؤخراً على انه مفعول عرفت فقوله وفي اعتبار التقديم اى على سبيل القطع
وقوله الرفع يفيد الى آخره بيان لما ذكر من كون المثال الاول للابتداء قطعاً والثاني
للتخصيص قطعاً ووجه افادة زيداً عرفت بالنصب لتخصيص زيد بالعرفان اى قصر العرفان
عليه ظاهر واما وجه افادة زيد عرفته او عرفت بالرفع للتحقيق فلانه ليس فيه تكرر ايقاع
عرفانك على زيد الا ان يقال ان المبتدا يستدعي خبراً فاذا ذكر بعده ما يصلح
للخبرية انعقد بينهما حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع
العرفان على ضمير زيد تحقيقا او تقديرا تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد القاهر
وجه التقوي كما سبق فالامر ظاهر قوله واما زيدا عرفته يعني اذا جعل الاسم منصوبا والفعل
مشتغلا عنه بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص لما فيه
من تقديم المفعول وان قدر قبله فلمجرد التاكيد بالتكرير وفي هذا بحث لان ذكر الفعل في
مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما قوله
واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعني اذا كان المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل
عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف المفسر بالمذكور لا بد ان يقدر بعد الاسم اى اما ثمود
فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما فهدينا ثمود ولا يشكل لانهم توالى حرفي الشرط والجزاء والتزموا
وقوع شيء بينهما يكون كالشاغل للجزاء التزموا حذفه من فعل الشرط اعني يكن من شيء لان قولك
اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص
قطعا هذا والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص ردا على من زعم الاشتراك والانفراد
الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو مدلول اما ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الابدي انه اذا جاءك زيد وعمرو فسئلت ما فعلت بهما تقول اما زيد فضربت
واما عمرو فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل وقد اوردنا
تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص قوله في احتمال الاعتبارين اى تقوي الحكم والتخصيص
وقوله على السواء ربما يشعر بان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا على ما سبق ونحو رجل عرف
يحتمل التقوي كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل واجل مسمى عنده بتقدير حصل وثبت
ولهذا قال حق المعرف وحق المنكر اى المناسب له اللايق بحاله واتفاق الحكم بين الصور الثلث

الثلث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول يحتمل الاعتبارين على السوى
وحق زيد عرف الحمل على التقوي ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق انا اذا قلنا
عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواضع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا لم
يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع هنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم
بعضها على بعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم
لعدم المانع واحتمال الابتداء اي كونه مبتدا على اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير
لكونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول تمام الفايدة بالاخبار
عنه لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل
ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام الشايع للاستعمال
الكثير النظاير عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام مثل واسروا النجوى
الذين ظلموا فلم لا يصح الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام انما هو
مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون
الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلوني البراغيث او ان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا
او مبتدا متأخرا عن الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا
لم يجز تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم
واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدا وهو التعريف والتخصيص فيحمل
على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من ضمير مستتر في عرف كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
فيمن جعل الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد في هو عرف فان قيل
القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال
عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلت ليس المراد
ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون
رجل بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان بهذا في التقدير ومن
ومن الاعتراضات القوية لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل دام فاعلا فكذا
البدل والتاكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع ولهذا تعين النصب على الاستثناء
في مثل ما جاءني الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم البدل وتعين كون الظرف في مثل في الدار

رجل خيرا لا نعتا لامتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سبق وتعين النصب على الحال فيما
اذا قدم صفة النكرة مثل يا راكبا رجل وان اريد مع الفسخ والاخراج عن التابعية فليعتبر
مثله في الفاعل ايضا بان يجعل اعتبار اخراجه عن الفاعلية مغايرا لاعتبار الضمير في الفعل
لئلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من السامع كقولنا زيد عرف
او هو عرف او رجل عرف وبالجملة فتجويز التقديم في التابع مفسوخا او غير مفسوخ دون
الفاعل تحكم ما لم يتبين جهة الافتراق واجيب بمنع الاستواء والتحكم فان الفسخ في
التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمن العائذات الطير بخلاف الفاعل
وايضا في فسخ الفاعل ابطال الجملة وتغيير معهودها لان الفاعل جزء من الجملة مقوم لها
فيرتفع هي بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق ولقائل ان يقول
بعود المحذور في تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول
فلان الفسخ ليس امرا محققا يمكن الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قام واما الثاني
فلما مر من جواز ان يجعل اعتبار الفسخ مغايرا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى
ان المتقدم في نحو انا عرفت ورجل عرف تاكيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية
بناء على جواز تقديم التوابع بدون الفسخ كما في قوله ٭ اتيت بها قبل المحاق بليلة ٭ فكان
محاقا كله ذلك الشهر ٭ فان كله تاكيد لذلك الشهر ٭ وقوله ٭ ألا يا نخلة من ذات عرق ٭
عليك ورحمة الله السلام فيمن يجعل ورحمة الله عطفا على السلام لا على المستكن في عليك
وقول الحماسي ٭ لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكرب ٭ ثم اشتكيت
لاشكاني وساكنه ٭ قبر بسنجار او قبر على قهد ٭ فان ساكنه عطف على قبر وهو مكابرة محضة مخالفة
لاجماع النحاة ورفض لكثير من القواعد من غير حجة وبيت المحاق مع انه من شعر الاعاجم يحتمل
ان يكون كله تاكيدا للمستكن في كان بعونه ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه وتقديم المعطوف
جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء
وثم واو ولا صرح به المحققون من النحاة قوله ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل
اي كان خبرا او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي مدلول ذلك الفعل
صفة له وقائم به كما اذا قلت زيد عمرو يضربه فان يضربه قد جرى على المبتدأ الثاني
اعني عمرو وهو في المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع الالباس احتراز

احترازا عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل
جرى على زيد وهو في المعنى لهند لارتفاع الالباس بلحوق تاء التانيث وكذا الزيدان
عمرو يضربانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول مثلا قد ينفصل بغير ما ذكر كالتقديم نحو
اياك نعبد وقال جرى الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير من هي له ينفصل الضمير من غير
اشتراط الالباس نحو هند زيد ضاربته هي والزيدان عمرو ضارباه هما والفرق في كتب
النحو وينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كان الفعل مذكورا والا فمن صور الانفصال حذف الفعل
كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون فان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما
يدخل الفعل دون الاسم قوله واذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف يعني على
الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال
التقدم ولا يناسب التعليل بقوله لعدم نظائره واسروا النجوى الذين ظلموا يعني على القول بابدال
المظهر من المضمر الذي لا يعرف مدلوله الا بذلك البدل بخلاف مررت بالقوم اكرموني
رجال صلحاء والقوم لغتهم رجال اصلحاء من غير تفرقة بين المرفوع وغيره على ما وهم قوله
الا بذلك الوجه البعيد هو جعل زيد بدلا من الضمير في عرف كما في واسروا النجوى الذين ظلموا
قوله اذا لم يمنع متعلق بقوله انما يرتكب وقوله كما اذا قلت يعني مثل التخصيص في قولك
رجل فانه لا مانع منه فقوله لصحة ان يراد علة لانتفاء المنع فيه كما ان قوله لامتناع متعلق
بمضمون دون قولهم تعليل لوجود المانع في شر اهر ذا ناب ووجه امتناع ان يراد ان
المهر شر لا خير انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما يهر عند رؤية الشرور والمكاره لا الخيرات
وهذا مما ينافس فيه نقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير قوله اللهم الا اذا اخليت التخصيص استثناء من قوله دون قولهم يعني
انه فهم مانع من التخصيص الا ان يحمل التخصيص على الفردي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه
ما ذكر من المانع لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب حال كونه مقلوبا ومأخوذا بهذا الوجه
من التخصيص نائيا عن مواقع استعمالاتهم اذ لم يمتنع ان يراد ان المهر شر لا شران لكنهم
لا يستعملون هذا الكلام في هذا المعنى قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب
وجه لتخصيصه اي لكون هذا الكلام لقصر المسند على المسند اليه فالوجه اي وجه الجمع بين
ما ذكرنا من وجود المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرح به من كونه للتخصيص ان

يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتقطيع كما سبق من ان التنكير قد
يأتي للتعظيم فيكون المعنى شر عظيم قطيع اهر ذا ناب لا شر حقير تهو اي التقطيع بالتنكير موضح
القطع لما تألوه به من قولهم اصاب الحز وطبق المفصل فان قيل فالمنكر بمنزلة الموصوف
فيصح حمله على الابتداء كالمعرف المظهر ولا يحتاج الى اعتبار التقديم والتأخير فمن اين يستفاد
التخصيص قلنا من مفهوم الصفة اذ يصير المعنى شر قطيع اهره لا شر غير قطيع كما يقول
ضربت اكبر اخوتك اي لا اصغرها قوله ولما عرفت متعلق بقوله تراهم اي الفصحاء او البلغاء
اعني اذا استعملوا لا يكادون ثاني مفعولي ترى وتكونه اي تقديمهما متعلق بقوله لا يكادون
يتركون تعليل لعدم كيدودة الترك وعلى اتنا نين متعلق بالتعويض على تضمين معنى الاطلاق
كراهة تكرار الباء الجارة المتعلقة بفعل واحد وان كانت كل بمعنى آخر واعون افعل
من الاعانة واللام في للمعنى متعلق باعون والاعانة له وعليه بمعنى والظرف اعني اذ ذاك
متعلق بالمراد اي بالمعنى الذي اريد بلفظ مثل وغير حين ذاك الاستعمال وعدم ارادة
التعريض متحقق ومعنى بناء الفعل على المبتدأ جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية
له فكانه من المزيد بحذف الزوائد اذ لا معنى لكون البناء على الفعل اشد قوة للحكم اللهم الا
ان يراد لاجل الحكم ولافادته ومن غير متعلق باستعملوا اي استعمالا ناشئا من غير معنى انه لم
ينشأ من ارادة التعريض يقال غفر بمن غير ذنب اي لا من ذنب فليس القصد في مثل
هذا التركيب الى امر مغاير لما اضيف اليه لفظ غير بل الى نفيه وفيه احتراز عن نحو لا يبخل مثلك ولا
يجود غيرك لو قصدنا بان زيدا المماثل للمخاطب والمغاير له لا يبخل او لا يجود فانه لا يكون مما نحن
فيه ولا يلزم فيه التقديم ومقصود الكلام واضح وفيه نوع واستتباها ولكون التقديم مفيدا
للتقوي في النفي ايضا ووجه الكناية انهم اذا نفوا البخل عمن يسد مسده وعمن هو على اخص
صفاته فقد نفوه عنه كما يقولون ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
واذا نفوا الجود عن غيره وهو موجود فيقتضي محلا البتة فقد اثبتوه له وقوله ويتحقق على
لفظ المبني للمفعول من تحقق الشئ علمه بحقيقته هذا اي كون التقديم اعون على المعنى المراد
بان تحقق ان الكناية ابلغ من التصريح به فيعلم ان التقديم لافادته تقوي الحكم يكون اعون على
هذا المراد من ترك التقديم وان كان فيه نوع اعانة من جهة افادته النسبة قوله فصل
هذا هو الفصل الموعود في بحث تقييد المسند الفعلي ان يذكره في آخر هذا الفن وقوله اعلم

اعلم ان للفعل الى آخره تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص
حال من القيود والشرطية تقدما على ذي الحال المجرور او في موقع المفعول المطلق اي تكلما
كلاما على الخصوص وفصلها عما سبق لكثرة مباحثها فلا يتوجه الى فاعله اي فاعل الفعل
احتراز عن فاعل المصدر فانه قد يحذف كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة والمراد
الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب هل قام زيد واما تجويزه
الكسائي من حذف الفاعل في تنازع العاملين والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يجئ
في كلام العرب وانما خص عدم ترك الفاعل بالتعرض بما رتب عليه من الكلام والا فلا يجري فيه
التقديم ايضا ولا في الفعل التأخير ولا الاضمار فان الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا لا
يجري الاضمار في الحال والتمييز وبالجملة فالمراد ان هذه اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته في الجملة
لا ان كلا يجري في كل وانما جعل الاعتبارات راجعة الى الست مع ان كثيرا من احوال المسند
اليه والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر من ترك الفعل واثباته واضمار الفاعل
واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند اليه لان الغرض بيان اعتبارات لها زيادة تشعب
وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يبين حالها فيما سبق او تختص بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل
اذ قد اشرنا الى ان عامة المباحث السالفة انما هي في المسند اليه والمسند المبتدأ والخبر قوله
وانما يتوجه الى نفس الفعل مثل زيد في جواب من قام وان زيد قام ولو زيد قام او الى غير
الفاعل كالمفعول في زيدا يعطي والظرف في اليوم وخلت وخرجت والمفعول له مثل للتأديب
ضربت وشتمت والحال مثل البر الكر بستين فان المحذوف اعني منه حال من المستكن في بستين
والتمييز في خذ عشرين درهما وادع عشرين لكنه اي الترك لا يتضح اتضاحا ظاهرا لانسياق
الذهن اليه بسهولة الا في المفعول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود
فيعلم عند عدم الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القرائن قوله اما الحالة المقتضية
لترك الفعل ما بمعنى الجنس قل او كثر وكذا جمع قرائن الاحوال والا ففي ترك الفعل في مثال ولعله
مما لا يكون الا قرينة واحدة واراد بقرائن الاحوال اعم من اللفظية فان الاقتران بها حال
من الاحوال كما في ان زيد قام والمعنوية كما في زيد في جواب من قام بقيام القرينة لا يصلح
الا لصلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر منه على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال
اما اعتمادا على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند من تفاصيل المرجحات واما لاندراج الكل

في طلب الاختصار بخلاف اتباع الاستعمال فانه ليس للمتكلم زمام الاختيار وقد عرف في بحث
المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظايره وان الاول يكون في كلام
شايع فيما بينهم بجعله من كلامك ويكفيك قيام القرينة في الاصل وحاصله ضرب المثل بما هو مثل
او بمنزلته وان الثاني يكون فيما له ضابط كلي يعرف به وجوب الحذف او جوازه وان لم يسمع
التركيب بخصوصه من العرب ويعبر عن الاول بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياسي حظية في
قولهم الا حظية فلا اليه فاعل فعل محذوف اي ان لم توجد لك حظية اي من تحظى عندك
وتختص بك او ان لم يكن لك حظية على ان يكون من كان الناقصة فانا لا اليه اي غير مقصرة
على ان لا بمعنى غير كما في قولك جئت بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس يحتاج
الى تقدير الخبر ولا النفي الجنس يحتاج مع الرفع الى التكرير بل صرح السخاوي بانها اسم في صورة
الحرف يظهر اعرابه فيما بعده وحظية فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات
حظوة والية من الا بالوقف واصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه لم
تال جهدا اي ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت الا حظية فلا الية فصار مثلا في كل قضية
كان الانسان اما مجتهدا فيها ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهته وقيل في ان
يجتهد في المدارات والتحبب لحصول غرض ثم لا يفيد ولا يحصل الغرض ويروى نصب الاسمين
اي ان لم اكن حظية فاني لم اكن الية وقولهم لو ذات سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي أُسر
في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصيد
في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني
اي حرة لان الاماء لا يلبسن السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان
لو انما يدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لهان علي ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة الى
الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قولهم اي كما اذا ضرب المثل بغيرها ذكر من
الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت ضرب المثل دون ان يقول
كقوله اشارة الى انه انما يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب به المثل
فانه يترك الفعل محافظة على المثل عن التغيير سواء كان الحذف قياسيا او لا بخلاف مورد
المثل فانه ربما يكون لا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره كما في قول حاتم مثلا او لمعنى
آخر كما في قول مرأة نفسها قوله وتلك القراين يعني المغنية عن ذكر الفعل المناسبة لحذفه كما في

كما في المفسر او جوازا كما في جواب السؤال كثيرة وانا اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط
وذكر القاعدة ما تستعين به على ادراك القراين التي يمكن ان تنفر وتخرج عن الضبط اذا ذكرت
لا على طريق الادراج في قاعدة كلية ولفظ عسى في مثل هذا الموضع كالمفيد لافادة الاحتمال
وعدم القطع والا فالجملة الانشائية لا تصلح صلة للموصول فكانه قيل ما يشذ ولذا لم يقل ان
تشذ وفي طريقه منها ومنها اشارة الى ان الضوابط لا تنحصر في الثلث المذكورة قوله منها
اي من القراين ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف حذرا الجمع بين
المفسر والمفسر وانما جعل الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون
ان يجعل الاسم مبتدا والفعل خبرا لان ان ونحوها انما تدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا
على الاكثر سيما اذا كان في الجملة بعده فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة
الاسمية مثل ازيد قايم لكن الاستفهام بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة بعدها يجعل
مفسرا لفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى بلا ضرورة بخلاف ازيد قايم ولكنه على
كون هذا القسم من الاولى دون الواجب عاد لفظ نحو وذكر له ثلثة امثلة لان المحذوف اما
ان يكون هو الفعل المذكور مثل ازيد ذهب اي اذهب زيد ذهب ومعناه مثل ازيد
ذهب به اي اذهب زيد او مناسبه مثل ازيد ذهب اخوه اي افورق او انفرد زيد ومن
المناسب ان يذكر مثال رابع يقدر فيه اعم الافعال مثل ازيد جئت عليه بمعنى الوثب زيد
وكثير من النحاة على ان المرفوع في مثل هذا مبتدا والفعل خبره ثم ذكر مثالا آخرا عاد فيه لفظ
نحو وهو واياي فارهبون لكونه حذفا عن المفعول دون الفاعل وكون المحذوف
الفعل مع الفاعل والتقدير واياي ارهبوا فارهبون وسياتي الكلام فيه وفي الفاء التي
فيه وقوله ان ذو لوثة لانا من بيت الحماسة اذن لقام بنصري معشر خشن عند
الحفيظة ان ذو لوثة لانا اي لو لان ذو لوثة اذن والله لقام بنصري جماعة فيهم خشونة وشدة
عند الغضب وبقومي لين وضعف فلذا استنجد الغير قوله كما سبق التعرض له ان اراد
لاضمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الشروع في ضبط القراين مع انه لم يسبق ثمة من
هذا القبيل الا المثل نحو ان ذو لوثة لانا وان اراد لكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق
منه ان دخول الاستفهام واذا في الفعل وان حروف الشرط والتحضيض يمتنع عن غير
الافعال وان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون لازم

معناه قوله ومنها اي من القراين ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل حرف جر فان حروف الجر لا تنفك عن الافعال اي لا توجد بدونها او بدون ما فيه معناها لوضعها كانه على ان توصل معاني الافعال الى الاسماء المجرورة بها كزيد المنون في مررت بزيد وبرجل الموف بمقارنة اللام في مررت بالرجل ولفظ قائم ومن الاسمين لقائم الماضي ومن الجائزة في قولك زيد مرفوع لقائم او مجرور بمن قوله فاذا اريد تقييده اي تقييد الفعل المطلق احتيج الى دلالة اخرى اي الى قرينة ذات دلالة سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم هي اي تلك الدلالة تتفاوت فتارة تكون الشروع والاخذ في الفعل الذي اضمر اللفظ الدال عليه وتارة تكون غيره على ما فصله ومعنى باسم الله اقرا المتبادر منه كما في تثبت بالذهن او بوسيلة والاستعانة كما في كتبت بالقلم وانما قدرا قرا دون ابتدي القراءة لان القرينة انما تدل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدره مؤخرا لافادة الاهتمام والاختصاص على بسم الله تعالى قوله فانه اي باسم الله تقيد ذلك اي باسم الله اقوم او اقعد او احل او ارتحل او نحو ذلك قوله وتارة يكون الاقتران اي اقتران الفاعل بالفعل وتلبسه به لا بمجرد شروعه فيه كالقرين اقترن بالاعراس والمفوض بالتفويض ومن البعيد ما يقال المراد الاقتران بين المتبين او اقتران الفعل الخاص بحرف الاضافة قوله بالرفاه اي الالتيام والاتفاق او تحدث البنين وهو على قصد الدعاء ذكره في الكشاف قوله واليك يفوض الظاهر ان قصده ان الظرف لغو والاختيار فاعل يفوض ويحتمل ان يكون اليك للاختيار مبتدأ وخبرا ويقدر متعلق الظرف يفوض بقرينة المقام قوله فانه لا يراد الا معنى الحصول لانه الذي يعم استعماله في جميع الظروف عند انتفاء قرينة الخصوص وفيه دلالة على تقييد المطلق الذي يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشارة الى ان ما يقال في مثل هذا المقام من ان المراد كان او كائن فالمراد كان التامة لا الناقصة اولو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على كان الناقصة كان الظرف مقدرا بكان آخر ويلزم جرا الى ما لا يتناهى قوله غير ذلك من مقيدات الاحوال اي من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الدال عليه حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال ههنا ما يعم الاقوال كما قال فان الحال يكون مغنيه عن ذكر يكتب مع ان المغني عنه هو قول القايل من يكتب وفي ذلك كسبق ذكر الفعل في مثل مررت اليوم وبزيد وضربت القوم وللتاديب وعليه قوله

وعليه قوله تعالى ولتكملوا العدة الآية اي شرع ما ذكر من الامر بمراعاة العدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص في اباحة الفطر وليجي الحق اي فعل ما فعل وليدخل المؤمنين جنات اي فعل ذلك وقد يعد فيما سبق السؤال مثل بزيد في جواب بمن مررت وفي المسجد في جواب اين صليت ومعناه على ان حرف الاضافة ايضا قرينة كوقوع الكلام جواب السؤال ثم خصوص السؤال دلالة على تقييد مطلق الفعل قوله وعليه قوله تعالى لا خفاء في ان الكلام موضوع التحقق لكن عند التحقق يكون الله جواب سؤال واقع لا مقدر والدليل على ان المرفوع في جواب من فعل فاعل لا مبتدا وبتقدير زيد فعل كذا هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وان فيه تعليل الحذف وان كان القياس تقديم المسئول عنه فيكون التقدير زيد فعل قوله ليبك يزيد على لفظ المبني للمفعول ورفع يزيد وضارع فاعل فعل محذوف اي جوابا للسؤال من يبكيه اي يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك الوقائع ماله لان يزيد كان عونا للاخلاء وغيثا للسؤال والفقراء وفي المفصل ان التقدير ليبكيه ضارع وهو اليق بالمعنى كان ان يكيه ضارع اوفق بسؤال من يبكيه وقوله يتجه لي فيها الوجه ان يكون القايم مقام الفاعل هو الظرف الاول اعني له لانه السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى قوله وكذلك يوحي اليك ربك وكذا وقع في قسم النحو وانما في القرآن كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم قوله ومن البناء على السؤال يعني على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف يكون الجملة في موقع الجواب لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل فقيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من المنطلق زيد لا زيد المنطلق وان جواب من المطالب المطالب المتهد لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك قوله وان هذا الركب ابتداء كلام لبيان فضيلة هذا التركيب على بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف واشترط ان يكون عن بليغ عالم بما يقتضيه كل حال ليحقق قصده لمزاياه ولطائفه فيحمل الكلام عليها ويصل الى بليغ كذلك ليطلع على دقايقه فيجله عليها كالدرة انما تظهر كمالها اذا كان كل من البايع والمشتري عالما بحالها المناظرة مضاربة الكبشين بقرونهما والتناكب

من الثواب ليس اعلى من البواقي الا ان التبرك معناه العلو والارتفاع فصار مثلا
في ذلك الاقتضاب الاقتطاع والارتجال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع
والاسلوب حاق المعنى وسطه وحقيقته فقص الشيء خياره مستعار من فص الخاتم مستعمل
التركيب ما يتضمنه من اللطائف وتضمينها لكلساوين قوله عن علم اي عظيم كامل وبهذا
يظهر فايدة التقييد اذ ليس كل تقدم عن ذلك قوله منزلة ما يليق به اي بذلك المتكلم
الذي ساء اعتقاده فيه حيث اعتقد انه نازل الدرجة في البلاغة فينبغي ان يكون كلامه
كذلك قوله ومما يشهد لك دفع لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه
يتوفون بلفظ المبني للفاعل يناقض ما روي من تخطئه السائل القائل من المتوفي بلفظ اسم
الفاعل وكيف المراد ان للتوفي معنيين احدهما الاماتة وقبض الروح وعليه استعمال العامة
وثانيهما الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء بل معناه الاستيفاء واخذ الحق لا غير
لكن عند الاستعمال يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تعالى والملك على ما قال
تعالى قل يتوفيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل
هو الميت لانه الذي استوفى مدة عمره وحظه من الحيوة وهذا من المعاني الدقيقة التي لا تتنبه
لها الا الافراد من البلغاء فتبين عرف علي من التامل عدم تنبهه لذلك لم يحمل كلامه عليه قوله
الى استخراج علم النحو اي طلب خروجه من القوة الى الفعل بتقرير قواعده وتحرير مقاصده
والظاهر ان المراد باول ايمة النحو ابو الاسود الدؤلي بدليل قوله فاحذفيه اي تخرج
بعدا امر علي ما قال ابو سعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اكثر الناس على ان اول
من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة
وكان ممن صحب عليا رضه وسمع قارئا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فقال
ما ظننت ان امر الناس رجع الى هذا فقصد الى استخراج علم النحو وعن ابي بكر بن عياش عن عاصم
قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امر له زياد بذلك حين جاء رجل اليه
فقال توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه قوله المدلول
عليها بزيد لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال هي
قوله يكتب القرآن قوله والتقريب ظاهر وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه
عمدة وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات

المذكورات فيه مستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه في افادة المرام ومعنى التقريب
في امثال هذه المقامات سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب قوله بخلافه اي بخلاف
الكلام في النظم الآخر الذي هو البناء للفاعل ونصب القرآن وهو وان كان افضل من
جهة ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع في النفس من المساق بلا تعب لكن لا
يخفى ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا يترقب يكون الذ فيكون هذا
النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس في الآخر طول يناسب الشوق والطلب قوله
ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الآخر الذي هو البناء للفاعل يكون كالمتناقض من
حيث الظاهر انما قال كالمتناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نفي ما اثبته الآخر
بالشرائط المعتبرة في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء مفعولا
وفضلة انما يدل في الحقيقة على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب النحو لا في اداء المقصود
والتقديم انما يدل على كونه اهم واعني بشانه في الذكر واداء المعنى وهذا لا يشبه التناقض
ومن الغريب ما يقال انه احتراز عن نظم المبني للمفعول فانه ايضا كالمتناقض لكن لا من حيث
الظاهر بل من حيث المقدر لان قولك زيد في تقدير كتبه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي
هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي يعني الحواشي الموعودة في صدر الكتاب بقوله وها انا املي حواشي
جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة ولم تفعل فكانها لم تحل والظاهر ان يهام الجمع بين
بين جل المحسنات والمرجحات على ذكره في بحث الاطناب وجه حسن نعم الرجل زيد فلا
يصلح جهة للترجيح وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا اذ التقدير
كتبه زيد ورد بانه لضرورة اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتبار وبهذا يندفع ما يقال
في وجه النظر انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل احسن وابلغ مع انه ممتنع في بعض الصور كضربني
زيد وما ضرب عمرا الا زيد وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه احسن وابلغ من الاستعارة
سيما المرشحة مثل رايت في الحمام اسدا له اظفاره لم تقلم الشبه التناقض من دعوى الاتحاد
ونصب القرينة المانعة قوله ومن قبيل ما نحن بصدده يعني حذف الفعل بقرينة كون الكلام
جوابا لسؤال مقدر وان كان هذا اخذا وسوالا عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل
ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعولي جعلوا ولله ظرفا لغوا قدم للاهتمام في انكار اثبات
الشركاء على معنى وجعلوا الجن شركاء لله على ما ذهب اليه صاحب الكشاف لان المنكر هو اثبات

الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء النفي حيث اثبتوا شركاء لمن لا يصح له شريك وثاني
ولانه السؤال المقدر على الفعل المضمر انه من القراين التي تغني عن ذكر الفعل وهذا لا ينافي كون
المنشاء للسؤال والدال على خصوص الفعل هو الكلام السابق **قوله** من جهات الاسناد
له اي للفعل وجهات التلفظ به يعني من جهات الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل
هو الذكر وكزيادة التقرر وبسط الكلام والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك
مما ذكر في اثبات المسند اليه والمسند وبحسب كثرة الجهات المذكورة قال نبهت على اشارة الى
رمز يعني اراد انتصابه بالمصدر اي تنبيهات كثيرة او على الظرف اي في حالات ولا يخفى ان
المقتضي بالذات للاثبات هو تلك الجهات وانما استدق الى اشتمال المقام بالواسطة عليها
واما جعل الجهات مثل افادة التجدد وتقوي الحكم والتخصيص بحد الازمنة على اختصار اكمل فليس
بمستقيم لانها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او محذوفا **قوله** واما الحالة
المقتضية لذكر مفعوله اي مفعول الفعل يعني قصد المتكلم الى تعميم المفعول وامتناع المتكلم اي روايه الرفع
او القصد الى امتناع الفعل في رواية الجر عن ان يقصره السامع على المفعول الذي يذكر معه
متجاوزا عنه الى غيره مما يصلح لمفعوليته ولم يذكر شرط قصد الاختصار اذ لا تخصيص ومنه مقتضى حذف
المفعول لجواز ان يعم بذكر جميع ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل
يعطي كل شي ويدعو كل احد واعترض بانه لا بد من قرينة تدل على المفعول العام لامتناع الحذف
بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة
القرينة على عموم المقدر واجيب بانه يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا
من غير دلالة على خصوص وعموم ويحمل على العموم حذرا من الترجيح بلا مرجح فيصح اسناد اقتضاء
الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح فلان يعطي ويمنع لا يعني
انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم يقم قرينة على خصوصه
او عمومه علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يجب
ان يمنع وعلى هذا باقي الافعال **قوله** ذما مصدر في موقع الحال وانها مفعول له منه
ويوجد هذه الحقيقة اشارة الى ان اللام في يفعل للاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي
عموم الاعطاآت بعلة ايهام ان القصد الى فرد منها دون فرد يؤدي الى ترجيح احد المتساويين
على ذكر فيما اختاره من كون اللام لتعريف العهد ورجوع الحقيقة الى المنزل منزلة المعهود

المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالطريق المذكور في افادة اللام
للاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على الشارح العلامة حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكر
في آخر بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد محمول على الاختصار او مبالغة بتنزيل جود
غير حاتم منزلة العدم فكذا هنا ينزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم فيكون المعنى انه
لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها ومذهب ان تقديم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر عليه فليت
شعري الذي يفيد القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء **قوله** وعليه اي
على القصد الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا وظاهر هذه العبارة القصر مع انه صرح بانه
يجوز ان يكون وانتم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع كونه مقدرا ام اني
لتنبيه من هذا ان كل ما ذكره من فوايد التراكيب ليس مما يتعين بحيث يمتنع ان يكون العايد
غيره **قوله** والقصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصور الباقية ايضا اختصارا
وان كان مع نكتة اخرى هي العمدة وقوله اولا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير
المحذوف فيه لازم لا صحة للكلام بدونه وثانيا لا تضاح ان المراد اشارة الى ان تقدير المفعول
وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا سترة به وثالثا لانصباب الكلام اشارة
الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان هذا بمنزلة الاوسط بين القصد
الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع ايضاح المفعول وتحقيق ذلك ما ذكر
الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن النص عليه فيكون متروك المفعول
بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يامر وينهى يعني اليه الامر والنهي وانه هو امات واحيى يعني منه
الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر لئلا ينتقض الغرض فانك اذا قلت فلان يعطي
الدنانير كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكان كلاما
مع من اثبت له اعطاء لكن لغير الدنانير لا مع من نفى ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه
ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف لقرينة وينقسم الى جلي لا سترة به مثل
اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى خفي يدخله السترة وهو متنوع فمنه
ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل دابه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر
بن كلاب • جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت • بنا نعلنا في الواطئين وزلت • ابوا ان
يملونا ولو ان امنا • تلاقي الذي لاقوه منا لملت • والاصل لملتنا فحذف المفعول وكانه قد ابهم

امره ولم يقصد الى معين كما تقول فدخل فلان يريد غده وخله الملال ولو قال للمثنا كان
بمنزلة ان يقال لدخلها اليهما منا فلم يصلح لان يراد به العموم وانه بحيث تمل كل ام من كل
ابن وعليه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين الآية فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان
ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان غنمهما لتوهم ان الانكار انما جاء من ذودهما
الغنم لا من مطلق الذود كما تقول الك تمنع الاخ فان الانكار من منع الاخ لا من مطلق المنع
وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص قوله من الاحتمالين يعني احتمال القصد
الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة
وانما قال اكثر لان بعضه مما يتعين فيه احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله تبينها لقوم
يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة حالكم
قوله اذا شا فاعله ضمير الصدع الاعصم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لالفيته
الصدع الاعصما الصدع بفتح الصاد والدال من الوعول الوسط بين العظيم والصغير
والاعصم الذي باحدى يديه بياض مجورة اي بركة او حياضا مملوءة النبع شجر يتخذ منه القسي
والساسم شجر اسود وقيل هو الابنوس قوله فان شئت لم ترقل البيت لطرفة يصف ناقته
بحسن الاطاعة والارقال ضرب من الخبب والاسراع مخافة ملوي اي سوط مفتول من القد
هو السير يقد من جلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول عتيق وزرود موضعان وبلاد بجد على
حذف الجار اي الى بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله تعالى فلو
شاء لهديكم اجمعين لانه حذف مفعول المشية اذا وقعت شرطا وكان المفعول مضمون الجزاء
ولم يكن تعلق المشية به غريبا فلم يحذف في قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجزاء البكاء التفكري اي في قوله
فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية ببكاء الدم غريب
قوله او الرعاية الاظهر انه على حذف المضاف اي قصد الرعاية والاخفاء في ان ترك ما قلاك
الى قلى ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما ابغضك نفيا لما قال المشركون من ان محمدا صلى
الله تعالى عليه وسلم ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه سئل عن اصحاب
الكهف والروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله تعالى قوله من الاعتبارات
المناسبة للترك كخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتأتي الانكار ونحو

ونحو ذلك مما ذكر في حذف المسند اليه والمسند قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي
اثبات المفعول فخلو محل الكلام ومورده عن موجبات الترك فيذكر على ما هو الاصل لعدم
الداعي الى الحذف او وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف فيذكر عملا بالاصل ووجهات
الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل في القضية
والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان المناسب ذكر بسط الكلام بكلمة او لانه وجه آخر غير زيادة
التقرير مثال زيادة التقرير جئت لامر لك وفوضت لامر اليك ومثال بسط الكلام
والاستلذاذ ما اذا قال لك الحبيب ما تريد وصالي فتقول اريد وصالك واحب جمالك
واناجي خيالك والتمثيل بنحو نعبد اصناما في جواب ما تعبدون ليس بمستقيم لانه من صور الوارد
عن مقتضى الحذف بل عن ملحوظه قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله ليس لتخصيص
اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين سائر احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين
سائر المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذلك ولا ضرورة الى قصد المبتدا
قوله زارت اي الحبيبة فان ذكرها في حكم المسبوق لان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه
لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا امثال هذا من باب الاضمار بتكلف في مرجع الضمير ولم يجوزوا
حذف الفاعل ومثله حتى توارت بالحجاب اي الشمس فاذا بلغت التراقي اي الروح وفي
كلامهم فلم فلقت ان لم اخدع الرجال اي اللحية وهو كثير والرواق ستر يمد دون السقف
والقلادة ما تعلقه المرأة في العنق والنطاق شقة تلبسها المرأة على ... او المنطقة التي تشد
على الخصر والاول انسب بالمرأة والثاني بالمقام قوله في الافتتاح اي ابتداء الكلام
وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل اسم كالقال منقول من قيل وقال الثعلبي وفي
الحديث نهى عن القيل والقال الخنا الفحش وقد خنى بالكسر واخنى عليه في منطقه افحش
مهلا مفعول قالت اي امهل مهلا فقد ابلغت من الابلاغ وهو الايصال والتبليغ اسماعي
اي شيء واصله اسماع ما يكره قوله برسم امير المؤمنين مبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات
لا يستدعي سابقة التعبير بطريق آخر بل يكفي كون مقتضى الظاهر ذلك قوله واما اعتبار
التقديم والتأخير فالاضافة بيانية اي للاعتبار الذي هو التقديم والتأخير لان المراد به
الامر الذي اعتبرته من اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في صدر الفصل
ان للفعل اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الى آخره فتفسيران يقع لاعتبار

التقديم والتأخير وقيد الفاعل بالمعنوي احترازا عن مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع
تقديم الفاعل اللفظي وانه لا وجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا
من الضمير وكان ينبغي ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني بثلثة امثلة لان
التعدية اما الى واحد او الى اثنين متغايرين او غير متغايرين والمتعدي الى الثلثة راجع
الى القسمين اذ واحد مغاير واثنان غير متغايرين ولا يخفى انه يجي في غير المتغايرين تقديم
احدهما مثل زيدا علمت منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفي المتغايرين تقديمهما مثل زيدا
درهما اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وتقديم الاول
على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل
بالفعل على المفعول به الا انه اتم وسنشير اليه في اثناء المباحث قوله لكنه اي العالم
بالفعل مخطي في فاعل الفعل بان حسبه غيرك مثلا وانما هو انت او في تفضيله بان حسبه انت
ايك يشاركه الغير وانما انت وحدك فتقدم الفاعل المعنوي وتقول انا سعيت في
حاجتك رد الخطاؤه في تعيين الغير او في مشاركته معك وتوكده على الاول نحو لا غيري ولا
عمرو او اذا ظنه عمرو لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني نحو وحدي منفردا لانه الصريح في قطع
الشركة قوله شاهد صدق بالاضافة والمعنى على الوصفية على ما ذكرت من كون التقديم
لنفي الغير او الغير او مشاركته لان انكار تعليم المخاطب اياه انما يحسن اذ لو شاركه المخاطب
او انفرد به لجاز ان يكون علم بحال الضب فيحسن منه التعليم وخرش الضب هو ان يحرك
يده على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليقبض بها فيأخذه قوله وليس اذا افلت تحقيق وتوضيح
لكون الحصر ورد الخطاب مستفادا من التقديم ببيان انتفائه عند عدم التقديم بان لا يكون
في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك او يكون لكن لم يقدم مثل سعيت انا في حاجتك
واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل
يجب ان يكون وفاعل يكون وهو تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع
وضمير منه للسامع وضمير موجد للسعي وضمير تفضيله للموجد فيقصد منصوب معطوف على ان
يكون وضمير بل اذا ظنه للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يفاد به وجود
السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو او نسيان على ما هو فائدة التأكيد
بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان اذ لا تأكيد

او لا تأكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس بانا سعيت فليتأمل فانه قد وقع
في هذا المقام لبعض الاعاظم ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم يتنبه احد من فضلاء زمانه
والناظرين في كلامه قوله ومنه اي مما يقصد بتقديم الفاعل المعنوي افادة الحصر و
الاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما انت
علينا بعزيز قصدا الى اختصاص النفي يعني ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوز الى رهطك
لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى لست منفردا بالعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
بقول شعيب عم في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لو لم
يقصدهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب ولم يكن
مطابقا للمقام اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصه
بنفي العزة واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص
وفاقا وانما يفيده التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات قريبة من الافعال
في التقوي لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف لجواز ان
ان يكون جوابا لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطهم الاعز حيث كان
الامتناع عن رجمه بسبهم لا بسببه ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم لا لخوفهم
والاعتراض قوي ولا قائل بالحصر في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب
صاحب الكشاف وغيره الى الحصر والاختصاص في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت
عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا نظرا الى القرينة حرف النفي وان كان الخبر صفة
لا فعلا ووجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدا لا غير كما في انا عارف فلا تقديم فلا حصر
واما فيما عارف انا فهو فاعل واقع موقع الخبر والصفة في معنى الفعل حتى كان مع الفاعل
كلاما كصريح الفعل فكان ما انا عارف بزيادة الباء من قبيل ما انا عرفت في اعتبار التقديم
وافادة الاختصاص بخلاف عارف وفي قوله من نبي الله اشارة الى دفع الاشكال
بان كلامهم انما وقع في شعيب عم وفي رهطه وانهم الاعزة دونه من غير دلالة على انهم اعز
من الله وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه
كان رهطه اعز عليهم من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي
بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي لا بسبب انتسابي الى الله والى رسوله وقوله علينا متعلق

بوزيه مجاز لكون المعمول ظرفا والباء مزيدة وكأن يجعله متعلقا بمحذوف يفسره الظاهر
قوله ولذلك اي ولكون التقديم مفيدا للاختصاص بمعنى ثبوت الحكم المثبت والمنفي
للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احدٌ سوای
لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى لتخصيص النفي بك ومنطوق ولا احد سواي ان غيرك
لم يسع فبينهما تناقض وقوله في الموضعين لا انت لا دخل له في النفي ولزوم التناقض وانما
هو بيان للواقع قوله ولذلك فا الكذب لانه لا دلالة على اختصاص النفي وثبوت
اصل الفعل للغير فلا تناقض قوله ولذلك ايضا اى ولكون التقديم لاختصاص النفي
بالفاعل المقدم وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل المقدم وكونه في النفي للرد على من اعتقد
ثبوت الفعل للمذكور المقدم يستقبح ان يقال ما انا رايت احدا من الناس لاستلزامه ان
يكون ردا على من اعتقد انك رايت كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل وانما اخطأ
في الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد او بمشاركة الغير فيجب ان يكون انت الفاعل
مثبتا ان رؤيته كل احد متحققة لكن الرائي غيرك لا انت ولا يستقبح ذلك بدون التقديم سواء
كان بدون تاكيد الفاعل مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت انا احدا لانتفاء موجب
الاستقباح وانما علل الاستقباح بلزوم وجود معتقد لذلك لا بلزوم الفساد في مدلول
الكلام وهو وجود انسان قد راى كل احد لانه قد تعرض في نحو ما انا سعيت في حاجتك ولا
احد سواي لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال في جانب المتكلم فتعرض هنا للفساد
من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب ليعلم وجه الامتناع من وجهين باجراء كل
فيما اجري فيه الآخر فان قيل المنفي هو الرؤية الواقعة على احد من الناس وانما عم
بوقوعه في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك رايت
احدا من الناس والا الدلالة على ان غيرك راى احدا من الناس ولا استحالة في ذلك
قلنا لما كان التقديم لرد خطاء السامع في الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل
مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور من العموم والخصوص وسائر القيود وسوى الفاعل
فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا للغير كذلك ومعتقد السامع ثبوته
لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد راى كل واحد واصاب
وان ذلك الانسان انت واخطأ وانت نفيت ان يكون انت ذلك الانسان وقررت

وقررت الرؤية على وجه العموم في المفعول لغيرك وبهذا يظهر ان هذا الاستهجان جار
في كل منفي عام مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت رجلا على ما صرح به
الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يوكل وراي كل رجل وكذا اذا خرج منه البعض مثل ما انا ضربت الا زيدا
ويظهر فساد ما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل الهمزة من الواو فهو اسم
لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمونث والواحد والاثنان والجمع ولا يستعمل
في غير النفي الا مع كل يقول ما جاني احدٌ ولا يقول جاني احد بل كل احد نص عليه جمهور ائمة
اللغة فههنا جاز في ما انا رايت احدا ان يكون بدون كل واما في الاثبات للغير فيحقق المعنى
الاختصاص فلا يكون الا مع كل فكان المعنى ان غيري راي كل احد وهذا بخلاف احد بمعنى
واحد يجي العدد فانه كثير في الاثبات مثل قل هو الله احد ويندفع ايضا ما يتوهم من ان
اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا ولا استحالة
فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد راي واحدا من الناس لان الايجاب الجزئي كاف في رفع
السلب الكلي نعم لو وقع الخطاء في فاعل النفي العام لا الايجاب بان يعتقد المخاطب ان
انسانا لم ير احدا من الناس واصاب وان ذلك الانسان غيرك واخطأ وانت تريد
تخطئته في فاعل ذلك النفي العام المقرر صح منك ان يقول ما انا رايت احدا بتقديم المسند
اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ير احدا لا غيري كما تقول انت لا تكذب اي لا اختصاص
دون التقوي واما في ما انا رايت فالخطاء انما هو في فاعل الرؤية لا نفيها قوله ويجري اي
ولذلك يجري والتعبير عن عدم التجويز بالنهي والاستهجان والاحتراز على عادة افتنان في
الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر فيما انا رايت احدا الى التعليل بان
نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربته وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي ان يكون
ضربته بيان للامتناع بوجه آخر وتكثير للفائدة واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
وضم ايلاؤه حرف النفي اي جعل الضمير يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل الى تقديم الضمير اشارة
الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لانه في معنى انا الذي
لم اضرب الا زيدا وهو صحيح اما ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربته قطعا فلان الاستثناء
من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فلانه يكون لرد الخطاء في فاعل فعل

لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد
لانه في معنى ما انا ضربت احدا الا زيدا
وبهذا ...

معين مغر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم مقر لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنتقض بالا هو هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا به غير مضروب به هذا محال فما يدفع منع صاحب الايضاح هذه المقدمة واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفيه يستلزم نفي ضرب زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له وانما لم يجعل المنفي هو الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فتعين ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا باطل فليس بشيء لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزامه كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيدا وكونه السبب عدم صحة التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل اذا كانت المناظرة في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا كان الاستثناء من الاثبات ويمتنع الكلام لبطلان ذلك وبطلان اعتقاده وح لا يكون من نقض النفي بالا في شيء قلنا نعم في التقدير الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالا ولعل السؤال اقوى وعليك بالتامل والتدبر في بحث ما رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا والتصفح لكلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار ومسارح الافكار ومعارك الاراء ومصادم الاهواء **قوله واما الحالة المقتضية للنوع الثاني** اعني اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل وغيره من المتعلقات فهي ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في المفعول او غيره من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكره المص من كون الحالة جزئيا من جزئيات تقديم المفعول بها انما يصح على قصد التمثيل وباقي الكلام واضح وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا نفي التخصيص على ما يسبق الى الوهم وانه لرد الخطاء في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي ايضا وقوله والنهي الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق القول فيما سبق بامتناع ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري وههنا بامتناع ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس اعني انه مما ذكرنا من النهي مخصوص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء في الفاعل او المفعول واما اذا كان

اذا كان التقديم لغرض اخر كما اذا ظن بك القائل الذي تقديم المفعول او المسند اليه على الفعل دون حرف النفي وتعطف عليه غيره بحيث ينفي الفعل ظنا فاسدا انك تعتقده قد ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ثم قال لك مثلا كاذبا في صورة ظننه انك تعتقده قد ضرب عمرا زيدا ما ضربت لا عمرا ورد الخطاء بك يجب تغليطه او في صورة ظننه انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره انا ضربت زيدا لا غيري فانه يصح منك ان تقول له ردا لمقالته الاول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس ولمقالته الثاني ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك فتقديم المفعول في الاول والمسند اليه في الثاني ليكون على وفق كلامه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض بناء على وجوب ثبوت اصل الفعل لغير المذكور وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حسن ان يقول ان الحالة المقتضية لكذا فهي اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة غيرها ذكر فيتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك وجود فعل وعالم بالي آخره بناء على ان يقصد موافقة كلام المخاطب حالة اخرى مقتضية للنوع الاول وبه يظهر ايضا انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلي المفعول او ضمير المسند اليه حرف النفي ثم تعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصله ولا يجب لغير المذكور اصلا لا بيان تصحيح المثال المعين الذي هو ما زيدا ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم اخذ يرشدك الى تصحيح تخصيصه فقال **قوله** ولذلك اي ولاجل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطاء في المفعول وطريق الاستدراك فيه بلكن ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا وقع الخطاء في الفعل فتعينه وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته وكذلك اي ومثل ان قولك زيدا عرفت افادة ان ساعك قد اعتقد معرفتك لغير زيد فقصدت رده عن الخطاء الى الصواب كذلك الامر في المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت اي لا بغيره كما توهمت ثم عمم الحكم فقال والتخصيص لازم لتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم جزئي اكثري لا كلي ولهذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا ان البلغاء يجعلون القليل بمنزلة المعدوم فلذا اطلق المص القول باللزوم

مع ان المفهوم من اطلاقه الكلي وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم
الذي ينبي عن الخطاء بمنزلة ان يقال التخصيص لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد يكون
لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او نحو ذلك قوله
نخصك بالعبادة اي نقصر العبادة عليك بدخول الباء في المقصور على ما هو الاستعمال الشائع
العرفي قوله وفي معنى قوله وبالآخرة عطف على في معنى اياك نعبد بتقدير ترى ائمة علم
المعاني يذهب الى كذا على طريقة متقلدا سيفا ورمحا لكن لا يستقيم لفظ يذهب على المبني
للمفعول الا بتكلف والاوجه ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على جملة
تسمع ائمة علم المعاني يقولون في معنى اياك نعبد اي ولذلك تذهب في معنى قوله وبالآخرة
وعدل الى هذا لانه كانه لا يرضي بما ذهب اليه صاحب الكشاف في الآية من التعريض وليس
قول الجماعة من الائمة ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص بمعنى ان المؤمنين
بالآخرة يوقنون لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب
لان ما يزعمون انه ايقان ليس في الحقيقة بايقان ففي الآية تعريض بهم من وجهين هذا
ولكن ذكر بعد هذا من قوله ليكونوا شهداء يقولون وفي لالى الله تحشرون يقولون يابى
ذلك لكونه عطفا على قوله في معنى اياك نعبد يقولون واخلا في خبر تسمع ائمة علم المعاني وفي
الجملة لا تخلو العبارة عن تعسف وتحقيق التخصيص ههنا في الموضعين للعصمة وضعفها في الموضع
للآخرة ولزم في الاخير تعلق الظرفين اعني فيها وفي الجنة بلا تتلذذون على ان الثاني بدل
من الاول او قيد للمقيد بالاول والا فلا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد
بالآخرة خبر بان الآخرة وايقانهم عطف على الآخرة في بان الآخرة وفي شيء خبر ليس ومن
الايقان حال منه قدم على المجرور او من محذوف تفسيره في شيء وعند الله في المعنى متعلق بقوله
هي للآخرة ولا يظهر له عامل في اللفظ وكانه ما يشعر به مضمون الجملة من معنى الانقطاع والاختصاص
قوله وفي الاخر اي العرض في ويكون الرسول شهيدا عليكم اختصاص بكون الرسول شهيدا
عليهم اي معدلا مزكيا لهم وتعديته بعلى لان الشهيد كالرقيب والمهيمن كنت انت الرقيب عليهم
وكما في شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم وكلمة الاستعلاء على اصلها قوله ونرى انه عطف
على تسمع والضمير لائمة علم المعاني يعني يجعلون تعريف الناس في قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا على الاستغراق ليكون المعنى ارسلناك رسولا لجميع الناس لا لبعضهم الذي هو العرب

العرب كما زعم طائفة وانما يحملونه على تعريف العهد او الجنس لفساد المعنى اذ معنى التخصيص
الاثبات للمذكور والنفي عن مقابله والمقابل للبعض المعهود هو الكل فيصير المعنى لهؤلاء الناس
لا لكلهم والمقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى لجنس الناس لا لجنس الجن وكلا المعنيين
فاسد لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللانس والجن لا للانس خاصة وهذا ظاهر
وانما الكلام في امرين احدهما جعل المقابل للمعهود هو الكل وانما يقابله البعض الآخر من
الجنس فالاولى ان يقال لو حمل على العهد لكان المعنى لهذه الحصة من الناس كالعرب
مثلا لا للحصة الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس متعلقا برسولا قدم للتخصيص وانما هو متعلق
بارسلناك وحال من رسولا قدم لكان وصفا له في الاصل فلا يكون من التقديم على العامل
بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد ان التقييد بالحال
تخصيص بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي المقابل ويتم الكلام ويشبه ان
يكون تغير الاسلوب وترك عطفه على الابيات السابقة الواقعة في خبر تسمع اشارة الى هذا
وكذا ارداف بقوله ولافادة التقديم عندهم التخصيص اي الاثبات للمذكور والنفي
عما يقابله تراهم يفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يفرعون على نفس التخصيص
بالوصف والشرط ونحوهما فكما يفرعون على التخصيص بالوصف في ما ضربت اكبر اخوتك بمعنى
ما ضربت اخاك الاكبر انه ينبغي ان يكون ضاربا لاخيه الاصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل
الخطاب ولحن الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك يفرعون على التقديم المفيد للتخصيص
في زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي
هو تعرف زائد في اصل الكلام خلوا عن الفائدة ولاجل ان التقديم يستلزم ضرب انسان
آخر بخلاف التأخير لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لعدم المانع اولا ولا التي في
ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا عند من يقول بمفهوم اللقب وهو باطل عند
الجمهور ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وههنا قد قرن بما ينفيه اعني ولا احدا من الناس
فان قيل فيجيء مثله في ما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت اكبر
اخوتك ولا اصغرهم لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق قلنا افادة التقديم التخصيص
عندهم بمنزلة المنطوق فلهذا يمتنع ذلك اللهم الا فيما يسبق من الظن الفاسد وهو لغاية قلته
ملحق بالعدم وقوله فيه يهون ليس محل الفاء لانه جواب اذا الا انه اتى بالفاء لتنزيل جزء

الثاني الذي به يتعلق كما اذا قيل تعلق المصدر به اي وما بامثل وما بهم بهذا فالوجدان يجعل عطفا على محذوف اي يرعون فيذهبون قوله ونسهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر معطوف على قدم الظرف والقول الغائلة والصداع والاسم اواغتيال العقول اي اخذها من حيث لايدري ولا ينزفون بالضم الباء وفتح الزاء معناه لايسكرون من نزف الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لااغتيال والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لايتجاوزها الى خمور الدنيا كما تقول بهذا امرت ولا لهذا خلقت ولو قدم في لاريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القرآن لايتجاوزه الى اعداه من الكتب السماوية لانه المقابل للقرآن فيفسد المعنى فمعنى تخصيص نفي الريب بالقرآن قصره عليه والباء داخلة على المقصور عليه على عكس ما هو الاستعمال الشايع العربي وقوله دليل خطاب تمييز اي من جهة دليل الخطاب ومفهوم المخالفة وتنكير ريبا للتقليل لانه اللازم من التخصيص وفي ايراد الاتيين تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه فاذا اعتبرت رد الخطاء كان ردا على من زعم ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لامن زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر وعلى هذا متعلق بما جاد الواقع جواب متى اي وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات الفعل للاختصاص افاد تقديم الظرف الذي هو اذا خلوت على عامله الذي هو قرأت تقصر القراءة على الظرف بمعنى لااقرأ الا اذا خلوت كما في بزيد مررت فان اذا معمول اقرأ وحق المعمول التأخر عن العامل ولما كان في تعلق الظرف بقرأت لا بخلوت وفي كون حقه التأخير ليكون من قبيل تقديم ما حقه التأخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم لامن مجرد مفهوم الشرط كما في ان خلوت ذات نوع خفاء قال فافهم قوله لما عرفت ان حالة التقديم اي الحالة التي يحقق فيها التقديم وانما عرفت ذلك من قبيل انه اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما اراد الحكم الكلي لكل معمول تقدم على عامله فصرح ههنا بالمقصود لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقيق معانيها وقوله او غير ذلك من مقيدات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت والمفعول له في مثل للتأديب ضربت والحال مثل راكبا رأيت ونحو ذلك وقوله فاذا نفيت عمن كان اعتقده اعتقادا خطاء

خطاء من الفاعل في انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا بواقي المتعلقات استدعى المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان التقدير وقوع الفعل واذا اثبت غير من كان اعتقده من الفاعل والمفعول مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى المقام نفي من اعتقده لكون اعتقاده خطاء وانما قال في الاول لجمع نفيك مع الاثبات وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي تقرر وتحقق بالمنطوق وانما الآخر ستدعي المقام بحكم المفهوم قوله ويفيد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بان المقدم في ان يتعلق به الحكم مرغا كان او ذما او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب حال المقصد تخصيصه بالمقدم فاذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد وتقدير الفعل في بسم الله ان يقدره مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشان اسم الله تعالى تعظيما له وتبركا به وكاتي ناظر بك وملتبس حال كونك قايلا اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك عند الذكر دون الحذف كانما مقدم الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته وكان الواجب فيه تاخير الفعل ليفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك بسم الله عند كل امر ذي بال حيث يجعل في تقدير بسم الله افعل لا افعل بسم الله فالوجه المختار في الجواب عند المص ان يكون هذا ايضا مؤخر الفعل بان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان يعطي اذا حمل على تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف المفعول قصدا الى التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد وانما آثره على ما ذكره صاحب الكشاف من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعم الاغلب وان جعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك بالثاني سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ باسم ربك تعلق المفعولية على زيادة الباء للتاكيد والثبات كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملابسة كما في تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقرأ قوله والحالة المقتضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم والتاخير فيما بين تصل

بالفعل هي كال الغاية والاهتمام بشان ما يقدم وقوله وايراده حقه الجر عطفا على الغاية
الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل الغاية لكونه اسم الكون بتقدير ان يكون الغاية وفي
جعل ان يكون خبر احدهما وثانيهما تسامح ظاهر وان حمل على حذف اللام اي احد النوعين الغاية
والاهتمام لان يكون اصل الكلام في ذلك الشيء الذي يقدم هو التقديم وثانيهما الغاية
والاهتمام لاجل ان يكون الغاية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشانه لكونه نصب عينك
لذاته او لامر عارض وينبغي ان لا يذهب عليك ان كلامه وان كان لبيان جهة التقديم
والتاخير فيما بين متعلقات الفعل الا ان قاعدة تنويع الغاية والاهتمام الى النوعين اعم
من ذلك ولفظ ما يقدم غير مخصوص بمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدا على الخبر
والعامل فعلا كان او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا يسقط الاعتراض بانه
جعل تقديم المفعول على الفعل مثل وجه الجيب الحيني هذا الباب وليس منه ولا يحتاج
الى الجواب بان الوضع التقديم على الفاعل الا انه لم يمكن بدون التقديم على الفعل لكون
الفاعل غير مستقل به قوله كالمبتدا المعرف قد مر وجه تقديمه في تقديم المسند اليه
وكذا وجه تقدم ذي الحال على الحال وقيد المعرف احترازا عن مثل في الدار رجل وجاءني
راكبا رجل واما وجه تقدم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة الاثر ووجه تقدم
الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتب المفاعيل فكلام المص
يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول
المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل
والباقي كما ذكر وكان المص نظر الى قلة الفايدة في المفعول المطلق ولم يذكر المفعول معه لكونه
عنده منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول واو وللتمييز مثلا دون ان يقول مثلا عشبا ليكون
متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل بالتنكير لئلا يتوهم بفاعل باب اعطيت فان
المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل مجرد ومثل عطوت بمعنى تناولت او مزيد ومثل
اكتسيت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد الى مفعولين متغايرين فلا حاجة الى عطف
كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد
من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولانتفاء الاتحاد بالذات في المعطوف
فالحق كذلك عرفت انا وفلان زيدا يعني انه مع مغايرته للمتبوع كباقي التوابع في استحقاق

في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قيل الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك بالجر معطوف على التوابع وذلك
كالمفعول الاول من باب علمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى وقوله
بوصف الاصالة في موقع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي الاصالة
التي لم تعرض باعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل في الدار
صاحبها وكالمفعول الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيدا سيده قوله
وثانيهما اي ثاني النوعين وضمير تقديمه وشانه وكونه واليه لما تقدم وكما تجدك في
موقع الحال او الخبر المحذوف وقوله وقيل عطف على قوله وارى اي سترى اذا
تعلق تجدك او بتقول وهو ثاني مفعولي تجد وتقدم عطف عليه اما لكونه في معنى
تريد ان تقول او على القلب مثل كتب فيغزو والاوجه انه تفسير وحق المفسر ان يكون
بعد المفسر في الذكر وان تقدمه في الوجود قوله يقف شؤك اي يقوم على الجلد
فزعا وتقول لله شركاء بتقدير انقيه عرفت شركاء على قصد الاستفهام للتوبيخ والانكار
والتعجب منه عليه وجعلوا لله شركاء بدل شركاء لله اي اثبتوا في زعمهم فلله في الاية والمثال
مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة واما لو جعلته في الاية المفعول الثاني فتقديمه
على اصله كما في قولك في الدار رجل قوله او لعارض عطف على قوله لكونه في نفسه
وهو خبر يكون والمستتر في يورثه لعارض وعائد البارز لما يقدم وذلك اشارة الى كونه
نصب العين متزايدا الالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر من عنده اربعة امثلة للعارض
الذي يورث الاهتمام بشان ما يقدم والالتفات اليه وبين وجه ايثارها وذلك
ثم ذكر اربعة امثلة من القران على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على المتامل وقوله طمعت
الخاطر ثاني مفعولي توهمت اي ظننت والاول من انت ونتظ صفة معنى وفاعله ضمير
من انت ومفعوله اياك وضمير به وله وتذكر ولمعنى وكما متعلق بلا يتوقف والكاف
للقران في الوقوع مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو وضمير له لصاحبك وضمير
توردها لكناية الاخر وفيقول عطف على تحدث والواو في وانجيني للعطف على عجبني
الاول وتقدم عطف على فيقول كما تحدث المعنى المذكور عارض اورث لكناية
الاخر ان يكون نصب عينك وملئت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة

القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس من اقصى المدينة رجل قوله اوكما
اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا
هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا وضمير وقوعه وتبعده وتبعيده و
واتيانه وانكاره واليه وذكره للموعود الذي هو انت تستبعد وقوعه وضمير تفاوته
للانكار وذاك اي ذاك التفاوت الذي هو في الضعف والقوة ومن جهة متعلق
بالتفاوت وفاعل تبعد ضمير جهة وقوله تجد خبر انك وحال التفاوت ظرف متعلق به
وفي الاول متعلق باوجبت او انكرت وجملة اذا انكرت اوجبت خبر انت وتجئ حاله
كذا مبتدا خبره آتي يكون في الاول وعلى من يروج في الثاني وقوله فتذكر منصوب
معطوف على تقول وكذا فيتقدم ووجه الفاء قد سبق والمرفوع الذي ذكر المنكر
بعده هو الفاعل وتاكيده واعطف عليه والمرفوع الذي المنكر اعني هذا عليه هو
التاكيد والمعطوف لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
هما قيل لقد وعدنا هذا انا بانفصال الضمير بناء على الفصل لغرض كما في قول الفارس
الا انا وانما يدافع عن احسابهم انا قلت يجوز في حكم القياس لكن لا ارى له مساغا في
النحو واستعمالا في الكلام قوله مثل الذي في قولك هذا يوافق قوله تعالى وقال
الملا من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه وقوله او مثل الذي يوافق قوله تعالى
برب هرون وموسى بتقديم هرون يعني ان يراث التاخير الاشتباه في ان الجماعة
من مجيبك عارض اوجب تقديم من مجيبك وهو حال من الجماعة على التي تات ودث
وهو وصف لها مع ان اصله ان يذكر معها بلا فاصل والمحافظة على السجع عارض اوجب
الاهتمام بالمجرور حتى قدم على المفعول بلا واسطة واغراض الافصاح بان التقديم لدفع
الاشتباه او للرعاية السجع والفاصلة ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام
مدفوع بالمنع قوله ولهذا العارض المورث للاهتمام بشان ما يقدم مع ان حقه في نفسه
التاخير ما لا يحصى مبتدا موضع الحدوث والحصول لطيفا صفة خفاء المضمار الموضع
الذي يتم فيه الخيل والضليع القوي من الضلاعة القوة وشدة الاضلاع وعن ابن
السكيت الفرس الضليع التام الخلق المجفر الغليظ كثير الالواح الكثير العصب والطالع
من طلع الثغر اذا غم في شبه وقوله هناك اي مضمار التناشي وقوله نجوا الكد فيشير

يشير الى انه لا بد من الكد وقوله لله در دعاء بالخير واصل الدر اللبن وهو الخير عندهم
في الاطعمة والاصل في التربية وتعديه الاحاطة بعلى لاعتبار معنى الاشتمال ومقتضيات
الاحوال بالفتح نسخة المقرو وبالكسر نسخة الاكثرين اي الاحوال المقتضية وقوله لا ترى
شيئا منها اي من لطائف الاعتبارات استئناف لبيان ما قبله وضمير عليه للشئ وفيه
للتنزيل ومن متعلق بيرعي ومراعى على معنى ان كل اعتبار لطيف روعي في كلام البلغاء
على وجه لطيف وطريق بديع روعي في التنزيل على وجوه كثيرة هي الطف كل جميع جميع
من الوجوه يعني ان وجوه الرعاية فيه تزيد على وجوه الرعاية فيما سواه بحسب الكمية والكيفية
جدا وما نحن فيه هو التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا اجيبت متعلق بتقتضي وضمير
بها ونظائرها وتحذها للامثلة قوله رسل عيسى هم يحيى وبولس وشمعون ورجل هو
حبيب النجار يسعى يشتد عدوا ليعلم الرسل بما هم به اهل انطاكية في حقهم والقرية انطاكية
انهم هموا ان يجدوا او يجدوا واستشرى في الامر لج وجد وضمير كان لاشتمال الكلام على سوء
المعاملة والنكد قلة الخير وتربته ومنبتا تميز وتفسير للضمير وقوله اكانت مفعول تجيلا اي
حال كون السامع يجيل في فكره هذا المعنى وعبر عن القرية بالمدرة تعبيرا لها والمدر فات
الاطراف والجوانب وهناك ظرف لغو متعلق بكان وضمير بال بهم لمساق الحديث او
للحديث او للذي اخذ في القصة وضمير بذكره وكان لفظ هو منبت خبر وضمير له لذكره
قوله ومنها ان قال في سورة المؤمنين قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا
لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين وفي سورة
النمل وقال الذين كفروا ءاذا كنا ترابا وآباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا
من قبل ان هذا الا اساطير الاولين واذا الداخلة عليه همزة الاستفهام متعلق بما دل
عليه الجملة الاسمية المصدرة بالاستفهام المؤكدة باللام وان للايذان ببلوغهم في الكفر
والاستهزاء من معنى الفعل اي نبعث ونخرج وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور
وقوله هناك اشارة الى الاية الاولى وهنا الى هذه الاية التي في سورة النمل والبنى الخيم
جمع بنية قوله ومنها اي من الامثلة ان قال في موضع من سورة المؤمنين فقال الملا
الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشراف من قوم نوح عم وفي موضع آخر
من سورة المؤمنين ايضا وقال الملا الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم

فى الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم وقوله وهو اى الذكر بعد الصفة موضع المجرور
كما يتوقف من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال وقوله وانت تعلم
يعنى ان الوصف للملا هو الموصول بصلته مع تمام ما يدخل فى الصلة من الجمل
الثلاث المتعاطفة التى ثالثتها واترفناهم فى الحيوة الدنيا اى نعمناهم بكثرة الاموال
والاولاد وما هو من لواحق الحيوة الدنيا وضمير احتمل للمجرور والمراد به حيث ما ذكر الجار
والمجرور فالمعنى يحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع هنا وقد يقال
المراد المجرور بعض الصلة التى هى الجار والمجرور وتقديره صلة الدنيا بالنصب
على ان من اسم كان اى هذا اللفظ وبالجملة لا يخفى ان تعلق من قومه بالدنيا وان جاز
من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم جعل اسما للدار كما فى حيوة الدنيا بالاضافة لكنه
بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الاشتباه قوله ومنها ان قال فى سورة
طه فالقى السحرة سجدا قالوا امنا برب هرون وموسى وفى سورة الشعراء فالقى السحرة
ساجدين قالوا امنا برب العالمين رب موسى وهرون وكلامه يشعر بان التقديم
فى كلتا الآيتين لعارض المحافظة على الفاصلة الالفية فى طه والنونية فى الشعراء لكن لا
يخفى انه ليس من قبيل تقديم ما حقه التاخير الا فى طه بناء على ان موسى اكبر سنا واعظم
قدرا وما يقال انه قدم هرون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب موسى فرعون
لانه الذى رباه فى صغره وذكر هرون على سبيل التبعية فانما يصلح بيانا لعارض آخر فى
تقديم هرون من قبيل دفع خلاف المقصود لا دليلا على كونه الاصل قوله فما كان
الغرض اى من ذكر الامثلة الا مجرد التنبيه على التقديم لعارض دون التتبع لنظائر الامثلة
وتمييز فيها النظائر وتمييز حال من غيره لتقصير والانواع الثلاثة هى اعتبار التقديم
والتاخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوى وما بين الفعل وغير الفاعل المعنوى وما بين
متعلقات الفعل بعضها مع بعض ما ذكر من الحالات المقتضية للانواع الثلاثة قد يخالف مقتضيها
ويخرج الكلام على خلافها بناء على حالات غير ظاهرة كما هو الحكم فى سائر مقتضيات الاحوال
مثلا قد يتحقق المقتضى المذكور لتقديم الفاعل المعنوى او المفعول على الفعل ولتقديم الفاعل
على المفعول او بالعكس ويترك التقديم بناء على غرض آخر كما اذا نزل الخطاء فى المفعول
منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصابة فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبارات خطابية

واما الحالات المقتضية

خطابيه لا يخفى على الفطن قوله واما الحالات شروع فى ثانى الامرين اللذين
عقد الفصل لهما وهما التكلم فى الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم
والتاخير للفعل مع ما يتعلق به والتكلم فى تقييد الفعل بالقيود الشرطية وعبر عنها هنا
بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسماء واما الكاف فى لو لتعرفها بعدم على الجزم
وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ وحيثما مع ما اذ ما بدونها لا يقعان فى الشرط
بخلاف اذا ومتى واين الآن اذا انما يجزم فى الشعر مثل واذا تصبك خصاصة
فتجمل والاصل فيهما ما على اتصال الابهامية بالشرطية كما يتصل باذا ومتى واين لافادة
زيادة الابهام قوله اما ان فهى للشرط اى لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون
جملة فى الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ايضا
بدلالة قوله وهو لا يعلم اتكرمه ام لا وبدلالة انه جعل ان لم اكن لك ابا خارجا عن
الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط الذى هو عدم كونه ابا له لا
بوقوعه على ما يسبق الى بعض الاوهام وقد اطبقوا على ان ان للمعانى المحتملة المشكوكة
وانها تستعمل فيما يترجح اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون واما لم يتعرض المص
للخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده هنا ذكرها تمايزا
قوله فاذا استعملت ان فى مقام الجزم اى القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه فى
المستقبل لم تخل هى او استعمالها عن نكتة تناسب ذلك لامتناع مخالفة الاصل فى الكلام
البليغ بدون نكتة اى لطيفة مبنية على تامل من نكت فى الارض بالقضيب ونحوه اذا
ضربها واثر فيها على ما هو فعل المتامل وحصر النكتة فى تجاهل المتكلم وعدم جزم المخاطب
حقيقة او تقديرا فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب
بصدقه وان لم اكن لك كذلك مبنى على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط
الذى هو انتفاء ابوته له مع انه جازم بانه اب له عالم بحقيقته الا انه لا يجرى على
موجب علمه من مراعاة حقه فكانه غير عالم قوله ولامتناع متعلق بقوله تركه يريد
ان الاصل فى كل من جملتى الشرط والجزاء ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا
ماضوية اما الشرط فلانه مفروض الصدق فيما يستقبل فلا يناسبه ما يدل على الثبوت
او المضى واما الجزاء فلانه معلق بالشرط الذى هو محتمل مشكوك لا متحقق مقطوع فيطابق

لا يكون هو مقطوع التحقق فلا يناسبه الا لفظ المضارع فلا يترك في الكلام البليغ
الى الماضي الموذن بالتحقق نظرا الى لفظه وان انتقل بواسطة اداة الشرط الى معنى
الاستقبال الا لنكتة يناسبها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة خروج عن
مقتضى الحال بلا نكتة خروج عن البلاغة وانما لم يتعرض لهذا في جانب الشرط لظهوره
بل اكتفى بما سنذكره من نكت استعمال ان مع الشرط الماضي وتمثيل لنكتة العدول عن
المضارع الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم الآية فانه ذكر في معرض جزاء هذا الشرط
ثلاث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية مضمون الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين
اي اظهارهم العداوة ومقتضيا تها والا فنفس العداوة متحققة غير معلقة بوجدانهم و
مضمون الثانية بسط الايدي للقتل والضرب والالسن للايذاء والشتم وقد ذكرنا
بلفظ المضارع كما هو الاصل ومضمون الثالثة ودادتهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن
الاسلام بمعنى اظهارهم واجتهادهم في حصوله وارتدادهم وقد ذكر بلفظ الماضي للدلالة
على ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير حصوله اوضح واثبت من الاولين بحيث
لا شبهة في تحققه اصلا اذ ربما يتركون الاولين لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة
وبما نشاوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح وهذا حاصل ما قال في الكشاف الماضي وان
كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل وودوا
قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا
واسبق مضارهم واولها عندهم زوال دينكم الذي هو اعز عليكم من ارواحكم بحيث تبذلونها
دونه واما جعل ودوا لو تكفرون حالا او عطفا على الشرطية لا الجزاء فيترك لا وقت التشمل
على النكتة المترتبة بالنكتة قوله واذا للشرط قصده الى ذكر كلمات الشرط من الحروف
والاسماء واحدا فواحدا والا كان المناسب ان يقول اما ان واذا فللشرط في الاستقبال
ثم توقف منهما واكتفى في ذكر كلمة اما بان لانها الاصل والعمدة والسابق في الذكر فكانها
مذكورة في البواقي المعطوفة عليها وذكر لاذا الشرطية مثالا هو نص في ذلك لا يحتمل تجرد
الظرفية وذلك بدخول اذا الفجائية في جزائها فانها في جزاء ان لو قرب معنى اذا الفجائية
من معنى الفاء بخلاف اذا جئتني اكرمك فانه يجوز ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك
واما في مثل اذا جئتني اكرمتك بلفظ الماضي ومعنى الاستقبال فهي ايضا للشرط والا لم

ينقلب الماضي الى المستقبل ولم يستقم الكلام بمنزلة ان تقول اكرمتك اذا جئتني الا
تاويل ان تجعل تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه قوله والاصل
فيها اي في كلمة اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال ويتقسم الى
القطع به بطريق التحقيق كما اذا طلعت الشمس فاني افعل كذا والقطع به بسبب اعتبار من
الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب فكذا اظهارا للشغف بذلك وانه بمنزلة
القطعيات واذا انعم الامير بالوفا اظهارا للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر على اذا
لاقيت ليلى بخلوة ان زيارة بيت الله رجلاي حافيا رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال
من ضمير المتكلم انه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت
الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا فقوله قطعا نصب على المصدر من القطع
او من فعل في معناه او نصب بتقدير اعني وتحقيقا بمعنى محققا واو باعتبار بمعنى قطعا منونا
باعتبار او كائنا بسبب اعتبار والاعتبارات التي يناسبها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا
قوله وهو النكتة اي كون الاصل فيها القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ الماضي مع
لفظ اذا على لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى ان استعمال اذا فعلت اغلب واكثر من استعمال
اذا افعل لان الماضي وان نقلت معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول
في الزمان الماضي ودالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة
فيه على التحقق والظرف اعني في تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى الشاهد وكذا اللام
في لكون وقوله في الاستعمال متعلق بتغليب وفي الجملة بالاقرب وتقطا حال من المستكن
في اقرب اي منظورا الى لفظه او مصدر لفعل في موقع الحال او مفعول له اي بسبط نظرا
او لاجل المنظور به ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا وتوضيحا لاستعمال
اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه
وفرض الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله ليس
الا القطع بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد
بنوع دون نوع ولا بنوع ما بحيث لا يجوز التحقق في ضمن نوعين واكثر بخلاف قوله تعالى
وان تصبهم حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت
في اليهود ولعنوا حيث تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة

نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله
تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه
في مقابلة فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا
حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص
قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان وانما استعمل في الفضل فعل الماضي اما لفظا
فلالتزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة للقسم واما معنى فلان الله تعالى ذو الفضل
العظيم ففيه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة
المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع
مجالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه
في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اي ولكون حصول
الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع وانساعا عرّفت تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة
معه لكثرة خطورها بالبال وكثرة ورود انواعها على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاشارة
الى هذا الجنس الذي هو الحسنة فقوله لكون حصول الحسنة متعلق بقال بلفظ اذا في جانب
الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز ووقوعا حال او مفعول له وتعريف جنس عطف على
محذوف كما قدرنا والاول اي تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقضى لحق البلاغة من تعريف
الجنس لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان شك في
وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول او كما فيه
من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم او لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام
حيث اشير الى حاضر معهود او لانه ادل على سوء معاملتهم حيث ادعوا انهم احقاء باختصاص
هذه الحسنات العظائم التي هي الخصب والرخاء الدائرة فيما بينهم الفائزة بمنزلة الحاضر
المعهود ولا يشكرون الله عليها ولا كذلك تعريف الجنس فانه قد يسلم دعوى استحقاق
القليل ويعذر في ترك الشكر عليه او لان المعهود المحقق اوفق بلفظ اذا واجاء ومن الكل
نظر على ما بينا في شرح التلخيص وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما جاءتهم وبما
سيفت له الآية وذلك انهم كانوا كلما تيلوا حسنة اي نوع كان رجعوا الى موسى وهم وعاية

ووعاية فاذا عادت اليهم الحسنة من اي نوع كانت بدعائه قالوا هذه اي هذه مخصوصة
بنا ونحن مستحقوها ولم نزل في النعمة والرفاهية فهذه معهودة مطلقة فليتدبر ولا كذلك
السيئة فانها وان عادت بعد زوالها لا يكون مالوفة معهودة لمتنفسا اليها قوله وبلفظ
ان عطف على قوله بلفظ اذا اي قال وان تصبهم سيئة بلفظ ان في جانب السيئة مع تنكير
السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا يخلو عنها
العبد لحظة فلا يكون قطعيا مناسبا لاذا واما تنكير السيئة فلانه ينبئ عن القلة ولا شك ان
ما يصيب الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة قوله ومنه اي من
استعمال اذا والماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان والمضارع في جانب
السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة الآية الا انه نكر ههنا الحسنة اعني الرحمة كالسيئة
فاعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة المبني بحسب وضعه عما فيه معنى القلة المناسبة
للتنكير وان كان ههنا استعارة للايصال يعني لما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب
ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله
فهو اي التنكير للنظر الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة فان قيل هذا يشعر بان التنكير
للتقليل وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه
قوله واما قوله تعالى وان كنتم بيان للوجه في آيات وردت ظاهرا على خلاف
ما ذكر من قاعدتي ان واذا حيث استعملت ان فيما هو محقق الوقوع فضلا عن كونه قطعي
الوقوع واذا مع الماضي في الشر الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا مع المرتابين في حقية القرآن وكونه من عند الله وقوله وان كنتم في ريب
من البعث مع المرتابين في المعاد وحشر الاجساد لقصد توبيخ المخاطبين على الارتياب بما
اشتمل المقام على ما يدل على حقيته وزوال الارتياب فيه بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه
بقوله فأتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق المشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب
ثم من نطفة ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب في مثل هذا المقام لا ينبغي ان
ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق به
كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم فالواو وان ضمير العقلاء فهو ههنا
للاصنام التي هي جمادات لا يتصور منها السمع الا على سبيل فرض المحال وانما عبر عنها

بضمير العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين منهم الالهية التي هي اعلى مرتبة ذوي العلم تبكيتا لهم
والزاما وفي الشرح بهذه الاية اشارة الى ان الاصل في وضع كلمة لو دون ان لانها
لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه نزل منزلة ما لا قطع
بلا وقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت ومثله قوله تعالى فان آمنوا
بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
وهو كثير قوله ويأبى اي المقام ان يقال واذا ارتبتم لانه لما الحق بالمحالات كان
استعمال اذا فيه من المحالات قوله ومثله اي ومثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع
تحقق اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف ينبغي ان لا يصدر من العاقل الا
على سبيل الفرض والتقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا ولا اعراض [illegible]
ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر والطغيان واما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم
قوله ومنه اي مما يستعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان القطع
في الامثلة السابقة كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل
ولذا قال ومنه دون ان يقول ومثله تجهيل الضمير لا جيء فيه بان المقطوع بالحصول سهو
قال في العباب الثواب بالضم والثوابة والثواب والمثوبة بوزن الذكرى وجزاء عن العزاء
اجرة العامل والتسويف التأخير واصله من سوف افعل والترجية التبعيد والتغيير وافطع التحكك
بفتح الهمزة مضارع مجزوم على جواب الامر اعني تقولوا اخرك بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعول
تقولوا محذوف اي انك لم تعمل وقوله وبكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد التحير و
والساءة وان كنت مقول العامل وتنزيلهم اي العامل المخاطبين جملة مبينة للمقصود وكان قياس
تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم يعتقدوا اني عملت الا انه يكون استعمالا في
المقطوع فعدل الى ان اعتقدتم اني لم اعمل ليكون في المحتمل المشكوك تقديرا ويحسن التجهيل
فليتدبر قوله واما التغليب عطف على لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع
المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذ كان فيهم من لا يرتاب على المرتابين مع جعل الكل بمنزلة
غير المرتاب ويرد على هذا انه يكون ح استعمال ان في قطعي الانتفاء وهو المحذور ولا محيص
سوى ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المقطوع بارتيابهم لا يقال
الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس

الشرط هو الارتياب في المستقبل ولذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وذهب
المبرد والزجاج الى ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد
ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط كان نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد
من قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى المضي تحقيقه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي واما ان يقال ان البعض مرتاب قطعا والبعض
غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فصلح نكتة في استعمال ان
في هذا المقام وليس من التغليب في شيء قوله وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن
تحقق فيه متعدد ولبعضه حكم ليس للآخر فرجح ذلك البعض بجهة من الجهات ويعطى الآخر حكمه لتلك
الجهة كثرته او قوته او خفة لفظه او ذكورته او نحو ذلك ومن تغليب الكثير على القليل اسناد
العود في ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان العود في الشيء يقتضي سابقة الكون فيه ولم يكن
شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر ومن الصغائر المنفرة
كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها بغرض البعثة بخلاف الصغائر التي لا تنفير فيها والمسألة
خلافية كلامية ولا دلالة في قوله بعد اذ نجانا الله منها على كونهم داخلين فيها في الجملة
حتى يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور على الاناث قوله تعالى قالوا
لننجينه واهله الا امراته كانت من الغابرين اي الباقين في القرية او العذاب في القرية والعذ
اي الهلاك وفي آخر سورة التحريم في حق مريم وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من
القانتين اي المطيعين والقياس الغابرات والقانتات لان صيغة الجمع بالواو والنون
انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب للذكر على الانثى وتحقيقه ان
صيغة القانتين بعد ما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور خاصة جعلت للجماعة
الموصوفة بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليقع عد الانثى منها واما عد ابليس من الملائكة
حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم في الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير
على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق الاسم مثل يعودون في اسناد الفعل الا انه يشبه عد
الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم الموضوع بجوهر حروفه للملائكة خاصة على الملائكة و
وابليس من غير اشتراك له في مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق الاسم الموضوع بهيئته للذكور
خاصة على الذكور والاناث لمشاركتهم في مدلول جوهر الحروف اعني القنوت وكذا قال

غدا الانثى من المذكور مع لطيفة اخرى لا تخفى **قوله** ومن هذا الباب اى باب التغليب تغليب
الخطاب على الغيبة بان يعبر عن الغايب الذي له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق الغيبة او بان يعبر عن المخاطب والغايب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب
الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون
صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب فمقتضى الظاهر ان يقال يجهلون بياء الغيبة
الا انه جئ بتاء الخطاب نظرا الى ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب
جانب انتم على جانب قوم والثانى كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء
الخطاب اى انت يا محمد المذكور بلفظ الخطاب وجميع المكلفين الغايبين وغير المكلفين لا يقال
لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا للنبى عم وآخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب
وانما يلزم اعتباره لو جرى فى اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ذكر النحاة
انه لا يجوز فى كلام واحد ان يخاطب اثنان واكثر من غير عطف وتثنية وجمع واما فى قراءة
يعملون بياء الغيبة فلا تغليب لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لا له والم يكون المعنى
انت وهم لانه لم يعهد مثل ذلك فى الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد
ان يكون المعنى بجميع العقلاء وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن
هذا الباب تغليب ذوى العقول على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص بالعقلاء
كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم وقد اورد لهذا مثالا يشير فيه الى انه يجوز ان
يجتمع فى لفظ واحد نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم
من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام
ذكرا وانثى يكثركم ويكثركم فى هذا الجعل حيث يكون به التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث
والتكثير فلفظ كم تخص خطاب العقلاء وقد وردت فى يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين
بطريق الخطاب والانعام المذكورة بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم
يقل يذرؤكم واياهن وتغليب العقلاء على غيرهم حيث لم تقل يذرؤكم واياكن وتغريها
قال من قال لتغليب المخاطبين على الغيب جئ بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم
جئ بالميم دون النون وقد تغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب
مثل انا وانت فعلنا وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف الابوين فلذا قال ومنها اى

اى من هذا الباب تغليب احد المتشاركين فى خصوصية بان يثنى اسمه الخاص ويقصد اليه
والى الآخر جميعا بان يجعل مسمى باسمه حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب كما يقال الزيدان
بتاويل المسميين بزيد ولهذا لا يكون نحو القمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما الا باللام
كالزيدين للابنين مع ما بينهم فان لفظ المثنى لهذا موضوع بازاء الجليلين واما مثل الابوين
والقمرين فليس من قبيل الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام وتارة
ينكر ثم المغلب هو الذي لفظا اخف كالقمرين او مذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من يجعل
الخافق حقيقة فى المغرب من خفقت النجوم اذا غابت وبعضهم فى المشرق من اخفق الرجل شوبه
اذا لمع به وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان
فيهما اى يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب بشئ واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه
وانه من اى نوع فمالم ار احدا حام حوله **قوله** واذا مس الناس ضر اى سوء حال
من مرض وجدب او فقر او نحوها واما جاء باذا والفعل الماضى مع ان الضر قليل بالنسبة
الى حسن الحال كالسيئة بالنسبة الى الحسنة لاستجماع امور اقتضت كون الشرط فى حكم المقطوع
به وهى التعبير عن الاصابة بلفظ المس المنبئ عن القلة وذكر الضر بطريق التنكير المناسب فى هذا
المقام ان يحمل على التقليل وجعل مفعول المس هو الناس الاحقاء بان يلحقهم كل ضر
هذا تقرير المصنف بناء على ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما فى سورة الروم لكن جزاءه
ليس دعاءا على ما وقع فى بعض النسخ بل دعوا ربهم منيبين واما الذى جزاؤه دعانا فهو واذا
مس الانسان ضر على ما فى سورة الزمر فعلى كل تقدير نقل الآية على ما فى الكتاب سهو لا نهاية
سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفى سورة الزمر واذا مس الانسان
ضر دعانا ثم استشعر انه قد ورد مثل هذا الشرط بلفظ اذا والماضى مع تعريف الشر والتعليق
بمطلق الانسان لكون الضمير فى واذا مسه الشر عائدا الى الانسان فى قوله واذا انعمنا
على الانسان فاجاب بان الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذى يقتضيه البلاغة ان يكون
الضمير للانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء من قوله تعالى اعرض ونأى بجانبه اى اعرض عن
الشكر وذهب بنفسه اى بعد ها عن ربه سائر الناس تكبرا وتعظما كما يقال ذهب الخيلاء
والجانب فى حكم النفس كما فى قولهم كتبت الى جانب فلان يريدون الى نفسه وذاته وفرطت فى
جنب الله اى ذاته وابتلاء والعرض المتكبر بمطلق الشر يحق ان يكون فى حكم المقطوع به وتعرض

الدعة عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداده الوضعي فالطولي اكثر

قوله وعند النحويين كان مقتضى ترتيب سبق من الاجمال ان يذكرا ذ بعد اذا ما الا انه

اشتغل بهما حيث بيان كيفية جعل اذ ما من كلمات الشرط مع كون اذ لما مضى خاصة وكون الشرط امرا

تعلق به حصول امر في الاستقبال ووجه التفصي ان اذ وان كان دالا على المضي المنافي

للشرطية الا انه بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويجعل دالا على الاستقبال

فيصلح للمجازاة مثل اذ واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية به ينقطع عنه التخصيص المضاف

اليه ويناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وبهذا قال الشيخ عبد القاهر ان اذ يضاف

الى الجمل ويكون لوقت مخصوص والجزاء ينافي الخصوص فلزم طرء الكافة ليصير عاما واما اعتبار

الاتصال بما الابهامية دون ان يجعلوا اذ ما كلمة براسها للشرط جريا على قضية المناسبة والقالب

باذا ما وحيث ما واين ما وحيثما قوله ولا فرق بين ليس حال اذا واذا ما كحال اذ واذ ما

في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط لا فرق بينهما من حيث المعنى الا

ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك اذا قلت اتيك اذا طلع فانه ربما

يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الاتيان في الغد بخلاف ما اذا طلعت فانه لا

يختص بذلك ولا يستحق العتاب وانما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما

جازما في السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال اذا ما خبت نيرانهم تقد بخلاف اذا فانه لا يجزم الا

في الضرورة كقوله ٭ واذا تصبك خصاصة فتجمل ٭ وذلك لان المناسب للمجازاة هو ان يكون

الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والخالي عن ما الابهامية يكون لوقت معلوم باقي الا

انه لما دل على وقوع الجزاء عند مجيء وقته كما يقع في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا

الفعل بعد اذ واذا الخاليين عن ما الابهامية الكافة لهما عن الاضافة يكون في موضع المفرد ويخرج

عن الجزئية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازاة تستدعي الجزئية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان

الشرطية ايضا خارج عن الجزئية وكذا في الاول لان جزم اذا ما ايضا انما يكون في الضرورة ٭

قوله ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق به يعم كل وقت من اوقات

وقوع مضمون الجملة كما ان الحكم على كل رجل يا تيني فله كذا يعم كل فرد ومتى ما اعم من ذلك

واشمل حتى ربما يجري في متى من التخصيص لا يجري في متى ما واما انه يفيد التكرار حتى يقع في

متى ما دخلت الدار فانت طالق بكل دخول طلاق فليس بشيء بل يفيد انها في اي وقت

وقت دخلت من الليل والنهار طلقت بخلاف متى فانه ربما يخص ببعض الاحيان ومثل

متى ومتى ما في الازمنة اين واينما في الامكنة وعطف الاحياز على الامكنة لان المكان ما يعتمد

عليه المتمكن كالارض للسرير والحيز الفراغ المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء

المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وكذا الحيز قوله

وحيثما نظير اينما يعني انه لتعميم الامكنة ولعمل الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما

كنتم في اي مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم نحو شطر المسجد الحرام قوله ومن لتعميم الاشياء

من اهل العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل ثم اذا علم الحال ان هذا من اهل العلم وذلك

من غيرهم فرق بما ومن ومهما اعم من ما بمعنى اي شيء من الاشياء حقيرا وكبيرا قليلا او كثيرا بحيث

لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى وقد اختلفوا فيه فقيل كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها

اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل هي بمعنى الكف

وما هي الشرطية والمعنى الكف عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا افعله

عموما فوق الخالي عن الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل اصلها

ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متيما واينما وغير

ذلك ووجه الزيادة ح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمال مهما لتعميم الاوقات بمنزلة

متيما حتى جعلوه سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء

الا ما ذكر صاحب لباب الاعراب انه قد يستعمل ظرفا نحو مهما تصب افقا من بارق تشم ٭ ثم

الاسماء الشرطية ما كان منها ظرفا مثل اذا واذا ما ومتى ومتيما واين واينما وحيثما فمحلها

النصب بالفعل بعدها وما كانت غير ظروف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل

وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو الجزاء او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والا كتفاء بالضمير

في الشرط مثل من يأت فاني آتيك ربما يرجح الثاني وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم

تسأل اسأل واما اي فمنصوب يقع مبتدأ مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا ايهم تضرب اضرب

ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل

بايهم تمرر امرر واما محل اني فالنصب على الحال قوله والمطلوب بهذه المعممات يشير

الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حرف الشرط لاجل

الاختصار والتقريب لان في تفصيلها لولا تها اطالة مفوتة لحصول المقصود ولعدم امكان

ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاخبار والتعداد والتكرار وهذه الفاظ مضبوطة مختصرة
حاوية لمجملات التفاصيل على وجه بها يقع الغنية مع المنية يعني ان الغرض من هذه الكلمات
المفيدة عموم الازمان او الامكنة او الافراد او الاحوال امر ان ترك التفصيل الى الاجمال
والاحتراز عن الاطالة والاملال فقوله او قيل عطف على غير واف عطف العام على الخاص
او مقيد لكونه وافيا بالحصر كما في قولك اي صورة بهذا تحرك وما تر من مشتغل في كتب وثمن
تمن اصحابي كرمه ونحو ذلك وقوله الى عدد حال من مفعول قولك اعني ان باتني زيد
الى اخر الامثلة اي ذاهبا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملال يشعر بان الاملال
حاصل البتة لا يتوقف على نيته الاستيعاب وانما تعرض لتفسير الاية لانه كانه تفرد بجاوز
من حسن التطبيق وقوله قد حاز اي جمع الفوز بتمامه وحذافير الشيء اعاليه ونواحيه
جمع حذفار بيان لما دل عليه اسم الاشارة البعيدة وضمير الفصل وتعريف الجزء اي الفائز الكامل
ان يقال فذلك هو الفائز قوله واعلم ان الجزاء والشرط يريد الدلالة على ان الاصل
في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين ولا يخفى ما في العبارة من المسامحة
حيث جعلهما نفس التعليق بل يريد انهما للتعليق والاوجه ان الاداة مضمونهما وهو ليسهما
تعليق وقدم الجزاء لانه المعلق والعمدة في الحكم وانما الشرط قيد له والمراد بحصول الامر ما يعم
تحقق النسبة الايجابية او السلبية بل الاثبات ايضا والامر المعلق مضمون الجزاء
والمعلق به مضمون الشرط وذلك اشارة الى التعليق بل كونهما التعليق وقوله
في جملتيهما دون ان يقول فيهما ربما يرجح ما ذكرنا من الاوجه وقوله او احديهما عطف
على ضمير ان تكونا لوقوع الفصل وقوله وكذا اي مثل استلزام الشيء استلزام امتناع
فهو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدل من المنفي او فاعل لفعل محذوف
اي فامتنع ان يكون وفي بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعلان
ماضيين اخذ بما يتعين للقصود والا فالانسب بما سبق ان يقول ان تكونا
اي الجملتان اسميتين وقيد بغير لو لما سيجيء من ان الاصل في جملتيها المضي وقوله
فظهر تفريع على الكلام اي ظهر من امتناع كون جملتيها اسميتين او ماضويتين
ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لنكتة لامتناع المصير
الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة هي لحال الغير الظاهر والا لم يكن الكلام

الكلام بليغا واما في غير البليغ فربما يصار اليه لا لنكتة ثم يظهر مما ذكر ان المراد الامتناع في
الاصل وفيما هو الظاهر لا الامتناع من اصله بحيث لا يجوز خلافه اصلا واشار بزيادة لفظ نحو
الى ان اقسام خلاف الظاهر ثلاثة الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجملتين او في الشرط
فقط او في الجزاء فقط الثاني ما صير فيه الى الاسمية ولا ينافي الاتي في الجزاء وحده ولذا قدم
ذكر الماضوية مع ان الاوفق بما سبق تأخيره الثالث ما صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى
من غير انقلاب الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه حال وكان الاحسن
ذكره بلفظ المضارع وقوله مما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة وضمير معه لما
وضمير كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها لكون الفعل مضارعا كنون
التاكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير فحيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو مع
الف نكتة ولا ارى جعل الضميرين لما وجها الا ان يكون ما عبارة عن الفعل وهو لا يستقيم
البيان الا بتكلف واما في قوله فاما يأتينكم ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة ولزمها
تاكيد الفعل بالنون لئلا تنحط رتبته عن رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون لا يكون الا
مضارعا وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعني فمن تبع هداي وقوله فاما تثقفنهم اي
ان تصادفنهم وتظفر بهم فغرق عن محاربتك ومناصبتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم
من الكفرة حتى لا يجسر عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا بحالهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا
كان الجزاء مع لن والسين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا حوفظ على تأكيد الحرف بالتصدير
الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي لنكتة قوله مثل توخي جعل النكتة
امرين احدهما ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني ابراز المقدر في معرض الملفوظ
وذكر الابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عممها بقوله وما شاكل
ذلك قوله وعليه اي على المصير الى الماضي لكون ما هو للوقوع كالواقع وان
لم يكن من الشرط والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه واخبر به فهو كالواقع لعدم
الشبهة في وقوعه كنداء اصحاب الجنة ونداء اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف
رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا حمل قوله تعالى انا فتحنا لك عليه وقد نزلت
قبله والمراد بالاعراف سور ضرب بين الجنة والنار على ما قال الله تعالى وبينهما حجاب
اي بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم اسم غير

من عرف الفرس وعرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال المفسرين في المراد بالفتح
المذكور بقوله انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل فتح
الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتح تحته وقيل
صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له ما تقدم من ذنبه وتوقع بيعة الرضوان
وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك
من قابل لتطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة قوله ولما للتعريض اي
يبرز ما ليس بحاصل ممن اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ
الماضي تعريضا لمن حصل منه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت
اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت
اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ولقد
اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن
من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز
حكيم ذكر الشرط للنبي على الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع
بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم
اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والذلل وانهم من الظالمين ولا ولي
لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم فان الافعال
الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع ممن اسند
اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر
بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لا يقال الشرط الواقع بعد اللام الموطئة
للقسم يلزمه المضي على ما تقرر في النحو لانا نقول قد مر مرارا انه لا تنافي بين
الاغراض والمقتضيات على انا نقول ان الاتيان باللام والتزام الماضي
لغرض التعريض قوله ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه اي في
مجرد كون ذلك النظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني والمنبه على انه للتعريض وان المراد
ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله تعالى في قصة

قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار حين اسلم أأتخذ من دونه
آلهة تعريضا للمخاطبين الذين اتخذوا من دون الله آلهة ولكونه للتعريض
قيل اني آمنت بربكم مع انه كان المناسب لولا قصد التعريض ان يقال
آمنت بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله آمنت بربكم قوله فاسمعون ولو
لا التعريض لم يكن لذلك معنى وقوله وهو اي مقام هذا التعريض والامر
المقتضي له من حيث كونه مخلا له هو تطلب اسماع الحق اي اسماعه قوله الطالبين
لذم القاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام
وكونها ضلالا مبينا فقوله اسماع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني و
وضعه هو للوجه والتصريح عطف على المواجهة قوله ومن هذا الاسلوب
يعني اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل
لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون عما عملنا
ولا نسأل عما اجرمتم وقوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
بدل انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال مبين لكن ترك التصريح اوصل بالتي دل
الى الغرض واحجم به على الغلبة مع قلة شغب الخصم وفل شوكته بالهوينا فقوله
لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبرا لاسم ان وما عطف عليه على
طريق اللف والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا
لعلى هدى او في ضلال واياكم لعلى هدى او في ضلال وفي كلمتي على وفي
اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصا
حب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما لم يورد الآيتين
على ترتيب النزول لان آية قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف
حيث اسند الاجرام الى نفسه خاصة وانما لم يركر الآيتين قبل تقرير حسن
التعريض لانهما في الانصاف واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التعريض
قوله وهذا النوع من الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب يسمى
المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه
ولان كل من سمعه من موافق ومخالف قال لمن خوطب به قد انصفك صاحب الكلام حقيقة

الانصاف كانه التسويه واعطاء النصف وقد يسمي الاستدراج لاستدراجه الخصم الي الاذعان والتسليم ويقولون انه من محاورات الاقوال التي تقوم مقام مجادعات الافعال قوله ان ظفرت يصلح مثالا للتفاول واظهار الرغبة وقوله تعالي ان اردن تحصنا وارد علي اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن اذ لا معني للتفاول ههنا ولذا لم يقل وكقوله تعالي والآيه مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة والا لزم جواز الاكراه علي تقدير عدم ارادتهن التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فايدة اخري سوي انتفاء الحكم عند انتفائه وههنا الفايدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة في النهي بمعني انهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولي احق بذلك وكون الآيه نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن المولي علي الزنا وفي مثله لا يثبت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون علي فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادتهن ترك الزنا لا يتصور الاكراه علي الزنا لكونه اكراها علي ما لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل نحو لا تصل اذا كنت محدثا وقد يكون لتركه مثل لا تبالغ في الاختصار ان حاولت سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مومنا والظاهر ان الآيه من هذا القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا علي انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعني لا اطلب ترك الاكراه علي الزنا ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه ح فلا معني لطلب تركه الثالث ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والنصوص القاطعة في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه قوله وما شاكل ذلك المذكور من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالانباء عن الوثوق بوقوع الفعل مثل ان اعطاني الامير الوفا مكذا وكالاستلذاذ مثل ان قدم الحبيب وكمثل زيادة الترغيب مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر او الترهيب مثل ان ضربتك لم اقصر علي القليل وكان مقتضي سوق الكلام ان يقول وانما شاكل ذلك قوله وقولهم رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان مقتضي الظاهر يرحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لمعني من المعاني كالتفاول واظهار الرغبة والانباء عن استحقاق الرحمة قوله ومن ههنا اي من مقام ذكر نكتة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيها للنكتة

للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بلفظ الماضي واصابة السيئة بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة وكمال رافة الله تعالي بالعباد ولو كان قوله منا اشارة الي العدول الي الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه فان قيل قد سبق صريحا ان كون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآيه فما معني التنبيه ههنا للنكتة قلت تلك النكتة العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في الانتصاف ان له وجهين عاما ولكل الصفات ووجه خص خاصا قوله وابراز المقدر عطف علي ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة الثانية في المصير في الشرط والجزاء الي غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ به الذي ابرز في صورته الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك الآن فاعتد باكرامي اياك امس لانصباب الكلام الي معني المعتدد به ليظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الي تاويل الخبر اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز تقييدها بالشرط كما يجوز بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معني ذلك في الانشاء وكيف يتصور في الشرط دون الجزاء قلت الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب والتمني ونحو ذلك مما هو من مدلول الانشاء فتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا يمتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اني علي تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعني الاخبار بالطلب بل بمعني انشائه قوله واما كلمة لو فهي كانت اي لما كانت ولذا اجيب بقوله امتنعت والمعني انها للتعليق ما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيفيد المعني انها للتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وعلي هذا يكون معني قوله معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجيء مخاطبك فيتم الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الي تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع ونحوه اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشمل اقساما اربعة هي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا

والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني لشتمتك وقوله على سبيل
القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء فعلى هذا كان الانسب
ان يقال لتعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والاظهر انه متعلق بامتناع غيره
لانه تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء يحتمل جعله مسببا عنه على ان التعليق مجاز
عن التسبيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا
والمجيء سببا اما اولا فالظاهر انه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع بل
لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء لتثبت انتفاء الجزاء لظهور انك اذا
قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجيء وانما لم يثبت لعدم
ثبوت المجيء قطعا ولهذا اطبق ائمة العربية على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا
لانتفاء الثاني لثبوت الاول وبهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو الشرط في الماضي على
امتناع الثاني لامتناع الاول وبهذا يشهد الاستعمال للقطع بان معنى قوله تعالى لو شاء
لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي
حيث قال ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر ذو حافر فلهذا
لم تطر تلك الدابة وابو العلا حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن
ما لهن دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها يجب
ان تكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب الواحد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب آخر بخلاف انتفاء المسبب فانه
يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل
على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان ينبغي ان يخفى على مثله ان ليس
معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء
الثاني في الخارج هو انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني
كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجيء مثلا فلم يثبت الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك
تقول في الماء البارد والمحسوس لو اصابته النار لسخن يعني ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة
النار ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله
ان انتفاء روية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانتفاء احدهما

ولزم ان يكونا فعليتين والفعل ماضي واستلزم في مثل قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم اذ الظالمون موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره في سلك المقطوع به وفي قوله تعالى ربما يود الذين كفروا المعلوم فقولك تنزيل يود منزلة ود في قوله احد ولو كانوا مسلمين الذي يعطانا البصري ه

احدهما على انتفاء الاخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة اللزوم و
والانفصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات الا لبيان ان
سبب الثبوت او الانتفاء في الخارج ما هو ولا خفاء في ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم
بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا استدلالا بعدم الفساد على عدم تعدد الاله ولهذا الكلام زيادة
بسط تطلب من شرح التلخيص ولما امتنعت جواب جر كانت لتنزيلها منزلة لما اي كونها
لتعليق ما امتنع بما امتنع قطعا امتنعت جملتاها يعني الشرط والجزاء عن الثبوت المدلول عليه
بالجملة الاسمية ولزم ان يكون جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض فهذا ايضا داخل
تحت اللزوم وانما لزم فعليتهما ليصح التعليق وعدم الثبوت ولزوم ماضوية الفعل ليصح انه
لتعليق ما امتنع على لفظ الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان ينزل المستقبل
الداخل عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف
في اخباره وان يحمل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الي لشكرت على ان المقصود فيه الى
الاستمرار فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي وان يحمل في الصورتين
على قصد استحضار الصورة على ما في باب حكاية الحال الحاضرة وان كان المعنى على المضي
فان قيل عطف استلزم في الموضعين على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو
حين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره استلزم التنزيل والقصد المذكورين فما وجهه
قلنا قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان
يستقل كل بالجزائية مثل اذا جئتني قمت لك وخلعت عليك وثانيهما ان يكون ترتب
المعطوف بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي واذا
استأذنت خرجت فالمعنى ههنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنعت الجملتان عن الثبوت
ولزم فعليتهما الماضوية ولما امتنعت ولزم استلزم التنزيل والقصد على انا لما جعلنا
ضمير استلزم للزوم كونهما فعليتين ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته
على كذا عرفته وفهمته وجواب لو في الآيات الثلاث محذوف اي لرايت امرا عجيبا و
والخطاب عام كما مر والمعنى على ان هذه الحالة كانها قد تحققت وانقضت وانت لو رايتها

لرأت العجب وقوله تنزيل المستقبل مفعول استلزم ومنزلة الماضي ظرف لتنزيل كما في
قولك نزلنا منزل كذا وتقاله اي المستقبل مفعول له لتنزيل ولصدوره اي لصدور
المستقبل متعلق بتقاله والاري لوصف الماضي المعلوم كثير فايده وعلى نحو متعلق بتنزيل
ووجه تاويل يود بود ان الفعل الداخل عليه رب لا يكون الا ماضيا لانه الذي يتحقق فيه
التقليل والتكثير واما المستقبل فغيب وعند الكوفيين هو بتقدير كان اي ربما كان
يود وعند بعض البصريين ليست كافة بل نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود كما في رب رجل تسام
غدا فيكون متعلق رب محذوفا اي يحقق وعلى الوجهين لا يحتاج الى تاويل يود بود
فلذا قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى التقليل هو ان اهوال القيمة تدهشهم فيبقون
مبهوتين فان كانت منهم افاقه ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقة قولهم لعلك ستندم على
ما فعلته وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون الشك والتقليل بل يريدون ان
الندم وان كان مشكوكا او قليلا قوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار
عنهم كما في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان حكاية
لكلامهم بلفظه قوله مستمر الامتناع وقوله في لو يطيعكم باستمرار امتناعه مبني على انه كما
يكون المضارع الخالي من حرف الامتناع يكون لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو
يكون لاستمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار كما يكون المنفي لاستمرار النفي لا نفي الاستمرار والجملة
الاسمية المنفية مثل ما انتم بمؤمنين يكون لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد على ما مر من ان نحو ما زيدا
ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص وله نظاير جمة ومعنى لو تحسن الي لشكرت ان
انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان انتفاء
وقوعكم في العنت اي الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر ان المراد باستمرار
الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا تحققه ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشعر به قوله وقتا
فوقتا وقوله العقد مفعول استلزم وعلى نحو حال من يستهزئ وقوله يستهزئ عطف على يستهزئ وقوله
بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية الدالة على
الثبوت فالله سبحانه لم يترك الاستهزاء بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته وذكره بلفظ المضارع
المبني عن الاستمرار وقتا فوقتا لانه اشد واقطع ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم والبلايا
والنكايات بهم على تجدد الاوقات وتعدد الحالات قوله وقوله لو يطيعكم مبتداء

مبتداء خبره وارد على هذا اي على قصد الاستمرار وفسره باستمرار امتناعه عن الطاعة كما ترى
لكن الاظهر وبه يشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الاطاعة ودخول لو لتقييد امتناع
الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن
لهم رأي في امر كان معمولا به فذكر الله تعالى انه لو استمر على اطاعتكم كما تريدون لوقعتم في الجهد
والهلاك لكن لم يستمر فما وقعتم فيكون لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون ولم
يعطف هذا المثال على امثاله ولو ترى ولو تحسن لانها يحتمل القصد الى الاستحضار بخلافه ثم
انه رجع الاستحضار في لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس استمرار الامتناع
وفيما تقدم الى صورة الودادة وهو ظاهر وفي لو ترى في المواضع الى صورة حال المجرمين
والظالمين فجاءنه ان يرجع الى صورة رؤيتهم تلك الحال وهو صورة الفعل لا منعه
كما ذكر في لو تحسن واجيب بانه اشارة الى اختيار ان لو في لو ترى للتمني دون الامتناع
بخلاف لو تحسن فانها امتناعية وانت خبير بان لو لو كانت للتمني دون الامتناع لم يحتج
الى التاويل لان لو التمني لا يختص بالماضي وكان المناسب ان يتعرض لصورة حال الموقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب لظهور ان قوله صورة الظالمين هو موقوفون عند
ربهم متقاولين تلك المقالات يختص بقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا
مؤمنين وهذا هو المراد بتقاول تلك المقالات قوله ووجه اختيار المضارع للاستحضار
انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا ظاهر وما يقال لان الماضي يدل على ان صفات
الفعل امور قد انقضت فلا يكون للنفس رغبة تامة في استحضارها لعدم امكان مشاهدتها
بخلاف المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فيحصل للنفس رغبة في
ان ترى انه كيف يوجد فيستحضره مع صفاته ففي غاية الركاكة لان الصورة العجيبة اذا
شوهدت مرة فاستحضارها اسهل وانسب والنفس اليها ارغب قوله او فعال
فتثير مكان فاثارت اسناد الى السبب وهو الرياح لانه ادل على كمال القدرة وفي
بعض رسل هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه مكان فساقه التفاتا
الى الحكاية ولانه على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسايط اسباب وآلات
قوله مر اثارة السحاب اضافة للمصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو الله نظرا الى

المضارع

والاحوال المتلون

التحقيق والرياح نظرا الى ظاهر الكلام فترع بغضيض فقطع رقيقة من السحاب واحدها
قزعة والقطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة مندوف منضوب المذفة تنضام
على لفظ تبقا على والضمير لقزع وكذا ضمير تفيدن اي تجرين وخولف بين الضميرين لما في
بعضها من بعض الشعل وكانها صحابا منزلة الكركب بعضه على بعض وهو اعني تنضام عطف
على تبدو قايم مقام تارة اخرى قوله واثر اي العدول الماضي الى المضارع للاستحضار
طريق مسلوك للبلغاء فان قيل تقدم البلغاء عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام
معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدلون عنه الى طريق مقتضى الظاهر وان
كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به قوله باني قد لقيت بدل من قوله
بالاقيت في البيت السابق • الا من مبلغ فتيان فهم • بما لاقيت عند رحا بطان • الغول
بالضم من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول
تهوي تنزل يقال هوى بالفتح يهوي هويا اي سقط الى سفل الشهب الغلاة وكل
ما استوى من الارض ويقدد والصحيفة الورقة من القرطاس والقعصحان المكان
المستوي وكذا القصح والقعصاح والدهش الحيرة خررت سقطت الصريع الهالك
فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه المذكر والمؤنث ولم يقل صريعة
والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره ومن البيت فقلت لها كلانا نقض ارض
اخو سفر فخلي لي مكاني • فشدت شدة نحوي فاهوت • كها كفي بمصقول يماني • النضو
المهزول فخلي ما ثبت فخل بكسر اللام صيغة امر من خليته الشدة الحملة اهوت كفي بالسيف والمثنى
ومقتضى الظاهر في فاهوت بها فضربتها عطف على شدت واهوت قوله خلقه من تراب
جملة مفسرة للمثل لا محل لها من الاعراب وهذا من تشبيه الغريب بالاغرب وهو المخلوق
بلا اب واتم ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته ويكفي في صحة التشبيه اشتراكهما في الخلق
بلا اب ولا يضر اختصاص المشبه به بخصوصية على ان القصد هو التشبيه في كون وجودهما
خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء ثم في قوله ثم قال له قيل لترتيب اللفظ و
قيل لترتيب المعنى اي صوره طينا ثم قال له كن لحما ودما ونحو ذلك قوله واستلزم
عطف على لزم او استلزم والضمير للزوم كون جملتها فعليتين اي استلزم في مثل لو انتم
تملكون فيكون اسمية ولا تاكيد الفاعل تملكون على ان يكون الاصل لو تملكون انتم تملكون

ان يحمل على كون انتم فاعل فعل محذوف مفسره الظاهر ليكون الجملة بعد لو فعلية لا لا مبتدا خبره تملكون منه

تملكون فحذف تملكون لان تقليل الحذف وهو حذف الفعل وحده اولى من تكثيره
وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون التقدير تملكون
تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف مخالف لما عليه
الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع منهما فقط لا للتاكيد وان الدال عليه كلمة الشرط
المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سبق في لو ذات سوار لطمتني وان
ذو لوثة لانا فقوله المبدل صفة ضميره ومنفصلا حال من الضمير في المبدل او مفعول ثان
على تضمين معنى الجعل ولا يخفى ان في لو انتم تملكون بعد تقدير الفعل منفي جهة اخرى من
مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد
ان لو تستعمل في المستقبل استعمال ان مثل اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم
الامم يوم القيمة ولو بالسقط وفي شعر ابي العلاء المعري • ولو وصفت في دجلة ايام لم
تفق • من الجرع الا والقلوب خوالي • يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه ركابه
الى ماء دجلة والمعنى ان وصفت وشبهه ان يكون المعنى هنا ان تملكوا تمسكوا ولو تجلوا
بخشية الفاقة ومن لطايف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف
لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدا والخبر افاد الاختصاص مثل ما يفيده
صريح المبتدا والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح
المبالغ قوله وامثال هذه اللطايف يعني المذكورة في مباحث الشرط تتغلغل الماء
في الشجر تخلله الراضة جمع رايض اصلها روضة كفاسق وفسقة من روضت المهر ارضه
رياضا ورياضة يريد ان هذه اللطايف وامثالها مما استنبطها هو وامثاله من علماء
المعاني ولم يتعرض لها القدماء من اهل التفسير ولو قلت ان هذا بناء اسسه عبد القاهر
وكمله جار الله وزينه بل رتبه المص لم يبعد ثم بين علو رتبة علم المعاني وصعوبة المهارة
فيه والتبحر ورد من زاعمه بانه مبني على التتبع للتراكيب وخواصها مفصلة كما ترى من
ايرادنا الامثلة وبيان ما فيها من اللطايف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد كما في
كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطايل فاللام في قوله لبني متعلق بما يتم وذلك لانه لا
سبيل للبشر الى الاحاطة بالتراكيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن علم التتبع
بذلك لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لا ابتناء معرفة اعجاز القرآن عليه

على كمال الاحاطة بعلم المعاني لم يدخل لا تحت علمه الشامل **قوله** هذا الفن يعني الفن
الثالث والاستيراء طلب الورى وخروج النار من الزند والزناد جمع زند وقد
سبق وضمير جوابها ولا تقنع وازمتها جمع زمام وجلبها واستنباتها للمستودعات
والركض المستحث من ركضت الفرس برجلي استحثثته للعدو والحلبة قد سبقت
الى اناى مدى اي ابعد غاية متعلق بالركض وكذا باستفراغ اي بذل الجهد والطوق
الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا فواقا وهو ما بين الحلبتين من الوقت
لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر والافاويق جمع اواق جمع
فيق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهي اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين تفوق
متعلق بمتفوق مولع صفة الركض وكذا مستوبل وطامع وحبات القلوب سويدا او
من لطايف حال من المجرور في بالوزنها وهو متعلق بمولع والضمير لما وكذا الضمير عليها
لان نشر عطف على بدرها والصفايا المختارات جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبية
وضمير مخبايتها للافئدة بذلك بما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك
ان يتانق اي لان يتانق استقصاءً او شرح النظر فيه متعجبا به من تانق في الروضة
رتع فيها متعجبا بها مستغنيا حال من ضمير يتانق اي مندرجا في الاستغال من العلم الاجمالي
الحاصل بسبب عجز المتحدين بالتنزيل ومعارضته الى العلم التفصيلي الحاصل بعلم المعاني
والبيان اذا احاط به على وجهه **وقوله** والفوز يروى بالنصب عطفا على الحسنى على
انها مفعول طامع لا صفة المثوبة والاظهر انها صفة والفوز مجرور معطوف عليها ولو
نصب لعطف على محل المثوبة وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل بالحرف والغرض انا
وان مهدنا القواعد واوردنا الامثلة لكنا اوردعنا فصول هذا الفن لا ينفع بمجرد
معرفتها وحفظها بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في المثوبة
والنجاة يوم النشور انه به كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسئول لسلوك الطريق الى
الباقي والباعث وصلى الله على النبي وآله **قوله الفن الرابع هو في تفصيل**
اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب مركز خبر مبتدا هو ان
ليس والاتحد حال وخبر بعد خبر وان هي المخففة من المثقلة وفي ليس ضمير الشان او هو

الفن الرابع في الفصل والوصل

او هو مع ممتنع في الفاعل يتنازعان والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والتباين بين
مفهومي جملتين ثابت في ذهنك مقرر عندك والتاخي تفاعل من الاخوة يقال تاخيا اذا
اخذ كل منهما صاحبه اخا له وارتباط مصدر من المبني للمفعول تقول ارتبطت الشي
بالشي وربطته فاستحكم الشي صار محكما قويا والاواخي جمع آخية بالمد وكسر الخاء وتشديد
الياء وهو ان يدفن طرفا قطعة من الحبل في الارض فيظهر منه مثل عروة تشد اليه
الدابة والمراد هنا العلائق والوشائج الوسايل والآصرة ما عطفك على الرجل من
رحم او قرابة او صهر او معروف يقال ما تاصرني على فلان آصرة اي ما تعطفني عليه قرابة
ولا منة **وقوله** ولا ان تباين عطف على اتحاد وارتباط وكذا او لا ان تكونا اي مفهوما
جملتين من بين اي بين الاتحاد والمباينة فيتوسط حالهما اي حال مفهومي الجملتين بين
الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة والانقطاع لذلك اي لما
بينهما من القرابة والاتصال في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال الاتصال او كمال
الانقطاع او التوسط بينهما ومدار الفصل والوصل على هذه الجهات الثلاث فعلى
الاوليين الفصل وعلى الثالثة الوصل وانما قال مدارهما عليها اذ في كل من الجهات
شرايط وتفاصيل وموانع كما في العطف لدفع الايهام مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك
الله وترك العطف مع التوسط لايهام خلاف المقصود على ما سيجي وبالجملة فليس كل كمال
اتصال وانقطاع وكل توسط للوصل وكذا الكلام في كون مدار الايجاز وترك الايجاز
على الجهات الثلاث اذ ليس كل اتصال يكون فيه طي احد الجملتين وكل انقطاع لا
يكون وكل توسط يستوي الامران بل ليس كل ايجاز بطي الجملة بل قد يكون بحذف
المفردات كما سيجي لكن المدار على ذلك بمعنى انه الاصل والعمدة هناك **وقوله**
وهو ترك العاطف وذكره جملة معترضة بين المبتدا والخبر وافراد الضمير لجري الفصل
والوصل مجرى اسم مفرد بمنزلة هذا الباب او الفصل كما قال وهذا فصل وجعل
الضمير لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتدا محذوف اي احدهما ترك العاطف
والاخر ذكره **قوله** وانها اي هذه الجهات التي هي اعتبارات الاتصال والانقطاع
والتوسط لمحك البلاغة اي الامر الذي به يعرف بلاغة المتكلم بان يطبق بها المفصل
فيعرف كمال بلاغته واصله الحجر الذي يحك عليه الذهب فيعرف حاله والمنتقد والمفاصل

اي موضع الاستعداد والتفاضل والعيار ما يعرف به العيار والمسبار ما يعرف به غور الجرح وقدر عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت نجم بالضم ظهر وطلع والمعجم موضع العجم من عجمت العود عضضته لتعلم صلابته ورخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصداء مصدر صدئ الحديد بالكسر اذا وسخ وصداء الحديد وسخه والقدح السهم قبل ان يراش وقداح الميسر سهامه والمعلى هو السابع منها وهو الذي يكون لصاحبه كال الغلبة ومن البلاغة حال من القدح وان لك عطف على القدح اي شهد وا بان لك في اختراع نقش البلاغة واحداث رقمها اليد الواصلة انما زيد والمعلى من قداح الميسر هو الذي له سبعة اسهم من فاز به اخذ سبعة اعشار الجزور وان خاب غرم منه سبعة اعشار ثمنه قوله واعلم يريدان في هذا الفن الرابع بحث الايجاز والاطناب وبحث الجملة الحالية وبحث اللواحق والمتممات والمقدمات المتعلقة بالفصل والوصل فكل هذه ثمرة التتبع واما الاصل هو تمييز موضع عطف الجملة من غير موضعه فان هذا هو المختص بالخفاء والاشكال والاحتياج الى زيادة البيان فلهذا اشتغل به اولا وبسط الكلام وبنى باقي المباحث عليه فقال وانه اي عطف الجمل نوعان القريب والبعيدة لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب اولا فما كان بغير الواو او بالواو وللمعطوف عليها محل من الاعراب فهو قريب التناول سهل المأخذ وما سواه فبعيد ولما كان العطف تارة وتركه اخرى اثر التمييز ونتيجة مثل به فقال كالخوان مذكر وضمير مذكر للجمل ومعطوفا حال منه مسندا الى بعضها ومتروكا عطف عليه مسندا الى العطف وقوله ونوع بعيد ذلك اي التعاطي فيه اي في ذلك النوع وقوله لكن بشرط استدراك عن قوله بالواو فقط فيفيدان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو بشرطان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد وكما في قوله ان يقصد مع ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا القصد اليه من الشارح جعل بعضهم تمييزا انه نوعان تمييز موضع العطف لا للعطف لكنه اشارة الى ان المراد بنوعي العطف المعنى المصدري المبني للفاعل اعني ان عطفت بدليل انه قال بعد معرفة اصول ولم يقل بعد اصولا قوله والسبب في قرب القريب اي النوع الذي سميناه القريب التعاطي وبعد النوع الذي سميناه بعيد التعاطي هو ان العطف لا في مجرد صحة التركيب

التركيب وتأديته اصل المعنى اذ لا دخل لوجه كونه مقبولا في ذلك بل الحكم كونه بليغا يتوقف على معرفة اصول ثلاثة هي ممهدة في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب غير ممهدة في العطف بالواو اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب وقد بسط المحقق الكلام في ذلك غاية البسط واوضح غاية الايضاح واول الاصول التي لا بد معرفتها في العطف المطابق لمقتضى الحال هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الوضع يعني وضع الحرف العاطف لمعناه بان يكون الثاني عقيب الاول في العطف بالفاء موضوعة لذلك ومتراخيا عنه في العطف بثم وعلى هذا قياس ساير الحروف وحاصله ان يتحقق فيما بين المعطوف والمعطوف عليه الذي وضع الحرف بازائه اذ لا مدخل في ذلك لغير الوضع واياك ان تتوهم ان المراد بالوضع الرتبة التي يليق بذلك العاطف بالنسبة الى ساير حروف العطف على نيابة معنى مقولة الوضع اعني الهيئة الحاصلة للشيء بالقياس الى غيره اولا تعتبر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يتقدم متبوع غير متروك حكما مغاير لما بعد الواو فان ذلك ليس معناه بل غايته ان يصدق هو عليه وثانيها فائدة العطف وهو العلم بكون الثاني من الاول على النسبة التي تدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه والمسند مثلا الثالث وجه كونه مقبولا بان يكون على ما ينبغي في نظر البلغاء اي على نحو مخصوص يليق بكل حرف بان يكون في الواو بين الامرين جهة جامعة وفي البواقي نسبة مخصوصة يقتضيها العاطف ولما تغير الفائدة بمشاركة الامرين في المعنى الذي دل عليه الاعراب والمقبولية بوجود الجهة الجامعة فليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور قوله وانت اذا اتقنت بعد تمهيد المقدمة العامة النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد اخذ في تفصيل الدليل على قرب الصنف الاول من القريب ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان جعله قريبا فقوله وانت اذا اتقنت اخذ في بيان الاول وقوله وكذلك اذا اتقنت في الامر الثاني وقوله اما توسيط الواو في الثالث وقوله واعلم انك في الرابع والشرطية اعني

اي علمت علي وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوي الواو من حروف العطف
حصلت لك معرفة الاصول لدلالة كل من الحروف العشر التي هي غير الواو
علي معني محصل محقق يستدعي من الجمل وسطا مخصوصا مشتملا علي فايدة العطف
وعلي كونه مقبولا في ذلك البين بخلاف الواو فانها انما يدل علي مطلق الجمع الذي
هو امر مبهم لا يتحصل الا بان يكون علي وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وغيرها
كما يقال ان الانواع امور محصلة بانفسها او بما دخلت فيها من الفصول و
والجنس امر مبهم لا يتحصل الا بما يضاف اليه فيجعله احد الانواع وبهذا يندفع
ما يقال ان الواو ايضا يدل علي معني معين هي الجمعية والمشاركة فيمتنع ان يكون
الاصول الثلثة معها ايضا ممهدة كساير حروف العطف من غير فرق
وذلك لان الفرق ظاهر وهو انها لما دلت علي معان محصلة فانما تحققت
صلح موضعا للعطف بها وحصلت فايدة العطف وكان مقبولا توقف
القبول فيها علي امر يحصل معانيها بخلاف الواو حيث لا محل لها من الاعراب
فانها لا يدل الا علي تحقق مضمون الجملتين وعدم احتمال كون الثاني اضرابا
عن الاول كما في زيد قائم وعمرو قاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر والجمل المتشاركة
في التحقق مما لا يكاد يحصي واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت
من قبيل الهزل والمجون واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين
من خصوصية جامعة قوله وكذلك اذا اتقنت بريدان العطف بالواو علي الجملة
التي لا محل من الاعراب قرب التعاطي وبني ذلك علي العلم بمقدمات ١ ان الاعراب
صنفان اصل وتبع ٢ ان التبع منحصر في الخمس ٣ ان المتبوع في البدل
في حكم العدم من جهة المعني بمعني ان المقصود بالنسبة هو التابع ٤ ان المتبوع
والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما اتحادا
ان معني الواو يستدعي مغايرة التابع للمتبوع فيحصل لك من المقدمات ان الموضع
الصالح للعطف بالواو الا البين المخصوص الذي يقصد فيه اتباع الثاني
للاول في الاعراب بتوسط حرف وهو النوع الخامس من
الصنف الثاني لانه ان لم يكن هناك اول وثان يقصد جعل احدهما تابعا

تابعا للآخر وهو معني الصنف الاول فهو ليس بمحل للعطف بحرف ما من الحروف فضلا
عن خصوص الواو لفوات شرط العطف حقيقة وان كان فان كان الثاني هو البدل
فهو ليس هو موضع للعطف بشيء من الحروف لفوات شرط العطف حكما لان الاول
بمنزلة العدم فيلتحق هذا بالصنف الاول وان كان هو الوصف او البيان او التاكيد
فليس موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معني العطف بالواو وهو التغاير علي ما
تحققت من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه فظهر
لك ان موضع العطف بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني ثم اذا ضممت
الي المقدمات السابقة مقدمة سادسة هي ان كل واحد من وجوه الاعراب دال علي
معني كما عرف في علم النحو اما اجمالا فالفاعلية والمفعولية والاضافة واما تفصيلا فخصوصية
فخصوصية كل من الفاعل والمفعول والملحقات بهما والاضافة باقسامها حصل
لك معرفة فايدة العطف بالواو وهي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعني الذي
يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في المتبوع من الاعراب فبالنظر الي مجموع هذه المقدمات
المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب اصلان
من الاصول الثلثة التي يعتمدها العطف في باب البلاغة وهما معرفة موضعه
ومعرفة فايدته ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا فاذا
عرفت في علم المعاني شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع
والمتبوع جهة جامعة علي ما سياتي تفصيلها حصلت لك الاصول الثلثة
من غير رجوع الي امر آخر او زيادة تامل فيما ذكر وهذا معني قرب التعاطي هذا
ضبط الكلام في بيان سبب قرب التعاطي بصنعته ولنرجع الي شرح الكتاب فقوله
الاعراب صنفان ان تاول بذي الاعراب فظاهر وان حمل علي حقيقته فالمعني
ان ذا الصنف الثاني اي الموصوف بالاعراب التبع منحصر في الانواع الخمسة او الصنف
الثاني منحصر في الاعراب لخمسة والاول وفق بما ذكر في علم النحو ان المعرب في قبول
للاعراب علي وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يتقبله الا بعد ان يكون غيره
قد قبله وهو خمسة اضرب يسمي التوابع وصرح بان التاكيد في عرف اصحابنا ينصرف
الي المؤكد لكن بعبره ههنا عن المعطوف بالحرف بقوله اتباع الثاني الاول

في الاعراب بتوسط حرف انما يصدق على المعنى المصدري للعطف لا على التابع
الذي هو المعطوف ولا على اعرابه والجملة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف
او المعطوف لانه لا يحسن ح اذكر من ان الموضع للعطف هو العطف دون غيره
من التوابع وقوله علمت عطف على تعنت ذكر الصور السابقة بالاتقان لانها امور
محكمة معززة في علم النحو بلا اشتباه او احتياج الى زيادة بيان بخلاف كون المتبوع
في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم بما يقع في عبارة بعض النحاة ان البدل في حكم
تنحية المبدل منه اي تبعيده والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره
لصحة قولنا زيد لقيته رجلا صالحا مع انه لو اسقط المبدل منه لم يصح الكلام لخلوه عن
العائد الى المبتدا وقوله ويوصون عطف على يقولون ودلالته على كون المبدل
منه في حكم المنحى ان كلمة بل للاضراب عن المتبوع فيكون في حكم المضرب عنه حيث لم يصح
بل تحصل بالتصريح حسن الكلام وخروجه عما يقع لاعن روية لكن دلالته هذا على كون
الامر كذلك في بدل الكل والبعض والاشتمال محل نظر والقول بان البدل نوع
واحد من التوابع فاقسامه متماثلة وحكم الامثال واحد فزخرف بل الاقرب ما قيل ان
لفظ البدل بحسب اصل اللغة ينبئ عن القائم مقام الشيء وانما يكون ذلك اذا كان
الشيء مطروحا او في حكم المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيتهم بالتصريح بكلمة الا ام
في القسم الذي اطراح المتبوع فيه في غاية الظهور علم ان باقي الاقسام في حكم طرح
المبدل منه وفي تقدير بل وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتاكيد
هو نفس المتبوع بالذات بل بالمفهوم ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس مما
تقرر وحقق في علم النحو وعلم بالاتقان لكنه يعلم بالنظر والتامل في هذه التوابع وقوله
ثم رجعت محققت عطف على تعنت وعلمت وانما احتيج الى هذه المقدمة ليحصل العلم
بان ليس الوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف كما احتيج الى المقدمة القائلة
بان المبدل منه في حكم المنحى ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والمعنى انك بعد ما
علمت ما في النعات ان التابع في هذه الثلثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التامل
والنظر في معنى الواو وان الجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه علمت بلا شبهة ان الواو
يستدعي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان شيئا من الثلاثة ليس

ليس موضع العطف بالواو قوله باي حرف جر كان فدم للاستفهام واسمه ضمير
العطف ومن حروف العطف صفة اي حرف اخر الى موضع الخبر لاستدعاء الاستفهام
فيه وضمير فيه للصنف الاول وكم يذهب عليك عطف على حصل لك اي لم يشتبه عليك
ولم تغفل انت عن ذلك اذ لا معنى للعطف حيث لا معطوف عليه تحقيقا ولا تقديرا التادية
الى اجتماع المتنافيين وهو ان يكون اعرابه شيئا وليس شيء ومن ههنا قيل في قوله
تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين انه من عطف الجمل اي ونصركم يوم حنين
لان كلا من ظرف الزمان والمكان مستقبل بالاعراب فلا يتجه عطفه عليه قوله
وان نحو قوله عليك ورحمة الله السلام اشارة الى ان استفاء تقدم المتبوع قد يكون لانتفاء
المتبوع اصلا كما في جاء وزيدا واجعل زيدا مفعولا معه لا عطفا على مستكن في جاء
على الشذوذ وعرفت فهرا واتاني خالد وراكبا وقد يكون لانتفاء تقدمه كما في
عليك ورحمة الله السلام حيث تاخر المتبوع الذي هو السلام ولهذا حكم بانه لا يسوغه
الا نية تقديم المتبوع وتاخير التابع واما حكمه بانه عديم النظير فمعناه قلة النظاير وانتفاء
الاطراد وكان الاولى ان يمثل بقول الحماسي لا تشكاني وساكنة قبرا سجار بعطف
وساكنة على قبرا اذ ربما يناقش في كون ورحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون
عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه خبر المبتدا وفي مثله يتحول الضمير الى الظرف
غايته انه يكون في سد وقوله قلت اذا قلت وزهر تهادى حيث عطف على
المستكن بلا فصل والتاكيد قوله واما نحو قوله عز سلطانه تريدان اه هو عديم النظير
وعلى نية التقديم والتاخير ومحصله ان الضرورة انما هي تاخير المعطوف عليه واما حذفه
بقرينة لا حقه كالمعترض واياي فارهبون او سابقه كالاستفهام في او كلما عاهدوا فشايع
سايغ من غير نكير لان المقدر كالملفوظ به من لعطف الجملة المكلف بها والمعنى بهو فارهبون
والفا للعطف على المفسر المحذوف اي ارهبوا والذي تعرض له في علم النحو هو تجب الاضمار
على شريطة التفسير واما عطف واياي ارهبوا بالواو فعلى ذكره مقدم هو اذكروا والمعنى
واوفوا بعهدي ويجيء في باب الايجاز بيان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه وزيادة
كلام في هذا الفاء واما الواو والفاء وثم في نحو او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم
وافنضرب عنكم الذكر واثم اذا ما وقع امنتم ونحو ذلك مما يقع بعد الاستفهام فقد يجعل

من قبيل حذف المعطوف عليه وقد يجعل من قبيل العطف على ما قبله من الكلام ويتوسط
الهمزة للتوبيخ ونحوه على ما يتكرر في الكشاف وقوله عدولا على معناه ويشير الى ان حذف
الفعل في الجملة بقرينة الاستفهام واما خصوصيته ومحصول معناه فبالقراين الاخر
وكان الانسب ان يقول وهو كلمة والان ذلك الفعل هو كلمة والا كلمة ولا يخفى ان
المعطوف هو الفعل العامل في كلما وهو سبذه وكلما معمول فيه اى كل وقت معاهدتهم
قوله موضعا للعطف بالواو وقيد بذلك لكون البعض موضعا للعطف بأي مثل
جاني اخوك اي زيد واعجبني زيد اي حسنه وبيل مثل جاني زيد بل عمرو واعجبني زيد
بل حسنه ونحو ذلك قوله حكما متعلق بفوات وضمير معناه للعطف بالواو قوله
واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم جواب نقض يرد على ما ذكر
ان الوصف ليس موضعا للعطف فان جملة لها كتاب معلوم صفة لقرية على ما صرح به صاحب
الكشاف وقد عطفت عليها بالواو والجملة فيه ان جعل كتاب فاعل الظرف واسميه
ان جعل مبتدأ وتقرير الجواب انا لا نسلم انه وصف بل حال من قرية وانما جاز الحال
عن النكرة بدون التقديم عليها لكونه في حكم الموصوفة اي قرية من القرى وما يقال ان
ما لكونها مستغرقة كالمبتدأ في ما رجل لا قائم عائد الى ما جاز واعتذار لصاحب الكشاف بان
ذكر سهو منه لا خطأ والسهو لا عيب فيه للانسان لكونه ذهولا وغفلة لامر ما عليه الانسان
مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل التهو ان الانسان مشتق من النسيان وهو اشد من
السهو لانه زوال للصورة لا بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد بل بحيث يتنبه
بادنى توجه والتفات والنسيان زوال اما بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد
والخطأ ثبوت للصورة المنافية للحق بحيث لا يزول بسرعة فان قيل من جعل
الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف ليلزم عطف الصفة على الموصوف فيكون خطأ بل
لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف حتى ان الواو المتخللة في الكلام عنده اربعة العاطفة
والحالية والاعتراضية والمؤكدة للصوق الصفة قلت الخطأ من جهة انه لم يعهد
في العربية صفة مصدرة بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده حجة وسير واذا ذكرت
وضوحا حيث ذكر انه يجوز الحال عن النكرة بدون التقديم اذا كان مع الواو نحو
جاني رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة فكيف اذا كانت النكرة مستغرقة

مستغرقة كما في هذه الاية فانه اجوز وانه اذا اريد في مثل جاني رجل على كتفه سيف
الحال يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو ولا امتناع عطف الصفة على موصوفها
البتة قوله موقعه موضعه ومعرفة فايدته بدل اشتمال من الاصلان بمنزلة اعجبني زيد
حسنه لان الاصلين على ما سبق هما الموضع والفايدة قوله واذا عرفت تمهيد لموضع
جهة القبول وليس يعرف ذلك بحسب النحو او بادي النظر بل بما تقرر في علم المعاني
فلهذا قال عرفت دون انقنت او علمت تمييزا بين الاعتبارات وافتنانا في الكلام
وفيما ذكر من المثالين لوجود الجهة الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف
المفردات ايضا اذا كان بالواو حتى انها في الجمل ايضا يكون باعتبار المسند اليه
والمسند وقيد من تجويده على ما سيجي وانما قال في الاول محدث لان كل ذلك مبتدا
وفي الثاني محدثة لان كلتيها تاكيد على الاظهر والمبتدا هو المذكورات السابقة قوله
واما توسط الواو شروع في بيان سبب بعد البعيد التعاطي بعد بيان سبب قرب
القريب وذلك لان الاصول الثلاثة التي هي الموضع والفايدة ووجه القبول
غير ممهدة في توسيط الواو بين الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما كانت ممهدة في
توسيط غير الواو او في توسيط الواو بين الجمل التي لها محل من الاعراب وعدم تمهيد الاصول
هو السر في دقة مسلك هذا التوسيط وبلوغه من الغموض الى حيث قصر بعض علماء المعاني
البلاغة على معرفة الفصل والوصل وانما قصر البلاغة عليه اي على معرفة الفصل والوصل
وتذكير الضمير باعتبار ان المعرفة بمعنى العرفان او في معنى ان تعرف لا لاجل انها مقصورة
عليه في نفس الامر بل لاجل التنبيه على زيادة غموض فن الفصل والوصل وعلى ان احدا
من البلغاء لا ينجو في هذا الفن الغامض من البلاغة الا بعد تخليف ساير غوامضها خلفه
بمعنى انه لا يمكنه الاطلاع على حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع على ساير الفنون السابقة
واللاحقة فلتعلق بعض احوال هذا الفن باتفاق الجملتين الواردتين على قانون البلاغة
واما اللاحقة فلتعلق بعض احوال هذا الفن باتفاق الجملتين واختلافهما في الخبرية والانشائية
وتعلق بعض المناسبات بما فيهما من التشبيهات والاستعارات والكنايات قوله
واعلم يريد بيان الطريق الى ترتيب هذا النوع الذي هو بعيد التعاطي فضمير قرب للتناول
وهذا الثاني اشارة الى البعيد التعاطي وهو مفعول قرب والباء في بحيث متعلقة به

اما ان بعضه فلتعلقها باجزاء الجملة وهذا
بانتظام الجملتين الواردتين على قانون
البلاغة واما اللاحقة

وفي ما يرز انته بما يخفى وفي ما ولي يعرب وتجاوز لاختلاف المباينين معنى اذ الاولى للظرفية
وهذه للسببية مع ان متعلقها هو المقيد بالاولى وضمير هو ان الجملة الاولى في التنبيه والمراد
بالجملة الثانية التي لها سابقة وضمير عليها للام في المعطوف كما في المعطوف عليه ولم
يقل اذا اريد بها البدل عنه اي عما قبلها لان القطع يكون عما قبلها من الكلام مطلقا و
والابدال عن جملة واحدة معينة وظاهر هذا الكلام ظاهر وانما الدقة في كيفية حصول
التنبيه بهذا الكلام على يعرب البعيد وكيفية تطبيقه على ما قصده في الترتيب التعاطي فنقول
نزول الجملة الثانية منزلة الجملة العارية عما يعطف هي عليها اشارة الى فوات شرط العطف
باي حرف كان اعني تقدم متبوع اما تحقيقا فكما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما حكما
فكما في الجملة التي اريد ابدالها عن الجملة الاولى فان الاولى يكون بمنزلة العدم فينتفي تقدم
المتبوع حكما ولذا نظمها في سلك واحد ونزول الثانية من الاولى منزلة نفس الاولى
لكمال الاتصال اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو المغايرة من المعطوف والمعطوف
عليه كما في الصفة والبيان والتاكيد واقتصر هنا على البيان والتاكيد اذ لا يعقل كون
الجملة الثانية بمنزلة الوصف للاولى وقد يتوهم ان كونها موضحة للاولى اشارة الى كونها
بمنزلة الوصف لها ولا يخفى فساده على الناظر في الكتاب ولذا قال واما الحالة المقتضية
للايضاح والتبيين واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير واستفاء الجهة الجامعة بين الجملتين
اشارة الى استفاء شرط كون العطف بالواو مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث
فبالنظر الى ما ذكرنا كرر لفظ كذا وكذا ثم قال ــــ وانما تكون اي الثانية موضعا لدخول
الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال والانقطاع ناظرا الى ما قال فيما سبق وانما موضع
النوع الخامس بقي هنا ابحاث الاول انه جعل فيما سبق وجه القبول اصلا ثالثا وههنا
ادرجه في الاصل الثالث اعني الموضع الصالح والجواب انه قيد الموضع الصالح ثمة بكونه من
حيث الوضع فلم يتناول وجه القبول لكونه من حيث البلاغة وههنا اطلقه فتناوله قصدا
الى الاختصار واعتمادا على ما سبق من التفصيل الثاني انه لا تعرض ههنا للاصل الثاني
اعني فايدة العطف والجواب ان ذلك لظهوره ومقايسته بالمشاركة في المعنى الذي يدل
عليه الاعراب فيما لها محل من الاعراب فهي ههنا المشاركة في التحقق اذ بدون الواو يحتمل
الاضراب عن الاولى الثالث ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف خبرا وطلبا

وطلبا ولا تعرض له والجواب ان انتفاء الجهة الجامعة مبنيا وله بناء على احد ما اعم من
الجامع العقلي والوهمي والخيالي الرابع ان قوله لكمال انقطاع بما علة لانتفاء الجهة الجامعة
متعلق بلم يكن منها والامر بالعكس اذ كمال الانقطاع معلل بانتفاء الجهة الجامعة والجواب
انه متعلق بما بعده اعني لم تكن ايضا موضعا لدخول الواو قوله ولكل من هذه الانواع
يعني القطع والابدال وكمال الاتصال بناء على الايضاح والتبيين والتاكيد والتقرير
وكمال الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع حالة تقتضيه وضمير
وروده للانواع وضمير طبق ورقي لوروده ومن البلاغة حال من درجة وضمير بناظم
للكلام وهناك اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه بسوق الكلام
قوله اما الحالة المقتضية للقطع اي قطع الجملة عما قبلها فهي نوعان احدهما ان يكون
للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان تجعل الكلام اللاحق شريكا له في ذلك الحكم فيترك
عطفه لئلا يشاركه في ذلك الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلام آخر لا مانع من عطف
اللاحق عليه كان ترك العطف للاحتياط لئلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع
كما في قوله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم على تظن مع عدم المانع
لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيشاركه في كونه مظنون سلمى وان لم يكن قبل الكلام كلام خال
عن المانع من العطف عليه بان لا يكون قبله كلام اخر مثل اذا جيتني اكرمتك انا احبك
او كان وفيه ايضا مانع مثل واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على
انا معكم انما نحن مستهزءون لئلا يشاركه في كونه مقول قول المنافقين ولا على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف اعني اذا خلوا كان ترك العطف على سبيل الوجوب وثاني النوعين
ان يكون الكلام السابق بحيث لو لوحظ كان منشأ لسؤال يصلح الكلام الثاني جوابا له فيجعل ذلك
السؤال بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني قصدا الى انه جواب لذلك السؤال كما في قوله
زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم
قصدا الى كونه جواب اصدقوا في ذلك الزعم ام كذبوا فقوله فيقطع مرفوع معطوف
على لا تريد لا على تريد والمنصوب في تشركه للكلام السابق وهو اول مفعولي تشرك والثاني
الثاني تقول اشركت زيدا في المال اذا جعلت عمرا شريكا له فيه لا بالعكس كما قد يتوهم
وقوله كالمورد على لفظ اسم الفاعل من ورد ورده كان هذا الكلام لكونه منشأ السؤال

هو الذي يورد السوال وقوله وينزل ويطلب ويقطع منصوبات عطفا على يكون اي
ترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لقصد وقوعه جوابا للسوال المنزل منزلة الواقع
قوله وتنزيل السوال حال كونه مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى
الظاهر لا يصار اليه الا لنكتة مثل تنبيه السامع على موقع السوال وعلى ان الكلام السابق
كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسال تكرماله ومثل ان لا يسمع منه شي بعصاله
وقلة التفات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه حرصا منك على الكلام وحطاله من
ان يتكلم حال تكلمك لا يقال هذه المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير ذكر العاطف لانا
نقول نحن لا نجعلها مقتضية لترك العاطف بل لتنزيل السوال المقدر منزلة المحقق بعد
تحقق قصد جعل الكلام جوابا عن سوال ومثل القصد الى تكثير المعنى مع تقليل اللفظ
او بواسطة فان تكثير المعنى اعني تقدير السوال انما حصل بتقليل اللفظ اعني ترك العاطف
لكن قوله وجواي تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السوال وترك العاطف بمعنى المعية انسب
ومثل ما ذكر مما يخرط في سلكه كبسط الكلام مع السامع وطلب ايناسه بالكلام معه وادعا كون
السوال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع ان يتنبه للسوال قوله ويسمى النوع
ان القطع والاستيناف اسمان لنوعي المقتضي اسم فاعل لكن التحقيق انهما اسمان لنوعي المقتضى
اسم مفعول فيكون الاول من تسمية الخاص باسم العام قوله واما الحالة المقتضية للابدال
اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها فهي ان يكون الكلام غير واف بتمام المراد وبايراد المراد
او شبيها بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضخيم شانه وكونه ويعده للمراد وقسم منه للكلام السابق
واليه للمراد والغريب ما يقل وقوعه والقطيع الشنيع الهايل والعجيب التقليل النظاير واللطيف
الدقيق الخفي وغير ذلك مثل العظيم والكبير وفي قوله فيعيده الى اخره اشارة الى ما به
تميز الجملة البدلية عن الجملة البيانية اذ ليس مبانيه استيناف القصد ومزيد الاعتناء بالشان
بل مجرد القصد الى ازالة الخفاء واما المقتضي للتاكيد والتقرير كون الجملة السابقة بحيث توهم
تجوزا او سهوا او قصورا في الشمول او عروض شبهة او غفلة للسامع او نحو ذلك مما يحتاج
الى زيادة تقرير وتثبيت وكلامه في بيان الحالات والامثلة مما لا يشتبه على احد والمقتضي
كون الايضاح والتبيين واحدا اشير الى كون الجملة بمنزلة عطف البيان وكذا التاكيد
والتقرير ولم تسمع احدا يقول يكون بعض الجمل بمنزلة الصفة للبعض على ما توهمه من قال ان

غيرهم

ان كون الجملة للايضاح اشارة الى كونها بمنزلة الوصف قوله مع تفصيل يعرف هو
ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب او الطلب معنى
الخبر اذ لو لم يكن فلم يتحقق كمال الانقطاع فالمقتضي لكمال الانقطاع هو الاختلاف
مع هذا القيد قوله او ان تتفقا فان لا يكون لا نظهر لهذا التركيب وجه سوى ان
يكون قوله فان لا يكون جواب الشرط بتقدير مبتدا اي فهي ان لا يكون والشرطية
عطف على الاسمية الواقعة بعد الفاء الواقعة جواب اما او يكون الشرط في نية التاخير
وفان لا يكون عطفا على فهي ان يختلفا اي او فهي ان لا يكون بينهما جامع ان
اتفقا فان يكون او ان يتفقا فان لا يكون والحاصل انه تركيب مشوش وبالجملة فمن
كمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
بان يكون هو المقتضي لذلك ومن جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل قوة
للنفس بها ادراك الكليات وبالوهم قوة بها ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان يتادي الى تلك القوة من جهة الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد
وكادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فيتدركها وبالمفكرة القوة التي بها التصرف بالتفصيل والتركيب بين الصور
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دايما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام
تريد وان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة
العاقلة وحدها او مع القوة العاقلة فهي المفكرة والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى والدلالة على
وجودها ومحال الجسمانيات منها في الدماغ مذكور في كتب الحكمة قوله والجامع العقلي
من المهم في هذا المقام والظاهر من هذا الكلام ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا
بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لنعرف ما ان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي يجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة فصاحب الكشف الاول ان الجامع الوهمي هو كون كل من السواد والبياض

الوهمية ح

بالعقل والوهمي يكون مدركا ح

مضافا للآخر وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم وقد يقرر بان الجزئي انما هو تضاد وهذا السواد وهذا البياض وح لا فرق بينه وبين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضايف في انهما ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات او الى الكليات فكليات ولا وجه لان القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد بالعقلي الامر الذي بسببه يقتضي العقل اجتماع الجليلين في المفكرة وبالوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال وح لا اشكال فالجامع العقلي بين الجليلين هو ان يكون بينهما اتحاد او تماثل وتضايف في تصورا اي معنى من المفردات الواقعة فيهما مسندا اليه او مسند او قيدا من قيودهما صفة او حالا او مفعولا او غير ذلك اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد الموجودين المتماثلين عن العوارض المشخصة في الخارج فيرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون الشيئين بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل يمتنع ان لا يوجد الآخر فقوله في تصور هو ادراك غير الحكم الذي معناه الاذعان والقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب هنا وقوله المخبر عنه وبه مقام المسند اليه والمسند مبني على انه في قانون الخبر كما قال ان تقضيا خبرا مع انهما ان يعقبا طلبا فالامر كذلك وقوله هناك اي في المخبر عنه او المخبر به او قيد من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل في العقل فهو من حيث انه في نفس خزانته يكون متشخصا بتشخص لا يرفعه العقل وكل من العلة والسبب قد يعبر بها عما يحتاج اليه الشيء فلا يتغايران وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعثا عليه فيتغايران فكذا المعلول والمسبب وهذا مثال للتضايف المشهوري واما الحقيقي فالذي بين العارضين كوصفي العلية والمعلولية ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى هذا فقس واما العلو والسفل فانما يتضايفان اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل والاكثر لا جهة العلو والسفل يعني القرب من المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن تعقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر يعمهما وقد يقرر بان التضايف انما هو بين مفهوماتها وهي امور عقلية وان اريد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر قد يكون معقولا وقد يكون محسوسا فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول قوله وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة مطابقة له في ذلك فيطيعها المفكرة في تحاد الامرين واجتماعهما البتة قوله والوهمي اي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجليلين في المفكرة ان يكون بين تصوراتهما اي تصورات المحكوم عليه والمحكوم به وقيودهما من جزء وتصوراتهما من تلك شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة فانهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض المثلين حتى كان الصفرة بياض زيد فيه شيء وحيل الوهم ما يروج عند المفكرة فيجمع الشيئان في المفكرة بهذه الحيلة كما يجمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك خطور احدهما بالبال عن خطور الآخر فيجمع منهما في المفكرة كالمتضايفين قوله والا اي وان لم تصدقني في ان الوهم يبرز المتشابهين للمثلين في معرض المثلين ويجمع منهما فالزم وخذ قوله ثلثه تشرق الدنيا البيت وقيل لي اي شيء الامر الذي حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر سوى خيال الوهم في ابرازها في معرض المتماثلات حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع من ذي التاج اعني الملك والسقاء الذي يبيع الماء والنداء اي صغار النمل ومعنى البيت الاول ان الشمس والقمر والممدوح في اشراق الدنيا بطلاوتها وبهائها الاشراق الحسي بالشمس والقمر والمعنوي بالممدوح لافاضة انوار الهدى والاحسان وتشرق مسند الى الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو الضمير في بهجتها والتكلف في جعله مسندا مسندا الى ضمير الثلاثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن اللغة ثم الجمهور على ان ثلاثة خبر مقدم على المبتدأ والاليق بالمعنى والاقل بالقلب انها مبتدأ محذوف الخبر اي لنا او في الوجود وثلثه تشرق الدنيا بها وشمس الضحى بدل وبيان او خبر مبتدأ محذوف ومعنى الثاني انك اذا قطعت القلع عن الخلق وتوجهت الى جناب الحق فهذه الاشياء المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك استغناء عنها وعدم التفات اليها وقد عرفت حال من قوله يبرزهما في معرض المثلين يعني قد عرفت حال المثلين في شان الجمع وان العقل يجردهما عن التشخص برفع التعدد عن البين ويجعلهما

ذلك مح

تعقبها النفس لكون مطلعه مح

غان الجمع

والمراد بضمير ما قبلها اعني ثلاثة والعائد الى الموصوف هو الضمير في بهجتها مح

عطف مح

وقوله مح

واحد فيؤول الى القسم الاول من الجامع العقلي اعني الاتحاد وتوسيط قوله سواء بين الموصول والصلة للاهتمام والا فموضعه بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا بجتمع وان كان في المعنى ناشيا من ما الاستفهامية الواقعة مبتدا خبره الذي وهذا التحسين يغيب على العادر من حسن قوله او تضاد هو تقابل وجوديين لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر فان كان فهو التضايف ومعنى التقابل امتناع اجتماع الشيئين الواردين على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة وامور وللتضاد امثلة حسب المحسوسات الاولية اعني المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات ثم اعاد الكاف وذكر امثلة اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية وهي التحرك والسكون من ان يتعقل فيهما اي ان السكون وجودي لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجي من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك الى موضع ذهاب ومن موضع اليك مجي وواحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان اذعان وقبول والكفر اباء وجحود بالقلب وانما يجعل بعض الافعال والاقوال ايمانا او كفرا باعتبار ابانتها عن ذلك وواحد مما يحتمل الجسمانية والنفسانية وهو الاقرار والانكار اي باللسان او القلب ثم اعاد الكاف وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض لمدلول عليه تضمنا وذكر مثالا من المحسوسات هو الاسود والابيض والآخر من المعقولات هو المومن والكافر وفي اخذ المثالين من اول الامثلة وآخرها رمز الى الامثلة من الكل فليتدبر قوله او شبه تضاد كالذي بين نحو السماء والارض اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم تواردهما على الموضوع لكونهما من الذوات دون الصفات واما التضمن فكما في الاسود والابيض فلان الوصفين المتضادين اللذين هما غاية الارتفاع والانخفاض ليسا داخلين في مفهوميهما بل غايته اللزوم واما شبه التضاد فلاستلزامهما واشتهارهما بالوصفين المتضادين وهما في السماء والارض الارتفاع والانخفاض وفي السهل والجبل السهولة والصعوبة او اللين والصلابة وفي الاول والثاني السابقية والمسبوقية فان الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا خفاء في انه لا يجري في الاول والثاني اذ الثانوية مبدأ المخالفة لا منتهاها قوله ولذلك اي ولكون المتضادين والشبيهين بهما بمنزلة المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال

بالبال مع الضد من غير الضد من المتغايرات فانه قلما يخطر البياض بالبال الا ويخطر السواد وبخلاف الحلاوة قوله والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما اي المجملتين تقارن في الخيال لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن فانه ليس في الخياليات علاقة لزومية كما في العقلي او شبيهة بها كما في الوهمي بل جميع ما ثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج في طريق الحواس انما ثبت فيه على الوجه الذي يتأدى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة لهذا دون ذاك او ذاك دون هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الاسباب الاتفاقية ولذلك اي ولاجل ان السبب في الجامع الخيالي ليس امرا ثابتا راسخا وشبيها به بل بسبب اسباب خارجية اتفاقية لما لم يكن الاسباب على وتيرة اي طريقة واحدة ونسق منتظم متقرر فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض واجتماعه معه ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور تتقارن آخذا بعضها بعنق البعض في خيال وهي بينهما في خيال آخر ليست بجتمع ولا يرى بعضها بعضا كصور القرطاس والمحبرة والقلم والسكين في خيال الكاتب دون القصاب وكم صور لا تكاد تظهر في خيال ولا ترسم فيه وهي في خيال آخر من الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب زيد لا تظهر في خيال عمرو ولا تزول عن خيال زيد فالتنويع الاول ناظر الى الترتب والثاني الى الوضوح قوله وان اجيب زيادة بيان وتوضيح لما ذكر بالتمثيل والتصوير في الصور الجزئية يتوج نثارا بالايماء والاستيضاح طلب الوضوح نخبر به واليه لما تحذق جواب الشرط امر من التحذيق بتقليب الحدقة قصدا الى شدة النظر اي فانظر نظرا يكون من جانب الاختبار ولاجل الامتحان تحق امر من تلقاه استقبله في موضع البدل من تحذق لا من تحذق ليلزم الفاء وجعله من تلقاه اذا اخذه على معنى تلق كلام كاتب تعسف والقول بان المعنى انما يساعد على هذا دون الاول تعكيس والعجلة الحديد المركبة على خشبة التي تنقر بها النجار الخشب يقال لها بالفارسية سكنة ولا انه قد يراد المثقب بجثها توهم انها اسم للخشبة التي تدار بها المثقب وقوله وآخر واخر عطف على كاتبا ونجارا والقصد به الى الكثرة دون اثنين فلذا جمع الضمير في بابلا بسون وذلك كتلقي الحداد بتعديد الفطيس والكوب والعلاة والفحم والنار وتلقي الصائغ بذكر البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك وتلقي الصيرفي بذكر العيار والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان وهذه كلها صناعات مخصوصة

بمنزلة الوقف لخاص فاشار الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيما بين العامة فقال وكاينا مركان ومن كان في موضع الخبر لكاينا واعاد ذكر العامل بالفاء على طريق زيد فاضربه وظاهره العطف على المضروبات قبله لكنه يفضي الى الجمع بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة التفسير اي يلوح كاينا مركان بذكر مسجد ومحراب وقنديل او بذكر حمام وازار وسطل او بذكر البستان والماء والنهر والشجر او بذكر اللدار والاواني والفرش ونحوها فانهم للكاتب والنجار وغيرهما من المذكورين وجميعا في موضع الحال واللام في لصاد وفهم متعلق بحزان اعني لا يستبدعون اي لا يعدون عدك تلك الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا يعقون لعدها في موقف الانكار بمعنى ما كان ينبغي ان اقع وان غيرت العدالي خلاف ما ثبت في خيالهم مثل المجبرة والمنشار ومثل القلم والقدوم بالنسبة الى الكاتب والنجار او الى نحو المسجد والسطل نحو القنديل والحمام بالنسبة الى اصحاب العرف والرسم استبعدوه واتكروه لعوت الملائمة ومن العجب ما يقال ان المراد بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن يجري مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر بين الناس قوله ومثل شبهات بتصوير اثر توضيح بحث توضيح والتركيب من قبيل زيد يخرج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر على الاصح لا مبتدا اتلو من التلاوة بمعنى القراءة وتجلو من جلوت العروس وسلك الطريق من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه الى المشبه به وكذا مركب الجد ومن ههنا حسن استعارة الانتظام للجمع والحمل للثبات على الجد والمحجة الطريق الواضح جعل الظلمة بمنزلة نقاب يستر وجهه سوى الاغراء في موقع ثاني مفعولي اورث اي لم اسوي الاغراء على الجد في السير وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود المحجة بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة تسير بنشاط ونشر جناح الظلام ومد رواقه وهو ستر يمد دون البيت عبارة عن انتشاره في الهواء وستره وجه الطريق وافتراء العبوس عن غر يد تخبطهم اي ظهره ومن ظرف متعلق بابتسام البدر اضيف الى الجملة الاسمية اعني هم في وحشة الظلماء وقد بلغ حال الضمير في الظرف ومقاساة عطف على وحشة وقد جاوز حال من الضمير فيه وكلا المثلين يضرب لشدة الشر وفظاعة الامر والزبى بالزاء المعجمة جمع زبية الاسد وهي حفرة تحفر له في مكان مرتفع ليصطاد فاذا بلغها الماء كان الغاية في الاجحاف ويروى بالراء

بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمرأة واذا اضطرب الحزام حتى بلغها سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام والخبط السير لا على بصيرة مظلم بهيم خالص الظلام لا يخالطه شيء من النور وفرس بهيم مصمت لا يخالط لونه شيء مما لكوا انما سكوا الشا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة وخزانة الصور هي الخيال فانه خزانة الحس المشترك يودعه الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظة للوهم يودعها المعاني الجزئية قوله او التفاوت عطف على تشبيهات والمعنى بل التفاوت في الايراد تتلو عليك سورة او تجلو صورة غير ما ذكرنا فيما يتعلق بالايراد ومن في وهي حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام الى اخره بتقدير القول وكذا في البواقي والتمط الخبط وام فيه الخرز الزائف الفاسد المردود ومن المزيف والبهرج الردي الباطل منه لحجته جعلته حاذة الكير منفاخ الحداد من زق او جلد غليظ ذي حافات واما المبني من الطين فهو الكور سبكته اذا اذبته الابريز الخالص الذي نفي عنه الغش وما لا ينبغي ان يكون فيه مركبا في معنى وجيز انه ركب لذلك كما يقال هذا الكلام في معنى المدح او الذم الفخم والفخم بالفتح والسكون الضخمة وجدته مفحما اي خرجت الكلام من غير ان توجد مفحما اي ما شاعر البيان بمنزلة الانسان المفحم الساكت المتطلس معرب الفستق المطاولة الغطية وفعليس الاستفهام قرب من الملام الرجل العقدة من نحاس والدنان جمع دن والمدار ورق الصفاحة تحت في المفاصل اي اثر حسن الكلام ووقعها في نفس السامعين ارتقم النقش والرسم بالسين المهملة يعني اثر معانيه واثرها وقد يتوهم بالشين المعجمة وهو تصوير النقش ولا يلوح خفي اشتبه الامر استبهم واستغلق اللكنة عجمة في اللسان وعقدة والرتة بالخزل بلب ونخ في موق العين جامد فان سال فهو غمص العبرة وما يبرد به الشيء وهو كحل قوله او سلوك عطف على تشبيهات وكذا او اجار ند البعير نفر وذهب على وجهه وشد انفر وعن مجرمه وندر وقوله فانما نفرح بما هو مقدر في البواقي قوله ولصاحب علم المعاني زيادة احتياج في فن الفصل والوصل الى التنبه والتيقظ لانواع الجامع من العقلي والوهمي والخيالي لا سيما الاحتياج الى النوع الخيالي فانه ليس على طريق الضبط وحكم العقل والوهم بل يجري على طريق الالف والعادة المختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاديان والاوضاع والصناعات والولايات وغير ذلك الصومعة موضع العبادة والدسكرة موضع الفسق

ووكالين المحاذرين وقوله اذا لم يوفه ضميره المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخالي وحقه ثاني مفعول يوفيه يقال وفاه حقه اعطاه تاما وافيا وانه في موقع الحال والضمير لصاحب علم المعاني اي سيخلي كيف ومن اين يجد خطوابع متعلق بكلام لكونه بمعنى المصدر وفاعل بتفسير ضمير كلام ونا سقا حال منه يقال نسقت الكلام اي عطفت بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب القوة وذلك النسق بمعنى المصدر ومفعول ثانيا سقا قوله افلا ينظرون الى آخره واللام في لبعد البعير متعلق بما يدل عليه اي سيخلي من نفي الاستحلاء اي لاستحليه لبعد البعير في خيال اهل المدر عن التصور وقوله وذلك اي التيقظ كحيل اذا نظر وقوله لا محالة اعتراض وهي مفعلة من حال يحول اي لا تحول ولا انقلاب وقوله ان جبل من ابيات حماسة لعبد الله بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموئل بن عاديا اليهودي تحتله خلقه ويزله من يخيره من يدخله في جوارنا منيع على طالبه يرد الاشراف ويتود طرف الناظر اليه وهو كليل حسير ويدل على ان المراد بالجبل حقيقة لا جبل العز والسمو علا باذكره المرزوقي في قوله بعد ذلك وان لم يورد في الحماسة هو الابلق الفرد الاشبار ذكره تعز على من رامه ويطول وقوله من الاصحاب اي من يكفل لهم بذلك اي بطول المكث في منزل وقوله من لوازم الامور اي من موضوعاتها وواجباتها والظرف لغو عند نظر اي نظر اهل المدر بهذا النظر المذكور ينبغي ان يتعلق بمحذوف يدل عليه الاستفهام الانكاري بعده اي لا يكون ذلك وتري مبني للمفعول من اري يري مسند الى ضمير المخاطب والمعنى انظر اول مفعوليه المنصوبين البدوي وثانيهما الجملة الشرطية اعني اذا اخذ لا يجد وان شئت قلت لا تجد والظرف متعلق به هناك اي في خزانة الصور للبدوي وضمير لا يجد وتعوذه للبدوي ولها لصورة الابل وبعدها الابل والسماء والجبال تنتصف الشي بعضه التنبيل العنق بعدهن اي بعد الابل والسماء والجبال وقوله اي لا يرى ذلك لم يتأخذ لم يجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا ظن النسق اي عطف الجار والمجرور في المواضع الثلاثة على الجار والمجرور قبلها وكذا انعطاف الاحوال اعني كيف خلقت الى الاخر فان قيل الكلام في عطف الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب ولزوم الجامع فيها قلت نعم الا انه قد اشير في اثناء الكلام الى

الى لزوم ذلك في المفردات ايضا بل الى ان الجامع في الجمل يعود الى ذلك قوله واما الحالة المقتضية للتوسط اخرها عن حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع لانه اضافة بينهما فلا يتحقق الا باعتبار تحققهما وقدم صورة الاختلاف في الخبرية والانشائية لعموم مباحثها وعمومها ولم يتعرض لما لعل الطلبين مراعاة لحق القانون بخلاف المختلفين وان كان اشتمال المقام على تضمين الخبر معنى الطلب فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني ان اختلفا خبرا وطلبا بين المبتدا والخبر لتوقف مضمون الخبر اعني ازالة الاختلاف على تحقق الاختلاف وجزاء الشرط مضمون الخبر المتاخر عنه وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا واوفر عموما والمراد بالتضمين اعم من ان يكون لحذف في معنى الاخر ومنافيا الى اعتبار تقديره وقوله ومشركا عطف على مشتملا بردي مسندا ومخففا من التشريك والاشراك اي يكون المقام مشركا بين الجملتين في جهات جامعة من انواع الجامع المذكورة واشتراط الجمع من الجهات مبني على ما في كل من الجملتين من التصورات ومن في مما نلبث تبعيضية لا بيانية فان قيل ازالة الاختلاف واثبات الجامع لا ينفي كمال الاتصال لتثبت التوسط قلنا معنى الكلام على تقدير انتفاء كمال الاتصال قوله على نحو في موقع الحال من تضمين اي حال كون التضمين واقعا على طريق الآية او في موقع المصدر لتضمين او لقوله مشتملا اي تضمينا او اشتمالا كائنا على هذا الوجه يريد ان لا تعبدون خبر في معنى النهي اي لا تعبدوا والانسياق المقام اليه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا مقام اذهب والمعنى قائلين لا تعبدوا ولا تخفى ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون في معنى ان لا تعبدوا برفع الفعل بعد حذف الناصب وان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق بني اسرائيل وقوله اعني معنى ان تولوا على جعل الامر صلة ان او في معنى ان لا تعبدون على ان ان مفسرة ومبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان بين المختلفين خبرا وطلبا كمال الانقطاع ما لم يوجد الجامع ومزيل الاختلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون فيتضمن طلبا عطف عليه وامتازوا اليوم ايها المجرمون وهذا امر غايب فاعله اهل الجنة منكم اي ليتميزوا واعجلكم الى الجنة لا يعني ان ههنا خبرا في معنى الطلب كما في الآية السابقة

بل بمعنى ان ههنا خبرا ادل بحسب المقام وبحسب ما انضم اليه من الاحوال على طلب يصلح معطوفا
عليه لهذا الطلب المعطوف وبنى ذلك على مقدمات منها ان ما قبل قوله ان اصحاب
الجنة اليوم يعني قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام وقت الحشر وتمام لجميع الخلق لدلالة
الفاء على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة تنكير نفس في سياق النفي على العموم
لا تعالـــ لا خفاء في ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فلا حاجة الى الاستدلال على
الاول لانا نقول ذاك لا يدل الا على ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في ذلك اليوم
واما ان الاخبار به يكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع ودلالة الدليل المذكور
عليه فان العطف بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار لا يدل الا على
كون مضمون المعطوف واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا محيص سوى دعوى
الضرورة والاحالة على الذوق ثم الغرض من اثبات العموم شموله السعداء الذين هم اهل
الجنة والاشقياء المجرمين ومنها ان الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا
على سبيل الالتفات من الغيبة الى الخطاب في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون لهم جميع
اهل المحشر وهم جميع الخلق ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله
ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون مقيد بهذا الخطاب يعني ان اصحاب الجنة منكم كانه
قيل لهم يا اصحاب الجنة كما قيل وامتازوا اليوم ايها المجرمون لما ان بيان اصحاب الجنة
بما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين بما ابهم من الامتياز تفصيل لما اجمله قوله ولا تجزون
الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الفريقين ومن حكم المجمل والمفصل ان لا يفترقا الا
بالاجمال والتفصيل ثم ثبت مقدمة اخرى ليتم اشتمال المقام على امر اهل الجنة بالامتياز عن
المخاطبين الذين هم جميع اهل المحشر وهي ان لا يكون معمولية قوله تعالى ان اصحاب الجنة
اليوم في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في الموقف
وحين ذهابهم الى الجنة ليكون حال الامر بالامتياز فاثبتها بالنقل عن ائمة التفسير واشار
بقوله تنزيلا هو ليكون منزلة الكائن المحقق لتحققه البتة الى دفع السؤال بانه كيف يصح
حال كونهم في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون وفي ظلال متكئون الى اخر الاية
والتنكير في شغل للتعظيم والابهام اي شغل لا يحيط به الافهام ولا تثبت كنهه الكلام
وهو خبر ان او متعلق بفاكهون اي متلذذون في النعمة والظلال جمع ظل وظلة كشعاب

شعاب في شعب وقباب في قبة واما ظلل فجمع ظلة كسدد في سدة والاريكة السرير المزين
في قبة او بيت يدعون يتمنون من ادعيت بالتشديد تمنيت سلام بدل من ما يدعون
او مبتدا اي لهم سلام او سلاما نصب على المصدر او الاختصاص قوله واما كونه اي
كون المقام في العطف الذي نحن بصدده في الآيتين مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه
في جهات جامعة فغير خاف على المتامل اما في الاية الاولى فاتحاد المسند اليه في لا تعبدوا
وقولوا وتماثل المسند اعني عدم عبادة غير الله تعالى وقول الحسنى للناس واشتراكهما في قيد
اخذ الميثاق واما في الثانية فاتحاد المسند اعني الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما
اعني اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم قوله ونحو قوله اما الخط
نحو ان ... من تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما سبق وذلك لتضمن الامر الذي هو الق
معنى الخبر الذي هو قيل ان بحسب عطفه على فعل نودي على ما هو مضمون ان المغيرة والمعنى
فلما جاء موسى النار نودي موسى ان بورك اي قدس وجعل فيه الخير والبركة من في
النار وما حولها ان بورك قيل هو الله ومن حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها
الملائكة الحاضرون وقيل بورك من في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حول مكانها
والظاهر انه عام في كل من في تلك الوادي وحواليها من ارض الشام وانه انها ضمير الشان
او للمتكلم واما خبره والله بدل او بيان وما يقع في بعض النسخ اني انا الله سهو في هذا المقام
قوله واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا حيث ورد بعد قوله اعدت للكافرين فقد
توهم انه عطف عليه بتقدير احد مما يوافق الاخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في
قوله تعالى فان لم تفعلوا اي فان لم تاتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة
قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف
في احد الوجهين ولم يرضه المفصل لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند اليه
والمسند لكن بعيد من جهة ان ورود امر المخاطبين مختلفين من غير التصريح بالنداء مثل قم
يا زيد واقعد يا عمرو مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ومن جهة ان جعل
بشر الذين آمنوا في معرض جزاء ان لم تعارضوا القرآن ليس على ما ينبغي لما فيه من اختلاف
المخاطب في الشرط والجزاء واختار انه عطف على فعل مر اذا قيل يا ايها الناس من هو ملائم
لا تنافر فيه اصلا ولا اختلاف بالخبرية والطلبية ولا ذهاب الى نقل وجوده في الكلام لان

تقدير القول بواسطة انضباب الكلام الى معناه كثير في القرآن وكان ينبغي ان يتعرض لدفع ما فيه
من نوع خفي وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى آخره ان لم يكن داخلا
في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي صلى الله عليه وسلم مامورا بان
يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه
بمعنى انه مامور بتادية هذا المعنى بعبارة تليق به كما في قوله تعالى للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم اي والبهم معنى هذا الكلام فكما انه هنا يعدل عند التادية عن طريق الغيبة الى
الخطاب كذلك هنا يعدل عن طريق التكلم الى الغيبة وطريق الغيبة الى التكلم فيقال
وان كنتم في ريب مما نزله الله على واما انضباب الكلام الى معنى القول فلا يرى له في
الآية وجه سوى عطف وبشر الذين آمنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة
للناس وامنا واتخذوا وقد يوجه بان جميع خطابات الله للناس واردة بلسان
النبي عم واما في قوله تعالى ووصى بها ابراهيم فالتقييد بقول اصحابنا مبني على ان
الكوفيين يجعلون وصى في معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول قوله اي وقلنا
او قائلين يعني يجوز ان يكون القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال منه
وكذا في كلوا واشربوا الا ان في جهة الحال هنا نوع خفاء لان العامل هو انزلنا على ما هو
الظاهر وفيه من لزوم الفصل وتنافر النظم ما لا يخفى واقتصر في واتخذوا وذو على العطف
وان كان من حذف المعطوف وابقاء العاطف لمكان الواو فلا مجال لتقدير قائلين مع في
ربنا على تقدير يقولان لمكان قراءة عبد الله واما تقدير الماضي او المضارع فبناء على المناسبة
للمعطوف عليه ووجه انضباب الكلام الى معنى القول في فسيحوا هو ان ما قبله خطاب للمؤمنين
والكلام معهم وهو خطاب للمشركين فلا ينتظم سيما مع الفاء الا اذا امر المسلمون بان يقولوا
لهم ذلك والمعنى هذه براءة كائنة من الله ورسوله واصلة وهو مبتدا خبره الى الذين و
المعنى انه يجب عليكم نبذ عهود المشركين وان كانت صادرة باذن الله واتفاق رسوله
فانهما برئا منها قوله وكذلك اي مثل عطف بشر على قل ما ذا اقبل يا ايها الناس عطف
وبشر الصابرين على قل ما ذا اقبل يا ايها الذين آمنوا وعطف وبشر المؤمنين في سورة
الصف على قل ما ذا اقبل يا ايها الذين آمنوا ووجه على العطف على تؤمنون مذكورا
على وبشر لكونه في معنى آمنوا بيانا للكيفية التجارة المنجية بناء على ان تقدير القول اكثر من جعل

جعل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل
جدا بل ربما منع صحته واما لم يتعرض صاحب الكشاف لعطف وبشر الصابرين لظهور كونه
عطفا على استعينوا اي يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله او ان يتفق
عطف على ان يكون المقام مشتملا وهذه هي الحالة الثانية من الحالتين المقتضيتين
للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى
جمع الجوامع قوله بهذا القدر متعلق بقوله نختم وهو اشارة الى القدر الذي ذكر
من تفصيل الحالات وايماء الى ان للزيادة عليه مجالا والنسخة الصحيحة ان عسى بكسر الهمزة
وعسى مقحم لتاكيد معنى الغرض والتقدير المستغنا ومن ان والا فهو انشاء لا يصلح شرطا وفي
بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها عسى ان بالفتح وليس لها كثير معنى ولا وجه
صحة بعيد وللا يخفى حسن تناسب جذب الضبع والمداحض وسلوك الطرقات وقد راعى
في ترتيب الامثلة ترتيب الحالات في الذكر قوله لم يعطف يعني انه كان يحسن عطف انا معكم
على تظن للاتحاد في المسند والتناسب في المسند اليه اعني المحب والمحبوب الا انه لم يعطف لئلا
يتوهم عطفه على ابى فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف
جوابا عن سؤال كيف تراها في ذلك الظن وهذا معنى قوله وليس يستبعد الى آخره وتسمية
ليس ان يكون ولا انضباب تعليل مقدم على تمام المعلل اعني عدم استبعاد ان يكون
القطع لقصد جواب السؤال واضافة ايراد الى فما قولك من اضافة المصدر الى المفعول وكذا
الكلام في قطع لهم الف عن زعمتم فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح عطفها
على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى الاخوة وحالهم نفي ذلك وانكاره
لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول زعمتم بناء على القول كانه قيل قلتم اخوتكم قريش
او يتوهم العطف على محل اسم ان اي وان لهم الفا فيعيد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون
وهو فاسد ويحتمل الاستيناف وهو ظاهر والظرف اعني حين متعلق بنقضا وهو جوابه
والضمير للشاعر واسم كان ضمير انكار زعمهم وضميرهم للمخاطبين وكذا مفعول تحرك اي هذا
الانكار يحركهم لان لسان الواو وقوله بقوي الحال مبني على ان لسان الحال اصدق من لسان
المقال اذ ليس معه للمناقشة مجال والامعقول المقال ايضا يدل على الانكار لان اكثر ما يستعمل
الزعم في الكذب قال في الكشاف الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية

الكذب ومن شرح لكل شيء كذبه وكذبه الكذب زعموا والالف مصدر الفه المكان اي
سكن اليه ولجه والالاف مصدر آلفه على فاعله موالفة والافا والايلاف مصدر آلفه على
افعله وبعده اولئك او منوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنواسد وخافوا والمعنى على كذب
المخاطبين وهم بنواسد في دعوى الانعام الى قريش بالغرابة لان قريش ايلافي رحلتين
المعروفتين لهم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم
وقد آمنهم الله من الجوع والخوف وانتم جايعون خائفون قوله اياك ان ترى ترك عطف اراها
لاجل المحافظة على وزن الشعر وانه لو قيل وا راها لم يكن موزونا فليس هو اي الفصل
هناك اي الموقع للمحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كانت عاية السجع والقافية
قد يعتبر في باب البلاغة قوله لكنه عطف على انما نحن مستهزءون مبني على انه على
بيان وتقرير لجملة انا معكم فهي هي والعطف عليها عطف عليها قوله لشاركه
في الاختصاص بالواو المقدم اشارة الى ان سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو
بالجواب مفيد لاختصاص الحكم به اما الحكم افادة التقديم للاختصاص واما الحكم ولان
التقييد بالشرط على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن ميل المص الى اعتبار التقديم وعليه
التعويل وقوله وما شوكت معمولا له ومستدرجا حال من ضمير خلالهم ومتصل خبر
ان استهزأ الله وجعل حال تتعلق بنفي الانقطاع لا ينقطع ولا لكان الواجب ان يقال
بحال يعم بالنفي فليتأمل وقد اورد على ما ذكر في الآيات الثلث ان من جملة
المحتملات العطف على الجملة المصدرة بالظرف سواء سميت شرطية او فعلية
مقيدة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان اذا الشرطية
ليست الا الظرفية استعملت استعمال الشرط والقول بانه ليس في الكلام عطف
غير الشرطية على الشرطية فاسد الا ترى ان قوله ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا
جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اذا مع الجزاء
لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان
قوله تعالى ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف على قالوا لولا انزل عليه ملك بل
في هذه الآيات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا ويكذبون
في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا يمكن دفع ما اورد

من الاعراض لظهوره انه لا وجه لعطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم
هم السفهاء على كانوا يكذبون قوله لمثل ما تقدم يعني لئلا يستلزم عطفه على انؤمن كونه
من مقولهم وعلى قالوا كونه مختصا بالظرف فان قيل انؤمن استفهام فلا يتوهم
عطف الخبر عليه قلنا هو على سبيل الحكاية يجوز كما تقول قيل اكرمني واكرمك وانا لم
يتعرض لامتناع العطف على لا تفسدوا وآمنوا وقيل وخلوا لظهوره بتخلل الجزاء واما
بيان الاستيناف في الآيات فظاهر واتما الخفاء في انه لم لم يورد الآيات في الظرف
على ترتيبها قوله عن جماعات العذال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى
جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والقول بانه يجوز ان يكون
جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة فما لا يلتفت اليه لان ذلك
ليس بقياس وقوله فيني اي الشاعر الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه
اي على الوجه الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله عن النساء
العاذلات اشارة الى ان العواذل في البيت الآخر جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة
مذلل اين وعلن جندب بضم الدال جندب جمع جنب بمعنى جانب وناحية
اسم موضع غربت حط عنها رحلها من عري من ثيابه واعرية وعرية نوبة واريحت
اريحت وازيل كلاهما من مناخنا موضع اناخنا القادسية منزل بينه وبين
الكوفة خمسة عشر فرسخا ج اي جندب بمعنى بالغ في التبر وذلت اي الناقة
من التبر لبعد المنزل وطول السفر قوله تبكي ام من بكينه بالتشديد
بمعنى بكينه العدان بالكسر اسم موضع وكذا برام بالكسر والمعنى اكثر البكاء على
المقتولين بهذا المكان المدفونين ببطن برام فقد استقلت عينيهم وحصل
اليأس من جنتهم ثم وصفهم دلالة على استحقاقهم البكاء عليهم بطريق الاستيناف
والجواب عن سؤال لم ابكيهم وكيف كانوا اصفهم في فقال كيف كانوا على الاعداء
نارا محرق وللاولياء ايمنا من واحصنه ومحرق نبو عمرو بن هند وكان نذر ان
يحرق مائة نفس فعل فخرب المثل بناره عفي اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى
احوال جمع حول وهو العام سحاب جنان مصوت عسوف ظلوم القطر هطال
كثير الهطل وهو تتابع المطر اي عفاه من يجود بالابل ويسوقها اليهم من السائلين

واما وجين و من جعل عفاه كل خان و عفاه من جدا وذاله على ما تقرر عندهم من
ان جواب من قام قام زيد لا زيد قام وعليه قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة قوله وقد غرضت اي ضجرت ومللت لغة اي
من باب علم الامور ثاني مفعولي حبط واللام للتقوية تعد مبني على الضم على الضم لحذف
المضاف اليه منويا متعلق بما غرضنا جاز كونه سبقا في الظراف طوي عنه كشحه اعرض وجانب
قوله وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الآية وجوها منه الاول ان الموصول الاول
اعني الذين يؤمنون متصل بالمتقين مجرور على الوصفية او منصوب على الاختصاص
والموصول الثاني اعني والذين يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك على
هدى خبره والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول صفة المتقين او نصب على
الاختصاص والثاني مبتدا خبره اولئك على هدى وعلى هذا يكون الآية خارجة من
الاستيناف وقوله مرادا به اي بهذا الجعل او بالموصول الثاني مع خبره التعريض
فيكون حالا منه بيانا لفائدة الاخبار بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين
الموصوفين بما ذكر يعني انه تعريض بمن لم يؤمن من اهل الكتاب بنبوة محمد عم وطمع وتوهم
انه على هدى وله فلاح اي الهدى والفلاح انما يكون لمن آمن بالكتب جميعا لا بالتورية وحدها
ولمن ايقن بالآخرة على وجهها لا كما زعم اليهود من ان النار لا تمسهم الا اياما معدودة
وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم والارواح الابقة ونحو ذلك مما هو معتقدهم في
الآخرة وقوله جاعلا الجملة حال من فاعل نجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين
يؤمنون بما انزل اليك مع خبره بتمامها من متعلقات هدى للمتقين بحسب المعنى ولوازمه
لان نفي الهدى والفلاح عن اضدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه وآخر
من هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف ان الذين كفروا في هذا الوجه ايضا
كما في الوجهين الآخرين فيتضح امتناع عطفه على ما قبله على الوجوه الثلثة اما على الوجه
الاول فلما سبق من انه كلام في شان القرآن وهذا في شان الكفار واما على الثاني
فلانه استيناف مبني على تقدير سوال فذلك درج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى
وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه واما على الثالث فلان هذه الجملة

الجملة اعني الموصول الثاني مع خبره ايضا من توابع المتقين فيؤول الى الوجه الثاني
فان قيل فعلام عطفت جملة والذين يؤمنون قلنا الاشبه ان يجعل الواو للحال
فان قيل فما معنى قوله الجامعين من كذا في ضمن كذا ومن كذا في ضمن كذا وهم لم يقل
المتقين الموصوفين بتلك الصفات او الجامعين بينها هو اشارة الى معنى عطف
الموصول الثاني على الاول بالواو الجامعة وعطف ما عطف على كل من الصلتين فليتدبر
وقوله اختصوا في موقع الحال من المتقين ولا مكنه كنهه اي لا يبلغ نهايته صفة هدى وهو من
كلام المولدين ولا يقادر قدره اي لا يغلب عليه في القدر من قادره فقدره غلبه
في القدر مقولا حال من ضمير اختصوا الذين يعني الموصول الاول والذين يعني الموصول
الثاني فصلته بتنكير هدى الدال على التعظيم قوله اولئك الموصوفين تنبيه الى ان اسم
الاشارة وليس اشارة الى مجرد ذوات المتقين بل بما ذكر من الصفات والحصر المشار
اليه بقوله دون من عداهم في الفلاح ظاهر حيث قيل هم المفلحون بضمير الفصل وتعريف
الخبر واما في الهدى فمن المقام ومقارنته الفلاح سابق الكلام آخره وهي هم المفلحون وانه
اي استيناف الذين يؤمنون ادخل في البلاغة من استيناف اولئك على هدى لا محالة
على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم بالصفات المذكورة وقوله
مجرورا او منصوبا لم يلتفت الى الرفع على المدح لقلة امتيازه عن الوصفية وقوله اولئك
خبره يعني جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله وسيعرف التعريض بكر ر للوعد فقد ذكر
في تقديم المفعول قوله والفصل مرجح والوجوه الثلثة لاستيناف الذين يؤمنون
بالغيب بجهات عديدة الانطواء على بيان الموجب ومنها اتحاد مجال الصلات من غير ترك
وعدم وقوع الواو بين صفتي موصوف واحد وعدم الفصل بين المسئول عنه اعنى انهم
وبين جواب السوال عنهم بذكر الصفات وعدم اختلاف الموصولين في الاعراب المفضي
الى عدم الانتظام واما في السوال المقدر من تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما يفيده عطف
المؤمن من الاشتراك في الحكم وايضا لهم في كون القرآن هدى للمتقين مع ان المتقي مهتد
وجهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى والثبات عليه وثانيهما ان المراد
بالمتقين الضالون الصائرون الى التقوى على ما هو قاعدة المشارفة واستيناف
الذين يؤمنون يحسن على الوجهين من غير تكلف بخلاف استيناف اولئك على هدى

من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور براغب وقفي عليه

يتضمن النهي عن ضده واما كون ولا انه لا تعين عندنا عليه المطابقة فيحكم العرف اذ
لا يقال لا يتم عندي الا لذلك دون القصد الى النهي عن الافاقة وكون الثاني او في
تبادر به المراد في باقي الامثلة وعدم احتمال الرابع للاستيناف احتمالا يعتد به مما لا يخفى
قوله ومن امثلة الايضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث
يستغني عن الشرح فلنقتصر على التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه ولنتكلم على ذكر منشأ ذكرنا
في اول الفن من ان الحكم بان هذا الفصل مثلا الغرض كذا مبني على اعتبار المناسبة والاحق
بالاولى والاخلق بحكم الوضع او استعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وانه
لا يقدح فيه الاحتمال الآخر وان كان مساويا له فكيف اذا كان اخفى وادنى قوله
وباليوم الآخر هو يوم القيمة لكونه آخر الايام وتوحيد الضمير في يقول وجمعه في هم بالنظر
الى لفظ من ومعناه والكلام في المراد بالمخادعة وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك
مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في المتن من كونهم في حكم المخادعين انما هو
للخدع من جانبهم قوله فوسوس اليه انهى الى آدم وسوسته ومعنى اضافة
الشجرة الى الخلد انها سببه بزعمه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا وملك لا يبلى
اي لا يزول ولا يضعف قوله على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك مبتدأ
والكتاب خبره وقوله وزان هذا وزان ذلك اي قياسه ونسبته وهو في الاصل
مصدر وازن ولكن ليس المعنى على ان يعتبر لذلك الشيء موازنة مع الشيء
وان كان في بعض المواضع محتملا له قوله يدلك على ذلك انه الضمير للشان
وبولغ مسند الى الجار والمجرور بعده وضمير شانه للكمال لا للكتاب وتلك المبالغة
مصدر بولغ ولفظ حين قد يستعمل استعمال لما وجوابه كان اي وصف الكتاب
او حين المبالغة او المبالغة بتاويل ان بولغ وكذا ضمير بنظم والشرطية خبر ان
وشهادة الاصول اي القواعد البيانية من ان ذلك للبعيد فيفيد في القريب
التعظيم وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قيل هذا البالغ اعلى درجات الكمال هو
الكتاب لا غير كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجزاف بالكسر مصدر جازف
مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيلة فاتبعه مسند الى لا ريب فيه وضمير المفعول
لذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده لنفي

او ابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير الاشارة يحتاج الى تكلف في وصف
الضالين بقوله الذين يؤمنون بالغيب الى الآخر وايضا على تقدير كون الموصول
صفة للمتقين هو بيان للموجب فلا وجه للسؤال عنه وعلى تقدير توجه السؤال ليس
في الجواب معنى اولئك على هدى ما يعتنى به لانه مجرد اعادة الدعوى الا بتكلف قوله
تنزل على كل افاك اي كذاب كثير الكذب اثيم اي فاجر كثير الاثم فان قيل لا مجال هنا
للوصل ليكون الفصل للاستيناف فان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا قلنا لا يبعد
ان يكون ترك العطف للاختلاف والاستيناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان
تنزل على كل افاك ليس الا في معرض الجواب قوله ومن الآيات اشارة الى المصرح به لجواز
ان سلوك طريق الاستيناف في القرآن كثير اما رب العالمين اي اي شيء حقيقته رد
على موسى قوله انا رسول رب العالمين وسيجيء الكلام في هذا قوله المكرمين صفة ضيف
لان المراد به الكثرة وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثني عشر ملكا و
قيل تسعة عاشرهم جبرئيل وقيل جبرئيل وميكائيل واسرافيل وملك معهم جعلهم ضيفا
لكونهم في صورة الضيف وضيفا في حسبان ابراهيم والمعنى مكرمين على الله او على ابراهيم
حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته اذ دخلوا متعلق بالمكرمين او بما في الضيف من معنى
الفعل او باضمار اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الذين عهدهم اولانه
راى لهم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم في خفية من ضيوفه
على هو دأب المضيف الا تاكلون انكار عليهم بترك الاكل وحث عليه فاوجس فاضمر وانما
خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حين لم يتحرموا الطعامه وعن ابن عباس وقع في نفسه
انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله في القرآن كثير تقديم الظرف لمجرد الاهتمام دون الحصر
وذلك كقوله تعالى ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين وهل اتيك نبأ الخصم
الى قوله قالوا لا تخف وقال الذين استضعفوا الى قوله قال الذين استكبروا قوله
ومن امثلة البدل ورد اربعة امثلة يشتبه ان يكون الاولان بدل الاشتمال والثالث
بدل البعض والرابع بدل الكل وكون المقصود من رجل كامل كمال اظهار كراهة اقامته
مما لا يشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام واما دلالته على ذلك بالتضمن المقابل للمطابقة
اعني دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او جزء المعنى فكانه مبني على ان يقال ان الامر بالشيء يتضمن

وهم انه تجاوز به على سبيل الجزاف بانما نسل اتباع نفسه للخليفه في قولك جاءني الخليفة
نفسه لازالة ما يمكن ان يتوهم السامع من التجوز او السهو في نسبة مجيء الخليفة اليك وان تقرير
دلايل الاعجاز انه بمنزلة التاكيد اللفظي حيث قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته **قوله** للذي قبله متعلق بالتقرير والضمير لهدى للمتقين وان
معناه بكسر الهمزة والجملة حال او عطف على جملة تقديره هو هدى وكونه هداية محضة مستفاد
من حمل المصدر وبالغة اقصى درجات الكمال من التنكير مسوق لما ذكر اي للوصف بكمال
كونه هاديا وتجنبه احرازه وهو وتعقيبه للنظم قال القيفعاني المراهن اي السوق قبل
احرز قصبة السبق لان الغاية التي يستبق اليها تزرع بالقصبة وتركز تلك القصبة عند نهاية
الغاية ومن سبق اخذها وانما ضميره له وشانه فقيل كلاهما لما ذكر اعني الوصف بكونه هاديا
وقيل الثاني للنظم ومن تامل حق التامل فنظر في قوله والكن تعلم الى آخره لم يشتبه عليه
ان كليهما للتنزيل اي للكتاب وان اللام في له بمعنى لاجله وفي الاحراز صلة الشهادة
اي النظم الشاهد للكتاب باحرازه قصب السبق في شانه اي علو رتبته ورفعة منزلته
ولا شك ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاعظم منها هو الهداية لا غيره
وبحسبها تتفاوت حالهن في درجات الكمال فاشهد للقرآن بكمال شانه وعلو مكانه
ورفعة منزلته يشهد له بكمال هدايته فيثبت ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لوصف التنزيل
اعني القرآن بكمال كونه هاديا وهو المطلوب ومبنى كلامه على ان ذلك الكتاب ولا ريب فيه
جملة اخرى وهدى اخرى بتقدير المبتدا اي هو هدى **قوله** وكذلك قوله ان الذين
كفروا اما قطع ان الذين كفروا اما قبله فلكمال الانقطاع على ما سيجيء واما قطع لا يؤمنون وختم
الله فلكمال الاتصال لان الاول تقدير لما يدل عليه قوله سواء عليهم ا انذرتهم ام لم
تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان والثاني لما يدل هو عليه من انه ليس لهم قلب
يتذكر وسمع يدرك الحجة وبصر يثبت عبرة وقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية
على الفعلية فان قيل يجب ان يكون قوله ولهم عذاب عظيم ايضا داخلا في التقدير
قلت نعم اذا جعل على لا يؤمنون وختم الله ووجهه ان اثبات عاقبة الشيء وهو العذاب
العظيم لعدم الاجابة الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته وان عطف على جملة ان الذين

الذين كفروا فلا جهوا انا معكم فلو لم يصح بفتح الهمزة لان المراد هو المعنى **قوله** ولكن ان
يقول ان الكل من جلى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك منطوقا ومفهوما مفهوم الثانية وهو نفي
البشرية يؤكد منطوق الاولى ومنطوقها مفهومها وهو اثبات الملكية وانما قال في حال
اذ المفهوم من نفي الانسانية في مقام التحيير اثبات الشيطانية والسبعية او النفسانية والبهيمية
قوله كان لم يسمعها لا اخفاء في ان كان في اذنيه تقرير له واما هو فقيل في موقع الحال
اي مشابها حاله حال من لم يسمع والا شبه انه تقرير لقوله ولى مستكبرا **قوله** وقال الذي
هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء اسوام من رسبت السفينة الغيث مرساتها
لتقف نزاولها اي تعالج تلك الكرب ونصبر عليها والحتف الهلاك تجري بمقدار اي بقدر
وقيل الضمير للسفينة والبيت للاخطل بعده اما تموت كراما او نفوز بها فواحد الدهر
من كد واستغار والمعنى قال مقدم القوم للملاحين رسو السفينة ولا تجزعوا ما لكي تعالجها ونجاها
وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ديوان الاخطل **قوله** تلكنه جبلي يريد حبل
المواصلة والمعاهدة تلكنه ينبذه على كاهلي لقلة رغبته فيه وزعم اني كاذب بطريق الخطاب
قوله بالرفع فيهما او الجزم بجزمهما عما نحن فيه لكونه جزاء شرط محذوف اي ان تدهن باكلك
على راي الكسائي وان تصلح ادفع اليك الاجرة ولا يخفى انه لا وجه للحال عند الرفع بخلاف
مثل ذرهم في خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال **قوله** ومن امثلته اي امثلة الانقطاع لغير
الاختلاف خبرا وطلبا يعني لعدم التناسب وانتفاء الجامع بعد الاتفاق في الخبرية والطلبية
قوله فلا تقول وخفي ضيق صريح في انها لا يكفي في العطف اتحاد الجملتين في المسند بل
لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا **قوله** او تكون في حديث عطف على وجدت اهل
مجلسك ليكون مثالا آخر للثاني اعني وجود جامع غير ملتفت اليه لا على كان معي وجعل
مثل هذا خبر المبتدا الذي هو مثال الثاني بتاويل هذه القصة وكذا جعل كنت في
حديث خبر مثال الاول وجعل كان معي فلان مضافا اليه لمثل بتاويل القصة وتقدير
الحكاية وقوله وانت كما قلت الكاف للقران في الوقوع كقولك كما دخل زيد خرج عمرو
وقوله فتورده عطف على تريد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه بيانا له **قوله** لا والذي
هو عالم لا ابني لما ادعت عليه الحبيبة من تدارس هواه المشار اليه بقوله في البيت السابق
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا منها طلال باللوى ورسوم وخطاب هواك للنفس

وجواب القسم في البيت الذي بعده قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي
على الف سواك بحوم وهذا اوفق بما روي ان النوي بكسر الهمزة على انه جواب القسم وقوله
تعالى الجمع بين دارة والنوي وكرم ابي الحسين اشارة الى ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر
وقد عرفت ان وجود الجامع شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان دارة نوي الحبيبة وآوي كرم
ابي الحسين ومآلا لا يلتفت اليه قوله ومن امثلة التوسط لا كلام في ان الغرض الاصلي
بيان الاتصال والانقطاع والتوسط بين الجمل الا انه قد انجر كلامه الى لزوم الجامع في
عطف المفردين ايضا فلذا اورد مثالا من كل من القسمين مع ان في عطف المفرد مثالا
ايضا يشتمل على جملة هي الصلة فيها حقق الجامع من التضاد وشبهه فمراده بالتوسط توسط
المعطوف والمعطوف عليه من كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يتعرض لامثلة القسم
الاول من التوسط اعني اختلاف الجملتين مع ما يزيل الاختلاف لانها قد سبقت مستوفاة
قوله واعلم ان الوصل قد تقرر ان مصحح الوصل توسط الجملتين من كمال الاتصال
والانقطاع على التفصيل المذكور فالآن يشير الى ان لو مع ذلك محسنات اذا تحققت كان
الوصل حسنا واذا فقدت كان قبيحا وان صح فمنها تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وفي الفعليتين في
المضي والمضارعة ما لم يوجد ما يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود
من احديهما افادة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام زيد وعمرو قاعد او من احديهما
المضي ومن الاخرى المضارعة مثل ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون فانه لا يحسن بل لا يجوز
الا ترك تناسبهما في الاسمية والفعلية والمضي والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان المراد
من الاخبار الى آخره وقوله اما اذا اريد التجدد في احديهما الى الآخر وقوله فيقول عطف
على يراعي وكان الانسب ان يكون يراعي ايضا على لفظ المبني للفاعل المخاطب لكن الرواية
على المبني للمفعول الغايب وان يكون قوله وان لا تقول بدون ان عطفا على يقول
لكنه مع ان فالظاهر عطفه على ان يراعي وليس في ذلك الحسن وفي قوله من غير التعرض لقيد
زائد كالتجدد والثبوت ثم في التمثيل بقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث
لان في الاول تعرضا للتجدد ولا محالة ان نوقش في التعرض للثبوت في الثاني اذا اريد به
معنى زيد على مجرد حصول المسند للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت

الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
فيراد بزيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا او هو يزاوله ويزجيه والجواب ان
المراد التعرض في القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند
الى المسند اليه فيورد الجملة فعلية او اسمية مع رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام
في ان مثل هذا يدخل في حد البلاغة قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد ولا يقال قام
زيد وعمرو قعد وان كان كلتاهما لافادة التجدد ولا يفترقان الا بالتقوي وعدمه وكذا
في باب الاضمار على شريطة التفسير عند تساوي الرفع والنصب لا يختار في احديهما النصب
وفي الاخرى الرفع بان يقال زيدا لقيته وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو
ضربت غلامه بل يؤتى بهما اسميتين او فعليتين رعاية لحق المناسبة ولا يخفى وجه التفرقة بين
ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير والمراد بامثال
ذلك ما ذكر غيره من الامثلة ومن بديع الكلام ما قيل في قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد
انه زيد لفظ كذا لان اثنين الجملتين يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين
وقام وقعد خبرهما او ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلي قام وقعد قدما عليهما
يعني يجب ان يجعلا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين قوله وعليه اي على كون المراد
باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون
ام انتم صامتون عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد
الى التجدد والثبوت يجري في العطف بغير الواو ايضا وقوله احدوث روي بالتشديد
من التجديد المناسب للاحداث وبالتخفيف من الجد المناسب لان يقابل اللعب والاول
هو الوجه والمستويان اللذان يجب ان يلي احدهما ام والاخر الهمزة هما مضمونا الجملتين
كانه قيل اهذا واقع ام ذاك فيكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله
استبعادا مفعول له لما يتضمنه الكلام من قولهم ذاك المقال وارادتهم هذا المعنى قوله
واعظم كيد الشيطان يشير الى ما هو المذهب من بطلان التقليد في الايمان وما يتعلق به
من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان نبه بانه يفضي الى التقليد من الامور الظاهر البطلان

وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل وبالقيد الاخير يخرج الاخذ بقول النبي
الثابت صدقه بالمعجزة وبقول اهل الاجماع **قوله** لجعلها متعلق بالحري ان جعل مبتدا
بزيادة الباء وبالظرف اعني بالحري ان جعل خبر المبتدا وتارة مصدرا وظرف ومع الواو
حال وكذا لا معها اي من غير مقارنة بالواو والآن الواقع بعد لا هذه يجب ان يصلح مضافا
اليه لغير ومع ليس كذلك فالوجه ان يجعل لا عاطفة اي مجردة عنها لا معها فبالجملة كون الجملة
الحالية مع الواو شبه الوصل ولا معها شبه الفصل لانها واو العطف في الاصل **قوله**
حال لاطلاق يعني اذا اطلق الحال يراد غير المؤكدة فبهذا الاعتبار يكون قسيما للمؤكدة **قوله**
ولهما مثاله نهج واحد في الاستعمال ولولا ذكر مثالها توهم ان لكل منهما نهجا واحدا فيبعد النهج كما
اذا قيل لها درهم بخلاف لها مثقال درهم فانه لا يوهم ذلك **قوله** فاصل النوع الثاني يعني
المؤكدة جعله ثانيا نظرا الى كونه في الكلام اقل وكون الاول على بيان الهيئة وعلى ما ينبئ عنه
لفظ الحال من معنى العروض وقل وقدمه في البيان لان الثابت وجودي والاثبات
عدمي لا يعقل الا بالقياس اليه واشار في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا الى ان
الحال التي تسمى موطئة لا تخرج من النوعين لانها انما اختصت بذكرها تموذ والحال في الحقيقة
واجراء الحال عليه بطريق الوصفية وآل ان المؤكدة لا يجب ان يكون مقررة لمضمون جملة
اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القرآن وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط
ومنهم من يجعل ثم ابونا اثابته بالثابتة ومعنى الاصل ههنا الراجح في المناسبة السابق في الاعتبار
فان قيل الاسمية انما يدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل زيد قام فكيف اطلق
القول بدلالتها على الثبوت وكون الوجه فيها الواو قلنا كانه بنى الكلام على الاعم الاغلب
والحق زيد يسرع بزيد مسرع في وجوب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء
كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المنقلة او لا مثل قرآنا عربيا وخص اسم الفاعل و
المفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما تدل على معنى ثابت فلا يصلح بيانا لهيئة الفاعل او
المفعول من حيث كونه فاعلا ومفعولا ولا ينبئ عن معنى العروض والحدوث فلا يصح جاء زيد
طويلا ونحوه الا نادرا وقيل يحدث ذلك منه بنحو ذبول ومرض وعرض واظهار بطريق من
الطرق **قوله** ونهجها في الاستعمال ان يأتيا عارين عن حرف النفي لان المقرون بحرف
لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من معنى ثابت غير زايل او الاثابت هو هيئة الفاعل والمفعول

او المفعول وان دل في بعض الصور كما للازوج الدال على الفرد واللامتحرك الدال على
السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة ولهذا
لم يرد في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا **قوله** وحق النوعين اي الثابت
لها واللايق بحالها ان لا يدخلها الواو وانما قال لان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم
الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة ولهذا لم يعد من اصناف الحرف واو الحال وقد
عرف من قواعد النحاة ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تبع لمعرب
آخر كالتوابع وليس يتبع ليس بمحل للعطف فليس بمحل لما هو حرف العطف في الاصل
وانما قال في الاصل لظهور انها في الحال ليست بعاطفة وبهذا ما قال في الكشاف ان واو
الحال هي واو العطف استعيرت للوصل ثم وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
فان قلت كلامه يشعر بان ذا الحال في قولك هو الحق بينا الحق وليس كذلك بل هو ضمير
المفعول في العامل اي احقه واثبته على ما ذكره القوم وضمير الفاعل في يبدو على ما ذكره المص
في قسم النحو حيث قال ان احق المقدرات في مثل زيد ابوك عطوفا هو الحق بينا يحقق عطوفا
ويبدو بينا قلت نعم الا ان الضمير لما كان عبارة عن الحق صح ان يقال ان الحكم الحق بين
قوله والتحقيق فيه اي في ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو هو ان الاعراب
لا ينتظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب زيد اللص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها تعلق ينتظم
معانيها لان الاعراب عبارة عن هيئات تطرأ على الكلم بعد تركيب بعضها مع البعض التي
وضعت للدلالة على معان تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى البعض من تعلقات
فيما بينها بجعل البعض محكوما عليه والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية
الى غير ذلك من جر والاعراب الاستقلالي دون التبعي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على
ان مدلولها تعلق معنويا بمدلولات الكلم الاخر بان يكون جهة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج
الى فعل آخر يفيد تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل فاله اعراب لاصالة في التركيب
فيكون حقه الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة
للنسبة التامة بين طرفيها مستقلة بتلك الفايدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها من
كونها قيد الفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كاتحاد ثانيا اذا كانت
مؤكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا وجهة جامعة قطعا تنزل

نزله الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو ويجمعها بالاولى
وتعلل استقلالها كالجمع الذي فيما بين الجمل المتناسبة غير المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو
لكن الجمل متفاوتة في شان دخول هذه الواو فقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز على التساوي
او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك وقال واذا تمهد هذا فنقول
الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا وجوازا انها ان كانت موكدة فلا ولو
لكمال الاتصال وان كانت غيرها فاما ان يكون على اصل الحال ونهجها فالوجه فيه ترك الواو
جريا على موجب الحال فقد عرفت ان تعلقها بالعامل من جهة اعرابها الاصلي يوجب استغناءها
عن تكلف رابط خارج الثاني ما لا يكون على اصل الحال سواء كان على نهجها اولا فالوجه فيه
الواو لانه لبعده عن الحالية وخروجه عن اصلها يحتاج الى رابط قوي الثالث ما يكون على
اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز الامرين اما الواو فلجهة البعد عن الحالية لكونه لا على نهجها واما
تركها فلقربها من الحالية بحسب الاصل قوله او بعد وفرسه يشير الى ان الحال كالمسند
والصفة قد يكون فعليا وقد يكون سببيا واقتصر في الامثلة على المضارع لما يجيء من ان
الماضي وان كان مثبتا تجوز فيها الواو قوله لا تكاد تسمع نحو جاءني ويسرع ليس على ما ينبغي
او كثر ما يسمع ذلك غايته انه يكون على حذف المبتدا وفي التنزيل لم توذونني وقد تعلمون
وفي كلامهم قمت واصك وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا ومثله كثير
قوله ما جاز بخلاف هذا الاصول معدودة الجملة في موقع البدل من قوله الوجه الواو وقد
جوز ترك الواو بعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاءني زيد غلامه يسرع
بين يديه وبعضهم اذا كان عقيب حال مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل
وتعظيم او مع حرف ينبئ عن التشبيه كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد
وقيل اذا كان في ماويل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين بخلاف
جاءني زيد هو يسرع او مسرع اذ لو اريد المفرد لقيل مسرعا وفي هذا المقام مباحث نفيسة تطلب
من شرح التلخيص فقبل اورد من الصور المعدودة الضمير في صدر الجملة وقد يروى فاه الى
في وعوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال
ونحو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ابن الانباري انه من المصادر
التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك ويعني فوه الى في مشافهها

مشافها ويعني عوده على بدئه رجوعه الى ما ابتدا او على ان العود مصدر بمعنى المفعول والحاصل
انه رجع في الطريق الذي جاء منه وهذا التركيب شايع سواء اسند رجع الى مظهر مثل جاء
زيد عوده على بدئه او مضمر مثل جاء زيد عوده على بدئه فنحو زكون الفعل مسندا الى عوده
مجازا او هم اصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات واستعمالاتها والاغفال
كتاب في النحو لابي علي الفارسي تنصف النهار انتصف بمعنى بلغ نصفه غمرة الماء سترة تمامه
ورقيبه بالغيب لا يدري يصف غواصا وقع في بعض الكتب انه في صفة الغايص فصحفه
بعضهم الى القانص بالقاف والنون ففسره بالصياد وظاهر انه لا معنى لوصف الصياد وظاهره
انه لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو في صيد البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسيب
بن علس يخ كرها فيها ولولا جنان الليل ظلامه وستره آب رجع قوله مضوا الابيت البيت
لبكر بن النطاح الحنفي يرثي اخيه وقبله سقى الله اجداثا واري تركتها بحاضر قنسرين من سبل القطر
او تستطيعون الرواح تروحوا معي وغدوا في المصبحين على ظهري الرواح النزول من السير
للتروح او الراح ودخل في وقت العشي ما الهم الحكم القدر ما قدره الله تعالى من القضاء الارتعاع
متعلق بدخلوا الا تحجبا امنع الورق بكسر الراء الدرهم المضروب قد ثت العاقل بالعقيل فلنه
بهوا المعنى طلبوا القود ومن دعي بهند وبني بالعقيل ننهنه نكفه ونزجره قال الشيخ عبد
القاهر كان في البيت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى ما قد وجدت
غير مشتغل بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في
ولقد كان ولا ينعى بالاب الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة بقاء اصل الحالية والاثبات
من جهة انتفاء نهجها الذي هو بمنزلة العارض لما قيل ان الاصل ما لول الدليل والنهج
الطريق المتعارف سواء كان بدليل او بغير دليل وعن المصنف انه مدلول استعمال العرف
على انه لو تساوت الجهتان فترك الواو على ما هو الاصل قوله والفعل الماضي تريد انه ملحق
بالمضارع المنفي في جواز الواو وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من
حيث الدلالة على التجدد ولا على نهجها من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فلما مر واما قد
فلمشابهة النفي من جهة تخلل حرف بين الحال وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في
الاصل اعني المفردة هو الخلو عن قد ولان قد رابطة في الاتصال بالحال والنهج فيما يشتمل
على الرابطة في صدر الكلام ان لا يوتى برابطة اخرى ولان قد يقرب الماضي الى الحال فكانه سلب

عنه معنى المضي فيصير كالمنفي وكانه يخرج سائر اجزاء الماضي غير الجزء القريب الى الحال عن صلوح
اقتران الحدث به فيشبه المنفي الخارج جميع اجزائه عن صلاحية الاقتران واقتصر في المثال على
على لان لم ولما من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر والا وان جاز ان يقع في الماضي المكرر
حالا لكن لم يوجد في الاستعمال متعينا وناسب ذلك من جهة انها لنفي الحال فيكون بمنزلة
الماضي المثبت مع قد في الاشتمال على ما يزيل البعد من الحال اعني النفي ولهذا لم يحتج في الماضي
المنفي الى قد وايضا المنافي للحالية هو المضي لا سلب المضي قوله لتقريبه تعليل
للزوم قد ظاهرا او مقدرا في الماضي المثبت الواقع حالا وقوله من زمانك اي زمان
تكلمك وهو من جهة ان قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للماضي والاستقبال وقد
عرفت ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لكن في قوله حتى يصلح
للحال نظر لان الصلوح للحال الذي نحن بصدده اعني بيان كيفية وقوع العامل لا يتوقف على
كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين ولهذا صح جاءني زيد في السنة الماضية راكبا [illegible]
بينهم واخرين والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا كان او حالا او استقبالا
لا المقارنة لزمان التكلم الذي يقرب قد الماضي منه وغاية ما قيل في هذا المقام ان حالية
الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط لكنهم
استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية
فقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وما ذكر السخاوي من انه لا يجوز جئت
وقد كتب زيد الا وهو متلبس بالكتابة مستديم لها لم ينقض كتابته وانما جئت ما بالماضي
لانقضاء جزء منها وصح وقوعه حالا لتلبسه ببعض الاجزاء قوله جعده السير ابعه واو معه في
المنفية الا ان ترك الواو ارجح لمثل ما مر في المضارع المنفي قوله واما الظرف فقد جاز في مثل
رايته على كتفه سيف الواو وتركها بناء على جواز تقدير الظرف بالفعل اي حصل فتصح الواو وباسم
الفاعل فلا تصح وهذا معنى قوله يجب التقديرين وهو وان كان صحيحا من جهة انه اذا
قدر باسم الفاعل صح انه ليس بجملة فعلية بناء على انه مفرد لا جملة لكون المرفوع بعد الظرف
فاعلا لا مبتدا لان اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالية كما صرح به في المفصل في جاءني
عليه جبة وشي اي مستقرة لكن لا يخفى انه على كلا التقديرين يكون على اصل الحال لا تقدير
اسم الفاعل اولى بذلك فلا يصح قوله وبتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال

الحال وغير وارد فالوجه ان يحمل التقدير على ان يكون المرفوع اعني سيف فاعل
الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية جائزة ترك الواو وان يكون مبتدا والظرف
خبره فيكون الجملة اسمية غير واردة على اصل الحال ولا يكون في كلامه اعتداد بما ذهب
اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم فاعل منصوب على الحالية وقال
الشيخ عبد القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقول بشار اذا
انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد والوجه ان يكون الاسم في مثل هذا
فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر هنا خصوصا ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وتمام الكلام في هذا
المقام فليطلب من شرح التلخيص قوله جاء الاول اما الترك فكثير يخرج على قومه
في زينته خرجت مع البازي علي سواد واما الواو فكقوله وان امرء اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق قوله هذا ثم من عرف تريد ان السبب في
تقديم الحال على ذي الحال هو دفع الالتباس بالصفة فانها لا تتقدم على الموصوف
فمن عرف ذلك تنبه لامور الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوز بدون التقديم مثل
جاءني رجل وعلى كتفه سيف لحصول الفرق بوجود الواو اذ كما تمنع تقديم الصفة يمنع
كونها مع الواو على ما مر في صدر الفن فالواجب عند قصد ايقاع الحال عن النكرة المحضة
اما التقديم على ذي الحال واما التقييد بالواو والثاني ان ايقاع الحال بالواو عن النكرة
التي في حكم الموصوفة بوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي
الحالية كما في الابتداء واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط بين الصفة
والموصوف كالواو فهو ظاهر اذ لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة
مثل ما جاءني رجل الا كريم والثالث ان مثل على كتفه سيف اذا ورد بعد نكرة
مثل جاءني رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا وذا لاجل هيئة الفاعل وكيفية
وقوع الفعل يجب فيه الواو لئلا يلتبس بالصفة وان قصد كونه صفة وذا لاجل
بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل يجب فيه ترك الواو لان الواو
ح لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بل لجلب

لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف سهو على ما عرفت فلهذا أمر بالتأمل والتدبر لما سبق أي فلما
لم لا يجوز أن يعطف لا على الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لأنا نقول فح لا يكون
صفة بل حكما مستقلا لا تعالف فالحال أيضا لا يعطف على ذي الحال لأنا نقول
نعم إلا أنه قد سبق بيان أنه ما يبسط العذر في ذلك فمن ادعى مثل ذلك في الجملة الواقعة
صفة كان له ذلك لو ساعده الاستعمال كما في الحال بأن يقع صورة يتعين للوصفية ولا
يحتمل الحال قوله وأما ليس يريد أن ما ذكر حكم الفعل المنفي بالحرف ماضيا كان أو مضارعا
وأما الفعل الموضوع بنفسه للنفي بحيث يقوم مقام لا يكون وهو ليس فقد جاء فيه الواو
وتركه لكونه مقام الفعل المنفي إلا أن ذكر الواو ههنا أرجح بحسب الدليل وأشهر في الاستعمال
أكثر على عكس الفعل المنفي لأن النفي الذي هو سبب جواز الواو ههنا بمنزلة الذاتي لا العارض
كالفعل المنفي والمقصود أنه ليس من قبيل الأفعال المنصرفة التي فيها معنى النفي كالإباء
والامتناع ونحو ذلك مما يلزم في ماضيه قد ويكون دخول الواو فيه لوجود قد ويمتنع ذلك
فيما يدل على الحال ولا من قبيل الأفعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو
أرجح وفي الكلام إشارة إلى أن كلا من الواو وتركه كثير في نفسه إلا أن يكون الكثير ذكر الواو
والترك في صور معدودة بناء على أن ليس بمنزلة لا والجملة اسمية في الحقيقة قوله وأما
الحالات المقتضية لطي الجمل جعلها نظرا إلى أكثر أقسام الإيجاز والإطناب وأجلها لا يلزم منها
بل حالها على عكس فلا معنى للتفصيل وحصر طي الجمل ولا طيها بالذكر مع أن الإيجاز والإطناب
قد يرجعان إلى غير الجمل نظرا إلى أن وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله إيجازا وإطنابا
في موقع الحال لا المفعول له لأنه قد تمامي صدر القسم بالعلى والأعلى وجعل الأعلى إطنابا
لأنه أراد به ترك الإيجاز ولم يعتبر المساواة وقوله ههنا قائم مقام العائد إلى المبتدأ
كأنه قال فيها وما قد سبق إشارة إلى ما ذكر من طي المسند إليه والمسند المفرد والجملة وطي
السؤال في مثل يكتب القرآن لي زيد وذكر المسند إليه وغيرهما عند قيام القرينة لأغراض
تتعلق والتأكيد والتقييد على خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب
ووضع المظهر موضع المضمر وأمثال ذلك قوله أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين
لا يكون تعقل أحدهما ولا تحققه إلا بالقياس إلى شيء آخر إذ ليس لنا كلام هو موجز أو مطنب
على الإطلاق من غير ملاحظة ومقايسة إلى كلام آخر محقق أو مقدر لا يتيسر الكلام فيهما وفي

وفي بيان مقدارهما إلا بترك التحقيق والبناء على أمر منسوب إلى عرف الناس دون
ما ثابت في نفس الأمر على ما هو المعتبر في معرفة حقائق الأشياء واعترض صاحب الإيضاح
بأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على الشيء
العرفي إذ كثيرا ما يحقق الأمور الإضافية ويبين معانيها على التحقيق غاية الأمر أنه يتعرض لما إليه
الإضافة والحيثية الإضافية بضرب من التلطف كما يقال الأب حيوان تولد من نطفته
شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك وأجيب بأنه لا يريد بذلك تعسر تفسيرهما
وبيان مقدارهما لأن ما ذكر بيان لذلك بل عدم تيسر بيانهما على وجه التعيين والتحديد و
والتثبيت بحيث لا يختلف ولا يكون ما هو إيجاز بالنسبة إلى شيء إطنابا بالنسبة إلى آخر
أو عدم تيسر تعريفهما بدون اعتبار كلام يكون أصلا في الباب ومقيسا عليه للإيجاز والإطناب
على ما هو سائر الأمور النسبية وحاصله أنه لا يتيسر تعريفهما على طريق الأمور الحقيقية دون
الإضافية ومن الخارج عن القانون ما يقال ليس المراد أن كل ما يكون نسبيا لا يتيسر
الكلام فيه إلا بترك التحقيق بل أن الإيجاز والإطناب من بين النسبيات كذلك لأن
شرط معرفتهما على التحقيق كلام لا إيجاز فيه ولا إطناب أصلا ليقاس عليه كل كلام معروف
إيجازه وإطنابه إذ لو كان المقيس عليه أيضا مشتملا على إيجاز أو إطناب لاحتاج إلى
مقيس عليه آخر وتسلسل لكن الكلام الخالي عن الإيجاز والإطناب غير موجود بالتحقيق لأن
كل كلام يفرض يمكن أن يوجد كلام أزيد منه أو أنقص فتعين المصير إلى غير التحقيق وهو أن
يؤخذ كلام أهل العرف ويجعل مقيسا عليه ولا يلتفت إلى إيجازه وإطنابه بل يقال على
طريق التساهل لا إيجاز فيه ولا إطناب قوله مثل بدل من البناء والشيء العرفي هو
كلام الأوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة والفصاحة ولا بالعي والفهاهة فمن الوسط
بمعنى المتوسط بين الجيد والردي وقوله مقيسا أي مفعول جعل وقوله ولا بد من
الاعتراف بذلك اعتراض وأدفع للاعتراض بأن البناء على متعارف الأوساط رد إلى الجهالة
لأنه غير معلوم يعني أن من ترك طريق العناد وسلك جادة الإنصاف عرف بوجود كلام لهم
فيجري عرفهم وعادتهم في تأدية المعاني فيما بينهم عند الحوادث اليومية والمعاملات الدنيوية
معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما أن القدر الذي من الكلام يقتضيه المقام ويليق به معلوم
عند الخواص وأرباب البلاغة فيصح جعله مقيسا عليه بالنسبة إليهم والحكم بأن ما يكون أقل منه

بنا على حالة خفية لا يظهر الا الا فراد البلغا ايجاز وما يكون اكثر اطناب فلا يكون البنا عليه
ولا على كلام الاوساط رد الى جهالة قوله ولنسبة متعارف الاوساط ليتعبر عن كلامهم الغير
المتعارف عند تكلف تقليل او تكثير قوله واثراي كلامهم المتعارف لا يحمد منهم في باب البلاغة
ولا يذم لان غرضهم بجرد تادية المعاني بعبارات متعارفة فيما بينهم لا يعترفها الخواص والمزايا
التي بها التفاضل حتى يحمد بمصادفتها او يذم بعدمها فلا عبرة في كلامهم بالاحوال ومقتضياتها
التي بها رتبة الكلام سواء وجدت او فقدت بل بما يودي به اصل المعنى بعبارات تليق به
قوله فالايجاز لما جعل متعارف الاوساط هو الميزان وفسره وبين وجوده وصيانته
ووصفه رجع الى المقصود فقال الايجاز هو اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من
عبارات متعارف الاوساط والاطناب اداوه بعبارة اكثر منها ولما كان ما سبق من
الكلام موهما بل موذيا ان المرجع في الايجاز الى طي الجمل واطنابها دون المفردات ودفع ذلك
وعمم الامر بقوله سواء كانت القلة والكثرة في العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء
الجملة المسند اليه والمسند وغيرهما وكما تليت عليك وقررت لديك فيما سبق من فن الاسناد
والمسند اليه والمسند والمفعول او الجمل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القراين لاغراض
تتعلق بذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج او رعاية الفاصلة
او غير ذلك فان كنت فهمتها اي تلك الطرق حق الفهم فلا بد ولا محالة توقف كلا من جازة الكلام
وطوله متفاوتا في الزيادة والنقصان تفاوتا لا حد له في نظر البلغاء فيأتون تارة بالكلام
البالغ في الاطناب وتارة بالكلام الموجز غاية الايجاز بحيث له وحتى يلاحظ المحجوب وينظر اليه
بمؤخر عينه خوفا من الرقباء يعني يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الاذكياء كل من
ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار والتطويل ذكرت لك ايضا مقامات
التي قد ارشدت بها الى مقامات اخر يناسبها اي اقتضاء الاختصار والتطويل فليس حال
الحال الاوساط الذين لا يحمد منهم الكلام بل صادف من اختصارك وتطويلك مقام اللائق
بان يكون على وفق ما ذكر وناسبا له حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي باسم آخر غيره
مما يحمد فسمي الايجاز عيا وتقصيرا لانه كانه عيي في الكلام وقصره والاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر
من الكلام وطوله بلا طائل بقوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يريد بها المعنى اللغوي
واللام في لئن فهمتها لام توطئة القسم وفي لتوقفن جواب القسم القائم مقام جواب الشرط وحي

ووحي الملاحظ نصب على المصدر اي يومون وحي الملاحظ وتارة نصب على الظرف اي
في بعض الاحيان قوله واصابته المحز مبتدا وخبر وبفضله اي اصابته قوله في القصاص
مخ البلاغة يظهر بانه زاد على اوجز كلام لهم في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه
من الحسن قلة حروفه لانها عشرة وحروف قولهم اربعة عشر انه مطرد اذ في كل قصاص حيوة
وليس كل قتل انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظلما فادعى للقتل استغناوه عن
الحذف بخلاف قولهم بانه بتقدير القول انفى للقتل من تركه ان المقصود بالذات من القصاص
وهو الحيوة منصوص فيه بخلاف قولهم انه خال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو معيب في
نفسه وان كان حسنا من جهة ما فيه من شبه رد العجز على الصدر انه يشتمل على صنعة الطباق
حيث جمع بين القصاص والحيوة الذين هما بمنزلة الضدين انه يشتمل على ما يفيده تنكير حيوة
من معنى النوعية او التعظيم على ما سبق في تنكير المسند اليه انه يشتمل على ما يفيده دخول كلمة في على
القصاص من جعل ما سواها كالظرف وتفويت الحيوة ظرفا لها وعدها ان القتل انما ينفي القتل من حيث
انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد نقص فيه على الجهة الا في قولهم انه افصح لفظا اعني من جهة
سلاسة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه قولهم من توالي الاسباب الخفيفة بحيث
لا يلتقي فيه حرفان متحركان الا في موضع واحد وذلك ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان
قوله ذا بابي موقع الحال اي يكون قوله هدى للمتقين من الايجاز اذا كنت تذهب الى ان
المراد بالمتقين الضالون الصائرون الى التقوى ليصح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حملت
المتقين على حقيقته وجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك
قصدا الى الزيادة والثبات فلا ايجاز من هذه الجهة ووجه حسن هذا الايجاز ان احدهما قصد
المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شائع كثير
في الكلام وان لم يستفض ولم يكثر خصوص هذا الفرد اعني التعبير عن الضال الصائر الى التقوى
بالمتقي وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع فجاز ان لا يقصد بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج
الى السماع كتخذ الانسان طويل فانه لا يجري في كل مورد ولا يسمى كل طويل انسانا وفيه نظر لانه
يكون لا محالة لعلاقة كالمشابهة في المثال المذكور وكل علاقة نوعها مستفيض وثانيهما التوصل
الى تصدير سورة البقرة وهي اولى الزهراوين اعني البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاضاءتهما

واشره اقتباس زهرت النار اضائت او تشبيهما بالشمس والقمر المسميين بالازهرين
بذكر اوليائه والمتقين من عباده وهم المتقون تعني باللفظ الذي مدلوله تحقيقي ذلك
والا فالضالون العابرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل
قوله فغشيهم اي بني فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة
ولا يحيط به الا علم الله تعالى من العذاب والهلاك والغضب والانتقام ونحو ذلك
فناب عن ذلك كلمة ما في قوله ما غشيهم قوله وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اظهر
من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين
يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا
لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم فناب مناب ان يقال ولا ينبئك بمضمون ما ذكر على
التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الماضية منها والآتية لا مثل له في ذلك
او لو كان له مثل لانبائك اي بحكم العادة لكن اللازم منتف فينتفي وجود المثل قوله
وانظر الى الفاء ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم
انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم
فتاب عليكم ان الفاء في فتاب عليكم هي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جواب شرط
محذوف يدل عليه الكلام اي ان تبتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول
موسى للخطاب على ظاهره وان يكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام
اي فامتثلتم فتاب عليكم فيكون من كلام الله تعالى غير داخل في مقول موسى عليه السلام
ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كلام
الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال موسى لقومه وانما خطابهم في
مقال موسى عليه السلام ثم يكون فيه التفات اخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى
الظاهر فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف
او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة في نفسها باعتبار الفيد
من المعنى والمصنف لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل الحذف توهم بعضهم
ان تسميتها بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط يكون جوابه لا فصيحة ورد
عليه ان كونها فصيحة بناء على افاده المعنى البديع والوقوع ذلك الموقع الحسن ينافي كونها

كونها جزائية في اصلها اي لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يفيح
بها الموقع من بجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئنا ما فلو ادعى ان
ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد والفاء في قوله فتوبوا للسببية لان الظلم سبب التوبة
وفي فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم او توبوا ثم اقتلوا
انفسكم اتماما للتوبة واوثر في هذا الموضع ذكر البارئ قصدا الى زيادة التقريع لهم
بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي براهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة بريئا من
التفاوت والتنافر الى عبادة البقر الذي هو مثل في الغباوة والبلادة وكذا الفاء
في فانفجرت بعد قوله تعالى واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة
مفيدة معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت ثم ذكر مثالا آخر للفاء
الفصيحة المنبئة عن فعل محذوف لكنها لما كانت مقدرة غير ملفوظة وكانت مفتقرة الى تامل
ليظهر موقعها قال فتامل ولم يكتف بجو وانظر وكذلك ان نوزع كذلك يحيي الله الموتى بعد قوله
واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها تفيد ان المعنى
فضربوه بها فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا المقدر فصيحة مثلها في فانفجرت واما
الفاء في فادارأتم فعطف على قتلتم وفي فقلنا اضربوه عطف على ادارأتم اي اختصمتم في شان
النفس التي قتلتموها وما بينهما اعتراض وضمير اضربوه للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة
مشهورة مذكورة في كتب التفسير قوله وقدر صاحب الكشاف يريد انه جعل الآية من قبيل
الايجاز حيث اقتضت الواو معطوفا عليه يكون سببا عن ايتائهما العلم مرتبا عليه وليس ذلك يكون
بل مقدرا اي فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المرتب على
ايتاء العلم هو قولهما الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون قالا عطفا
على آتينا من غير تقدير فعل اخر مصدرا بالفاء الدالة على التسبيب بل يفوض استفادة الترتب
والتسبيب الى فهم السامع ودلالة المقام كما في قولك قم يدعوك زيد فان المعنى على السببية اي
قم فانه يدعوك لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع وشهادة العقل التي هي اقوى
ولم يؤت بالفاء بل اقتصر على الاستيناف كما لم يؤت في الآية بالفاء واقتصر على العطف
بالواو ولا يخفى ان المعنى في الآية على سببية الاول ومسببية الثاني وفي المثال بالعكس

لان الدعا سبب للقيام قوله تفويضا نصب على المصدر او الحال او المفعول له او على انه
مفعول تفويضا وشله صفة له اى تفويضا مثل تفويض استفادة الترتب على فهم السامع
حال كونه فى قم يدعوك حال كون ثم يدعوك بدل قم فانه يدعوك قوله ومن امثله
الاختصار لا يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى انه ذكر ان المرجع فى الايجاز
الى متعارف الاوساط وفى الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى كون المقام خليقا بابسط
من الكلام الذى ذكره على ما سيجئ وانه كثيرا ما يطلق الاختصار على ليس بالاطناب وان كان على
قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلقه الا حيث يكون فى الكلام حذف فبالنظر الى هذه الامور
يظهران بينهما عموما من وجه ثم انه تميز هذه الامثلة عما سبق لانها ليست فى حيز انتظار الفاء ولانه
قد تخلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وتزاد لفظ الامثلة ههنا لان الذى اورده
ههنا ايات كثيرة فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة وهذه جملة منها وقد ذكر منها ما يسميه القوم
بالفاء الفصيحة عن جزاء شرط محذوف مدلول عليه بسياق الكلام فلو كان عنده ايضا
من قبيل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكرها فى جملتها فيما سبق فالفاء فى قوله فكلوا مدل على
انه مسبب عما سبق وتسبيح قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم يصلح
هذا سببا عنه فظهر ان التقدير ابحت لكم الغنايم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم فى الحرب ومن الغنيمة
المأخوذة من الاسارى المتوعد عليها فيما سبق من الكلام حلالا حال مما غنمتم او صفة مصدر اى
اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم جواب ان افتخرتم لكن الجواب بالحقيقة فقد واعن الافتخار وهذا سبب
له اقيم مقامه اى ان افتخرتم فقدوا عن الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله قتلهم ولا يخفى
حسن ايراده من كيد صمير المخاطب حيث قدر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر قوله حسن قوله
ولكن الله قتلهم لدلالته على ان ليس الكلام فى القتل بل فى القاتل فان قيل معنى الكلام على الحصر
ولا اداة قلت اداته حرف الاستدراك الواقع موقع لكن العاطفة فى ما جاءنى زيد لكن عمرو
قوله وكذا قوله فانما هى زجرة واحدة يعنى انه ايضا من قبيل طى الشرط لدلالة الفاء وكذا
ما يعقبه من الامثلة المصدرة بلفظ كذا والمعنى اذا كان وقت البعث فانما هى اى الرادفة التى
يعقب البعث وهى النفخة الثانية زجرة اى صيحة واحدة لا تتكرر لشدتها فاذا نفخ فاذا هم
اى الخلايق كلهم ينظرون اى احياء يبصرون او ينتظرون ما يفعل بهم قوله لا ولى سواه لان
تعريف الخبر وتوسيط الفصل يفيد الحصر فان قيل لا جعلته مترتبا على ام اتخذوا من دونه

دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة الذى يتضمنه ام المنقطعة فى ام اتخذوا
هو الانكار والتوبيخ بمعنى كان ينبغى ان يتخذ من دونه اولياء فان الله هو الولى وحده
قلنا انما يحسن ذلك فى صريح النفى والانكار لا فى الاستفهام المتضمن لها فانه لا يحسن فى البلاغة
ولا يوجد له نظير فى الاستعمال قوله اصله فان لم تأت هذه الفاء ايضا جزاء محذوف
اى اذا كانت ارضى واسعة فان لم تأت والثانية عنى فاياى جواب هذا الشرط والثالثة
اعنى فاعبدون فى تكرير لما قبله ليكون المفسر على وفق المفسر وذكر صاحب الكشاف فى واياى
فارهبون انها للعطف على المحذوف اى اياى ارهبوا فارهبون وبهذا صرح المصنف
ايضا فى اول بحث الفصل والوصل واعترض بانه لا بد فى العطف من المغايرة واجيب بان
فى الاول الاختصاص دون الثانى فتغايرا واما لم يعتبر فى الثانى التخصيص لان الغرض منه
مجرد تفسير الفعل من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض بانه لا بد من التعقيب ولا تعقيب
واجيب بانه باعتبار التفسير فان رتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر واما ان تقديم
المفعول مع افادته الاختصاص معوض عن الشرط المحذوف وقد ذكره صاحب الكشاف
ايضا فمعناه انه لما قدم المفعول على الفعل الذى هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فكأنه
يكون العوض هو المفعول المقدم فحصل من تقديمه فائدتان التعويض والتخصيص قوله وقوله
كلا لم يقل وكذا لان هذا ليس من حذف الشرط بل من حذف المعطوف عليه بقرينة كلا
اى ارتدع يا موسى عن خوف ان يقتلك قوم فرعون لما صدر منك من قتل القبطى الذى
هو ذنب بزعمهم فاذهب انت يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج
فيه هارون بطريق التغليب لا ان يكون امرا لهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال
وذلك لان قوله قال كلا انما وقع جواب قول موسى عليه الصلوة والسلام انى
اخاف ان يكذبون الى آخره فمعناه ارتدع لا ارتدعا واما لم يجعلوا المعطوف عليه
هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل حرفا يفهم منه معنى الردع بالاجماع من ائمة
اللغة قوله بواسطة علم النحو فانه يدل على ان ايهم يكفل مبتدا وخبر واقع على سبيل
التعليق لكونه متعلقا بما قبله من جهة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب فلا
من تقدير العلم وهو لا يحصل من مجرد القاء الاقلام فى الماء ما لم يكن لقصد النظر المطلوب
به العلم قوله يجى الحق اللام من حيث انها حرف جر لا بد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل

لابد لها من معلل لها والمعلل مذكور اذا كان محذوفا فلابد له علیه بسوق الكلام او قرينة المقام
معروفا بحرف العطف او غير معروف وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف
القيام المتعلق المذكور مقام المعطوف المحذوف ولهذا يقدر المحذوف متأخرا ليبقى الحرف
مع معطوفه الظاهري وليشعر بان الاهم هو المذكور دون المحذوف ومن قبيل الآية الاولى
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد
الله ان يحق الحق ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ومن الثانية قالت انى يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله آية والثالثة ولولا رجال مؤمنون
ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء
وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل
لولا كراهة ان تهلكوا ناسا من المؤمنين من المشركين من غير علم بحالهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه
ومشقة من الدية او الكفارة والاسف وتعيير الكفار واثم التقصير في البحث عنهم ولعذبهم
بايديكم وانما قدر ههنا كان الكف ومنع التعذيب دون فعلنا فعلنا من الكف والمنع
لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول ولينبه على جواز مثل هذا
التقدير فيكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا ان جعل كان المقدرة ناقصة لا يقال في بعض
المذكورة احتمالات لا يفتقر الى ذكر شيء من التقديرات لانا نقول كثرة الاحتمالات
لا يقدح في صحة التمثيل بالآيات على بعض الوجوه المنقولة عن ائمة التفسير قوله او المراد
الحمل بمنع الامانة يريد ان الحمل المذكور في الآية قد يفسر بمنع الامانة والامتناع عن ادائها من
قولك فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج
عن عهدته بجعل الامانة كانها راكبة للمؤتمن عليها كما يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا
الامانة اي الطاعة اللازمة الوجود بمنزلة الامانة اللازمة الاداء على هذه الاجرام العظام من
السماوات والارض والجبال فانقادت لامر الله انقيادا يصح من الجماد واطاعت له طاعة تليق
بها حيث لم تمتنع على مشيئته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة واشكال
متنوعة والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة
وتليق به من الانقياد لاوامر الله ونواهيه مثل حال تلك الجمادات بل ابى الا ان يكون محتملا لتلك
الامانة غير مؤد اياها ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة والجهل لاخطائه طريق سعادته وعدم

وجوه اداء الامانة وهو تفسير الحمل بحمل التكليف من حملت الشيء على ظهري والمعنى ان ما كلفه الانسان
بلغ من عظمه وثقل محمله مبلغا بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله من الاجرام واقواه واشده بحمله
واستقلال لابى حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته
ثم خاس بالحمل اي غدر به ولم يف بالامانة انه كان ظلوما جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يف بها
وضمنها ثم خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف
اعني ثم خاس او ثم لم يف او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والمنبه على المحذوف هو قوله
انه كان ظلوما جهولا على قصد التوبيخ وليس في التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه
من هذا الوجه وان اشترك الوجهان على جعل عرضنا ها على الانسان وكيف ما كان فالعرض و
والاباء والاشفاق تمثيل وتصوير وتخييل فقوله منها على لفظ اسم المفعول حال من ثم خاس
بتأويل هذا الكلام وضمير عليه عائد اليه والذي صفة لقوله انه كان وفي الغالب متعلق بالظلم
الواقع صلة اعني عليه وفيه احتراز عمن ليس على الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يصح
منه الظلم والجهل في الجملة فرق بين الظالم والظلوم وكذا الجاهل والجهول ولذا قال عليه
بكلمة الاستعلاء المنبئة عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة العقل والتكليف
ومعرفة الاشياء كما هي وانه العمل بالامور كما ينبغي ونحو ذلك وبعرضها عليهن اعتبارها بالاضافة الى
استعدادهن وباباهن الاباء الطبيعي الذي هو عدم القابلية والاستعداد والحصول
للسماوات وعدم القابلية للجمادات وبحمل الانسان قابليته واستعداده مع عدم الحصول
بالفعل وبكونه ظلوما جهولا غلبة القوة الغضبية والشهوية ومعنى التعليل بذلك انه حمل الحمل فعليه
ليكون مهيمنا على القوتين حافظا لهما من التعدي والافراط قوله افمن زين له سوء عمله فرآه
حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما
يصنعون لا خفاء في ان قوله فرآه حسنا عطف على زين داخل تحت حكم الصلة لاجراء الشرط
اما لفظا فلوجود الفاء في الماضي بدون قد واما معنى فلانه لا وجه ح لاستفهام الانكار لان
رؤيته سوء العمل حسنا على تقدير الترتيب محقق اللهم الا ان يحمل الانكار على معنى لا ينبغي ان يكون
كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير جزاء او خبر
ما يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام فيقدر ذهبت نفسك عليهم حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك
عليهم حسرات وكرهه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والمحذوف على

خبر وعلى الاول يحمل الجزاء فاطلق لفظ التمة ليشملهما وتقدم الوجه الاول مع تاخره بنية
ربما يشعر بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا وجه ثالث ظاهر هو ان يكون
التمة لكن لم يزين له لما في سببية الفاء بعده من نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب وحسرات
مفعول له نحو لتضاعف اغتمامه على احوالهم وكثرة مساوي افعالهم اي لا تهلك نفسك عليهم
للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا قوله
بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة التي من شانها كيت وكيت فحذفت الصلة
ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها ولكن جعل موصوف اللتيا هو المحبة وموصوف التي
الشدائد لكثرتها على لفظ المبني للمفعول بهت الرجل فهو مبهوت وانما انث ضميرهما مع انه
عائد الى مبلغا لكون المحلة صفة له لانه عبارة عن غاية الشدة والفظاعة وحتى لماية ليبهت وكما
احار بنت شفة ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز ما هو نوع مخصوص يدخل تحت ضابطه وهو
نفي الملزوم او ما هو بمنزلته مع القصد الى نفيه ونفي لازمه فان نفي علم الله تعالى بالمتنبأ به وهو
ان يكون له شركاء ويكون معبوداتهم الباطلة شفعاء عنده يستلزم نفي ثبوته لان ثبوته ملزوم
لتعلق علم الله به فاذا انتفى اللازم وهو تعلق علم الله به انتفى الملزوم وهو ثبوته فقوله نفيا في
موقع الحال اي قبره ما لا علم له بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفيا وقوله للعالم الذات اشارة
الى مذهبهم في نفي الصفات وقوله لو كان له اي للمتنبأ به ثبوت باي اعتبار كان من
الاعتبارات زيادة في البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم هو كونه معلوما له فليتامل
قوله فلن يكون اي فلن يقع ويحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق بالواو على عادة
افتنانه مع الاشارة الى ان اللزوم في الاول امر متفق عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كل ثابت
يعلم الله تعالى السنة فلا حاجة في التعبير عنه الى حرف النبي عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة
للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وفي
قوله الواجب في حكمته اشارة الى ان وجوبه انما هو من جهة انه لا يحسن من الحكيم في مجاري
العقول والعادات ان لا تقبل التوبة لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول قوله
بما اشركوا اي سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركا لم ينزل الله
بها حجة وبرهانا وتحقيقه ان في الاية وجهين من هذا الاسلوب اعني اسلوب القصد
الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل

الاصل وذلك ان انزال الحجة بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد
نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركاء ولا انزال حجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة
وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والانزال جميعا والمص قد اقتصر على تقرير الاول
وصاحب الكشاف على الثاني وقوله على اسلوب حال من الضمير في مستفاد او من الضمير في
الظرف الواقع خبرا اي ومن الايجاز قوله تعالى بما اشركوا الى اخره حال كونه واردا على
اسلوب قول الشاعر سد ابيديه ثم اج بسيره على لاحب لا يهتدي بمناره وقوله لا تفزع
الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر لكنه يؤول الى ان يقول زيد وعمرو وبكر وخالد في
الدار جاثيا بمعنى استقروا وحصلوا فيها حال كون بكر جالسا وفي استقامته نظر السد ومد
اليد نحو الشيء وسد الناقة تدرعها في المشي واتساع خطوها واج الظليم اج اجا عدا وله
حفيف في عدوه اللاحب الطريق الواضح المنار العلم في الطريق والنجر دخل في الجحر وفي قوله
لا ضب ولا انجحار اخذ بالحاصل واشارة الى ان في البيت وجهين من الاسلوب كما في
الاية فان رؤية انجحار الضب فرع ثبوت الضب وثبوت الانجحار وقد نفي الرؤية مع ان
المقصود نفي الرؤية والاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الاية والبيتين
وهو في موقع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس من قبيل اللازم والملزوم بل شبيه بهما نظرا
الى اللزوم العادي قوله ومنه اي من الوارد على اسلوب البيتين وهو نفي الاصل والفرع
بما ظاهره نفي الفرع فان ظاهر قوله ليس لك به علم نفي العلم بالشريك والمراد نفي ثبوت الشريك
والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفي طاعة الشفيع لان النفي في المقيد راجع الى القيد لكن المراد
نفي الشفاعة والطاعة جميعا وانما فصل الايتين عما سبق لخلو الاصالة والفرعية فيهما عن
اللزوم العادي ايضا قوله ومن الايجاز نوع اخر هو حذف المفعول بالواسطة او بدونها
بناء على اقتضاء الفعل ذلك فان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده
كان المخلوط به مقدرا والامر للنبي الطالب لعقول القوم ذكر في المقول لفظ الغيبة يستدعي ان
يكون مفعول قل محذوفا هو قول مضاف الى المتكلم الامر ليصح في المقول ذكر القوم بلفظ الغيبة
اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا من العامل لوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب
مثلا يصح قل يا زيد لعمرو ان تصبر تظفر بمطلوبك بطريق الخطاب ولا يصح ان تصبر هو يظفر
بمطلوبه الا بتقدير قل له قولي هذا فمن قرا قل للذين كفروا اي لابي سفيان واصحابه ان ينتهوا

اي عن معادات الرسول بالدخول في الاسلام يقراهم بياء الغيبة في شهدوا ولهم بالتاء دون
دون ينتهوا بتاء الخطاب ولكم بالكاف كما في مصحف ابن مسعود وقرا قل للذين
كفروا يعني مشركي مكة او اليهود سيغلبون يعني يوم بدر بياء الغيبة دون تاء الخطاب
لئلا يكون التقدير قل لهم قولي لك بهذا يعني او قل لهم بهذا القول واما من قرا بالتاء
بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد صلى الله عليه وسلم بان يخاطبهم بهذا الخطاب
فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل لاجلهم وفي حقهم كما في قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فح يستقيم الكلام بدون التقدير وان
يكون خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل آخر كما تقول
خلطت الحنطة والشعير ولا يكون خلطت الماء باللبن وح يستقيم الكلام بدون التقدير قلنا
استقامتهما لا ينافي التمثيل على التقدير كما مر غير مرة وقوله اي تارة اطاعوا الى آخره تفسير
للآية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح بالسيئ بعينه خلط العمل السيئ بالصالح
فيكون قوله وآخر سيئا خاليا عن الفائدة كما يقال خلط الماء باللبن مع اللبن بالماء واما عندنا
فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا هو اظهار الندم والاعتراف بالذنب وآخر سيئا هو التخلف عن
الجهاد وموافقة اهل النفاق ونزلت في طايفة من المتخلفين اوثقوا انفسهم على سواري المسجد لما بلغهم
ما نزل في المتخلفين فقدم رسول الله صلعم فدخل المسجد على عادته فصلى ركعتين فرآهم فسال
عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى تحلهم فقال وانا اقسم ان لا احلهم حتى اومر فيهم
فنزلت فاطلقهم قوله ومن امثلة الاطناب قد اطنب المص في تحرير هذه الامثلة واصاب
شاكلة الصواب فلم يسق لها الا قليل لتوضيح بعض الالفاظ او تنبيه على نكتة ترغم انها بالالحاظ
قوله ترك ايجازه اي ايجاز قوله ان في خلق السموات الخ وذلك لان الايجاز هو ان يقال ان
في ترجح وقوع كل ممكن على لا وقوعه لآيات للعقلاء اي علامات دالة على وجود الصانع
ووحدانيته وساير صفات كماله لان وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب لذاته
او منتهية اليه قطعا للدور والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير
ذلك على ما بين في علم الكلام وبما في الآية من قبيل الافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما غير كاين
مع الانس فقط بل مع الانس والجن لا مع اهل زمان واحد بل مع كل الازمنة الى انقراض الدنيا
والحال ان فيهم من ترى انت كالماشين في الباقرا وتعرضه وتقدره كالآتين من المتصفين

من المقصرين في باب النظر والاستدلال وتحصيل العلم بالصانع وصفاته فلا تخفو
مقام ادعى الى الاطناب من هذا المقام فقوله ان وان في الموضعين بكسر الهمزة وقرئا بفتحهما
في موقع الحال اي متدرجا والى متعلق به لما فيه من التدريج والامتداد وقل لما اتى
مقام معناه قل لي جواب هذا السوال او قل لي ما لا علم به اي مقام ادعى وما في الآية
والفلك السفن وان اختلاف الاعقاب وما في ما ينفع الناس مصدرية او موصولة
وبث عطف على انزل بحذف العايد او على احيى وتصريف الرياح اي في مهابها واحوالها
واحوالها قوله قولوا آمنا الخطاب للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثني عشر
سبطا من اولاد يعقوب عم وفيهم انبياء وجاز دخول بين في احد لكونه في معنى الجماعة
لا من حيث انه نكرة في سياق النفي بل من جهة انه اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه
المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع ويسبحون عطف على لم تغنا وهو مفعول له لا
وترك الاطناب وقع عطف على اوتي قوله واتقوا يوما يعني يوم القيمة لا تجزي لا تقضي
شيئا اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعايد الى الموصوف
محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدية لانها تعادل المفدى وقوله اذا كان كلاما
متعلق بلم يوثر اخباره وكذا لئلا يحتقن المطلوب منهم اي من الامة وهو انتقاش صورة
اليوم في ضمايرهم ولو تخلص عطف على يناسب تريد ان الناس يختلفون في الاستعداد
للادراك وحصول الاسباب وارتفاع الموانع فربما ينتقش صورة المطلوب في ضمير
البعض ببعض خواصه ومعانيه وفي ضمير البعض الآخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطناب
في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة الى الجاحد والمعاند فلا معنى لذكره في هذا المقام قلنا
ممنوع بل ربما يكون في الاطناب ردعهما وعنادهما بالنسبة اليهما لكونه مما لا يبقى معه الى
العنا وسبيل قوله ويؤمنون به اي بربهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع قلنا
المواظبة عليه والاستمرار والدوام والثبات كما في حمل العرش والتسبيح وفيه مع الاظهار شرف
الايمان التنبيه على ان اشتراكهم في الايمان من اقوى المناسبات بين المتصفين بها حيث
يوجب النصح والشفقة فيما بينهم وان تخالفت اجناسهم ولذا عطف على يؤمنون ويستغفرون
للذين آمنوا قوله فترك جواب لو اوثر والتقدير لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين
لو وترى وجوابه اعتراض بالفاء في موقع التعليل لوجوب تركه على تقدير اختيار الاختصار

قوله ولكن ابهام رد التكذيب الى نفس الشهادة بمعنى المشهود به وهو قولهم انك لرسول
الله بيان لفايدة الاطناب اذ لو لم يكن لفايدة لكان تطويلا واكثارا فافرا اخبر الله تعالى
بانه يعلم انك لرسوله لتعين كون التكذيب الى نفس الشهادة بمعنى المشهود به وهو قولهم
انك لرسول الله لتعين كون التكذيب راجعا الى دعوى الاخلاص من المنافقين في الشهادة وكا
يغني عنه ان واللام واسمية الجملة وما نقل ان المصنف قد ضرب بخطه على هذا التفصيل محافظة
على التادب والتحرز عن اطلاق التفصيل على شيء من القرآن مع استشهاده في الشرح ليس بجيد
بعد تقييد تفصيل في البين قوله آرب اخرى قيل كان يحمل عليها زاده وسقاه ويحمل
ويحدثه ويضرب بها الارض فيخرج ما ياكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا رفعها نضب ويركزها
فيورق ويحمل اثمر واحب واذا اراد الاستقاء ادلاها فتصل الى الماء وتصير شعبتاها
كالدلو فيستقي بها ويضيء له شعبتاها في الليل كشمعتين وتحارب عنه وتطرد الهوام وكانه زعم
فهم ان المقصود من السوال ان يذكر حقيقتها وما يري من منافعها حتى اذا راها بعد ذلك على
خلاف تلك الحقيقة ووجد منها خصايص اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات
قاهرة احدثها الله تعالى فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلة ومجملة
على معنى انها من جنس العصا ينفع منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه قوله من باب
الاطناب خبرا لحكيه وكذا الحكية اعتراض بينهما وانما يصح جعله خبرا عنها لو لم يكن لفظ لكنا قوله
لكن عصاي بل عصا فالاول ايجاز بالنسبة الى المذكور والثاني على الاطلاق قوله وقد
سبق وجه حسن الاطناب فيهما في الاول لبسط الكلام افتراضا لان اصغاء السامع مطلوب وفي
الثانية البسط ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتها ومما يجب التنبيه له انه يريد بالايجاز
والاختصار حيث يقول لو اريد الايجاز او الاختصار لكان كذا خلاف الاطناب وان كان
على حد متعارف الاوساط فلذا ثبت فيهما الاطناب قوله ومما يعد من الاطناب بزيادة
الليس محله وهو الجار والمجرور بخلاف ما سبق فلذا فصله وذلك في قول الخضر لموسى عم الم
اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا بعد ما قال له في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع معي
صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد تقرير وتنبيه فقد كان الخضر عم قدم لموسى عم من قوله انك
لن تستطيع معي صبرا حيث قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا ففي الكرة الاولى
وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قد تقدم اليه من عدم

استطاعة الصبر معه وفي الكرة الثانية وذلك اعترض وانكر عليه قتل الغلام اقتضى المقام
مزيد تقرير لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر والثبات فقوله وهو في موقعه اعتراض بين
الخبر والمبتدا او لاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعني في موقعه او بزيادة لك ولما قد كان
متعلق بتقرير صلة له لا باقتضاء المقام مزيد تقرير تعليلا له والاوفق بالنحو ان يقول لما كان قد
قدم لان وقوع الماضي بدون قد خبر كان قليل بابه كثير من النحاة ويجعل مثل ان كان قميصه
قد من قبل بتقدير قد وفي سياق قصة موسى مع الخضر عم نكت منها انه جعل في قصة السفينة
خرقها جواب اذا واعتراض موسى مستانفا حيث قال حتى اذا ركبا في السفينة خرقها قال
اخرقتها وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب
الشرط حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك لان القتل اقبح والاعتراض
اجدر فناسب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا
امرا ولان خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام كان عقيب لقائه وفي قصة
القرية يحتمل ان يكون قوله موسى مستانفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء واستطعما صفة
قرية ومنها ان الخضر عم قال في تاويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه
لظاهر القبح وفي تاويل قتل الغلام فخشينا بلفظ الجمعية والاسناد اليه لان الكفر مما يجب ان
يخشاه كل احد وفي تاويل اقامة الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب
لان بلوغ الاشد وتكامل السن محض مشيئة الرب من غير اثر فيه العبد قوله وكذا يعد
من الاطناب وهو في موقعه قول موسى رب اشرح لي صدري بزيادة لي وكان الاصل
رب اشرح صدري اي وسعه لتحمل اعباء الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ ورد اختلاف
فرعون والنكتة في هذا الاطناب انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر مع ان المقام
مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد و
والتقرير واما الثاني فلان هذا الدعا كان وقت رسالته الى كفرة معاندين وفيه من تحمل المكاره
وضروب الشدايد ما لا يخفى فقوله مهما اي مع زيادة لي ومن تاكيد بيان لما يكون وهو
مفعول لكن اي قوله يدويه اي يدرون لي وكان لا ظهر يده وبها اي زيادة لي وجعل
الضمير للتاكيد او لاكتنا الكلام فما لا معنى له وان كان بفتح الهمزة اي ولان كان عطفا
على لاكتنا وليس القصد الى ان كلا من الامرين نكتة بل المجموع ولما يوذن متعلق بمزيد احتياج

قوله وقول البلغاء مبتدأ خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع من موقع وهذا
اولى من العكس ومثل منصوب مفعول قول وخلافا في موقع الحال من لا واصلحك الله
والواو عاطفة للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع
لدفع ايهام كون النفي متوجها الى الدعاء فيصير الدعاء له دعاء عليه ولذا كان في موقع اي موقع
قوله وذلك ان تعد باب نعم وبئس يعني افعال المدح والذم موضوعا على الاطناب لا خفاء
في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو على الوجه اللائق بالاوساط
كان يتادى بان يقال نعم زيد وبئس عمرو ولكن لم يجز في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم
يرد الاستعمال به والاطناب انما كان يطلق حيث يكون هناك عبارة اخصر من متعارف
الاوساط وحيث لا فلا فبالنظر الى ذلك الكلام المختصر المؤدي للمقصود اعني نعم زيد وبئس
عمرو كان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو اطنابا لكن
وضعا من الواضع لا استعمالا من المتكلم كما في سائر الاطنابات اذ لم يضع الا كذلك ولم
يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا وصح عده من الاطناب لبيك وقيده بالوضع على الاطناب
فقال وذلك ان تعده موضوعا على الاطناب وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان المعنى حملك
ان تعده من الاطناب قوله وان تجعل اي وذلك ان تجعل الحكمة للواضع في وضع الباب
على الاطناب طلب تقرير المدح او الذم وآثر لفظ الحكمة اذ يقال حكمة الواضع في وضعه ذاك
ولا يقال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير اقتضائهما وتكررهما لنعم وبئس وفي اللام
الاولى متعلقة بتوخى والثانية باقتضاء وضمير تحققهما للمدح والذم العامين وضمير خلافهما
لخصال الحمد ومعنى كونهما للمدح والذم العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح باي خصلة يكون
من الخصال الحميدة وبئس للذم باي خصلة يكون من الخصال الذميمة بخلاف مثل شرف وكرم
وحسن وقبح ومعنى الشيوع ان الاطلاق يقتضي العموم حذرا عن ترجيح احد المتساويات
وظاهر هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال الحمد وليس كذلك اذ لا يفيد
الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر بالشعر ونعم الشجاع بالشجاعة بل المراد ان
كلمة نعم مثلا لا يدل في باب المدح على خصلة معينة بل يتم الخصال حتى يصح نعم الرجل ونعم الفاضل
ونعم الفارس وغير ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل بليغ خصال الرجال ونعم الامير
لجميع خصال الامراء ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس الى غير ذلك قوله وبجعل منصوب

منصوب معطوف على تعده وبجعل الحكمة يعني لك ان تجعل وجه تقرير المدح العام والذم العام
لك توجه المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق
عليه او الى ضميره المبهم المفسر باسم جنسه وتفصيلا ثانيا بذكر المخصوص خبر المبتدأ اي هو
زيد ولا خفاء في ان الاثبات مرتين اوكد والاجمال ثم التفصيل في النفس اوقع والضمير
المنصوب في اضمرته وفسرته لزيد وكذا المجرور في اليه واما المضمر في توجهه فللمدح
وجواب اذا قلت نعم رجلا محذوف اي كيف توجه المدح الى زيد ولا على سبيل الاجمال
وههنا بحثان الاول ان توجه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون اللام للجنس دون
العهد لانه لو اريد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني المشار به الى البعض
من الجنس باعتبار عهديته في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد وبجملته فيحصل توجيه
المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل اذا تأملت فالفرق قليل جدا اذ ليس المراد بالجنس
الطبيعة التي لا يصدق على الافراد ولا الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد على
ما هو معنى الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية على ما مر في تعريف
المسند اليه باللام ولقد صرح بتمامه بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يستبين من قبيل
والجواب انه احتراز عن جعل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد فانه وان افاد التكرير
لم يفد الاجمال ثم التفصيل الثاني ان جعل الضمير في نعم رجلا لزيد مما لا وجه له اصلا سيما
على القول المختار وهو ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما اولا فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة واما
ثانيا فلانه لا وجه لافراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والجواب انه
يجوز ان يفسر بالنكرة من جهة انه وان كان لزيد لكن لم يفسر لم يعلم جنسه وما لم يذكر زيد لم يعلم
عينه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون التزام افراد
الضمير دون ابرازه في المثنى والمجموع من خواص هذا الباب لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار
الوجود فلزم تفسيره بالنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل
ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ويصير بعد التفسير بمنزلة نعم الرجل و
يحصل الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام المفتاح ان يجعل
معنى اضمرته وضعت موضعه ضميرا غير مذكور المرجع سابقا وفسرت ذلك الضمير باسم جنس معين من

افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر بان هذا المضمر
وضع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء
كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم وبئس متضمن للطايف منها الاطناب الواقع موقعه
لاشتماله على التقرير المناسب للمقام على ما ذكرنا ومنها اشتماله على تقدير السؤال وبناء الجملة
المحذوفة المبتدا عليه وقد عرفت لطف البناء على السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع فيما
سبق حيث قال في بحث الفصل والوصل في الحالة المقتضية للقطع ان تنزيل السؤال القوي
منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة اما لتنبيه السامع على موقعه او لاغنائه ان يسال
او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او نحو
ذلك لا في تفضيل متعلقات الفعل حيث قال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص
في باب نعم فانه ليس فيه بيان للطفه ولا حيث بين جهات حسن نكت القرآن في زيد فانه ليس
فيها ما يناسب هذا سوى نيابة الكلام مناب جمل ثلاث ومنها اشتماله على الاختصار بترك المسند
في جواب السؤال المقدر ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتدا لما فيه من الاحتراز عن العبث
بناء على الظاهر واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظاير كما مر ولو لم يكن في الاختصار بترك المسند
سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه اي اطناب الكلام من جهة الاتيان بالفاعل
المبهم ثم تفسيره بالمخصوص الى اختصاره من جهة حذف المبتدا في الجواب وسوى ايهام هذا
الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار ايهاما مثل الايهام في جمع الكلام بين الاجمال
والتفصيل المتنافيين لكفى في الحسن والغرابة لان مبنى السحر الكلامي الذي هو الندرة والغرابة
والدقة الشبيهة بالسحر الحقيقي في تاخيذ القلوب والتاثير في النفوس كما هو على ما شاهدك اللطايف
والغرايب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما اشار اليه
من خلاف الجهة يورث الكلام لطفا وغرابة فان قلت كيف يستقيم اسناد الابراز في معرض
الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين الى الاختصار بترك المبتدا وما الذي دعاك اليه والجمهور
على ان مخبر فيه ويبرز وابهامه وجمعه للباب اعني باب نعم وبئس قلت انما الاستقامة فهي
ان الاطناب لما كان حاصلا اولا فاذا الحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال
واوهم الجمع بين المتنافيين الا ترى ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار مدخل
فيه بل لذكر التفصيل سواء كان على طريق حذف المبتدا او ذكره ولم يذكره على هذا الاسلوب

الاسلوب بل على طريق التشبيه به واما الداعي فلانه لا يعني ان هذا الباب يبرز الكلام
في معرض الاعتدال وان كان على سبيل المجاز بل هو نفسه يبرز في هذا المعرض قوله
وقد اطلعناك في موقع الحال من قوله كيف او من قوله متضمن للطايف يعني قد علمت
من الكلام في الفنون الاربعة كيفية تفصيل جهات حسن الكلام فتفتش عنها وتامل فانك
ان فعلت ذلك ثم باب نعم وبئس علموا بجهات من الحسن ككون المسند فعلا ينبئ عن المدح
العام والمسند اليه معرفا باللام او مضمرا مبهما مفسرا بالنكرة ثم تعيين ذلك المسند اليه بطريق
الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك من التشويق وزيادة التقرير ونكت الاظهار والاضمار
وتقرير السؤال وما في الجواب من الاختصار ونكت حذف المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال
وغرابة ايهام الجمع بين المتنافيين قوله ثم الباب مجزوم على جواب الامر ومكنت الرجوع اليه
عطف عليه اورد بلفظ الماضي قصدا الى تحقق وقوعه ومعنى اعتبار المختار اختيار ما هو المختار
في نفس الامر من اقوال النحويين في هذا الباب حيث اختلفوا في موضعين احدهما ان المخصوص
مبتدا والفعل مع فاعله المظهر او المضمر المفسر خبر له مقدم عليه او هو خبر لمبتدا محذوف على ما
رايت وقد عرفت من كونه في تقدير جملة اسمية محذوفة المبتدا واقعة جواب سؤال مقدر
مبنيا على ذلك كثير من النكت واللطايف ولهذا كان المختار عند المحققين مع ما في
الوجه الآخر من جهات المرجوحية مثل كون خبر المبتدا جملة انشائية فانا وان جوزناه فلا
كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل عند البعض ومثل التكلف في اعتبار العايد الى
المبتدا بجعل اسم الجنس مع الضمير بمنزلة العايد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذي عليه وضع
الباب بجعل التزام تقديم هذا الخبر في الغالب بها ما ذكر المبتدا وفي الآخر تفسيره او مثل جعل
الضمير المفسر به من المبتدا المتقدم لتقدير اغير مطابق له وغير عايد اليه عند التحقيق مع الا ترجيح
الى العايد وثانيهما ان اللام في الفاعل وما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد
ام تعين كونه للجنس والحق هو ان يراد بالجنس بمعنى كل الافراد وحذار الترجيح بلا مرجح حتى يكون
معنى نعم الرجل زيد نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقة هم القوم كل القوم فلا خفاء
في ان ليس المعنى عليه ولا يسبق الفهم اليه وان زيدا نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر
الى العدد فلا خفاء في ان الحكم بالجودة وغيرها من الممدوحية والمذمومية على ان زيدا او عمرو
لا يفتح باب التشبيه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد صح نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال

اجوبتكم وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه وانما الكلام في نزاهته عن العهد والذهني وما ينبغي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد لتقدم ذكره الذكر اجمالا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين البعض للافراد فهو حق لا وجه لمنعه بل الوجه هو الاخير قوله واعلم ان باب التمييز لا يجعل الاجمال والتفصيل من جهات الحسن باب نعم وبئس بل معظمها وعمدتها اورد زيادة بيان لذلك وتعميم فقال ان باب التمييز وهو مما لا يحصى افراده باب غزال عن ما مطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه من جهات الحسن في غراء الكلام لما عدل هذا الباب العظيم العقد كثير الورود في الكلام عن اصله الاجله والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ذوات مذكورة باسم تام بالتنوين او بنون التثنية والجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما يرفع الابهام عن ذوات مقدرة ويدل عليها بالنسبة في جملة او ما يشبهها فان قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء مبهم من اشياء زيد جملته فقولك نفسا وجعل الاصل في طاب عمرو فرطا وامثاله والانساب على طرز الوجه عطفا على الاسناد والمجازي وطال الماء والاناء تنبيها على ان الفعل الذي يكون هو المسند الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا وقد يكون غيره مما يلاقيه في الاشتقاق اما مسندا به كما في اشتعل الرأس شيبا او لازمه كما في فجرنا الارض عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض وكان للانسب ان يمثل بهذا قوله ولما رفعه متعلق شرى بالتمييز بزيادة تقرير لحسن الاجمال والتفصيل في موقع جزئية من التمييز واخرى من غيره ولما ان كلامه كان في التمييز وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الرأس شيبا قال وفي هذه الجملة وفيما قبلها اللطائف دون ان يقول ومن في رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا لطائف والبلاغة اظهار الشكوى وان كلمة مبتدا الخبر ولا يحوي والمعنى على الكار ان لا يحوي شيء من كلمات القرآن على لطائف لا يستبعد ان يحوي ما يحوي شيء من كلمات فضلا ان لا يحوي شيء من جملة والمعنى انه نفى بالكلية عدم احتواء الجملة على اللطائف ويبقى عنه الكار ان لا يحتوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وعلى هذه الطريقة معنى فضلا عما يحوز الجملة زيادة استحالة عدم احتواء ما فوق

لوقوع الجملة على لطائف قوله ولا بد من التنكير للتعظيم وما ابهامية والكلام متعلق بالفعل او مصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعني فما اجاروا وابتدروا والجار والمجرور خبر مقدم واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وتعبيرهم بالبشر نظرا الى المعنى وان كنتم في ريب او خاص في وما اجاروا وابتدروا ان يعارضوا اجابوا او تحلقوا او لا حدروا ولا رجعوا هنالك اي في مقام تلاوة الاية عليهم عن موصوف كالسورة ولا صفة كالفصاحة والبلاغة المشار اليها بقوله من مثله على ان صفة سورة والضمير لما نزلنا اي بسورة كائنة من مثل القرآن على علو الاوجه لا وجه مذكورة في موضعها واما اذا جعل الضمير لعبدنا اي من هو على حاله من كونه بشرا اميا لم يقرا الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من مثله متعلقا بفاتوا وقع لا يكون لا يكون الضمير الا لعبدنا لما ذكر في حواشي الكشاف فالمعنى ما رجعوا عن اي في شيء من الكلام اي بجزء موصوف وصفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة وذلك ان يجعل المراد وجزء على كل تقدير قوله على انهم حال من فاعل اجاروا وصدروا والضمائر لمن كانوا النهاية الخواص جمع جريص الراء لداهية والفاخر الاول الفخر والثاني الفخر والثالث الفخر اسم فاعل من فاخرته غالبته في الفخر والامتهان الابتذال اي لم يبال بان ما قبله نصب مفاخرهم اي من مفاخرهم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر نزل ومحكم سحابها لا متاخمه وتعبيرها انهار مفاخرهم واضافة صيب الى المطرات بيانيه قوله والكلام في تلك اللطائف التي في جملة اشتعل الرأس شيبا وفيما قبلها اي في وهن العظم مني فتفسير من جهة المعنى الى اخذ اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى للكلام يعني متعارفا وسلطا ثم الى النظر في التفاوت بين المأخوذ من اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من العبارة والمعاني الثواني فان قلت الظرف اعني في كم متعلق بالفعل بعده اعني يحصل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار حرف التراخي فيه فلا يعطف وهذا كما نقول نظرت في الكتاب وفي كم فن يحضر وعلى كم فن يشتمل ليس لك ان تجعل كم فن عطفا على في الكتاب قلت لا محيص سوى ان يقال هو بتقدير والنظر ليعلم في كم درجة يحصل الظرف الاولى المأخوذ بالظرف الا على المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور بعد نظرت في الكتاب ونظرت لا تعلم في كم فن يحضر وهذا كما قرر في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل والاجملة على النظر في التفاوت وانه في كم درجة يحصل بحذف ان مع الاسم والقاء الجر فسيد

من جهة المعنى لكن لا يعهد مثله في الاستعمال ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة حذف
بعض الكلمة قوله ومرتبة بالنصب عطف على اصل والشيخوخة في مصدر شاخ كالكينونة
في مصدر كان الغرض من اثبات صفة ضعف البدن وشيب الرأس اللذين تعرض لهما قوله
انا وهنت عظام بدني كونه ابلغ في التقرير من جهة اشتماله على تقوي الحكم اما على رأي الشيخ عبد
القاهر فظاهر كما قرر واما على رأي المص فلانه في معنى انا وهنت بتكرر الاسناد قوله ثم
لطلب تقرير ان الواهن هي عظام بدنه لا تريد به الحصر والاختصاص فلا دلالة لوهنت
العظام من بدني على الحصر ولا تقرير نسبة الوهن الى عظام بدنه ليرد الاعتراض بانه حاصل
في اني وهنت عظام بدني فيدفع بان المراد زيادة التقرير على ما اراد انه يفيد تقرير نسبة العظام
الى بدنه فان عظام بدني لا يفيد الا نفس نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقرر ثبت
لذلك بخلاف وهنت العظام مني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا اولا حيث احتمل ان يكون العظام
من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن ولده او والده او غلامه وتفصيلا ثانيا حيث قال
مني كما ان اشرح يفيد طلب الشرح لشيء لم يحتمل ان يكون الصدر وان يكون غيره وصدري
يفيد تفصيل ذلك فالذي سبق في معنى الاجمال والتفصيل في رب اشرح لي صدري
ينبه عليه اي على معنى الاجمال والتفصيل هنا اي في اني وهنت العظام مني في قوله
ان الواهن هي عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل بطبعه الاشتمال على النسبة الاضافية
قوله لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني ان وهنت العظام يفيد
شمول الوهن لكل جمع جمع لا لكل فرد فرد لانه في تناول الجمعية في الجنس ولان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس اي وحدانه ولهذا قيل في قراءة وكتابه ورسله ان
الكتاب اكثر من الكتب وفي قوله تعالى والملك على ارجائها انه ابلغ واكثر من الملائكة واطبقوا على
ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح في مثل لا رجل ولا
رجال دون جاءني الرجل والرجال وسجد الملائكة فعلى صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض
منع لا دفع له وكذا على صحة وهنت العظام اذا وهنت ثلثه من ربعة عظام عند قصد الاستغراق
فالوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد الى ان هذا الجنس الذي هو
قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه
لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لان القيد في الكلام ينفي ما يقابله والمقابل للكلية والشمول هو البعضية

البعضية مثلا انما يقال جاءني القوم كلهم لمن يتوهم ان الجائي بعضهم لا كلهم فلذا وهنت العظام
بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن بكل عظم انما يقال لمن يتوهم ان الواهن بعض العظام لا
كلها وهذا لا يناسب المقام قوله وبكذا ترك عطف على ترك هذه المرتبة الثانية واشتعل
شيب راسي استعارة تصريحية تبعية شبه انتشار الشيب وبالغه في الراس باشتعال النار
ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب بنار فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد هنا الى
ان اشتعل شيب راسي هو استعارة ابلغ من شاب راسي وهو حقيقة قال فيما تبك
ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة مع ان الذي يأتي في علم البيان هو ان المجاز ابلغ من الحقيقة
والاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه ثم ترك اي تلك المرتبة التي هي ابلغ الى ابلغ منها وهو
اشتعل الراس شيبا وكونها ابلغ مبتدا خبره من جهات ثالثها تنكير شيبا وكونه لا زائدا على
التمييز لا يكون الا نكرة لا ينافي ان يكون للتفخيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم
مني يعني على سلوك طريق الاجمال والتفصيل فان الراس في اشتعل الراس من حيث انه
يصدق على راسه يفيد نسبته اليه اجمالا ومني تفصيلا فيحصل تقرير ان المشتعل راسه كما تم
قوله لمزيد مزيد التقرير علة لترك لفظ مني بناء على قرينة العطف فالترك معلل بالقرينة والترك
للقرينة معلل بمزيد مزيد التقرير اذ مزيد التقرير كان حاصلا في اثبات مني ففي حذفه مزيد للمزيد لما فيه
من تخييل العدول الى اقوى الدليلين اعني شهادة العقل وقد سبق ان هذا يكون على
سبيل التخييل والايهام دون التحقيق اذ المحذوف كالمذكور فلا يكون التعويل بالكلية
عند الحذف على العقل فلهذا قال وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حوالة تادية مفهوم مني
على العقل دون اللفظ يعني انه ليس في الكلام لفظ يؤدي مفهوم مني بل عطف اشتعل
الراس على وهن العظم الواقع خبر ان يقتضي ان هذا هو مني محكم بذلك وهذا عند من لا يرى تعويض
اللام عن الاضافة ليكون اللام لفظا دالا عليه اي راسي فان قيل الصالح للتقرير هو تحقيق
الحوالة وافهامها لا تخييلها وايهامها قلنا معناه الايقاع في الوهم وهو نوع افهام قوله
واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور
والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهي نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى جميع ما ذكره في الجملتين
من اللطائف والنكت لا الجهات الثلاث المذكورة لابلغية اشتعل راسي شيبا من اشتعل
شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف

ان م

المذكورة حق وحقيق بان يقبلها القلوب ويذعن له النفوس هو ان مقدمتها ومبداها
اعني رب قد اختصرت ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه قد لبث
مع قلة اللفظ على كثرة المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود وتلك المقدمة والمقصد لذلك
المبدا والبناء لذلك الاساس يعني كذلك شمل غاية الاختصار وقلة اللفظ على
كثرة المعاني والجهاة وتعدد اللطايف والاعتبارات لما تقرر في العقول والعادات
من ان وضع القاعدة والاساس يكون بقدر ما يقصد ويراد من البناء عليه وعلى هذا
فكما ان مقدمة الجملتين واساسها على اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى فكذلك ينبغي ان
يكون الجملتان تحقيقا لذلك للزوم العادي ولما كان من الظاهر المكشوف ان يكون وهن
العظم مني واشتعل الراس شيبا بالنسبة الى متعارف الاوساط وهو قد شحت اطنابا لا
ايجازا واختصارا اشار الى الجواب بان الاختصار مبني تارة على اضافته الى
متعارف الاوساط وتارة الى كون المقام خليقا بعبارة ابسط من العبارة التي ذكرت
فيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف لكنه اختصار بالنسبة الى مقتضى المقام
سيما وقد اشتمل على حذف البدن ومني وترك العظام الى العظم ثم بين وجه كون المقام
خليقا بابسط من المذكور اعني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فثبت انه اختصار في
الغاية لا يقال اذا كان مقتضى المقام هو الابسط كان المذكور البسيط غير مطابق
لمقتضى المقام فلا يكون بليغا لانا نقول ذاك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون العدول
عنه اوفق بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام فان التنبيه على كون معنى انا ابن الشباب
والمام المشيب فوق ما يحيط به العبارة ونفي به الاشارة نكته في الاختصار يعني الكلام
ولا يحيط بوصفه الجيد ما لا ينقذ الافاويق جمع افواق جمع فوق والفيقة اللبن
يجتمع بين الحلبتين والامتراء الحلب والاستدرار اصدق تعجب ومع صفة ايام تبعد
القول ومن يقول بلفظ المضارع استحضار وايماء الى ان القول لما كان دائما على مر
الزمان فكان القائل وهو ابو العلاء حاضر في قصيدته قوله المر الطلوع من اضافة
الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر المغيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليست الاضافة الى
المفضل عليه ليمتنع الجمع بين اللام والاضافة والاضافة كالجزء منه ومن لي اي من يكفل لي
يعني ان المشيب مع انه معيب اتمنى ان يبقى زمنا وامتع به ولا يغيب لان عقيبه الموت وهو

وهو اقرب منه ومن كل قرو والقرآن الكريم وصف النبي بوصف صاحبه او بانه عزيز كريم ونحاس
على الدر بهجة واستولى لا يكون الا ما تشاء وبيدك اي قدرتك الامر كله رجوع الى الحق في
ان الكائنات كلها بمشية الله تعالى وقدرته وهو خير من التمادي في باطل ان الشرور و
والقبائح ليست بمشيته تعالى ووقوعها بل وقوع جميع افعال الحيوانات ليست بقدرته اللهم
بقر ناظرا بنور هدايتك ويسرنا للتفيؤ الى ظل عنايتك فان الامر كله بقدرتك ومفوض
الى مشيتك قوله فصل اعلم ان القصر في اللغة الحبس يقول قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وحور مقصورات في الخيام محبوسات وفي الاصطلاح
جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون انتسابه الا اليه فكانه محبوس
عليه وقد علم فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون حالا للمسند ثم الى انه لا
يختص بالمسند اليه والمسند فحاول هنا تفصيل عدم الاختصاص ببيان جريانه بين
الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل قعد او لكن قعد وبين الفاعل والمفعول
مثل ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت زيدا الا
درهما او ما علمت زيدا الا فاضلا وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت فاضلا الا زيدا ا
وبين الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وبين كل طرفين
اي جزئين من اجزاء الكلام ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت الا بزيد وما
جزعت عليه بل صبرت وما جلست الا امامك او يوم الجمعة وما طاب زيد الا نفسا او ما
طاب نفسا الا زيد فان قلت قد صرح فيما سبق بان القصر يجري فيما بين المسند اليه
والمسند ويكون المسند على المسند اليه كما يكون المسند اليه على المسند وهو شامل لما بين الفعل
والفاعل ثم اجمل ما عدا المسند اليه والمسند فقال ثم ليس هو مختصا بهذا البين فكان ينبغي
ان يقول هنا القصر كما يجري بين المسند اليه والمسند يجري بين الفاعل والمفعول وبين
المفعولين قلت قد عرفت فيما سبق انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتدا والخبر دون الفاعل
والفعل ونبهت على مواضع من كلامه يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد بجريانه بين الفاعل
والمفعول ونحو ذلك قصر نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصر
ما عليه اي نسبة الفعل المنسوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سياتي
حيث قال الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرو اي ضرب زيد المقصور

على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا وعلى زيد في قولنا ما ضرب عمروا الا زيد هي الضرب لعمرو نعم لو لم نقصر الفاعل على المفعول او نحوه عباره عن هذا المعنى من غير اشتباه قوله وانما ذا انفتنا اعتذار عما فعله من تخصيص اكثر الامثله والبيانات بما بين المبتدا والخبر حتى قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المبتدا والخبر بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما قوله وحاصل معنى القصر تفسير لمعنى القصر في تقسيم له الى قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه على الموصوف ثم تقسيم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه يريد بقصر الافراد ما يعم القسم الذي يسميه بعضهم قصر التعيين قوله تخصيص الموصوف بوصف اي جعله خاصا به غير شامل له ولغيره وادخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما على الاستعمال الشايع اللغوي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته فيكون الباء في المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على الصفه وقوله دون ثان اي متجاوزا وصفا آخر كونه ثابتا بالنسبة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر فيتناول القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين او اكثر وبهذا يندفع ما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما اشارة الى القسم الاول من قصر الافراد وهو ان يكون معتقد السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي يخصه صاحب الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني منه وهو ما يكون معتقده شركة الوصفين على الاحتمال وهو الذي يسميه قصر التعيين ومعنى ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف مكان آخر عطف على بوصف دون ثان ومكان نصب على الظرف اي بوصف واقع مجعول في مكان وصف آخر واحدا كان او كثيرا الى ما لا يحصى فيتناول القصر الحقيقي وان لم يقع في الوجود قصر موصوف على صفة دون جميع اعدائها او مكان جميع اعدائها على الاطلاق وفي التمثيل بالشعر والتنجيم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والا لخرج مثل زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن يعتقده منجما لا شاعرا عن اقسام القصر كان التمثيل في قصر الافراد بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر التعيين مندرج فيه فلو اشترط عدم التنافي لخرج مثل زيد قايم لا قاعد لمن يردده بينهما عن الاقسام وآثر فيما زيد منجم بل شاعر اللغة التميمية على الحجازية جزاء

حذرا عن اختلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب الظاهر وقوله او الى تخصيص الوصف عطف على الى تخصيص الموصوف وقوله قصر افراد قايم مقام دون ثان موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه قايم مقام موصوف آخر وقولك ما شاعر الا زيد وما قايم الا زيد كلام من مبتدا وخبر مقدم لا اشكال على ما بالنا ويتقدم الخبر والسياق نفي مقدر مقام المعرف شاعر او ما قايم احد الا زيد نعم يحتمل ان يكون الا زيد فاعل قايم لاعتماده على النفي وان يكون قايم مبتدا من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر ومن الغريب ما ذكره الشارح العلامة من ان التقدير ما احد شاعر الا زيد وما شاعر احد الا زيد لان خبر لا يتقدم على اسمها وان لم تعمل لان الاصل في العمل وما هو الموافق اللغة العاملة وهم يجرون الفرع على الاصل بزيدية الاستلاح في اللغة العاملة لتقديم مع بقاء العمل والا فقد اطبقوا على انه يتقدم الخبر فيبطل العمل فصحونا في باب العمل وكلام جعل هذا من اللغة الغير العاملة لم يكن على وفق ما زيد منجم بل شاعر الا بصيغة ومع هذا كله فلا الحكم منقول من احد من النحويين ولا الاستدلال معقول عند القايسين لظهور انه قياس مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع واغرب من ذلك تنويره بانهم قد زعموا في قوله ان الملك كل من يحيى ويتفق ... ان لا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب ان وان كان العمل باطلا بالتخفيف ولم يعرف انهم انما قدروا ضمير الشان في ان المخففة المفتوحة ليبقى عاملة لانهم وجدوا المكسورة مع انها اولى بشبها الفعل عاملة وقوله في حيز من الجهات مثل بغداد وقرية او دار او سوق او نحو ذلك قيد في الكل جميعا ليصح حقيقة ويوافق الاستعمال الشايع على ما قال الشيخ عبد القاهر انا اذا قلنا ما قايم الا زيد لم نرد انه ليس في الدنيا قايم سواه لاستحالته وانما نعني به ما قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك ولا فرق في هذا بين الشاعر والقايم ولهذا قال في مثال القلب لمن يعتقد ان شاعرا اي قبيلة معينة او طرف معين قوله وللقصر طرق اربعة لم يعد فيها ضمير الفصل وتعريف الخبر لانه يريد بالطرق ما يسلك للقصر فيما من كل الاقسام كالفاعل والمفعول وكالمفعولين ونحو ذلك وهذان يختصان بما بين المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان الامثلة لا تتعين للافراد او للقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده والمذكور في الاصل انما هو الا ان لا انما يستعمل لقصر القلب دون الافراد وتحسين مقام حائي زيد لا عمرو وانه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان لزيد واما قصر من حروف العطف على بل ولا

لظهور ان لا مدخل في ذلك لغير ما سوى لكن فيه اشارة الى بحث عطف المسند اليه انه يصلح
طريقا لقصر القلب ولم يذكر ههنا لان المراد بالطرق مسالك اقسام القصر فيما بين كل متعلقين
قوله ويبنى غير اذا اضيف لكون المضاف اليه مبنيا كما في الغايات من قبل ومن بعد مع الدخول في شبه
بالظروف في البناء ولكون حركته بنائية لا تتغير بتغير المعطوف عليه تقول رأيت زيدا لا غير
ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه لنفي الجنس ومن العطف والمعنى
لا غير زيد شاعر فيعود الى النفي والاستثناء وانما عد ليس غير وليس الا في هذا المقام على
سبيل المشابهة والمناسبة لظهور انه ليس من العطف في شيء وان القصر المستفاد منه
راجع الى النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة يعم النفي ليفيد اخراج المذكور منه
القصر عليه كما تقول ليس شاعر غير زيد او الا زيدا وقيل بل اسم ليس المسند اليه وتعريف
المسند الا ان له ان يقول المسند الحقيقي هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا
زيدا الا انه لما لم يجز ان يكون الاستثناء من المنفي العام المذكور يكون الخبر
محذوفا كما في لا اله الا الله لانا نقول ... فيكون المختار هو الرفع والكلام في النصب
قوله وثانيها اي ثاني الطرق النفي بليس او ما او لا او ان والاستثناء بالا او غير او سوى
والامثلة المذكورة تحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع وورد من التنزيل اربعة
امثلة لقصر الافراد ومثال لقصر القلب فمن قوله تعالى وما محمد الا رسول نزل المخاطبون
منزلة المبعدين لهلاكه بناء على استعظامهم عدم بقائه فصاروا بمنزلة المعتقدين فيه
وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فقيل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن
الهلاك فنزلهم منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظمين اخراجا للكلام على
خلاف مقتضى الظاهر وانما جعل الوصف الآخر هو البعد عن الهلاك دون البشرية ونزلهم
منزلة المبعدين دون المنكرين لان هذا اقرب الى الحق وانسب بحسن الظن الى الصحابة رضي
قوله حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لما كان الوصفية في جانب المقصور عليه
غير ظاهرة وكان مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه
الى غيره بالغ في التوضيح والتصريح بوصفية الخبر المقصور عليه وموصوفية الحساب المقصور وجعل
حرف الجر في على ربي وعلى طريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب متصفا بلفظ على ربي
بل بمعناه اي الكائن على ربي فالاولى ان حسابهم مقصور على الاتصاف بالكون على ربي

ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على قوله على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار
والقوم كانهم اعتقدوا في نوح وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انما مقصور على الاول
لا يتجاوزه الى الثاني قوله ان انتم الا تكذبون من كلام اهل انطاكية لرسل عيسى عم حين قالوا
انا اليكم مرسلون والظاهر ان مقصدهم انهم صادقون البتة فينبغي ان يحمل قول الكفرة ان انتم
الا تكذبون على قصر القلب فقد حمله على قصد الافراد بمعنى القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا
مدعيا ثبوت احد الوصفين من غير تعيين لكونه ابلغ في رد دعوى الرسل يعني ان ما انتم عليه
من الجزم بالصدق مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل بل نهاية امركم التردد بين الصدق والكذب
وادعاؤكم على احد الوصفين كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون
على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق والحق كذا يقال في دفع الاشكال وتحقيق جعله من
قصر الافراد دون القلب لكن لا يخفى ان في قوله انتم عندنا مقصورون على الكذب لا
تتجاوزونه الى حق كما تدعونه بعض نبوة عن هذا المعنى لدلالته على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم
الى الحق لا ترددهم بين الحق والباطل الا ان يحمل على لا تتجاوزونه الى احتمال حق كما يدعون
قوله الا بمعنى الى ما قبله اي ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهو أانت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله فانه استفهام تقرير يدل على ان الله تعالى كانه جعل
عيسى بمنزلة من قال للناس قولا غير ما امر الله تعالى به وهو دعاؤهم الى عبادته وعبادة والدته
الله تعالى فيكون قول عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله
بمنزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما من غير تعيين قوله وفي قصر الصفة عطف على قوله
في قصر الموصوف وانما آثر ههنا بعض التطويل والتفصيل مع انه كان يكفي ان يقول افرادا او
قلبا ما شاعر الا زيد وما جاء الا زيد كما في قصر الموصوف وانما اقتصر على مثاله قصر الافراد على القسم
الاول منه دون ما يسمى قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد وما جاء الا زيد لمن يتوهم ان الشاعر
او الجائي زيد او عمرو قوله وتحقيق وجه القصر لما كان وجه القصر في العطف ظاهرا حيث
اشتمل على التصريح باثبات شيء ثم نفي مقابله كما في كلمة لا او بالعكس كما في كلمة بل لم يحتج فيه الى
تحقيق وتفصيل بخلاف طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه على نفي المقابل بل على
اثبات الشيء ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا
ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله

والوجه انه لا بطريق الاشارة احيج الى تحقيق وجه القصر فيه فحققه في الاول اي قصر الموصوف
على الصفه بانك متى قلت ما زيد مثلا بادخال حرف النفي في ذات جوهري او عرضي بعد
علمك بان انفس الذوات يمتنع نفيها وانما يمكن نفي صفاتها توجه النفي الى نفي اوصاف تلك
الذات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه ولما لم يكن النزاع بينك
وبين مخاطبك الذي يقصد بكلامك رده عن الخطاء الى الصواب في طول زيد وقصره ولا
في سواده وبياضه او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالضرورة او الحس والدليل او
قراين الاحوال او الاتفاق بينكما ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع في كون زيد شاعرا او
منجما مثلا ولها النفي اي كونه شاعرا او كونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت احدهما عن حكم النفي
وقلت الا شاعر جاء القصر اي قصر الثبوت على كونه شاعرا ونفي كونه منجما على حكم المنفي وبناء
على ان كون الاستثناء من النفي اثباتا سيما في الاستثناء المفرغ مما لا ينبغي ان يشك فيه
ونفي دلالة اللفظ عليه وقوله تناولها النفي وتوجه اليها دون ان يقول انتفيا دفع
لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على ان الاثبات بعد النفي تناقض وذلك ان تناول
النفي اياهما انما هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما يتحقق الحكم ويتم بعد تمام
الكلام ولحوق الاستثناء فقوله بعد علمك متعلق بمعنى قلت والشرطية جزائه وتحقيق
ذلك يطلب من علوم اخر اعرضنا عنها وحيث لا نزاع بمنزلة الشرط وقوله ولها جوابه وهو
العامل في الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وساير العلوم النقلية بل
من العلوم العقلية كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس بلازم ان يكون
ذلك مطلبا ومسئلة من كل منها بل يكفي ان يكون مسئلة من احدها او يكون ما يفتقر اليه في
تحقيقه مبتنيا فيها كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا ونفي الكلام في المراد بقوله ان انفس الذوات
يمتنع نفيها منقول عن المصنف ان المراد بها الاجسام وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب
الكلام ان الجسم يمتنع فناؤه بل في بعضها ان الضرورة قاضية ببقاء الاجسام وانما يمكن
لها التفريق وهو ليس باعدام وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس
والهيولى والصورة والجسم فان الذات ما يقوم بنفسه دون موضوع تتقوم به وقد تقرر في
العلوم انها يمتنع فناؤها وان ما نشاهد من التبدلات والتغيرات في عالم الكون والفساد
انما هو بسبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض واعترض بان ما يدخله النفي

النفي ويقصد بقصره على صفه ربما يكون جسما والاشياء من الجواهر بل عرضا مثل ان حسابهم الا
على ربي فلا يتم الدليل اللهم الا بطريق المقابلة وعدم القائل بالفصل وقيل هو اشارة
الى ما يقول الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات الجواهر والاعراض ذوات
سواء وجد الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفي اليها اصلا بمعنى ان الذات ليست بذات
بل الى صفاتها بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة او غير ذلك وهذا يوافق ما ذكر
في بحث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات
لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال واما تحقيق
وجه القصر في الثاني اي قصر الصفه على الموصوف فهو انك متى ادخلت النفي على الوصف
المسلم عند السامع عند التنازع ثبوته كوصف الشعر المقرر عندك وعند مخاطبك انه ثابت
وانما النزاع في الموصوف به انه زيد او عمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين او عمرو دون
زيد وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل ومعونة القراين الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف
الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان يدعي ان في
الدنيا شعراء او نوع عموم مثل ان يدعي ان في قبيلة كذا شعراء او بصفة الخصوص بان
يدعي ان زيدا وعمرا شاعران وتناول النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى
له على الوجه الذي ادعى حتى كانك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد
وعمرو فمتى قلت الا زيدا فاد القصر اي اختصاص وصف الشعر بزيد وتعيب الموصوفات الاخر
على النفي مضيرا الى ثبوته للوصف المسلم وتعيره للموصول اعني اللام في المدعى والمستكن في
المدعى يعود الى ثبوته وقوله ان عاما اي ان كان المدعى له عاما يتوجه النفي اليه عاما وان
كان خاصا فخاصا وقوله فيتناول عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى له وفي قوله
ان عاما كقولك في الدنيا شعراء اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفه مثل
ما الامير القاهر والسلطان العادل والنحرير الفاضل الا فلان بخلاف قصر الموصوف فلم
يتعرض فيه اليه قوله وثالثها اي ثالث الطرق استعمال انما لم يقل انما لان الطريق هو ما يسلك
ويشتغل به للوصول الى غاية وذلك في التحقيق استعمال انما لا كلمة انما بخلاف باقي الطرق فانها
معان مصدرية يتصف بها المتكلم ويشتغل به لغرض وقد يقال ان ذلك اشارة الى ان دلالة
انما ليست بحسب الوضع ليس بشيء ثم لا يظهر لسكوته عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما

زيد شاعر لمن يجعله شاعرا وبينهما منازعة فان قيل ذلك لما ذكر الشيخ عبد القاهر من انك اذا
قلت انما جاءني زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ينبغي المجي الذي اثبته لزيد
من عمرو فهو مع من زعم ان الجائي عمرو ولا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت
ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول قلنا نعم لا يصح
ما ذكره في قصر الصفة على الموصوف من مثل انما يجي زيد لمن يرى المجي من زيد وعمرو بل لا
يصح استعماله في القسم الثاني ايضا من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه حافظ ههنا على جهة
الاولوية وغيره على مجرد الجواز ولو بتكلف قوله والسبب في افادته انما معنى القصر هو تضمنه معنى
النفي والاستثناء وهذا لا ينافي كون دلالته على القصر بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي
جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في افادته القصر خفاء وتردد للبعض من السبب نقل
عن ائمة التفسير وائمة النحو والمناسبة بحيث يجري مجرى النقول بالتركيب والاستفاق و
والسند من اجلاء الفصحاء عليه بعض خواص والا قوله وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة مع بقاء حرم على لفظ المبني للفاعل وهذه القراءة مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه
القراءة موصولة لا غير على لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع الميتة وحرم على
لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعرض لكون ما موصولة
لا كافة وان كان لها رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو الاصل ولا ينبغي
ان يتوهم من قوله ان الزم عليكم الميتة ان حرم على لفظ المبني للمفعول لانه بيان
للمعنى لا للتقدير ولا خفاء في ان الزم عليكم والذي حرمه الله عليكم سواء في المعنى وان
المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في افادة الحصر ولهذا صحت رواية الكتاب
حيث قال حرم عليكم على لفظ المبني للفاعل قوله ونرى ائمة النحو عطف على نسمع
المفسرين وانما فصل بهذا بينهما وذلك سموعا لان ائمة النحو احق بان يحتج
بهم ارباب المعاني ويتشبث وتشاهدا حوالهم لان ارباب المعاني من ائمة النحو
آخذون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين مفيضون باذلون حاكمون وقوله
يقولون ثاني مفعولي نرى وحال بمعنى يقولون كلمة انما يأتي في الكلام لاثبات
الحكم الذي يذكر بعدها ونفيه عما سوى ذلك من المقابلات مثلا انما زيد جاء لاثبات
مجي زيد ونفي ذهابه وانما جاء زيد لاثبات مجي زيد ونفي مجي عمرو فلا بد في عموم ما سوى

من اولي تخصيص قوله ويذكرون عطف على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك
اشارة الى كونها لاثبات ما بعدها ونفي ما سواها او على قوله والسبب هو تضمنه
معنى ما والا والضمير للعلماء والرواة وذلك اشارة الى تضمنه معنى ما والا والزجاج
منسوب الى بيعه وعلي بن عيسى كان من علماء النحو ببغداد قوله وهو ان يعني
ان كلمة ان لتاكيد الحكم وما المتصلة بالشيء لتاكيد تؤكد المعنى الذي فيه كانما
وحيثما ونحو ذلك فيكون انما لتاكيد على تاكيد الحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد فناسب ان يتضمن كلمة
كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها ونفي ما
سواه وهذا الكلام ظاهر وانما الخفاء في كون الاثبات الاول الصريح تاكيدا لكون
الثاني الضمني تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا اعتقد المخاطب الشركة من غير
تردد او تردد ظاهر لان الاثبات بعد اعتقاد الثبوت تاكيد وتكرير وفيما اذا ردد
الامر بينهما من غير تعيين مبني على ان في الترديد وتجويز ان يكون الواقع هذا المعنى
مع ملاحظة ذلك والالتفات اليه ايضا نوع اثبات فصريح الاثبات يكون
تاكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد لاثبات المجي لو اعتقاد
وقوعه في الجملة او يقال لا حاجة في وجه المناسبة الى الاطراد في كل صورة من صور
القصر وقد يقال انه تاكيد لكونه تكريرا للثاني والكل بعيد ومراده بعجز الوقوف له
اي لا علم ولا احاطة بصناعة النحو الامام فخر الدين الرازي رحمه الله فانه ذكر في
المحصول في وجه افادة انما القصر ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجههما
الى حكم واحد للزوم التناقض فتعين توجه احدهما الى الحكم المذكور ولكونها
والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونها اسبق وبالحكم
عليها احق لكون الاثبات اشرف لكن معلوم من قواعد النحو ان لكل من ان وما
صدر الكلام وانها لا تدخل على حرف النفي وان ما هذه كافة لا نافية وانه
لا معنى لتوالي حرفي الاثبات والنفي ثم تعقيبهما بما هو المثبت فلهذا نسب القائل
به الى عدم الاطلاع على علم النحو لكن مراده ان كلمتي ان وما في الاصل كذلك
فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى فقوله على بطلانه في موقع الحال من المعطوف

بلا اعني النافية اي حال كونها واقعة على الوجه الذي بطنه وفاعل ضاعف ابتاوبل ان
يضاعف وضميرتاكيدها لكلمة ان وقوله بالعكس اي والقصر الكاين بالعكس
وعلى تاكيد صفة تاكيدا وحيرا صفة اثباتا وكذا ضمنا بمعنى ضمنيا قوله وتماينته
قد تقرر في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث يتعذر المتصل وذلك بالتقديم
على العامل او بحذفه او بكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بالفصل بينهما لغرض
او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير ما هي له ولا شيء منها يتصور في مثل انا يدافع
انا سوى الفصل لغرض بان يكون معنى انما يدافع انا في معنى لا يدافع الا انا فهو
نحو انما يدافع في استعمال الفصحى مبنية على كون انما متضمنا معنى ما والا فان فصل
اليا في المضارع للغايبة فكيف يصح في المتكلم والمخاطب في مثل انما يدافع انا
وانما يدافع انت قلنا من جهة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام المقدر
اي لا يدافع احد الا انت فان قيل هل هذا الانفصال واجب قلنا يحتمل الوجوب
نظرا الى ان الفصل المقدر كالمحقق ومع يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على
ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى
اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول هو الوجه فان قيل ذكر في دلايل الاعجاز ان فصل الضمير
واخره لان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه ولو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح في جواز اتصال الضمير
قلنا لا كلام في جواز اتصال الضمير بل في وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام
فيما اذا كان هو المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال ح وبالجملة
فالكلام فيما اذا قيل انما يقوم انا هل يصح انما اقوم بمعناه والظاهر انه ليس كذلك بل معنى انما
اقوم ما انا الا اقوم الذايد الطارد والدافع وفلان حامي الذمار اي يحمي ما لو لم يحمه ليم وعنف
من حماه وحريمه الحسب بعده ويحسبه المرء من مفاخر نفسه وآبائه فعلى القارس الغاء على احد
قطريه اي جانبيه وتماينته على تضمن انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة في سياق ما لم كالواقعة
في حيز النفي مثل انما الامرا مانوي اي ليس احد من الرجال الا مانوي سوى ما يكون احد الا خير
مثل انما جاني رجل فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد الا وهو اثبات قوله ورابعها التقديم
لما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيت مهمك

مهمك والكفي ههنا من مثال قصر الافراد في قصر الموصوف بقسم الاحتمال وفي قصر الصفة
بقسم الاشتراك مع تكرير المثال وترك مثال شاعر زيد لمن يعتقده شاعرا ومنجما وانا كفيت
مهمك لمن يرد وكفاية المهم بينك وبين زيد مع ايراد مثال الافراد والقلب للقصر فيما بين
المفعول والفاعل مع ان سوق كلامه في الطرق كلها انما هو في قصر ما بين المسند اليه
والمسند هذه الطرق التي سمعت وقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما قوله وكذا قايم هو
او قاعد هو باعتبارين بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد في مقام ترديد السامع اياه
بين القيام والقعود وقصر القلب في مقام اعتقاده القيام دون القعود او بالعكس وكذا
زيد ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقدك ضربت زيدا وعمرا والقلب لمن يعتقدك ضربت عمرا
دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد اذا قلته لمن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطأ
في المضروب فاعتقده زيدا وعمرا او واحدا منهما على الترديد وقصر قلب اذا قلت لمن اعتقد زيدا
دون عمرو فتامل وراجع بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه
لئلا يتوهم ان هذا من قبيل الخطأ في مفعول عدم الضرب بعد الاصابة في نفي الضرب
قوله وهذه الطرق الاربعة يتفق من جهة اي يشترك في امر واحد هو لزوم كون المخاطب
حال مقارنتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وكون المتكلم
طالبا بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطائه وقدم البيان في قصر القلب لان الصواب فيه اخفى
والبيان احرى وحاصله ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب اطلاق لازم هو صواب وتعيين
صريح هو خطأ والمتكلم تقرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن معين آخر وينفي خطاءه الصريح
الى معين آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه واطلاق صريح
في القسم الثاني وهو صواب يقرره المتكلم في ضمن ذلك المعين من الصفتين او الموصوفين وخطاء
صريح في القسم الاول هو اثبات المعين الآخر من الصفة او الموصوف ولازم في القسم الثاني
هو تجويز كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم ينفيه بنفي ذلك المعين الذي اثبته وذلك
التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم
لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك
نستعين قوله ويختلف من وجوه عطف على يتفق من جهة الوجه الاول ان دلالة
طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق استعمال انما بواسطة وضعها لمعان تقتضي

الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم على التخصيص بوسايط
مدلول الكلام ومفهومه الخطابي وحكم الذوق اي القوة المدركة خواص التراكيب ولطايف
اعتبارات البلغاء بافادة التخصيص من غير وضع لذلك وجزم العقل بذلك حتى ان من
لم يكن له ذوق مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى المعاني العقلية ربما يناقش في ذلك
ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احمد للاهتمام وما يقال انه للحصر لا دليل عليه
قوله والطريق الاول الاصل يعني ان الوجه الثاني من وجوه الاختلاف هو ان الاصل
في طريق العطف التنصيص على المثبت والمنفي بجعل المثبت معطوفا عليه والمنفي معطوفا
في لا وبالعكس في بل والاصل في الثلثة الباقية التنصيص على المثبت دون المنفي والاصل
الاول قد يترك كراهة الاطناب كما ذكر في الكتاب وقد سبق وجه ذكر ليس غير وليس الا
في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وما انا قمت فانه في
المحتمل لقصر الفعل على غير المذكور لا القصر بنفي الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه غير
مذكور قوله والطريق الاول لا يجامع يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف هو
ان العطف بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء ويجامع طريق انما والتقديم فلا يصح في قصر
الموصوف ما زيد الا قايم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم الا زيد لا عمرو ويصح انما زيد
قايم لا قاعد وزيدا ضربت لا عمرا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولما وقيد بذلك لانه يجوز ان يكون
منفيا بحكم العقل او الذوق او لفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل انما وابى ومنع
ونفى ونحو ذلك واورد لتحقق هذا الشرط مثالا من قصر الموصوف وثلاثة امثلة من قصر الصفة
يتحقق فيها كونه منفيا بحكم العقل للتضاد كما في القيام والقعود او للملكة والعدم كما في الحركة والسكون
او التناقض كما في الوجود والعدم ولم يبين وجه اشتراط هذا الشرط لانه بحكم العقل الوضع
والنقل عن ائمة اللغة ان لا العاطفة لنفي ما اوجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان
لا وضعت للنفي ولا تفارقه اذ لم يستعمل الا له ولا العاطفة وضعت ايضا لنفي ما دل
عليه ما قبلها صريحا فلهذا الشرط في منفي لا ان لا يكون منفيا قبلها بشيء موضوع للنفي و
على هذا لا يتوجه ان يقال لم لا يجوز ان يصح ما جاء الا زيد لا عمرو لافادة التاكيد
واشار الى وجه انتفاء هذا الشرط في صورة النفي والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى القصر

القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة متوجه الى الوصف
المنازع وفي قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف المنازع فيه فينتفي بتلك الاداة المنفي
ذلك المنازع الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا لا يوجد في استعمال الفصحاء
وانما يقع في كلام المصنفين وقد كثر في الكشاف مثل هي الاشهوات لا غير وما كان ذلك
الا اتفاقا وعنادا الاشبهة في الاسلام ثم قوله بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف
الى به يقع موصوفا لقوله من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من دلالة العقل او الذوق
او اللفظ الغير الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها منفيا بلا العاطفة
للتاكيد مثل جاء زيد لا عمرو لا عمرو او للبدل مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا
زينب ولا غيرها او للاخراج عن العطف مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند بمعنى نهاجاء
ثم اورد امثلة مجامعتها انما والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى
ان يمثل للتقديم بما هو شايع في الاختصاص مثل زيدا ضربت بخلاف ما هو مبني فان
احتمال التخصيص والتقوي فيه على السواء ولما كان انما بمنزلة ما والا كان في وجه المجامعة
معه والتفرقة بينه وبينهما نوع خفاء بينه بان النفي فيه ضمني لا صريح فليس هو
بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع ونفى ونحو ذلك
وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انه بمعنى واحد
بمنزلة المرادفين اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون نفس الشيء و
لهذا لا يصح انما في مثل قوله وما اله الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك
وان كان من جهة المعنى ... لا يقعان الا في النفي او ما يجري مجراه
ووجه صحة ابى امتنع وانما يجوز كون النفي فيهما ضمنا لا صريحا حتى انه يصح انما جاء زيد
لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع ان كلا منهما معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاء زيد
لا عمرو لكونه صريحا وان لم يكن المنفي صريحا منصوصا عليه لان المنفي بلا منفي قبلها بغيرها
كما في ما جاءني الا زيد اذ ليس في امتنع عن المجيء زيد نفي مجيء عمرو ولان المعطوف عليه منفي
كما في ما جاء زيد وامتنع عن المجيء زيد اذ المعطوف عليه في انما جاء زيد لا عمرو مثبت لا منفي
فان قلت عند اجتماع طريقين اذا كثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق
او الى الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمرو الى التقديم

وفي مثل انما زيدا ضربت وانما يجيء ايضا الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا ويعني
والدليل عليه قوله اسانيا لم يزده معرفة وانما لذة ذكرناها لان التقديم اولى قوله
لكن اذا جاءت لا العاطفة هي فاعل جاءت والمفعول انما وجاءتها جواب اذا ولكن
استدراك من قوله ويجامع الطريقين الآخرين ولولا تصريحه بعدم صحة الاستعمال لكنا نحمل
كلامه على ان هذا شرط حسن المجامعة كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء الا زيد لا عمرو
لقصد التاكيد والتوضيح كما شاع في عبارة المصنفين ولم يشترطوا ذلك في مجامعتها النفي
لان دلالته على الاختصاص اضعف اذ ليست بالوضع وحكم العقل والانذار تخويف مع
تبليغ ودعوة ولا تتم حقيقته ما لم يكن له تاثير وتحصيل للخوف وخشية فالانذار بالعيانة
واهوالها لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالبعث ويخشى الساعة اي عقابها
ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله مما يعلمه كل عاقل
لكونه من الضروريات الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما يتمسك به من
العقل يقال فلان ذو مسكة وتماسك اي عقل وفيه مسكة من خير اي بقية وتقدم التجلد
ممن لا يخشى الموت اخفى من ذلك اذ قد يتجلد من لا يخاف الموت جبلة مركوزا في العقول
ثابتا فيها بحكم العادة وان جاز خلافه مذامع ما في ذلك من حسن الافتنان قوله وطريق
النفي والاستثناء هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء
يسلك مع مخاطب يعتقد انت فيه اعتقادا مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مصر على خطائه
وطريق انما مع مخاطب لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا رفع لك ولصاحبك
شبح اي شخص من بعيد فلم تقل لصاحبك ما ذاك الشبح الا زيد الا في حال توهم صاحبك
ان ذلك الشبح غير زيد واصراره على الانكار ان يكون الشبح زيدا فيكون اعتقادك فيه انه
مخطئ مصر مطابقا وفي الاية اعني قوله تعالى قالوا ان انتم الا بشر مثلنا تريدون
ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين لم تقل الكفار للرسل ان انتم
الا بشر مثلنا الا والرسل باعتقادهم الباطل في صورة من انتفى عن البشرية وانسلخ عنه
حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فمن ادعى
الرسالة كان في معرض من يدعي انتفائه عن البشرية وانتزاع صفة البشرية عنه فقوله
بناء مفعول له لما يتضمنه الكلام السابق او حال اي يجعلون الرسل في هذا المعرض

المعرض للبناء او بانين بناء على جهلهم وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا في موقع
البدل من جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس بذلك بل نقيضه وهو ان الرسول يجوز ان
ان يكون بشرا والواو في او ما تبعهم للعطف على محذوف مثل تعقل ولا تتبع كذب
تجد في موقع الحال وبريح ثاني مفعولي تجد والضمير لما حكي وهناك اشارة الى الموضع
الآخر من تقدير بان لا تبلوث اي من تقدير جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان
يكون بشرا او هواي ما حكي عنهم هو قوله تعالى ان انتم الا بشر الآية ويستشهد بان
انكارهم للرسالة ولانزال الكتاب وتكذيبهم للرسل صريح فيه بخلاف ما تقدم فنحو
له تشرح او تجرته من قبيل اشرح لي صدري ويسر لي امري قوله واما قول الرسل
جواب سؤال تقريره ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية وادعوا كون
الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل لما سلموا ذلك لزمهم
تسليم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافيين لا سيما بطريق القصر يستلزم انتفاء الآخر
فاجاب بانه من باب مجارات الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد افحامه
بمنع مقدمة اخرى كانه قيل سلمنا ثبوت بشريتنا لكن لا نسلم انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها
فان قيل فما وجه تسليمه بطريق القصر قلت ليكون على وفق كلام الخصم حتى كان تسليم
لمقدمته بعينها نظرا الى الصورة وان لم يكن القصد في جانب النفي الى قصده الخصم وتوجيه
هذا السؤال قرر بعضهم اصل السؤال بانه كيف صح من الرسل ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي
والاستثناء مع ان المخاطبين وهم الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعون مصرين فقوله
ليعثر من العثار والعثرة وهو الزلة والضمير للخصم وحيث متعلق بالمجارات وهي المشاركة في
الجري وتبكيته بالحجة غلبه قوله على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع من بعيد قوله
اي انت الا نذير اي لا تسمع من في القبور يعني المصرين على الكفر شبههم بالاموات وضمير
متمناه ومداخله للنبي عم وضمير رجعوا وراءهم للخلق لكونه في معنى الجمع ومن الوجد اي الحزن
والكآبة اي سوء الحال والانكسار من حزن بيان لما كاد وهو فاعل مداخله وضمير يجمع
للنبي وله لما كاد اي الوجد الذي كاد النبي عم يهلك نفسه ويقتلها لاجله وقد يجعل
ضمير جمع لما وله للنبي عم وليس في الكل وفي الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما ومنه لعلك باخع
نفسك وفي الكشاف اصل البخع ان يبلغ بالذبح البخاع وهو عرق مستبطن للفقار وذلك

اقضى هذا الذبح وفي تفسير الكواشي انه لم يوجد في اللغة البخاع بالباء انما هو بالنون
ورد وبان الوقف هو البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخيط ابيض في جوف عظم الرقبة
يمتد الى الصلب وتساقط اي النبي عم عطف على تداخله جي بالمضارع لقصد الاستمرار
لا على تجح وحسرات تمييز اي يلقى نفسه من جهة الحيرة على اعراضهم وتمييز شفقته وتدعو وتلقى
للنبي عم وهام في الارض وهب متحيرا بل كانت اي سعة النبي عم يدعوه الى النبي عليه السلام
الى ان يرجع الى تزيين الايمان للكفار مرة بعد اخرى وضمير يدعوه للنبي عم وقدم في بحث
الحال بتعسير عوده على بدنه راكبا حال من ضمير يرجع في ذلك اي في تزيين الايمان لهم
والمواظبة على ذلك وتكرار المراجعة فيه والصعب من الابل هو لم يذلل ابرز جوابها والضمير
للنبي عم وكذلك اشارة الى ما ذكر من شدة الحرص على هداية الخلق وفرط التمني على رجوعهم
عن الكفر وايجري مجرى هذا من المعطوفات هناك اي في محل ان يملك غرس الايمان في
قلوبهم وبالجملة فقد ظهر بالتقرير المذكور ان قوله ان انت الا نذير من اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال تعالى وما انت بمسمع من في القبور وكان المعنى
ان يقال للنبي عم انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي عليه من الاباء ولا ان توقع الايمان
في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي عم حال من قد ظن انه
يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج اللفظ مخرجه
اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان انت الا نذير وجملة الامر انك متى رايت شيا هو
من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي والاستثناء فذلك لتقدير معنى صار به في حكم
المشكوك فيه قوله وقوله تعالى قل لا املك الاية مبتدا خبره مضروب في هذا الغالب اي
وارد على نهج قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي والاستثناء
بناء على مثل المعنى الذي ذكر فيه حيث عقد القوم فيه لاصابته في الامور ولا لتقه على
على المنافع والمضار كانه يملك النفع والضر ويعلم الغيب فامر بان يقول لست هناك وما
انا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون لانهم الذين ينتفعون بتبشيره وانذاره او المراد نذير
للكافرين بشير للمؤمنين فحذف للعلم به وليس المراد وجوده من الاخراج لا على مقتضى الظاهر
قوله مع مخاطب في مقام الاشبه ان يجعل في مقام صفة مخاطب ولا يصير صفة مقام بحذف
العائد اي فيه او يجعل ضمير خطابه للمقام اي مع مخاطب كاين في مقام لا يصر المخاطب على

خطابه مثل انما زيد يجيء في قصر الموصوف وانما يجيء زيد في قصر الصفة ويجب على المخاطب
ان لا يصر على خطابه كقولك انما الله اله واحد وانما الخالق هو الله قوله والاصل
في انما تشبيه ان يكون هذا وجها خامسا من وجوه الاختلاف فان باقي الطرق ليس بهذه
المثابة ويحتمل ان يكون تتميما وتحقيقا لما ذكر من سلوك طريق انما اي يستعمل في حكم تيسير
لك بسهولة تحقيقه لوضوح حقيقته او ادعاء يقال اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر
عليه ومعنى ترققه تجعله رحيما رقيق القلب والتحفي التعطف والمبالغة في الاكرام وقوله
انما مصعب لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير وبعده ملكه ملك رافة ليس فيه
جبروت ولا كبرياء يتقي الله في الامور وقد افلح من كان همه الاتقاء وروي انه امر مصعب
بقتل رجل من اصحاب المختار فقال اقبح بي ان اقوم يوم القيمة الى صورتك بهذه الحسنة ووجهك
هذا المستضاء به فاتعلق باطرافك واقول يا رب سل مصعبا فيم قتلني فقال اطلقوه فقال ايها
الامير اجعل ما وهبت لي من حياتي في خفض فقال قد امرت لك بمائة الف درهم فقال
اني اشهد الله واشهد الامير ان لابن الرقيات نصفها فقال ولم فقال لانما مصعب شهاب
الابيات فضحك وقال اري فيك موضعا للصنيعة وامره بلزومه قوله يدعون الجلاء
هو بالفتح الوضوح وضد الخفاء والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس
اذا لم يعلم ممن هو وضمير عليهم للممدوحين وما قلت في موضع الحال اي لم احكم في حقهم الا
بالفضائل والكمالات التي علمت قبيلة سعد بها وصدقت والاطلاق لادعاء في فضيلة
ابي العلاء من باب المجارات وارخاء العنان ولمناسبة التسليم وقوله لم نظير جملة اسمية
او ظرفية خبران وهي مع الاسم والخبر فاعل لديه لاعتماده على الموصول ومبتدا خبره لديه
والجملة صلة من ويحتمل استفهام تقرير وانكار اي ظاهر جلي ان ليس للممدوح نظير في فضائله
وكمالاته والابيات الثلثة امثلة وشواهد في ادعاء الظهور لا مدخل به ممدوحيهم قوله وما
يحكي عطف على قول الشاعر اي ومن الثاني ما حكى عنهم في هذه الآية وهو انما نحن مصلحون الى آخره
الى آخره بيان لكون المحكي من الثاني وعلى مجرى في موقع الوصف للمصدر والحال اي ادعاء
كائنا على مجرى عادتهم او جارين على ذلك قوله اي لا وجانهم المذكور الذ الله تعالى
الامر والشان ان كانوا في تكذيبهم وموقفه الخبر من اضافة اسم المفعول الى فاعله اي معرفا خبره
والتانيث باعتبار العائد الى ذي الحال الغني الجملة وكذا موسطة اي موسطا الفصل بمعنى مجعولا

في الوسط **قوله** ونحن نذكره اي القصر حال كونه في ذلك اي فيما بين غير المسند اليه
والمسند بطريق النفي والاستثناء وطريق انما دون طريق العطف والتقديم لان لطريق
النفي والاستثناء وطريق انما في باب القصر اعتبارات يحافظ فلا بد من بيانها عليك
ليعلم ما غيرها **قوله** على معنى لم يضرب غير عمرو وجعل كلمة لم اظهر في معنى النفي من كلمة
ما لعدم الاشتراك فيها ولفظ غير اظهر في معنى الاستثناء من جهة ان دلالته بالاستقلال
لكونه اسما **قوله** ولك ان تقول في الاول اي قصر الفاعل على ما ضرب الا عمرو زيد بتقديم
المفعول مع كلمة الا على الفاعل وفي الثاني اي قصر المفعول على الفاعل ما ضرب الا زيد عمروا
بتقديم الفاعل مع كلمة الا على المفعول لان ذلك لا يخل بالدلالة على المقصود ولا يفضي الى
التباس قصر الفاعل على المفعول بقصر المفعول على الفاعل لان ما يلي كلمة الا هو المقصور عليه
سواء قدم او اخر لكن قل استعماله في الكلام لانا وان قلنا انه من قصر الفاعل على المفعول
او قصر المفعول على الفاعل لكنه في التحقيق قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول
ومن حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل فيعود الى قصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة
التقديم والتأخير قصر الصفة قبل تمامها كما يلزم في باب التنازع على تقدير اعمال الاول العطف
على الجملة قبل تمامها فان اكرمت في قولك ضربني واكرمت زيد عطف على ضربني زيد ومن هنا
ذهب بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم والتأخير وجعلوا الظرف في قوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوبا بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا
باب الامير في قول الشاعر • لا اشتهي يوم الا كارها • باب الامير ولا دفاع الحاجب • اي
اشتهي باب الامير والنوابغ في قوله • كان لم يمت حي سواك ولم يقم • على احد الا عليك النوائح
وقال ابن الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمروا لانه ان جوز تعدد الاستثناء
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا زيدا وعمرو ولانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ
وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط
وان لم يجوز لزم في ما ضرب الا عمرا زيد بناء الفعل لا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر وفي ما ضرب
الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على
شيء والجواب ان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني
او ضمير عائد الى مصدر الفعل والمفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين والعرض على انتصابه

انتصابه بمضمر بمعنى ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا بانه
يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا ورد بالمنع اذ المضمر ليس مع اداة القصر ولو
سلم فليكن كذلك اي القصر فيهما جميعا والجواب ان من ضرب سوال عن جميع من وقع عليه
الفعل حتى لو ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تذكرهم
جميعا فاذا قلت عمرا في جواب من ضرب لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد قلت ان الضرب
لم يقع الا من زيد فلزم القصر في الفاعل والمفعول والكلام فيما اذا قصد القصر في الفاعل
فقط هذا والاوفق بالاستعمال ما ذهب اليه المصنف من جواز التقديم والتأخير على قلة وقد
اشار اليه في المفعولين ما كسوت الا جبة زيدا وما كسوت الا زيدا جبة وما ظننت الا منطلقا
زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا راكبا زيد وما جاء
الا زيد راكبا **قوله** والاصل اي المبنى والمستند في جميع ما ذكر ههنا من صور القصر بالنفي
والاستثناء بل وفيما سبق ايضا اعني القصر فيما بين المسند اليه والمسند هو ان كلمة الا في الكلام
الناقص اعني الذي يكون المستثنى منه غير مذكور يستلزم تقدير مستثنى منه عام مناسب للمستثنى
في جنسه من الشيئية والجسمية والحيوانية او الانسانية والثوبية او نحو ذلك يجب دلالة المقام
لا مجرد صدقه على المستثنى لان هذا يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء للكل والجسم للجبة مع انه لا يقدر جنسه
فليقدر بل يقدر جنس زيد احدا وجنس الانسان حيوانا وجنس الجبة كسوة ولباسا وجنس المسجد
مكانا الى غير ذلك وفي صفته التي عرضت له في الكلام من كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او
ذا حال او حالا او مبتدأ او خبرا او غير ذلك فاذا نفي الجنس بتلك الصفة ثم اخرج فرد من حكم
النفي جاء القصر بالضرورة كائنا ما كان وحصل البيان بالكلام ان قيل لان التابع في طريق
القصر ولان الامر في التام مثل ما جاءني احد الا زيد بين وتقليل لزوم عموم المستثنى بعد المخصص
وامتناع التخصيص بالمخصص فلا يرد عليه انه لا يكون مما نحن فيه كلمة الا واجاب بان الاستلزام
لا يوجب الاستقلال وبه يعلم انه يقلل المخصصة من العموم بقدر دلالة القرينة فيقدر في ما جاءني
الا زيد احد وما كسوته الا جبة لباسا ونحو ذلك مما يعد جنسا للمذكور **قوله** ولذلك اي لاستلزام
كلمة الا عموم المستثنى منه نقول ان ما ثبت الفعل في الفراتين من البيت انما هو بالنظر الى ظاهر
لفظ المستثنى اعني صبحه ومساكنهم والضلوع حيث يعد فاعلا والفعل اليه مسندا والا فعند
التحقيق الفعل للعام المقدر الذي يعد ما يعم الكل ويصدق في جميع الصور شيء من الاشياء

ويخصص بالجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب قراين العام وخصوص المستثنى منه وفي قوله مابنيت الضمير تسامح اذ لسنا في علم النحو بجعل الفاعل في الاستثناء المفرغ ضميرا يعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الا بدلا منه كما في حال المذكر وتمام الكلام بل يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى ما ثبت الفعل كما ذكر في الكشاف والمصنف نظرا الى المعنى على نسبة الفعل الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل بغير ضمير يعود اليه كما في نحو ذلك اذا كان غدا فاتني اي ما نحن عليه وفي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا في قراءة يحسبن بياء الغيبة فان فاعله ضمير عايد الى حاسب وقيل حتى علامة التانيث ضميرا جاز ذلك بقراءة الرفع اذ في قراءة نصب صيحة لفظ كانت مسند الى ضمير العقوبة او الاخذة وفي قراءة نصب مساكنهم لا ترى على لفظ المبني للفاعل والاسناد الى ضمير المخاطب قوله في بيت ذي الرمة هو طوى النحز والاجراز ما في عروضها وما بقيت الا الضلوع الجراشع النحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب للاعقاب والاستحثاث والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها كانه انقطع عنها او انقطع عنها المطر والوحش بالغين والقصاد المعجمتين حزام الرجل والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر المنتفخ الجنبين والجملة هو صفة للضلوع والمعنى انهم وهزل الركض والجذب للنوق بحيث لم يبق منها الا العظام الجنب وقد يتوهم الاجراز بفتح الهمزة جمع جرز قوله وهذه المستلزمات بفتح الزاء اي الامور الثلثة التي استلزمتها كلمة الا في الكلام الناقص توجب جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد المفعولين على الاخر وذي الحال على الحال الى غير ذلك قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد يعني ان صورة تقديم المقصور عليه مع الاداة على المقصور كذلك في التقرير والبيان قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد قد اشرنا الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي يعد مقصورا فالمعنى لا يتعدى الجبة زيدا الى من عدا زيدا ان كسوة الجبة لا يتعداه قوله واذا قلت ما اخترت يشير الى القصر فيما بين المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم اشارة الى ان تاخير المقصور عن المقصور عليه مع الاداة جار ههنا ايضا كما كان في صورة الاصل الشايع اعني تقديم المقصور اذا قلت ما اخترت منكم الا رفيقا بدل ما اخترت رفيقا الا منكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك

كذلك على تقدير الفرع القليل اعني تاخير المقصور اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا لم يخل عن فرق وهو ان القصر في الاول على الرفيق حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق فظهر معنى قوله بدل كذا فانه لو لم يقل هذا بدل ذاك ولم يعتبر في مقابلته لم يكن للفرق بينهما معنى وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثاني بل هو ثابت سواء قيل احدهما بدل الآخر او لم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الا منكم رفيقا ما اخترت الا رفيقا منكم على ان يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بواسطة لاخترت لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما في اخترت الا منكم رفيقا اذ لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا كائنا منهم والفرق ان القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لازم من ضرورة وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير بان هذا الكلام مع خروجه عن الانتظام وبعده عن مقصود الكلام غير واف بما قصده اذ الفرق بحسب المعنى ايضا ظاهر بين الكلامين وهو ان في الا رفيقا منكم يمتنع ان يختار غير الرفيق منهم وفي الا منكم رفيقا لا يمتنع وانما يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا الفرق يعني الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر وهو السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح لو خير المنبر فرسانه ما اختار الا منكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم فان معنى الاول ان المنبر لا يختار الفرس الا منكم وتقصر رضاه واختياره الخليفة عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيختل المقصود ويقل المدح قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه من متعلقات الفعل مع النفي والاستثناء فاعرفه في انما والضابط ان تنزل القيد الاخير من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز ههنا ما جوزته في ما والا من تاخير المقصور وتقديم المقصور عليه فلا تقل في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا في انما ضرب عمرا زيد انما ضرب زيد عمرا كما كنت تقول ما ضرب الا زيد عمرا وذلك لان ما والا اصل في باب القصر لكونه موضوعا له بالاصالة من غير اعتبار تضمين لشيء او ابتناء على مناسبة ومفيدا له قطعا من غير احتمال واختلاف وانما

كالفرع عليه لكون القصر فيه بتضمن معنى ما والا وبعونه اقامة الدليل ومرتبة الفرع ينبغي ان
ينحط عن مرتبة الاصل ولان تقديم المقصور عليه وتاخير المقصور في ما والا غير ملبس لان ما
ما بعد الا متعين لكونه المقصور عليه كيف ما كان وفي انما ملبس لانه لا دلالة فيه على تعيين
المقصور عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا قدم ذلك التبس فقوله لا تقنع نهي بان الا عرفه
وامض عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول حال من امض ونقل لما ذكره لك
والمراد بالقيد الاخير الكون من متعلقات ذلك الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود الكلام
موصول صلته تشتمل على قيود او موصوف بصفة هي جملة تشتمل على قيود فالمنزل منزلة
المستثنى هو ذلك الموصول او الموصوف لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة
مثلا في انما جاءني الرجل الذي اكرمته يوم الجمعة المقصور عليه هو الرجل قوله ولا
تقسه اي انما عليه اي على ما والا وجه ايراد الضمير لا يخفى وكذلك قدر اي مثل ما عرفت
وقدرت في غير المبتدا والخبر ما عرف وقدر فيهما فيكون المتاخر من المبتدا
والخبر بمنزلة الواقع بعد الا حتى اذا اردت الجمع بين انما وطريق العطف بلا اجعل
المعطوف عليه هو الجزء الاخير بالمعنى الذي ذكر حتى ان المقصور عليه في قوله تعالى
انما السبيل على الذين يستاذنونك هو الخبر لا شيء من اجزاء الصلة والمعنى لا
على الذين لا يستاذنونك وفي قوله زيد ياخذ لا يعطي دلالة على ان لا العاطفة
تقع في عطف الافعال فيصح زيد جاء لا ذهب ولا يقوم لا يقعد وفي فيه نظر قوله
ومن هذا اي من كون الاخير بمنزلة الواقع بعد الا يطلع على الفرق بين انما يخشى الله
من عباده العلماء على ما في التنزيل وبين ان تقول انما يخشى العلماء من عباده الله
ومن عباده حال من العلماء قدم او اخر وكانه جوز عود الضمير في قولك الى الله لما
ان مرتبة المفعول التقدم على الحال وان كان من الفاعل ومما يجب التنبيه له ان
ما ذكر من كون القيد الاخير هو المقصور عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من
انما واما اذا احصل من غيره كالتقديم وجمع معه وبين انما للتاكيد فالعبرة بالتقديم
مثل انما انا قلت هذا وفي شعر ابي الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة
ذكرناها فان سبيل المقصور عليه اعني لفظه هو القيد الاخير من الكلام وان قدم في
الذكر قلت فيلزم ان يكون المقصور عليه في مثل انما لك هذا هو الخبر وليس كذلك

كذلك على ما قال انه في تقدير انما لك هذا لا ذاك قوله لا العول ما جاءني غير زيد لا عمرو
كما لا تقول ما جاءني الا زيد لا عمرو وهذا توضيح لعدم مجامعة لا العاطفة وفي رواية لا عمرو با
بالرفع عطفا على غير وقياس ما جاءني الا زيد لا عمرو بالجر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد
الا وقد يقال ان موقعه الرفع لانه البدل بمنزلة ما بعد الا وانما جر لضرورة الاضافة اليه
وانتقل اعرابه الى المضاف قوله واعلم اني مهدت يروى بالتشديد من مهدت
الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته ووطاته فكل شاهد
اي لكل حاضر معاين بنائها اي بناء القواعد بمعنى البنا وعليها اضافة لادنى ملابسة
والحذق بالكسر مصدر حذق الصبي القرآن والعمل حذقا وحذقا وحذاقة وحذاقا اذا مهر فيه
نهجت الطريق بينته واوضحته اخذت بك اي اخذتك المناهج وآلباء للتاكيد مثل اخذ
بيده واخذ بالخطام والمجهل المفازة لا اعلام فيها والمتعسف موضع التعسف وهو الاخذ
على غير الطريق اي بعدتك عن المجهل متوجها وواصلا او مائلا الى الطريق المستقيم الآجن
الماء المتغير اللون والطعم والمطروق ماء السماء الذي طرقته الدواب وخاضته
وبالت وما غير نافع عذبا كان او غير عذب الغليل حرارة العطش اعلاما علامات انحيتها
قصدتها واعتمدتها الضالة ما ضل اي ضاع من البهيمة يقال للذكر والانثى منشودة مطلوبة
وحشدت اي جمعت الاعلام وحشدوا اجتمعوا احذوت عليها فت وقدرت الكلام على
مثالها من حذوت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحدة على صاحبتها العثار العثرة اي
الزلة وهي اسم من زل في طين ومنطق زللا واب عطف على امنت اي ابت يد الخطل ان
تتصرف فيما يصرف اليه عنانك فالعائد الى الموصوف عني امثله في الشرط اعني مني حذوت
عليها والاظهر ان فاعل ابت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو المنطق
الفاسد المضطرب وقد خطلت في الكلام بالكسر واخطل اي افحش كقوله تعالى ويابى الله
الا ان يتم نوره وفي كلامهم ابى الله ورسوله الا ابا بكر قوله ثم اذا كنت يعني بعد ما مهدت لك
ونهجت ومثلت اذا كنت من اهل الذوق والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناهما
والفرق منهما وتصفحت القرآن عن علم وتامل في تراكيبه ومعانيه اطلعتك تلك القواعد
والمناهج والامثلة مع الذوق والطبع على يورك في كلام رب العزة موارد النشاط وعلى
كشف القناع عن وجه الاعجاز في نظم كلام رب العزة وعلمت بالتفصيل ما علمته اجمالا من اخبار

القانون الثاني في الطلب

بلغاء ذلك العصر المقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف وهوانه من البلاغة بحيث لا
يتاتى للبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه وانما اشترط مع تلك القواعد والمناهج والامثلة
الذوق والطبع فانهما ملاك الامر في علم المعاني بخلاف ساير العلوم فانه يكفي فيها الفهم والادراك
وملاك الامر ما يملك به الامر ويقتدر عليه وتحظى بالشي صار ذا حظ منه والطايل الفايدة
والمزية يقال هذا امر لا طائل تحته اذا لم يكن فيه غناء او مزية قوله ما تقدم وما تاخر من المسائل
الماضية والآتية او لم يحظ بفايدة من سعيه وكده اولا وآخرا لا غرو ولا عجب وغروت عجبت
والقصيح سفر مضى قوله هذا وان الخبر زبدته قد سبق تفاصيل الاحوال المتعلقة باجزاء الخبر
وانتظام الجملتين وما في ذلك من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ثم ان الخبر نفسه على الاطلاق قد
يخرج لا على مقتضى الظاهر بان يراد به معنى الطلب وهذا وان سبق اليه اشارة ما في بحث الفصل
والوصل لكن لا على التفصيل وعلى وجه بيان النكت فيه فاخره الى آخره قانون الطلب ليكون
الى الفهم اقرب وهذا اخر الكلام في شرح قانون الخبر وقضايانا من فنون الوطر والله الموفق و
المعين واياه اسال التوفيق لشرح الباقي وبه استعين قوله القانون الثاني قد جعل
القانون الاول مبتدا خبره فيما يتعلق بالخبر وههنا قد ذكر المتعلق بالطلب بقوله وهو
قانون الطلب فكانه جعل الخبر المحذوف اسم اشارة اي هذا وقوله من علم المعاني خبر لانه وقوله
ومن تنوعه عطف على من بيان وان انفطامن لئلا يتوهم عطفه على الطلب والمعنى من بيان
تنوعه اي انقسامه الى اقسام مختلفة الحقيقة وكم يحتج في عطف التنبيه الى اعادة من ولا الى
تقدير بيان وقوله وكيفية عطف على ابوابه اي التنبيه على كيفية توليد الابواب لما سوى اصلها
اي اصل لكل باب بمعنى ان لكل باب اصلا يتولد منها فروع ونتايج فلو قال لما سوى اصولها
لكان اولى لانه احترز عن ان يتوهم ان لكل باب اصولا وفي اي المقدمة التي يستدعي المقام
ذكرها امور اربعة الاول بيان ما لابد للطلب منه والثاني بيان انقسامه الى اقسامه الثالث
التنبيه على ابوابه الرابع بيان كيفية توليد كل باب لنتايج امتناع اجرائه على اصله فالتكلم في
اربعة مقامات اما المقام الاول فهو انه لابد للطالب اجمالا كتصور شي او تفصيلا كتصور
قيام او قعود او حركة او سكون نوعي او شخصي لامتناع طلب المجهول المطلق ومن مطلوب اذ لا
يعقل طلب بدون مطلوب لكونه نسبة بين الطالب والمطلوب ومن كون المطلوب غير حاصل
وقت الطلب اذ لا معنى لطلب ما هو حاصل وليكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلثة

الثلثة مقررا عندك حاصلا في عقلك فانه يتفرع عليه عن قريب بعض الاحكام سيما كيفية
توليد النتايج قوله والطلب اذا تاملت نوعان اشارة الى المقام الثاني يعني ان الطلب
بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما ان يقتضي امكان حصول المطلوب ولا يستدعي امكانه
سواء استدعى امتناعه او لا فيكون اعم من ان يستدعي الامكان وانما اعتبر المفهوم الاعم
ليتم الانحصار ولان النوع الاول هو التمني وهو اعم من ان يكون التمني محالا او ممكنا
مستبعدا وانما قدم القسم السلبي اعني الذي لا يستدعي الامكان وجعله النوع الاول لانه
باب واحد والثاني ابواب اربعة فهو منه بمنزلة البسيط من المركب وانما اشترط التامل
لانه في بادي النظر ربما يتخيل فيتوهم ان الطلب لا يكون الا لما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار
متعلقه اعني المطلوب ينقسم ستة اقسام لان المطلوب بعد ما علم بالضرورة لا يكون الا حصول
امر ما من ثبوت او انتفاء وانه لابد فيه من تصور امّا ان يكون حصول ثبوت امر متصور
ضرورة انه لا واسطة بين الثبوت والانتفاء باتفاق العقلاء واما الواسطة عند البعض
بين الموجود والعدم بناء على ان الوجود اخص من الثبوت لا مساوله او مرادف وان الحال
ثابت ليس بموجود ولا معدوم ثم الحصول اما ذهني او خارجي بناء على راي الحكماء في ان
الادراك بحصول الصورة عند العقل لارتسامها فيه كما في ادراك الكليات وفي بعض
الالة كما في ادراك الجزئيات وتمام تحقيقه في الكتب الحكمية فالمطلوب بهذا الاعتبار ينحصر في
اربعة اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما في الخارج او في
الذهن وهذا معنى قوله حصولين في الذهن وحصولين في الخارج ثم الحصول في الذهن
وهو معنى الادراك والعلم اما ان يكون تصورا او تصديقا لانه ان كان ادراكا لوقوع نسبة تامة
لا من حيث تصور هذا المفهوم بل من حيث الاذعان والقبول لها فتصديق والا فتصور
على ما بين في موضعه بتفاصيله ومباحثه فيصير الاقسام ستة الاول حصول تصور في الذهن
والثاني حصول التصديق في الذهن والثالث حصول انتفاء تصور في الذهن والرابع
حصول انتفاء تصديق في الذهن والخامس حصول ثبوت تصور في الخارج والسادس
حصول انتفاء تصور في الخارج وانما لم يصر ثمانية لان التصور والتصديق من اقسام
العلم الذي هو حصول في الذهن لا من اقسام الحصول في الخارج وههنا ابحاث الاول انه
اذا انقسم الحصول في الذهن الى التصور والتصديق كانت اقسام المطلوب تصورا وتصديقا

بثبوت متصورا و بانتفائه لا حصول ثبوت تصورا او تصديق وحصول انتفاء تصورا
او تصديق الثاني ان حصول انتفاء التصور او التصديق قط لا يكون مطلوبا ولا هو شي
من ابواب الطلب ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام والى ان المطلوب فيه قد يكون
حصول التصور لشي وقد يكون حصول التصديق بثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المطلوب
حصول انتفاء تصورا وتصديق في الذهن الثالث انه جعل احد قسمي المطلوب حصول
انتفاء متصور والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت وهو باطل بالاتفاق وانما
الكلام في صحة ان يكون لثبوت المتصور ثبوت الرابع انه جعل احد اقسام المطلوب حصول
ثبوت تصور في الخارج والتصور انما ثبت في الذهن لا في الخارج وان اريد بالتصور المتصور
اعني الشي الذي يلحقه التصور ويكون له الصورة الذهنية وهو مما يثبت في الخارج ينبغي
ان يكون التصديق ايضا كذلك وينقسم الحصول الخارجي ايضا الى التصور بهذا المعنى ويصير
الاقسام ثمانية ولا ينحصر في الستة والجواب عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق
عند تعداد الاقسام هو المتصور والمصدق به فالمطلوب بالاستفهام يكون حصول
الثبوت او الانتفاء الذي يلحقه التصور او التصديق بمعنى فهم ذلك والعلم به وصحيح حصول
الانتفاء في الذهن بمعنى فهمه وفي الخارج بمعنى اتصاف الذات بانه قد انتفى عنه الشي وذلك
في النهي حيث يقال لا تقم والمطلوب تحصيل المخاطب الاتصاف بعدم القيام ولو بمعنى
كف النفس عن القيام ثم المتصور كالقيام والقعود قد يطلب حصوله في الخارج كما في قم
واقعد ولا يتصور ذلك في المصدق به ولا شي من ابواب لحصول مضمون القضية من
حيث انه قضية في الخارج وهذا القدر كاف في هذا الكتاب وله زيادة تحقيق في موضعه قوله
وطلب حصول المتصور في الذهن جواب سوال تقديره ان المتصور حاصل في الذهن وطلب
حصوله فيه طلب لحصول الحاصل وتقرير الجواب ان تصور الشي قد يكون بكنهه بحيث يميز
عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه ما مترقيا في العموم الى شي او هو غاية
الاجمال وما بينهما اجمال بالنسبة الى ما تحته من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى ما فوقه من العموم فمعنى
طلب حصول المتصور في الذهن طلب حصول تصور آخر له مشتمل على نوع تفصيل بالنسبة الى
التصور الحاصل حال الطلب فلا يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل بل لحصول ما ليس بحاصل
فيكون مرجع الطلب الى تفصيل مجمل على الاطلاق كشي ما او تفصيل مفصل بالنسبة الى ذلك

والتصديق

المنطق

ذلك المجمل كالجسمية او الحيوانية او الانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى ذلك ان
الانسان اذا اتضح منه الطلب بحصول شرطه الذي هو الادراك بطريق اجمالي على الاطلاق
كالشيئية او بطريق تفصيلي بالنسبة الى ذلك المجمل وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم
طلب حصوله في الذهن بذلك الذي ادركه اجمالا او تفصيلا بالنسبة ومعلوم ان طلب حصول
الحاصل ممتنع فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصول امر غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل
المفصل بالنسبة او تصور نفسه حاصل وكذا تصوره بما هو اجمل منه قوله اما النوع الاول
شروع في المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب بعد البيان لانواعه والتمهيد
لهذا التنبيه وقد سبق ان معنى التمني معلوم بالضرورة مستغنى عن التحديد فاقتصر ههنا
على التمثيل مشيرا الى تسمية المحال والمستبعد لما تقدم من ان عدم استدعاء الامكان شملهما
وجعل الاستفهام والامر والنهي والنداء من النوع الثاني ضرورة استدعائها
امكان المطلوب وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول واما النوع الثاني فالاستفهام
والامر والنهي والنداء الا انه عدل عنه لانه دليل على انحصاره في الاربعة سوى
الاستقراء الذي لا يفيد الا الظن فاجري الكلام على وجه لا سبيل فيه الى المنع ولم
يحسن مثله في التمني قوله فالاستفهام لطلب حصول اي حصول امر ما في الذهن
اما ان يكون حكما بشي على شي بالايجاب والسلب والاتصال او الانفصال كما
في الشرطيات او لا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشي على شي هو التصديق
والثاني اي ما لا يكون كذلك هو التصور وهذا يوافق ما يقوله ارباب التحقيق من ان
العلم اذا كان اذعانا وقبولا للنسبة التامة المعنى الذي يقال له بالفارسية كرويدن
فتصديق والا فتصور اذا اريد بالحكم ذلك الاذعان الذي يحصل في النفس بعينه بحيث
يتصف به النفس لا بصورته الادراكية بحيث لا يوجب الاتصاف كما في تصور الحرارة الا
يرى ان الكافر يتصف بالكفر الذي في نفسه ولا يتصوره ويتصور الايمان بحصول صورة
في نفسه ولا يتصف به وان اريد بالحكم تلك النسبة التي يتعقل ويصدق بها فالمراد ان
حصولها في الذهن هو التصديق وحصول غيرها هو التصور وان اريد بالتصور المتصور
وبالتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول اي تلك النسبة الحاصلة في الذهن من
حيث الاذعان انما هو المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول اي تلك النسبة الحاصلة في الذهن

من حيث انه عنوان لما هو المصدق به وغيره من حيث الحصول في الذهن هو المتصور
واما قوله فيمتنع انفكاك التصديق من التصور اي وجوده بدونه لامتناع وجود النسبة
بدون المنتسبين وتعقلها بدون تعقلهما ولا يمتنع انفكاك التصور من التصديق اي وجوده
بدونه لعدم علاقة اللزوم ولان المنتسبين قد يوجدان بدون النسبة والشرط بدون
المشروط فتنبه على فائدة من تقرير ان يكون انما تعلق بمقصود المقام وباقي الكلام واضح
قوله كيف شئت كانه يشير الى ان الثبوت والتحقق والوجود الفاظ مترادفة لا كما زعم
جماعة المعتزلة من كون الوجود اخص وان المحال والمعدوم الممكن ثابت فيمن جعل المحكوم
في قولنا ليس الانطلاق ثابتا هو الانتفاء نظرا الى انه في قوة قولنا الانطلاق منتف والانتفاء
محكوم به والذي يلوح من قوله او ثبوت كذا له عطفا على نفس الثبوت او انتفاء كذا
عنه ومن قوله فيحكم بثبوت القرب للانطلاق او بانتفاء القرب عنه ان ليس المراد بالحكم
بالثبوت او الانتفاء ان يجعله المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والمحمول في عرف المنطق
بل ان يجعله متعلق الحكم كما في قولك حكمت بهذا الحكم وهذه النسبة وتلك القضية وبان زيدا
منطلق وبكون زيد منطلقا وعلى هذا في قولنا ليس الانطلاق ثابتا الانتفاء محكوم به
من غير ان ناول فيجعل الانتفاء محمولا لكن قوله والنوع الاول اي التصديق الذي يكون
الحكم فيه بالثبوت او الانتفاء مطلقا لا يحتمل الطلب الا في التصديق بان يقال هل الانطلاق
ثابت او هل الانطلاق منتف والمسند اليه بان يقال ما الانطلاق لا في المسند وهو نفس
الثبوت والانتفاء لكونه متصورا مستغنيا عن طلب تصوره على ما تقرر من ان تصور الوجود
والعدم بديهي يشعر بان المحكوم به هو المسند المحمول لا نفس القضية والحكم فالكلام لا يخلو عن
اضطراب وبالجملة فيه اشارة الى ما يقال ان كلا من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولنا
زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كما يقال زيد يوجد له الكتابة او يعدم وان كلمة
هل قد يكون بسيطة يطلب بها ثبوت الشيء او نفيه مطلقا اي من غير تقييد بثبوت شيء او
انتفائه وقد يكون مركبة يطلب بها ثبوت الشيء للشيء او انتفائه عنه كما يقال هل الحركة
موجودة او ليست بموجودة ثم ان احتمال النوع الثاني للطلب في التصديق وطرفيه لا يستلزم
جريانه في كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العدم قوله اما
حصول انتفاء امر متصور قدمه مع انه قدم في الذكر الامر على النهي لما فيه من الخفاء والاختلاف

والاختلاف فكان بالبيان والاهتمام بالشان احرى وذلك ان حصول الانتفاء في
الخارج يري في الظاهر كالمحال الا ان معناه ان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجود
ضد من اضداده وانهم اختلفوا في ان معنى النهي طلب ترك الفعل ونفيه او كف النفس
عن الفعل وكونه لطلب حصول انتفاء المتصور في الخارج انما هو على الاول واما على الثاني
فهو لطلب حصول ثبوت المتصور اعني الكف كما في الامر واما قال كقولك للمتحرك لا تتحرك
لان كلا من الامر وان جاز القطع الواقع كما في قولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك ولا يتصل
الواقع كما في قولك للمتحرك تحرك وللساكن لا تتحرك لكن الاصل السابق الى الفهم الشائع في
الاستعمال هو الاول قوله فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اشارة الى ان الحاصل
من الشيء في الخارج عينه وفي الذهن نقشه وصورته ومثاله والحصول الاول وجود
متاصل والثاني وجود غير متاصل بمنزلة الظل للشخص فبالاستفهام يطلب ما له وجود عيني
في غير النفس كالقيام او في النفس كالعلم وجود غير متاصل في ذهنك كما تقول ما القيام
وما العلم وذلك ان المعاني القائمة بالنفس كالعلم والحلم والبخل والكرم قد يحصل في النفس
باعيانها بحيث تتصف النفس بها وقد يحصل بصورها فلا تتصف كمن يتصور معانيها من غير
اتصاف بها كالمؤمن يتصور الكفر والكريم يتصور البخل فقول القائل ما العلم طلب لان
ان يحصل في ذهنه صورة العلم الموجود في العقول المتصفة به وكذا سواه من الامور والنهي
والنداء يطلب به انتقاش في ذهنه وجود غير متاصل ان يحصل وجود متاصل في
الاجسام كما في قم واقعد او في النفوس كما في اعلم وافهم فقوله في الاستفهام يطلب ما هو
في الخارج معناه حصول ما هو في الخارج والا فظاهر الكلام على القلب اي يطلب ما هو في الخارج
حصول نقش في ذهنك قوله وتوفية هذه المعاني من بحث التصور والتصديق
وانقسام الحصول الى العيني والذهني والاتفاق على نفي الواسطة بين الثبوت والانتفاء
مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانه هل معنى التحقق والثبوت والوجود واحد
وانه هل الادراك بالانتقاش وحصول الصورة وغير ذلك يستدعي مجالا اي موضع
جولان كالعلوم المنطقية والطبيعية والالهية وغير مجالنا هذا وهو علم المعاني ومعنى
توفيتنا اياها حقها ان يبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ويقيم الادلة على ما يحتاج منها
الى الدليل ويدفع الشبهة قوله واذ قد عرفت شروع في المقام الرابع اي واذ قد اطلعت

على بيان ما لا بد منه للطالب وعلى بيان تنوعه وعلى التنبيه على ابوابه وتبيين كيفية تفرع فروع
الابواب الخمسة عليها على طريق الاجمال هو الحري بان نتكلم فيه والجدير بان نطلعك عليه
فاذ يتعلق بمضمون جملة الجزاء اعني فبالحري ان نبين وكيف في موقع الحال والمعنى من جواب
هذا السؤال وما يتفرع فاعل تفرع وعلى سبيل متعلق نبين وما لا بد منه اي من تبيين
كيفية التفرع عليه بالحري ان نبين ثم الفصول مبتدا خبره ضمناه واللام في لتلاوتها اي لتلاوة
الفصول اضافة للمصدر الى فاعله متعلق بضمناه وما يترتب مفعول تلاوتها وتهمالك اشارة
الى علم البيان متعلق تتلو وتها او الى باب التفرع متعلق بالتفصيل ومعنى ضمان تلك الفصول
لهذه التفاصيل انا نقتصر ههنا على انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها اجريت
على معان تناسب معانيها بحسب قرائن المقام ونضرب لذلك امثلة تشمل كل منها على بيان معنى
مناسب للمقام واما ان ذلك كناية او مجاز ومن اي اقسام المجاز وما وجه العلاقة فيه وكيف
تقرير الاستعارة والتشبيه ففي فصول المجاز والاستعارة من علم البيان وذلك كما قرر في
بحث الاستعارة التبعية كيفية استعارة لعل لمعنى التمني قوله كما اذا قلت لمن تهمك
همه اي غرتك حزنه او قصدك قصده والحال ما ذكر من كون الخطاب مع من تهمك همه قصدا
الى المباثة والمحادثة واصل التمني هو ان يكون المتمني غير مطموع في حصوله لكونه محالا او
بمنزلته في البعد عن الوقوع وقوله فتطلب بالنصب جواب للنفي المدلول عليه بقوله امتنع
كانه قال لا يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب الحديث من صاحبك حال كون الحديث غير
مطموع في حصوله كما في التمني بل تطلبه مطموعا في حصوله بمنزلة قولك حدثني اوما تحدثني الا انه
عبر عنه بلفظ التمني قصدا الى تشبيه حاله بحال من لم يتوقع من صاحبه الحديث ولا له طاعية
في حديثه قصدا الى اظهار الشكوى وان صاحبه قليل الالتفات اليه والاهتمام بحاله وبالمحادثة
معه او الى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة لا يتوقع منه المحادثة بل تمنى كساير الامور
المستبعدة الملحقة بالمحالات قوله وكذا اذا قلت لم تقل او كما قلت لان لو ليست من
الابواب الخمسة وانما هو شرط ولد بمعونة القرينة معنى التمني فان لو في الاصل لتقدير غير
الواقع وانما فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التمني حتى خلت
على المضارع وانتصب في جوابها المضارع كما في جواب الاشياء التي من جملتها التمني ودل
ذلك على انها ليست على حقيقتها بل على معنى آخر يناسبها وهو ههنا التمني ثم ذكر على سبيل الاستطراد

الاستطراد او مناسبته لغيره بسبب تولده لعل معنى التمني تشبيها له بليت بقرينة نصب المضارع
في جوابه والا فهو ايضا ليس من الابواب ولذا لم تقل او كما اذا قلت وقوله في مكان
لا يسع امكان التصديق اي لا يحيط به ولا يشتمل عليه للقطع بعدم الشفيع حتى يمتنع ان
يكون قولك هل لي من شفيع لطلب تصديقك بوجود الشفيع ويتعين بمعونة القرينة كونه
للتمني واظهار محبة الشفيع مع عدم التوقع وقوله من شفيع مبتدا بزيادة من ولي خبره
او فاعل للظرف لاعتماده على الاستفهام وقوله فيما يفيد متعلق بالوقوع اي حال كونك
طالبا لحصول الوقوع في الامر الذي يفيده لو وهو فرض ما ليس بواقع واقعا قوله
امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك الا تنزل هو تصديقك بحال نزول صاحبك
من انه ينزل او لا ينزل ويفهم عدم نزوله لانك تعلم ذلك وتقطع به وهذا معنى قوله لكونه
اي التصديق بعدم النزول حاصلا حيث يراه لا ينزل فلا يمكن حمله على حقيقة الاستفهام
ويتولد منه معنى العرض اي عرض النزول عليه واظهار انك تحب ان ينزل عندك اي
نحن نحبه افلا تحبه انت ومن العرب من قيل ان المعنى تصديق صاحبك اياك في قولك
الا تنزل بان يصدقك بحال نزول صاحبك وهو انه لا ينزل ويقول بلى لا انزل
قوله لعلمك بحاله اي حال الايذاء وهو انه واقع البتة فلا معنى للاستفهام عنه وطلب
العلم به قوله او غير نفسك اي واذا قلت بدل ما تهجو الا نفسك فانه بمعناه وظاهر ما
طلب التصديق بان تهجو الاب غير تهجو نفس الابن وليس المراد ان ما تهجو الا نفسك او
غير نفسك مثال واحد معناه التردد في ان تهجوا به هو نفسه ام لا على ما قيل وكانه جعل غير
نفسك عطفا على نفسك اي الا غير نفسك قوله او كما اذا قلت لمن يسئ الادب الم اؤدب
فلانا امتنع ان يطلب العلم بتاديبك فلانا فيه نظر لان الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن
لطلب العلم والتصديق بالتاديب بل بعدمه لان مدخله الاستفهام هو نفي التاديب لا
ثبوته فالوجه ان يقال امتنع ان يطلب العلم بانتفاء التاديب ولا يرد هذا على قوله اما
وهيا امتنع الذهاب عن توجيه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الذهاب
امتنع ان يستفهم عنه اثباتا او نفيا لانه معلوم الانتفاء قطعا فلا وجه لطلب التصديق
بانتفائه كما لا وجه لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله الا اعرفك امتنعت من
عن الاستفهام اي عن ان يستفهم انها بل وقعت ام لا للقطع بوقوعها كما امتنع الذهاب

من الاستفهام للقطع بلا وقوعه وكأنه اراد انه يمتنع ان يطلب العلم بالشي وقوعا او لا وقوعا وثبوتا او انتفاء والحال ان العلم به حال وقوعا وثبوتا وح لا اشكال واما الكلام في جهتي افادته التقرير بمعنى التحقيق والتثبت فظاهر من المقام وسوق الكلام للعارفين بخواص التراكيب الواقفين على الطرق والاساليب وكذا الكلام في المولد فالقول بانا لا نسلم فلو لم يجوز ان يكون كذا انما لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه لكونه خارجا عن قانون هذا الفن من الابتناء على المناسبات والاسناد الى الاعتبارات بل التحكمات قوله او كما اذا قلت لمن يدعي امرا بعد ما ذكر من متولدات التمني السؤال ومن متولدات الاستفهام التمني والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجيب والتعجب والتعزير اخذ في الثلثة الباقية فذكر من متولدات الامر التعجيز والتهديد ومن متولدات النهي التهديد ومن متولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الاذهان السليمة والطباع المستقيمة والتتبع لتراكيب البلغاء والنظر في كتب الاصول واشار الى كثرة المتولدات بان جعل ما ذكره بالنسبة الى ما لم يذكره بمنزلة المصباح من الاصباح في افاضة الضوء وحاصل الامر انه اذا تعذر اجراء شيء من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازي الى قراين أخر تختلف باختلاف الاحوال والمقامات ثم يوجب فعله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي علاقة آخر كالانكار والتوبيخ على ما هو مذهبهم في التوليد فالمتولدات هي محصولات المعاني المجازية وغاياتها وقد صرح في بعض الامثلة بالمعنى المجازي مثل الاتحب ان تنزل الحث على الابتداء اما تنسى لك الذهاب تعلمني لا اعرفك لازم الشتم لا تمتثل لامري اي لا تأتي به وعدم الامتثال لا يستلزم عدم المبالاة ثم منع حقيقة النهي بل ربما يكون لامر آخر وسكت في البعض لخفائه او لانسياق الذهن اليه ولم يتعرض لغيره للعلاقة في ذلك وبني الكثير على السببية واللزوم قوله الباب الاول يريد ان كلمة ليت موضوعة لان يستعمل في تمني الاشياء وعند قصدها بخلاف لفظ التمني فانه موضوع لمفهومه المصدري وبخلاف مثل تمنيت واتمنى فانه للاخبار بذلك وتمن فانه للامر به فليس شيء منها للتمني وكيف يتصور ذلك وهي اسماء او افعال وليت حرف قوله في افادتها الاوجه ان يكون

ان يكون في حيز الخبر اي الوجه في افادة هما ما سبق من انهما لامتناع حملهما على معناهما الحقيقي يولدان معنى التمني فلا يرد ان اشكالا على قولنا ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت بقي اشكال حروف التنديم والتحضيض حيث يفيد معنى التنديم فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتوليد من هل ولو لكن بطريق اللزوم عند التركيب مع لا وما المزيدتين بخلاف ما اذا كانا مفردتين فان ذلك بطريق الجواز وهذا معنى قوله مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهو حال من ضمير منهما والعايد مصرح او من ضمير مركبة والعايد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما وفرق آخر ان القصد من تضمنهما معنى التمني عند الافراد الى افادة معنى التمني وعند التركيب الى ان يتولد منه في الماضي التنديم على الترك وفي المستقبل التحضيض على الفعل واليه اشار بقوله متولدا منه معنى التنديم متولدا منه معنى السؤال والتحضيض وانما اعتبر توسط التمني في ذلك لكونه ادخل في المناسبة واما قال بهذا الاخذ والتركيب لكونه اقرب الى الضبط وانسب بقواعد الوضع واما ذكره بلفظ كان لكونه قولا بالراي وميلا الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كان في مثل هذا الموضع كما يقولون الاشبه كذا والاشبه ان يكون كذا او في قوله مركبة مع لا وما تنابع لا نحى والاحسن مركبتين مع لا وما او مركبة منهما ومن لا وما قوله الباب الثاني قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام الوضع لان يستعمل في الاستفهام لا الوضع بازاء معنى الاستفهام حتى كانهما لفظان مترادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وهل وبعضها اسم كالبواقي قوله وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اي واوان والاصل اي اوان حذفت الهمزة من اوان والياء من اي فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء فصار ايان والاكثرون ابوا هذا التركيب لما فيه من كثرة التصرف مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب والاشتقاق وقد جاء فيه كسر الهمزة فجعله المص رح معونا لهذا الاباء لانه لا جهة لكسر الهمزة ح ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسروا الهمزة عوضا عن الياء المحذوفة ودلالة عليه واما عدام في كلمات الاستفهام فيظهر في المنقطعة سيما بعد الخبر مثل انها لابل ام شاة للقطع بان المعنى بل اهي شاة والدال على هذا الابهام لا غير ومن لا يعده نظرا الى انه عايد الى الهمزة وكثيرا ما تقول

صاحب الكشاف ان معنى الهمزة التي تضمنها ام هو الانكار او التقرير او نحو ذلك ولهذا لم
يذكرها المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام قوله ونالها لا يحقق اي شيئا من طلب
حصول التصور والتصديق بل يعمّها فيطلب به تارة التصور وتارة التصديق وجعله
النوع الاخير لان الاختصاص ملكة وعدم الاختصاص عدم ملكة فيتاخر عن الملكة وكان ما
يشمل القسمين بالنسبة الى المختص واحدا بمنزلة المركب من المفرد وقدمه في التفصيل حيث
قال والهمزة من النوع الاخير نظرا الى اصالة الهمزة في باب الاستفهام وعموم تصرفها وكثرة
مباحثها واعاد التنبيه على ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل المجمل واشتراط التال
لعدم ظهوره في بادي النظر واما نظهر بالتامل ان السائل يعلم قطعا ان بين الطرفين نسبة
اما بالثبوت او الانتفاء اجمالا وليس طلب التصديق الا طلب احدهما على التعيين ولم
يذكر هذا فيما سبق بل اخره الى هنا لانه انما ذكر جوابا عن اشكال يوهم على طلب التصور بناء
على ما قررنا والامر ان الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا او تفصيلا ولم يقل من غير
تصديق كذلك ليتوهم الاشكال فيحتاج الى الجواب قوله تقول في طلب التصديق قدمه
في التمثيل مع تاخره عن التصور ليناسب في جانب التصور ذكر طرف المسند اليه وطرف
المسند فان ذلك لا يكون الا بعد التصديق والاسناد ومثل بمثالين اما لفظا فللجملة
الفعلية والاسمية واما معنى فلطلب التصديق بثبوت الشيء على ما هو مطلب هل البسيطة وثبوت
الشيء للشيء على ما هو مطلب هل المركبة وكذا الكلام في مثالي هل وفي جعل المسند الظرف
للدبس كالخابية والدق تسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة الكاينة في الخابية او الدق قوله
ولاختصاصه اي ولكون هل مقصورة على طلب التصديق لا يصح ان يقابل بام المتصلة
فيقال هل عندك عمرو ام بشر لانها لتعيين احد الامرين بمنزلة اي وذلك لا يكون الا
بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها
ام المتصلة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه
من المنافاة ويصح ان يقابل بام المنقطعة فيقال هل عندك عمرو ام عندك بشر لانها اضراب
عن حكم وطلب لحكم اخر فلا ينافيها هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان
يليها احد المستويين والاخر الهمزة ففي مثل هل عندك عمرو ام بشر لا سبيل الى اتصال
ام وان كان الواقع موقع هل هي الهمزة مثل اعندك عمرو ام بشر بل الواجب اعمرو

عندك ام بشر او اعندك عمرو ام عند بشر والمنقطعة قد يقع بعدها المفرد
اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن معادل ذلك المفرد واقعا بعد الهمزة قبلها
مثل انها لابل ام شاة فيصح هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع من غير احتياج الى
اعادة الخبر اعني عندك اجيب بان ذلك الشرط انما هو حيث يكون بعد المتصلة مفرد
له معادل فيما قبلها فيشترط ان يكون ذلك المعادل بعد الهمزة او ما يقوم مقامها
واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع بعد المتصلة مفردا وهذا موجود في هل
عندك عمرو ام بشر لكن لم يصح الاتصال لدلالة ام المتصلة على حصول التصديق
وان السؤال انما هو عن تعيين احد الامرين بمنزلة اي وهل لا يصلح لذلك واما المنقطعة
فشرطها عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلهذا اعاد الخبر قوله
وقبح هل رجل عرف اي ولاختصاص هل لطلب التصديق قبح هل رجل عرف لما
سبق من ان البناء على المنكر المحض يكون للتخصيص والدلالة على حصول التصديق
باصل الفعل وانما الكلام في الفاعل ارجل هو ام امراة او ارجل ام رجلان فيكون
الاستفهام فيه لطلب تعيين الفاعل وهل لا يصلح لذلك وكذا قبح هل زيدا عرفت لان
تقديم المفعول للتخصيص بعد التصديق بصدور الفعل عن الفاعل والسؤال انما هو
عن تعيين المفعول ولم يقبح هل زيدا عرفته بالاضمار على شريطة التفسير لانه لا يتعين تقدير
المضمر مؤخرا ليفيد التخصيص بل يجوز ان يقدر قبل المفعول على ما هو الاصل من تقدم
العامل فلا يكون للتخصيص ويكون هل للتصديق من غير دافع وانما لم يمتنع هل رجل عرف
وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون الكلام للتخصيص بل يجعل رجل فاعل
فعل محذوف يفسره المذكور اي هل عرف رجل عرف فلا يكون من التقديم في شيء
فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفاعل وكذا زيدا يحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف
مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا عنه او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص
بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع واما نحو ارجل عرف وازيدا عرفت
فلم يقبح لكون الهمزة لطلب التصور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق
باصل الفعل فليس بين التقديم والهمزة ما بينه وبين هل من التدافع قوله واذا تقرر
ما سبق من التفاصيل وهو ان تقديم المسند اليه المنكر للتخصيص والمعرف المظهر لمجرد

التقوي والمضمر يحتمل التخصيص والتقوي والمفعول بالواسطة وبدونها وساير
المتعلقات من الظرف والحال ونحوهما يكون للتخصيص من غير تعقيد بالغالب او
مع تعقيد به لا يعتد بل حقق ان يهتدي ويعرف مالم يذكره ههنا من منع هل بزيد مررت
وهل في المسجد صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جئت ولم يقبح هل زيد عرف
وهل انا عرفت وانت عرفت من جهة اقتضاء حصول التصديق بالفعل لما عرفت
من ان زيد عرف لا يحتمل التقديم والتخصيص وان نحو انا عرفت وانت عرفت وهو
عرف لا يلزم ان يحمل على التقديم والتخصيص بل يحتملهما على السواء فلا يلزم في شيء
من ذلك حصول التصديق بالفعل وكون الطلب عائدا الى تعيين الفاعل بل يقبح استعمال
هل لكن هذا لا يستلزم عدم قبحها من جهة اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد فلا
تفارق الفعل اعني الفعل اذا وجده في الكلام بخلاف ما اذا لم يجد مثل هل زيد خارج
واما الهمزة فلا يقبح في شيء من الصور لصلوحها لطلب التصور قوله ولا بد لهل من
ان تخصص الفعل بالاستقبال لا شك ان هذا ليس لانه يجب الوضع كالسين وسوف
فذكره بلفظ لا بد ليس بذلك الحسن لانه يوهم ان ذلك مبني على كونه لطلب التصديق فان
المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبالي منه دون الحالي وليس كذلك اذ طلب التصديق يصح
في الكل ولهذا صح بالهمزة ثم فرع على تخصيصها المضارع بالاستقبال انه لا يصح ان يقال
هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب واقعا في الحال بقرينة الجملة الحالية
الواقعة في الحال لا الحادثة في الاستقبال وبقرينة المقام ايضا حتى لا يقبح هل تشتم السلطان
بخلاف اتضرب زيدا وهو اخوك واتشتم السلطان فانه يصح لان الهمزة لا يختص بالاستقبال
بل يجري في الاستفهام عن الواقع في الاستقبال ويصلح للانكار عليه واياك ان تتوهم
عدم الصحة مبنيا على ان الفعل المصدر بحرف الاستقبال لا يصلح عاملا في الحال فانه
غلط صريح سيدخلون جهنم داخرين • ساغسل عني العار بالسيف جالبا • على قضاء
الله ما كان جالبا قوله ولكون هل مزيدا ان في هل يضربن يستلزمان ويستدعيان
ان يكون له بالفعل مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط واستدعاء لا يكون للهمزة
وان كان لها نوع اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل اولى ولا يريد به الاختصاص
لظهور انه ليس لها اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه فضلا عن مزيد الاختصاص

الاختصاص والصفتان احديهما كونه لطلب التصديق الذي هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
والاخرى تخصيصه بالاستقبال فيما يحتمل الاستقبال كالمضارع ووجه استلزام الاولى
لهذا المعنى هو ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات دون الذوات كما ستعرف
ووجه استلزام الثانية لذلك ان التخصيص بالاستقبال وهو الصفات دون الذوات
لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال والاستقبال وانما الصفات هي التي
لها التجدد والتغير والثبوت في زمان دون زمان ولا شك ان الوصفية بالفعل
اليق وهو بها الصق لكونه موضوعا للحدث الذي هو الصفة والزمان الذي شانه التغير
والتجدد المناسب للثبوت والانتفاء والتعرض للمضي والحالية والاستقبالية قوله
ولاستدعائه اي استدعاء هل عطف على لكون هل واللام متعلق باستلزم وكلاهما كونه
لطلب الحكم واستدعائه التخصيص وربما نيا خبر كونه واظهر خبر لكون وانما كان الفعل اظهر
زمانية لكون الزمان ماخوذا في وضعه مدلولا عليه بلفظه تضمنا غير متعارف بابه بخلاف
الاسم فانه لا دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض له الا في بعض المشتقات بطريق
العروض لا الوضع واللزوم فان قلت بعد تعليل الاستلزام بالامرين لا معنى
لاسناده الى اسم الاشارة المشار به اليهما فانه بمنزلة قولك لفضله استوجب الفضل
لزيد الاكرام وهو خارج عن الانتظام وانما الصواب لفضله استوجب زيد الاكرام
قلت هو شبيه اعادة للتعليل لبعد العهد وطول الفصل الا انه اعاده بطريق
الاسناد اليه فليتدبر قوله ولهذا اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان
قوله تعالى فهل انتم شاكرون بعد قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم
ادل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون لان كلا منهما يفيد التجدد دون الثبات
والاستمرار غايته ان في الثاني زيادة تاكيد من جهة تقوي الحكم بتكرر الاسناد ان
جعل انتم مبتدا خبره تشكرون ومن جهة التكرير ان جعل انتم فاعل محذوف يفسره
تشكرون فيكون الجملة فعلية وكان هذا هو المختار وعليه التعويل وكذا من قولنا
افانتم شاكرون بالجملة الاسمية مع الهمزة وان كان يدل على الثبوت كما في فهل انتم
شاكرون دون التجدد كما في فهل تشكرون او فهل انتم تشكرون وذلك لما ثبت من
ان هل اشد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الهمزة فيكون ادعى للفعل من الهمزة فيكون

ترك الفعل معها دل على كمال العناية بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى الذات بخلاف تركه مع الهمزة فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يدل على كون العناية بالمعدول اليه في تلك الغاية وقوله عن طلب الشكر اي طلب حصول نفي الحاج كما هو شان الامر لاستحالة حقيقة الاستفهام في حق علام الغيوب قوله لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يعرف النكتة في العدول من الفعل الى الاسم وان الاصل اللايق بهل هو الفعل فلم يعرض واخ فوق الى الاسم كما ان بناء الفعل للمفعول واسناده الى المفعول ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سوال عن الفاعل كما في ليبك يزيد ضارع لا يحسن الا ممن يعرف النكت في ذلك على ما مر في موضعه بخلاف ازيد منطلق فانه لو صدر عن غير البليغ لا ينقص حسنه ذلك النقصان لان استدعاء الهمزة للفعل ليس بذلك القوي فكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو قريب من الجري على الاصل وهذا معنى كون الخطب في ايراد غير البليغ الاسم مع الهمزة اهون منه في ايراده مع هل وفيه ايماء الى ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل قوله فمن النوع الاول من انواع السلبية لكلمات الاستفهام وهو الذي يختص طلب حصول التصور فنفي بيانه بقوله من طلب حصول التصور حذف واختصار اي من المختص بطلب حصول التصور وجمع الضمير العايد الى المذكورات تارة فقال بهن لكونها كلمات وافردها اخرى فقال يتيح منك تطبيقها لكونها جماعة وضمير يستوجب للكلام والعايد الى الموصول محذوف اي تطبيق الكلمات في الكلام على ما يستوجبه الكلام ويقتضيه بالنظر الى الحال اي على مقتضى الحال ومن عكس فقد عكس قوله وكذلك نقول ما الكلمة تشير الى ان ما التي لطلب الحقيقة وان جعلوها قسما على حدة فهي داخلة تحت السوال عن الجنس فانك اذا قلت ما الانسان فكانك قلت اي جنس من اجناس الموجودات والحقايق والاجسام او الحيوانات هو وكذا التي لطلب شرح الاسم فانك اذا قلت ما الغضنفر فكانك قلت ما معنى هذا اللفظ بمعنى اي جنس من اجناس المعاني معناه والا فاللغة لا تثبت قسما على حدة واما التي لطلب الوصف فانها ايضا في اللغة وكثر استعمالها في الكلام كقولك عمرو وقد سبق المؤذن قيل وما المؤذن يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات قوله اجاب عن الوصف اي عن سوال الوصف للتنبيه على النظر المودي الى ان حقيقته ممتاز عن

ممتازة عن حقايق الممكنات لانه وصفه بقوله رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة تقتضي الاستغناء عن الغير بالكلية اذ لو احتاج لكان له رب اخر احتاج اليه ولم يكن ربا على الاطلاق والمستغني عن الكل لا يكون ممكنا والا لكان محتاجا الى الرب ويعود المحذور واذا لم يكن ممكنا لم يمكن تعريفه بالذاتيات لامتناع تركبه بل بالخواص والاوصاف قوله ثم استهزء بموسى ام بقوله ان رسولكم الذي ارسل اليكم وجننه بقوله لمجنون والمسئلة الحمقاء والجواب الكريم مجاز ووصف للشيء بوصف صاحبه قوله لكون رب العالمين عنده مشركا اما لانه وان ادعى الربوبية لم ينكر في نفسه ربوبية الله واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير التسليم العتو غاية الظلم والاستكبار والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه وهو اقصى الانف الغاء الباطل اليه وما غنه وتصويره في خياله تسليم اولئك البهائم يعني قوم فرعون له اي لفرعون اياها اي الربوبية وادعائهم الضبر لاولئك البهائم نظرا الى المعنى الحقيقي لكونهم من ذوي العقول الى ان يعقبوه اي دعت التحرة الى ان اوردوا عقيب قولهم امنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون نفيا لان يتهمهم احد بانهم يعنون برب العالمين فرعون قوله وان يكون عطف على ان يكون في قوله ويحتمل ان يكون فرعون الطاغية المتعسف الطلع وضمير جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وضمير بدله لموسى وهو في موضع البدل من التنوين لا الحال لكونه معرفة لانه وان جعل صفة مشبهة بمعنى البدل فاضافته ليست الى الفاعل مثل حسن البلد فجعله منصوب معطوف على مجرى وضمير المستكن عايد الى فرعون والبارز الى جواب موسى اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضريه مخلصا له عن طعن الطاعنين وقيل بالعكس اي يجعل موسى فرعون المخلص والمنهي لجوابه فيقول ان رب العالمين هو فرعون لجهله اي لجهل فرعون متعلق بطاغية واذ كان متعلق بجهله والمعنى ان ذلك اول اجتماعه بموسى بعد ما غاب عنه موسى وهرب حين قتل الواحد من قومه وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في لم يكنه للمخلص والمنصوب لجوابه على نهج الحاضرين او للجري في الجواب على نهجه وقيل هو ايضا للمخلص اي لم يكن المخلص المخلص وقيل لفرعون اي لم يكن المخلص فرعون كما كان في طاغيته تفيهق في كلامه توسع وتنطع اي تعمق والتفيهق الامتلاء كانه ملا به فمه واللام في المسجونين للعهد

اي لاجعلنك واحدا ممن عرف حالهم في سجني وكان يطرحهم في هوة لا يرى فيها نور
ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا قوله واما من فللسوال عن الجنس من ذوي العلم
اعترض عليه بالمنع بل هو سوال عن العارض المشخص لذي العلم وجواب من زيد ذكر
اوصاف له تعدد تشخصه في الخارج لا الملك وبشر او جني اعطى كل شي خلقه اي اعطى
كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن ويجوز ان يجعل خلقه
مفعولا اول بمعنى اعطى خليقته كل شي يحتاجون اليه ويرتفقون به فقدم المفعول
الثاني لانه المقصود ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطي وكيف يتوصل الى بقائه
وكماله قوله تبين اي تبينه الصانع بايجاده لما اوجد وتقديره لما اوجد على الوجه الذي
قدره وانبعث عطف على سلكت وضميره للسلوك او للطريق والخريت الدليل الماهر
اي الحاذق لزمكم جواب ذا وضميره كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعتراف
بما ذكر ان سلوك طريق النظر والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل
دون الهوى يفضي الى العلم بكون الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب
النقص والامكان واحدا في ذاته كاملا في صفاته فبالضرورة يكون العبادة حقا له لا لغيره
قوله احد المتشاركين باعتبار الاقل والمراد احد المتشاركين او المتشاركات في امر
هو مضمون ما اضيف اليه اي ووصفه بانه يعم المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان
والا فالامر الذي يتشارك فيه شيان لا يكون الا يعمهما فيطلب به اي من القائل في ذلك
كالثوبية في اي الثياب والخطاب في ايكم والقرشية في اي القريش فان قيل لا شبهة في ان
المسئول عنه بمن غير المسئول عنه باي وقد ذكر المص ان معنى من جبريل ابشر هو ام ملك ام جني
ومعنى ايكم يا بني الانسي ام الجني قلنا ذاك ليس من جهة ان المسئول عنه فيهما واحد بل
من جهة ان كلا من البشر والملك والجني جنس من ذوي العلم ولذا ذكرو في اي من جهة
ان خصوصية هذه الاجناس هي التي تميز احد المتشاركين في الخطاب والحضور ولذا عرف
والحاصل ان الاعتبار ثمة بالمفهومات وههنا بالذوات قوله كانك قلت اعشرون ام
ثلثون اشارة الى ان مميز كم الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد
فان مميز ثلثة الى عشرة مجرور مجموع وعشرين الى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور
مفرد قوله وتقول كم درهمك يعني ان مميز كم كثيرا ما يحذف بقرينة الكلام ويكون من اجناس

اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المرات او غير ذلك مما يدخل تحت
العدد باعتبار كونها اجزاء مما ذكر في الكلام او جزئيات له قوله قال قائل منهم كم لبثتم
في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على اذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم وقوله
كم لبثتم في الارض عدد سنين في سورة المومنين في حق اهل النار بعد قوله ومن خفت
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقال ابهام لا يخفى فان الاية
في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والضمير لله او للامور بسواله من الملائكة وفي مصاحف اهل
الحرمين والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض روساء اهل النار وعدد سنين
مميز كم وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية سوال تقريع والاستفهام
استفهام تقرير ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل
متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول ولم يسمع زيادة من في غير ما يكون
كذلك قوله فيمن روى بنصب المميز اي عمة ليكون استفهامية في موقع المبتدا
والخبر قد حلبت وفدعا صفة عمة او خالة رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل
فيكون منقلب الكف او القدم وامراة فدعاء والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتت
عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر واما على رواية جرعمة فكم خبرية اي كثير من العمات
وعلى رفعها يحتمل الاستفهامية والخبرية اي كم مرة او مرات فيكون في موقع الظرف او
كم حلبة او حلبات فيكون في موقع المصدر وعمة مبتدا لكونها مختصة بالوصف بمعنى لك والظرف
او المصدر قد قدم على فعله والمبتدا جميعا ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول
بالاجنبي كما تقول عمروا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب قوله
واما كيف فللسوال عن الحال اي عن كيفية الشي وصفته التي يكون هو عليها سواء كان في
موقع الخبر مثل كيف زيد او الحال مثل كيف جيت اي راكبا ام ماشيا وكيف ما كان فهو
ظرف بمعنى في اي حال وعلى اي صفة والشجي الحزين من شجي بالكسر حزن كالفرح من فرح
والما ويل للشجي من الخلي تفعيل والجزلان الفرح قوله فاتوا حرثكم انى شئتم اي كيف
شئتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره بعد ان يكون المأتي في موضع الحرث
وهو القبل دون الدبر وتفسيره بمن اي جهة يشمل ردا لما كانت اليهود تزعم انه
يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان ولدها احول فيشمل الاستعمال الثاني

اعني من اين وانهم خلاف في ان اني حينئذ بمعنى من اين او بمعنى اين ومن محذوف
وان عبارة تستعمل بمعنى من اين او بمعنى اين ومن محذوف وان عبارة يستعمل
بمعنى من اين ليصح على القولين وقوله بذا مبتدا خبره احد الطرفين المتقدمين اعني
اني ولك والاخر متعلق به وقول الكفار ايان يوم الدين استهزاء بالمسلمين في اعتقادهم
البعث والمعنى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع خبرا الا عن الحدث قوله
واعلم ان هذه الكلمات يعني الاسماء الموضوعة للاستفهام قد يتولد منها معان غير الاستفهام
امثال ما سبق في حرفي الاستفهام وهما هل والهمزة وذلك حيث يدل القرينة على ان
ليس القصد الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو المناسب للمقام قوله مالي
لا ارى الهدهد وقد يقال انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي وتلبس
بي في حال عدم رؤية الهدهد انائم وحائل ام هو غائب قوله وعليه اي على معنى الانكار
والتعجب والتوبيخ ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله الاية بمعنى التعجب متعلق بقوله او
حال من قوله خصه بالذكر لكونه العمدة ولكونه احوج الى الذكر من جهة ظهور استحالته
على الله تعالى وانما المراد حالة شبيهة بالتعجب او حقيقته على فرض الكلام ممن يصح منه التعجب
كما في كثير من القرآن المنقول على السنة العباد وصرح بالتعجب في اخر الكلام لكونه من توابع
التعجب وحاصل كلامه ان مثل هذا الكلام وان فرض كونه صادرا عن البشر فمعلوم انه ليس
لقصد الاستفهام عن الاحوال كيف وقد تعين الحال وهو حال العلم بالاطوار المختلفة المذكورة
وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما عن جميع الاحوال على ما هو مدلول كيف بل غايته نوع خصوص
بالكفر وهو العلم والجهل كما اذا قلت كيف جئت كان سؤالا عن حاله تعلق بالمجيء من المشي والركوب
لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم اذا قيد بقوله وكنتم امواتا الى آخره بمعنى وانتم
عالمون بذلك انتفى حال الجهل ايضا وصار المعنى في اي حال تكفرون حال العلم بالصارف
القوي للعاقل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى ينبغي ان لا يكون الكفر والتعجب
بمعنى ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب منها وللتعجيب بمعنى اسمعوا ايها السامعون وانظروا
ايها الناظرون وتعجبوا من كفرهم الجلي مع هذا الصارف القوي وللتوبيخ بمعنى اليس لكم
حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع القبيح في نفسه المقرون بصارف قوي من
الخارج وما ذكره حاصل تقرير الكشاف تركه لما فيه من بعض التطويل وان اشتمل على زيادة

زيادة تفصيل قوله الى اعني حين متعلق بمعنى النفي في لا بد وانساق جواب وقيل
اي تأدى السؤال الى كون الكافرين على احدى الحالين قوله اما عالمين منصوب بدل
من خبر ان تكونوا اعني على احدى الحالين لا من المجرور وضمير الكفر جواب اذا قيد والضمير
فيه عائد الى مصدر قيد وضمير وجوده وبعده للكفر عن سواه عن غيره اجراه مجرى الاسماء
دون الظروف قوله حال تذليل المخاطب اي اهانته متعلق بيقال والانكار ههنا
بمعنى النفي اي لا مغيث لك وقوله لكونه اي لكون هذا الكلام اي مما كان للتوبيخ والتشنيع
لكونه سؤالا عمن كان يدعي كونه مغيثا اين هو بمعنى انه ليس لان مكانه ليس هو فكيف تبغون
ويصرفون من انكره بانكه قوله وقد عرفت مما ذكرنا من اول الباب الى ههنا طريق استعمال
كلمات الاستفهام في معانيها والصرف بمعونة القرائن عن معانيها والحمل على ما يناسب المقام
من المتولدات وقد يفسر الطريق بحملها على غير معانيها بمعونة قرائن الاحوال وبابانه قوله
واذا سلكها اي الطريقة التي عرفتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما عرفته وتنبيه لانه لا يخفى
الصرف عن معانيها وان كان ينساق اليه قوله ومع هذا فهذا الفن بالمقام والحق الى الافهام
قوله وقوعا او غيره وقوع تمييز من حال نفس الفعل فلا تجوز انت حال كونك سائلا
عن الضرب هل وقع ام لا ازيدا ضربت لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الضرب من
المخاطب والسؤال عن الوقوع يستدعي الشك فيه فيتناقض وكذا ءانت ضربت زيدا
اذا قصد به ان المسند اليه كان في الاصل مؤخرا فقدم للاختصاص يستدعي العلم
بوقوع الضرب على زيد فجعله سؤالا عن وقوع الضرب يناقضه بخلاف ما اذا لم يقصد التقديم
وجعلت انت من اول الامر مبتدا وحملت الكلام على التقوي دون التخصيص فانه يجوز
ولم يعتبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم للاهتمام والاختصاص لانه
قليل جدا لم يعتبره المصنف اصلا بخلاف المسند اليه فان كونه مبتدا من اول الامر
غير مفيد للتخصيص مساو لاعتبار التخصيص بل ربما يكون ارجح بحكم الاصل وكذا لا ترض
ان تقول ازيدا ضربت ام لا وانت ضربت زيدا ام لا سواء جعلت ام لا بمعنى ام
لم تضرب احدا او لم تضرب احدا او بمعنى لم تضرب زيدا او لم تضرب انت لان ام سؤال
عن تعيين احد المتساويين فاذا اولهما نفي الفعل كان مقابلها اثبات الفعل كيف ما
كان لا خصوص المفعولية او الفاعلية على ما يعطيه التقديم قوله اما قال لا ترض دون لم

يجوز لانه يحتمل احتمالا بعيدا ان يقال معناه ام لا زيدا اضرب بل غيره وام لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين لكنه بعيد عن الفهم ضعيف في الاستعمال قوله وان اردت بالاستفهام التقرير لما ذكر في حقيقة الاستفهام السؤال عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والفرق بينها في صورة التركيب وما يصح وما لا يصح حاول اجرآء ذلك فيما هو [illegible] من فروع الاستفهام وكالحقيقة في كثرة الاستعمال وهما التقرير والانكار والتقرير عندهم يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وبمعنى الحمل على الاقرار والالجاء اليه وهذا هو الشايع فيما بينهم والاول هو المراد هاهنا بدليل حال قوله تقرير الفعل دون ان يقول التقرير بالفعل وكلام يلتبس التقرير على منوال الاثبات ونسج الانكار على منوال النفي قوله فاحذه امر من حذوت النعل بالنعل عداه بعلى لتضمين معنى القياس واورد لتقرير الفعل مثالين تنبيها على جوازه في الماضي والمضارع ولانكار الفعل مثالين احدهما ظاهر صريح وهو اضربت زيدا والآخر خفي مكني وهو ازيدا ضربت ام عمروا لمن يردد الضرب بينهما ومعنى انه ضرب احدهما فانك اذا انكرت ما اعتقده المخاطب محلا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد بدون محل وباقي المحال منتفية في اعتقاد المخاطب فاذا انتفى هذا المحل ايضا كان ذلك نفيا للازم وهو دليل على نفي الملزوم وبرهان عليه ونظيره من التنزيل قل آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو حرم لكان اما هذا واما ذاك وكلاهما منتف والمعنى انكار ان يحرم الله تعالى من جنس الغنم ضانها ومعزها شيئا من نوعي ذكورها واناثها ولا مما تحمل اناث الجنسين وكذا في جنسي الابل والبقر وذلك انهم يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة اخرى وكانوا يقولون قد حرمها الله واورد من امثلة تقرير الفاعل قوله تعالى هذا بالهتنا يا ابراهيم وذكر في دلايل الاعجاز ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار قال لم يقولوا ذلك له وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت هذا بالهتنا وقال بل فعله كبيرهم ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وكما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله يقوي هذا الظهور ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت فان قيل لا دلالة في السياق على انهم كانوا عالمين

عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يحمل الهمزة على التقرير دون حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه انه عم خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين وانه لا قيل من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فظاهره الاستدلال من ذمه للاصنام على انه الكاسر لها وذكر في تفسير قوله تعالى فراغ عليهم ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان البعض منهم قد شاهد كسره للاصنام فاقبلوا اليه يسرعون ليكفوه قوله اغير الله اتخذ وليا اغير الله تدعون تقديم المفعول وايلاؤه همزة الانكار ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولي وكذا المعنى اتخصون الهتكم بالدعوة اذا اصابكم ضر ام لا بل تخصون الله بالدعاء دون الهتكم فيكشف ما تدعون اليه كشفه واما في قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه فتقديم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاضمار على شريطة التفسير يحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر متأخرا عنه ولهذا قال ومنه ايضا ولم ينظمه في سلك الآيتين المذكورتين ووجهه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا امثالهم في الجنسية وطلبوا ان يكون من جنس اخر وهم الملائكة لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا واحدا انكارا لان تتبع الامة رجلا واحدا او ارادوا واحدا من افنائهم ليس باشرفهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه قوله فيذكر لما لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في البعض بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماضي او لا يكون ذلك في الحال والاستقبال حاول التنبيه عليه وعلى ما بينهما من التفاوت فمعنى اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان الذي كان ومعنى اتعصي لم تعصي ولا ينبغي ان يكون منك العصيان ومعنى افاصفيكم ربكم بالبنين واصطفى البنات على البنين لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله فانكر ذلك عليهم وقال انخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه دونهم وهي البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي له ذلك ومعنى انلزمكموها انلزمكم على قبول البينة ولا نقسركم على الاهتداء بها وانتم لها كارهون لا تختارونها تدخل الهمزة على المفعولين متصلين في مثله يجوز

الفصل الثاني مثل انلزمكموها قوله وايانا ان يزل وقد سبق في بحث تقديم المسند
ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون تارة للتقوي بان يعتبر الضمير من
اول الامر مبتدا وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي قدم
للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للتقوي لا غير والمنكر مثل رجل ضرب
للتخصيص لا غير فاشار ههنا الى انه ينبغي ان يكون حاضرا لديك عند ادخال الهمزة للاستفهام
او للتقرير او للانكار حتى يحمل كلا من التراكيب على ما يليق به من التقوي او التخصيص قطعا
او احتمالا فيحمل ارجل ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت تارة
على انكار فاعليته زيد وتارة على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب على انكار
الفعل البتة دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق من ان المظهر المعرف يحمل على الابتدا
البتة دون التقديم فمن ههنا يعترض على قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم
بناء على ان ليس القصد الى التخصيص واذا دعوا ان الاذن ينكر من الله لا من غيره ولكن
احمله على ان الله مبتدا من اول الامر والمراد تقوية حكم الانكار بانه يوهم ان مثله يحمل التقديم
والقصد الى التخصيص اذا كان مناسبا للمقام وقد سبق انه ليس كذلك والجواب
ان المذكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل عرف ليسا من قبيل هو عرف في احتمال
الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص
وانه ليس لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم الا ان يقدر بذلك الوجه البعيد
وهو كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل كما في واسروا النجوى الذين ظلموا قدم للتخصيص فلا
يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدا فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا يرتكب في الآية
لمانع آخر وهو عدم مناسبة المقام او نقول مراده ان على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة
الاختصاص في المظهر المعرف ايضا على ما يراه الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح
به في مواضع فلا سبيل اليه في هذه الآية لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى لا على تسليم
ثبوت الاذن وانكار ان يكون الفاعل هو الله تعالى فتعين حمله على الابتداء وافادة
التقوي على رايهما ايضا فيكون ذلك اعتراضا على صاحب الكشاف حيث عد الآية من
قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله
مرادا منه تقوية حكم الانكار حال من ضمير احمله والضمير لنحو قوله تعالى وفيه اشارة الى ان حرف

اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوي كان لتاكيد الانكار
لا لانكار التاكيد كما انه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل اغير الله اتخذ وليا كان
لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص كالنفي بعينه على ما سبق من ان مثل ما هم بمؤمنين لتاكيد
النفي وما انا قلت وما زيدا ضربت لاختصاص النفي فقول الابيوردي لا انت تفجعنا
بالجد بعدهم ولا انا بالحي عيشا كما كانا لما لم يناسبه الاختصاص كان لتاكيد النفي فان
قلت هذا يستقيم في مثل التقرير والانكار فما وجهه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل
ءانت ضربت زيدا او ازيد قائم عند نية الابتداء دون التقديم بل ما وجه كثرة التاكيد
بعد حرف الاستفهام نحو ائنك لانت يوسف قلت هو جار على الاصل من كون
الاستفهام عائدا الى التحقيق والتاكيد حتى ان اصل الحكم كانه معلوم وانما السؤال عن تاكده
وتقرره هذه الفائدة من التاكد والتقرر قوله وانظر في هذا التسلك الى سلك قوله تعالى آلله اذن
لكم في الحمل على الابتداء للتقوي دون التقديم للاختصاص من قبيل المصنف الآيات
الثلث واشار بها الى ان الانكار على اصل الحكم دون فاعلية الفاعل مع تقرير الحكم من
فاعل آخر ليكون التقديم للاختصاص على ما يذهب اليه الكثيرون وهذا كما ذكر في الآيات
ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو يتولى الصالحين فهم يوزعون وهم قد
خرج به للتقوي دون التخصيص فان هذا ظاهر في افانت تكره الناس افانت تسمع الصم
اذ المعنى على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل واثبات
ان الفعل متقرر وفاعله غيرك واما في اهم يقسمون فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص
ردا لاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان يكونوا
هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله ولهذا عقبه بقوله نحن قسمنا والحق ان
امثال هذا مفوضة الى قرينة الحال واقتضاء المقام وهي تختلف باختلاف الطباع والافهام
فمن ادعى احد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس يحتج على من ادعى الطرف الآخر
كذلك ولا يمنع احدهما على الآخر بعبارة ما لم يظهر جهة امتناع هنالك واما نحو وانا لا نسلم
ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذلك مثل ان يقال لا نسلم ان الآيات الثلاث
على التقوي دون الاختصاص او بالعكس فخارج عن قانون هذا الفن وانما يقع في المربيات
قوله واذ قد عرفت ان هذه الكلمات للاستفهام قد وعد في بحث تقديم المسند اليه

انه تقرر في قانون الطلب وجه تضمن الاستفهام صدر الكلام فهذا تقريره وحاصله انه
طلب والطلب لا يكون الا لما به فرط اهتمام وكل ما به فرط الاهتمام يجب تقديمه في الكلام
ولا يرد عليه ان الاخبار ايضا لا يكون الا بما به فرط اهتمام لان الانسان كثيرا ما يخبر بما
لا يعنيه لكن يرد ان كلا من الامر والنهي طلب وتقديم معمولاته عليه جايز مثل زيدا اضرب
وعمرا لا تضرب ولا يقال النهي طلب الانتفاء وهو دليل عدم الاهتمام لانا نقول
فيكون اهتمام بالانتفاء والترك وكف النفس وفيه المطلوب ويمكن ان يقال المراد
انه طلب الحصول في الذهن واشتغال اشرف اجزائك وخلاصة حقيقتك به لا الاشتغال
بصورته وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه قد
لا يكون بهذه المثابة لا يقال المطلوب لزوم تقديم الطلب بل ما به الطلب
كادوات الاستفهام واللازم من التدليل لزوم تقديم المطلوب لانا نقول
المطلوب الطلب والطلب الاداة وبهذا يتم المطلوب قوله لا يعجبك نهي غايب
من التعجيب فاعله لزوم وهو مصدر مضاف الى الفاعل مفعوله صدر الكلام فان قيل
ليس الاستفهام لازم صدر الكلام بل ملزومه فالوجه ان يروي صدر الكلام بالرفع
ويجعل المصدر مضافا الى المفعول قلنا ارادوا باللزوم اللصوق وعدم المفارقة
بمعنى انها لا يوجد بدون صدر الكلام وقد يقال في افادة الاستفهام انه نوع من الكلام
وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه ذلك النوع ورد بانه ما من كلام
الا وهو نوع من الكلام قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم وتخص كيف واين ومتى وانى
مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام لانها ظروف اي على اي حال وفي اي مكان وفي اي
زمان لا محالة لها متعلق كساير الظروف مثل حصل ويحصل وربما يتوهم ان وجوب تقديم هذه
الكلمات انما يكون بالنسبة الى عاملها حتى يكون التقدير كيف حصل لا حصل كيف ولا يجب التقديم
على المبتدا الذي وقعت هذه الكلمة خبرا له فازال هذا الوهم وصرح بوجوب تقديمها على
المبتدا لانها في الظاهر الفاظ مفردة هي الاخبار للمبتدا وسكت عن انى وايان لانهما
في معناهما وحكمهما حكمهما واما باقي الاسماء مثل ما ومن واي وكم وكيف لمفردات مخفية
يعلم وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه واحتياج
الى تنبيه لانها اعم من حرف الاستفهام وما يتضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء في ذلك

ذلك كونها مبتدآت مثل ما عندك ومن في الدار واتهم يأتيني وكم درهما في الكيس
او اخبارا مثل ما هذا ومن ابوك واي رجل اخوك وكم درهما مالك ومن يجعلها عند كون
المرفوع بعدها معرفة اخبارا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم تأخذ
ومثل بحم مثنا الوزن ومم تشق الانسان وفي ايها ترغب وعلى كم تصول وعلى هذا
القياس فان قيل البيت تبطل صدارتها بدخول الجار عليها قلنا لا لان المعنى
الذي له الصدارة يقدر قبل الجار اي اعن في تسال ام ذاك وقس عليه وكذا اذا اضيف
اليها اسم مثل غلام من تضرب وذاك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور واما ما يروى
في كلام بعض النحاة من نحو يكون ماذا او يصنع ماذا او فعل ماذا فالوجه ان يكون ماذا
متعلقا بمحذوف مدلول عليه بما تقدمه اي فما يكون على طريق التفسير بعد الابهام قوله
الباب الثالث في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم لمن لم يمارس الحدود وطرق
الاكتساب فيكون ضروريا فالآن يذكر ان ما يستعمل لتادية هذا المعنى في لغة العرب
اي شيء هو وان لفظ امر ولاي معنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر حقيقة في طلب
الاستعلاء فقط وانها للايجاب والوجوب قد يلازمه وقد لا يلازمه وان ما سوى ذلك
يتولد منها بمعونة القراين قوله سبق الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف اشارة الى ما
قال فيه اعلم ان طريق اشتقاق الامر ان يحذف من المضارع الزايد في اوله ويبتدئ على
الثاني ان كان متحركا والا فان كنت في باب افعل رددت الهمزة الساقطة والا جلبت
همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين مكسورة فيما عداه ثم يحذف الآخر ان كان
معتلا او يسكنه ان لم يكن ولا مشددا او يحركه في المشدد بأي حركة شئت اذا كان ما قبله مضموما
والا فبغير الضم قوله وعدة اسماء ذكرت في علم النحو اشارة الى ما عد في اسماء الافعال
من نحو رويد وهلم وهات ودونك وعندك وحذرك وحيهل وبله وعليك للامر وبه
وصه ومه وهيت وهلم وبل وهيكه وهيا وحدك وعطك واليك وآمين وما كان على
فعال امرا نحو حذار ونزاك ونزال وكانه مال الى مذهب غير سيبويه والا فهو عنده
من الصيغ المضبوطة لكونه عنده قياسا في جميع الثلاثيات المجردة قوله للامر اي لفظ
ام ر في لغة العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام الجازم والصيغ المخصوصة
والاسماء المعدودة على سبيل الاستعلاء اي طلب العلو وعد نفسه عاليا سواء كان

ان العلو حقيقة كما في امر الاعلى للادنى ولهذا نسب الى سوء الادب لان ذلك معناه الحقيقي المصدري بحسب اللغة لانه اذا استعمل ذلك يقال امره وامر واما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء قوله واما ان هذه الصور اي لينزل وانزل ونزال وصه والالفاظ التي من قبلها يعني جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة المختلف في بعضها انه قياسي او سماعي كنزال والمتفق بعضها انه سماعي كصه هل هي موضوعة في اللغة بوضع شخصي كالاسماء المعدودة او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ام لا ففيه خلاف فقيل نعم هو للطلب على سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لهما بالاشتراك اللفظي وقيل لهما وللاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاظهر الاول وهو انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكر ان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم ايده بوجه آخر ليس في افادة الظن كالاول الا انه يقويه وهو اطباق ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى الامر بقولهم لام الامر وصيغة الامر دون غيره من المعاني التي تستعمل فيها اللام والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة او الدعاء او الالتماس او الندب ونحو ذلك اولاهما ووجه التاييد ان الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة وغير ذلك والامر وان احتمل ان يكون المراد به هنا المعنى العرفي النحوي والاضافة بيانية كمثال الماضي والمستقبل لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وهذا القدر كاف في التاييد وبه يندفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجه ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي عكسه هل هي موضوعة جملة استفهامية وقعت خبر ان وان مع الاسم والخبر مبتدا خبره الجملة الواقعة جواب اما اعني فالاظهر كونها موضوعة لذلك والعائد محذوف اي فيه وقوله وتوقف ما سواه عطف على تبادر الفهم والضمير للامر بمعنى استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار متعلق بتوقف والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي والالتماس الطلب على طريق التساوي كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب على قصد كون الفعل

الفعل افضل من الترك والترك جايزا في الجملة مثل فكاتبوهم والاباحة على قصد تساوي الفعل والترك مثل واذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخويف وتحظير الاتيان بالمامور به مثل اعملوا ما شئتم وتحقيق معنى الحقيقة ليس اليه كثير حاجة قوله ولا شبهة فقد ذهب الكثيرون من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء يعم الايجاب والندب وان القول بكون الامر حقيقة بالطلب على سبيل الاستعلاء معناه انه للقدر المشترك بين الوجوب والندب والمصنف يدعي انه لا شبهة في ان ذلك يستدعي من الامر للايجاب الا انه لا يقتضي الوجوب على المامور ما لم يكن الامر عاليا اذ قد سبق ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب غريب ان حقيقة الامر الايجاب لكن في الوجوب تفصيل قوله لا شبهة في ان طلب المقصود اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه يجب بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف يعني ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله والا اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل وقوله فان صادفت هذه اي صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادت الوجوب والا اي وان لم يصادف اصل الاستعمال بالشرط بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من العالي لم يفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب وقوله ان تستعمل بيان تولدها ما ناسب المقام حتى الكلام ودلالته على ان امر الاباحة ايضا لطلب الفعل كامر الايجاب والندب لا ان يكون لطلب الفعل والترك على التساوي بحيث لا يبقى فرق بين امر الاباحة ونهي الاباحة بان كان الترك محظورا فورد النهي للرخصة في الترك واي الطرفين قال ان امر الاباحة كالجنس للايجاب والندب بمعنى انه ليس معناه الا مجرد طلب الفعل من غير دلالة على زيادة كمنع الترك او رجحانه وانما ذلك بقرينة من الخارج قوله الباب الرابع في النهي وهو طلب انتفاء الفعل المقصود في الخارج او طلب كف النفس عنه وقولهم حذوت حذوه بمعنى اتبعت اثره وسرت على طريقته عبارة شايعة فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد يحذو

حذو عمرو والنهي محذو به حذو الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مشكل لان حذوت في هذا المعنى متعد يقال حذوت النعل بالنعل اي قسته به فالقياس ان يقال النهي محذو بالامر فكانه نزل منزلة اللازم ثم عدي بالباء وانتصب حذو الامر على المصدر والوجه بعد غير ظاهر قوله بالشرط المذكور اي كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة فان قلت ليس هذا طريقة الامر بل الاستعلاء فيه اعم من ان يكون مع العلو او لا ودنو العلو شرط لافادة الوجوب وكذا النهي قلت ما ذكرت هو حقيقة استعمال الامر ويجوز ان يكون هذا اعني العلو اصل استعماله بمعنى الغالب الراجح فيصح الكلام فان قلت اي حاجة الى قوله اعني العلو لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله والا بمعنى وان لم يصادف استعماله على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور وكيف احتيج اليه في الالتماس لعون الدعاء قلت انتفاء الاستعلاء بالشرط المذكور اعم من ان يكون بانتفاء الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعلاء فلا جرم احتيج الى التوضيح لانتفاء الاستعلاء ليتحقق الالتماس والدعاء الآن لفظ المتن لا يغني عن ذكره قوله والامر والنهي هل هما للفور اي وجوب الفعل والترك عقيب ورود الامر والنهي والتراخي اي جواز التاخير مفوض الى القرائن وهذا مذهب بعض الاصوليين وامثال هذا ظنيات يكتفى فيه بالاقناعيات والتنبيهات والاخذ بالاولى والاخلق والاظهر في الفهم والاسبق والانسب بالمشاركات لا اليق ولا خلاف في ان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر والنهي يشاركانهما في ذلك فكذا في الفور وهذا هو المراد بقوله والنظر الى حال الطلب باخوي الامر والنهي منبه على ان حقهما الفور صالح للتنبيه ثم اورد منبهين اخرين ويرد على الكل ان الكلام في مطلق الامر والنهي وهذه مع القرائن فقوله والتراخي مبتدا خبره توقف من التوقيف وقوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير في موقع الحال من الفهم او من مجرور الى اي التبادر الفهم الى التعبير متجاوزا التقدير والفاعل المحذوف للمصدرين في تقدير دارادة هو المولى والارادة عطف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى غير الامر الاول انه قصد الجمع بين القيام والاضطجاع في الطلب لكن لا مجتمعين ليستحيل بل مع ارادة تراخي القيام واياك ان تحمل ارادة عطفا على

على تقدير وقوله منه مفعول الاستحسان والضمير للعبد قوله واما الكلام اشارة الى ما فيه اخوى في الامر والنهي وهي انهما للمرة او التكرار والجمهور على انه لا دلالة لهما على شيء من الامرين واختار المصنف التفصيل اخذا بالاشبه وتفصيل المذاهب في المسئلتين وتقرير الادلة والاجوبة مذكورة في كتب الاصول لاسيما مختصر ابن الحاجب فلا نطول الكلام فقوله ولا تظنن اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف اعني قولك في الامر وقولك في النهي وقوله فالاشبه جواز الشرط اعني وان كان الطلب وقوله كما نبهت عليه في صدر القانون يعني قوله ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب تعين ان يكون حصول المطلوب الذي يستدعيه في المستقبل وهذا معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحاصل وضمير صيرورته للاستقبال والمراد بقبل صيرورته حالا هو زمان الحال لان زمان الحال فلا يكون الوجود المطلوب في الاستقبال حاصلا وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب للحاصل قوله واعلم ان هذه الانواع الاربعة التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها اي في انها تصلح قرائن على ذلك وقرر ابن الحاجب رحمه الله بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج فان العلة الغائية وان كانت باعثها ومتقدمة علة لعلية الفاعل لكنها بوجودها معلولة لها ولهذا يقال ان الغاية متقدمة في الذهن ومتأخرة في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدره بعد هذه الاشياء واما الاخبار فلا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنه وانما هو لافادة علم المخاطب بمضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي قوله واما العرض اعتراض بين الاشياء لدفع الاعتراض بان النحاة قد جعلوا انجزام المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض وانت اقتصرت على الاربعة التي سواه وقوله على حدة اي على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة قوله

قال تعالى حكاية عن زكريا وانى خفت الموالى من ورائى وكانت امرأتى عاقرا
فهب لى من لدنك وليا يرثنى اشارة الى ان الامر الذى يقدر بعده الشرط لا يجب
ان يكون على حقيقته بل لو كان للدعاء او غيره جاز ايضا والى انه يقدر الشرط و
يجزم المضارع اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا
مثل ذرهم فى خوضهم يلعبون او وصفا مثلا اكرم رجلا يحبك او استينافا مثل
لم يدعوك فقوله يرثنى فى قراءة ابى عمرو والكسائى مجزوم على جواب الامر وفى
قراءة الباقين مرفوع فالجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والمصنف على الاستيناف
او يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب
هو يحيى لم يرثه بل هلك قبله فان قيل الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه وهو كذب
فى لزوم كون النبى عم غير مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا ليس على الحقيقة باخبار
وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثنى غاية الامر انه لا يترتب على طلبه ما كان
غرضاله وكم مثله للانبياء وورث يتعدى بمن مثل يرث من آل يعقوب وبنفسه
الى مفعول مثل يرثنى والى مفعولين مثل ورثته مالا والمراد ههنا وراثة النبوة والعلم والشريعة
وقيل ارث الحبورة ويرث من آل يعقوب الملك قوله وقال تعالى اشارة
الى مثال آخر من التنزيل لانجزام جواب الامر اشعارا الى ان الامر لا يجب ان يكون مضمونه
بحيث يستقل فى السببية بل يكفى ان يكون له دخل فى ذلك وافضاء اليه فى الجملة ولو بسائط
فان التقدير ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا فمجرد الامر
بالشئ لا يستقل بسببية فى حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالايمان
زادهم شرفا بالاخبار عنهم بكونهم بحيث يكفيهم فى الامتثال مجرد الامر ولذا عدول البعض
عن هذا المعنى جعلوا يقيموا مجزوما باضمار اللام الجازمة اى قل لهم قولى لك ليقيموا بطريق امر
الغائب بعبارة تليق وهى اقيموا ورده المصنف رحمه الله بان اضمار الجازم فى الافعال
كاضمار قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا نظير اضمار الجار
فى الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر اهذا خير ام ما ذكرنا من كونه جواب
الامر قوله وتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم
وانه جائز فى غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتأنيسا بتقديره وان كان فيه كثرة حذف

حذف بالنسبة الى حذف اللام فلازم ثم حكم بكثرته فى ابلغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم التقدير
بحيث يتم الجزء الاخير من الشرطية اعنى الجزاء الذى هو العمدة من الكلام المقصود بالافادة
وقد بالابتداء فى فلم تقتلوهم لقيد اللمية اتبعه بحسن القارئ زيادة حسن ولم يجعل فالله هو
الولى مترتبا على ام اتخذوا من دون الله اولياء مع انه انكار توبيخى بمعنى لا ينبغى ان تتخذ
من دون الله اولياء كما يقال لا ينبغى ان تعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة لان الانكار
وان كان راجعا الى معنى النفى فليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ فالذوق
الصحيح شاهد صدق على حسن قولنا لا تتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى دون
قولنا اتتخذ من دونه فهو الولى وحده وانما يحسن معه الواو الحالية كما فى قولك اتضرب
زيدا وهو اخوك ودون هو ومن امثلة حذف الشرط فى القرآن ان ارضى واسعة فاياى
فاعبدون اى ان لم يتيسر لكم العبادة فى ارض فخصونى بالعبادة فى ارض سواها
ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله اى لو كان معه اله
اذن لذهب ومنها فاياى فارهبون اى ان كنتم ترهبون شيئا فاياى فارهبوا لا ترهبوا
سواى قوله وكذا تقدير الجزاء لنا اى لاجل قرآين الاحوال فقوله واستكبرتم
عطف على فامن وهو على شهد والمعنى ان كان القرآن من عند الله وكفرتم الستم
ظالمين يعنى كنتم ظالمين قطعا لان الاستفهام لانكار النفى والتقدير يا دخله النفى ومن
امثلة تقدير الجزاء ولو ترى اذ وقفوا ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى الذين ظلموا اذ
يرون العذاب ان القوة لله جميعا الى غير ذلك قوله الباب الخامس فى النداء
مباحث النداء منها ما لا تعلق له بعلم المعانى كبحث اعراب المنادى وبنائه وترخيمه وامثال
ذلك ومنها ما له تعلق به كتعيين حروفه وتفصيل الكلام فى معانيها الاصلية والعدول بها عن
الاصل لنكتة ونحو ذلك مما يتعلق بتطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد تعرض فى علم النحو للقسمين
جميعا الا انه خص ههنا الثانى بالذكر لانه الذى يتعلق بنظر علم المعانى كانه قال بعض مباحث النداء
التى يناسب ان يتعرض لها فى علم المعانى قد سبق التعرض له فى علم النحو فلا يتكلم فيه وانما يتكلم فى
البعض الذى لم يسبق التعرض له لتعلقه بنظر النحوى بخلاف البعض الاول لا تعيين للحرف
فمن جهة نصبها الاسماء فلا بد من ذكرها فى بيان العوامل واما تفصيل معانيها فلما جرت
به عادة النحويين كبيان معانى حروف الجر والحروف المشبهة وغيرهما ومعانى الافعال الناقصة بالافعال

وافعال المقاربة وغيرها على طريق تكميل الصناعة وتكثير الافادة مع اعترافهم بان ذلك
وظيفة لغوية قوله سبق التعرض لذلك حيث قال الضرب الذي يصب اينما
وقع من الحروف الناصبة للاسماء وستة يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كيا عبد الله
اذا كان بعيدا عنك وتقديرا لتبعيدك نفسك عنه هضما كيا الله الخالق او لما هو منزلة
البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جليل الامر الذي ينادي له كندائه تعالى
لنبيه بيا والهمزة واي لنداء القريب وهو النداء بها خاصة فان قيل ما هو منزلة البعيد
داخل في البعيد تقديرا فكيف قال ولما هو اي النداء بما هو منزلة البعيد وقسيم الحقيقي
وغيره قلنا من جهة اندراجه في البعيد تقديرا ما يكون لتبعيدك نفسك عنه هضما فلم
يتناول ما هو منزلة البعيد من نائم او ساه الذي قسم كونه منزلة البعيد الى ما يكون ذلك بحسب
الحقيقي اي من غير اضافة الى خصوص امر والى ما يكون بالاضافة الى خصوص امر قوله
ولكن هنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فيه ملاحظة لعبارة سيبويه
وفي قوله نوع من الكلام اشارة الى ان هذا باب على حدة نقل عن معناه الاصلي
الندائي له صور وجزئيات كباب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع به وابصر وعن
الاخبار او الاستفهام مثل ما احسن زيدا وكباب التسوية مثل ما ابالي اقمت ام قعدت
نقل عن معنى الاستفهام ولهذا التزم في هذا الباب ترك حرف النداء لانه لم يبق فيه
النداء اصلا فكره التصريح باداته وليس هو من قبيل المتولدات التي لم يصيرها على حدة
كالاغراء في يا مظلوم والاستغاثة في يا لله من الم الفراق والتوجع يا الطلال ويا للدواهي
والتدله والتضجر والتحسر ونحو ذلك في مثل قوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله
انزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وقوله الا انعم صباحا ايها
الطلل البالي وهل ينعمن من كان في العصر الخالي وقوله يا ربع لو كنت دمعا فيك
منسكبا قضيت نحبي ولم اقض الذي وجبا وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك
بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي وقوله يا عيد ما عدت بمحبوب على معنى القلب
مكروب وقوله يا ليل ما افضل على حبايبي فيك واحبابي وقوله يا عين بكي عند كل
صباح وقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ويا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا وقوله ايها الباب لم علاك اكتئاب

اين

اين ذاك الحجاب والحجاب قوله مختصا من بين الرجال اشار الى ان اي في قولك
ايها الرجل وان كان مضموما والرجل مرفوعا صفة له كما في النداء لكن المجموع في موضع الحال
مما قبله وتحقيق ذلك ان اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن
طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كاكرام الضيف في
انا اكرم الضيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكين ايها الرجل وليس المراد باي وصفه
هو المخاطب ليكون نداء بل هو عبارة عما دل عليه الضمير السابق وقد يجب التنبيه له ان هذا
الباب قد يجري فيه زيادة تفخيم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء وذلك انه قد يقوم مقام
اي اسم منصوب معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ولا يكون منقولا من النداء
لانه لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير
يا مثل ايها الرجل قطعا وان يكون منصوبا بتقدير اعني واخص مثل المعرف باللام قطعا
وربما يكون علما مثل بنا تميما يكشف الضباب وقد يجيء فيه زيادة تعميم بان لا يكون تابعا
لضمير سابق بل ربما يكون مع انتصابه في صورة العطف على مرفوع مثل الذين آمنوا والذين
هادوا والنصارى والصابئين او مجرور كقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالي اي واخص الصابئين واخص شعثا قوله واعلم ان الطلب جرى على عادة
في تعقيب الابواب بعد بيان المقتضيات ببيان خلاف مقتضى الظاهر فيها لنكتة لا تخطى
فيها الا النحرة من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني والدربة بالعادة واجراء على
الحرب ونحوها والعض بنواجذ قاطع كناية عن الاخذ بجد والكمال في الامر وفيه اي في نوعها
من انواع لبعض وصلته يكون على هذا الكلام بذلك اي بواسطة ذكر واحد من الطلب والخبر
مكانا آخر ومناسبا بذلك وقيل اي المتكلم بذلك متى وجد خطا من متممات البلاغة
اي من شرائطها ومكملاتها واسباب ظهورها والا اعتبار بها اظهر لك حاله تشبيها بالسحر
في اخذ القلوب وامالتها الى قبول الكلام واستحسانه والانقياد بمضمونه بقدر ما ثبت
اي اخلاقه يمكن لان العاقل لا يرضى باليسير من امثال ذلك وتفسير المتممات بمحسنات اللفظية
والمعنوية على ما في علم البديع لا يناسب هذا المقام كيف وقد جعل من جملتها بل من جهتها
كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام ولطائف اعتباراته اما المتكلم
فلانه لو لم يكن كامل المعرفة بذلك فكلامه وان اشتمل على غرائب نكت وعجائب فقر لا يعتد

بها ولا بعد من محسناته بل يلحق بالاتفاقيات وينزل منزلة اصوات الحيوانات واما السامع
فلانه اذا لم يكن واقفا على ما تضمنه الكلام من اللطايف نزله منزلة ما لا جهة لاستحسانه ولا
عبرة بشانه وقوله من سمات البلاغة في نسخة المقابلة بدون من افترعن كذا الكشف عنه
واظهره وافتر عن اسنانه تبسم ما تشبث متعلق بافتر ان نظم الكلام ببيان لما سبق بحرف
من او بدل منه وجعل هذا من سمات البلاغة بمعنى ان ما يتضمنه هذا الكلام من لزوم
الانطباق على ما لاجله المساق ومن لزوم كمال المعرفة بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم
والسامع مما يتم به امر البلاغة ويظهر فان قلت مضمون الكلام السابق انه يجوز
ان يستحسن الكلام من متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم آخر لكونه غير بليغ وان كان
المقام واحدا كما استحسن من علي رضه تسميه الميت متوفيا بلفظ اسم الفاعل ولم يستحسن
من غيره كما مر وظاهر ان صحة اختلاف النظم من جهة المقبولية وعدمها عند اختلاف المقام
مثل ان زيد العالم يقبل في مقام الانكار دون الابتدا ولا يصلح علة لهذا فما معنى تعليله
بقوله اذ لا شبهة الخ قلت معناه انه كانه وقعت لك شبهة في صحة الكلام الواقع من
متكلم لقصد متكلم مع انه لا شبهة لك في صحة الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام
فقال انه يصح الاول اذ لا شبهة لك في صحة الثاني مع انه نظيره فكما اذعنت لصحة ذاك فاذعن
بصحة هذا كما تقول هذا المسكر حرام وان لم يكن خمرا لانه لا شبهة لك في حرمة الخمر وكما في ذلك
من بعض الخفاء قد يسبق الى بعض الافهام انه تعليل لمقدر اي ما لم يتبرهن لصحة استحسان
الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام لانه لا شبهة لك فيها فقوله فلا بد لحسن
الكلام من انطباقه على ما لاجله سيق تفريع على صحة اختلاف النظم في القبول وعدمه عند
اختلاف المقام وقوله ومن صاحب له عارف بجهات الحسن تفريع على استحسان النظم الواحد
في المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا مما فيه شبهة احتج عليه بقوله والا اي
وان لم يكن للكلام صاحب عارف بجهات الحسن غير متخبط اياها جاز حمل الكلام الصادر
منه على غير جهات الحسن بان يحمل كلامه المؤكد على غير نفي الشك ورد الانكار مثلا فيتعرى
عن الحسن لذهاب كسوته التي تحسنه وتزينه وهو الانطباق على مقتضى الحال في علم السامع
ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق على مقتضى الحال وكون المتكلم
عارفا بجهات الحسن وهو كون السامع ايضا كذلك ومع نسق في كلامه ما يصلح لابتنائه

لابتنائه هذا عليه ذكره بكلمة الواو واعاد لفظ لا بد فقال ولا بد مع ذلك اي مع وجود
الانطباق ووجود متكلم عارف من سماء مخلوقة عن الافتنانات البلاغة وما فيها من
انواع اللطائف وضمير غيرها للافتنانات وقيل للبلاغة وضمير دونها للانتحة جمع صماخ
والشرطية اعني اذا اتصل مسخه في موقع البيان لكون الآفة والبلية من الاصخة ولا تري
به الدر صفة كلام والباء للمقابلة اي لا ترى انت بدله ومقابلته الدر او للمصاحبة
اي لا تبصر معه الدر ولا يلتفت اليه مسخه جواب اذا والضمير للكلام مسخا اي مفعول
مسخه على انه بمعنى الممسوخ ويجوز ان يكون الضمير للكلام وضمير بقوة اي بعلوه عايد اليه
وان جعلته مصدرا فالمراد بالضمير معنى الممسوخ ويجوز ان يكون الضمير للكلام والعايد
الى الموصوف محذوفا اي لسببه والمتخلب بسكون الشين وفتح الحاء المعجمتين الخرزة التي
لا اخس ولا اقل قيمة منها قوله ولا مر ما يجد اما مصدرية او ابهامية والمعنى انه ليس
ارتفاع قدر كلام الله في نظر علماء المعاني والبيان الى اخذ الاعجاز والخطاطة في نظر الجهلة
بهذا العلم الى حيث يسوون بينه وبين كلام الناس ويظنون ان لا مزيد فيه على استقامة
المعنى وصحة اللفظ افرادا وتركيبا بل ربما يطعن فيه الآخرون في الخلل من جهة اللفظ
والمعنى كما ذكر في خاتمة الكتاب مع الجواب قوله والجهات المحسنة لاستعمال الكلام الذي
في صورة الخبر بحيث اذا استعمل في معناه الحقيقي كان خبرا وان كان عند استعماله في
معنى الطلب انشاء وطلبا لا خبرا وبعضهم عليها انه بعد خبر وانما التصرف في ان جعل
ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فاخبر عنه واقعا وهذا انسب بقولهم انه استعمال للخبر في
موضع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب الا انه قد سبق في بحث الفصل والوصل
ان مثل رحمه الله انشاء وذكروا في مثل لا وايدك الله انه عطف للانشاء على الاخبار الذي هو
مضمون قولك لا اي ليس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف
المقصود وهو ان يصير الدعاء له دعاء عليه وعلى هذا يكون كل كلام اخرجا على مقتضى الظاهر
او مقتضى ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقي وكحصول كلامه ان الجهات المحسنة لاستعمال
الخبر في موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هي التفاؤل واظهار الحرص في الوقوع وقصد
الكناية وحمل المخاطب على الفعل ابلغ حمل وخامسة اجمالية هي مناسبات اخر ووجه
حسن قصد الكناية يجوز ان يكون الكناية نفسها لانها لما فيها من المبالغة ولطف التعبير حسنة

وان يكون لما فيها من الاحتراز عن صورة الامر فمن جعل الرابعة هي الاحتراز عن صورة
الامر ولم يجعل الحمل على الفعل واحدة من الخمس فقد سها قوله ابعد واقعد ظاهر الان
ما يجب الاحتراز عنه هو تصحيف بعض اسمائه التي ربما اطلع عليه المهدي اليه قوله وهل
خلع هرون الرشيد ابن المهدي خامس الخلفاء العباسية بويع له بعد اخيه موسى الهادي
في ربيع الاخر سنة سبعين ومائة وتوفي بطوس يوم السبت الثالث من جمادى الاخرة
سنة ثلث وتسعين ومائة وهو ابن اربع واربعين سنة جعل الولاية بعده لولده
محمد الامين وبعده للمامون فانه قيل انه لما سال المامون عن جمع المسواك فقال
ضدها محاسنك يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ مساويك جعل العهد له وقدمه على
محمد الامين المتسرع على ما ينبغي ومن قبيل الاحتراز عن لفظ مساويك ولفظ نحو ذلك
ما روي ان الرشيد راى بيد رجل حزمة خيزران فقال للفضل بن الربيع ما ذاك يا فضل
فقال ذلك عروق الرماح يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ الخيزران لانه كان اسم والدة
الرشيد قوله افترى اي اتعقل فتظن ان خلع هرون على كاتبه وغيره يا هرون على حاجة
كان لامر غير التفاول قوله او هل حين غضب الداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن
محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضوان الله عليهم اجمعين
وكان مولده ومنشؤه بمدينة الرسول صلعم ونسبه ومقتله من الشهرة بحيث لا ينبغي
ان يظن انه ملك بمصر وذلك انه خرج في خلافة المستعين بالله واستولى على طبرستان
وما يليها وانقادت له الديالمة وذلك في سنة خمسين ومائتين وتوفي في سنة
سبعين ومائتين وولي الامر اخوه محمد بن زيد رضي الله عنه الى ان قتل بجرجان في سنة سبع
وثمانين وشاعره ابو مقاتل الرازي وقد انشده في يوم المهرجان لا تقل بشرى ولكن
بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فقال له الداعي اعمى تبتدي بهذا يوم المهرجان وقيل
بطحه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ في ثوابه وفي تاريخ السلافي ان
الداعي قال له كان الواجب ان تفتح القصيدة بغير لا فانه حرف غير محبوب ولو قدمت
المصراع الثاني لكان اصوب فقال ابو مقاتل ايها السيد في الدنيا كلمة اجل من قول
لا اله الا الله وابتداؤها لا فقال الداعي اصبت واجدت واجزل عطيته وروي
ان المعتصم لما بنى قصره بالميدان وجلس فيه انشده اسحق الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك

ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر
قوله وهل تسمية العرب بشير الى ان التجوز والتفاول ليس من المتكلم واهل الاستعمال
بل ان كان فمن المسمي اهل الوضع وقد يقال ان الفوز قد يجي بمعنى الهلاك ايضا
يقال فوز الرجل اذا مات وان النهل هو اول الشرب فقد يروي وقد يقلع دون
الري قوله وتارة لاظهار الحرص لوجه ترك اللام لان الجهة المحسنة نفس اظهار الحرص
وكذا الكلام في قوله تارة لقصد الكناية وتارة لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى
وتارة القصد الى اظهار الحرص مع بعده لا يستقيم في قصد الكناية بل هو من باب الميل
مع المعنى لان قولك الجهة المحسنة تارة تكون كذا في معنى ان استعمال الخبر في موضع الطلب
يكون لكذا وضمير صورته وبه لما يطلب وضمير نفسه واليه وبخلافه للطالب وكذا المستكن
في يغلط والمنصوب للحس والمجرور في له للحكم الحسي وضمير عليه لانتقاش الصورة في الخيال
بحيث يغلط الحس في الحكم بخلافه تارة ويستخرج له محل تارة اخرى وشيخ المعرة هو ابو العلاء
المعري واسمه عبد الله بن سليمان بن تنوخي ولد سنة ثلث وستين وثلث مائة وقال الشعر وهو
ابن احدى عشرة سنة او اثنتي عشرة ورحل الى بغداد سنة ثمان وتسعين وثلثمائة ومات بمعرة
نعمان يوم الجمعة الثاني من ربيع الاول سنة تسع واربعين واربعمائة في ايام القايم بامر
الله والسري السير بالليل والتاويب للنهار وهما في موقع الظرف بحذف المضاف اي
يصحبني في وقت السري امامي وفي وقت التاويب خلفي وقد يقال في معنى البيت ان
سيري ليس الا فيك فعلى عادة المسير الى الحبايب توجه اليك في اول الليل فحياك امامي
وارجع عنك في وقت الفجر فحياك على اثري قوله وتارة لقصد الكناية وذلك ان
نحو الاخبار بحصول النظر في الاستقبال من لوازم طلب النظر المفضي الى الامتثال فعبر به
عنه على طريق الكناية التي هي في نفسها من المحسنات لكونها ابلغ من التصريح مع ما فيها
من رعاية الادب بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور اي على
الفعل والترك الذي اخبر به قصدا الى طلبه ابلغ حمل بالطف وجه اما الابلغ فلما فيه من
الدلالة على ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال بحيث صح الاخبار عن وقوعه ولو في
الاستقبال واما الالطف فلما فيه من الاشارة الى ان المخاطب في محبته بهذه المثابة
قوله وتارة لمناسبات اخر كان اللايق العطف على قصد التفاول لمناسبات

بالنصب وبالعطف على لاظهار الحرص لمناسبات باللام الا ان الرواية بالرفع على معنى
وتارة الجهة مناسبات اخر ومثل هذا قبان مفضي الى افنان وتلك المناسبات
مثل اظهار تهيؤ الاسباب كقولك اشتريت لي عبدا مقام الشر والدلالة على الكمال
في بذل النوال كقولك اعطيتني كذا مقام اعطني والاشعار بالاستغناء عن السؤال
كقولك سعيت في حاجتي ورحمت فلي وعافني والاحتراز عما يكرهه من عدم التقوي
لو قلت اللهم وفقه للتقوي بخلاف وفقك الله نظرا الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك
قوله وامن آية هي مبتدا بزيادة من للاستغراق وكل من آي القران ووارده
صفتان لها وجملة بعد الاخبر للمبتداء وهذا اشارة الى ان استعمال الخبر مقام الطلب
والآية في الاصل العلامة اصلها اوية لانها يرجع اليها في معرفة ذي العلامة نقلت الى
الطائفة المخصوصة من القرآن المبين اولها وآخرها توقيفا والنكتة في لا تعبدون الا
الله حمل المخاطب على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ الالطف واظهار الرغبة
في وقوعه ووصف المخاطبين بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا تسفكون وتؤمنون
وتجاهدون ووجه كون هذه الاخبار في موضع الطلب ان اخذ الميثاق على الشيء
يكون بطريق الطلب دون الاخبار بوقوعه والدلالة على التجارة المنجية من عذاب الله
يكون بالامر والارشاد الى اسباب النجاة لا بطريق الاخبار بذلك وقوله فانظر الى
ان هذا اوجه لفظا واوفر معنى من جعل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان ورفع
المضارع والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وحمل تؤمنون على الاستيناف
بيانا لما كانوا يقولون من انا لو علمنا احب الاعمال الى الله لعملنا به قوله ومن هذا
القبيل امر من نحو اعادك الله وعصمك الله كان مثالا من عند نفسه وهذا انما
يقول البلغاء كما مر آنفا والنكتة في الماضي التفاؤل في الماضي والمضارع الرغبة
في الوقوع والانباء عن استحقاق الرحمة حتى كانها وقعت او نحو ذلك قوله
ومن الجهات المحسنة لما كانت نكتة ايراد الخبر في مقام الطلب فذكر من ايراد
الطلب مقام الخبر اظهار معنى الرضا لا دخل تحت الطلب وفضله الى وجهين ثم
اشار الى التعميم بقوله وما شاكل ذلك قوله اسيئي بنا او احسني لا ملومة
لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة انت ولا مقلية من قلاه ابغضه ومقتضى

ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى انا راض عما تفعلين لا الومك ولا ابغضك ان اسات
او احسنت قالوا لو قال هذا البيت في وصف الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعلا
حال من ذكر لفظ الامر الى آخره وضمير اخبارت لعزة وفي حقه لكثير وضمير جوابه للام
وضمير تفاوته لما اخبارت ومبنى ذلك على ان قوله او توخى اظهار نفي ان يتفاوت
عطف على توخى اظهار رضا الرضا وقوله كما تقول حسم او لا اتصم تمثيل للبيت على
التقدير الثاني لهذا المثال وقد يتوهم انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على
ان يكون نكتة مستقلة مقابلة لاظهار معنى الرضا فضمير جوابه وتفاوته للطلب وفساده بين
وضمير عليه لتوخى اظهار نفي ان يتفاوت الجواب قوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم معناه
استغفرت لهم او لم تستغفر لا تتفاوت الجواب وهو ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا
طوعا او كرها ان عدم التقبل نفاقهم لا يتفاوت بان تقع مطلوبه وهو الانفاق بالطوع
او لا يقع قوله وما شاكل ذلك معطوف على اظهاره معنى الرضا وذلك كالايماء الى
كون ما يخبر به محبوبا ومرغوبا وغريبا وعجيبا يراد حصوله قوله والامر مبتدا خبره
منوط والظروف بعده في موقع الحال او الصفة بزيادة اللام كمثل الحمار يحمل بزيد
ان اكرم بزيد في معنى اكرم زيدا اي صار ذا كرم والباء زائدة في الفاعل مثل كفى بالله
والنكتة اظهار ان هذا الفعل امر عجيب ينبغي ان يطلب تحصيل فيتعجب منه وهذا التساوك
اشارة الى كون الجهة المحسنة فيه اعتبارا لطيفا لا الى ايراد الطلب في مقام الخبر والاكثر
ثم امع التقييد نقول من جعله امرا بمعنى الخبر من لغو الكلام ولهو الحديث واحترز بهذا
التقييد من قول من جعله امرا من اكرمه والباء زائدة في المفعول او من اكرم صار
ذا كرم والباء للتعدية والمعنى اجعله كريما وصيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد كرمه
والامر على اصله قوله ولهذا النوع يعني ان طرق الكلام البليغ واساليبه منكثرة جدا
بحيث لا يحصى وكل مقتضى ظاهري للكلام مخالف الظاهر مدخل فيه فبالضرورة نبكته
هذا والمصنف منهك عليه ويستدل اليه تارة بالتصريح كما صرح به في اخر فن الاسناد والمسند
اليه والمسند بذلك وفي اثناء الحالات ايضا وتارات كثيرة بطريق التلويح اي المفهوم
والدلالة بان يورد في اثناء المباحث احكام وامثلة من خلاف مقتضى الظاهر من غير
تصريح بانها كذلك وتلك الاساليب مع تكثرها واختلافها جدا مشتركة في رجوع اصلها الى

البلاغة وفي كون نشوها ونماها وروتها وتبايها من طرق البلاغة وشعبها ومن خبيات
اسرارها وغرايب نكتها شبه اساليب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر باشجار لها اصول
وعروق في قلوب العارفين باخذ الماء آشيا فشيا من مواد البلاغة وفروعها ومشارب
الفصاحة وشئونها وجعل العروق تنتشر به من الافانين اغراضا ذا المعهود وعكسه ولذا توهم
انه قلب وان كان طليا وقوله ولا كالاسلوب اي والحال انه لا مثل لاسلوب الحكيم في جملة
تلك الاساليب وهو ان يتلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه ويتوقعه او السائل بغير ما يساله
ويتطلبه فالاول كقول الشاعر اتت تشكي البيت اي جاءت المراة تشكيه عندي
معالجة امر الضيافة ومباشرة تهيئة الطباخ والاطعمة للضيوف مرتقبة ان آمرها بالمسالمة
في ذلك مكان المراولة والتقاعد هنالك مقام المسارعة فاجبتها بخلاف مرادها وامرتها
بان تجري على معتادها وتزيد في ذلك على معهودها جدها واجتهادها فقوله وقد رابت حال
من ضمير تشكي وهو من ضيرات وكاني من ضمير قلت والضيفان جمع ضيف يجرون
يقصدون والضيف للجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل للمصدر كالزور
ولذا قال هم الضيف والضمير للضيفان القاصدين منزله وماواه النازلين ساحته
وذراه والثاني كقوله تعالى يسالونك عن الاهلة الآية سالوا عن بيان السبب الفاعلي
في بدو الهلال دقيقا ثم زايده على التدريج الى ان يصير بدرا ثم ناقصه على التدريج
الى ان يصير كالهلال فامر النبي عم بان يجيبهم ببيان السبب الغائي فيه ذلك تنبيها على ان السوال
عن هذا اليق بحالهم لانهم ليسوا يطلعون بسهولة امر استفادة القمر النور من الشمس واختلاف
تشكلات ضوئه فيما يلي ابصارنا باختلاف اوضاعه من الشمس على ما بين في علم الهيئة وكقوله
تعالى يسالونك ماذا ينفقون الآية سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان مصارف
النفقات تنبيها على ان السوال عن ذلك اهم لان النفقة لا يكون خيرا وصدقة ولا يخرج
عن حد الاضاعة الا اذا صرفت الى المعرف ووقعت في الموقع ان الصنيعة لا يكون صنيعة
حتى يصاب بها طريق المصنع واما انها ماذا يكون فمغني عن السوال اذ كل احد يعرف انه
الذي يكون فيه خير ومنفعة ولهذا ادرج في الجواب لا بطريق ان يكون جوابا بل بطريق ان
يكون بيانا لما ينفقون بقوله من خير فقوله او السائل عطف على المخاطب والباء في بغير
للتعدية او الملابسة يلقاه بكذا لقيه واستقبله به وقوله بتنزل سوال السائل جملة منبهة لكنه

للكيفية يلقى السائل بغير ما يتطلب وتحميه سواله وله وتعديه وحالة للسائل وعن في عن موضع
للتقوية كاللام في الضرب لزيد والا فالتعدي متعد بنفسه وقوله ان يسال عنه بدل من
هو او مبتدا وخبره اليق والجملة خبر هو والجملة صفة سوال وهو بمعنى السوال عنه وفي كون الآية
الاولى اعني يسالونك عن الاهلة من قبيل الاسلوب الحكيم نظر اذ لا دلالة لسوالهم على انهم
سالوا عن السبب دون الحكمة وفي عبارة الكشاف يشعر بانه سوال عن الحكمة وتمام بيان
ذلك في الحواشي قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق
اشارة الى الانسان وذلك الكتاب المنزل على النبي عم اشارة الى القرآن وهو قليل في
الاستعمال وقوله لربما صادف المقام اي حسن مصادفة واشد مطابقة ليترتب عليه ما ذكر
من تحريك نشاط السامع بحيث يصير كالطايش المسحور الذي لا حلم له ولا وقار ومن في من
نشاط السامع ليست مثلها في قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه لانها تكون تبعيضية
وهي هنا بيانية اللهم الا ان يجعل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاطه والوقار الحلم والرزانة وقر
يقر فهو وقور والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالبهايم المتحير الطايش والشكيمة سلبه وارتفوا للسامع
الشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا
ابيا وليس الشكيمة بخلافه وذلك الخارجي هو القبعثري من الخوارج الذين خرجوا على علي يوم حين
رضي بالتحكيم وسللت السيف نزعته من الغمد والسخيمة الضغينة والموجدة في النفس غير ان سحره
فاعل سل وتقي الآن معترض على هو مذهب المعتزلين وتنازع العاملين والمستتر في سحره للخارجي
والبارز للحجاج والدهمة السواد وفرس ادهم اسود والادهم القيد والشهبة البياض الذي
يغلب على السواد وفرس اشهب وقوله متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة من غير ان يكون
به غباوة وتبرزا اي تحرجا ووعيد الحجاج اياه بالحبس في القيد في معرض الوعد بالحمل على الفرس الادهم
حالان من فاعل قال وهو ضمير الخارجي قدم الاول على المقول لانه باعتبار ما تقدمه من كلام
الحجاج واخر الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارجي من غير شاركه
وشاركهما بالعاطف حال ثالث هو قوله متوصلا اي متوصلا بذلك الى ان يري للحجاج
بالطف وجه ان من كان مثله فهو جدير بان يعطى لا ان يقيد والامر بالكسر الامارة لا بالفتح
فانها المرة من امره ومن امر بالضم صار اميرا واصفده اعطاه مالا والصفد بالتحريك العطاء
وصفده شده واوثقه والصفاد ما توثق به الاسير من قد وقيد وغل والجمع الاصفاد

والوحدة حين يوصل بالابعاد والمخفض بالتعيين كونه للخبر قوله وليكن عطف على مقدر اي فخذ هذا في علم المعاني متعلق بكلامنا على ما ذكر في صدر الفصل انه لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه ومستقلين حال مقدرة من ضمير كلامنا وحتى غاية لما في الاستقلال اي علم البيان من معنى هذا الكلام فيه وبسطه وضمير منه لعلم البيان وهو بيان لما نخرج اي منقصد من له ومنتصبون لاجله وما نخرج مفعول اردنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال من المجرور وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم والمراد بما نخرج الكلام فيهما من غير تعرض لخصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم بدليل انه جعل الكلام في الاستدلال والوصف استينافا للاخذ في التعرض لعلمي المعاني والبيان وتمامه في موضع آخر استيفاء لما نشاء وبهذا يظهر وجه صحة تقييد آخر كلامنا بالآن فكان لما انتهى الى ما نحن له وهو الآن واخذ بجنب التحقيق وهو حين يختم الكتاب ثم كون البيان شعبة من المعاني باعتبار ان البياني كون كل منهما علما على حدة منفردا بالتدوين وينتقل من احدهما الى الآخر ولهذا اسماهما علمين وعرفهما تعريفين وجعل لهما فصلين وهذا آخر كلامنا في شرح الفصل الاول والله المسئول للتوفيق لشرح الثاني وان يفيض علينا في البيان كما افاض في المعاني انه المفيض للاولى والاخرى قوله الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وغايته فاورد ههنا قاعدة لضبط المعاقد اي مجملات تفاصيل المقاصد برجوعها الى التشبيه والمجاز والكناية وثلاثة اصول لبيان المقاصد الثلاثة ولهذا قال الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشارة الى ان القاعدة لضبط المعاقد والاصول الثلاثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المعاني مقدمة لضبط المعاقد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر يفهمونه الاربعة واخرى في الطلب باقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان حملت ضبط المعاقد على بيان الموضوعات كما قال ههنا القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع البيان وهو الخبر والطلب من حيث اشتمالها على الدلالات التي يتأتى بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء واياك ان تصغي الى من يجعل موضوع البيان نفس الدلالات التي يجري فيها الوضوح والخفاء كيف وهو من اقسام العربية والفنون الادبية الباحثة عن احوال اللفظ وانما التمايز بالحيثيات فمرجع الصرف الى هيآت المفردات وما في حكمها والنحو

والى هيآت التركيب من حيث تادية اصل المعنى والمعاني من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها واذا اختلفت فليس البحث الا عن احوال التشبيه والمجاز والكناية قوله وهي ان محاولته يعني ان طلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات المختلفة الدلالات وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية فلا بد ههنا من التعرض لانواع الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان غير الوضعية كم هي وكيف هي والباء في بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق بايراد المعنى وكذا في بالدلالات لكن من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد مثل مررت بزيد بعمرو بل من قبيل اكلت من البستان من العنب وذلك ان يجعله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا امكن كما في قولك انا زيدا غير ضارب لكونه في معنى لا ضارب مع امتناع انا زيدا مثل ضارب بتقديم معمول المضاف اليه على المضاف او يجعله حالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله غير ممكن خبر ان محاولته وترك الفاء لما ان ما بمثل المقدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان اشارة الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح زيادة ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا لم يبال بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم بان المراد بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح قوله فانك اذا اردت تشبيه المثال على كمال الضرورة واشار بلفظ مثلا الى ان هذا جار في كل مثال وضمير منه لمفعول قلت وهو خده يشبه الورد في الحمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة لان الظاهر ان قولك خده يشبه الورد تركيب وصفي لا اسنادي وضمير منها للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى تراد فيها مرادف تلك الكلمة لا لكل كلمة اذ ليس ههنا مرادف كل كلمة ولو اريد بكلها عموم الجمع لا لكل فرد فهو انما يراد في مجموع الكلمات لا لكل كلمة والى هذا يعود الضمير في مكونها فان الموضوعة لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا لكل مرادف وضمير فهمه لهذا المعنى او للسامع اضافة للمصدر الى المفعول او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات وتلك اشارة الى الكلمات الاول المذكورة في قولك خده يشبه الورد وانما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود التفاوت في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض على قرينة نفي الراحم بان يكون مشتركا وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف باستعمال تلك الكلمة ونحو

وذلك ما هو زايد على العلم بالوضع فان المراد انه لا تفاوت في الوضوح بالنسبة الى نفس
الدلالة الوضعية افاد وعيت الهيئة التركيبية واقتصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة من غير
زيادة او نقصان قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بوضعها اي وضع المراد فان
تلك الموضوعات لم يفهم منها شيا اصلا اي بالكلية واستصابه على المصدر او الحال اي ذا اصل
فان الشي اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا اريشا فان قيل عدم العلم بوضع كل كلمة
اعم من ان لا يكون عالما بوضع شي منها او يكون عالما بوضع البعض دون البعض وهذا
لا يستلزم ان لا يفهم شيا اصلا بل ان لا يفهم الكل والحاصل ان رفع الايجاب الكلي في حكم
العلم بالوضع سلب جزيي فيه وهو لا يستلزم الا السلب الجزيي في الفهم قلت المراد انه لا يفهم
شيا مما هو معنى الكلام لا واضحا ولا واضحا لا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا جهل معنى بعض
اجزاء الكلام جهل معنى الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا لم يفهم شيا
بعد قوله كان فهمه منها كفهمه من تلك اشارة الى ان المشروط بالعلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ
وهو لا ينافي ان يعقل المعنى في الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا يندفع
ما يقال ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور قوله
وانما يمكن ذلك اي التفاوت في الوضوح في الدلالات العقلية ولو كان ذلك اشارة الى
محاولة الايراد بالطرق المختلفة في الوضوح على ما هو الانسب بسوق الكلام لكان الانسب
ان يقول بالدلالات العقلية وقوله مثل ان يكون في موضع المصدر ليكمل او الحال من
الدلالات والمثل به لا يلزم ان يكون نفس ما اضيف اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون بعض
ما اضيف اليه في ضمنه وقوله لشي خبر يكون قدم على اسمه وهو تعلق بالجزء ويجوز ان يكون لغوا
ويكون تامة وقوله ولثان وثالث عطف على لشي اي ويكون لهما ايضا تعلق بذلك
الآخر فاذا اريد التوصل بواحد من المتعلقات الثلاثة الى المتعلق به اعني الى ذلك الآخر الذي
تعلقت به الثلاثة يمكن تفاوتت الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق بعضها
اوضح من البعض صح الوضوح والخفاء في طرق افادة ذلك الآخر المتعلق به لكن اللازم وهو
صحة تفاوت الثلاثة في وضوح التعلق حق لجواز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل اليه الذهن
بسهولة والبعض بعد نظر وتامل لافتقاره الى وسط او وسايط في العلم او يكون تعلق البعض
بلا واسطة في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر الى ما لا يحصى فيكون اللازم وهو صحة

صحة التفاوت في طريق الافادة حقا فان قلت بل اللازم صحة التفاوت في طرق
الافادة لا في طريقها على ما هو المدعي قلت سلم اولا ان يكون ذلك الطريق اوضح او اخفى
بالنسبة الى طريق آخر وهذا لازم قطعا فان قلت المطلوب صحة التفاوت في الدلالة
لا في طريقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه طريق ومتوصل به تفاوت في
الدلالة اذ بها التوصل بل لا معنى للتوصل سواها ولهذا قال في طريق افادته ولم يقل
فيه اي في ذلك الواحد على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام هذا والاظهر انه لا يريد بطريق
الافادة ذلك الواحد المتوصل به بل الكلام المودي لذلك المعنى الذي يقصد ايراده بالطرق
المختلفة فان الاختلاف بالوضوح في بعض مفردات الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام
وسيجي لهذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف خفائه على وضوح التعلق انما هو لزيادة الوضوح
والا فالتفاوت في الوضوح كاف في المقصود قوله واذا عرفت هذا اي ان امكان التفاوت
في الوضوح انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان لصاحب علم البيان
زيادة احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية اي نوع من انواعها وانه
كيف يجري فيها التفاوت ليتاتى له معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح
بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر خواص التراكيب وان كانت بدلالات عقلية يكفي
الشك ورد الانكار في ان يكن نظره فيها ليس من تلك الجهة وبحيث يتفاوت بتفاوتها
فليست له تلك الحاجة الى التعرض لانواع الدلالات والكلم وان كان بحسب الوضع جنسا
للكلمة كتمر وتمرة ولذا صح الكلم الطيب بتذكير الوصف لكن لما شاع استعمالها في الكثير لا يطلق
على الواحد البتة حتى اشتهر ان جمع الكلمة كلمات وكلم فالمراد بها ههنا الكلمات ولكل منها
دلالة فيتعدد الدلالات ويتنوع الى مطابقية وتضمنية والتزامية فلها انواع فيكون المضاف
انواع دلالات الكلم لا مية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد منها بلفظ الجمع حيث قال
بالدلالات الوضعية وحين اعتبرها في الكلام الواحد قال بالدلالة الوضعية قوله
فنقول بيان لانواع الدلالات بعد التعويل في تفسير مطلق دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر
من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا كذلك شهرة تفسير انواعها على انه يريد بيان ان
ان ليس المراد بالعقلية ههنا ما اشتهر من كون المدلول جزا من المعنى الموضوع له او لازما
عقليا بل اعم واعم ولما كان دلالة اللفظ على المعنى نسبة بينهما وبين السامع ايضا

فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول الخبر اضافة تارة
الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتارة الى المعنى فيقال فهم اللفظ
بمعنى مفهوميته وانفهامه وتارة الى السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ او انتقال
الذهن منه الى المعنى وبهذا الاعتبار صح ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى الى معنى
وفي قوله ان اللفظ متى كانت اشارة الى ان المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات
حتى اذا وصف دلالة المركب بالمطابقة او التضمن او الالتزام كان ذلك باعتبار وضع
الاجزاء وفي قوله لمفهوم ايماء الى ان الغرض الاصلي من الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم
فانه انما يقصد المعنى باللفظ ليفهمه السامع ولذلك تراهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل
من حيث يدل عليها بالالفاظ مدلولات ومن حيث يعنى بها معاني ومن حيث يحصل منها
مفهومات وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض
اللوازم او نقصان بعض الاجزاء لم يكن مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله
بحكم الوضع متعلق بيدل بمعنى انه الذي يحكم بهذه الدلالة والفهم لا العقل نفسه مع قطع
النظر عن وساطة الوضع وفيه اشارة الى قيد الحيثية وان المطابقة هي دلالة اللفظ على
تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له وبالنظر الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء او اللازم اذا اعتبر دلالته على الجزء او اللازم بالتضمن او الالتزام لم
يصدق عليه المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام الموضوع له في احد الوضعين وذلك
لانه ليس بحكم الوضع بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء ولا الملزوم بدون اللازم
وكذا الكلام في تقييد دلالة التضمن والالتزام بواسطة التعلق وحكم العقل فلذلك
وجعل الوضعية اسما للمطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع وبحسب الوضع المحض من غير
اعتبار ربط عقلي والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية لما ان للوضع مدخلا فيها
ويجعلون العقلية اسما لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة
اللفظ على وجود اللافظ من غير ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اح على اذى الصدر
وما اخ على الوجع وقوله لمفهوم ما ذاك اي لمفهوم اللفظة التي وضعت اللفظة له
ولنسمه اي ذلك المفهوم اصليا اعتراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا
لان الاصل فيما للوضع دخل فيه ان يكون بمحض الوضع وما سواه فرع عليه يحتاج

يحتاج اليه وقوله في كل من التضمن والالتزام على الانفراد انما يسمى دلالة عقلية
ايضا ربما يوهم ان ذلك بحسب اشتراك اللفظ بينهما لكن الاظهر ان الاشتراك
معنوي كما يقال الانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الحيوان المعنى
الدلالة العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي وغيره وبحكم العقل
ولا يجب في ذلك التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا كما يعتبره
المنطقيون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم الاصلي اليه
لعرف اي عام وهو متعارف العامة فانه المتبادر من اطلاق العرف او لغير عرف
عام من عرف خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين او الفقهاء
او الاصوليين او النحويين او غيرهم او من غير عرف خاص كما ينتقل من كثرة الرماد
الى الضيافة فعلى هذا لا يبعد ان يجري العرف على اطلاقه تناولا للعام والخاص ويراد
بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما قد يتفق للبعض من اعتقاد التعلقات
بين الاشياء كما ينتقل من المقدام الى الشجاع ومن المغوال الى الجبان ومن البخيل
الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام او عرف خاص وما قيل
ما يقال ان التعلق بين جبان الكلب والجواد باعتبار عرف علماء المعاني قوله امكن
جواب ان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك وتيسر فمعنى امكن المتكلم
ودعا عليه ان يطلع وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق
قوله واذا عرفت فان قلت الذي عرفنا هو ان ايراد المعنى الواحد بالطرق
والتراكيب المختلفة لا يتاتى الا في الدلالات العقلية لا على الصور المختلفة قلت
هو اشارة الى ما نقل عن الشيخ عبد القاهر من ان اعتبار اللطايف والمزايا والخواص
والكيفيات ونحو ذلك مما يدل على فضيلة الكلام يجري في المعاني اولا وبالذات وفي
الالفاظ ثانيا وبالعرض فجعل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها بتراكيب
مختلفة وهذا ما يقولون ان للمعنى في هذا البيت صورة وغيرها في ذاك وقال الجاحظ انما
الشعر صياغة وضرب من التصوير فالمراد بالصور هي المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ
والمعنى الواحد من المعاني الثواني وقد سبق في ذلك بيان اوفى فقوله على صور
في موضع الحال وكله على الاشعار بان المقصود الاصلي هو ذلك المعنى الثاني واما الصور

بمنزلة المنفصلة لها وضمير هي عايد الى ما يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالة العقلية لظهور
ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح تفسيرها
بالانتقال لكونها ماخوذة باعتبار الاضافة الى السامع وقوله كلزوم احدهما للآخر
وان كان بصورة التمثيل لكن المراد ان العلاقة هي اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما اذ لو
اريد بالعلاقة اعم من مطلق اللزوم لم يترتب عليه قوله ظهر لك ان علم البيان
مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق
من ان ذلك التعلق بين المفهومين لا يجب ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان
مما يثبته الاعتقاد لعرف او غيره كان كافيا وانما عدل عن عموم اللزوم وهو اعتبار اللزوم
العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات خارجة عن اللزوم العقلي
بل اذا اعتبرنا اعتبروه من اللزوم البين لم يكن الدلالات المعتبرة عند علماء البيان مع
صدق التعريف عليها والمنطقيون يعتبرون التعريف فيعتبرون الدلالة بكون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك قوله مرجعه اى اصله الذي يرجع
اليه تفاصيله وما ينبغي ان يتحقق حتى يمكن تحصيله هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي
اللزومات وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون ابدا من الجانبين ولو عرفيا
في احد الجانبين مثلا بين العلم والحيوة ملازمة بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة يستلزم
العلم عرفيا ولهذا جوز كون اللازم اخص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكر من تعميم اللزوم
الى ما يكون من الجانبين كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانب كما بين العلم
والحيوة فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي ان يعلم ان ليس معنى اللزوم بين الامام والخلف
ان كل ما يكون له امام يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس بلازم بل المعنى ان
تعقل كون الشيء امام الآخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه قوله بحكم الاعتقاد يعني
قد جرت العادة بان طول القامة لا يكون بدون طول النجاد ولو فرض له النجاد
اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراءة ولا عكس فيثبت ذلك
في الاعتقاد وان سميت مثل هذا عرفا عاما فلا نزاع لكن العرف العام انما يطلق حيث يكون
وضع واصطلاح من العامة لامر طايفة مخصوصة قوله ولا ريب في تجانب من لا سمه
او وقعه في الترتيب وفاعله الانتقال وضمير طابه وعايد اليه يعني ان الانتقال من احد

لازمي الشيء الى الآخر كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة لا يتوقف بالنظر الى ظاهر
في شك في انحصار مرجع البيان الى اعتبار الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال
من لازم الى ملزوم لانك اذا تاملت ونظرت الى الحقيقة علمت ان مرجع ذلك الى الانتقال
من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم لانه ينتقل من البياض الى الثلج ثم من
الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل في موقع المصدر وما موصولة صلتها الظرف
اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا انتقل وقوله مرجعه تعليل للنفي عما لا بد
قوله وقد سبق تنبيه على ان عدم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يقدح في كون
المراد بالغيث لازمه الذي هو النبت وقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا
جواب عن سؤال وهو ان المجاز مما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم
بل بالعكس فان الغيث ملزوم والنبت لازم فذكر النبات واراد الغيث يكون
تجوزا من اطلاق اللازم على الملزوم وانتقالا منه اليه والجواب انه ايضا راجع
الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين لا يعتمد
مساواة اللازم لذلك الملزوم اذ لا انتقال من العام الى الخاص وح يكونان متلازمين
ويصير الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقالا من الملزوم الى اللازم فنحو امطرت السماء
نباتا اي سلك رعيا الغيث وبهذا تكلف تصدى به العضد بان كل مجاز انتقال من الملزوم
الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجع الكل
الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون المفهوم الاصلي مرادا
او جايز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان في قبيل كثير من المجازات
والكنايات مما لا يتصور بين المعنى الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا لا عقلي ولا اعتقادي
قلنا بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث يستتبع الانتقال في الجملة لم يرد الاشكال والمص
معترف بان هذا كله تكلف لقصد الضبط قوله وان الكناية عطف على قوله فان
المجاز وقوله فلا انحصار بيان كون الانتقال في طويل النجاد من اللازم الى الملزوم وقوله
فلا علينا اي لا باس علينا ولا عتب في تنويع علم اصحاب علم البيان الى التعرض
للمجاز والكناية بناء على كون مرجعه الى جهة الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
والى جهة الانتقال من اللازم الى الملزوم كما في الكناية وضمير تحديهما للمجاز والكناية

ومعنى كاد بها اصلين جعل مباحث الفن راجعة اليهما وتفاصيل لمجلها وقوله اذ لا يخفى
شرط جواره فلا بحث بان التوقف اي لاغتياب وللاوم والجملة بيان لجهة لتقديم المجاز
على الكناية وهي ان الكناية يجري من المجاز مجرى المركب من المفرد نظرا الى ان الانتقال من الملزوم
واضح بنفسه بمعنى عدم احتياجه الى اعتبار امر زايد على اللزوم بخلاف الانتقال من اللازم
الى الملزوم فانه مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام
من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة الملزوم وجوز
كون اللازم اخص اما بمعنى اللزوم الجزئي او بالاصطلاح على ان ما يكون وجوده على سبيل
التبعية لشئ آخر فهو لازم له وذلك الشئ ملزوم فالمعروضات ملزومات والعوارض لوازم
وان كانت اخص كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان او باعتبار ان اللزوم في
نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي اللزوم الاعتقادي لا يمتنع وجود الملزوم
بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم اخص بمعنى ان له تعلق لزوم بالشئ اعتقادا لكن ليس
بحيث متى تحقق ذلك الشئ تحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملزوم او اخص منه
صح الانتقال منه الى الملزوم ان عقلا فعقلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف ما اذا كان
اعم لا يقال الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يفتقر الى كون الملزوم بحيث اذا
حصل في الذهن انتقل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا معنى اللزوم في هذا
الفن لا امر زايد عليه وبهذا يندفع ان الانتقال من الملزوم ايضا يفتقر الى كونه اخص او
او مساويا والاظهر في كون الكناية من المجاز بمنزلة المركب من المفرد ما ذكره صاحب الايضاح
وهو ان المعتبر في المجاز هو غير الموضوع له فقط لوجود القرينة المانعة بخلاف الكناية فان
الموضوع له مراد ايضا او جائز الارادة قوله ثم ان المجاز يريد تمهيد اصل آخر للبيان
هو التشبيه لانه بحث عن ذلك وجعل من مقاصده وتشتغل في هذا الفن بتفاصيله و
احكامه واقسامه فوق ما يكون على سبيل الاستطراد او المبادي كما في بحث الحقيقة بالنسبة
الى المجاز ولما كان احد الاصلين فما ثبت من الكلام السابق هو المجاز لا الاستعارة
وكان المبني على التشبيه هو نوع الاستعارة لا مطلق المجاز صدر الكلام بذكر المجاز وخص الاستعارة
بالعناية فقال ثم ان المجاز اعني الاستعارة يعني ان التعرض لها والبحث عن احوالها ينبغي
تقديم التعرض للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا يتحقق بدونه فلا علي ان تجد التشبيه

ان تجد التشبيه اصلا ثالثا وان تقدمه على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التقدم
فظاهر من جهة ابتناء الاستعارة عليه واحتياجها اليه واما اخذه اصلا آخر من علم البيان
فلانه لكثرة مباحثه وعموم فروعه وتفاصيله واقسامه واحكامه قد جاوز ان يجعل مقدمة او
حكما استطراديا او نحو ذلك كيف ومباحثه اكثر من مباحث الكناية وفي لفظ الفروع
اشعار بهذا المعنى فبهذا الاعتبار انتظم ترتب قوله فلا بد على ما قبله من الكلام فقوله
يستدعي خبران المجاز وتانيث الضمير مع عوده الى المجاز مبني على انه عنى به الاستعارة وكذا
ضمير انها ومنها وقوله من حيث انها متعلق بيستدعي في موضع التعليل له ومن فروع
التشبيه خبر انها ولا يتحقق خبر آخر او بيان كونها من فروع التشبيه يعني لا بد في الاستعارة
من اعتبار تشبيه شئ بذلك الملزوم الذي ينتقل منه الى اللازم في امر لازم لذلك الملزوم
ففي رايت اسدا يرمي يعتبر تشبيه الرجل الشجاع بالملزوم الذي هو الاسد في لازم له هو الجراءة
ثم تستعار لفظ الاسد له فينتقل منه الى الشجاع وههنا اشكال وهو ان علم البيان انما
نظر في الدلالات العقلية ودلالة التشبيهات من حيث انها تشبيهات بكون بالدلالات
الوضعية فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما يشعر به جعله اصلا ثالثا منه لا يقال
تشبيهات البلغاء قلما تخلو من مجازات وكنايات لانا نقول وفي بعض التشبيهات
بل الجواب ان في كلامه اشارة الى ان اخذه اصلا من علم البيان انما هو لضرورة ابتناء
الاستعارة عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون
البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم ان يكون نظر البيان
في الدلالات العقلية فقط وانما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات الصرفة
وفي الوضعيات والعقليات جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوضوح يمكن
بمجموع ذلك بان يكون الطرق الاوضح غاية الوضوح من الوضعيات وما سواه من العقليات
قوله هو اي التشبيه هو الاصل الذي اذا حذقت فيه واتقنته صرت مالك زمام
الكلم في الصيرورة ذا دربة وعادة وجراءة وحذاقة في طرق اللطائف والنوادر المتعلقة
بالبيان لان منظرها ومعدنها هو الاستعارات ومبناها على انواع التشبيهات قوله
الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه لا خفاء في ان الاصل الاول من الاصول
الثلاثة المبحوث عنها في علم البيان هو التشبيه نفسه والغرض للاصل الاول والبحث فيه هو الكلام

في التشبيه فلا وجه لقوله للاصل الاول في الكلام في التشبيه سوى ان يقال انه لما ذكر ان
الاصول المحتاج الى تعرضها في علم البيان ثلاثة فكانه جعل فصل علم البيان بعد المقدمة
اصولا ثلاثة بمنزلة الفصول والابواب فذكر ان الاصل الاول منه في الكلام في التشبيه
اي التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلي في ذلك للجزئي وان كلمة
في للتجريد مثلها في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فلا احب ان يفوه به المحصل مشبها
بدلا من طرفين واشتراكا عطف على طرفين او بالعكس اي بكون الامر بالعكس بان يشتركا في الحقيقة
ويختلفا في الحقيقة والاختلاف في الحقيقة اعم من ان لا يشتركا في ذاتي اصلا كطولين جسم وخط
او يشتركا كطولين انسان وفرس حيث اشتركا في الجنس وانما الاختلاف بالفصل الاقرب والنقد
في المثال يعني بهذا لانه ابعد في ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله صفة وحقيقة تمييز طولا و
واشتراكا صفة او حال او تمييز او نصب بتقدير اعني وقوله والا اي وان لم يكن هناك
اشتراك من وجه وافتراق من وجه لم يصح التشبيه لانك خبير بمقدمات تفيد ذلك وقدم
ابطال عدم الافتراق لانه اخفى بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك اذ مفهوم التشبيه ربما
ينبي عن لزوم الاشتراك فلذا ذكره بطريق المشبه به والمقيس عليه وبالجملة فتقدير لزوم
الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع الوجوه حتى من جهة التعين الذي
الاختلاف فيه غاية في اللزوم للتعدد بمعنى انه لا بد للتعدد من الاختلاف بالتعين البتة
لارتفع التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم بارتفاع اللازم وح بطل التشبيه لان معناه
الوصف بالمشاركة للمشبه به في امر فعند ارتفاع التعدد وثبوت الوحدة يكون تشبيه الشيء
وصفا له بنفسه ضرورة انتفاء المشاركة وح لانه لا يعقل الا من الشيئين ووصف الشيء بنفسه
محال بالضرورة وتقرير لزوم الاشتراك انه لولاه لكان طلب التشبيه بين الشيئين طلبا
لثبوت الوصف حيث لا وصف اصلا وهو ايضا محال بالضرورة قوله وان التشبيه
لا يصار اليه عطف على ان التشبيه يستدعي وكذا وان حاله متفاوتة بين القرب
والبعد فان من التشبيه ما هو قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد بديع وسيجيء اسباب
القرب والبعد وبين القبول والرد فانه اذا كان مبنيا وافيا بما علق به من الغرض سليما
عن الابتذال كان مقبولا وان كان بخلافه كان مردودا قوله هذا القدر المجمل لا يحوج
الى دقيق نظر جملة استئنافية كانها جواب سؤال عن الدليل على ما ذكره والمعنى ان بعض

ان بعض ما ذكر مبني عن النظر معلوم بالضرورة كاستدعاء التشبيه طرفين وبعضها يحتاج الى
نظر طاهر ربما ينساق اليه الذهن كالاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض كانقسامه
الى القريب والبعيد والى المقبول والمردود وانما المحوج الى دقيق النظر هو تفاصيل هذا القدر
المجمل وهو اي هذا القدر المجمل بل معنونه هو طرفا التشبيه ووجهه وغرضه واحواله فجعل
النظر في هذه المطالب انواعا اربعة قوله النوع الاول النظر في طرفي التشبيه وجه تقدمه
على الانواع الثلاثة الباقية ظاهر فان طرفي التشبيه هما الاصل الذي يقوم به وجه التشبيه المؤدي
اليه الغرض منه وحصرهما في ان يكونا حسيين او عقليين او المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او بالعكس واراد بالحسي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم
والذوق واللمس او يكون مجتمعا من امور كل منها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بها
كاعلام من الياقوت منشورة على رماح من زبرجد ويسمى خياليا واراد بالعقلي ما عدا ذلك
فما هو مدرك بالقوة العاقلة التي شانها ادراك الكليات وبالوجدان كاللذة والالم
ويسمى وجدانيات او هو من مخترعات القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤس
الشياطين واما المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في
كونه عقليا بهذا المعنى وانما الذي يجب ان تتنبه له هو ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة
في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة بالوهم لظهور ان
ليست الاعلام الياقوتية مما تادت اليه من طرق الحواس ولا انياب الاغوال ورؤس الشياطين
من قبيل المعاني فان المراد بالصورة لو وجدت كانت مدركة بالحس والمعنى خلاف ذلك
بل التحقيق في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها
والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له
وهي دائما في الحركة والتصرف لا يسكن في اليقظة ولا في النوم وليس عملها منتظما بل النفس
هي التي يستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة او بواسطة
القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبها المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا
سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وكذا مخالب المنية ولسان الحال وغير ذلك واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمي

ههنا المعنى الجزئي المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعاني فيكون احواله كذلك فان الكلام فيما يجعل لها من مثل الناب والمخلب واللسان وهي من الصور قطعًا وقد يكون ما اضيف اليه الوهميات ايضا من الصور كالغول والشيطان ونعم ما قال صاحب الايضاح ان الوهمي اي ليس مدركًا بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من مخترعات القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يمكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة تشبيه بالمخلب والناب واللسان آلة في الاهلاك والنطق قوله مستندين الى الحس اي قوة الادراك للجزئيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعًا الاطيط صوت القتب الفراريج جمع فروج وجعل العنبر مشمومًا والريق والخمر مذوقًا والجلد والحرير ملموسًا بني على ما هو المتعارف من شممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس هو الرائحة والطعم واللين والخيال قوة ترتسم فيها صورة المحسوسات بعد غيبتها عن الحس المشترك بمنزلة خزانة له والعقل قوة للنفس بها يدرك الكليات بالذات والجزئيات بالالات وفي قوله الوهميات المحققة اشارة الى ان ليس المراد بالوهمي المعاني الجزئية المحققة المدركة بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو بل ما اخترعته المتخيلة العاملة بمعونة الوهم وقوله صورة وهمية تحقيق لهذا المعنى وتاكيد والملزوز المشدود من لزه شده والصقه وشد البعير بن في قرن وقران اي حبل واما القرن بمعنى الجعبة الصغيرة تضم مع الكبير فغير مناسب ههنا قوله فاعرفه اي كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدًا الى تقليل الاعتبار بتقليل الاقسام تسهيلا للامر لتعرف صحة الحصر في الحسي والعقلي قوله النوع الثاني النظر في وجه الشبه وهو ما يقصد اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث ان له اقسامًا كثيرة وبحسب اعتبارات له ومهد لهذا مقدمة حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت النسبة لانه اما ان يكون حقيقة الطرفين او داخلا فيها او وصفًا والصفة اما ان يكون من الحسيات احد الانواع الخمسة واما من العقليات والعقل اما ان يكون حقيقيًا او اعتباريًا والحقيقة اما ان يكون بسيطة

بسيطا او مركبة والصفة اما ان يكون مرجعها امرًا واحدًا او اكثر فقوله لما انحصر التشبيه طرف جرى مجرى الشرط جوابه قوله ظهر لك مما ذكر وقوله والوصف حين انحصر والعقلي ايضا لما انحصر عطف على مضمون الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحين انحصر الوصف ولما انحصر العقلي ليكون عطفًا على الشرط او يقول والوصف مبني كذا والعقلي مبني كذا ليكون عطفًا على فاعل انحصر واما على ما ذكر فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة لكون الشرطية خبر المبتداء ولا يجوز ان يكون محذوفًا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك مما ذكر صريح في انه جواب للكل وفي التركيب اختلال ولا مخلص سوى ان يجعل والوصف والعقلي عطفًا على فاعل انحصر اعني التشبيه ويكون حين انحصر ولما انحصر تكريرًا واعادة للشرط لبعد العهد وقوله انحصر مبني كذا انحصر له حصر في كذا كما يقال محصور ثمن جامورين وقوله مثل جسمين ابيض واسود يعني مثل حجرين او فرسين ونحو ذلك والا فاطلاق الجسمية يكون تمام الحقيقة ومثل نصب على الحال من ثم يكون وليس بلازم ان يكون الممثل به نفس ما اضيف اليه مثل بل ما يوخذ من مضمونه ومثل هذا كثير في كلامه فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرسن من نحو الابل مثلا حقيقة واحدة نوع خفاء اذ ربما يتوهم كونهما حقيقتين مختلفتين كالانسان والبعير فلذا ذكرهما بلفظ كذا وبين وجه اتحاد الحقيقة بانها ذلك العضو المعلوم الذي هو طريق الشم والافتراق بالصفة بانها الاختصاص بالانسان والمرسن حيث يقال الانف هو عضو الشم المختص بالانسان والمرسن هو عضو الشم المختص بالحيوانات التي يرسن اي يجعل في انوفها الرسن والاحسن ان يجعل الوصف هو الاختصاص وعدم الاختصاص لما سيجيء في فصل المجاز المفرد وغير المقيد ان كلا من الانف والشفة والرجل اسم للمطلق من غير اختصاص بالانسان وغيره والمرسن والجحفلة والحافر مخصصة بما يكون للمرسون والدابة وكانه اراد ههنا انف الانسان وشفته ورجله ومثل ههنا لافتراق الحقيقة بالجسم والخط اللذين لا اشتراك لهما في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم بخلاف طويلين انسان وفرس تنبيها على ما ذكرنا من ان الافتراق بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو انا اذا قلنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض المشخصة لكنه قادح فيما قصده ههنا من انحصار

التشبيه في ان يكون الطرفان حقيقيين لعقد اشتراكهما في صفة لهما او صفتين لعقد اشتراكهما في حقيقتهما **قوله** كالكيفيات الجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسمة اولا قسمة بالذات وقوله مثل الاتصاف حال من الكيفيات و من ضمير المخصوص والممثل به في صحته والبصر قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فيفترقان الى العينين يدرك بها الاضواء والالوان ونحوهما والشكل هيئة احاطة نهاية او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرهما والمقدار كم متصل قار الذات والمراد بالكم عرض يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء عند الانقسام حد مشترك تتلاقى عنده كالنقطة التي هي بداية لهذا ونهاية لذاك وهو احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة في الوجود وهو احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض والعمق فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة المدركة بالبصر هي الاينية اعني انتقال الجسم من مكان الى مكان وما يقال انها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر معناه انه مجموع الحصولين وكانه اراد بكون المقادير والحركات من الكيفيات ان اوصافها كالطول والقصر والتوسط وكالسرعة والبطوء والتوسط كذلك والا فالمقدار من الكم والحركة قيل من الاين وقيل من ان ينفعل وقيل من الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات وتفرع عليها و والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ تدرك بها الاصوات وكان الصوت حقيقة واحدة لا يختلف الا بالعوارض كالقوة والضعف والحدة والثقل والتوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات واما الحروف وان كانت انواعا فهي كيفيات للصوت لا اصوات ويكتفي في امثال هذه المباحث بهذا القدر فان تمام تحقيقها في فن آخر والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واصول انواعها الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة والشم قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ

الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك بها الروائح ولا اسماء لانواعها وانما تعرف بالصفة والاضافة كرائحة طيبة ومنتنة ورائحة المسك ورائحة الحلاوة واللمس قوة سارية في البدن بها يدرك مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وتقال لها اوايل الملموسات بها تنفاعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة بالعكس والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصال والتفرق واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة كيفية اختلاف الاجزاء ارتفاعا وانخفاضا والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشي بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة والصلابة تقابلها والخفة كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلهما من الملموسات لكون كل منهما مدافعة الى فوق او الى تحت كما في زق المنفوخ اذا امسك تحت الماء وكالحجر الموضوع على الكف اذا امسك في الهواء واما دفعا من انها ليست كما قبلها في ظهور كونها من الملموسات فان المحقق على ان الخفة والثقل هما مبدا تلك المدافعة الصاعدة والهابطة واراد بما يتصاف الى المذكورات مثل البلة والجفاف في اللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك من كيفيات الاجسام **قوله** والعقلي ايضا يعني كما ان لمطلق الوصف انحصارا في الحسي والعقلي كذلك للعقلي انحصار في الحقيقي وهو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموصوف واعتباري ونسبي وهو ما لا يكون كذلك بان لا يكون تقرره بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشي بالنسبة الى الغير ككون الشي مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشي من هذا الصفة محققة وكذا كون الشي مطموعا فيه وغير مطموع فيه بل بعيدا عن الطمع او لا يكون تحقق اصلا الا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وهمية محضة يخترعها المتخيل كاتصاف السنة وكل ما هو علم وهداية بما يتخيل انها من بياض واشراق شبيه ببياض الكواكب واشراقها **قوله** مثل الاتصاف مجرور بدلا من الكيفيات الا ان الكيفيات هي ذو خلقه البائن كالذكاء ونحوه والذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء ويقال

فى الرجل ونحو ذلك والتيقظ كال التنبه والتحرز عما لا ينبغى والمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم وللثانى الادراكين اذا تخللهما عدم ولادراك الجزئى ولادراك البسيط والعلم يقال لحصول صورة الشئ عند العقل وللاعتقاد الجازم المطابق الثابت ولادراك الكلى ولادراك المركب والقدرة صفة بها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هى مبدا ايثار الغير بالخير اما ببذل المال واما بالعفو عما صدر عنه الغير من الشر والضرر والسخاء هو مبدا افادة ما ينبغى لا لعوض ويسمى الجود ايضا والحلم كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه والايسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللوم والبخل والتهور والجبن ونحو ذلك والغريزة ملكة يصدر عنها صفات ذاتية بمنزلة الطبيعة ويقرب منه الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة قوله او بشئ تصوري عطف على بكونه كاتصاف الشئ بشئ تصوري لا عينى والتصور ويسمى العقلى ومحض ليس فيه شائبة تحقق وفى جعل هذا من امثلة الاعتبارى الذى هو احد قسمى العقلى تنبيه على ان المراد به ههنا ما يعم الوهمى كما فى الطرفين قوله اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يريد بالبسيط ما لا اجزاء له اصلا بل ما لا يتالف من اشياء مختلفة وانما تعرض ابتداء فى وجه الشبه دون الطرفين لان القسمة الى الواحد والى ما هو بمنزلة الواحد والى الملتئم والمتعدد انما اعتبرت فيه لا فيهما وانما قال ظهر لك مما ذكر مع ان مجرد جعله جوابا لما ينبئ عن كونه بسبب ذلك للاشارة الى ان ظهوره لك لم يحصل بمجرد كون الاختصار متحققا فى نفس الامر بل من ذكره لك واطلاعك عليه فكانه قال ظهر لك ذلك من ذكر ما ذكر قوله وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا فى نفسه بان يكون عينا من الاعيان او معنى من المعانى بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكثرة وهو قسمان احدهما ان يوخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين فى تلك الحقيقة او الهيئة لا فى كل واحد واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هى الاقسام الثلثة وقد قسم

وقد قسم الاول منها الى خمسة اقسام والثانى الى الاثنين والثالث الى ثلثة فصير عشرة وذلك لان الاول اما حسى وطرفاه حسيان لا غير واما عقلى فطرفاه اما حسيان وعقليان او المشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس والثانى اما حسى وعقلى والثالث اما حسى واما عقلى واما البعض منه حسى والبعض عقلى قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اى معنى وصفة لان الحس لا يدرك الا ما هو فى مادة وجهة وحاضر عند الحس بخلاف العقلى فانه يجوز ان يكون معنى قائما بالمحسوس كالحيوة فوجه الشبه العقلى يعم الانواع الاربعة للطرفين اعنى كونهما حسيين او عقليين والمشبه حسيا والمشبه به عقليا او بالعكس وهذا معنى قولهم الشبه بالوجه العقلى اعم والبارز فى بالوجه للملابسة وهو فى موقع الحال اى كائنا بالوجه العقلى حلا فهما فى قولك شبه الشئ بالشئ فانها صلة قوله وههنا نكتة المحقق رجع الشئ الى محض التحقق والثبوت فى نفس الامر بحيث لا يشوبه شئ من المساهلة والاخذ بالظاهر وربما يشبه المحققة وليس بمحض حقيقة وحاصل النكتة ان وجه الشبه كلى لكونه مشتركا بين الطرفين ولا شئ من الكلى بمحسوس لان شرط الاحساس بالشئ كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة فان قيل المراد بوجه الشبه الحسى ما يكون جزئياته محسوسة كالحمرة وان لم يكن هو فى نفسه مدركا بالحس قلنا هذا ترك للتحقيق الى التسامح واعتراف بان ما هو وجه الشبه فى الحقيقة عقلى لا حسى وسنذكر جواب المص عن هذا السؤال فقوله وقد عرفت انه اى وجه الشبه يجب ان يكون موجودا فى الطرفين اشارة الى ما سبق من ان تشبيه الشئ لا يكون الا وصف له لمشاركته المشبه به فى امر وقوله وكل موجود فله تعين حكم ضرورى مبنى على ان الكلى الطبيعى ليس جزءا خارجيا من الاشخاص والا فهو موجود ضرورة ان جزء الموجود موجود وليس بمتعين ضرورة كونه كليا مشتركا بين الافراد جزءا من الاشخاص واذا كان وجه الشبه مع المشبه متعينا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به لامتناع ان يحصل المحسوس المتعين فى محل مع حصوله بعينه فى محل آخر فان بديهة العقل حاكمة بامتناع عرض بعينه فى محلين كجسم بعينه فى مكانين بمعنى ضرورة العقل مضطرة الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا او الضرورة التى يجدها العقل

وتحكم بينهما وان ثبتت بحكم التنبيه فان الضروري قد ينبه عليه اذا كان فيه ادنى خفاء وذلك ان الحمرة التي في الخد لو كانت بعينه الحمرة التي في الورد لزم من انعدام حمرة احدهما وبقاء حمرة الآخر كون الحمرة المعينة موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لزوما واستحالة الا ان لقائل ان يقول ان ريد بانعدام حمرة الخد انعدامها في نفسها فلا نم صحته ليلزم المحال اعني كون الحمرة معدومة موجودة معا وان ريد انعدامها عن المحل فلا يستلزم الا وجودها في محل وعدمها عن محل ولا استحالة فيه وقوله وكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كما اذا شبه ثوب الثلج في البياض وشعر بحلك الغراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله متعلق بقوله يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي يكون مثل وجه الشبه موجودا مع المشبه به وهذا ايضا باطل لان المثلين لا يكونان شيئا واحدا بعينه وكل ما هو وجه الشبه فهو واحد بعينه على ما هو المفروض فلا يكون المثلان الموجودان في الطرفين وجه الشبه فيلزم ان يكون وجه الشبه هو المعنى الكلي الماخوذ من المثلين بتجريدهما عن التعين لانه المشترك بينهما ولا شيء من الكلي بحسي فلا شيء من وجه الشبه بحسي بل الكلي عقلي لا غير فوجه الشبه عقلي لا غير وقوله ويمتنع اي لا يجوز ان يقال اذا لم يتحقق في الطرفين من المحسوس الا المثلان معنى اشتراك وجه الشبه المحسوس بين الطرفين هو حصول المثلين فيهما على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسيته وجه الشبه كون افراده محسوسة فان المثلين اي يمتنع هذا المقال ويبطل لان المثلين الموجودين في الطرفين متشابهان لان هذا معنى المثلين ولا معنى للمتشابهين الا المتشاركان في وجه شبه فلا محالة يكون معهما وجه شبه فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه الذي فرض حسيا هو العقل في المآل فلا يكون وجه الشبه بالتحقيق الا عقليا وان كان حسيا لزم ان يكون مع المثلين مثلان آخران من ذلك الوجه الثاني لامتناع ان يكون الموجود في الطرفين محسوسا فينتقل الكلام الى هذين المثلين الاخرين بانهما متشابهان مشتركان في وجه شبه عقلي وحسي ويلزم اما التسلسل واما كون وجه الشبه في التحقيق عقليا والتسلسل مح فتعين كونه عقليا وتمام تحقيق هذا الكلام في العلوم الحكمية والكلام بان بين ان الكلي الطبيعي يمتنع ان يوجد بان يكون جزءا من الافراد وان المتعين يمتنع ان يكون

ان يكون جزءا من شيئين وان العرض الواحد يمتنع قيامه بمحلين فقد نوزع في ذلك وان هذا التسلسل وان كان في الامور الموجودة لكونها محسوسة لكن لا يظهر انه في المبادي وفي الامور المرتبة الموجودة معا فهل يمتنع مثل هذا بقي ههنا بحث وهو انه اذا اريد بكون وجه الشبه حسيا وجود فردين في الطرفين من المعنى الكلي الذي افراده محسوسة بمعنى كونهما مثلين تساويهما في تمام تلك الماهية الكلية بمعنى انها تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى ان افرادها مدركة بالحس وحينئذ لا نسلم لزوم ان يكون معهما مثلان اخران ليلزم التسلسل ولا جواب سوى ان هذا تسامح لا تحقيق قوله والعقلي كوجود عطف على قوله فالحسي كالخد والمعنى ان العقلي كوجه الشبه في التشبيه المذكور فالمثل به ماخوذ من مقابل الكاف لا نفسه والمراد بالعلم المشبه به الحيوة الملكة التي يقتدر بها تفاصيل الشيء فبهذا الاعتبار يكون جهة ادراك وطريقا اليه على وجه المبدائية كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واما اذا اخذ العلم بمعنى الادراك او بمعنى نوع منه كادراك الكلي فلا معنى لكونه جهة ادراك وقوله في مطلق الاهتداء بذلك اي بالاصحاب والنجوم اشارة الى الاهتداء لو لم يوخذ مطلقا بحيث يتناول الاهتداء الى الطريق الشرعي والطريق الحسي لم يكن مشتركا بين الطرفين فان الموجود في كل منهما اهتداء آخر واذا تحققت فاحدهما حقيقي والاخر مجازي لكن الحق عرفا بالحقايق قوله وكالعطر اشارة الى قول الصاحب حديث عطر امثل طيب ثنائه فكانما اهدي له اخلاقه قوله او كالنجوم اشارة الى قول القاضي التنوخي • وكان النجوم بين دجاها • سنن لاح بينهن ابتداع • ومنع بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول لما يلزم من جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لكون المعقول فرع المحسوس لكونه مستفادا منه ومنتهيا اليه لكن وجه ما جاء منه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل في ذلك مبالغة قوله وفي الكثرة الاشتقاقه خبر مبتدا او تسامح وفي معنى وحدتها بدل من الظرف ويتعلق به او بتسامح والمراد في معنى وحدة وجه الشبه فيهما فان في الواو عن الفايدة وكونهما جهتي ادراك وتحصيل لما بين الزيادة والنقصان واستطالة النفس انهما نوع تركيب وفي جعل العارف عن الفايدة وجه شبه من وجود الشيء او عدمه وقع لما ذكره الشيخ عبد القاهر ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى

من معاني ذلك وحكما من احكامه كما تثبت للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل
قليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل نفيت
وجوده وكذا اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا
نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان
انت الان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه قوله القسم الثاني قد سبق
الاشارة الى كون غير الواحد بمنزلة الواحد بان يعتبر الكثير جملة ملتئمة من المجموع
او يعقل له هيئة حاصلة من عدة اوصاف لها مدخل في التشبيه فلم يتبين في ذلك فيما
اورده من الامثلة تعويلا على فهم الناظر وعلى انسياق الغرض اليه بل جعل التقسيم هنا
باعتبار ان الهيئة الحاصلة حسية او عقلية واعتبر في اثناء التقرير الكثرة في جانب المشبه
والمشبه به اذ به يظهر ما قصده من كون وجه الشبه غير واحد نزل منزلة الواحد وعول
في اعتبار التركيب والقصد الى الهيئة فيما اورده من الامثلة دون ان اعتبر التشبيه فيما
بين المفردات اما على انه ليس له كثير معنى واما على ان اعتبار التركيب ابلغ وادخل في
الحسن والقبول فالاول كما في قول القاضي التنوخي كانما المريخ فانه لو قيل المريخ
كمشرف بن المدعوة لم يكن شيئا والثاني كما في قول ابي الطالب الرقي وكانما اجرام
النجوم فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن لكن اين
هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة
متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية كذا في دلايل الاعجاز قوله
وكالثريا اشارة الى قول احيحة بن جلاح • وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى • كعنقود
ملاحية حين نورا • الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء في البيت تشديد
اللام والمنور على لفظ اسم الفاعل من نورت الشجرة وانارت تفتح نورها وقوله
في المرأى يعني في رأي العين صغار المقادير وان كانت كبارا في نفسها وقوله على كيفية
متعلق بمتقارنة اي لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
وقوله الى مقدار اي كيفية منضمة الى مقدار مخصوص من الطول والعرض قوله
وكالنشاة الجلي بمحرك التاء لما ان المراد الذكر منه على طريقة قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى

بتذكير الوصف وتأنيثه فيما يكون التاء فيه للفرق بين الواحد والجنس اي تراه مقطوع
الذنب الاشل صفة مشبهة من شلت يده اختلت حركتها وضعفت قوتها المراوحة
المناوبة في العمل بعمل هذا مرة وذاك اخرى يقال راوح بين رجليه اذا قام مرة على
هذه ومرة على الاخرى تلك الحركة مصدر يحرك النعوة اللين يبدو له اي يظهر له
راي اخر يقال بدا له اذا ندم وضمير الفاعل الى الراي المعلوم بدلالة الكلام قوله في
ضمن ذلك اشارة الى الانبساط والانقباض والتحرك الحركة العجيبة الهيئة المذكورة مفعول
موزونة وقوله للهيئتين يعني هيئة المرآة في كف الاشل وهيئة البوتقة فيما ذهب اليه
قوله وكوجه الشبه ظاهر العطف على كسقط النار الا ان الكاف ثم داخلة على المشبه
ماخوذ من مضمون الكلام وهنا قد دخلت على وجه الشبه ولم يتبينه بل اقتصر على بيان ان
المشبه والمشبه به وان كان فيهما هيئة حاصلة من عدة امور وذلك لان ما سبق تشبيه
مفرد بمفرد وهما امران معينان مذكوران بصريح الكلام وانما احتاج الى البيان وجه
الشبه وهنا تشبيه مركب بمركب فاحتيج الى بيانهما وكون القصد فيهما الى الهيئة الحاصلة
من عدة امور وعلم ان وجه الشبه ما تشترك فيه الهيئتان من مطلق هيئة مفضية في الظلم
على الكيفية المخصوصة قوله كأن مثار النقع اي الغبار الساطع المرتفع مثار الغبار موضع
ارتفاعه واثارة غيره واسيافنا مفعول معه متعلق بمثار قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
قد قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه الليل النقع من جانب
وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
معنى المصدر المدلول عليه بلفظ المثار لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويجري مجرى كأن الغبار ليل و
كأن السيوف كواكب قال ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها
بمعنى مع كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقد نبه على ذلك ان قوله تهاوى
كواكبه جملة واقعة صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل لا مستبدة بمنزلة ان
يقال ليل وكواكب وهو لم يقتصر على ان يريك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب
في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب
وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا فان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف
الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة الى جهات مختلفة مع اعوجاج

واستقامة وارتفاع وانخفاظ وتداخل وتصادم واستطالة اشكال فتنبه على خفي
الدقايق بلفظ تهادي اي تتهادي بحذف التاء فان للكواكب حالة التهادي
اي التساقط اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف
ما اذا كانت في اماكنها فانها على استدارتها قوله المتلالية اي اللامعة من تلالا
البرق لمع والمستطرفة المستحدثة التي تعد طرفا جديدا وقوله دون شيء آخر كلام
قليل الجدوي جدا سواء جعل صفة دررا وتعلق بالمراد على معنى ان المراد هو هذا دون شيء
آخر وسواء جعل مناسبا للدرر صفة بساط او صفة شيء آخر قوله قدامه خبر المبتداء
والجملة حال مما يدل عليه كانما من معنى الفعل وفي شامخ متعلق بالظرف والمعنى تكون
المشتري قدام المريخ كونه كذلك في الطلوع بان تكون المريخ اقرب الى المشرق مع كونه
في الارتفاع والعلو والشمعة بالتحريك واحد الشمع وكلاهما بالتحريك واما التسكين
فمن كلام المولدين قوله فالمراد ايضا يعني ان المراد في هذا البيت ايضا تشبيه الهيئة
بالهيئة كما في البيتين المتقدمين وقوله مسرج الشمع اسم مفعول اضيف الى فاعله حال
من المتطرف ومعنى مسرج دونه قدامه وفي مكان قريب منه قوله ويسمى امثال ما ذكر من
الابيات يعني كان مثار النقع وكان اجرام النجوم وكانما المريخ تشبيه المركب بالمركب
لكون كل من طرفيه امورا متعددة اعتبر تركيبها وتحصل هيئة منها وقصد التشبيه فيهما على
ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان العرب قد تشبه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ويسمى
المذكور قبل الابيات مثل تشبيه السقط والثريا والشاة الجبلي والشمس تشبيه المفرد بالمفرد
لكون كل من الطرفين شيئا واحدا مفردا كان او مركبا وانما التركيب واعتبار الهيئة في
وجه الشبه ولذا كان التعرض ثمة لوجه الشبه وههنا للطرفين ثم المفرد قد يكون مقيدا
كتقييد العنقود بالمنور والشاة بالجبلي والحمار بكونه ابتر مشقوق الشفة والحافر نابتا
على رأسه شجرتا عضا والمرآة في كف الاشل والبوتقة بكونها محماة جائلا فيها ذهب
ذائب فيلتبس بالمركب ويعسر التمييز من تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لخفاء الفرق
بينهما بين المقيد والمجموع اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا
اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن له زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفاء

وصفاء القريحة اذ لا حاكم سوا ذلك في تميز احدهما من الآخر عند التباسهما ولا يخفى انه
تاتي ههنا قسمان آخران سكت عنهما المص تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد قوله
ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرء القيس يصف عقابا بكثرة صيد الطيور والقاء
قلوبها لدي الوكر وقد سمعت ان العقاب لا يأكل من الطير قلوبها شبه الغض الطري
من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق الحشف البالي وهو اردء التمر وذلك لانه
ليس لاجتماع الرطب واليابس من القلوب هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال
الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
لا من حيث ان للجمع فايدة في الشبه وانما تعرض المص لذلك لانه قد جمع في موضع كل
من المشبه والمشبه به شيئين فكان مظنة ان يتوهم انه من تشبيه المركب ولينبه على ان تشبيه
المفرد قد يكون ملفوفا بان يوتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما قوله واما ان يكون
مستندا الى العقل عطف على قوله اما ان يكون مستندا الى الحس وهذا هو الثاني من
نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد ثلاثة امثلة يشير الى قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم
كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقوله صلى الله عليه وسلم اياكم وخضراء الدمن قيل
يا رسول الله وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء من منبت السوء وقول من قال
هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها في الفايق انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه
قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سئل عنهم قوله المنقطع ما يقع عليه النظر من الظاهر
والخبر بالعلم والخبر من الباطن المطمع اسم الفاعل من اطمعه اوقعه في الطمع والموئس من آيسه
اوقعه في اليأس وكلمة مع للاشارة الى جعل الامرين في حكم واحد بمعنى ان وجه الشبه
هو المجموع لا كل واحد وكذا لفظ المنظر في المثال الثاني ومنبت السوء هو الاصل
الردي والنسب الفاسد والاضافة فيه كما في رجل صدق وحمار سوء لاختصاص
الوصفي لا الاضافي وخضراء الدمن نبت على آثار الدار والمنزل فيما لا بقاء له ولا خير فيه
ولا نفع منه والثمار جمع اضافة للمصدر الى المفعول من ثمرت الشجرة كذا والاشجار المثمرة

التي يأتي بالفكاهة والاغراض بان حسن المنظر حتى ليس بشيء الا انه لا ينافي كون
المجموع المركب من ذلك عقليا لا حسيا يدرك بالحس كما في تشبيه الشمس والبوتقة او تشبيه
السمع والسيوف وتشبيه الليل وتهاوي الكواكب بل في التمثيل اشارة الى ذلك
في المثال الاول ايضا كذلك لان كثيرا من اعمال الكفرة ونقل التراب محسوسان
وانما عطف المثال الثالث بالواو تنبيها على التغير بعد تمام التمثيل بمثالين بمنزلة الشاهدين
ووجه الكثرة في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه اعتبر التناسب في الخصال مع
الامتناع عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكن لم يقصد الى الاشتراك في
كل منها بل في المجموع المأخوذ منها والى هذا اشار بقوله الممتنعة لذلك اي لاجل التناسب
قوله ان يكون تلك الامور اشارة الى ما لزم من الكلام السابق من كون وجه الشبه
امورا كثيرة وقوله او عقلية بأو دون الواو يشعر بان القسم الاول هو ان يكون الامور
حسية والثاني ان يكون عقلية لا ان يكون مجتمعة فانه على العموم صح وعلى التوزيع هو
القسم الثالث بعينه فقوله ان يكون ينبغي ان يجعل بدل البعض من انقسام قوله
كما اذا شبهت انسانا لا اخفاء في ان حسن الطلعة حسي ونباهة الشأن اي شرف الامر واشتهار
حاله عقلية وكذا علو الرتبة قوله واعلم ختم مباحث النظر في وجه الشبه بامرين احدهما
انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع وجه الشبه اي يستعقبه ويستلزمه اي يكون وجه
الشبه في الحقيقة لازم ذلك المذكور فيصح لان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض
وثانيهما ان الواجب في وجه الشبه ان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم في بعض التشبيهات
وجه الشبه امرا لا يشملهما فيعتقد فقوله ان يتكلفوا ظاهر في ان الضمير لاصحاب علم
البيان لكن الذي يقتضيه النظر الصائب ان يكون الضمير للبلغاء وارباب الكلام و
والموردين للتشبيهات والمعنى انه ليس يستلزم عند علماء البيان ان يكون البلغاء
متكلفين في التصريح بوجه التشبيه فليتأمل وقوله على ما هو به في موضع من وجه الشبه
اي على الوجه الذي وجه الشبه متحقق به كائن على حقيقة فلا بد من التنبيه عليه اي على
ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا مما لا يكون وجه الشبه حقيقة بذكر امثلة لها
قوله اذا وجدوها لاشتغل يعني اذا وجدوها فصيحة فعبر وعرف لك بالسلاقة من
اسباب الاخلال بالفصاحة وهي تنافر الحروف وتكرارها والتوابع واشتباه المعنى

المعنى بحيث يحتاج الى تفسير او تخريج فانها في مثل الهعخع وستشزراه وكريم متى امدحه امدحه
والورى معي والتكرار كما في قوله سلت وسلت ثم سل سليلها فاتى سليل سليلها
مسلولا وكقوله وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل
شول وقوله فقلقلت بالهم الذي قلقل الحشا قلاقل عيش كلهن قلاقل وحاشا
ان يعد من هذا القبيل قول من قال وما انا الا المسك ضاع عندكم يضيع
وعند الآخرين يضوع والتوابع مثل الجيش والدهاريس والطلخ وخضت ونحو
ذلك والاشتباه كما في فرنث والمسرج ونحو ذلك وقوله فيصعب صح بالنصب
على جواب النفي وكذا فيتميز وضمير عليها للمعاني وعنها للالفاظ قوله معلومة الاجزاء
اي المقدمات بالضرورة او بالدليل لقرينة التأليف قياسيا استقرائيا او
تمثيليا قطعية الاستلزام بان يكون على شرائط الانتاج قوله فيذكرون قد عرفت
ان الضمير فيه وفي قولهم ينبغي ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا لاصحاب علم البيان
وقوله في المآل اي في المرجع وما عليه الحقيقة بها كالذي في تشبيههم الاول والثاني
شيء غير ما خبرا ان والضمير للحلاوة والسلاسة والرقة اي في قولهم الاول والظهور
اي في قولهم الثاني وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول ثم لذ
طعمه صحت الرواية على لفظ المبني للفاعل ورفع طعمه على ان لذ متعد من لذ الطعام
صار لذيذا وضمير كونهما وحالهما للبصيرة والبصر ومعهما للظلمة والشبهة وانقلاب
عطف على كونهما وذلك اشارة الى كونهما كالمحجوبين فان قلت ظاهر ان الحلاوة
والسلاسة والرقة من صفات الاجسام خاصة لا تتصف بها الالفاظ قطعا لكن لم
زعمت ان الظهور لا يتصف به الحجة واستعمال الظهور في المعاني اشهر واظهر من استعمال
ازالة الحجاب فكيف صح كونها مشتركة بين الشمس والحجة بخلاف الظهور قلت ليس
ذلك من جهة عدم صحة الظهور في الحجة بل التمثيل بالمثالين تنبيه على ان المصير الى اللازم
قد يكون لعدم صحة المذكور في احد الطرفين وقد يكون للعلم بانه غير مراد فانا قاطعون
بان ليس المراد من تشبيه الحجة بالشمس في الظهور ظهورها في نفسها بل ظهور المطلوب
بها كظهور المحسوسات بطلوع الشمس وهذا معنى ازالة الحجاب فلذا جعلت وجه الشبه
في الحقيقة قوله كالذي نحن فيه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه

امر اعتباري له وان كان الميل في نفسه او الازالة صفة حقيقية كيفية او اضافية
قوله واقول يشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه حيث
قسموه الى الحسي والعقلي بطريق التسامح ولم تقتصروه على العقلي كما هو الحقيقة في المعنى
المشترك من قبيل تسامحهم هذا وهو جعل وجه الشبه ما هو من مستتبعات وجه الشبه
وملزوماته في الحقيقة فان المحسوس الذي هو المفروض من الحمرة مثلا مستتبع لمعناه الكلي
الذي هو وجه الشبه في الحقيقة فجعلهم وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المحسوسة
مع انه في الحقيقة لازمها اعني الحمرة الكلية المعقولة بمنزلة جعلهم الوجه في تشبيه الكلام
بالعسل هو الحلاوة مع انه في الحقيقة لازمها ونحن قد جارينا القوم وسرنا معهم حيث
قسمناه الى الحسي والعقلي وجعلنا ما هو بمنزلة الواحد نوعين مستندا الى الحس ومستندا
الى العقل وجعلنا المتعدد حسيا كله او عقليا او البعض حسيا والبعض عقليا ومن
العجب انه قيل ان المراد ان تركهم التحقيق ناش من هذا التسامح بمعنى انه لا حامل لهم على القول
بان وجه الشبه قد يكون حسيا سوى تسامحهم هذا وجعلهم مثل الحلاوة والظهور وجه
الشبه مع القطع بانها امور محسوسة ووجه التعجب انهم قد صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه
الخد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في ساير المحسوسات
على سبيل الحقيقة دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتقد وانه
على التسامح والتجوز دون ذاك الذي اعتقدوه تحقيقا قوله واعلم ان حق وجه
الشبه اي الواجب فيه واللايق به شموله المشبه والمشبه به اذ لا معنى له سوى القصد
اشتراك الطرفين فيه فاذا صادف وجه التشبيه صح التشبيه والا فسد ففي قولهم
النحو في الكلام كالملح في الطعام لابد ان يجعل امر اشترك فيه النحو والملح وهو
مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال على تقاول الحسي كما في الملح والطعام
والعقلي كما في النحو والكلام كما اراد مطلق الاهتداء في تشبيه الاصحاب بالنجوم لا كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا كما يذهب اليه اهل التعنت فانه لا اشتراك للنحو في ذلك
اذ لا يتصور فيه التقليل والتكثير اذ لا معنى لجعل رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا
مضاعفا لان رفع فاعل واحد بالحركة والحرف جميعا مثلا لا يكون تضعيفا للنحو بل
ابطالا له اذ ربما امكن تصحيح قول المتعنتين بان يقال المراد بتكثير النحو تجويز الوجوه

الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة وبناء الكلام عليها فان الكلام به يخرج عما هو
المقصود ومن تادية المعاني الصحيحة الظاهرة المقصودة بالعبارات الدالة عليه
عند العارفين بالاوضاع والقوانين المشهورة وقد يصحح بانه اذا كان في الكلام وجوه
كثيرة من الاعراب بعضها يودي الى المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فالحمل على الكل
تكثير للنحو وافساد للكلام والحمل على ذلك البعض المناسب تقليل واصلاح او بان
او بان المراد بالتكثير ان يزاد في قواعد النحو ما ليس منها او بالتقليل ان ينقص منها
ما هو منها ولا خفاء في فسادهما وينبغي ان يعلم ان الظرف متعلق بمضاف محذوف اي
استعمال النحو في الكلام كاستعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مماثل حال كونه في الكلام
للملح حال كونه في الطعام والمراد رعاية قواعده في التركيب وابتنائه على مقتضياته
قوله وكذا اي تصحيح قولهم ليس مما يهمنا الان لانا بصدد النظر في كليات مباحث
التشبيه لا جزئيات التشبيهات وتصحيح وجوه الاقاويل في وجوهها قوله ثم قد
يعود اشارة الى بعدما بين عود الغرض الى المشبه به وعوده الى المشبه قوله
فاذا كان اي الغرض عايدا اي تبعدا بين عود الغرض الى المشبه به وعوده الى المشبه
فاما ان يكون اي التشبيه لبيان حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير ذلك
واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه قليلا او كثيرا او قويا او ضعيفا او نحو ذلك
فان المقدار في عرفهم لا يخص الكميات ولقد صرح بكون ضميران يكون عايدا الى التشبيه
لا الى الغرض او عود الغرض الى المشبه حيث قال منفعة التشبيه بيان امكانه ولا يخفى
ان في التمثيل لبيان الحال بتشبيه لون هذه العمامة بلون تلك تسامحا والمقصود تشبيه
العمامة بالعمامة ليبين ان لونها البياض مثلا وكذا في قولك هو في السواد كحلك الغراب
والمقصود انه في سواده كالغراب ليبين شدة سواده كما قال الشاعر • سواد مثل
خافية الغراب • على ان المراد نفسه على ما هو احدى الروايتين بقرينة قوله واقلام
كمرجعه الخراب ولو حمل على ان سواده كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا
الكلام لزم بيان ان للسواد حالا ولحاله مقدارا كما لو حمل الاول على ظاهره لزم ان
يقال شبه اللون باللون لبيان حاله وهو ان حقيقة البياض فان قيل ما لون عمامتك
سوال عن حقيقته فكيف يقع كلون هذه جوابا عنه قلنا من جهة انه في قوة قولك البياض

لان حقيقة كل من المثلين واحد هو نفس الماهية واما ان يكون التشبيه لبيان
امكان وجود المشبه لوجود حاله الذي يرى في الظاهر كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل
واحد من جنس على ذلك الجنس تفضيلاً الى حد يوهم اخراج ذلك الواحد عن حد ذلك
الجنس كالبشرية فيما اذا كان ذلك الواحد انسانا اخراجا الى نوع اشرف من ذلك
الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك اشبه الممتنع لان خروج الواحد
من الجنس بحيث توهم خروجه عن ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس آخر مستبعد
غاية الاستبعاد لكن ليس بمح لان ذلك موهوم لا محقق فانت تتبع الامر الذي
هو كالممتنع التشبيه بشئ يلايم ذلك لتبين امكان ذلك الامر الذي هو في الظاهر كالممتنع
يقال اتبعته الشئ اي جعلت الشئ تابعاً له مذكوراً او موجوداً بعده فاطلا حال من
فاعل تتبعه اي حال ذلك الواحد مبتدا خبره كحال المسك والجملة مقول قائلا وهو ناظر
الى قول ابي الطيب • فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال •
والتشبيه فيه كمني اي حالك وهو ان يكون من الانام وتفوقهم كلهم كحال المسك
في انه يعد من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعد من نوع آخر وقد امكن فلك وقع
فكذا حالك قوله واما ان يكون اي التشبيه تقرير شانه وله المشبه وعنده للسامع قوله
انك في سعيك يعني ان سعيك بذكر قبض على الماء وفيه من التقرير ما لا يخفى حيث ابرزت المعقول
في صورة المحسوس وقررته عدم الفايدة في سعيه كسائر المشاهدات الا يرى انك
تجد في قوله • ويوم كظل الرمح قصر طوله • دم الزق عنا واصطكاك المزاهر • وقوله
ظللنا عند دار ابي نعيم • بيوم مثل سالفة الذباب • وقوله ويوم كابهام القطاة
مزين • الى صباه غالب لي باطله • من التقرير لوصف اليوم بالطول والقصر ما لا تجده
من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا مزيد عليه قوله وما شاكل
ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب والترهيب والتشويق ونحو ذلك قوله
ابتغاء اي لطلب تزيين الوجه مفعول له لا فراغا او لشبهت المعلل بافراغا ولذا
لم يعطفه عليه المجدور الذي اصابه الجدري السلخة العذرة نقرتها الديكة ضربتها بالمنقار
الديكة بكسر الدال وفتح اليا جمع الديك اظهاراً له اي للوجه علة شبهت واراده
علة اظهاراً والرواية في صورة اشوه على التركيب الوصفي على ان اشوه افعل تفضيل

تفضيل لكنه من العيوب واشوه وشوهاء كاحمر وحمراء فالوجه صورة شوهاء او جعله
افعل تفضيل على الشذوذ كما في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله الى امتناعه
اي امتناع الوقوع من جهة العادة وفي حكمها وان كان ممكنا عقلا بان يكون شئ
من الارض مملوا مسكا يعلوه ذهب كانهار من لبن وانهار من خمر قوله كالذي
نحن فيه بحر من المسك موجه الذهب وضمير الحضور واستطراف واستلذ للمشبه به
وضمير شاهدتها واستلذاذها وجدتها للنوادر كما الاستطراف في التشبيه بحر من المسك
موجه الذهب من وجهين من جهة الامتناع العادي ومن جهة ندرة الحضور في
الذهن في نفس الامر فلذا مثل به في الوجهين قوله واما مع حضور المشبه عطف على
اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن وكلا الظرفين متعلق بحضور المشبه والهاذان و
ندرتهما مكان وقوله مثل حضور مصدر للنادر للحضور في الذهن من حيث تعلقه بقوله
مع حضور المشبه قوله ولازوردية تزهو بزرقتها او ابل النار في اطراف كبريت
هي البنفسج منسوب الى اللازورد وهو الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو بفتح وتكبر
من زها يزهو زهواً اذا تكبر وافتخر وقوله فاوائل احمر اي انقال النار باطراف كبريت
وكان الاحسن احضر نار اني صورة الانقال استطراف اي المشبه بل احضار المشبه به
مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق
رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشئ اذا ظهر من موضع
لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وبالشغف به اجدر قوله الا العين بالجرح
وهو الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فان حضور
شق القلم اذا وجد مع الدواة نادر عند حضور رأس قرن ولد الظبية فالترحم
والتحير في انه اي شئ يوجد في موضع المشبه به كان لكونه اعرابيا جلفا جافيا واما الكلام
الرحمة حسنا دون ان يقتصر على زوال الترحم فلا يكون الا للاستطراف واحضار
ما ليس من شانه الاحضار ولهذا ذكر كونه اعرابيا جلفا قبل الاتيان بالمشبه به قوله
توشا تمييز ومصدر من غير فعله فاعشا وها اي تخذها عادة ترجى ان تسوق الكلبة
ولدانا الاغن الذي في صوته غنة فدوقع اي غذي في المعضلة اعشاها اي اي شئ
عسى عدي ان يقول مشابها لهذا المشبه الذي هو ابن زوق الاغن وهو عرابي

اي من سكان البادية جلف غليظ الطبع جاف ينبو طبعه عن ادراك وفهم عساه عايذ
الى عدتي مرفوع في صورة المنصوب او منصوب على تشبيه عسى بلعل وانما خسده لانه
يشبه هذا التشبيه النادر لحضور المشبه به مع المشبه مع كونه من اجلاف العرب قوله
وبدا الصباح اي ظهر وغرته اول ما يبدو من بياضه وهو في الاصل بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم قوله وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير
قيل للنجوم وقيل لليلة ورواية ديوانه دجاه والضمير لليل في البيت السابق ورب
ليل قطعته لصدود او فراق وكان فيه وداع موحش كالتقبيل تعدي به العيش
وتاتي حديثه الاسماع وكان النجوم البيت فكان الملايم للنجوم من الدجى سنن لاحت
بين الابتداع اي احداث البدع الا انه قلبه اشارة الى ان كثرة السنن وقلة البدع
الطارق المتعبد المتذلل فلا يتعسف فلا ياخذ على غير الطريق فيعثر البغت جواب النفي
والعثور السقوط على الوجه تردى في مهواة سقط في موضع تهوي ردي في البير وتردى
سقط والمهوى والمهواة ما بين الجبلين والطلماء الظلمة وقد يوصف بها فيقال ليلة
ظلماء واظلم دخل في الظلام وصار ذا ظلمة وقد يتعدى مثل بما اظلما حالي قوله
فشبهه اي شبه الشاعر الظلام بيوم النوى ثم عطف عليه اي على يوم النوى ظرفا اي
تكلفا للظرف وهو الظرافة والكياسة الغزل بكسر الزاء المائل الى النساء ومغازلة
النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل بالفتح والقسوة غلظ القلب وصلابته
فمثله اي القلب القاسي في سلك يوم النوى قوله كان انتضاء البدر انسلاله من
نضوت السيف سللته ونضوت الثوب عليه نزعته وخلعت عليه قال نضوت على
الايام ثوب جلادتي ولكنني لم انض ثوب التجلد النجا الخلاص لباسا الشدة
الانحسار الانكشاف فشبه هذا اي صورة الانتضاء بتلك اي بصورة النجاء والسماكان
كوكبان نيران السماك الاعزل وهو من منازل القمر والسماك الرامح وليس من المنازل
وجعلوا المعان للكوكب واضاءته في الظلمة ابصارا كان الظلام صار كحالة فابصرت
عينه وصارت ذا نور وهذا مقال الانوري كشت روشن چو چشمه خورشيد
ديده اختران بكحل ظلام قوله ومن الامثلة شروع في امثلة الغرض العايد الى المشبه
من الآيات بعد ما اورد امثلة من الابيات تنبيها على انه ليس بمستبعد وان كان يرى

يرى مستبعدا والمذاكر لفظ من الامثلة فذكر الثالث بكونه مصبوبا في هذا القالب
فقولهم انما البيع مثل الربوا اي مثل عقد الربوا وهو ان يزاد في الاجل بان يباع مطعوم
بمطعوم او نقد بنقد الى اجل او في العوض بان يباع احدهما باكثر من جنسه يقتضي
ظاهر المقام انما الربو مثل البيع لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس ان
يقال الربوا حلال وليس بحرام لكونه مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه مثل الخمر
وان كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا حراما لكان البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد
في طريق العربية والفقه جميعا وقوله تعالى واحل الله البيع ينبغي ان يكون في موقع الحال
اي قالوا ذلك وقاسوا الربوا بالبيع وقد فرق الله تعالى بينهما بان احل البيع وحرم
الربوا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال اي لزيادة التوبيخ
في افمن يخلق كمن لا يخلق دون افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره ان يقال
افمن لا يخلق كمن يخلق لكون هذا الكلام تعريضا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث شبهوا
الاوثان بالله تعالى في الفعل حيث عبدوها والاسم حيث سموها آلهة فالمراد بمن لا يخلق
هم الاصنام اجراها مجرى اولي العلم لتشاكله من يخلق او لانهم سموها آلهة ومن حق
الآلهة ان يكون من اولي العلم ولا اعتقاد في ان التفريع في افمن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من
الاشعار بانهم جعلوا غير الخالق اقوى في الخالقية واحرى باسم الالوهية بمعنى استحقاق
العبادة والظاهر ان تسميتهم الاصنام آلهتهم لكن بمعنى كونها معبودات في الجملة حقا كان
او باطلا لا انها بهذا المعنى آلهة عند الكل قوله وعندي يريد ان الاوفق بالنظاير
القرآنية ان يكون من على حقيقته والمعنى على الانكار ان يكون من لا يخلق من ذوي
الحيوة والعلم والقدرة كمن يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حيوة لها
ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف
التعريض فقوله تعريضا علة لكون الانكار موجها الى ما ذكر وعبر به لتوجيه الانكار الى
توهم التشبيه المذكور وعن متعلق بتعريضا على تضمين معنى التعبير وعلى مكان متعلق بتنبيه
اي لكون تنبيها على وجود التعريض والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ قوله وقوله
عز وعلا ارايت من اتخذ مبتدا خبره محذوف عدل به عن طريقة الامثلة السابقة لكون
التشبيه فيه على طريقة زيد اسد مع فعل ينبي عن التشبيه فان اتخذ من اخوات علم في الدخول

على المبتدا والخبر ماخوذ من تخذ يتخذ كتعب والامر اتخذ بالخذ والالما صح الادغام ولهذا
اتفقوا على ان اتزر خطاء والمعنى جعل هواه مثل آلهة بان اطاعه وبنى عليه امر
دينه لا يسمع حجة ولا يبصر دليلا فآلهة في المعنى هو المفعول الثاني واذا املت وجدت
تقديمه وجعله مفعولا اول وهواه مفعولا ثانيا قد اصاب حز فصه لدلالته على انهم جعلوا
وجه الشبه من الطاعة والانقياد في الهوى اتم واكمل فكان بالانكار والتعجب والتقريع
والتوبيخ اجدر والمعنى مقصود في هذا القالب فمن عود الغرض من التشبيه الى المشبه به
لايهام كونه في وجه الشبه اتم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله تر مجزوم جواب الامر
والنشابه الخاصرة والرمي المرمي والسهم اذا اصاب الخاصرة كان الغاية في حسن الرمي
ونيل الصيد كالسيف اذا اصاب المحز وطبق المفصل قوله وانما جعلنا الغرض بيان
بيان حال المشبه جعل الغرض العايد الى المشبه به ما ذكر من ايهام كون المشبه به اتم من المشبه
في وجه الشبه وضمير اخص بها واقوى حالا معها لجهة التشبيه وفي بعض النسخ اخص به
مساو بل الوجه او عود الضمير اليها اعرف وضمير وجوده وتقريره وابرازه للمشبه وقوله
ارادة مفعول له للشبهة بتبجح وهو بازاء الحال من شبهه بعقله الفلبي عن محاولا ولماكي
القصد الى نقل الاستحسان اللايق بالعقول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال والفظ
الطالب للشيء عند المفعول لا ارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح بطريق المفعول له
ولفظ الارادة وزيادة لفظ مزيد اشارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لامتناع متعلق بقوله
لم يصح وقوله ومعرض الاستطراف عطف على معرض التزيين ومعرض التشويه وقوله
نقلا مفعول له لشبهته بتبجح بازاء ارادة نقل مزيد استقباحها ولهذا احسن تعليل التشبيه
الاستطرافي بنفس النقل دون ارادته ولامتناع مفعول له بزيادة اللام للتقوية وضمير
وقوعه للمشبه به وهو المجز الموصوف والواقع هو الفحم المذكور ليستطرف علة نقل الامتناع
وقوله وللوجه الآخر عطف على الامتناع اي نقلا للوجه الآخر للاستطراف وهو ندرة
حضور المشبه به في الذهن وقوله بمثل ما ذكر متعلق بقوله او في معرض الاستطراف يعني
انه علة لعدم صحة ان يذكر المشبه به لا بازاء المشبه في معرض الاستطراف اي لا يصح ذلك
بمثل ما مر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ يعني
لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى منه واخص

واخص به بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق بنقلا للوجه الآخر وعلة له
بازاء ليستطرف والمعنى ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف
استطراف الممتنعات العادية وعلى هذا يبقى عدم صحة الذكر للابراز في معرض الاستطراف
خاليا عن التعليل مع لا يقع شيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى
ان التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة
واما جعل نقلا للامتناع وقوعه مفعولا له للابرازه فبعيد جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه
وحاصل الكلام ان الغرض العايد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه
في صورة يكون الواقع بالعكس وذلك لان حق المشبه به ان يكون اشد معروفية لجهة التشبيه
واخص اختصاصا والتصاقا بها واقوى حالا معها اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيان
مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او
التشويه لانه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول
بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الابلغ للشيء بما يساويه في
التقرر والتحقق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرر والتعريف
اولى واحرى ولا لابرازه في معرض الاستطراف لانه اذا لم يكن اعرف واقوى في
الامتناع او الندرة لم يحصل نقل ذلك منه الى المشبه استطراف له لكونه مساويا له
او دونه وههنا نظر اما اولا فلانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل
الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنها فلم يلزم من عدم صحة ذكر
المشبه به للاغراض المخصوصة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا واما ثانيا فلان ما ذكر على
تقدير تمامه انما يفيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض ودخل
في الامتناع والندرة في البعض والمدعى وجوب كونه اعرف واخص واقوى في
جهة التشبيه على الاطلاق واما ثالثا فلانه سيجيء من كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعا
فلانه سيجيء ان المعتبر في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص وفي بيان الامكان والتزيين والتشويه كونه مسلم الحكم معروفه
فغايته لزوم كونه اعرف لا كونه اقوى واتم وفي الاستطراف كونه نادر الحضور مطلقا

اوسع المشبه لكونه اعرف واتم في وجه الشبه وبعض هذه يمكن التفصي عنه لكن الكلام
بعد موضع نظر قوله عند المشبه بكسر البآء اسم فاعل وهو الذي ياتي بذلك التشبيه
وليس كما يقال انه لم يقل عند المتكلم كثير معنى قوله يشبه مالا يصح الا بتقدير فعل
متاخر يتعلق به الاستفهام وفي اذا وجهان مع وفان ولو لم يقدر بعده فعل لم يكن
الا وجه واحد هو كونه بمعنى اي شيء تشن المطلوب تسهله وتيسره قوله كما يحكى
عن الصاحب هو اسمعيل بن عباد بن العباس صحب ابن العميد في وزارته وولي
الوزارة بعده وسمي بالصاحب كان شمس الاقبال وكهف الامال وبحر الفضل والافضال
وفي الكلام اشارة الى كثرة الندمآء في جنابه والشعراء ببابه على ما قال من قصيدة في
مدح ابن العميد ان خير المداح من مدحته شعراء البلاد في كل ناد جمع بين الشعر والكتابة
بحيث لم يسو به غير الصابي ولعل له التقدم في الشعر والكلام في الكتابة والحق ما قال
الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون
بعيد توفي الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله
فالاحسن ترك التشبيه اي تعيين احدهما لكونه مشبها والآخر لكونه مشبها به الى التشابه
اي الحكم بانهما متشابهان من غير تعيين للمشبه والمشبه به ليكون بواسطة الحكم بالتشابه
كل منهما مشبها بالاضافة الى الآخر والاخر مشبها به بالاضافة اليه وانما كان الاحسن
ذلك تحاميا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر في وجه الشبه بل في استحقاق
ان يجعل المشبه والمشبه به فان قيل كيف يصح التشبيه ومعلوم ان ترجيح احد المتساويين
باطل قلنا التساوي في وجه الشبه وفي استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به لا ينافي
عروض جهة ترجح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معاينة كما اذا
بعثت فرسا فقلت غرته كالصبح او طلع الصبح فقلت هو كغرة الفرس قوله وكان
حكم المشبه به اذ ذاك اي الامر ذاك او ذاك متحقق وهو اشارة الى الوقوع في باب التشابه
غير ما مر عليك من حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى حالا معها
يريد ان ذلك ليس في كل تشبيه بل اذا قصد الحاق ناقص في الجملة بكامل وقوله متى
كان المراد ومتى كان القصد اشارة الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق او علو
رتبة ونحو ذلك مما له مزيد اختصاص بالصبح او بالشمس لم يكن من باب التشابه وتعين

وتعين كون الشمس او الصبح للمشبه به وقوله متضمن صفة اخرى للمستدير وخصوص اللون
هي الصفرة المخصوصة المشرقة المتلالئة لا كالتي في الاجسام الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص
ان يكون لوجه الشبه زيادة تعلق واختصاص بالمشبه به لا يكون الى المشبه كالشجاعة
الى الاسد والاشراق الى الشمس قوله واعلم ان التشبيه قد شاع في عبارة الكثيرين
اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحيوة والقرآن بالنور لكنه قد
يوخذ اخص من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه وصفا غير حقيقي
بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشيء مطلوبا من شيء وكان منتزعا من عدة امور كما
من تشبيه اعمال الكفرة بالسراب المنظر المطمع والمخبر المويس ومعنى تخصيصه باسم التمثيل جعل
منفردا بذلك بحيث لا يطلق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المخصوص وجمع المصيبة
وليس في البيت تصريح بتشبيه وانما هو ضمني كما في قوله فان تفق الانام كما قيل فانك
ان صبرت وتركت مقاولته ومنازعته كان حاله كحال النار اذا تركت امدادها بالحطب
فلذا جعل المشبه الحسود المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك الامداد لا مطلق الحسود
والنار وضمير له ومعه وتطلبه وقيامه ونفسه وحيوته وفيه للحسود وضميرها وبها للنار
والمصدور هو الذي يشكي صدوره ويستشفي بالنفث نفل الى من يشكي قلبه بحبه او
اذى او نحو ذلك فيستشفي بالنقل ذاك الذي في قلبه شكاية او حكاية وفي المثل لا بد للمصدور
ان ينفث ومن قيامه بيان لما يتوهم اي من قيام الحسود حين لم ياخذ معه في المقاولة
يعني قيام ترك مقاولته مقام منعك الحسود بما يمد حيوته فاعتبر في جانب المشبه الحسود
والمضطر مع تطلب منه للمقاولة قصدا الى نفثه مصدوره وصبرك على حنقه وترك المقاولة
وعدم تطلبه المقاولة وفي جانب المشبه به النار وعدم الامداد بالحطب واسراع الفناء
فيه بسبب ذلك فالحالة المتوهمة المشتركة بين الحالين الحاصلتين لكل من الحسود والنار
باعتبار تلك الامور يكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الا في امر متوهم للحسود
وانه منتزع من عدة امور تعرض لما هو المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه لظهوره في
جانب المشبه به وهو النار لتوخذ الامر المشترك الذي هو حقيقة وجه الشبه وهو كونها
بالحيثية الماخوذة من ذلك وكذا الكلام في البيت الثاني فان قيل الميل وصف حقيقي
لا يتاتى فيه انتزاع من امور قلت ليس المراد ان المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه

هو للميل مل كونه يال اليه من جهة كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة بسبب تادبه الحاصل
من التاديب السابق في اوانه وصالح زمانه والفعال بالفتح الفعل بالفتح ايضا ليكون
مصدرا او الفعل بالكسر للام والشان والفعال ايضا الكرم قوله وكالذي
اي وكوجه التشبيه الذي في قوله تعالى مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان كحال
الجنس والفوج الذي استوقد نارا اعظمه اي طلب وقودها وسعى في تحصيله وهو سطوع
النار وارتفاع لهبها واضاءت جاء لازما بمعنى صار ذا ضوء ومتعديا بمعنى جعله مضيئا
فعلى الاول ما حوله فاعل اضاءت بمعنى الاشياء والاماكن والفعل مسندا الى ضمير النار
وما حول ظرف بزيادة ما او بكونها موصولة في معنى الامكنة وعلى الثاني ما حوله ظرف بزيادة
مفعول وضمير اضاءت للنار ثم الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم جواب
لما وبالنظر الى اللفظ انه استيناف لاختلاف الضمير في حوله وبنورهم وكون الالف
في ذهب الله بنورهم وجواب لما محذوف اي خمدت النار وكان من حالهم
ما كان وتركهم اي صيرهم في ظلمات هائلة متكثرة ولا يبصرون حال او استيناف
او مفعول ثان بمنزلة خبر بعد خبر وميل المصنف رحمه الله الى ان ذهب الله جواب
لما ولذا اورده والا فلا مدخل له في التمثيل اذا جعل استينافا وقيل وجه الشبه
المانع بالمستوقدين الذين شبهوا بهم هو رفع الطمع اي توجيههم وتعلقهم الطمع الى
تيسير مطلوبهم وتسهله بسبب مباشرة اسبابه القريبة التي جعلت المطلوب في غاية
القرب من الحصول بدلالة قوله فلما اضاءت مع تعقب الحرمان والخيبة بسبب
انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كما ذهب الله تعالى بنورهم
وتركهم في ظلمات قوله وكالذي في قوله تعالى ايضا يعني ان هذا ايضا من
قبيل التمثيل واو في الاصل للتساوي في الشك استعملت في مطلق التساوي
والمعنى ان القصتين سواء في صحة التشبيه بهما فانت مخير شبهت اصبت
والصيب فيعل من صاب المطر نزل يجوز ان يراد به المطر وفيه ظلمة بكاثفة
بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل والرعد والبرق في اعلاه ومنصب
متلبسين به وان يراد به السحاب وفيه ظلمة سحمة وتطبيقه مع ظلمة الليل يجعلون
اصابعهم استيناف جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب اي يجعلون انا ملهم

انا ملهم في اذانهم من اجل الصواعق خوفا من الموت والصاعقة قصفة رعد هائل معها
نار لا تمر بشيء الا اتت عليه واصل النظم او كمثل ذوي صيب تا بتقدير ذوي ليكون
مرجعا للضماير في يجعلون اصابعهم في اذانهم وانما سقدر مثل ليكون على وفق المعطوف
عليه اعني كمثل الذي استوقد نارا والا فمع كون التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة
بالحال والقصة لا يوجب ان يقدر بعد الكاف ما يصلح ان يكون مشبها به ولهذا لا
يقدر في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية كمثل ماء وكذا في قوله لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها ٭ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ٭ وكذا ههنا لولا طلب الضماير
مرجعا والعطف على كمثل الذي استوقد نارا لم يحتج الى تقدير مثل ذوي وكان قوله
او كصيب مفيدا انتشبيه الحال بالحال وبهذا يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان
التشبيه اي تشبيه حال المنافقين ليس كذا ثانيا ودائرا بكلمة او بين مثل المستوقدين اي صفتهم
العجيب الشان مستعارا من المثل بمعنى الكلام السائر لغرابته وجزالته وعجيب شانه وغرابة
تبيانه وبين ذوات ذوي الصيب كانهم اذا اقتصر على تقدير ذوي ولم يقدر مضاف
آخر هو مثل فظهر ان ليست كلمة بين واقعة بين المشبه والمشبه به كما في قولك ان زيدا كالاسد
تشبيه بين زيد والاسد بل من امرين ردد شبه شيء بينهما كما اذا قيل زيد كالاسد
او كبحر فنقول هذا التشبيه بين الاسد والبحر اي دائر بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله
دل او بقوله اصل النظم كمثل ذوي باعتبار اشتماله على تقدير مثل ثم قال ونظير
او كصيب في ان المشبه به في الظاهر شيء وفي الحقيقة غيره قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله اي ناصرين لله تعالى ولدينه على انها جمع نصير كشريف
واشراف فلم يثبت جمع فاعل على افعال حتى ذكروا ان اصحابا جمع صحب صاحب او
جمع صحب بكسر الحاء مقصور صاحب والا جمع طهر بمعنى طاهر كما قال عيسى بن مريم
لاصفيائه ادحواريي الرجل صفيه وخلصاؤه واخباؤه من الحور وهو البياض الخالص
وقيل من التحوير وهو تبييض الثياب لانهم كانوا قصارين وهم اول جماعة آمنوا به
اثني عشر رجلا من انصاري الى الله اي الذين متوجها الى نصرة الله وحقيقته من الانصار
الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله تعالى وانما كان نظيره لان الله تعالى
اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله وايراد بين كون الحواريين انصار الله على ما

تقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم نحن انصار الله ومن قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله على ما هو ظاهر اللفظ وانما المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى اى كونهم انصار الله مثل
كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان لفظ ما فى كما قال
مصدري وما قال مصدر بتقدير الزمان بتقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول
عيسى من انصاري الى الله كما ان قولهم اتيك مقدم الحاج مصدر بتقدير الزمان اى زمن
قدوم الحاج واعتراض ابن الحاجب بانه يجوز ان يكون اسم زمان فلا احتياج الى تقدير فالاولى
التمثيل بانك خفوق النجم طالع ومنهم من توهم ان لفظين داخل من المشبه والمشبه به
فجزم بان الصواب وقع التشبيه من كون المؤمنين انصار الله فوقع لفظ الحواريين سهوا او
عبر عن المؤمنين بالحواريين لانهم حواريو محمد عم اى اصفياؤه وخالصته ويكون نظير ما سبق
من جهة انه اوقع التشبيه بينهما مع انه ليس بمراد وانما المراد التشبيه بشيء آخر هو مقدر وفيما
ذكرنا غنية عن ذلك فقوله استعمال مصدر مستعمل اضيف الى المفعول اعني مقدم الحاج
بالجر على الاصل والنصب على الحكاية وكلاهما رواية وقوله مستعمل مسند الى ما قال او نقاح
بانه وصف للمصدرية والعائد معنوي اى مستعمل مصدره وما قال بدل او مستعمل هو
مع لفظ قال فعبر عن ذلك بلفظ ما قال قوله ثم نظير المذكور يعني او كصيب على ما يلائم لفظ
ثم ولم يات بالضمير لئلا يكون عائدا الى الاقرب الذي هو كما قال عيسى عم فعدل بالعدول
الى المظهر على ان المراد غيره وذلك لان الكلام في نظير او كصيب وتحقيق ما قدر من كمثل
ذوي صيب وايضا مجرور الكاف فى كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر ويجب
التقدير هو الوقت ولا مجال معه لتقدير المضاف والمضاف اليه لانه اذا قدر لكون
الحواريين انصاره لم يبق مجرور الكاف بخلاف كمثل ذوي صيب فانه المناسب لما ورده
من البيتين والبيت الاول • الا من رأى لي برق شريق • اسال البحار فانتحى
للعقيق • وهو لابي داود وشريق فعيل بمعنى فاعل من شرق بريقه اذا اغص من
كثرته او بمعنى مفعول من شرقت الشاة شققت اذنها وهو في المعنى صفة سحاب اى من
البصر الى جهة برق سحاب شرق بمائه لكثرته بحيث اسال البحار اسم موضع بنجد وقد يرى
بفتح الباء فانتحى اى اعتمد وقصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد والبيت
الثاني فادرك ابقاء العرادة ظلعها • وقد جعلتني من خزيمة اصبعا • وهو للاسود العبقي

العبقي وقيل للكلحبة العرني منسوبا الى عرين يصف فرسه حين كان يتبع عدوه خزيمة
بن طارق بفتح الخاء المعجمة وكسر الزاء المعجمة وقد ادرك فرسه الظلع على مسافة قريبة من
خزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول ابقاء محذوف اى ذخيرة عدوها فان الفرس المجرب
لا يكاد يعطي ما عنده من العدو بل يبقي شيئا منه بعد شيء لوقت الحاجة والظلع غمز في
المشي لوجع في الرجل وفاعل جعلتني ضمير العرادة والمعنى اصاب فرسي ظلع من العدو
وعند اصبرتني قريبا من خزيمة ولولا ذلك لادركته وقوله على ما قدر اي نظير المذكور
البيان في حذف المضاف والمضاف اليه على الوجه الذي قدره الشيخ ابو علي الفارسي
في البيت الاول من اسال سقيا سحابه لان البرق نفسه لا يسيل البحار انما يسيلها سحابه
والسقيا اسم من سقاه الغيث واسقاه فالاصل اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق
فحذف سقيا فصار اسال سحابه فحذف سحاب واقيم الضمير المجرور مقامه فصار مرفوعا
فاستكن على ما هو الواجب وفي البيت الثاني من ذا مسافة اصبع على انه ثاني مفعولي
جعل لان الفرس لم يجعله من خزيمة اصبعا بل على مسافة اصبع ومقداره فيكون ذا
مسافة اصبع فلما حذف المضاف والمضاف اليه واقيم اصبع مقامه صار منصوبا واسند
تقدير المضاف الى الثقات من النحاة احترازا عما يحتمل اللفظ من التجوز في اسناد الاسالة
الى البرق وجعل الشيء نفس الاصبع او في التعبير عن المسافة القريبة بالاصبع ثم ازداد
في ازالة استبعاد حذف المضاف والمضاف اليه معا فقال وحذف المضاف باب
من الكلام سائغ اى جائز كقوله تعالى فكان قاب قوسين فان ضمير كان لجبرئيل ليس
هو قاب قوسين اى مقدارهما بل التقدير فكان مقدار مسافة قربه فحذف مقدار ومسافة
وقرب وجعل الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا الفظ حذف مثل من قاب قوسين
قوله وان قوله او كصيب بكسر ان عطفا على جملة واصل النظم كذا ويروى بالفتح عطفا
على ان التشبيه اي لا يخفى ان قوله او كصيب من التشبيه من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه
امر توهمي منتزع من عدة امور لكن لا يخفى انه لا معنى لجعل هذا في معرض التعليل لكون اصل
النظم على حذف المضاف فلا وجه لهذا العطف وضمير منهم لذوي الصيب ولا يخطون
خبر انهم ومن مجرد بيان لضد المطمع فيه والاهوال الاهوال الهائلة قوله وكذا الذي
اصل الكلام وكالذي اي ووجه الشبه الذي في هذه الآية عطفا على كالذي فيما سبق

لكنه لما زاد ونقط كذا صار الكلام جملة من مبتدا هو الذي في قوله وخبر هو كذا ولا يصح
ان يكون الجملة عطفا على جملة انه كان زيد ولا على قوله وان قوله وكعيب بمثيل لما ان
ذلك في معرض التعليل والتبيين للاية السابقة فالوجه ان يكون معطوفا على مقدر اي
فتلك التشبيهات من باب التمثيل وكذا الذي في قوله مثل الذين حملوا التورية الاية والاسفار
جمع سفر بالكسر وهو الكتاب وقوله فان وجه التشبيه تعليل كون الاية من باب التمثيل
وقوله الحامل للاسفار بنصب الاسفار مفعولا للحامل هو الرواية وقوله هو حرمان خبر
ان وجه التشبيه والبا في بما هو متعلق بالانتفاع وفي بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين
معنى اجدر وضمير به واستصحابه لما هو ابلغ وضمير كونه لحرمان الانتفاع مع الكد وقع
قوله مركبا من عدة معان موقع منتزعا من عدة امور على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل والمذكور
في ما في الامثلة تنبيها على تلازم الامرين وكون احدهما في قوة الاخر وقوله غير الحقيقي
صفة الوصف بزيادة اللام كما في اللئيم يسبني ولعصبورة غير معرفا بالاضافة لاشتهار
الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي او بدل واما تعريفه باللام في مثل هذا الموقع فقد
منعه النحاة ولا يوجد في كلام العرب وانما يقع في كلام المصنفين وضمير فيه عايد الى
موصوف منظورا في شيء منظور فيه والرواية في بصيرة بافذة بالفاء والذال المعجمة
وفي بعض النسخ بالقاف والذال وضمير التباسه للذي نحن بصدده او للوصف غير الحقيقي
يعني انه تنتبس في كثير من الصور بالوصف العقلي الحقيقي لصعوبة التمييز من العقلي والوهمي لغاية
مشاكلة احكام الوهم لاحكام العقل فاذا كان لعدة امور وصف عقلي وآخر وهمي ينبغي
ان يتامل فيه ليظهر ان القصد الى الاشتراك في الوصف الوهمي ليكون تمثيلا او الحقيقي
ليكون تشبيها مركبا بوجه عقلي وهذا الاشتراط مما تفرد به المصنف قال
الشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه
يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم
التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة
للعلم واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مجرى التشبيه من غير فرق فتشبيه اعمال الكفرة
بالسراب في المنظر المطمع مع المخبر المويس وتشبيه الجماعة المناسبة بالجماعة المفرغة في
عدم تعيين البعض للافضلية تكون تمثيلا عندهم لا عند المص ثم لا يظهر من كلامه لقوله

لقوله لاسيما المعاني التي تنتزع الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح تعلقه به واستثناؤه
منه اذ المواضع عبارة عن الصور والمواد وليست المعاني من جملتها والحكم فيها الا به
بالعقلي الحقيقي ولم يعتقد في المعاني زيادته والوجه ان يقال هو احوج شيء الى التامل
فيما يتعلق بجميع جهاته واعتباراته لاسيما المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع من ثلثة
معان كما في المصراع الاول من البيت المذكور حيث اشتمل على الابراق والعطش و
والغمام فاورث ذلك الانتزاع الخطا والوجه انتزاعه من اكثر من ثلثة بانضمام المصراع
الثاني اليه وذلك لان المقصود ان يحصل ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس وليس في المصراع
الاول غير الابتداء المطمع واما الانتهاء المؤيس ففي الثاني حيث انكشفت الغمامة من
غير مطر لحصول اليأس من دفع العطش يقال ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس
ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى صارت الغمامة ذات برق او تعرضت
للقوم بحذف الجار وايصال الفعل ومعنى اقشعت تفرقت وتجلت انكشفت ومعرى الشاعر
مقصده قوله ثم ان التشبيه التمثيلي اي الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من عدة
امور متى شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة بان يذكر الصورة الماخوذة من
الامور المتعددة في جانب المشبه به ويراد الصورة الماخوذة من الامور المتعددة في جانب
المشبه ومعنى الاغير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه قط وحاصله القول السائر
الممثل مضربه بمورده كقولهم كل الصيد في جوف الفرا ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف
ضيعت اللبن بخلاف التمثيلات التي لم تصر كذلك مثل سال به الوادي وطارت به
العنقاء وقول الشاعر • الم تك في يمنى يديك جعلتني • فلا تجعلني بعدها في شمالكا •
وقوله • اذا انت لم تشرب مرارا على القذى • ظمئت واي الناس تصفو مشاربه •
وقوله • ولولا اشتعال النار فيما جاورت • ما كان يعرف طيب عرف العود •
وقوله • لو اختصرتم من الاحسان زرتكم • والعذب يهجر للافراط في الخصر • وقوله
وحيد عن الخلان في كل بلدة • اذا عظم المطلوب قل المساعد • وقوله ومن يجد
البحر استقل السواقيا • مصائب قوم عند قوم فوائد • وخير جليس في الزمان كتاب
ان المعارف في اهل النهى ذمم • ولا تاتي في الجنب للقائل فانها لا يسمى مثلا الا على
سبيل التشبيه به في الاشتهار وحسن السبك والاختصار كقوله • ولو صورت نفسك

لم تزل وما على فيك من كرم الطباع * وقول ابي الطيب * واذا كانت النفوس كبارا
تعبت في مرادها الاجسام قوله ولو ردوا الامثال على سبيل الاستعارة لا تغير
عن لفظها الذي ورد في الاصل تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وغير ذلك
لان الاستعارة يجب ان يذكر اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه فلو غير لفظ المثل عما
ورد عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على سبيل الاستعارة فنقول لو ذات سوار
لطمتني لا يتغير عن طريق التانيث وان استعمل في حق المذكر والحاصل انه يجب ان لا يتغير
عن حال المورد والمشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره
صاحب الكشاف من انهم لم يضربوا امثالا ولا راوه اهلا للتسيير ولا جديرا بالتداول
والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمه حوفظ عليها وحمي عن التغيير قوله
الى هناك اشارة الى النظر في الاحوال او الى الكلام في ذلك معتدا حال من الضمير
في ذكر والعدة بالكسر الجماعة وبالضم الاستعداد وضمير منها في المواضع عايد الى الاحوال
وما في ما عسى موصوفة او موصولة وعسى انشاء لا يصلح صفة او صلة الا بتاويل او يكون
الصفة والصلة هو ياخذ ولفظ عسى مقحما لافادة عدم القطع قوله وقد سبق تقرير
هذا في باب الفصل والوصل حيث بين الجامع من الجملتين لاشباه النوع الجالي وما اورد
فيه من الامثلة والحكايات وبا لمقام هذا صار حال الاصول الاربعة الاول مكشوفة
قوله ومنها ان ميل النفس من الحسيات اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات
فنظامه على اعمال ضمير منه في الجار والمجرور والتحويل يابون ذلك فالوجه ان يجعل حالا
منه وهذا الكلام انما ينفع بافادة تقرير ما هو المراد بالحسيات ثم الدلالة على كون ميل
النفس اليها اتم والكل فاشار الى الاول بقوله والمراد بالحسيات المعنى الكلي الذي جرده
النفس عن الحسيات اي الجزئيات المدركة بالحس بحذف المشخصات من الاين والوضع
والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد بالحسيات هذا ودون ان يريد بها معناها الظاهر
اعني المدركات بالحواس بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات وابانها ذلك على
ما نبهت عليه في النكتة المورودة ببيان امتناع ان يكون وجه الشبه عند التحقيق جزئيا لكنك
خبير بانهم لم يزيدوا في ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل ولا تنبيه وكان المراد انه بني
على ان هذا مذهب لدليل يذكر في العلوم الحكمية واما المحققون من الحكماء فقد ذهبوا الى ان

الى ان مدرك الكليات والجزئيات هو النفس لكن للكليات بالذات وللجزئيات
بالآلات واما المص فلما ذهب الى ان النفس لا تدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس
الى الحسيات اتم منه الى العقليات والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس
الى الشيء لا يصح بدون ادراكه لزمه ان يعبر الحسيات بما فسر من المعاني الكلية المنتزعة من
الجزئيات المحسوسة ليخرج الجزئيات المحسوسة التي لا يدركها النفس البتة واما الثاني اعني
الدلالة على ان ميل النفس الى الحسيات اتم فقد ذكر له وجهين معقولين احدهما زيادة تعلقها
بالحسيات بسبب تجريدها الحسيات بواسطة قوتها العاقلة عن المشخصات ونظرها الى الحسيات
في سلك اعداد ما هو من العقليات الصرفة وثانيهما كليات ولا شك ان تعلق الشيء بما حصله
ازيد فيلا اليه اتم وثانيهما زيادة الفتها بالحسيات الفها مع زيادة تعلقها بها وذلك اعني
زيادة الالف بها لكثرة تادي الحسيات الى النفس من اجل كثرة طرق التادي وهي الحواس
الخمس الظاهرة المختلفة المؤدية للحسيات بالوجه الذي ذكر لكل من الحواس على التفصيل
في موضعه ولا شك ان زيادة الالف يوجب كمال الميل واشار الى وجه آخر خفي وهو
ان ادراك الحس مقدم على ادراك العقل لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم لكن
لها حواس يدرك المحسوسات ثم تنبه لامور مشتركة بينها ولامور بها يخالف بعضها بعضا
فيحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف الى الاقدم الاسبق اتم والكل
وكمال الالف مستلزم لكمال الميل او نفسه وتوضيحه بانه تقرر في موضعه بان ادراك النفس انما
هو للمعاني الكلية المجردة عن العوارض المشخصة وادراك الحس انما هو للمخلوطات المكتنفة
بالعوارض المشخصة فما تدركه النفس غير ما يدركه الحس فالمحسوسات التي ادراكها متقدم
على ادراك العقل ليست مدركة للنفس فكيف تميل اليها فضلا عن كمال الميل والتمية
ولا يخفى ان هذا الاتيان على الراي الحق وهو ان النفس تدرك الجزئيات ايضا لكن بالآلات
قوله وزيادة ميلها مبتدا خبره ولزيادة تعلقها ولزيادة الفها عطف على قوله لزيادة
تعلقها قوله واما قيل مبتدا خبره شيء وقوله صفة شيء وعن افادة متعلق بما في منزل
من معنى الفعل لانه اسم مكان من نزل منه فرقه وعن تحقيق متعلق بما تضمنه بالف منزل من
معنى البعد وكما ترى صفة شيء او حال منه بعد اعتبار وصفه المذكور ومتعلق الرؤية
كونه على ذلك الوصف وتعديته متعلق بالظرف المستقر الواقع صفة شيء اعني بمنزل قوله

ومنها ان النفس لا تعرف اي لما عرفته او هي بصدد ان تعرفه اقبل اي اشد قبولا منها لما لا
تعرفه و لا من شانه ان تعرفه لان شان النفس محبة العلم والميل الى الادراك من غير نظر الى
سبب من خارج ولهذا يستنكف كل احد ويتاذى بان ينسب الى الجهل باي شيء كان واذا
عرض عليه ما يحصل فيه الميل اليه كالروايات والحكايات اقبل عليه بجامع همته بخلاف الغوامض
والعويصات فانه يشمئز عنها ويعرض قوله ومنها ان تجدد الصورة عند النفس
احب والذ من تكررها وان هذا الاصل من الفصول لذوي العقلاء وادعاهم اليه بحيث لا
يحتاج الى ادنى تنبيه ولو بتلاوة المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم اكره من معاد
وقولهم لكل جديد لذة فان الاول يدل على كراهة التكرر والثاني على استلذاذ التجدد
قوله ولعمري ان المتوفيق يريد ان هذا الاصل وهو ان التجدد والمتغاير احب والذ عند
النفس من التكرر المعاد والذي يعبر بالمثل في الكراهة كانما قصد لما سبق في الاصل
الخامس من ان زيادة الف النفس بالشيء يوجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل
الا بالتكرر فيجب ان يكون التكرر سببا لزيادة الميل الى الشيء لا عنه كما هو معنى الكراهة
وكالمنافي لما عليه الوجدان من التشوق الى المالوف لا النفرة عنه فلا بد من تاويل صادق
في رفع هذه المناقضة والمنافاة ليعلم ان ليس شيء من الامرين على العموم بل تكرر ما يستلذ
وينفع به الالفة وزيادة الميل اليه وتكرر ما ليس كذلك يوجب الكراهة وقلة الميل فلا
تناقض بين الجزئيين واذا تحققت فمن المالوف الذي يمال اليه يحصل بالتكرر لذة
جديدة كمعاودة الاطعمة الشهية والنغمات الطيبة وملاحظة الصور المليحة ونحو ذلك
ومن هنا قيل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع كرر حديثك يا مهيج
لوعتي ان الحديث عن الحبيب تلاقي معنوله ان التوفيق بالحمل جواب القسم والمراد بحكم
الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرر وبحكم التكرر انه يوجب الكراهة وعدم
الميل وقوله فليفعل اي المتامل وقوله لان الالف تعليل لكونه احوج شيء وامتنع
عطف على كان نزاعها اي شوق النفس وذاك في اذ ذاك خبر لمبتدا محذوف اي الامر
ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدا محذوف الخبر اي فذاك ثابت قوله
في خزانة الصور هي الخيال وغلبة الحضور بكون الجهات كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل
والوصل مثل طول المشاهدة لليل والبدر وفرط الحاجة للروح وغاية الجوع فيما مر

فيما من انتهى الى النفس من الخبر قوله لكونه شيئا وهميا اي ليس بمتحقق في الخارج ولا
ماخوذ منه كانياب الغول فان الانسان لما توهم ان من الحيوان نوعا يسمى الغول يهلك
الناس توهم له انيابا قال امرؤ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
والمرا اليس تغتال ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
المشرفي هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن قرى منها ومسنونة اي سهام محددة
النصال بل نصال محددة مجلوة صافية قوله كان محمر الشقيق ورد احمر في وسطها
سواد يقال لها شقائق النعمان تصوب اي تنزل الى السفل وتصعد اي الى العلو الاعلام
الرايات والرماح الزبرجد فاما تاما ولكون المفردات من الاعلام والياقوت والرماح
والزبرجد محققة يدركه الحس يسمى مثل هذا مركبا خياليا لا شيئا وهميا بخلاف انياب
الاغوال قوله انما مثل الحيوة الدنيا اي حالها العجيبة في سرعة تقضيها وانقراض
نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها والمشبه به مضمون قوله كماء انزلناه الى قوله
كان لم تغن بالامس وهو زوال خضرة النبات فجاة وذهابه حطاما بعد ما غطى
والتف وزين الارض بحيث طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجوائح ومعنى اختلط به
اشتبك بسببه والزخرف الذهب ثم يشبه به كل مموه والاصل ازينت فادغم
وجيء بالهمزة وضمير اهلها لنبات الارض لاكتسابه التانيث من المضاف اليه بدليل قوله
قادرون عليها فانه للنبات لا للارض اي متمكنون من حصدها ورفع غلتها ويجوز
ان يكون على حذف المضاف والحصد المحصود اي جعلنا زرعها شبيها بما حصد
ورفع غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف كان لم تغن بالامس لم تثبت فيها
قبل ذلك من غني بالمكان اقام به قوله من جوز كثر خبر كان التركيب خياليا
خبر كان والمعنى على التشويه كانه قيل سواء كان التركيب خياليا او عقليا وفي مثله
تقدم الخبر على كان ويؤخر المعطوف وكان في موقع الحال وضمير حاله للتشبيه وفي
البعد متعلق بحاله لما فيه من معنى التغير قوله فالاصل فيه هو ان يكون الشبه
التشبيه على ما في بعض النسخ وقد تقدم معنى القيد حيث قال علم ان من حق وجه
الشبه شموله للطرفين فاذا اصاب فقد صح والا فسد وكلامه مشتمل من ثم على معنى صحة
التشبيه وصحة وجهه والابتذال لا تنهاك بكثرة الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه

مثل ان يكون مثالا لكونه كاملا في تحصيل الغرض قوله بيان مقداره اي مقدار
المشبه على الوجه الذي هو اي المشبه عليه وقوله ما النفس بيان لاشتراط الاعرف
وضمير عندها وضاوف والفها للنفس وكذا للاعرف وهو متعلق بما قبل وهو عطف
على الجميل وفيها حال من شي مسيما اي لا مثل القبول في الاعرف الذي الف النفس
به الحكم قوله لكن يجب في الثاني اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان مقدار
المشبه كون المشبه به مع كونه اعرف على قدر المشبه لا ازيد ولا انقص وضمير كلما كان
للمشبه به وكان دخل للتشبيه قوله اتم خصوص اشتراط ذلك لان يظهر كلامه وتمامه
بحيث يصلح ان يلحق به الناقص في نظر الجمهور وهو المحسوسات لاسيما اذا اقصد
زيادة تقرير فانه ربما لا يكتفي في التشبيه المحسوس بل تصور ذلك بالفعل بان يرقم على الماء
ثم يقال سعيك كرقمي على الماء قوله لمثل ما تقدم من ان النفس الى الاعرف فمثله
هو ان النفس الى الاتم ظهورا اميل قوله او مثل ان يكون المشبه به مسلم الحكم كما في قول
حال الممدوح حال المسك الذي هو بعض دم الغزال فان كونه حال المسك هو انه
فاق جنس الدماء بحيث لا يعد فيها بل يعد نوعا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا
ذلك لما كان كافيا في الغرض اعني امكان ان يكون بعض افراد النوع يفوقه بحيث يعد
في نوع اشرف قوله او مادة الترئين بالنصب عطف على بيان امكان يعني يجب
ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويه المشبه به مسلم الحكم معروفه في التزيين كمقلة الظبي
او التشويه كالنخلة الجامدة التي نقرتها الديكة لان النفس للاعرف اقبل قوله
او نادر الحضور فيه اي في الذهن عطف على نادر الحضور فان قيل كان ينبغي ان
يقيد المعطوف عليه بقوله مطلقا ليكون هذا عطف مغاير لا عطف مقيد على مطلق
قلنا هما متغايران نظرا الى التعليل فالمعطوف عليه نادر الحضور لبعد المشبه به عن
التصور والمعطوف هو نادر الحضور مع المشبه لبعد نسبة المشبه الى المشبه به او
بالعكس مع التشبيه في اشتراط ذلك لحصول الاستطراف لان النفس تتسارع الى قبول
امر نادر يطلع على النفس ويظهر لها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من زيادة الشغف
بالنظر من حيث لا يعهد ولا يتوقع لما يحضر النفس لدى النادر من لذة التجدد وما
تشتمل النفس و يتصور من تحري النادر عن كراهة معادة اي يميل النفس اليه لاغتنامه لكونه

لكونه معادا لا معادا قوله هذا كما ذكر وانك متى عرفت اسباب قرب التشبيه واسبابه
قبوله عرفت ان اضداد تلك الاسباب ومقابلاتها اسباب بعده واسباب رده
فلا باس بعدم تعرضنا لاسباب الرد بعد التعرض لاسباب القبول بل كان يكفي
ان لا نتعرض لاسباب البعد والغرابة بعد التعرض لاسباب القرب وانحطاط الدرجة
لكنا تبرعنا بذلك مع الجري على قضية المناسبة فان البعد والغرابة اهم واتم في باب
التشبيه والقرب ايضا بالتشبيه صحيح فتعرضنا للتفصيل بخلاف الرد والرداءة فانه ليس
بمقصود واما التعرض له للاحتراز عنه فحسن الاكتفاء باسباب القبول وتفويض الرد
الى اللزوم فقوله وكذا الاسباب انحطاطه اي انحطاط التشبيه في سلك القبول فقوله
من القبول صفة محذوف اي في شيء من القبول و في سلكه اي سلك القبول بيان له قوله
قريب من ان نشرح لك صدرك قوله ولن يذهب عليك اي لن يفوتك ولن
يشتبه عليك ان اسباب القرب والبعد متى كانت اقوى كان القرب والبعد اقوى تتفاوت
المسببات بتفاوت الاسباب وكذا متى كان اسباب الرد او القبول اقوى كان الرد
او القبول اقوى وهذا معنى قوله وجري في التشبيه لذلك الرجحان في اسباب القبول
والرد في شان قبول التشبيه في شان قربه وبعده قوله واعلم ان التشبيه من اوجه
في التشبيه ذكر كلمة التشبيه يعني اداة التشبيه من الحرف مثل كان زيدا اسد والفعل
مثل زيد يشبه الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يحتمل الاسمية والحرفية مثل زيد
كالاسد وضمير عند قولك زيد اسد وضمير مثله للتشبيه وضمير كونه لزيد اسد ووجه كونه
ابلغ ظاهر للاخبار بانه اسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت فكم بين الثابت ومنزلة
الثابت قوله ولا ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ قيد بذلك
اشارة الى انه انما يحذف من اللفظ واما في التقدير فثابت لتوقف استقامة التركيب
من جهة النحو عليه بخلاف الاداة فانها انما يقدر لاستقامة المعنى واما التركيب فصحيح
بدونها واما لم يتعرض لعدم وجوب ذكر وجه الشبه لانه في غاية الظهور والشيوع فلما
يشتمل التشبيه على ذكره قوله كما في جواب اذا كان وفاعله ضمير يعود الى كونه محذوفا
اي الى جعل المشبه به خبرا مفردا الى المبتدا وقوله بقصر المسافة بكسر القاف وفتح
الضاد هو الرواية وعليه القراءة اي لعله التفاوت بين ما يلفظ به في الكلام ومن

بحذف من الكلام بشرايط الحذف من قيام القراين الحالية او المقالية الموجبة او المجوزة على التساوي او الترجيح والظاهر ان قوله في قوة الافادة متعلق بقصر المسافة لكن المسموع انه متعلق بنفي وهو الوجه اذ المسافة في قوة الافادة عديمة لا قصيرة بخلاف المسافة بين المحذوف والملفوظ فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وفي قوله واني اسد زيادة مبالغة ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث يحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق وكذا ان يقدر له مبتدا اخر اي واني اسد هو قصد الى التعجب او التعجيب قوله وانما الواجب اي ليس الواجب في التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصلا وانما الواجب فيه اذا ترك ان لا يترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرا كالملفوظ مثل عندي اسد في المرفوع ورايت اسدا في المنصوب ونظرت الى اسد في المجرور فان مثله لا يعد في اصطلاحهم تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله وانما عد نحو زيد اسد بذكر المبتدا ونحو اسد واني اسد بحذف المبتدا في مقام الاخبار عن زيد وهذا معنى قرينة المحذوف للمبتدا اي قرين زيد اسد المحذوف مبتداه تشبيها لا استعارة لانك حين وقعت اسدا على زيد وجعلته خبرا عنه بطريق الاثبات لزم ان يكون زيد اسدا كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد منطلق فان معناه ان الذات التي هي زيد هي بعينها المنطلق لان هذا حقيقة معنى القضية الموجبة ولو لم يقصد هذا لكان زيد اسد مجرد تعديد للمفردات من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية عن الاعراب لكن معلوم بالضرورة انما هو من افراد الانسان يمتنع ان يكون اسدا ومثل هذا الكلام وارد في كلام الفصحاء بل في التنزيل فيلزم لتصحيحه المصير الى التشبيه بحذف كلمة التشبيه اي زيد مثل الاسد بحذف مثل للقصد الى المبالغة في التشبيه نظرا الى ظاهر اللفظ حتى كانه نفس الاسد لا شبيه به وان كان المعنى على اثبات التشبيه فان قيل لم لا يجوز ان يجعل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد اجيب بانه لا يجوز لان اسدا اسم لجنس الاسد من غير دلالة على الوصف اعني المعنى الزايد على الذات فيمتنع ان يجعل وصفا اي ما يدل على معنى زايد على الذات بحيث لا يعتبر الذات المبهمة التي هي اعم عام الا لضيق العبارة عند التعبير وحاصله انه لا بد لتصحيح هذا الكلام من جعل الخبر بمعنى صفة يصح اسنادها الى المبتدا او حمله على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فتعين الثاني ولقائل ان يقول ان زيدا لا اتساع

الاتساع حقيقة فغير مفيد لان المجاز احد طريقي التعبير وان زيد مجاز فممنوع فان استعمال اسد في استعمال شجاع مجاز اما الاختفاء في صحته والمجاز ان كان خلاف الاصل فالحذف ايضا كذلك من غير ترجيح على ما ذكر في علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز بانه ابلغ واغلب وبانه كثيرا ما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا في ظرف او في غيره بمنزلة الصفة مثل اسد علي وفي الحروب نعامة اي جري صايل علي وجبان ضعيف في الحروب وفي شعر ابي العلاء ٭ والطير اغربة عليه اي باكية ٭ وقال الشاعر ٭ كان لنا منه بيوتا حصينة ٭ مسوحا اعاليها وساجا كسورها ٭ فجعل اعاليها فاعل مسوحا لكونها في معنى سودا وكذا ساجا كسورها والحاصل انه انما يمتنع حمل اسد على زيد اذا كان في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الشجاع فصحة الحمل ظاهرة من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها ويكون الحمل على زيد قرينة للمجاز بمنزلة يرمي او في الحمام وهذا زيادة بيان اورد في حواشي الكشاف قوله واذا عرفت ينبغي ان يخص هذا الحكم بمثل زيد اسد ونظايره اذ لم يعرف لزوم المصير الى التشبيه بحذف الاداة الا فيها وقوله الا في الظاهر صلة لم يؤثر اي لم يؤثر في ظاهر التشبيه ويبطله الى غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يؤثر في ابطال التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه لخروجه عن صورة التشبيه واما في الحقيقة فلا اثر لانه تشبيه كما كان مع ذكر الاداة قوله وعرفت ان نحو رايت بفلان اسدا الى آخره انما يتم لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت الا فيما هو على وجه الحمل نعم يمكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بان القصد الى اثبات المشابهة بينهما يمنع الحمل على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة الحاصلة بجعل المشبه نفس المشبه به بالطريق الذي يذكر في بحث الاستعارة فيعلم ان ما ذكر من الامثلة كلها تشبيهات لا استعارات فقوله نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد يعني ما اذا ذكر المشبه به بعد ذكر المشبه بعد الباء التجريدية ومعنى التجريد عندهم ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مماثل له مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك فقد انتزعت في المثالين من فلان الشجاع شجاعا كانه الاسد وقوله هو اسد في صورة الانسان ناظر الى ما اذا كان اسم الواقع موقع المشبه به نكرة موصوفة بما لا يلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال ٭ شمس لو ان الفراق عزوبها ٭ قمر وبدر والصدود

لما لم يشتمل على طرفي الاستعارة

أو من التجريدية

تا آخره

كسوفه وقال قمر في جبينه قمر ليس يغرب فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من
هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب
قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصلات والصفات التي تجيء في هذا القبيل
ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب
كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل فيه
الى التصريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ومثله ودلالة الوصف على
انه فوقه واذا تاملت هذا الفن وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء
هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى
وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا بمنزلة هو اسد لكن بطريق الحصر ولا خفاء في ان
تقدير اداة التشبيه فيه ابعد وفي ان رايته عرفت جبهة الاسد لزوم الاسد فيه له
وتقدير الاداة ابعد وابعد في لئن لقيته ليلقينك منه الاسد لزوم مع التجريد وفي ان
اردت شيئا فعليك بفلان لزوم المشبه للمشبه به كانه الاسد سواه واشبه ان يكون
هذا ابلغ وفي ما هو الا اسد ليس الا الحصر وكذا في ليس هو آدميا بل هو اسد لكن احدهما
بطريق ما والآخر بطريق العطف وهذا ابلغ للتصريح بالنفي والاثبات وبان المنفي حقيقة
المشبه بخلاف ما هو الا اسد فانه يحتمل ان يكون المنفي شيئا آخر من الحيوانات الموصوفة بالجراءة
وفي توسيط وليس هو آدميا بين ما هو الا اسد وبين هو اسد لطيفة وايهام تعلقه
بالاول ايضا فيكون من قبيل ما زيد قائم وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا في شعر الفرس وقد
ذكر من بعض الفاظ لا بد من تعلقه بكل منهما ليتم المعنى كقوله في صفة من يلقي القرن على
على الارض وجلس نحو فم خزانه • فرو كرد و سر كرد و شد زين جدا • سر اكره كلدش
چو زاژدها • وكقوله حكاية عن بهمد ومن قيد رجله والقي في البير بانه لو لم يفعل كذا وكذا
لتركه بحاله والقي في البير بانه لو لم يفعل كذا وكذا لتركه بحاله و ركب فرسه • وكرنه ترا
بسته درچاه باي • زرخش اندر آرم شوم بازجاي • وقوله كل ذلك تشبيهات خبران
ولا فرق الا في شان المبالغة اي فيها على لا يخفى ان بعضها ابلغ من البعض وفيها وفي
قولك هو كالاسد قوله فالخيط الابيض يعني اذا كان ذكر الطرفين على وجه يشعر
باثبات الشبه مانعا من الحمل على غير التشبيه كان الخيط الابيض والخيط الاسود في الآية

اي الآية من قبيل التشبيه شبه بالخيط الابيض اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق
وبالخيط الاسود ما يمتد معه من غبش الليل ليبان الخيطين بقوله من الفجر صار مجازا للابيض
وتضمنا للاسود لدلالته على انه اذا كان الابيض هو الفجر لم يكن الاسود الا ما اتصل
به من الغبش او لان الفجر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه التزاما ولولا البيان
بقوله من الفجر لكان الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة حيث ذكر
المشبه به واريد المشبه للقطع بان ليس المراد حقيقتهما وان فهمهما بعض من عرض النبي
عم وسادته كناية عن قلة فطانته على ما روي ان عدي بن حاتم قال عمدت الى عقالين
ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي فكنت اقوم من الليل فانظر اليهما فلا يتبين
لي الابيض من الاسود فلما اصبحت غدوت الى رسول الله فاخبرته فضحك وقال
ان كان وسادتك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان ذلك
مع البيان لانه تعقل عنه وانما اخرجا بهذا البيان من قبيل الاستعارة مع انها ابلغ
لما فيها من بعض الخفاء في مقام الحاجة الى البيان الواضح لكونه من الاحكام التي يفتهم البيا
الكل من الذكي وغيره فعدل عن الاستعارة الخفية التي ربما تخل بالغرض الى التشبيه البليغ
الوافي به قوله والحاصل من مراتب التشبيه قد اشار في صدر الباب الى انه لا بد
للتشبيه من طرفين ووجه وغرض وحال وقد استوفي النظر في الامور الاربعة وعقبه
بالتنبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل قد يحذف فدل ذلك على ان من جملة ما
لا بد منه للتشبيه هو الاداة وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك وثانيا ذكر ان في حذف
كلمة التشبيه مبالغة ليست مع ذكرها حاول الآن بيان درجات التشبيه في القوة والضعف
بالنظر الى اركانه ذكرا او حذفا وجعل اركانه اربعة لظهور ان الغرض والحال في القوة
والبعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف يقال هو الدلالة على مشاركة امر
لامر في امر بالكاف ونحوه واذا اصطور يقال زيد كالاسد في الشجاعة وذهب الى
ان ذكر المشبه به لازم البتة فالمشبه اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
اما ان يكون الاداة مذكورة او محذوفة يصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه
مذكورا او غير مذكور يصير ثمانية والضابط في بيان القوة والضعف بالنظر الى الاركان
الاربعة ان القوة يكون اما بجعل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكره ويشعر بالمشابهة

المبنية على المغايرة واما بعموم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة ولا الوجه في غاية القوة والخالي عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة له والمشتمل على احدهما فقط بان يترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه ايماء الى ان متروك الوجه اقوى من متروك الاداة فقط حيث ذكر ان في الاول نوع قوة وان الثاني قوي وههنا بحث وهو انه يجوز ترك المشبه به كما في قولك زيد في جواب من يشبه الاسد فانه تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي يشبه الاسد زيد وقد حذف المشبه به والوجه والاداة فلا ينحصر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس تشبيها اذ ليس القصد الى بيان اشتراك الشيئين في امر بل جواب السائل وبيان الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في تشبيهات البلغاء والكلام فيها قوله واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال بينهما شبه بالتحريك وقد يقال بمعنى الشبه اي المثل والمعنى انه قد يؤخذ تشابه الشيئين من نفس التضاد اي تنافي الوصفين بحيث يمتنع اجتماعهما وانما ينتزع منه نظرا الى اشتراك الضدين في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر والمراد بالضدين ههنا ما يعم النقيضين ايضا على ما سيجي في بحث الاستعارة ثم بعد انتزاع الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الآخر او تضادهما او شبه التضاد منزلة التناسب والتماثل بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشي مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فهو يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح فكل من قولك للجبان ما اشبهه بالاسد وقولك للبخيل انه حاتم صالح للتمليح والتهكم فان قصد الاستهزاء بالجبان والبخيل فتهكم وان اريد مجرد التملح او التظرف فتمليح وقد يقصدان جميعا قال الامام في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما ما سيجي في آخر البديع من الاشارة الى قصة او شعر او مثل فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد لمح فلان هذا البيت او هذا المثل وايراده في مقابلة التهكم وتفسير التمليح به غلط فاحش فان قلت قد يتوهم من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد وانه الوصف المشترك بين الضدين ولا شك انا اذا قلنا للجبان انه اسد او للبخيل انه حاتم لم يتبادر لنا ان نقول في التضاد ولا تمليح ههنا ولا تهكم بل في الشجاعة وفي الجود بتنزيل جبنه منزلة الشجاعة وتسميته بها

بها وجعل بخله بمنزلة الجود وتسميته به بناء على التمليح او التهكم وبهذا يحصل اشتراك الطرفين قلت هذا الوهم يضمحل بقوله ثم ينزل منزلة التناسب فان فيه تحقيق وجه الشبه واما ذكر اشتراك الضدين في التضاد فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة ونوع ملايمة وكان الاليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني اعني النظر في وجه التشبيه وفي التمثيل بمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التصريح بكلمة التشبيه وقد يكون بدونه بل بحيث لا يحسن ذكر كلمة التشبيه فانه لا يجمل ان يقال في قولك انه لحاتم بان لا تكون تمام الشبه بحاتم المعروف ويجعله حاتما ثانيا اي واحدا آخر مسمى بحاتم او مشاركا له في الجود وهذا معنى حاتم ثان بتنكير الموصوف قوله الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وقد سبق وجه كلمة في وان الذي من مقاصد البيان هو المجاز دون الحقيقة الا انها تذكر في هذا الاصل ضمنا وتبعا لكونها مقابلا للمجاز وبمنزلة الملكة من العدم نظرا الى ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له فرع ان يكون له موضوع له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا عروض مانع فبهذا الاعتبار يكون للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان يتعرض لها في بحث المجاز وتقدم عليه وان كان لا يتوقف وجود المجاز على وجود الحقيقة ولا تعقله على تعقلها قوله والكلام في ذلك الاصل اي في المجاز يحتاج الى ان يتعرض قبل الشروع في تعريف المجاز ومباحثه لطرق دلالات الكلم على معانيها بانها بالوضع دون الطبع والذات ولمعنى الوضع ما هو والموضع من هو لا لمعنى الواضع لان في معرفة معنى الوضع معرفة معنى الواضع من غير افتقار الى تعرض له على حدة ووجه الافتقار الى الامور المذكورة يظهر من تعريفي الحقيقة والمجاز وتقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله مع استواء نسبته اي نسبة اللفظ الى المعنيين بحكم التقسيم اي الترديد العقلي اي الذات او ذات اللفظ او غيرها وغيرها اما الله تعالى او غيره والمحكي عن عباد بن سليمان ان المخصص ذات اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص بان يفهم منها معناها دون غيره وذكر ذلك لفظ يحكي لانه لبعده بحيث لا ينبغي ان يحكى عن العالم واختاره الشيخ الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى وطريق توقيف العباد عليه الالهام وخلق العلوم الضرورية ومذهب البهشمية من المعتزلة وجمع من الحكماء ان الواضع غير الله وادلة الفريقين مع تفاصيل

آخر عدكون في كتب الاصول ولا قاطع فيها فلذا اختار بعضهم التوقف لكن اتفقوا على
فساد ان يكون دلالة اللفظ لذاته اما اولا فلانه يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان
يكون دالا على معنى آخر دون الاول اما بنصب قرينة كما في المجاز واما بوضع على حدة
كما في العلم لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف قطعا واما ثانيا فلانه
يستلزم ان يدلنا على معاني اللغة الهندية كلها لانها بذواتها ادلة على معانيها و
وانفكاك الدليل عن المدلول مح لانه الذي يلزم من العلم به العلم بثبوت المدلول
وان توقف على شرط آخر لم يكن الدال بالحقيقة نفس اللفظ وذاته واما ثالثا فلانه
يستلزم امتناع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين من الضدين او النقيضين او
غيرهما لاستلزام ذلك عند الاخبار بهذا اللفظ ثبوت احدهما ثبوته وانتفاوه جميعا
اذا قلت مثلا جون بمعنى اسود يلزم ان يكون اسود لكونه مقتضى ذات اللفظ وان
لا يكون اسود لان ذات اللفظ تقتضى ايضا ان يكون ابيض والابيض لا يكون اسود
واللازم منتف وما قاد بين بعضهم وجه الملازمة بان الشئ الواحد لا يكون بذاته
مناسبا للمتنافيين مع والا عليهما وعدل المصنف عنه لظهور المنع عليه واعاد
لفظ المقدم في الدليل الثاني لئلا يتوهم انه من تتمة الدليل الاول بناء على توهم
التالي فيه اعني امتناع النقل الى المجاز والى العلم ولا كذلك تالي الدليل الثاني
فلم يحتج الى اعادة المقدم في الدليل الثالث واما التعبير عن وجوب الدلالة
على معاني الهندية بوجوب امتناع ان لا يدل فتطويل قليل الجدوى وقوله
لما تقدم لى اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان فقط واطلاقه على العطشان
من باب التفاؤل كاطلاق السليم على اللديغ قوله ووجوه فساده اى فساد
الرأي الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى مثل هذا التركيب وهو ان مع افعل
من التفضيلية على غير المفضل عليه شائع في كلام المولدين ومنه قول الشاعر
الناس اكيس من ان تمدحوا رجلا ۞ حتى يروا عنده آثار احسان اى متباعد
ومتعال في الظهور من الخفاء وفي الكثرة من الاحصاء وذو الكياسة من ان يمدح
من لا احسان فيه وقد يأول بحذف المضاف اى من ذي ان يخفى يعني من ام
ذي خفاء وقوله ما دام ظرف لفساده اولا ظهر واكثر علم الاشتقاق هو علم

يعرف به كيفية رد احد اللفظين المتناسبين في التركيب واصل المعنى وعلم التصريف
هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والابنية وكان
الاشتقاق جزء منه قوله كالجهر هو انحصار النفس في مخرج الحرف والهمس جرى وكلاهما فيه
ويجمع المجهورة قولك قد ظل اترجم ونطاقت والمهموسة ما عداها والشدة هو ان يتم الانحصار
كما في قولك اجدك قطبت والرخاوة ان يتم الجرى كما في الباقية من ذلك والتوسط
بين الشدة والرخاوة وهو ان لا يتم الجرى ولا الانحصار كما في قولك لم يروعنا وتسمى
الحروف المعتدلة وما بين الشديدة والرخوة وغير ذلك كالاستعلاء وهو ان يتصعد
في الحنك الاعلى كالصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والانخفاض بخلاف
ذلك كما في البواقي وكذا المطبقة والمنفتحة وحروف القلقلة وغيرها بالخواص ومنها
ومنها الحروف والتناسب بينها اى بين الحروف والمعنى الذي يوضع تلك الحروف
بازائه وقوله حرف بيني اى بين الشدة والرخاوة والنزوان هو ضراب الفحل
وحمار حيدى اى يحيد ويميل عن ظله لنشاطه فاعتبر ابن الاسم والمسمى من الحركة والتغير
في فعلى بالحركة التي تحصل من تمام الشعبتين كونه لا فعال للطبايع اللازمة وكذا افعل
بالتشديد للتكثير قوله والحق بعده اى بعد ما ثبت ان لا نفس الكلم من جهة الحروف
والهيئات تاثير في اختصاصها بالمعاني فالحق احد المذهبين الاخيرين لا الراي الاول
وان كان ما قالا بما ذكرنا الا ان يجوز ما ذكر من التاويل لا يثبت المخصص لدلالة اللفظ على
بعض المعاني دون البعض بل لابد من القول باحد المذهبين الاخيرين وقد يميل منه
الى التوقف لعدم الرجحان في الادلة ولما ذكر من المذهب الاول طريق الاعلام اعني
التوقيف والالهام لا طريق التعيين اعني الوضع لظهوره ومن المذهب الثاني
طريق التعيين لما فيه من الاشارة الى انه لا يختص بواحد بل يكون باصطلاح وتوافق
من جماعة دون طريق الاعلام لما فيه من التفصيل والاختلاف المفضى الى الاطناب
فقيل بالترديد والقراين كما في الاطفال وقيل بالقدر الذي يحتاج اليه في الاعلام
يكون توقيفيا فلم يقع قوله اما التوقيف والالهام واما الوضع والاصطلاح ترديد
بين المتقابلين في الظاهر رجع الى المقصود وكذا الاشارة فقال والمرجع بالآخرة
في التوقيف والاصطلاح امر واحد هو الوضع فكان الحق ان يقال الحق بعد ذلك هو الوضع

وانما بقي الخلاف في ان الواضع هو الله تعالى تمسكا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها وهن بانه اختلاف السنتكم ام غيره واحد من البشر او جماعة تمسكا بقوله تعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه والجواب عن كل منها مذكور في موضعه قوله
اذا عينته بازاء ما اردته تنبيه على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد فيتناول المعنى الحقيقي
والمجازي فيجب الاحتراز والاعتراض على من اقتصر في تفسير الوضع على تعيين
اللفظ بازاء المعنى من غير تقييد بقوله بنفسها اي بلا قرينة بل يجوز العلم بالتعيين فلا
يكون هذا من دلالة اللفظ على المعنى بنفسه في شيء ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء
على انتفاء الوضع لانه ليس بموضوع بالنسبة الى المعنى المجازي ولا يلزم منه انه ليس
بموضوع لظهور انه موضوع بالنسبة الى المعنى الاصلي ثم لا يخفى ان المراد بالوضع وضع
اللفظ بقرينة ما سبق من الكلام فلا بد ان الموضوع قد يكون خطا او عقدا فلا يكون
التعريف بتعيين اللفظ او الكلمة جامعا وانما قال وعرفت ان الوضع تعيين
الكلمة مع ان الذي عرف هو ان الوضع تعيين اللفظ لانها بهذا التعيين تصير كلمة والمذكور
في تعريف الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وهذا تمهيد لذلك وههنا سؤال قوي
وهو انه قد اطبق ائمة الاصول على ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه لا بد ان يثبت من
واضع اللغة وائمة العربية الموثوق بهم من اهل الاستعمال اعتبار نوع العلاقة كاستعمال
المسبب في السبب مثلا وانما الكلام في احاد المجازات فقد اشترط بعضهم فيها ايضا
السماع فالتعريف ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه كثير من الاوضاع النوعية اعني
ما يكون من قبيل تعيين الكلمة بنفسها لكن لا بتنصيص على جزئي بل بقاعدة كلية لجميع ما
يتعلق بالهيئات من مثل اسم الفاعل والمصغر والمنسوب والامر والمبني للمفعول ونحو
ذلك وايضا اذا اريد بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الحقائق
التي وضعها نوعي ولا تعريف المجاز مانعا لدخولها فيه من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع
له بالشخص وان كان التعريف لمطلق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا
المراد مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي اعني ما يكون بالتنصيص على الجزئي
كرجل وفرس او بالقاعدة الكلية لجميع ما يتعلق بالهيئات لكن بشرط ان يكون ذلك التعيين
من غير اشتراط قرينة كما في المجاز فانهم قد اطبقوا على انه استعمال في غير الموضوع له والحقيقة

والحقيقة في الموضوع له ولم يثبت ممن يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وانما قالوا
انه لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي ولم يتنبه
لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل ان الوضع اعم من التعيين الشخصي واخص
من مطلق التعيين ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ان يراد بها تارة
المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا واما الكناية فداخلة
في الحقيقة على ما سيأتي ومبنى ذلك على ان المراد بارادة المعنى اعم من ان يكون على الانفراد
كما في الصريح او مع معنى المعنى كما في الكناية وبارادة معنى المعنى ان يكون ذلك على الانفراد كما
في المجاز قوله فالحقيقة بدا بها لكونها الاصل وان كان المقصود الاصلي في الفن
هو المجاز هي الكلمة المستعملة فيما اي في المعنى الذي هي اي الكلمة موضوعة له من غير تأويل في
الوضع اي من غير صرف للوضع عن الظاهر وبيان يرجع له يئول اليه من اولته وتأولته
تطلبت له ما يؤول اليه وآل الامر الى كذا انتهى اليه والمآل المرجع وبهذا القيد يخرج الاستعارة
لكونها مستعملة في الموضوع له لكن بتأويل في الوضع وهو جعله اعم من الحقيقي كما في الحقيقة
والادعائي كما في الاستعارة كما سيجيء من انه يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو
الذي له غاية الجرأة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرأة
لكن لا في ذلك الهيكل ومع تلك الصورة وهذا معنى قوله بناء دعوى المستعار كلفظ
الاسد موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من التأويل اي نوع منه والاعتراض
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لانه ليس بوضع حقيقة
واللفظ عند الاطلاق انما ينصرف الى معناه الحقيقي سديد والدفع بانه يتناوله اذ قد
يعلم اليه فيقال ان الوضع على قسمين حقيقي وادعائي ليس بشيء لان معناه ان لفظ الوضع
يطلق تارة بطريق الحقيقة وتارة بطريق المجاز فليس هذا من اطلاق الوضع في شيء نعم لو قيل
انه لدفع الوهم وتأكيد ان المراد حقيقة الوضع لا مجازه لكان شيئا ثم الظاهر ان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس بمستقيم لان
اصح القولين على ما سيجيء هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ مستعملا
في معناه الموضوع له وانما التصرف في امر عقلي بان جعل ما ليس باسد اسدا فكيف يستقيم
ان الاستعارة على اصح القولين مستعملة في الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله

يحترز اي انما يحترز عن الاستعارة على القول بانه مجاز لغوي خارج عن حد الحقيقة اللغوية
واما على القول بانها مجاز عقلي بمعنى انه جعل غير الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد في
معناه الموضوع له على انه حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنه ويكون هذا التعلق خلاف
ظاهر اللفظ وذهب بعضهم الى ان المراد بانه على المذهبين هو ان المتكلم لا يقر بان الاستعارة
مستعملة في غير الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع له وفساده بين لمن نظر في
الكتاب واما الاعتراض بانه يدخل في تعريف الحقيقة المجاز المستعمل فيما هو موضوع له بحسب
اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعا
او تحريك الصلوين اذا استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة او كلفظ الدابة
اذا استعمله اللغوي في خصوص ذوات الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا فلا بد
من التقييد باصطلاح التخاطب وما يؤدي مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز فالجواب
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فالمراد انه كلمة مستعملة في الموضوع له من حيث انه
موضوع له والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له نعم ان ذكر القيد للتصريح والاحتياط دون الاحتراز والاحتياج كان
حسنا وقد يجاب بانه يخرج بقوله من غير تاويل في الوضع لان استعمال اللفظ فيما وضع له
في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بتاويل في وضعه لان معناه صرف ذلك الوضع الذي
يستعمل فيه الكلمة الى ما يعم الحقيقي والادعائي كما في الاستعارة او الى وضع آخر للكلمة
كما في الصور المذكورة فانه يعدل عن الوضع اللغوي الذي وقع به التخاطب الى الوضع
الشرعي او العرفي مثلا ومن احاط علما بما في المفتاح علم ان هذا من سقط المتاع فان
معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون موضوعا له بالتحقيق لا موضوعا
له بالتاويل والمعنى في الاستعارة موضوع له بالتاويل لا بالتحقيق فاما في الصور
المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق لكن بغير الوضع الذي به التخاطب ولا تاويل
في الوضع الذي استعملت الكلمة فيه والمراد بالوضع بالتحقيق او بالتاويل هو الوضع
الذي به يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له ولهذا قصر المقصر على الاستعارة في احد
القولين اذ لا يجعل شيء من معاني المجازات موضوعا له بالتاويل الا فيها ولو كان
المراد بالتاويل في الوضع الذي نحن نتكلم فيه ونخاطب به بمعنى صرفه الى امر آخر لزم

لزم ان يكون جميع المجازات كذلك لانا صرفنا الوضع الى اعتبار العلاقة قوله
وذلك ان تقول يعني ان لك ان تضع ما دل عليه الكلمة بنفسها موضع ما وضعت الكلمة له لان
ذلك بالحقيقة معنى الوضع الا ان قولنا بنفسها تقع في تفسير الوضع متعلقا بالتعيين وههنا
بالدلالة وذاك من لوازم الاول على ما سنشير اليه ومعناه ان الكلمة لا تحتاج في دلالتها
على المعنى الى قرينة بخلاف المجاز وتضع قولك دلالة ظاهرة مقام قولك من غير تاويل
في الوضع احترازا عن الاستعارة فانها وان كانت مستعملة في ما يدل عليه بنفسها
لكن ليست دلالتها عليه ظاهرة لابتنائها على تاويل بجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارف
او غير متعارف ليكون المعنى المستعار له من الافراد غير المتعارفة فان قيل الاستعارة
مجاز فلا شيء من المجاز بدال على معناه بنفسه ضرورة افتقاره الى القرينة فالاستعارة
لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه ليخرج بقولنا دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول
فان من جعل الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي ربما يدعي دخول هذا النوع من المجاز فيما
استعمل في الموضوع له قلنا لا كلام في قوة الكلام وكان من يجعلها مستعملة في
الموضوع له يجعلها مستعملة فيما يدل عليه بنفسها بناء على ان ليس الوضع الا تعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسها وجعلها بحيث يدل عليه بنفسها لكن سيجيء في بحث الاستعارة عند
ذكر التاويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد الغير المتعارف يكون بمعونة القرينة
وان نصب القرينة انما يكون لذلك وبهذا يتاتى التوفيق بين ادعاء الاسدية ونصب
القرينة المانعة قوله كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص هذا تكرار للمثال السابق
تنبيها على عدم التفاوت بين التعريفين وليس اليه كثير حاجة وانما المحتاج اليه
هو المثال من المشترك على قال او القرء اي كاستعمال القرء في المعنى الدائر بين الطهر
والحيض بان يكون احدهما البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والمقصد المأخوذ من قوله ان
لا يتجاوز بمعنى الفاعل اي غير المتجاوز او على حذف المضاف اي ذي ان لا يتجاوز
وزعم ان هذا معنى المشترك والذي يدل عليه هو بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين
من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان للمشترك بالنسبة الى كل من المعنيين او المعاني وضعا
خاصا مقصودا ودلالة عليه بنفسه ثم بازائه من حيث الانتساب الى مجموع الوضعين وضع
آخر ضمني بملاحظة الوضعين ومجموع المعنيين وهو المعين لا لاحد الدائر فان التعيين

لكل واحد على الخصوص بعين لا لاحد المطلق لا لجموع المعنيين فانه ليس بلازم ولذا قال غير مجموع بينهما فصار الحاصل ان له وضعا ابتداء خاصة ولذلك خاصة ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصد قصدا او ان ضمنا فضمنا وبهذا يندفع منع كون مدلول المشترك هو ان لا يتجاوز المعنيين غير مجموع بينهما واما اذا خصصت المشترك بواحد من الوضعين او المعنيين كما اذا خصصت القرء بواحد من الحيض والطهر بان ذكرت معه ما يدل على ان المراد به الطهر دون الحيض اما صريحا بان يقول القرء بمعنى الطهر او استلزاما بان يقول القرء لا بمعنى الحيض فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر اذ لا ثالث فان لفظ القرء حينئذ حقيقة صريحا او التزاما ينصب ويكون دليلا والا بنفسه على الطهر بالتعيين كما ان الواقع بازاء معنى الطهر بنفسه اي من غير اشتراط قرينة كما في المجاز واذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع عند العلم بالوضع اما اذا اريد بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فظاهر لان وضع لفظ القرء للطهر بالتعيين يعني بعينه بحيث يدل بنفسه جعل له بحيث يفهم منه ذلك بنفسه واما اذا اريد الفهم بالفعل فلان القرينة المخصصة اعني بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم بالفعل بل لدفع مزاحمة الغير اذ العلم بالوضع كاف للفهم وبهذا يقال ان القرينة ههنا لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة اذ للقرء دلالة اجمالية على الطهر وبالقرينة يزول الاجمال ويتبين المراد او يقال ان دلالة اللفظ انما هي بسبب الوضع فاللفظ الموضوع لمعنيين بوضعين اذا لم يكن معه قرينة احد المعنيين على الخصوص كان منسوبا الى الوضعين لعدم الترجيح واذا انتسب الوضعين وقد يدل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على البدل ومعنى لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما وان كانت معه قرينة النسبة الى وضع واحد على التعيين كان والا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك لانها انما هي قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى كما في المجاز لئلا ينافي دلالة اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع والواضع لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة فالقرينة لا يكون الا لتخصيص الوضع او تعيين

او تعيين المراد ولهذا قال المص ان هذا المقام لمحل زيادة تامل منك فاحتط اي فخذ بالاحتياط واكثر التامل لئلا يتوهم ان المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة الدلالة فلا يكون المعين بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وجزم بان ما ذكره المص سهو منه **قوله** المستعملة في معناها بالتحقيق يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة فلان المعنى المجازي ليس معنى الكلمة لان المراد وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة فلان معناها معنى الكلمة بالتاويل لا بالتحقيق وتدخل الكناية لانها كلمة مستعملة في معناها لكن مع معنى معناها **قوله** وهذا المأخذ يعني ان المعين لا ينحصر في واضع اللغة والشارع فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية وبيانية وكلامية ومنطقية وغير ذلك وقد يعبر عن جميع ما عدا اللغوية والشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة **قوله** واما المجاز ذكر تعريفه بكلمة اما تنبيها على مكان الاهتمام بشانه لكونه مقصودا في علم البيان والتاويل في بالتحقيق متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى المجازي غير الموضوع له الحقيقي وان كان نفس الموضوع له التاويلي كما في الاستعارة فلا يضر والتاء في النسبة متعلق بالغير يعني يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعمل في غير معناها اللغوي ولا يضر ان يكون نفس معناها الشرعي او العرفي فلفظ الصلوة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعمل في غير معنى الدعاء وانما يكون مجازا شرعيا اذا استعمل في غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعمل في غير ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هذه المجازات حقايق باعتبار آخر بان يكون المعنى المستعمل فيه نفس الموضوع له بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا بحسب وضعين كالصلوة في الدعاء بحسب اللغة والشرع بل اللفظ الواحد في المعنى الواحد بحسب الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار حيثيتين كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة ان كان استعماله فيها من حيث انها من افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها من ذوات الاربع لعلاقة الاطلاق والتقييد وفيما ذكر من ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للحمار يكون ذلك مجازا عرفيا اشعارا بها في العرف للفرس والبغل دون الحمار ففي قوله احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة واحتراز

بالاطلاق

عما اذا اتفق تسامح ظ لان التقييدين احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما يكون موضوعة له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها
مجاز فالاحتراز في تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه فكان هذا على حذف المضاف و
والاول على زيادة لا في ان لا يخرج كما في لئلا يعلم او اراد انه احتراز و قصد لئلا يخرج
على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها
اي عن ارادة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وقوله نظرا متعلق بخرج اي
لئلا يتحقق خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى كونها مستعملة في المعنى الذي هو
موضوع له بالتاويل وقوله لا بالنسبة عطف على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعة
له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فيقع اي الكناية
مستعملة في غير ما هي موضوعة لانها موضوعة للازم المكني عنه لا لنفسه حيث اريد المكني
عنه كان ذلك استعمالا فيه لا في الموضوع له لما ذكر من انا لا نقول في عرفنا استعملت
الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه وظاهر
ان الغرض الاصلي في الكناية هو المعنى المكني عنه لا المعنى الموضوع له وان كان ايضا
مرادا من وجه كما يقال اخيرا و في الكناية المعنى الموضوع له لكن لا يكون مناط الاثبات والنفي
والصدق والكذب بل لينتقل منه الى المعنى المكني عنه ويكون هو المقصود الاصلي وحكي
في اخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة في الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها فقط وفي
الكناية معناها ومعنى معناها معا وبهذا يظهر انه ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع له او
غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة واريد بها ما هو الموضوع له او غير الموضوع
له وبهذا الاعتبار يدخل الكناية في تعريف الحقيقة ويحتاج في خروجه عن تعريف المجاز
الى التقييد بقرينة عدم ارادة الموضوع له ومما يجب التنبيه له انه ليس المراد بغير الموضوع
له باصطلاح التخاطب مجرد ان يصدق عليه انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح
والا لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الاخر كقولنا القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض لان كلا من مفهوميه موضوع له و مغاير
للاخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق على القرء انه مستعمل في الطهر الذي هو غير الحيض
الموضوع له مع قرينة عدم ارادته بل المراد النفي اي ما لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح

الاصطلاح وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والحاصل ان المراد المغايرة بحسب الوصف
لا بحسب الذات قوله ولك ان تقول اورد في تفسير المجاز ثلث عبارات مقابلة للعبارات
الثلث في تعريف الحقيقة فعبر عن غير الموضوع له في الاولى بصريح لفظه وفي الثانية بما
يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفي الثالثة بما يلزم من كونه معنى المعنى وخرج بقوله في
معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قرينة مانعة الكناية
وقوله التحقيق متعلق بمعناها حال منه لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر الى التاويل
ليست مستعملة في معنى معنى الكلمة بل في نفس معناها وانما استعمالها في معنى المعنى واعاد
هذه العبارة في العبارات الثلث ليظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها متعلق بالغير
المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع من الحقيقة وان كان بمعنى المعنى
في نوع آخر فالاولى ان يعبر عن هذا المعنى في العبارات الثلث باصطلاح التخاطب
اوغلى ما ذكر سوقف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة ولو صرح بهذا القيد في تعريف الحقيقة
ايضا على ما هو المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع مجازها كان
وجها قوله واعلم انا لا نقول اشارة الى بيان معنى قولنا استعملت الكلمة في كذا
لوقوعه في جميع عبارات تفسيري الحقيقة والمجاز فقيل وفيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط
في تعريف المجاز كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك بقرينة الاشارة الدالة
على انه ليس المراد بالفرس معناه فلا بد من زيادة قيد يخرج الغلط مثل قولهم على وجه
يصح او لعلاقة بين المعنيين وقد يقال انه لا يخرج لان الغرض الاصلي هو طلب دلالة لفظ
الفرس على معنى الكتاب ويجاب بان العبارة مشعرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد اليه
ولا كذلك في الغلط هذا والاولى ترك قيد الاصلي لظهور انه ليس الغرض في الكناية
طلب دلالتها على المعنى الموضوع له فلا يدخل في تعريف الحقيقة مع انها حقيقة على ما ذكر في
مواضع من الكتاب قوله ومن حق الكلمة فان قيل لعدما اعتبر في الحقيقة الاستعمال
في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وفسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه بل اعتبر في بعض عباراته في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة وفي المجاز خلاف
ذلك لا يظهر لهذا الكلام كثير فايدة قلت فيه فوايد مثل التنبيه على بيان السبب في
ذلك والتفرقة فيما بين الكناية وغيرها والاشارة الى كيفية جريان الاستغناء في المشترك

والتصريح بكون الاستغناء عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين اي الدلالة
بنفسها فان الباء في قوله متعلق بان لا يستغني ان يجب في الحقيقة التي ليست بكناية
ان يستغني الكلمة بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما تستغني
لكون الكلمة متعينة للمراد منها بجهة وضعها اي تعينها له بنفسها وانما قيد بغير الكناية
اذ في الكناية تفتقر في الدلالة على المعنى المكنى عنه اعني معنى المعنى الى القرينة ولا يقدح
في كونها حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة على المعنى الاصلي ولما كان ههنا مظنة ان
يتوهم ان المشترك من الحقيقة التي ليست بكناية يحتاج في الدلالة على معناه الى القرينة
اشار الى دفعه بتذكير ما سبق من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضعين هو احد
المفهومين من غير تجاوز عنهما والجمع بينهما والمشترك يدل على ذا بنفسه من غير احتياج
الى قرينة فان قيل هو حقيقة في كل من المعنيين على التعيين ولا يحصل بدون
القرينة قلت انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا في الدلالة على المراد بل انما
يدل عليه بنفسه لوضعه له وتعيينه بنفسه على ما مر واما المجاز فحق الكلمة فيه عدم استغنائها
عن الغير في الدلالة على ما يراد من الكلمة وانما لا تستغني لجعل ذلك الغير الذي هو القرينة
متعينة لما يراد منها فقوله بعينها علة لا يستغني وتعين على لفظ المضارع وضمير المفعول
للكلمة وفاعله ذلك الغير قوله وسميت الحقيقة يريد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي
واللغوي اي سميت الكلمة المستعملة في الموضوع له حقيقة لمكان التناسب بين المعنيين
اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون او التناسب على انه مجرور وقوله الثابت
تفسير للواجب لئلا يظن ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله واجبا لها اي
للكلمة وذلك اي الكون في الموضع الاصلي اشارة الى ان وصفه بالواجب يجوز ان يكون
على الاسناد الحقيقي وان يكون على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف ما هو من سببه
قوله في الوجهين يعني سواء كان فعيلا بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول
من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها في الاصل صفة كلمة فلا بد من التاء واما على
الثاني فلان استواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول انما يكون اذا اجري على
الموصوف مثل رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر فلا بد في المؤنث من التاء مثل
مررت بقتيل وقتيلة فههنا يقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة على الموصوف

الموصوف فيكون بالتاء ثم تجعل اسما لهذا النوع من الكلمة فيكون التاء للتانيث
وانما اختار هذا التكلف جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من
ان التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كالاكيلة والذبيحة وقول الايضاح فيه نظر
اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا لما قيل ان كونها غير مجراة على الموصوف ينافي القول
بكون موصوفها الكلمة لانه ظاهر الفساد قوله فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موضعها
الاصلي الذي يدل عليه بنفسها اشار بانه جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل دون
المفعول لاحتياجه الى تقدير حرف الجر على ما قال الشيخ عبد القاهر ان المجاز مفعل من جاز
المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز
بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فان قيل اي فايدة في تغيير عبارته عن موضوع
له بقوله وهو ما يدل عليه الكلمة بنفسها قلنا لانه ابين في تعديها المكان الاصلي
لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل
من التكلف قال صاحب الايضاح فيه نظر والظاهر انه من قولهم جعلت كذا
مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه
ومع ظهوره لا اله قوله فقد تعدت مكانها الاصلي على انه يريد ان المجاز يقدر في
الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسما لهذا النوع من الكلمة وقد خفي معناه على البعض
فقال انه يريد انه اسم مكان بحسب اللغة المكان الذي يتعدى السائر اليه والكلمة اذا
استعملت في غير ما هي موضوعة له اي في المعنى الذي لا يدل عليه بنفسها فقد تعدى
المستعمل مكانها الاصلي حتى وصل اليها فهي المكان الذي يتعدى المستعمل اليها فناسب
المعنى اللغوي للمجاز فسميت به قوله واعتبار التناسب يريد ان ما يراعى من التناسب
في تسمية شيء باسم ليس مثل ما يراعى من التناسب في وصف شيء بشيء فان اعتبار التناسب
في التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم من بين الاسماء وفي الوصف لتصحيح اطلاق ذلك
الوصف عليه حتى لو انتفى وزال ذلك لم يصح الاطلاق ولكن لا يبطل التسمية فاذا
سمي انسان باحمر لما فيه من الحمرة بقي الاسم وصح تسميته بالاحمر وان زالت حمرته بخلاف ما
اذا وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاتصاف عند زوال الحمرة والحاصل ان اعتبار
المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض انه لا يجب في التسمية الاطراد بان

معناه صح

حقيقة صح

يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس بان يبقى عند انتفائه ولا ان يصير الاسم
بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها باعتبار
جعل الكلمة المستعملة في الموضوع له بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون المجاز مصدرا
بمعنى الفاعل ولا فرق في هذه التسمية بين ان يكون علمية كالمرتجل مثلا او غير علمية كالحقيقة
والمجاز ولهذا لم يلزم من تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه يحار فيه العقول ويدهش
الفطن من اله بالكسر اذا تحير او بناء على انه معبود من اله بالفتح الاهة اي عبد ان يكون
الله صفة كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا
يقول جار الله في امثال هذه الاله اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لمن
يؤتم به لئلا يتوهم انه صفة فقوله ثم انه اقدام التنكير للتكثير بدليل قوله وان كثيرا اسوؤا
وقوله ربما شاهدت في موضع البيان وتحير فيها للاقدام وقوله ان تزل مفعول له
بحذف المضاف اي مخافة ان تزل وفي حمله على لئلا تزل شذوذ من جهة حذف لا وان كان
حذف اللام قياسا وقوله عن الاخر متعلق بما في ابن من معنى البعد وقوله وان كثيرا
سووا اي بين التسمية والوصف في اشتراط بقاء المعنى فيهما وفي ضرورة الاسم باعتبار المعنى
صفة ونحو ذلك وقوله مجار عقول اي موضع حيرة العقول اشتقاقا من اله بالكسر
اله اذا حار واصله وله بوله وقوله او لكونه معبودا اشتقاقا من اله بالفتح الاهة اي
عبد والاه وان كان بمعنى معبود فهو اسم لا صفة بقول اله واحد ولا تقول شيء اله وقوله
نقلتموا اسامنا اي حسبوا انا نجعل الله بهذا الاشتقاق من قبيل الصفات فيكون غدا سامنا
لانه ليس بصفة بل اسم يجري مجرى الاعلام ولهذا زيادة بيان يطلب من حواشي الكشاف
فاخذوا اي الحقوا او شرعوا يسبوننا والحال ان موضع السب هو المكان الذي هم فيه ليلهم
ونهارهم وهذه كناية حسنة بان الحق اعرفهم بما يصدر عنهم من السيئة في نسبنا ونسبتنا
الى الباطل قوله في هذا النوع يعني علم البيان قوله كل كلمة اريد بها دخول كل
في الحد وشايع في عباراتهم وان كان مختلا من جهة انه لا يصدق على شيء من الافراد
انه كل كلمة وكانهم قصدوا اخذ الحد من تلك الكلية بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة
وحاصل كلامهم ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هي الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بوضع واضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد

في حد الحقيقة المجاز المستعمل فيما وضع له بغير اصطلاح التخاطب لخروجه بقيد الحيثية
على ما ذكر ولا يخرج الاستعارة لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع المحقق دون
التاويل ولا يرد على عكس تعريف المجاز الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على
طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع له بوضع آخر لخروجها بقيد كون الاستعمال في المعنى
الثاني وارادته منه لملاحظة العلاقة بين المعنيين وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا نعم يرد
الكناية اذ لا دلالة لها على عدم ارادة الموضوع له فقوله اريد بها ما وقعت له قائم مقام
قولنا استعملت فيما وضعت له فان قيل لفظ الواضع بالتعريف اولى بالعموم من لفظ
واضع بالتنكير في الايجاب قلنا المراد انه لو عرف انصرف بحكم تبادر الفهم الى واضع
بخلاف المنكر فانه لابهامه ودلالته على ان المراد واضع ما على سبيل البدلية دون العموم
والاستغراق بل العموم لا يستقيم ههنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له
بوضع كل واضع ووجه الحكم على الشرع والعرف العام او الخاص بالتاخر عن وضع
اللغة ظاهر اذ ليس شيء منها يخترع الفاظا ليست في اللغة بل ينقل موضوعاتها الى معان
اخر قوله ما يتناوله عقلا مبني على اعتبار ما هو الاصل والمتفق عليه من الكل اعني اللزوم
العقلي وهذا لا يخل بالغرض لانه وقع في مقام التاكيد دون البيان لا يقال
بل المراد ما يتناوله بحكم العقل بناء على لزوم عقلي او عادي او اعتقادي لانا نقول
فيدخل فيه نفس الموضوع له لان تناوله ايضا بحكم العقل بناء على الوضع قوله فتامل
قولي وقولهم تاملنا فلم نجد سوى انه يرد على تعريفهم للمجاز الكناية وعلى تعريفه الغلط على
ان لهم التفصي بما يذهب اليه المحققون منهم وهو ان الكناية لم يرد به غير الموضوع له بل
لكن لا يكون مناط الاثبات والنفي بل ينتقل منه الى المعنى الثاني قوله حال
وضعها ظرف متعلق بلا يسمى وكذا حال الحدوث وكالجسم حال من ضمير ان لا يسمى
ولما عرفت تعليل للجملة الواقعة خبر ان الكلمة اعني حقها ان لا يسمى فاللام متعلق بما في حقها
من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهر لان الاستعمال معتبر في مفهومي الحقيقة والمجاز
والكون السابق في المكان معتبر في مفهومي الحركة والسكون لان الحركة كون في مكان عقيب
كونه في مكان آخر بمعنى انه مجموع الكونين والسكون كون في مكان بعد كونه في ذلك
فحيث لا استعمال لا حقيقة ولا مجاز وحيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا حال

الوضع الشرعي او العرفي حق الكلمة ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا الكر على الاطلاق بل مقيدا
بالشرعي والعرفي بخلاف حال الوضع اللغوي فانها لا يسمى حقيقة ولا مجازا اصلا
وهذا معنى قوله واما حال الوضعين الآخرين يعني الشرعي والعرفي فحقها اي حق الكلمة
كذلك اي ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا اصلا او في الوضع الشرعي والعرفي مع تقييد الحقيقة
بنوعها بان يقال ليست بحقيقة شرعية ولا مجازا اي لا مجاز الحقيقة الشرعية وليست بحقيقة
عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى ذكر المجاز بطريق الاضافة دون الصفة
كالحقيقة ولم تقل بتقييد الحقيقة والمجاز بنوع الحقيقة بل اقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله
وان كان الاطلاق قد يحتمل معناه انه يجوز ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي
او العرفي ان الكلمة ليست بحقيقة ولا مجاز اصلا بان وضعت لمعنى لغة ولم يستعمل ثم نقل
الى المعنى الشرعي او اللغوي فحال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا لعدم الاستعمال
اصلا وبهذا الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون الكلمة بعد جميع الاوضاع حقيقة ولا مجازا اوجه
مع وضوحه قد خفي على الناظرين حتى بنوا ذلك الاحتمال بان لا يلزم كون وضع اللغة
اسبق الاوضاع اذ يجوز ان يكون الشارع او اهل العرف يخترع لفظا لا يكون من اوضاع
اللغة فيضعه لمعنى فذلك اللفظ حال وضعه الشرعي او العرفي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا
قوله في الاصلين يعني المجاز والكناية على ما هو المعهود لا الحقيقة والمجاز اذ لا اصالة
للحقيقة في علم البيان ولا تخصيص وتخليص وترتيب لمباحثها وضمير تخليصه وتسوقه لما عند
السلف وقرتبا حال منه والاوابد جمع آبدة من ابدت البهيمة تأبد وتأبد توحشت الاوابد
الا زالة الابعاد والثام ما على الفم من النقاب فاعلين حال من فاعل يسوقه الى جروا اليه
متروك المفعول كسيروا وكذا اناخوا ومحذوف المفعول اي جروا ركابهم واناخوها في
الصحاح انخت الجمل فاستناخ ابركته فبرك والتاء والغاية منتهين حال كفاعلين
وضمير استنباطها لما يرونه وما نحن نراه اي خالصة بمعنى كونه مخالفا لما عند السلف ونرضاها
لما لم يتوقفوا اليه الجوحة الوسط الذري بالفتح الكنف والستر والذري بالضم الاعالي جمع
ذروة بالضم والكسر اعلى الشيء وضمير وراءه لتلك آثرت اغترت عن استطلاع طلعها من
طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز اي يطلق عليه لفظ المجاز
لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع الى الجملة بل الى الاسناد

الاسناد ولكن يرد على تفسيره اللغوي لما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع له ثم
تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجع الى الحكم الكلمة كالاعراب بيس
من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سيجيء في موضعه من تصريح المصنف بان التجنيس
شاملا له وثانيهما انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فلا يكون مطلق الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن
دفع هذا بان قسم الشيء لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من
وجه واعم من وجه واما الاول فقد يدفع بان مبنى التقسيم على راي السلف والا فقد
صرح المصنف بان الراجع الى الحكم الكلمة ليس من المجاز وشبه به في التعدي عن الاصل الى غيره وليس
مجازا بتفسيره لكن بغيره اللغوي بما تقدم ثم تقسيمه الى قسمين يأبى هذه العناية قوله
واما الاستعارة انقسامات مثل الانقسام باعتبار الى المصرح بها والمكني عنها
والانقسام المصرح بها الى الحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الى الاصلية والتبعية
وباعتبار الى المجردة والمرشحة والجامعة بينهما والخارجة عنهما وباعتبار الى التمثيلية وغيرها
وباعتبار الى التهكمية وغيرها وباعتبار الى الاستعارة محسوس لمحسوس ومعقول لمعقول
ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس والغرض من هذا الكلام في هذا المقام الاشارة الى
طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثها حتى كانها الاصل الثاني للكتاب ووجه ترتيب فصول
المجاز تقديم ما يكون من استعمال اللفظ في غير الموضوع له لانه ابسط والاول محتاجا
الى الاول تفصيلا لانواع الاشتغال للاتم الاتم كما يوجد في بحث المفعول به عن بحث المفاعيل
ثم بيان ما يتعلق بحكم الكلمة الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان
ما يرجع الى الجملة والاسناد وقوله ويتلوه اي المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية
وذلك بحق وتقريرا بتسميته وامثلته وكان الاولى ان يقول وبعض الكلام في الحقيقة العقلية
لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة وحتى في ضمن الفصل الخامس لا تلوه قوله
غير المفيد صفة للمجاز بالتاويل ويدل منه وليس ببعيد من جهة المعنى وحاصله استعمال
المقيد في المطلق وهو غير اطلاق الكل وارادة الجزء كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم
في آذانهم اي اناملهم فانه يعد مفيدا وكون المرسن والمشفر والحافر موضوعة لما ذكر من
المقيدات ثابت بنقل ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال فالتبادر الى الفهم مع

شهادة الاشتقاق في المرسن لكونه اسم مكان من الرسن والمرسون الدابة التي يجعل
في انفها الرسن وفي الكلام دلالة على ان كلا من الانف والشفة والرجل مطلق لا يختص
بالانسان على ما يشعر به كلامه في المغرب وجه التشبيه لا يقال استعمال المرسن في انف الانسان
لا يكون من استعمال المقيد في المطلق بل في مقيد آخر وكذا المشفر والحافر لانا نقول
اطلاقه على انف الانسان من جهة انه من افراد الانف المطلق لا من جهة انه انف الانسان
بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان لا يكون هذه الالفاظ مستعملة في غير معانيها
المطلقة والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل بالاطلاق والقرينة هي الاضافة الى الانسان
مثلا قوله وفاحما اوله ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود
كالفحم ومرسنا مسرجا اي انفا كالسراج في البريق واللمعان اسم مفعول من سرج الله امره
حسنه ونوره وسرج وجهك بهجه وحسنه وذكر الامام المرزوقي في السريجي في صفة السيف
انه يجوز ان يكون قد وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا وهذا لم يذكر
المصنف للمسرج الى ان معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففيه غرابة
مخلة بالفصاحة قوله ومعنويا لتعلقه بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير المعنى
الموضوع له لا انا لحكم الذي سياتيك في الفصل الرابع من المجاز الراجع الى حكم الكلمة بان ينقل
عن حكم لها اصلي الى غيره ولغويا لان هذا النوع من المجاز مختص بمكانه الاصلي الذي هو المعنى
الحقيقي بحكم الوضع الذي صله اللغة واما الشرع والعرف طار لا بحكم العقل كما في المجاز العقلي
الراجع الى الجملة فان اختصاصه بمكانه الاصلي انما هو بحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع
في ان اسناد انبت ينبغي ان يكون الى القادر المختار لا الى الربيع وانما ذلك بحكم العقل قوله
عند المصير الى المراد منه اي من هذا القبيل من المجاز متعلق بقيامه مقام احد المترادفين لانه لم
يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بدون القيد حتى لو قصد ذلك كما في نحو
غليظ المشافر تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة
نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوعان من العلاقة يختلف اطلاق اسم
احدهما على الآخر نوع مجاز باختلاف اعتبار العلاقة قوله الفصل الثاني مبتدأ
محذوف الخبر لغرب العهد بالتفصيل السابق للفصول وكذا الاول بخلاف الثالث حيث
تأكد عهده وصرح بالخبر وقال الفصل الثالث في الاستعارة وقوله المجاز اللغوي مبتدأ

مبتدأ وخبره هو ان اهتدي الكلمة والتفسير مأخوذ من مضمون الخبر ولا بد في صحة الحمل من تقدير
الا ان مثل هذا التركيب شائع ذائع بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام واللام في
المعنى للعهد اي الراجع الى معنى الكلمة لا الى حكم لها كما في الفصل الرابع ولذا حافظ باللغوي والمفيد
والخالي على القيود المقابلة لها في الفصول الثلاثة الباقية الا انه اخل في التفسير بما يميزه عن غير
المفيد وعن الاستعارة اذ في كل منهما تعدية للكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة
علاقة وكانه اعتمد على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفة وهو انهما خرجا بقيد
عن المفهوم الاصلي اما غير المفيد فلقيامه مقام احد المترادفين واما في الاستعارة فلادعاء
كون مفهومها نفس الموضوع له قوله لتعلق النعمة بها اي باليد متعلق بان يراد وبها
اغراض وضميرانها والمقصود بها النعمة ومنها اليد قوله وكذا اذا اريدت القوة او
القدرة بها اي بلفظ اليد والقوة كيفية بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة
صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهو اخص وخص بان العلاقة بها لان اليد قلما يجعل
مجازا عن القوة التي ليست بقدرة وفي كلامه اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة والصوري
او المادي للقدرة ثم لا يخفى ان صيرورة الايادي بمنزلة الحقيقة في النعم لا ينافي كونها مجازا
في الاصل كما ان الحفض بفتح الحاء المهملة والفاء في الاصل اسم لمتاع البيت اطلق مجازا على البعير
الحامل له واشتهر حتى التحق بالحقيقة ولذا قال في الصحاح الحفض البعير الذي يحمل خرثي البيت
اي سقطه واسقاطه والحفض ايضا متاع البيت اذا هيئ للحمل وهذا من اطلاق اسم المحمول
على الحامل كما ان اطلاق الراوية وهي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة اي الظرف الذي
يجعل فيه الزاد من اطلاق اسم الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين المزادة
وبينه اي بين البعير بسبب حمل البعير المزادة ثم قال في الحفض نحو من الجهة المذكورة اي
بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال او ان يراد دون ان يقال ونحو
ان يراد قوله ونحو ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء على الكل عين الجزء الذي
هو العمدة في الوصف الذي باعتباره الاطلاق وهو الربأ مصدر ربأت القوم
رقبتهم كنت لهم طليعة فوق مرتبأ اي مكان عال والربيئة والطليعة والجمع
الربايا والتاء للمبالغة كعلامة وقوله صارت اي العين كانها الشخص كله تحقيق للعلاقة
وتأكيد لزيادة التعلق والارتباط لا ان يكون العلاقة المشابهة ليكون هذا من قبيل

الاستعارة قوله ونحو ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق
اسم السبب على المسبب واطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب
وكذا اطلاق السنام على الغيث لكنه سبب بعيد واما اطلاق السماء على الغيث فمن اطلاق
بالنوع سببيته ومحليته فانهم يعنون بالسماء ما علاك لا الفلك نفسه الاسنمة جمع سنام والآبال
جمع ابل قوله ومن هذا اي من اطلاق اسم السنام على الغيث تعرف وجه تفسير من فسر
انزال الازواج الثمانية للانعام بانزال المطر وهي الابل والبقر والضان والمعز ذكراً وانثى
وعلى هذا يكون الانزال على حقيقته واما اذا حمل ثمانية ازواج على الحقيقة فالانزال مجاز اي
قضى او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء حيث كتبت في اللوح وان تحققت
ان كل كائن في الارض فهو نازل من السماء على ما ورد في الحديث ذلك مرفوعاً وقيل لذلك
التفسير حيث زال عنك شبهة ان الانعام كثيراً ما ترعى نبتاً ليس من السماء بل الارض
الصخرة صخرة بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو الجبل قوله وقيل هذا ما ورد في الحديث
ان الله تعالى ينزل الماء من السماء الى الصخرة ثم يقسمه الى العيون والآبار والبحار والانهار
هو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض هي العيون والمجاري
الكائنة فيها او المياه النابعة منها قوله ومما نحن فيه اي من اطلاق اسم المسبب على السبب
كالسنام والانعام على المطر قوله تعالى وينزل لكم من السماء رزقا وقوله وفي السماء
رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير من الامثلة يحتمل ان يكون من قبيل المجاز الحكمي
بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان يشبه التلبس الذي بين السماء والرزق بتلبس الظرفية
وكون الرزق في السماء وكذا في انزال الرزق والانعام وكون التخييل بالبال في السحاب
الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر فالحمل عليه بالقبول اجدر قوله ومما ينخرط في هذا السلك
اي علاقة السببية واللزوم لا ذكر المسبب وارادة السبب لانه لا يستقيم في قول الشاعر
ان لنا احمرة عجافا يأكلن كل ليلة اكافا اي علفا مسبباً عن الاكاف ومشترى بثمنه وقول
العامة اكل فلان الدم اي الدية المسببة عن الدم ففيهما قد ذكر السبب واريد المسبب وفي
يهدي ويضل ذكر الهداية والاضلال واريد سببهما الذي هو اللطف والخذلان وفي
الآيتين ذكر النار واريد سببها الذي هو الفساد واكل اموال اليتامى وما في كون الهداية
والاضلال مجازاً عن الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون

دون الاسم فضلة عما سبق ولم يعطفه على ينزل لكم من السماء رزقا ومبنى كون الهداية والاضلال
مجازين على مذهب المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى واما في الهداية
فلوقوعها في مقابلة الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق لما بقي
المكلف متمكناً من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عندهم ما يكون العبد
معه اقرب الى الطاعة وابعد عن المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف المقربة والمحصلة
والخذلان منع الالطاف لكونها عبثاً في حق من لا يجدي عليه الالطاف كالمصمم على الكفر
وقد ابطل الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام وقوله اللطف به استعمله استعمال
اللازم معدي بالباء اي فعل معه التلطف وفي اللغة اللطف بكذا البره به ومعنى فان لم تفعلوا
اي فان لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا اعتراض واخبار بانهم لا يفعلون ذلك قط
البتة وظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد وكلام الكشاف ان اتقاء النار مجاز عن ترك
العناد لكونه صحيحة للصيغة وهو اقرب وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها فعلى هذا
يكون اكل النار مجازاً عن اكل اموال اليتامى ويتوجه على الوجهين انه لا يبقى في الاخبار فائدة
او تصيير المعنى ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون اموال اليتامى ظلما والجواب
ان المعنى انما يأكلون اموال اليتامى المفضية الى النار والمترتبة عليها النار وفيه تتم فائدة الا
يرى انه ليس معنى امطرت السماء نباتاً امطرت مطراً بل مطراً مفضياً الى النبات قال في
الصحاح العجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس
لان افعل وفعلاء لا يجمعان على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده
كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء قوله ومن امثلة
المجاز التعبير بالفعل عن ارادته فصله عما تقدم مع كونه من ذكر المسبب وارادة السبب لكونه
نوعاً برأسه كثير الموارد شايع الاستعمال وقوله استعملت على لفظ المبني للمفعول والتأنيث
لكون قرأت في معنى الجملة او اللفظة والارادة وان لم يكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء
في كونها من اسبابه ومفضية اليه في الجملة حتى اذا انضم الى القدرة تم السبب واورد المصدر
اعني استعمال الانجاز بالنهج جملة استعملت بياناً لقوله ومن امثلة المجاز كذا ولتعلق حرف الباء
في قوله بقرينة الفاء فان الفاء للتعقيب والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها وبقرينة السنة
الواردة بتقديم الاستعاذة فوجب حمل قرأت على اردت ليصح كون الاستعاذة عقيب

اي ان مضمون ان النار مجاز عن اموال اليتامى
وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى
النار اياها

الارادة وقبل القراءة وايضا المناسب ان يكون الاستعاذة وطلب ارتفاع المانع
قبل الفعل لا بعده **قوله** ولا تلتفت نهي عن الالتفات الى جانب من يخالف المعقول
والمشروع فيوخر الاستعاذة عن القراءة عملا بظاهر النظم لما به من ضيق المجال في اساليب الكلام
وطرق الاستعمال وقلة التصرف في ذلك والاحاطة بانواع المجازات **قوله** والبأس الاهلاك
فيتعين كون اهلكناها في اردنا اهلاكها فيصح كون معنى مجيء البأس بعده اذ لا معنى لكونه بعد
الاهلاك واما حمل البأس على عذاب القبر والآخرة فيأباه الحال المعنى بياتا اي بائتين وهم
قائلون اي نايمون نصف النهار اي ياتيهم الهلاك في وقت غفلة وامن ودعة وراحة فيكون
اشد وافظع **قوله** لو تنبيه انهم لا يرجعون بزيادة لا اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لان الله
تعالى قد خذلهم وظاهر لان ذلك انما يتصور في حق قوم اريد اهلاكهم لا قوم اهلكوا حقيقة
ويحتمل ان يكون لا اصلية وحرام خبر مبتدا محذوف هو المذكور في الآية المتقدمة من العمل
الصالح والسعي المشكور اي وممتنع ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم لا يرجعون ويتعين ذلك
على قراءة انهم بالكسر **قوله** ومنه اي ومن هذا القبيل من المجاز لكن مع خفاء في القرينة
وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله وتحقيقه ان معنى الآية على انكار ان يومن هولاء
القوم وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك على نظم قياس هكذا هولاء قوم نريد اهلاكهم وكل
قوم اردنا اهلاكهم لم يومن احد منهم لانا انما نريد اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الايمان فهولاء
ايضا لا يومنون وهذا لا ينتظم الا اذا حمل اهلكناها على اردنا اهلاكها لتكرر الوسط وقدر
الجملة الحالية التي هي ونحن على ان نهلكهم اي نريد اهلاكهم ليتم صغرى القياس فيثبت النتيجة اعني
انهم لا يومنون فيصح الانكار في انهم يومنون في موقعه اذ لو لم يعتبر فيهم هذا المعنى لم يحسن بل لم
يصح ترتب انكار ايمانهم على عدم ايمان احد ممن اريد اهلاكهم وهذا معنى قوله اذ لو نظم الكلام
على الوعيد بصيغة التعجب اي فيه دلالة ظاهرة على ذلك ولو لم يحمل اهلكناها بمعنى اردنا
اهلاكها لكان نظم الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم بالفعل لم يومن احد منهم وهولاء قوم نريد
اهلاكهم انهم يومنون ولا خفاء في عدم انتظامه **قوله** وانما حملت رجوع الى قوله فذلك
لضيق العطن مبانه وانما به يعني ان تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به جار
جريانا ظاهرا غاية الظهور فيما هو ابعد من التعبير عن اردت القراءة بقراءة فقيه اجرى واحرى
من الاجرى لكونه في غاية القرب ومع القرينة اللفظية والمعنوية وقيل اجرى بالنظر الى احدى

الى احدى القرينتين واحرى بالنظر الى الاخرى وقوله وانما حملت الاتساع يعني اتساع
من نوخر الاستعاذة عما ذكرت من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على ضيق العطن لانه
اي لان مثل هذا التجوز متى جرى فيما هو ابعد من الاستعمال قرأت مكان اردت القراءة
انما يجب اي يجب لان الاستفهام لانكار النفي وتقرير المنفي ان يكون في الاقرب الذي هو
قرأت مكان اردت القراءة احرى وقوله جريا مصدر جرى ونكا وصفه له اي يكاد ذلك
الجري بالمستفيض يريك متعديا الى ثلثة مفاعيل اولها الكاف وثانيها من ذا الكلم بالتمام اذ اي
من تكلم بخلاف ذلك المستفيض الجاري في الابعد او الطاف صلة من يعني من ان يكون في حين
التكلم بخلافه وثالثها كمن صلى بغير قبلة اي كمن خالف الطريق المرضي الظاهر الشايع فيما بين
اولي الالباب وقوله الليس بيان وتقرير لجريان هذا النوع من المجاز في الابعد وتقريره
ان كل احد من البلغاء وغيرهم يقول للحفار ضيق فم الركية اي البير وللفخار ضيق فم الكوز وللبناء
وسع البيت وللخياط طول الثوب وللكاتب طول الباء ودور الميم واظهر السنان ونحو ذلك
معنى قوله وعليه فقس والتضييق بحكم العقل هو التغيير من السعة الى التضييق والتوسيع التغيير
من الضيق الى السعة وعلى هذا القياس ولا سعة في البير قبل الحفر حتى تغير منها الى الضيق
وانما هناك تجويز كل احد ان يريد الحفار احداث البير واسعة الفم فقوله التوسعة تجوز
وكان الاولى ان يقول السعة فنزل القائل تجوز ارادة الحفار منزلة الواقع ثم امر الحفار بتغيير
ذلك المجوز ارادته المنزل منزلة الواقع وهو السعة الى الضيق فقوله ضيق مجاز عن تغيير السعة
المقدرة وحقيقته تغيير السعة المحققة واري هذا في المجاز المرسل شبيها بالاستعارة بالكناية
حيث يرمز بذكر التضييق الى كون البير واسعة اي مجوزا ارادة سعتها فليتدبر فان قيل
كون التضييق هو التغيير من السعة انما هو بشهادة الوضع دون العقل قلت الثابت بالوضع
هو ان مفهومه الجعل ضيقا واما ان هذا المعنى يقتضي سابقة السعة فبحكم العقل وقوله فينزل
عطف على يقول والضمير لكل احد وقوله ثم يامره عطف على ينزل ومراده في قوله مجوز
مراده ينبغي ان يجعل مصدرا لا اسم مفعول لان السعة هي الامر الذي جوز القائل ارادة الحافر
اياه ويحتمل ان يكون الاضافة بيانية اي المجوز من مراده بمعنى مراده المجوز اي الثابت بطريق
الجواز والوجه هو الاول فليتامل لما جاز تنزيل مجوز الارادة منزلة الواقع حتى الامر بتغييره
بلفظ ضيق فلان يجوز تنزيل محقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التعبير عنه بلفظ فعلت مثل

فراداث اولى وقد ينافش في كون التضييق هو التغيير من السعة الى الضيق بل هو الاحداث
ضيقا ولو سلم فالاحداث ضيقا من لوازم التغيير من السعة فليجعل التضييق مجازا عن ذلك
اللازم من غير تلك التكلفات التي قلما يخطر ببال المتكلم قوله وامثال ذلك مرفوع معطوف
على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة ثم بين الامثال بقوله مما
تعدى واللام في التعلق بينهما اي بين المعنى الاصلي وغيره متعلق بتعدي وقوله خبر كان والجملة
صفة تعلق اي سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واضحا او خفيا لكن بشرط ان يكون مما
اعتبر نوعه والا فما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه حتى السماء والارض والرجل والكم
والواجب والممكن وغير ذلك والتجوز انما يصح في البعض من ذلك وهو الذي وقع الاستعمال
على نوعه وان لم يقع عليه بخصوصه وما في مما تعدي موصولة والعايد هو المظهر الواقع موقع
المضمر اعني الكلمة كانه قيل من الكلمة التي تعدي عن معناها وما افصح ما يقال ان ارتفاع امثال
ذلك على انه مبتدا خبره لتعلق بينهما او محذوف اي كثير من التجي قوله والتعلق المعتبر
نوعه بين المانع عن فعل الشيء والداعي الى تركه اذ الداعي الى الترك يلزم ان يكون صارفا
عن الفعل ضرورة وان لم يلزم العكس يحتمل ان يكون منعك في قوله تعالى ما منعك الا تسجد
مجازا عن دعاك فيكون المعنى ما دعاك الى ترك السجود فيكون لا في ان لا تسجد غير مزيدة وحرف الجر
المحذوف كلمة الى دون عن ويكون هذا قرينة المجاز لظهور ان المانع لابليس انما كان عن السجود
لا عن تركه ويرجح هذا على قول الجمهور بان المجاز ابلغ واغلب من جعل الصلة اي مزيدة سيما
في مثل هذا المقام وقد سلك ابليس في الجواب طريق القول بالحسن والقبح العقلي حيث جعل
المانع خيريته وما بال فخ بسجدة الفاضل للمفضول وفي اثبات خيريته بفضل مادته التي هي النار
على التراب وذهل عن جانب الفاعل المشار اليه بقوله خلقت بيدي اي بلا واسطة ولعل خلق
ابليس بواسطة والصورة المشار اليها بقوله ونفخت فيه من روحي وغايته المشار اليها بقوله
اني اعلم ما لا تعلمون واللام في التعلق متعلق بجعل وقوله مرادا خبر لكون وضميره لمنعك الكائن
في ما منعك اي الموجود في الجملة وبهذا الاعتبار صح وقوع ما دعاك مرادا به ما منعك وقوله غير
صلة اي غير مزيدة خبر لكون وقرينة خبر اخر قوله ونظيره اي قوله ما منعك ان لا تسجد قوله
تعالى ما منعك اذ رايتهم ضلوا الا تتبعني فعند الجمهور معناه ما منعك عن ان تتبعني في الغضب
لله والمقاتلة مع من كفر به ولا مزيدة وعند من معناه دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيدة قوله

ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله لكونه من كليات الباب مع ما فيه من الاختلاف
وتقريره ان قولك علي عشرة الا واحدا ظاهر متناقض لان صدر الكلام يدل على ثبوت العشرة
بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان الثابت تسعة لا غير ولهم في التفصي عن هذا
اقوال منهم من قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة من غير ان
تعتبر مفهومات مفرداتها ويحكم قبل تمام المستثنى باثبات ونفي حتى كان العرب وضعت لمعنى
التسعة عبارتين احديهما التسعة والاخرى العشرة الا واحدا ومنهم من قال المراد بالمستثنى
منه الافراد بتمامها بالنظر الى المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الانتفاء انما يستقيم بعد تمام
المستثنى فالمستثنى داخل في مفهوم المستثنى منه يخرج عنه بالنظر الى الحكم كانه قال علي عشرة اخرج
منها الواحد ومنهم من قال المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة
الاستثناء قرينة المجاز فقولك الا واحدا قرينة دالة على ان لفظ العشرة مستعمل في معنى
التسعة مجازا او شبه ان يكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال
ظاهر وهو انهم اتفقوا على ان الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم انه لا يتصور
الاخراج الا بعد الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة لم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا
اخراجا اجاب عنه المص في علم الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر
من قبل المتكلم ناقض اخر الكلام اوله فيلزم تقديره من قبل السامع وان يكون استعمال
المتكلم للعشرة مجازا في التسعة وان يكون الا واحدا قرينة المجاز ولما كان المصير الى احد الاقوال
الثلثة مبنيا على لزوم التناقض ظاهرا كما قال والا ناقض اخر الكلام اوله ذكر هنا ان تحقيق
الكلام في ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وقد فسره في علم الاستدلال باختلاف الجملتين
بالنفي والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ثم ذكر
شرائطه واحكامه وتفاصيل تناقض القضايا والظاهر ان الواجب ان يكون ضمير ماله وما عليه
للتناقض دون الاستثناء وعلى ما وهم لان الذي يهم بعد دعوى الافتقار الى التعرض
للتناقض بيان ان التعرض له اين هو وفي اي علم هو ولان الذي من مباحث الاستدلال
هو التناقض لا الاستثناء ولان قوله توخي الكلام في الاستثناء بالاظهار دون الاضمار
شاهد صدق لما ذكرنا قوله وتنبه اي تنبيه هذا النوع من المجاز مجازا لغويا ومعنويا لما
تقدم من التعدي بكلمة الاصلي المختص هو به بحكم الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى

الكلام لا الى حكمها الاعرابي ومفيد التقمته بشبه شاهد لتحقق المعنى المراد به لما سياتي في اخر بحث الكناية من ان هذا انتقال من الملزوم الى اللازم وتحقق الملزوم كالشاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد اثبت النعمة او القدرة ايهما اريدت بمعونة القرينة واما كونه خاليا عن المبالغة في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة

قوله الفصل الثالث الكلام في تفسيرها وتمثيلها ووجه تسميتها واضح غاية الوضوح

اطلق احد طرفي التشبيه ليتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية ويكفي التشبيه بحسب الاعتبار وان لم يصرح به ولم يذكر ما يدل على جعل احدهما شبيها والآخر مشبها به ولم نقل طرفي المشابهة لانه لم نعهد التعبير عن المتشابهين بالطرفين وانما قال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها والآخر مشبها به وقوله مدعيا والاحالان من فاعل تذكر على قصد التحقيق لمعنى الاستعارة لا الاحتراز عن شيء وارادة بما يخص المشبه به اسم جنسه كما في التصريحية او بعض لوازمه كما في المكنية والمراد الاختصاص النسبة الى المشبه ويحتمل الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة فيذكر احدهما ويراد الآخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المشفر على شفة الزنجي لا باعتبار شبه الغلظ بل باعتبار استعمال المقيد في المطلق لكن لا يخفى انه لا حاجة لابتنائه على طرفي التشبيه حقيقة وقوله ان المنية انشبت اي علقت اظفارها تلميح الى قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع وتكلمة انما على قصد الوزن قوله في انها اي السبع كذلك مبني وهو ان يكون له مخلب وناب وتقع كذلك في موقع الحال قوله وكذلك الصورة المتوهمة اشارة الى الاستعارة التخييلية وانهما ايضا من اطلاق اسم المشبه به على المشبه وسياتي الكلام على ذلك ومعنى تسميتها ضروريها تسميتها باسم المخلب والناب وهو بمنزلة الكتاب الهيكل المخصوص باسم الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقوله من غير فرق نظرا الى الدعوى لظهور الفرق نظرا الى الحقيقة فان الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوهمة قوله وههنا سؤال وهو ان انكار كون المنية غير السبع بواسطة الاصرار على كونها اسدا والاعتراف بكونها غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متنافيان وستسمعه بجوابه في بحث الاستعارة بالكناية قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية مثل في الحمام اسد او المتروك كما في الاستعارة بالكناية مثل اظفار المنية مستعارا منه ويسمى

ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارا او يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدا الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي شبه به وهذا نقل عن المصنف ان الالف واللام في قوله والمشبه به مستعارا له بمعنى الذي تجانا فهما في قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وكانه قصد التعمية والالغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال ويسمى المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر من ان اللام في المسمى ليس اسم موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به بدون اللام على ما قال في اول بحث التشبيه انه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به ثم ادخل عليه حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المومن والكافر ويكون الضمير عائدا الى ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في المرور به والمغضوب عليه وبالجملة فكلامه هذا صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد المذكور كناية لا اسم المشبه الذي ذكر صريحا وهو المنية وهذا هو الحق وسيجيء له زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية قوله هو التحقيق امتناع دخول الاستعارة في الاعلام لامتناع اعتبار الجنسية فيها لكونها اسماء للاشخاص ولا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما واشتهرت به فيجري فيها الاستعارة كما تقول رايت اليوم حاتما اي رجلا شبيها بحاتم الطائي في الجود حتى كانه هو هو وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي والفهاهة قوله والاعتداد بهذا النوع من المجاز لغويا فعلى القول المختار ريبدان وجه كونه مجازا ومعنويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان وانما المحتاج الى البيان وجه تسميته استعارة وقد ذكر وجه كونه لغويا بمعنى التعدي عن مكانه الاصلي بحكم الوضع لا عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي حيث جعل الليث اسدا مثلا حتى اطلق عليه اسم الاسد وهذا بيان للوجهين مع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفاء في فلا تجاوز زائدة لانه خبر المبتدا لا جزاء الشرط والهيئة كالمرادف للصورة والعبالة الغلظ ومن في من جاير بيان لما وفي من الصفات بيان لما اي بما في ذلك المذكور من الصفات الظاهرة المدركة بحواس ابصار الناظرين وجعلها لظهورها اليك ان الاسد غاية الظهور بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف الصفات الخفية المدركة بالعقول واللام في لئن كانت للابتداء ولكن اللاغية في موقع الجزاء وليس بجزاء

وانما التقدير ولئن كانت الشجاعة من اخص اوصاف الاسد اي اشدها اختصاصا
به واظهرها تمكنا فيه فانما يكون لنفس الموضوع له لو كانت اللغة وضعت الاسم لها لكن
اللغة لم تضع الاسم لها اي للشجاعة وحدها بل انما وضعته للشجاعة حال كونها في مثل تلك
الجثة يعني الاعضاء والجوارح المخصوصة بالاسد وان كانت الجثة في اللغة شخص الانسان قائما
او قاعدا ذكره الجوهري والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح القائم به الموصوف
بصفة الشجاعة والا فمعلوم ان ليس الاسد اسما للشجاعة التي في الاسد بحيث يكون تلك
الشجاعة المخصوصة مدلولا مطابقيا ولا للاسد مع الشجاعة بحيث يكون مدلولا تضمنيا
بل للاسد الموصوف بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لتلك الشجاعة التي هي معناها
يعني لمفهوم الشجاع لكان صفة لا اسما لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو
المقصود ولكان استعماله في الانسان الذي في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة
التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع ولما كان له شائبة كونه استعارة لابتنائها على
التشبيه ولا التشبيه ولصار المطلوب بنصب القرينة في المجاز مغلوبا عن جهته لان المطلوب
هو منع حمل الكلمة على المعنى الذي هي موضوعة له وقد صار ايجاب حملها على الموضوع له
لكون الرجل الشجاع حينئذ من افراد الموضوع له اعني مفهوم الشجاع واللوازم كلها منتفية
بالاتفاق وقد يتوهم ان المراد ان الاسم لو كان موضوعا للشجاعة لكان صفة اي معنى قائما
بالغير وح تبطل الملازمات الثلث الباقية لان الشجاع غير الشجاعة نعم لا يلزم ان يكون
استعمال الشجاعة فيه على التحقيق وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب بالقرينة وانت
خبير بانه بصدد اثبات ان الاسد ليس موضوعا لمفهوم الشجاعة لا ان ذلك ليس مفيدا له في مقصوده
ولا هو متوهم لمحتاج الى نفيه ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم للقطع بان
الشجاعة اسم لا صفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين واسم معنى وكل منهما الى اسم وصفة
وقوله نظرا مفعول له لما يتضمنه ما قبله من معنى القول وحتى تدعي غاية ليتجاوز في لا يتجاوز
وقوله جراءة المقدم بالمد كالشجاعة والمقدم بضم الميم وفتح الذال مصدر ميمي كالمدخل
والمخرج وضرب الامر بوقا نسب اليه بعض الانساب قوله وثانيهما اي ثاني القولين
ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوي قالوا ذلك للنظر الى الدعوى وقوله ان يكون فاعل
يمتنع وذاك اشارة الى الرجل وهذا الى القبيح لكونه اقرب وقوله في كون متعلق بقوله

بقوله قال اي الى جواب هذا الاستفهام وموضع التعجب خبر يكون وقوله تمييز وموضع نهي
وقوله عطف عليهما يعني لا وجه للتعجب عن ان يظلل الانسان انسان آخر صبيح الوجه وانما
يتعجب من ان يظلله شمس السماء نفسها وكذا لا معنى للنهي عن التعجب من ان يبلى الكتان بلابس
الانسان والشعر الاول لابي الفضل بن العميد وزير ركن الدولة لا لابنه ابي الفتح ذي
الكفايتين الملقب بذلك لتوليته امر السيف والقلم والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا وزرت القميص شددت ازراره والجمع البعد ونظر خفيف والمجون يشده المراة
على راسها قوله ومع الاصرار تمهيد لمقدمة ثانية تتميما للمطلوب وتقريره ان المتكلم
بالاستعارة كما اذا قال في الحمام اسد اذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يكون معترفا بانه
رجل واذا امتنع ان يكون معترفا بانه رجل تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان
مصرا على انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد في غير الموضوع له بل تعين انه
استعمله في الموضوع له واذا استعمله في الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا
وهو المطلوب وكان الانسب بما سبق ان يقول انه شمس او انه قمر بكلمة او دون الواو
قوله ومدار ترديد مبتدا خبره على هذين يعني تارة نقول ان نوع الاستعارة
مجاز لغوي نظرا الى الاستعمال في غير الموضوع له بالتحقيق وتارة نقول انه عقلي اي غير لغوي
نظرا الى دعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقوله تارة واخرى لا يتعلق بترديد
لفظا والمعنى وقوله لا يالوا اي لا يقصروا اي لا يمنع قولهم لا آلوك جهدا اي لا امنعك واصله من
الالو وهو التقصير قوله لكنك اذا وقفت شروع في نصرة القول الاول وهو كون
الاستعارة مجازا لغويا قوله مصدقة على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اي مسلمة عند
المستعير بطريق التاويل او بطريق التحقيق والجري على الظاهر ليست افراد الاسد الا القسم
المتعارف قوله على نحو ما ارتكب المتنبي هو ابو الطيب ولد بالكوفة في سنة ثلث وثلثمائة
وقتل على يد جمع من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جني سمعت ابا الطيب
يقول انما لقبت بالمتنبي لقولي انا في امة تداركها الله غريب كصالح في ثمود يعني انه صرح بهذا
الادعاء وجعل افراد الجن قسمين متعارفا ليس في زي الناس وغير متعارف في زيهم وكذا
افراد الطير قسمين متعارفا ليس بخوص الجال وغير متعارف في زي الجمال او ليس المعنى
على حذف اداة التشبيه اي نحن كقوم من الجن في زي ناس وقوله مستشهدا حال من ان

تبنى وان يخصص عطف عليه يعني ان من جملة وجه التوفيق ان يجعل القرينة المصدقة المقبولة المنصوبة في ضمن الكلام مخصصة بنفي القسم المتعارف السابق الى الفهم لتعيين القسم الغير المتعارف الذي استعملت فيه اسم المشبه به وهو الاسد في المثال المذكور **قوله** ومن البناء على هذا التوزيع اي جعل افراد المشبه نوعين متعارفا وغير متعارف قول الشاعر وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع جعل افراد التحية نوعين متعارفا هو الكلام الجاري فيما بين الناس لقصد الاكرام واصلها الملك يقال حياك الله اي ملكك وغير متعارف هو الضرب الوجيع بجعله من افراد التحية على طريق التهكم وكذا قولهم عتابك السيف بناء على ان من افراد العتاب نوعان متعارفا وهو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة باللسان ونوعا غير متعارف هو استعمال السيف والسنان وكذا في ابدال من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف اي سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفا هو المتعارف المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال اليعافير والعيس من الانيس جعل افراد الانيس متعارفا هو المؤانس من الانس وغير متعارف هو الظبي والابل وهذا كما يقال هل لفلان مال وبنون فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وهل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش وبهذا التوزيع يندفع كون البدل غلطا بناء على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الآية وجوه آخر مثل ان يكون من اتى الله في موقع المفعول اي لا ينفعان احدا الا مخلصا سليم القلب عن الكفر وميل المعاصي انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون الاستثناء منقطعا اي لكن ينفع سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او محمولا على المعنى بجعل المال والبنين في معنى الغنى كانه قيل لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم لان الغنى في الدين سلامة القلب وقوله وبلدة اي رب بلدة ليس بها احد الا اليعافير جمع يعفور وهو الخشف وولد البقر الوحشية وقيل حمار الوحش والعيس جمع اعيس وهو الابيض من الابل يخالط بياضه شيء من الشقرة فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد اسد تشبيه لا استعارة ينبغي ان يكون تحية بينهم ضرب وجيع وعتابك السيف ايضا تشبيها وحرف التشبيه محذوفا وح لا توزيع قلنا نعم لكن لا خفاء في ان ليس المعنى تحية بينهم كضرب وعتابك كالسيف بل ان الضرب نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى التهكم كما تقول سيدنا زيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب

يذهب برونق الكلام **قوله** والاستعارة يفيد الى وجه امتيازها عن الباطل وعن الكذب وقد جعل الاول عدم اشتمال الباطل على التاويل والثاني عدم اشتمال الكذب على نصب القرينة وهذا مشعر بالفرق بينهما فقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب البعض في تفسير الصدق والكذب ولا يظهر وجه اختصاص الاول بالتاويل والثاني بالقرينة وكذا على ما ذهب اليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق والفرق بينهما ان الصدق حال القول او الاعتقاد بقياسه الى الواقع اعني كونه مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حاله بقياس الواقع اليه اعني كونه مطابقا له على لفظ اسم المفعول وقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع عدم اعتقاد صاحبه انه كذلك بل يحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع ويدعيه المتكلم مع علمه بانه غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد **قوله** واذ قد عرفت يريد بوصف الاستعارة بتوعيها على ما قال في علم الاستدلال ان الحد وصف الشيء وصفا مساويا **قوله** الا في مجرد الوهم يعني القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعاني الجزئية لان الصورة المتوهمة للموت على شكل المخلب والناب من قبيل الصور لا المعاني اذ لو تحققت لكانت مدركة بالحس **قوله** فهذه اقسام اربعة لان الحقيقية المحتملة للتخيل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا يتفاوت الا بالعبارة ولذا عبر عنها بالمصرح بها مع الاحتمال ليتحد العبارة ايضا **قوله** ربما قسمت اما للتحقيق واما للاشارة الى ان هذا التقسيم قلما يقع في عبارة القوم وان كان القسمان محققين **قوله** دخولا اوليا يعني بكون اللفظ صالحا لموصوفيه بوجه الشبه بان يكون اسم جنس كالاسد بخلاف الفعل والصفة المشتقة او الحرف فانه لا يصلح للموصوفية فلا يكون معنى التشبيه داخلا فيه بل في مصدر الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما سيجيء تحقيق ذلك وتفصيله في بحث الاستعارة التبعية **قوله** وربما لحقها اي الاستعارة بعد تمامها التجريد وهو ان يذكر بعد القرينة ما يلائم المستعار له والترشيح وهو ان يذكر ما يلائم المستعار منه ووجه التقليل خلو اكثر الاستعارات عنهما وجعلهما قسمين لان الخالية من التجريد والترشيح او الجامعة بينهما ليس لها اسم على حدة فبهذا الاعتبار صارت الاقسام ثمانية الحقيقية التخييلية المحتملة المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات اربعة انقسام الى التصريحية والمكنية وانقسام التصريحية الى الحقيقية والتخييلية والمحتملة وانقسام

الى الاصليه والتبعيه بان الاستعاره ان كانت في الفعل او ما يشتق منه او في الحرف
فتبعيه والا فاصليه والانقسام غير حاصر الى المجرده والمرشحه بانها ان تعقبت بصفة او تفريع
كلام يلايم المستعار له فمجرده او المستعار منه فمرشحه فظهر ان الضمير في قوله وهي ثمانيه
لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها قوله القسم الاول في الاستعارة المصرح بها
الوجه ترك كلمة في والظرف اعني اذا وجدت متعلق بان يدعي على التوسع في تقديم الظرف
على الفعل الواقع بعد ان وضمير ومنه للوصف وضمير اسمه للزوم الاقوى وعليه للزوم الاضعف
ويجوز ان يكون ضمير افراده لاسم ملزوم الاقوى والمراد بالحقيقة اعم من الكلية والجزئية حتى يكون
زيد وحاتم حقيقتين لا حقيقة واحدة وبهذا خرجت التخييلية اذ لا حقيقة للصورة الوهمية والمراد
ان يكون ذلك على سبيل القطع ليخرج المحتملة ايضا وقوله ترشيحا مفعول له ليدعي بذلك
اي بالادعاء المذكور الى المطلوب اي الحاق الاضعف بالاقوى وقوله فاعلا حال من ضمير
تدعي وكذا ثانيا وقوله كيلا يحمل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي ما سبق منه
الى الفهم وهو معناه الحقيقي كالسبع والتاويل المذكور ذكر في وجه التوفيق من جعل افراد
الاسد قسمين قوله المتمانعين صفه دلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينه من جهة ان اللفظ
مع انثنان معه فالدلالتان بالحقيقة معمولا عامل واحد كما اذا قلت لقيت زيدا وعمرا الفاضلين
بخلاف لقيت غلام زيد وفرس عمرو الفاضلين اللهم الا ان يقال انه صفة عمرو بتاويل
الفاضل هو عمرو وكما يقال ضرب رجل رجلا اكرمتهما بجعل الجملة في موقع النصب صفة رجلا
على معنى اكرمته وذلك الرجل الآخر فيكون الجملة مشتملة على العايد الى موصوفها مع حصول المقصود
اعني وقوع الاكرام عليهما ووجه التمانع ان نفس الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينه تدل
على انه اسد وليس غير اسد لما يجد كل احد من الفرق بين في الحمام اسد وفي الحمام مثل اسد ولهذا
لم يقل احد بانه على حذف المضاف والقرينه تدل على انه ليس باسد واقتصر على التعرض للامتناع
عن الدعوى الباطلة دون الكذب لان ادعاء الاستعارة بالدعوى الباطلة اشبه
منه بالكذب فهو الى الامتياز عنها احوج قوله فتدعي منصوب معطوف على ان يكون
لا على ان يحق وكذا فتقول ولا وجه لرفعهما لانه لا بد منهما الى ان يكون ليصح وقوعه خبر
المبتدا الذي هو مثال ذلك لا بتكلف والغرض من تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود
والتنبيه على اختلاف الاقسام ففي المثال الرابع المستعار له عقلي والمستعار منه حسي والجامع

والجامع مركب عقلي هو عدم قبول التفاوت وفي البواقي كلاهما حسيان الا ان الجامع
في الاول مستعد وعقلي هو الجراة والقوة وفي الثاني هو مستعد وهو الاشراق والاستدارة
وفي الثالث واحد عقلي هو كثرة المنفعه وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوايد العلماء
بفوايد البحر في الحسن والبهاء وفرط رغبة العقلاء اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الحاق
كثرة فوايده بكثرة فوايد البحر انما يحسن اذا كانت فوايده مشبهة بفوايده كما ان اشراق الوجه
شبيه باشراق البدر للقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالدهنا في كثرة ما يحصل منهما
لفقد الشبه بين العوايد والزوايد وان كانت اكثر من الفوايد فاحال ذلك الى العادة بخلاف
تشبيه الجراة بالجراة او الاشراق بالاشراق فانه حقيقي لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال
ان الغرض بيان كون الجامع مشتركا فيه فانه اذا كانت الفوايد والزوايد كشيء واحد كانت
كثرة الفوايد والزوايد معنى واحدا مشتركا بين العالم والبحر وقوله او القسطار يشعر
بمغايرته للميزان لانه اسم للقبان قوله ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة
التصريحية الحقيقية يخص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية لابتنائها على تنزيل التضاد او
التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزاء او تمليح وتظرف على ما مر بيانه في التشبيه
الا انه صرح هنا بالنقيضين عطفا على الضدين فاراد بالضدين هنا المتقابلين الوجوديين
المتنافيين على موضوع واحد وثمة اشمل النقيضين ايضا كما اراد بالتضاد هنا حيث
قال انتزاع شبه التضاد وايهام التناقض بعد اضافة الشبه الى التضاد للملابسة والى التناسب
للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم الحاقه بالشبه الذي هو التناسب
ثم ادعاء احد الضدين او النقيضين من جنس الآخر وافراده واسم ذلك الجنس بالذكر ونصب
القرينة المانعة عن حمله على ما سبق الى الفهم وانما قال ثم ادعاء بلفظ ثم لان هذا اعتبار الاستعارة
وهو بعد اعتبار التشبيه فان قيل فهذا نوع على حدة لا مثال من الامثلة لانه انما يقال
الجزئي من الجزئيات قلت الجزئي قد يكون اضافيا فهذا النوع جزئي ومثال بالنسبة الى
مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية على القطع وقد ذكر له مثالا جزئيا حقيقيا هو استعارة
البشارات للانذارات للقطع بان المراد تعلقه به فعل فيما يستقبل واما اذا قيل بشر
بنهب ماله بمعنى انه نهب فيكون استعارة للاخبار المورث للسرور قوله واعلم
ان القرينه يريد ان القرينه للمستعار له يكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار منه والخاصة

قد يكون امرا واحدا كالضاحك للانسان وقد يكون مجموعا مركبا كالطائر الولود للخفاش

لا يقال القرينة في المثال الاخير معان متعددة هي القتل والنهب والسبي لا معنى واحد

لانا نقول كل من الامور الثلثة قرينة على حدة وهو امر واحد كما تقول في الحمام اسد يغتسل

راسه واما الذي يقابل ذلك فهو ان يكون القرينة مجموع معان مربوط بعضها بالبعض كما

في البيت البحتري حيث استعار السحاب لانامل الممدوح وجعل القرينة اثبات القضاء وكونها

من نصيل سيف الممدوح وقلب خمس سحايب باء على رؤس الاقران اي الاكفاء في الحرب

جمع قرن بالكسر ومعنى تكفي تنقلب والباء للتعدية فما هو قرينة الاستعارة البشارة للانذار

معنى واحد هو القتل او النهب والسبي المجموع الملتئم منهما ثم كل من نوعي القرينة اعني المعنى

الواحد والمعاني الملتئمة قد يكون واحدة وقد يكون اكثر وكان حق هذا الكلام ان يذكر

قبل الشروع في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة

بل كل مجاز **قوله** انظر بيان كون القرينة بيان كون القرينة في البيت معاني ملتئمة وحين

متعلق بصنيع في قوله اذا صنع وكانه جوز تقديم الظرف على الاستفهام او اعتبر محذوفا

بفسره الظاهر وتقريبها حال اراد اعني استعارة او تمييز **قوله** ومن الامثلة اشارة الى

نوع آخر من الاستعارة التصريحية التحقيقية يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله

ان يشبه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك ثم يدعي دخول الاولى في

جنس الثانية قصدا الى المبالغة في التشبيه ثم يطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة

فيجري التجوز في مجموع الكلام لا في شيء من مفرداتها كما تقول للمفتي المتردد في جواب الفتوى

اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى تشبيها لحاله بحال من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلا

ولا يريد تارة فيؤخر اخرى وينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم

رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يجعلها خطوة الى قدام وخطوة الى

خلف وكلامه صريح في ان المشبه صورة تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد

من قام للذهاب في الذهاب ويلزم ان يكون المستعار هو اللفظ الدال على الصورة الثانية

يجب ان يكون المراد بوصف المشبه به في قوله فتكون اي صورة المشبه وصف المشبه به

هو اللفظ الدال على صورة المشبه به وان يكون اضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية

ويستقيم قوله استعارة وصف احدى صورتين لان المستعار ابدا يكون اسم المشبه به

المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله لوصف الاخرى لا يلايم ذلك لان المستعار له يكون

نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد بوصف الصورة الاخرى والظاهر انه لغو في البين وقيل

معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها وتقريرها زيادة تقرير بعد تشبيهها بتلك الصورة

وجعلها من جنسها فاللام للغرض لا صلة الاستعارة ليلزم كون وصف الاخرى مستعارا له

قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة مع قيد فشو الاستعمال

لا يجد التغيير اليها سبيلا لصح كونها لفظ الصورة المشبه بها استعير لصورة المشبه بادعاء

كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل اذا كانت المركبات موضوعة لمعاني ليكون

استعمال المثل في مورده حقيقة وفي مضربه مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر

بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى المجاز في المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كونه

دلالة المركب بالوضع دون العقل او الطبع فمما لا خفاء فيه غايته انه وضع نوعي عنى تعيين

نفس اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط قرينة بقاعدة كلية كوضع الهيآت لا كتعيين المجازات

بشرط القرينة واما عد التمثيل من الاستعارة فاما لكون المراد بالاستعارة اعم من المجاز في

في المفرد كما في عد الحيوان من اقسام الابيض واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز مطلق اللفظ

اعم من المفرد والمركب وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز المفرد انما يجب لا عم الاغلب واما باعتبار

ان المراد بالمفرد ما يقابل الحكم لا المركب والجملة على ان اعتبار التغليب باب واسع وقد يجاب

بان التمثيل ايضا من المجاز في المفرد بناء على ان المستعار في المثال المذكور هو التقديم المضاف

الى الرجل المقرون بتاخير اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا تخرجه عن كونه مفردا ولا يجعله مجموعا

وهذا في غاية السقوط لان التقديم على حقيقته وانما التجوز في مجموع الكلام **قوله** القسم الثاني

ضمير تقدر للصورة الوهمية ولها للصورة المحققة ومفردا على لفظ اسم الفاعل حال من

فاعل تبقى اي حال كونك مفردا لاسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول حالا

من اسم لكان حسنا ثم في تفسير ليسبق من الاسم الى الفهم يكون مسماه شيئا محققا تسامح وانما تفسيره

مسماه المحقق مثلا اضافة الانياب الى المنية يمنع من اجراء اسم الانياب على ان يسبق منه الى الفهم

من مسماه الحقيقي الذي هو الانياب المحققة **قوله** وذلك مثل ان شبه المنية بالسبع او ورد

الاستعارة التخييلية على القطع ثلثة امثلة في نشاب المنية الشبيهة بالسبع او مخالبها ولسان

الحال الشبيه بالانسان المتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة وصرح فيها بالتشبيه ليكون الاستعارة

في الانياب واللسان والزمام خاصة دون المشبه والحال والحكم فتمييز الاستعارة التخييلية
غاية التمييز ويتضح غاية الاتضاح ويكون المثال لها خاصة ويشعر بانها عند المص قد يكون
بدون الاستعارة بالكناية وما ذكره المص مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام
البلغاء التصريح بهذا التشبيه الدال على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا احتياج
الى اعتبار من اخذ صورة وهمية شبيهة بالصورة المحققة ليرجع التخييلية الى المجاز المعتبر
بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك وصرحوا بان الاسم في الاستعارة التخييلية
غير منقول عن معناه الموضوع له قال الشيخ عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان
ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يوخذ الاسم عن
حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يكون هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح
قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى
معنى يجري عليه اسم اليد وقال لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا فظهر
انه لا نقول بكون الاستعارة التخييلية من المجاز اللغوي بل هو تصرف عقلي بان جعلت للشيء
ما ليس له بناء على تشبيه بما له ذلك ولهذا فسروا الحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل
الشيء للشيء كاليد للشمال فقوله اغتال النفوس اي اهلكها غالة واغتاله اخذه من حيث
لم يدر ارادة بالرقة رقة القلب بنقيض الغلظة والجفاء المساس بالفتح المس البقيا الشفقة اسم
من ابقيت عليه رعيت عليه ورحمته شبهها مصدر ان شبه وضمير كانها وبصورها للمنية
وقوله من الانياب بيان لما يكون قوام وهو عطف على لما يلازم والمتعلق بينه وبين حرف
العطف يعني على الخصوص حال منه وتمام عطف على قوام وضمير بها لما يكون وفرس الاسد
فريسة وافترسها دق عنقها واتسع فيه حتى كل قتل فرسا ثم تطلق بالنصب عطف على فياخذ
اي تطلق على الصور التي اخترعها وهمك من المنية اسامي الامور المتحققة في السبع من الانياب
والمخالب على طريق افراد تلك الاسامي بالذكر من غير شائبة ذكر المشبه وضمير بعينها واضافتها
واجرائها ومنها وسميتها بالاسامي وضمير اليها للمنية قوله القسم الثالث قد تقرر غير مرة ان
مثل هذا التركيب يكون محمولا على حذف المضاف لكنه شائع ذائع وينبغي ان يجعل كما ذكرنا
خبر المبتدا او ان يكون خبرا ثانيا او يجعل في موضع مصدر او حال متعلق بان يكون وهو اشارة

اشارة الى ما سبق من ان الاحتمالية هي ان يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق
واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام ههنا لفظا من وجه ومن وجه آخر مقام تارة واخرى بمعنى
على قصد تعلقهما بالحمل لا بالتحقيق على ما قد يسبق الى الوهم اذ المعنى يحمل من وجه على ما له تحقق كما
ان تارة واخرى متعلقان بالحمل قوله صحا القلب عن سلمى وافرس باطله
وعري افراس الصبا ورواحله
التقدير وعري جعل عريانا من عرى فهو عري الراحلة المركب من الابل ذكرا كان او انثى وقع
النفس عن هواها واقلاعها عن التلبس بما كان تركت امال الصبي وضمير الاتها للافراس والرواحل
وضمير اليها للالف واللام في المحتاج وقوله في الركوب اي ركوب المراكب الجهل والاركاب
اي اتيان الجرائم وقائمة حال من آلة لكونها موصوفة والاحسن ان يجعل في موضع الخبر
على ان يجعل من الافعال الناقصة بمعنى كانت حرفه بالجر بدل من نوع وضمير احتاج به
واركانها به لنوع ومتعلق الظرف يعني متى وطنت ما يدل عليه الكلام والكاف من عدم
بقاء الآلة كانه قال متى وطنت لم يبق من الآلات ذكر النوع ودق الباب كناية عن الطلب
فيقتل عطف على طنت وضمير عليها ومنها للآلات والادوات والعثير الغبار فيبيت عطف
على العثير والضمير للافراس والرواحل لا آلة ولا اداة بيان لقوله منها وخبر لا محذوف
اي اما اعني الافراس والرواحل لا المراكب الجهل ولما كان تركب والفاء في فحق جزاء شرط
محذوف اي اذا كان كذلك فاللائق بافراس الصبي ورواحله ان يعد استعارة تخييلية
لانه لما شبه الصبي بجهة من جهات المسرح اخترع الوهم له صورة مثل الافراس والرواحل
فاطلق عليها الاسم اطلاق الانياب والمخالب على الصورة المتوهمة للمنية وان كان يحتمل
ان يجعل الافراس والرواحل استعارة عن معنى متحقق عقلا كالدواعي والشهوات
والقوى او حسا كالمال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة تحقيقية
فالضمير في كان ويحتمل عائد الى قوله افراس الصبي ورواحله او في كان الشان وقد
تنازع يحتمل ويجعل في الافراس وضمير شهواتها ولها للنفوس ومعنى ياخذ يجمع ويتقوى
البعض بالبعض وتجرا اذ بال البطالة بكسر الباء عبارة عن عدم الاشتغال بالمهمات والالتفات
اليها من بطل الاجير بالفتح بطالة اي تعطل واما البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل
يقال بطل بين البطالة وبطل بين البطالة وظاهر كلامه ان الصبي على الوجهين بمعنى كون
الانسان صبيا يقال صبي بين الصبا والصباء بكسر الصاد مقصورا وبفتحها ممدودا وقد

يقال انه على تقدير كون الاستعارة تخيلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي **قوله** وكذلك اي مثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله طلت كلمة اذاقها الله لباس الجوع والخوف ثم بين ذلك بان الذي يظهر من اللباس عند النظر فيه عند اصحابنا ان يحمل على انه استعارة تخييلية بان يخيل من الجوع والخوف امر يشمل الانسان ويحيط به شبيه باللباس ويبنى عن ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون التخييلية مع المكنية او لا فيكون بدونها فيه تردد ويحتمل عنده ان يكون اللباس مستعارا للمعنى المحسوس الذي يلبسه الانسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللون اي تغيره ورثاثة الهيئة اي بذاذتها فيكون الاستعارة تحقيقية لتحقق معناها حسا وكذا ان جعل مستعارا للضر الذي يدركه لتحقق معناه عقلا وما يقال من ان مبنى كونها تخييلية على ان المراد باللباس ما يدرك من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسي ولا عقلي بل وهمي بعيد جدا هذا وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ولا خفاء في انه في التحقيقية اظهر منه في التخييلية لان الحادث الذي يغشى الانسان ويلتبس به لا يكون وهميا بل حقيقيا حسيا كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة او عقليا كالضر الذي يجده عند الجوع والخوف فان قيل لما قال فكساهم لباس اللباس وطعم الجوع او ورائه ليلايم الاذاقة اجيب بان في الاذاقة من الاشعار بشدة الاصابة ما ليس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس مع ما في اللباس من الشمول والاحاطة وبيان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن عموم الملبس في الطعم والمرارة فكان اولى ثم ههنا وجه لا بد من التنبيه عليها وهو ان في لباس الجوع استعارتين تصريحية هي استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث عند الجوع والخوف بقرينة الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من الطعم المر والبشع حتى يحسن ايقاع الاذاقة عليه ذكره في الكشاف وحاصله انه شبه ما يدرك من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع وهي على الاول استعارة تصريحية وعلى الثاني مكنية ثم اذا اعتبرت في الجوع تشبيها بذي لباس فهي استعارة ثالثة فاحسن التدبر **قوله** القسم الرابع قد اشرنا فيما سبق ان الاستعارة بالكناية ايضا عند المحقق هو ان يذكر المشبه به لكن لا صريحا بل كناية وقد صرح المص ايضا بان المستعار

المستعار هو اسم المشبه به المتروك لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر الامر وهو ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه فبقي الخفاء في جانب ارادة معنى المشبه به للقطع بان المراد بالمنية في مخلب المنية هو الموت لا غير فبينه بان المراد ارادة المشبه به ادعاء لا حقيقة وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء السبعية لها الا انه قد صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية هي المنية وفي آخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة في انبت الربيع هو الربيع فينبغي ان يقال المراد انها ذكر المنية وذكر الربيع ويكون الاستعارة على معناها المصدري واما بمعنى المستعار فهو اسم المشبه به المتروك لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير الموضوع له ولعل هذا من قوي اعتراضاته وقد اوردنا في شرح التلخيص الكن قوله **قوله** بنصب قرينة بنصبها للظهور ان لا فائدة في هذا الوصف تعسف بعضهم فزعم ان المعنى بنصب تلك القرينة الاستعارة وقوله وهي ان تتنبت وتشنيف بالواو ونسخة المص بها وتصحيح البعض فالتشبيه كما في رايت شجاعا يفترس اقرانه وعالما تتلاطم امواجه وكما في انبت الربيع ونطقت الحال على راي المص والاضافة كما في مخالب المنية ولسان وزمام الحكم وقد صرح في الامثلة الثلثة فيما سبق التشبيه في جانب المضاف اليه ليتحقق امثلة الاستعارة التخييلية وتركه ههنا ليصير المضاف اليه مثالا للمكنية والمضاف للتخييلية فقوله طاويا حال من ضمير يقول وضمير هو في قوله وهو قولك عائد الى ذكر المشبه به وقولك على معناه المصدري يعني ان ذكر المشبه به هو ان يقول الشجاع بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به وقع في تعسف وتكلف **قوله** وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا ينفك عن التخييلية بمعنى انه لا توجد بدون التخييلية لما ان اللوازم المساوية للمشبه به لا يكون في المشبه الا على التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر لا يستدعي كونها استعارة تخييلية لجواز ان يكون امرا محققا نسب اليه على سبيل التخييل كما في انبت الربيع على ان ما اختاره المص بل ذكر صاحب الكشاف في ينقضون عهد الله انه استعارة بالكناية ومعنى النقض الابطال والجواب ان هذا على راي السلف وهم لا يريدون بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء واثبات الشيء له بطريق التخييل والى هذا اشار بقوله هذا اي ما ذكرنا من انها لا تنفك عن التخييلية على سياق كلام اصحابه المشاركين في علم البيان

وستطلع فی اخر هذا الفصل یعنی فصل الاستعارة علی تفصیل قرینة الاستعارة بالکنایة
وذلک حیث قال ان حسن الاستعارة التخییلیة بحسب حسن الاستعارة بالکنایة اذا کانت
تابعة لها کانیاب المنیة ومخالبها وقلما تحسن الحسن البلیغ اذا لم تکن تابعة لها کاذ الملام
وانت خبیر بان هذا انما یدل علی ان التخییلیة قد توجد بدون المکنیة لا بالعکس کما هو المقصود
ههنا واما وجود التخییلیة بدون المکنیة فقد ذکره فیما سبق من مثل مخالب المنیة الشبیهة
بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الاصل یعنی الاصل الثانی الذی فی
المجاز وذلک حیث ذکر ان قرینة الاستعارة المکنی عنها قد یکون امرا مقدرا وهمیا کانیاب
المنیة ونطق الحال وقد یکون امرا محققا کانبات الربیع وهزم الامیر فهذه مکنیة بدون
تخییلیة فعنده کل منهما ینفک عن الاخری قوله وکانی بک وجه السؤال ان مبنی
الاستعارة مطلقا علی ادعاء ان المشبه نفس المشبه به وانکار ان یکون شیا غیره وهذا کما
ینافی فی التصریحیة نصب القرینة علی ان المراد هو المشبه لا غیر ینافی فی المکنیة التصریح باسم جنس
المشبه لانه کالاعتراف به للقطع بانه لم یرد به غیر معناه الموضوع له وحاصل الجواب
انا کما نجعل فی التصریحیة مسمی المشبه من مسمیات لفظ المشبه به بناء علی جعل افراده قسمین
متعارفا وغیر متعارف نجعل فی المکنیة اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل اسمائه قسمین متعارفا
وضع بازاء المشبه به حقیقة وغیر متعارف وضع بازائه ادعاء فالتصریح باسم المشبه کالمنیة
لا ینافی کونه نفس المشبه به کالسبع وانما ینافیه لو لم یکن هذا من اسماء المشبه به علی الزعم من ای حال
المشبه کالمنیة فی حسن المشبه به کالسبع فاللام فی قوله لما قدمت متعلق بهجس وهو حال
من الظرف الواقع خبر کان ای کانی ملتبس بک هاجسا فی ضمیرک کذا ولا فی لا اعترافا لنفی
الجنس وانتصاب الاسم لکونها شبیها بالمضاف من جهة تعلق بحقیقة الشیء به والکل صفة اعترافا
والخبر محذوف وقد یقال ان انتصاب اعترافا علی انه مفعول فعل محذوف ای لا نری قوله
القسم الخامس لا نرید باسم الجنس ههنا ما ذکروا فی علم النحو لانهم عدوا منه الصفة کراکب وجالس
فی الاعیان وکمفهوم ومضمر فی المعانی ولیست الاستعارة فیها اصلیة بل المراد ما دل علی ذات
من الاعیان کرجل واسد او المعانی کقیام وقعود من غیر اعتبار معنی فیه فیخرج بقید الذات
الحروف والافعال وبقید عدم اعتبار المعنی الصفات کالقایم والقاعد لکن یشکل باسم
الزمان والمکان والآلة فانه لیس بصفة وفاقا مع ان دلالته علی الذات انما هی باعتبار المعنی

المعنی واما الحقایق فقد یفسر بالذوات الثابتة المتقررة کالجسم والبیاض والطول وبناه
علی ان الذات اعم من الجوهری والعرضی واما ما یقال ان مثل القیام والقعود والبیاض
والطول صفة لا ذات فمبنی علی اصطلاح آخر وهو ان الذات ما یقوم بنفسه والصفة ما تقوم
بغیره والحق ان الحقیقة هی الماهیة باعتبار تحققها وثبوتها فی نفسها من غیر تعلق باعتبار المعتبر
ولا خفاء فی ان القیام والحرکة کذلک بخلاف القایم والمتحرک قوله فضرب اللسانة یعنی لئلا
یطول الکلام بالسؤال عن مثل شجاع باسل والجواب عنه بانه فی الحقیقة وصف الحقیقة الموصوفة
بالشجاع لا للوصف الذی هو الشجاع واما علی ما ذکرت فلا یتوجه السؤال لان غایة الامر
ان یکون ذلک علی خلاف الاصل الباسل من البسالة وهی الشجاعة وقبل یشجع والفیاض
الوهاب الجواد من فاض الماء کثر حتی سال من جانبی النهر والنحریر العالم المتقن الفطن من
نحره علما قوله القسم السادس لا یقال یلزمه کون الاستعارة فی الاعلام مثل رأیت
الیوم حاتما تبعیة لانا نقول الاستعارة لا تجری فی العلم الا اذا تضمن نوع وصفیة لجهة
باسماء الاجناس والتفسیر المذکور لا یتناول الاستعارة لا تجری فی العلم الا اذا تضمن
نوع وصفیة لجهة باسماء الاجناس والتفسیر المذکور لا یتناول الاستعارة فی اسم الزمان والمکان
والآلة باعتبار التشبیه بما فیها من معنی المصدر مثل المرقد للقبر تشبیها بالموت الرقاد اللهم
الا ان یقال المراد باسماء الاجناس ما لا یدل علی معنی زاید علی الذات فلا یکون امثال هذه
من اسماء الاجناس ویکون ذکر الافعال والصفات والحروف بطریق التمثیل فلا ینافی
جریان الاستعارة فی غیرها فان قیل معنی الاستعارة التبعیة ان یکون المستعار فعلا او
صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه فالتعلیل بانه لا بد فی الاستعارة من
کون المشبه به موصوفا فلنا جری فی هذا علی ما هو المعتبر فی التشبیه من کونه وصفا للمشبه
بمشارکة المشبه ثم انه یستلزم موصوفیة المشبه به ایضا بذلک وبه یتم المقصود الا ان
فیه بحثا وهو ان الموصوف بالمشارکة هو نفس المشبه والمشبه به وهو لا یختلف اصلا
فعدم صلوح العبارة الدالة علیه للموصوفیة لفظا لا یقدح فی اتصافه بالمشارکة فیجوز ان
یستعار الناطق للدال باعتبار تشبیه الدال بالناطق واتصافهما بالمشارکة وان لم
یصلح لفظهما للموصوفیة والجواب ان المعتبر فی هذا المعنی مفهوم اللفظ حتی اذا قیل
لقیت قمرا عن الخبر کان المستعار منه مفهوم القمر تبعا لمفهوم الصنم لا ذواتهم جمیعا فی تحقیق موضوعه

وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من المبعات العقل قوله فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات المعاني ثم بتبعيتها تجري في الافعال والصفات والحروف فان قيل اذا اريد بالمصادر والمتعلقات معانيها فالمستعار ابدا هو اللفظ وانما المعنى مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي لم يقع استعارة فضلا ان يكون بالاصالة بل لا معنى لجريان الاستعارة اولا في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي في لعل وانما ذلك في معناه قلت اريد معانيها ووقوع الاستعارة فيها باعتبار استعارة الفاظها على ترجيح حيث قال قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وبهذا يظهر معنى ما قال واعني متعلقات معنى الحروف ما يعبر بها اي الامور التي تعبر عنها عند تفسير الحروف ويندفع ما يتوهم من ان الصواب ما يعبر بها لان ابتدآء الغاية حين يقال في تفسير معنى من انه لابتدا الغاية معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى ابتدآء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به قوله فابتدآء الغاية وانتهآء الغاية والغرض ليست معانيها اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع باستقامة خرجت من البصرة الى الكوفة للتجارة بخلاف خرجت ابتدآء مسافة البصرة انتهآء مسافة الكوفة غرض التجارة ولكن التمسك بان هذه لو كانت معانيها لكانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوايد شرح اصول ابن الحاجب قوله رجعت الى تلك المعاني اي هذه الامور التي هي ابتدآء الغاية وانتهآء الغاية والغرض في الامثلة المذكورة بنوع استلزام فان الخروج من البصرة الى الكوفة يستلزم بحسب دلالة هذا الكلام ان يكون ابتدآء الغاية يعني المسافة من البصرة وانتهاؤها الى الكوفة واذا قلت لعل زيدا يجي فلا خفآء في انه لا يقوم لفظ الترجي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ يستلزم ترجي مجي زيد قوله فلا يتفرع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم يسري فيها اورد مثالا للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التنزيل في الاستعارة التهكمية تنبيها على ان التبعية قد تكون تهكمية ثم مثالين

مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية في الصفة مما فيه نوع خفاء يحتاج الى البيان وهما الجونة للشمس مع شدة ضوئها والاعور للغراب مع حدة بصره فقوله ومما نحن فيه يعني من الاستعارة التبعية التهكمية في الصفات لان الجون والاعور صفتان قوله وعلى هذا اي على قياس ما ذكر من الفعل والصفات لا تستعير الحرف الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه مثلا لا يقال لاصلبنكم في جذوع النخل باستعارة في للتلبس المصلوب بالجذع الا بعد التشبيه بتمكن المظروف في الظرف واستعارة تلبس الظرفية له واورد من التنزيل امثلة ظاهرة في استعارة الحرف منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الظاهر ان لعلكم متعلق بخلقكم والترجي على علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة بان شبه حال خلقه العباد في ان فوض اليهم الامر ومكنهم من الفعل والترك وجعل زمام الاختيار في يديهم مع ارادة التقوى بحال من يرجى منه التقوى ثم استعير هذه الحالة لحالته مع العباد فاستعمل فيه لعل والمقام قد بسط الكلام في تقريره غاية البسط لما خفا لبعض قواعدهم في العدل فلذا قال مثل ان تبتني على اصول العدل ولم يضم اليه التوحيد لانه ليس في هذا التقرير ما يتعلق به وقوله وانهما حال من فاعل بنى وتعالى صفة حكيم او خبر آخر وان يكون متعلق بتقدير مما خلق الانسان خبر آخر لان الصانع وضمير ركب للصانع وفيه للانسان والمضادة ثاني مفعولي اودع وضمير حكمها للشهوة والنفرة وضمير تنازعه للعقل او للانسان والاول وجه معنى والثاني لفظا وضمير وقفت لايدي الدواعي والصوارف وبه للانسان والباء للتعدية والدواعي هي الشهوات الحاملة على فعل ما يجب تركه والصوارف هي النفرات الحاملة على ترك ما يجب فعله والخيرة مبتدأ محذوف الخبر وحيث مضاف الى الجملة ولا متقدم له اي لا تقدم للانسان الخيرة يروى بالتخفيف والتشديد من التفعيل والجملة في موقع الحال من الضمير فيه به وما لا يورثه اي الانسان ثاني مفعولي تحمله والشرطية اعني اذا انتج الى الآخر بيان وتقرير لعدم ايراثه الا العنآء ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام تاكيد وتقرير لما قبله وقوله ما اوقعه اي لم يوقع الله الانسان جملة معطوفة على ما خلق الانسان والعاطف هو الواو في قوله وحين على انه ظرف متعلق بما اوقعه قدم على ما النافية توسعا في الظرف وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الخيرة

الغرض الاحسان اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله ليتمكن متعلق بالتكليف مبني على ما تقرر عندهم
من ان الغرض من التكليف ان تكتسب الانسان ما يستحق به الثواب وهو منفعة خالصة
دائمة مقرونة بالتعظيم وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ابتدا من غير ان يكتسب باختياره
ما يستوجب ذلك وضمير يتمكن وحقه للانسان ومع الدوام حال من التعظيم وفي ضمن حال
من الدوام ومن انواع متعلق بالتمتع او حال من المجرور في لما لا عين ولا النفي الجنس
خبره رأت والجملة صلة ما محذوف العايد ومثله لا حول ولا قوة بالرفع والتنكير وتعدية
خطر بعلى لتضمين معنى مر وعبر والمروي ولا خطر على قلب بشر الا ان الخطور بالبال اكثر
في الاستعمال من الخطور بالقلب وتخلصه على لفظ اسم المفعول من الاخلاص والتخليص حال
من المشتهيات او الانواع او ما لا عين وهذا اوجه وقوله فيكتسبه منصوب معطوف على
ليتمكن وضمير الفاعل للانسان والمفعول لما لا يحسن فعله وضمير ان شاء للانسان وكتاب
القسر عطف على مقدر يدل عليه الكلام اي لا اختيارا لا بالقسر والالجاء وكذلك اي ولكون
الغرض هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وضع زمام الاختيار في يد الانسان ممكنا
له مريدا ومرتجيا حالا من فاعل وضع على الترادف وضمير اياه ومنه وعليه للانسان
وقوله فتشبه عطف على ان تبنى وقوله مع الارادة اي مع ارادة الصانع من المكلف
ان يطيع بحال المرتجي على لفظ اسم المفعول ثم يستعير بالنصب عطف على يشبه اي بعد تشبيه
حال المكلف بحال المرتجي يستعير لجانب المشبه لفظ لعل حال كونك جاعلا قرينة الاستعارة
علم العالم الذي لا يخفى عليه شيء مما وقع في الماضي ويقع في الحال او في الاستقبال فانه ينافي
كون لعل على حقيقة الترجي لانه لا يكون الا بالنسبة الى من لا يعلم وقوع المراد او لا وقوعه
فان قيل لعل في مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون في موضع الحال من فاعل خلق لا من
مفعوله اذ لا معنى له فكان ينبغي ان يؤخذ حال وصفة من جانب الخالق يشبه بحال المرتجي اسم فاعل
لا من جانب المكلف يشبه بحال المرتجي اسم مفعول على ما هو تقرير الكتاب وكذا في سائر الامثلة
قلنا للحالة المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى
منهم مع تفويض الاختيار اليهم وللحالة المشبه بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناها
ترجي الخير والتقوى من المخاطبين فاثر في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه
اقرب الى رعاية الادب واوضح في تقرير المقصود واسهل لتصوير وجه الشبه من التردد

من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منهم ان
يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والمخير اشارة الى ذلك وثمار يرشدك اليه النظر في كلامه
ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بنا على ان الحرف
مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشا من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة **قوله**
علام الغيوب اشارة الى القرينة على كون لعل استعارة وما يقال ان معنى لعلكم تتقون
لكي تتقوا اخذا بحاصل معنى الاستعارة والقول بان الترجي من العباد ولعل متعلق باعبدوا
اي اعبدوه راجين ان تصلوا الى اقصى غايات العبادة او بخلق على معنى خلقكم مقدرا رجاءكم
التقوى فالتقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد وليس تجديدا لا بنيا في حواشي الكشاف
قوله واذا اردت استعارة لام الغرض سر الكتاب ظاهر في الاستعارة التبعية
حيث جرت اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام وصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعملت فيما يشبه العلية والغرضية اذ قد شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب العلة الغائية عليه مثل المحبة والتبني ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به واما على تقرير صاحب الكشاف واليه مآل
صاحب التلخيص فهو انه شبه العداوة والحزن بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبني
ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله فلا يتحقق الاستعارة التبعية لان متعلق معنى اللام هو العلية
والغرضية وترتبها لا نفس الداعي والغرض الذي وقع التشبيه بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية حيث ذكر المشبه اعني العداوة والحزن واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء
بقرينة لام التعليل **قوله** وقد ظهر مما نحن فيه وهو استعارة الحروف لمتعلقات
معانيها وجريان التهكم والتمليح فيها ان ربما المستعملة في التكثير حقها ان يعد استعارة تهكمية
لكونها موضوعة لضده الذي هو التقليل وصح ان كان ربما حرفا كما هو راي سيبويه فالاستعارة
تبعية لجريانها اولا في متعلق معناه وتبعيته في رب وان كان اسما كما هو مذهب الاخفش
فاصلية لكونها فيما هو من قبيل الاسماء قال المص في شرح النحو الاظهر عندي ما ذهب اليه
الاخفش من كون رب اسما لعدم لازم حرف الجر عنده وهو التعدية ولكونها في مقابلة
كم **قوله** واعلم نشير الى ضبط قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وفيما يتعلق بها

من اصطفات بان مدارها على نسبة الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول الاول
او الى الثاني او الى المجرور وانما قال مدارها على كذا بمعنى ان هذا هو الاصل والعمدة لانها
قد يكون عقلية كما في قولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واحياه الله اى نجاه من
عدو مهلك قوله كقول ابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم ابن الرشيد
بويع له بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واضطرب امره ولم يكن خلافته الا ساعات
من النهار واما ابو المعتز فكان الثالث عشر من الخلفاء وولي الخلافة اربع سنين فايقاع القتل
على البخل قرينة الاستعارة للازالة وكذا ايقاع الاحياء على السماح قرينة استعارة للاظهار
وصدر البيت * جمع الحق لنا في امام * واطلاق المفعول الاول على الثاني له تسامح
قوله كقول الآخر هو كعب بن زهير صبحنا مستعار لوصفنا مكان الصبوح وهو
الشرب بالغداة بقرينة ايقاعه على المفعول الثاني الذي هو مرهفات اى سيوفا محددة
مرققة والخزرجية القبايل والجماعات من الخزرج وتمامه ابار ذوي ارومتها ذووها
اى اهلك من البوار وهو الهلاك والارومة الاصل وضمير ذووها للمرهفات وارومتها
للخزرجية قوله وقول الآخر هو القطامي * نقريهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم
كل زراد * فايقاع القرى على المفعول الثاني وهو لهذميات قرينة استعارة للايصال
اليهم والاعمال فيهم واللهذم من الاسنة القاطع فالمراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى
اللهذم او الاسنة نفسها والتاء للمبالغة كما حرتي قوله او الى المجرور اى الى الثاني المجرور
ليحسن المقابلة بينه وبين الثاني المنصوب فنسبة التبشير الى العذاب قرينة للانذار وتنزيل
شبه التضاد منزلة التناسب قصدا الى التهكم قوله او الى الجميع يعني الفاعل والمفعول
الاول والمفعول الثاني المنصوب والمجرور فان اسناد القرى الذي هو ترتيب وتدبير
امرها الى الرياح قرينة استعارة للايصال وكذا ايقاعه على الرياض والايقاظ فان الايقاظ
ثاني مفعولي تقري واما المجرور اعني في الاجفان فمتعلق بسري وحقيقة السير بالليل فاسناده
الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارة لمجرد الظهور والحصول فظهر ان ليس المراد
ان الجميع يكون قرينة في استعارة فعل واحد كما هو الظاهر من العبارة وقيل المراد بالجميع
الاكثر وهو الفاعل والمفعول الاول والثاني في تحزن الارض السهلة وزهر حال من
الرياض اسم فاعل من ازهر الروض صار ذا زهر ولم يتعرض لقرينة استعارة الحرف لانها

غير مضبوطة قوله في هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة التبعية قوله
ولو انهم جعلوا اشارة الى انه يجوز ان ينفي الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل الاستعارة كلها
اصلية ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وذلك بان يجعل ما جعلوه قرينة
الاستعارة التبعية استعارة مكنية اصلية وما جعلوه استعارة تبعية قرينة للاستعارة
المكنية وبين ذلك في الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب على وجه يرشد الى
البيان في المجرور ايضا بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن الثواب والنعيم الدايم
على طريق التهكم بقرينة نسبة التبشير اليه ولا يخفى ان هذا في الحرف اخفى فهو بالبيان احرى وبيانه
في قوله تعالى ليكون لهم عدوا ان يجعل العداوة استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
على ما هو طريقه من ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة
وفي قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل ان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك ويجعل ارادة الترجي استعارة بالكناية
عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الودادة استعارة عن كثرتها تهكما وذكر رب
قرينة وعلى هذا القياس ومن اعتراضات صاحب الايضاح انه ان قدرت الاستعارة
التي يجعلها تبعية مثل نطقت في نطقت الحال وتقري في تقري الرياح وقتل في قتل البخل
من قبيل الحقيقة لم يكن تخييلية لتصريحه في غير موضع بانها مجاز مستعمل في غير الموضوع له
وانها عبارة عن ذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه وهمي محض لا تحقق له لا حسا
ولا عقلا واذا لم يكن تخييلية بل حقيقية لزم وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية للقطع
والتصريح بان الحال والرياح والبخل استعارة بالكناية ولا تخييل وهذا باطل بالاتفاق
وان قدرها مجازا ولا شبهة في ان علاقته المشابهة لما ذكر من انها عبارة عن ان توخذ
صورة وهمية محضة تشبه بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة واذا كانت استعارة كانت تبعية ضرورة ان الاستعارة في الفعل لا يكون الا
تبعية فيكون الاستعارة منقسمة الى الاصلية والتبعية كما ذكره القوم ولا يكون التبعية مردودة
الى المكنية والقول بان يجعل نطقت مجازا عن دلت لعلاقة الملازمة لا المشابهة فليس يلزم
في كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون استعارة بل اذا كان مع قصد المبالغة في التشبيه
كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقة او مجازا لم سلم فاللازم وهو وجود المكنية بدون

التخييلية بحاله واجيب بانه اريد بالاتفاق على عدم المكنية بدون التخييلية اتفاق غير السكاكي
فلا يضره لانه بصدد المخالفة على انه ذكر صاحب الكشاف ان النقض في ينقضون عهد الله
مستعار لابطال العهد وفي العهد استعارة مكنية وتشبيه بالحبل وان اريد اتفاق السكاكي
ايضا فباطل قطعا لتصريحه بان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا محققا كالانبات
في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند ونحو ذلك وقد يكون وهميا كنطقت
في نطقت الحال فيكون المكنية بدون التخييلية وكذا العكس كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
ولسان الحال الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فعنده لا لزوم بين المكنية والتخييلية
قطعا واما ذكر من ان المكنية لا ينفك عن التخييلية انما هو كلام السلف ويمكن تقرير الاعتراض
بوجه لا يندفع بهذا الجواب وهو ان المص صرح في آخر بحث المجاز العقلي عند ضبط اختياره
من رد المجاز العقلي والاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية بان نطقت في نطقت
الحال امر وهمي فيكون استعارة في الفعل وهي تبعية لا محالة وقد يجاب بانه ليس معنى جعل
الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة المكنية ان لا يكون استعارة تبعية اصلا بل ان
يجعل تابعا من توابع الاستعارة بالكناية وقرينة لها وانما لا ان يجعل تارة تابعا كما في
الترشيح مثل انشبت المنية اظفارها وتارة مستقلة كما في نطقت الحال فان الاول اقرب
الى الضبط وهذا خبط ظاهر لمن له نظر في الكتاب فان جعل قسم الاستعارة التبعية
من قسم الاستعارة بالكناية صريح في ان يجعل من افراد ذلك القسم لا قسما على حدة ولذا
قال ولو انهم قلبوه فجعلوا كذا وكذا وهل له معنى سوى ان يجعل ما كان استعارة قرينة
وما كان قرينة استعارة فلو كانت نطقت وتقري ونحو ذلك استعارة كما كانت لم يكن
من القلب في شيء وايضا حين حاول ضبط اقسام المجاز على رأيه اسقط الاستعارة التبعية
عن درجة الاعتبار فلم يبق الاشكال عليه سوى انه جعل نطقت في هذا الضبط امرا وهميا
وهو قول بالاستعارة في الفعل واما جعل المص في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك
استعارة لغور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية للغذاء فيحتمل ان يكون على
راي الاصحاب ومن في هذا المقام زيادة كلام يطلب من شرح التلخيص قوله ولا ازيد
على الحكاية كانه يشير الى ان التعريف ليس بجامع لخروج الاستعارة بالكناية للقطع بان
المنية في اظفار المنية مستعملة في نفس الموضوع له لا في غيره ولست بخبير بانه لا يرد على السلف

على السلف لان الاستعارة بالكناية عندهم هو لفظ السبع المذكور بطريق الكناية دون
التصريح لا لفظ المنية واما يرد هذا على المص حيث يصرح بان المنية في اظفار المنية والماء في
ابلعي ماءك والهندميات في قولهم الهندميات ونحو ذلك استعارة بالكناية وقد سبق
الكلام فيه والجواب بان المراد بالمنية في اظفار المنية الموت الذي جعل من افراد السبع
ادعاء ولا نسلم انه من افراد الموضوع له فان اللفظ لم يوضع لذلك بل لما هو من افراد زوال
الحيوة مكابرة ومغالطة فان كون الموت نفس المعنى اللغوي وفردا من افراد الموضوع له
بالوضع الحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له لفظ السبع بالوضع الادعائي
التأويلي فلم يخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستعملا في الموضوع
له بالتحقيق واما الاعتراض بانه ليس بمانع لدخول بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد
مثلا مستعمل في غير الموضوع له على جهة النقل عن الموضوع له لاجل الامانة اي جعله نائبا
عن الموضوع له وقائما مقامه فليس بشيء لان معنى الامانة جعله نائبا من افراد الموضوع له
بالتأويل وعلى قصد المبالغة في التشبيه ولا كذلك شيء من المجازات المرسلة والظاهر ان
مراد المص خلو التعريف الاول عن تقييد الوضع بالتحقيق والغير بالنسبة الى نوع الحقيقة وعن
قيد القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له احترازا عن الكناية وصدق التعريف الثاني
على بعض اقسام التشبيه مثل زيد اسد ولقيت به اسدا ولقيني منه اسد ونحو ذلك وعدم
صدق تعريف الاستعارة التخييلية بجعل الشيء للشيء للمبالغة في التشبيه على ما لا يكون تابعا
للاستعارة بالكناية كما اذا الملايم اذا لم يثبت الملايم بشيء له اصلا كقولك اظفار المنية الشبيهة
بالسبع او لا مبالغة وعدم الاشعار بالاستعمال في غير الموضوع له على ما هو راي المصنف
من اعتبار الصورة الوهمية واما انه يشمل الكناية وانه يوجب كون الاستعارة صفة
المستعير وان المستحيل كاظفار المنية ولسان الحال ليس بشيء ليصدق جعل الشيء للشيء
فليس بشيء قوله القسم السابع والثامن جمعهما لفرط تشاكلهما ورجوعهما الى اصل
واحد وفي لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام
الاستعارة حتى لا يعد القرينة ترشيحا مع كونها من خواص المشبه به ولهذا جعل نحو عندي
اسد خلوا عن التجريد والترشيح وكذا في الحمام اسد ورايت اسدا يرمي وبهذا يتكلم وكان
المختار رواية ودراية شاورت بالشين المعجمة وحاورت بالحاء المهملة ليكون قرينة قد ذكر

الصفات تجريدا وترشيحا وان جاز ان تعتبر القرينة حالية لا مقالية فيتحقق ساورت بالسين
المهملة وجاورت بالجيم شاكي السلاح من شاك الرجل يشاك اذا ظهرت شوكته وهي
شدة البأس وحدة السلاح والاصل شايك وقد تقلب فيقال هو شاكي السلاح
كالقاضي وقد يحذف فيقال شاك السلاح بضم الكاف صقيل العضب اي مصقول
السيف القاطع اكثر علومه اي جعل صفة على تقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا
كلام ساورت بالسين المهملة واسد الحصر الكسر اللبدة بالكسر زبرة الاسد بالضم وهي
كاهله والشعر المتراكب من كتفيه وفي المثل امنع من لبدة الاسد والبراثن من السباع والطير
بمنزلة الانامل والمخالب ظفر البرثن والزبير الاسد في صدره وزخر الوادي امتد جدا
وارتفع متلاطم يضرب بعضها ببعض غاض الماء قل ونضب اي غار في الارض فاض الماء
فيضا كثر حتى سال وقوله ذا عيب اي الاستعارة بذلك اي بصفات وتفريع كلام
والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كتذكير الوصف في قوله بصفات او تفريع
كلام طايم ولا ارى حاجة الى جمع الصفات ولذا قال بل الوصف المعنوي الاوصاف
المعنوية كيف كان اي سواء كانت صفة نحوية او حالا او مسندا اليه او موقعا او غير ذلك
كما نشبت في انشبت المنية اظفارها وتفريع الكلام مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ترشيحا
لاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
وقد يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته لا ابتنائه على المشبه
حتى كان المستعار للشجاع اسدا مصورا في البراثن والمقام هو زاخر متلاطم الامواج ولا
وللاستبدال اشتراء تفرع عليه الربح والتجارة او عدمها فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولا
يلزم ان يكون انشبت استعارة تبعية على وهم ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة العهد بما يناسبه وللصاحب الايضاح ههنا الحرص
حاصله المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المص في التخييل اختراع صورة وهمية
بعد تشبيهها بالصورة المحققة وكون اطلاق اللفظ عليه استعارة تصريحية تخييلية ولم يعتبر
ذلك في الترشيح بعض مع ان في كل منهما اثبات بعض لخواص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
التي هي المشبه لخواص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على

على الهدى الذي هو المشبه بخواص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة
فكما اعتبر ههنا تلك الصورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة
واخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما
الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له خواص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له
كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح والجواب ما اشرنا اليه من ان الامر الذي
بخواص المشبه به لا قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
بخواصه ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك في الحمام اسد يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي ولم يلزم كون الترشيح داخلا في الاستعارة غير زائد عليها للفرق الظاهر
بين المقيد والمجموع وشبه ان يكون قولهم مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس
عن توهمه اشارة الى هذا المعنى قوله ان مبني متروك المفعول وبناء كنصب على المصدر
قوله ويصعد حتى يظن الجهول بلام الابتداء الداخلة على الماضي وتروى يظن بلفظ
المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه على طريق
الترشيح ما يبنى على الصعود الى المكان العالي كالسماء وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي
يخفى عليه انه لا حاجة له في السماء ولما ان الله سبحانه وتعالى قد اغناه عما سواه وليت شعري
ماذا يفعل المص لاستعارة التبعية في يصعد وفي كل استعارة تبعية كون قرينتها
عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية قوله بنو نوبخت جماعة من الشعراء
كانوا يبعدوا ولهم شعر حسن ومهارة في العلوم علما نصب على المصدر من علم او على التمييز
قوله لم يأتهم الحساب اي حساب الهندسة وطريق الرصد وما يشتغل به المنجمون
من اعمال التخت والترب بل جاءهم لمشاهدة السماء وما فيها من الكميات والكيفيات
والاوضاع والحركات واعداد الافلاك والنجوم وخواصها نحوا نصب على التمييز او على
الحال بتقدير الفعل والاباء في يرتقي اي تصعد متعلق بالسمو والمكرمات الصعاب التي
لا يتيسر لاحد ان يحصلها فضلا ان يتجاوزها وقوله يبلغ خبر المبتدا اي السماء موضع بلوغ

وتانيث الضمير في ليبلغها باعتبار المعنى وهو خبر كان واللام للتاكيد وقولكم الاسباب
اشارة الى المكرمات قوله لا عدمتكم دعاء ان لا فقدتكم ولا رأيت من يقوم مقامكم
بعدكم واسحل اي كذب واخطاء وكلمة ما تهاون بمن سواهم واسم ليس ضمير يعود الى
عالم والمعنى ليس حاله بطريق القياس والحساب بل بالترقي والعلو في السماء والمشاهدة
لاحوال النجوم والافلاك بسبب اعلاء مجدكم وشرفكم اياكم في السماء فلهذا تعلمون ما هو
مجهول لغيركم اذ ليس القياس والظن كالمشاهدة ولا الخبر كالمعاينة وقوله شافهتم
استيناف لبيان كيفية ترقيهم متدرجين من الادنى الى الاعلى ومتفحصين من احوال كل
كوكب لا على فالاعلى منتهين الى اعلى السبعة السيارة التي زحل اذ ليس لعلم النجوم كثير
تعلق بما سواها من الكواكب اعني الثوابت والفاء في فعلا للعطف على رقي لان الترقي
يحصل في ابتداء الامر ثم يكون بعده العلو قوله وتلزم منصوب معطوف على تبني
من الزنة النفي اي حتى لا تبالي انت ان تلزم المستعار له اي تجعل لازما له ما يلزم المستعار
منه من التعجب وغير التعجب من الامور التي لا تليق الا بالمستعار منه فلولا صرف النفس عن
التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار لم يصح ذلك فقوله مما لا يليق بيان لغير التعجب
او للتعجب وغير التعجب جميعا وجعله صلة التعجب غلط فالتعجب في البيت الاول وغير التعجب
في الثلثة الباقية ففي الاول النهي عن التعجب وفي الثاني عدم النزول عن الفلك وانما ذلك
في شمس السماء لا في الحبيبة الشبيهة بها وفي الثالث عدم المشي نحوه وانما ذلك للبدر الحقيقي
واما الشبيهة به فكثيرا ما يمشي نحو الاحبة فقوله اوما تري اي اتنكر ما ذكرنا ولا تري هؤلاء
الشعراء كيف تركوا التشبيه غير ملتفت اليه وكيف بنوا حديث كون الشمس والقمر المحبوب
على طريق العارية دون الحقيقة وقوله كيف نبذوا اي مفعولي تري وفيما تعلوا من
جهة المعنى متعلق بنبذوا فلا بد من تاويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير المنصوب
اي ما رأوا الاستعارة ولا طايف خيال من الاستعارة بل ما رأوا كون المستعار له حقيقة
المستعار منه قوله واذا كانوا زيادة تاكيد وتقرير لما سبق وازالة استبعاد للبناء
على المستعار منه وضمير كانوا ليس لهؤلاء بل لهم ولغيرهم من البلغاء وارادوا بالاصل
المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظرا الى وجه
التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبيه وبالفرع الاستعارة ظاهر الفساد اذ لا

اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه وكذا بناؤهم في الابيات على الاستعارة
بل على انكارها ونسيانها والذهاب الى ان ليس ههنا الا المشبه به وقوله يقولوا عطف
على لا يبنوا اي يسوغون ان يقولوا والفاء في فهم جواب اذا كانوا وهم مبتدا خبره اقرب
والى تسويغ متعلق به والمعنى انه لا خفاء في ان الاولى هو البناء على الاصل دون الفرع
فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا الا على الفرع فمع
انكاره كما في الاستعارة كانوا اقرب الى ان يجوزوا ان لا يبنوا الا على الفرع اذ لا كلا
ح ومبنى الكلام على ان مثل هي الشمس وانا شمس من باب التشبيه لا الاستعارة وهذا
يشكل بقوله طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال هو وان كان استعارة لكن
قوله باسدي وقال لي لا احب تغير رسمي اعتراف بالمشبه اعني الانسان الشبيه بالبدر
لانا نقول فاين التشبيه ليصح قوله مع التشبيه والاعتراف بالاصل ولا محيص
سوى ان يقال انه مقدر كانه قال لا احب تغير رسمي فاني بدر ورسم البدر ان يطلع
ليلا كما في قوله فان تفق الانام قوله ان صادفتها اي الاستعارة تلك
الشروط حسنت الاستعارة وان لم تصادفها عريت عن الحسن وربما اكتسب الاستعارة
بسبب فواتها قبحا وحصر غاية جهات حسن التشبيه للاستعارة التصريحية والمكنية دون
التخييلية لانها وان كانت عند المص مبنية على التشبيه المعتبر كالتصريحية والمكنية لكنها في
غالب الاستعمال لا تحسن الا تابعة للمكنية مبنيا حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة
الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية من غير ان يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسها
كما سنذكره قوله وان لا تشم عطف على رعاية وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول
للاستعارة ورايحة مفعولي تشم ولذلك اي ولان من الشروط عدم اشمام رايحة
التشبيه لفظا نحن في الاستعارة بالتصريح اي بطريق التصريح باسم المشبه به كما يقال
الاستعارة بالكناية ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا في نفسه ومعروفا
فيما بين الناس وانما خص الاستعارة التصريحية لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير
لخفاء وجه الشبه تعمية والغازا والتعمية مصدر عميت معنى البيت اخفيته ومنه المعمى والالغاز
مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب ففي
التعمية اضافة الى المعنى وفي الالغاز الى الكلام وقوله والا اي وان لم يكن الشبه جليا او

معروفا خرجت الاستعارة الى التشبيه ان روعي عدم اشتمال رائحة التشبيه وعريت
عن الحسن ان لم يراع بان يشم رائحة التشبيه وانما اعتبر اشمام الرائحة لانه لو زيد على ذلك
بان يبين المشبه به ما المشبه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر او بذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان
الاسود بسواد آخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كما في قول المعري ولاحت من بروج
البدر بعدا يدور بها برجها الكنان اي من قصور يشبه بروج البدر في البعد عن
اعين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة بالكلية ودخلت في باب التشبيه
قوله كما اذا قلت اورد المثالين من الاستعارة التمثيلية وكان الاولى ذكر مثال
من المفردة كما اذا قيل في الحمام اسد واريد انسان ابخر وقوله رأيت عودا اشارة الى
قول الشاعر وان من ادبته في الصبا كالعود يسقي الماء في غرسه ورأيت ابلا اشارة
الى قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اي الخيار منهم قليل والمراد ما اذا قلت
ذلك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا يكون الا حقيقة وفي الفائق تجدون الناس كالابل
المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي
المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا يوجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون
وليست مع الاسم والخبر في موقع الحال او جملة مستانفة قوله ثم اذا انضم اليها اي الى
التخييلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كما في الشاعر قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا وبيان للاستعارة التخييلية التابعة للمكنية
مع انضمام المشاكلة كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ان اسم الله استعارة بالكناية
تشبيها له بالمبايع من الناس الذين يبايعون بالايدي واليد استعارة تخييلية للصورة الوهمية
الشبيهة باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق الناس مشاكلة وانما قال
من اعتبار جريان الاستعارة في اسم الله فانما هو في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم
على غيره تشبيها به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم الا عليه لكن على قصد كونه كالمبايع فلا امتناع
وقول المص كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم من غير تعرض لقوله ان الذين يبايعونك
انما يبايعون الله يدل على ما ذكرنا ومن حيث الكلام ما يقال انه يلزم من المشاكلة اي ازدواج
اللفظ في يبايعونك انما يبايعون الله ان يكون هو سبحانه مبايعا واذ لا بد للمبايع من قصد يتوهم

فيتوهم له سبحانه شيء كاليد وهو القدرة يطلق عليه لفظ اليد وهذه الاستعارة
منضمة الى المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان الانضمام يكون من الجانبين او يقال
ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى استعارة تخييلية تابعة تنزيلا له تعالى منزلة رسول ثم
اثبت له يد على سبيل التخييل ترشيحا فقيل يد الله فقد انضم اليها المشاكلة قوله
ولذلك اي ولان التخييلية لا تحسن الحسن البليغ حال كونها غير تابعة للمكنية استهجنت
الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي لا تسقني ماء الملام فانني
صب قد استعذبت ماء بكائي فان ماء الملام استعارة تخييلية حيث اريد به شيء مكروه
يشبه الماء المر وقد انضمت اليها المشاكلة والازدواج بماء البكاء لكن ليس للملام شبه
شائع بالماء ليتخيل له صورة وهمية كالماء فان قيل قلة الحسن البليغ لا توجب عدم
الاستحسان فضلا عن الاستهجان قلت لم يرد ان مجرد ذلك اوجب الاستهجان بل
ان ماء الملام لم يقع من ذلك القليل الذي ربما يستحسن ان وقع الاستعمال عليه كلسان
الحال الشبيه بالناطق واظفار المنية الشبيهة بالسبع وبالجملة لا يظهر للملام شبه بشيء له
ماء مستكره كالعلقم او كحوض ذي ماء آسن آجن او لظرف فيه شراب مكروه ليتخيل
له صورة وهمية يستعار لها الماء ويرشح بذكر السقي وهذا بخلاف خفض جناح الذل
فان الطائر اذا وهن او تعب بسط جناحه وخفضه والقى نفسه على الارض فكذا الانسان
اذا خضع واستكان طأطأ من راسه وخفض من يديه فحسن من ذلك اثبات الجناح
للذل قوله ولما ان للاستعارة اشارة الى انقسام مطلق الاستعارة باعتبار
حسية المستعار له والمستعار منه والجامع وعقليتها وكان الاقسام في التشبيه ستة
واحتمل هنا ما يكون الطرفان حسيين والجامع مختلفا بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه
الانسان الشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم
ظهوره في الاعتبار في حق الاستعارة قوله فمن النوع الاول يعني استعارة محسوس
لمحسوس بوجه حسي قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فانه استعير النار للشيب
بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي هو من خواص النار فهي استعارة
مكنية خالية عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار الشيب وفشوه في شعر الرأس
بسرعة وهو امر متحقق محسوس وان ضم اليه تعذر تلافيه فمعقول وكيف ما كانت

يكون استعارة تصريحية تحقيقية ووقعت قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر الشيب
المشبه بشواظ النار في الانارة والبياض وارادة النار ادعاء لا لاتفال
الاشتعال انما اسند فينبغي ان يكون هو المستعار له لانا نقول ان التميز فاعل
في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعارة التصريحية من هذا النوع قوله
تعالى فاخرج لهم عجلا حيث استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط بجامع الشكل قوله ومن الثاني اي الاستعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي
تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم شبه الريح التي لم تتضمن فائدة من انشاء مطر او القاح
شجر بالرجل الذي لا يولد له ثم ذكر المشبه واراد المشبه به ادعاء فيكون استعارة بالكناية
والجامع عدم ظهور النتيجة والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم ويشبه ان يكون استعارة
تحقيقية لا تخييلية لكن لا يكون مما نحن فيه لان المستعار منه هي المراة من الصفة التي تمنع انشاء
مطر او القاح شجر وهما عقليان قوله وكذلك اي مثل قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح
العقيم قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار في كونه من قبيل استعارة محسوس
بمحسوس بوجه عقلي وتقريره انه شبه ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور المسلوخ كالشاة
مثلا من جلدته بجامع ترتب امر على آخر وحصوله عقيبه ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو
الاستعارة التبعية التصريحية وما يتوهم من انه استعارة بالكناية بناء على ان المذكور
ظهور النهار وهو مشبه والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به ففساده ظاهر لان مدلول
السلخ ظهور المسلوخ لا ظهور النهار نعم لو قيل شبه النهار المتميز عن الليل بالشاة المسلوخة
من الجلد ثم ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينة نسبة السلخ لكانت استعارة بالكناية
والسلخ استعارة تخييلية ان اريد به معنى وهمي للنهار شبيه بسلخ الشاة وتحقيقية ان اريد
به مجرد الاظهار والاخراج لكن ليس هذا من تقرير القصد في شيء واعترض بانه لو اريد
ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم مبصرون دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور
النهار هو الابصار دون الاظلام فالوجه ما ذكره القوم انه استعير سلخ جلد الشاة
اي كشطه لازالة الضوء وكشفه من مكان الليل وملقى ظلمته وتحقيقه ان الظلمة هي الاصل
والنور داخل عليها طار ساتر لها بضوئه واذا غربت الشمس سلخ النهار من الليل اي كشف
كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار

النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه واجيب بانه من باب القلب اي ظهور ظلمة
الليل من ضوء النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه وانكشافه او زواله كما
في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اي زائل ذكره المرزوقي فمعنى الجملة
يكون عبارة عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام ولا وجه
ان مراده انقضاء الليل وابتداء النهار كما هو ظاهر العبارة وقد اقتفى في ذلك
اثر الشيخ عبد القاهر اخذا من قولهم سلخت الشاة عن الاهاب اي اخرجته لا من سلخت
الاهاب عن الشاة بمعنى نزعته على ما ذهب اليه غيرهما ويصحح الفاء لانها موضوعة لما
بعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول
الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من
الليل بلا مهلة وربما يرجح هذا بان اذا المفاجاة انما يحسن على هذا التقدير كما يقال
اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل بخلاف قولك نزع ضوء الشمس من
الهواء ففاجاه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز ففاجاه الانكسار وبان الشيء
انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب مفتقر الى زيادة اقتدار وذلك في
مفاجات الظلام بعد ظهور النهار لا بعد انقضائه وبان ظهور النهار المشبه
بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر الذي ربما يكون اسود مظلما من ظهور الليل
وبان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف
المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات
ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء فيستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا
الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور كان الانسب اظهار النهار واظهار المسلوخ
وقوله والجامع هو ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر قد يتوهم ان الضمير عائد
الى الطرفين وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين في المستعار له وهما ظهور النهار
وظلمة الليل او في جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب

احد الامرين اللذين هما ظهور النهار او المسلوخ وظلمة الليل او الجلدة قوله
وكذلك اي من النوع الثاني قوله فجعلناها اي الارض المزخرفة المزينة المذكورة
في قوله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت حصيدا اي محصودة من
حصد الزرع قطعه كان لم تغن بالامس اي كان لم يلبث بالزمان المتقدم القريب
شبهت الارض المزخرفة المزينة بالنبات الغض الطري الذي يحصد ويستاصل ثم افردت
الارض بالذكر واريد النبات الغض ادعاء بقرينة نسبة الحصاد الذي هو من خواص النبات
اليه فيكون استعارة مكنية والحصيد تخييلية تبعية قوله وكذلك قوله تعالى
فجعلناهم حصيدا خامدين اي جعلناهم اهل حضور قرية باليمن حين قتلوا نبيهم فسلط الله
تعالى عليهم بخت نصر حتى قتلهم جميعا بمنزلة النبات المحصود والنار الخامدة في الهلاك
فههنا استعارتان بالكناية بلفظ واحد هو ضمير جعلناهم حيث شبه بالنبات و
بالنار وافرد بالذكر واريد المشبه بهما اعني النبات والنار ادعاء بقرينة ان نسب
اليه الحصاد الذي هو من خواص النبات والخمود الذي من خواص النار واقتصر
المص على البيان في الخمود لسبق بيان الحصاد في الآية المتقدمة فان قلت الظاهر
ان هذا من باب التشبيه مثل هم اسود وهم صم بكم عمي دون الاستعارة قلت
جمع الخامدين جمع العقلاء يابي التشبيه وليس لها قوم خامدون يعتبر تشبيهم بالقرينة
بهم اذ الخمود من خواص النار بخلاف الصم فانه بمنزلة يجعل هم كقوم صم وكذا يعتبر حصيدا
بمعنى محصودين على استواء الواحد والجمع فعيل بمعنى مفعول لسلايم خامدين ثم تجوز
ان يعتبر تشبيه هلاك القوم بقطع النبات وخمود النار فيكون ههنا استعارة تصريحية
تبعية في الوصفين قوله ومن الثالث قوله تعالى قالوا يا ويلنا من بعثنا من
مرقدنا فالرقاد مستعار للموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي فالقرينة كون
الكلام كلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص بالموت يقال بعثه من نومه ايقظه
وبعث الموتى حشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في الموت
اقوى منه في النوم فالاولى انه البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى بحيث لا شبهة
فيه وبالجملة فالاستعارة تصريحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى الرقاد وتبعية ان جعل
اسم مكان قوله وقدمنا الى ما عملوا اي اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال والاستعارة

والاستعارة تصريحية تبعية طرفاها والجامع كلها عقلية فان قيل المجيء من قبيل
الحركة وهي حسية قلت المستعار منه ليس مجرد المجيء الذي هو الحركة بل بقيد كونه
للمسافر وبعد مدة ولهذا قد يذهب الى ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك ولا
ما يشبه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة
ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال
قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اسبابهم وقصد الى ما تحت ايديهم
فافسدها وفرقها كل ممزق قوله سنفرغ لكم ايها الثقلان اي الانس والجن سميا
بذلك لثقلهما على الارض احياء واموانا او لرزانة رايهم وقدرهم اولانهما مثقلان
بالتكليف شبه الشروع في الجزاء المجرد من غير شروع في فعل آخر بناء على امتداد الدنيا
وشئون الخلق بالفراغ الذي هو الخلاص عن المهمات الممتنع في حق الله تعالى لانه لا
يشغله شان عن شان فجعل منه فرغا واخذ منه سنفرغ استعارة تبعية تصريحية
كانه قيل سنجيء متجردين لمجازاتكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى وقوله الفراغ
مبتدا خبره وقع مستعارا وهو الخلاص اعراض منهما والله لا يشغله اعراض بعد اعراض
وعن سلطانه اعراض في اعراض وذلك اشارة الى مضمون وحده بيانا للجامع اي
كون الفاعل بصفة ان لا ياخذ الا في امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ في مجرد الجزاء
وهو امر عقلي قوله تكاد تميز من الغيظ صفة جهنم اي تتقطع وتتفرق غضبا عليهم
جعلها لشدة اشتعالها بهم كالمغتاظة عليهم وكذا سمعوا لها تغيظا وزفيرا شبه صوت
غليانها بهم بصوت المتغيظ وزفيره وهو صوت تسمع من جوفه توهم للنار حالة شبيهة
بالحالة التي يجدها الانسان من نفسه عند غليان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعير
لها لفظ الغيظ والتغيظ استعارة تخييلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المغتاظ
في تشديد الامر على الغير وقصد ايصال الضرر اليه وهي مكنية قوله سكت عن موسى
الغضب استعارة تبعية مبنية على تشبيه سكون الغضب عن قصد الانتقام بسكون
اللسان عن الحركة الى الكلام والجامع الامساك عن حالة مشتملة على نوع حركة الى ترك
لها مشتمل على نوع حركة الى ترك لها مشتمل على نوع سكون ففي قوله والجامع هو
ان الانسان الى آخره نوع تسامح حيث عبر من الجامع جانب المستعار له فقط والاستعارة

تبعية تصريحية تحقيقية **قوله** ومن الرابع اى استعارة محسوس لمعقول استعارة القذف وهو حسي اذ معناه الرمي بالجسم الصلب لايراد الحق على الباطل وهو عقلي واستعارة الدمغ وهو حسي اذ معناه كسر الراس وشجه بحيث يصل الى الدماغ وينشق غشاؤه لاذهاب الباطل واعدامه لان الدمغ في الغالب يؤدي الى زهوق الروح ففي الآية استعارتان تصريحيتان تبعيتان ومعنى بل اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب اى بل من شاننا ان نغلب الحق الذي هو من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه ويفنيه فاذا هو زاهق اى هالك من الزهوق وهو ذهاب الروح وقوله تعالى مستهم البأساء استعارة تبعية شبه اصابة البأساء ووصولها اليهم بالمس الذي هو وصول جسم الى جسم بحيث لايكون بينهما فاصل وعبر عن المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالحاصل وكذا ضربت عليهم الذلة بمعنى احيطت بهم احاطة الخيمة او القبة بمن ضربت عليه استعارة تبعية تصريحية وكذا زلزلوا اى ازعجوا ازعاجا شديدا بما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع بما تؤمر اى بالامر او بما تؤمر به اى فاجهر به يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها او فابن الامر ابانة لاتنمحي وافرق بين الحق والباطل وكذا واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا اى بالتكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير الضمير بالنظر الى معنى الآيات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يهيمون فاستعارة الوادي اصلية واستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر هام على وجهه ذهب من العشق وغيره وذلك ان اكثر الكلام الشعراء ضلالات وخيالات لاحقيقة لها وجهالات لارخصة فيها مثل التشبيب بالحرم وتمزيق الاعراض وقدح الانساب والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومدح من لايستحق بما لايستحق واقتصر على التصريح بكون المستعار منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا للعلم بان الجامع عند كون الطرفين عقليا لايكون الا عقليا وهذه الامثلة ان كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا الكلام اعني كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض يكون للتاكيد وان كانت اشارة الى استعارة الخوض والوادي والهيمان فلا تكرار ولم يتعرض في شيء من الامثلة للجامع لظهوره **قوله** ومن الخامس اى استعارة معقول لمحسوس استعارة الطغيان لكثرة الماء واستعارة العتو لكثرة

لكثرة الريح وشدتها واستعارة الاحياء لاظهار النبات والاشجار والثمار واستعارة الانشاء هو معناه الاحياء ايضا لاظهار النبات ونحوه والكل تبعية في الفعل سوى العتو فانها في الصفة واما جعل استعارة النبذ وراء الظهر وهي حسي للتعرض للغفلة وهو عقلي من استعارة المعقول للمحسوس فهو ظاهر منه اومن الاصحاب فقوله تعالى انا لما طغى الماء اى جاوز حد المعتاد حملناكم اى اباءكم وانتم في اصلابهم في الجارية اى في سفينة نوح الجارية على وجه الماء واصل الطغيان والعتو مجاوزة ذوي العقول الحد ومعنى صرصر ريح شديدة الصوت والبرد ومعنى عاتية شديدة العصف كانها عتت على خزنتها فلم يستطيعوا ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا ردها وقوله تعالى فنبذوه اى الميثاق وراء ظهورهم اى لم يراعوه ولم يلتفتوا اليه وهذا معنى التعرض للغفلة وهذا كما يقال في نقيضه جعله نصب عينيه والقاه بين عينيه وقوله فاحيينا به اى بذلك الماء المبارك المنزل من السماء المنبت به الاشجار والثمار والزرع بلدة ميتا اى ارضا لانماء فيها وتذكير الوصف بتاويل البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اى كثير البركة والنفع لكن تفسيره باظهار النبات يكون بعد تحققه الذي هو معنى الانبات **قوله** ولعل لي في البعض نظرا اما اجمالا ففي كل منها هو من قبيل الاستعارة التبعية واما تفصيلا فلان جعل المستعار له في نسلخ منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول عبد القاهر وجعل الجار عنده ابراز الضوء النهار من ظلام الليل ولان قوله الم تر انهم في كل واد يهيمون وقوله فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيل اشبه من ان يعتبر مجازا في مفرداته ولان الخمود بالحقيقة انعدام ضوء النهار فلا يكون حسيا والعدوم مجي مقيد بكونه للسافر من بعد وهو حركة فيكون حسيا لاعقليا والقذف تحريك ويبس بحس والتبليغ تكلم مخصوص فيكون حسيا واظهار النبات عقلي لاحسي وانما الحسي هو النبات **قوله الفصل الرابع** قيده بقوله من فصول المجاز لبعد العهد وطول الفصل فكلامه صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه وان معنى رجوعه الى حكم للكلمة هو ان يكون المجاز هو ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال الاول والنصب في الثاني والجر في الثالث وعلى هذا ينبغي ان يكون الرفع في تسمع بالمعيدي والا انهذا اللائمي احضر الوغى والنصب في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق مجازا ولهذا قال في حكم للكلمة دون ان يقول

لاسيم وقد يجعل صفة للكلمة التي تغير اعرابها كلفظ القرية ومثله والتغيير بكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره بهذا انسب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة ان يكون الكلمة كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب والجر وبالجملة ما يكون لاجل حذف كلمة تسمى مجازا بالنقصان وما يكون لاجل اثباتها تسمى مجازا بالزيادة ومعنى الاستغناء الواضح هو ان يكون المعنى بعد اثبات الكلمة مخالفا للمعنى قبل اثباتها مخالفة بالكلية فان معنى ليس كمثله قبل زيادة الكاف نفي ان يماثله شيء وبعدها نفي ان يماثل ما ثله شيء بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد اثبات الباء هو معناها قبل اثباتها لكن مع زيادة تاكيد وهي ليست مخالفة بالكلية وكيل الاستغناء عن الباء واضحا لان التاكيد غرض صحيح لا بد في افادته من لفظ يدل عليه فهو في النفي مثل ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب مناقشات مثل انه يصدق على المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت من حكم لها اصلي هو الاستعمال في الموضوع له وعلى اليوم في مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسبت حركة الفتحة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها وهي كلمة في وانها لا يتناول المجاز بالحذف والاثبات فيما يكون الاعراب بالحرف دون الحركة لكن المقصود واضح قوله عند السلف لا بد ولا محالة حال من المبتدا اعني هو ومتعلق بما يفيده الحكم بين المبتدا والخبر من معنى الاثبات وقوله الاصل وجاء امر ربك لظهور استحالة المجي على الله تعالى لانه حركة من مكان غايب الى مكان حاضر وقوله الاصل واسال اهل القرية لظهور ان المسئول هو الارض والجدران وان احتمل ان يخلق الله فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه لا مجاز لان القرية تجمع الناس من قرأت الناقة جمعت لبنها في ضرعها غلط في المعنى لان تجمع الناس غير الناس وفي الاشتقاق لان اللام لام قرية في قرية ياء ولام قرأت والقرآن همزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو كان كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فيقول لصاحبه واعظا ومتعظا سل القرية عن اهلها اذا صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك لم يكن من الحذف في شيء وقوله فالاصل ليس مثله شيء لظهور ان الغرض نفي ان يماثله شيء وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له

كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانه اذا نفي المثل عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه كان نفيا عنه كما في مثلك لا يبخل قصدا الى نفي البخل عن ذاته فلا فرق بين قولك ليس كالله شيء او قولك ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها ولا يقصد في مثل هذا الكلام الى مثل له يستعمل غير له مثل وغير لا مثل له كما يقال يداه مبسوطتان بمعنى انه جواد من غير تصور يد ولا بسط لهما وقوله بحسبك ان تفعل كذا بمعنى حسبك من غير فرق فالباء زيادة محضة غير الاسم من الرفع الى الجر وكذا كفى بالله بمعنى كفى الله قوله ورائي في هذا النوع لا اراي له ههنا رايا ينفرد به ولا عهدة تكون على السلف لا عليه لانه اذا اراد النوع في اطلاق اسم المجاز على هذا النوع فلا وجه له لانه شايع ذايع سواء كان بالمجاز او بالاشتراك وان اراد انه ليس من اقسام المجاز المقابل للحقيقة المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا الحد شاملا له لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه عندهم ايضا على اختلاف عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع والى غيره فكتقسيم المجاز الى اللغوي والعقلي بمعنى يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع وما نقل من تفسير هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه او زيادة تغير المعنى والاعراب الى ما يخالفه بالكلية فلا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا استعمال في غير الموضوع له قوله الفصل الخامس في المجاز العقلي هو الكلام الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام لنوع تاويل افادة للخلاف عنده لا بواسطة وضع واضع وقد بسط المصنف الكلام في فوايد القيود غاية البسط ومعنى الاطراد انه اذا وجد وجد المحدود ومعنى عكسه انه اذا انتفى انتفى المحدود فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الجاهل انبت الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع لكونه على خلاف العقل في نفس الامر مع انه ليس بمجاز عقلي بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما يقال مع انه مجاز لغوي غلط وكذا صدق الحد على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لانه ليس خلاف ما ثبت عند العقل لجواز ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة ويهزم الامير بنفسه الجند مع انه مجاز عقلي فلم يكن

الحد منهما وآعترض صاحب الايضاح بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله
لضرب من التأويل لظهور ان الجاهل انما يقول ذلك عن اعتقاد لا عن تأويل ولا بطلان
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معناه ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه مطابقا كان او غير مطابق وحينئذ مثل
كسى الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى والجواب ان المفهوم الظاهر من قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لامكان تعقل الكواذب ولا يمتنع
ان يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند العقل فيكون
لقوله خلاف ما عند المتكلم فائدة ما ان خروج قول الجاهل انبت الربيع البقل ودخول قول
القائل كسى الخليفة الكعبة ولضرب من التأويل فائدة ان خروج قول الجاهل وخروج قول
الكاذب جاءني زيد مع علمه بانه لم يجئ ولا يكون هذا من التكرار في شيء لتفرد كل من القيدين
بفائدة لكن لما ذكر قيد خلاف ما عند المتكلم اولا اسند اخراج قول الجاهل اليه وان امكن
اسناده الى قيد التأويل المذكور آخرا وكان معنى قوله لئلا يبطل طرده بما ذكر ليخرج مثل
قول الجاهل ويبقى قوله لضرب من التأويل مختصا باخراج قول الكاذب قوله
ولذلك اي ولان المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل لم يحملوا اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا غلبة ظن بان قائله لم يقله عن
اعتقاد بل جعله على انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقة الواقع قوله ونغلب مجزوم
معطوف على نعلم اعطف منفي على منفي ليعم النفي فيفيد انتفاء الامرين العلم وغلبة الظن مثل
لا نطلع منهم آثما او كفورا بخلاف لو قدر او ما لم نغلب ليكون عطف نفي على نفي فانه لا يفيد
العموم ولا يستقيم المعنى او على تقدير احد النقيضين يحمل على المجاز كما لو انتفى العلم وتحقق
الظن او بالعكس قوله كله لم اصنع برفع كله على انه مبتدا ليفيد عموم النفي بخلاف
ما لو نصب على انه مفعول لم اصنع فانه يفيد نفي العموم ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لو رفعت
كله يكون مبتدا ولم اصنع خبره وكان النفي عاما واستقام غرض الشاعر في تبرئة نفسه من
جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعول لم اصنع وكان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي
اتيانه ببعض الذنوب فلا يتم غرضه وتمام تحقيق هذا في شرح التلخيص القنزع الخصلة المجتمعة
من الشعر والقنازع الشعر حوالي الرأس وعن في عن قنزع بمعنى بعد كما في قوله تعالى

تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وحقيقته متجاوزا عن قنزع ومنبا عدا عنه جذب
الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته وابطئي او اسرعي
حال بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون التفاتا او استئنافا اي ابطئي
ان شئت او اسرعي فيها الليالي فانه لا يتفاوت الحال عندي في ذلك ولا ابالي الانحسار
الانكشاف والافراف اعني حين متعلق بقول ابي النجم وقوله لكونه بدل من قوله لقول
ابي النجم والضمير لمميز جذب الليالي وقوله بما ابتغه متعلق باسندوا وضمير الفاعل
لابي النجم والمفعول لقوله ميز عنه جذب الليالي والعائد الى الموصول محذوف هو
المفعول الثاني اي اسندوا على كونه مجازا بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله افناه
اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي قوله وحكمه وارادته اي سترك اتيها الشمس افق
هو افق المغرب فارجعي الى افق المشرق واطلعي منه وقوله اثر صفة لقوله من قوله
تزابنه اي تبرأ او ابي النجم من ابن رشيد والمقصد جعل مميز عنه جذب الليالي على ظاهره الذي
هو كون الفاعل لتغير الشعر عن الرأس هو جذب الليالي قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على
لئلا يمتنع طرده وفي ذلك اشارة الى انتفاء ثبوت الامتناعين في العقل وتقبيح كونهما
لان ليس يعني كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير قوله وانما قلت لضرب من التأويل
ليحترز به عن الكذب بمعنى الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو
راي الجاحظ او لا كما هو رأي النظام واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا وافق اعتقاد
المخبر فقد خرج بقيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه يريد بالكذب هنا ما يكون على خلاف اعتقاد
المخبر سواء خالف الواقع اولا وذلك لان الكاذب لا يتأول في كلامه ولا ينصب قرينة
على انه يريد خلاف الظاهر بل يركب كل صعب وذلول لترويجه ما قال واما قولك نقلت
وتنقلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع وحقيقة التأويل هنا تطلب
ما يؤول اليه الكلام او الحكم من الحقيقة او تطلب الموضع الذي من العقل يعني انه من العقل في اي
موضع يكون من المواضع التي تصلح لصرفه اليها ومما ذكر هنا من الاحتراز بالتأويل عن الكذب
يظهر ما ذكرنا في بحث الاستعارة من انه لا اختصاص للتأويل بمفارقتها الدعوى الباطلة
بالتأويل والكذب بنصب القرينة قوله وانما قلت افادة للخلاف يعني اذا ادعي ان
الفعل كانبت مثلا موضوع بحسب اللغة لمعناه مقرونا بشرط الاستعمال في القادر المختار

او وضع بحسب عرف عام او خاص لذلك كان استعماله في غيره مثل انبت الربيع وكان
المجاز لغويا بمعنى الانتساب الى الوضع لغة او شرعا او عرفا لا عقليا لكونه تعديا عن الموضع
الاصلي بحكم الوضع مع انه يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب
من التاويل وهو تشبيه الربيع بالقادر في تلبس الفعل به فلا بد من الاحتراز عنه بتقييد
افادة خلاف ما عند المتكلم بكونه لا بواسطة وضع واضع فان هذا بواسطة وضع اللغة على
ادعى وبواسطة وضع العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون افادة الخلاف
فيه بواسطة شيء من الاوضاع على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا العاطفة على
مقدر اي افادة للخلاف فيه بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع لغويا ان
ادعى ان انبت كذلك وعرفيا ان تركب اي وضع لذلك بخلاف الوقيل لا بواسطة
الوضع فانه لا يدل على عموم المنفي بل ربما يختص بالوضع اللغوي بناء على تبادره الى الفهم
عند اطلاق الوضع قوله ولاجل هذه الصورة وهي امكان ادعاء ان مثل انبت
موضوع في اللغة للاستعمال في القادر المختار وح يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا
لا عقليا لكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له لغة احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي لا لغوي
الى بيان انه ليس بحسب اللغة موضوعا للاستعمال في القادر المختار ليثبت ما هو شرط المجاز
العقلي وههنا بحثان الاول ان تحقيق هذا الشرط انما يتم بعد بيان انه ليس موضوعا
للاستعمال في القادر المختار بشيء من الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة لان هذه الصورة
التي يجب الاحتراز عنها هي ان يدعى هذا الوضع لغة او تركب عرفا الثاني انه لا وجه للاحتراز
عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار ثابت في حكم العقل سواء انضم اليه
حكم الوضع ام لا فيكون المستعمل في غيره مجازا عقليا لتعديه مكانه الاصلي بحكم العقل وان
انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون مجازا لغويا ايضا لتعديه مكانه الاصلي بحكم الوضع فلا منافاة
والجواب ان العمدة في الوضع هي اللغة فاقتصروا في البيان عليه مع انه يمكن اجراؤه
في سائر الاوضاع لتساويها في وجوب النقل او ما يجري مجراه على ان الكلام في مخاطب
اللغة فيكفي عدم الوضع اللغوي الا يرى الى جزمهم بكون الاسد في قولك في الحمام اسد
مجازا مع احتمال ان يكون موضوعا له في عرف ما وعن الثاني ان الاصطلاح جرى على جعل
المجاز العقلي مقابلا للغوي وان المخالف لوضع اللغة يسمى مجازا لغويا لا عقليا وان كان

كان متعديا بمكانه الاصلي بحكم العقل ايضا قوله وحكم العقل لما كان فطنة انه يحكم
انه لا بد للفعل من مؤثر قادر فيكون النسبة الى القادر من لوازم الفعل والصيغ موضوعة
لذلك فيكون النسبة الى القادر معتبرة في وضعها وان لم يتعرض رواة اللغة لثبوته بحكم
العقل من غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان ذلك ثابتا بحكم العقل لم يحتج الى اشتراطه
في الوضع لكون العقل كافيا فحكم العقل يكون دليلا على عدم اشتراطه في الوضع ولو لم
يجعل دليلا على ذلك فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على الاشتراط وهذا بعد تسليم انه لا بد
لكل فعل من مؤثر قادر والا فهو غير مسلم عند التحقيق لجواز ان يكون الفعل من قبيل المولد
فاليس بقادر بان يكون صدوره عن القادر بواسطة فعل لا يكون موصوفا بالقدرة كصدور
الاحياء عن الله تعالى بواسطة القاء الحبوب والاشابة بواسطة كر الغداة والانبات بواسطة
الربيع وهذا على راي المعتزلة حيث يجعلون صدور بعض الافعال بطريق المباشرة كالاعمال
عن الجسم والبعض بطريق التوليد كالحركة عنه وحركة الخاتم بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد
ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر وههنا بحث آخر وهو انه لو سلم انه لا بد للفعل من مؤثر
قادر وانه لا يجوز صدور الفعل عن المؤثر بالطبع كحرارة النار وبرودة الماء فلا نسلم ان
كل ما يسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون مؤثرة بل محله الموصوف به كحرارة النار وبرودة
الماء وبياض الجسم وسواده وان كان بايجاد القادر المختار قوله ومنها ان فعل
في قولهم فعل الربيع النور اي الزهر لما كان بطلان كون لفظ فعل موضوعا للاستعمال في
القادر المختار اظهر منه في افراد الفعل من مثل انبت واحيى واشاب وغير ذلك عرض
البيان فيه وخص مصدره لكونه اسناده الى فاعله اكثر وفي كونه حقيقة لا مجازا اظهر وذلك
كقولك فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحجر التبريد وفعل السقمونيا في بدن
الانسان اسهال مادة الصفراء الى غير ذلك من الامثلة فان جعل هذا من مجاز الوضع
لبعيد جدا بخلاف مثل انبات الربيع واحياء الاكحال واشابة كر الغداة فان ادعاء
كونه على خلاف وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويفعل
مثل قولك فعل الربيع بالبدن ما فعل النجم وقول ذي الرمة الما بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل
الخمر فهو حسن لكن ادعاء ذلك اي كون قولنا فعل النار كذا وفعل الماء كذا ونحو ذلك

مجازا لغويا بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له لغة بمعزل وبمبعد عن الانصاف قوله
ومنها ان نحو خلق واحيي يعني لو كان حكم العقل بانتساب الافعال الاختيارية الى القادر
المختار دليلا على كونها موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان حكمه بانتساب الافعال
الغير الاختيارية الى غير القادر المختار دليلا على انها موضوعة للاستعمال في غير المختار لعدم
الفرق وهذا مما لم يقل به احد وههنا وجه آخر لم يذكره لشهرته وهو انه لو كان وضع
الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا فعل الاختيار تكرارا وفعل الاضطرار
تناقضا قوله ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع اشارة الى ان المراد باللغوي
ههنا المنسوب الى الوضع دون العقل سواء كان وضعا لغويا او شرعيا او عرفيا عاما
او خاصا قوله وكثيرا ما يسمى الخ كثير من الاحيان يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالاسناد دون
اللفظ لظهور ان ليس شيء من كلمات مثل انبت الربيع مجازا وانما المتعدي عن مكانه
الاصلي هو الاسناد اي الحكم ولهذا اختار صاحب التلخيص جعل الحقيقة والمجاز العقليين
من اوصاف الاسناد دون الكلام وكثيرا ما يسمى ايضا مجازا في الاثبات لتعلقه باثبات
الفعل لما ليس له وكان هذا بالنظر الى الاعم الاغلب والا فقد يكون في النفي كقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وكقول الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم بل يجري في الانشاء
مثل يا هامان ابن لي صرحا واصلوتك تامرك وكقولك ليت النهر جار ولعل النهار صائم
وما اشبه ذلك على انك اذا حققت وجدت هذا الكلام عائدا الى الاثبات اما الانشاء فبالنظر
الى الاصل والمآل فان معنى ابن لي صرحا اطلب منك ان تبني صرحا وعلى هذا القياس
واما النفي فلانه انما يكون مجازا اذا قصد اثبات ذلك النفي مثل عدم الربح في فما ربحت
تجارتهم وعدم النوم في ما نام ليلي ولهذا يفسر بخسرت وسهر على ما قال صاحب الكشاف
انه اسند الخسران الى التجارة على المجاز العقلي حتى لو قيل ما ربحت التجارة وانما ربح صاحب
التجارة وما نام الليل بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء والحاصل انه انما يكون
مجازا اذا قصد اسناد النفي لا نفي الاسناد قوله وليس من واجبات هذا المجاز
ان يكون المكان الاصلي للحكم معلوما بمجرد العقل بمعنى ان يحكم العقل بامتناع صدور الفعل
عما اسند اليه كما في انبت الربيع فان العقل يحكم بان المكان الاصلي لهذا الحكم ان يسند الى
القادر المختار ويمتنع ان يسند الى الزمان الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون

ما يكون له امتداد او كالمدة المتمادية بالربيع بل ان استغنى العقل في علمه بالمكان
الاصلي للحكم بامر آخر بشرط ان يكون غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل
كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند حيث لا يمتنع صدورهما عن المذكور بحكم العقل بل
بحكم العادة جاز ان يستعين ولم يخرج عدم معلومية المكان الاصلي بنفس العقل المجاز عن
ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا مجرد كونه غير وضعي سواء علم بنفس العقل او بغيره كما
ان معنى كونه لغويا ان لا يكون عقليا غير عائد الى الوضع سواء كان عائدا الى وضع اللغة
او الشرع او العرف كما سبق فصار الحاصل ان ليس المراد بكون هذا عقليا ان يعلم بنفس
العقل كما انه ليس معنى كون مقابله لغويا ان يرجع الى نفس وضع اللغة قوله ولكن الابلغ
وجه الا ليعتبه تميز احد القسمين عن الآخر والا فالاولى حكمي واثباتي ايضا قوله واعلم ان
هذا المجاز يريد ان اقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة المحكوم به والمحكوم له ومجازيتهما
اربعة لانهما اما حقيقتان او مجازان او مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح
الا انه لما كان المجاز صفة للكلام والمحكوم به يحتمل ان يكون جملة مثل زيد صام نهاره
او نهاره صائم لزم القول بكون الجملة حقيقة وضعية او مجازا وضعيا لئلا يتم الانحصار في
الاربعة والاظهر ان المراد الحكم الذي في نهاره صائم او صام نهاره لا الذي فيما بين
زيد والجملة ولهذا جعل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية او المجاز العقلي هو الفعل او ما
يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان زيد انسان او الحيوان جسم لا يجعل حقيقة ولا
مجازا ومما يجب التنبيه له ان المص وان فسر المجاز العقلي بالجملة المفادة بها خلافا عند المتكلم
لكنه اعم من ذلك اذ من جملته وصف الفاعل والمفعول بالمصدر مثل رجل عدل ووصف
الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم والنسبة الاضافية او الايقاعية
مثل شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ويا سارق الليلة اهل الدار واعجبني انبات
الربيع وجري الانهار ومثل اطعت امر فلان ونومت ليله واجريت النهر وجعل
غير الفاعل مسندا في موقع الفاعل مثل اولئك شر مكانا واضل سبيلا وامثال ذلك
والجواب ان مراده بالجملة والحكم اعم من ان يكون بطريق التصريح كما ذكر سابقا او الاستلزام
كما في هذه الامثلة حتى انه يتناول مثل نيل الهموم لاستلزامه جعلها محزونة قوله
واعلم ان هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة تعالى شانه اشارة الى الرد

مثل به

على من زعم انه لا مجاز في القرآن اصلاً او انه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في شيء من الكلام
فضلاً عن كلام الله تعالى ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل ذكر انه كثير
الوقوع فقوله فما ربحت تجارتهم ترشيح للاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى واسناد نفي الربح وهو الخسران الى التجارة مجاز
لانه لا لابستها الفاعل الحقيقي الذي هو اصحاب التجارة او لكونها السبب في الربح وعدمه
وكذا اسناد زيادة الايمان الى الآيات لكونها السبب الآلي مع ان الفاعل حقيقة هو
الله تعالى وعلى ما ذكره المحقق العلم بالآيات والا ظهر انه ايضا سبب لكنه اقرب وكذا اسناد
ايتاء الاكل الى الشجرة اي اكلها وثمرتها الى الشجرة التي هي سبب دني مع ان الفاعل حقيقة هو
خالق الشجرة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب اي اثقالها والآتها من السلاح والكراع
الداعية الى الحرب لكونها السبب الصوري مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا اسناد
اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الدفاين والاموات جمع ثقل بالتحريك متاع البيت
الى الارض لكونه المكان والسبب المادي مع ان الفاعل هو خالق الارض واما قال
خالق الشجرة وخالق الارض بيانا لتلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما عبر صاحب
الكشاف حيث قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والمراد بتلبسه في كونها من
ملابسات الفعل على ما قال فقد استعير الاسناد لما هو له لغيره لمشابهته اي ذلك الغير اياه
اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة والغرض تشبيه هذه
الحالة بحال الاستعارة لا ان يكون ههنا مجاز واستعارة في شيء من الطرفين وقوله
باسناد الافعال في هذه اي في هذه الآيات كلها الى غير ما هي لها اي الى غير الاشياء التي
هذه الافعال لها عند العقل وكان الانسب ان يقول عند المتكلم لانه المعتبر في تعريفه على
رأيه وما في كما في تري كافة وزيادة حال من هذه مستندا الى الحكم الاصلي والعايد فيه
فيها قوله ولا يختلجن في ذهنك ظاهر كلامه انه لا بد للمجاز وضعيا كان او عقليا من
حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع له او في غير ما هو له لا يستدعي الا وجود
الموضوع له وما هو له لا الاستعمال فيه بل ربما لا يستعمل فيه قط ويكون فايدة الوضع
التمكن من الاستعمال فيه او ترتب فايدة المجاز عليه فلهذا يحمل قوله بدون حقيقة

حقيقة على معنى بدون موضع اصلي لحكم الوضع في المجاز الوضعي ولحكم العقل في المجاز
العقلي اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقة والدليل على هذا قوله فلا تجوز في الامثلة
المذكورة ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل
اليه وجد الحكم واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام الرد على الشيخ عبد القاهر
حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت
نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد
في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في يصيرني
هواك ويزيدك وجهه حسنا ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى
وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على
حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم وقال الامام الرازي فيه نظر
لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالمصنف اعتقد النظر حقا بالغا في وجوب
تحقق فاعل حقيقي واقام الدليل عليه وجعل نفيه وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقي
في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان ما ذكره الشيخ ذهول عن تقدير الفاعل وتحكيم العقل
في ذلك وبسط الكلام فيه غاية البسط وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر
الى مقصود الكلام اوليس المقصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على النسخ
به الشيخ وفقا لما توهم من اغراض الامام يعني ليس الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
له فاعل وانما هو شيء متقدر والمحقق الموجود وهو القدوم والصيرورة لا غير قوله
يكون اي المجاز مستغنيا عنها اي عن تلك الحقيقة والمجاز وصف سببي للحقيقة وفي بعض النسخ
عنها وهو غلط وجعلها صفة لمجاز بعيد وقوله فلا تجوز نهي مخاطب عطف على لا يختلجن وان
لا يكون مفعول لا تجوز وقوله ولكن حكم العقل امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها
اي في هذه الامثلة وقوله فاني ما مفعول رضي وان رفع فمبتدأ والعايد محذوف
وان كان في قوله اليه كفاية اي بما شيء ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه
فهو اي المكان الاصلي ذاك اي ذاك الذي ارتضى العقل لصحة اسناد الفعل اليه

كون الاسناد اليه حقيقة

وقوله فاذا ارتضى وتفصيل وتفسير لقوله فهو ذاك وجواب فاذا ارتضى قوله فعل
اصل الكلام وجواب قوله اذا ارتضى فى اقدمنى واذا ارتضى فى صيّرنى واذا
ارتضى فى يزيدك هو قوله فعل فاعل اقدمنى ذاك اى النفس وفاعل صيّرنى ويزيد
هذا اى الله وصيّرنى هواك من ابيات هى لابن البواب لعمرك تستبقى شوقا ولا يقض
الى الاجل فخبتك عائذ بك منك لما ضاقت الحيل وصيّرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل
فان سلمت لكم نفسى فما لاقيته جلل وان قتل الهوى رجلا فانى ذلك الرجل والباء واللام
فى بى لحينى متعلقان بيضرب والمعنى صيّرنى هواك بهذه الحالة وهو انه يضرب المثل بى
لهلاكى فى هواك فالواو مزيدة فى ثانى مفعولى صيّر تشبيها للحال والواو للحال والحال قائم
مقام المفعول دال عليه اى صيّرنى هواك مضروبا بى المثل فى الهلاك ومن روى يحيى
بالباء جعله بدلا من بى وقوله يزيدك فى موضع الضعف الثانى فى البيت السابق يزيدك تحيى
اذ يزيدك حسنا من ابيات للشيخ لابن المعزل وقوله اقدمنى بلدك نفسى احتراز عن جعل افعال
العباد بخلق الله تعالى وفى قوله اى قدمت اشارة الى ما ذكره الشيخ من انه ليس هنا
الا القدوم وفى قوله وحاصله راجع الى معنى اقدمنى قدرتى ليس تحقيقا للحقيقة اذ
الفاعل لا يكون هو القدرة والداعى بل من له ذلك كما قال فالفعل فى وجوده لا يحتاج الا
الى قادر ذى داع اليه اى الى الفعل خالص ذلك الداعى عن الصوارف وهذا عند المعتزلة
واما عندنا فالفعل بعد الداعى والقادر يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى وتمام تحقيق
هذا المقام فى علم الكلام حيث تبين ان القدرة والداعى من الشرائط وانما الفاعل والموجد
هو المتصف بالقدرة والداعى وانه مع القدرة وخلوص الداعى هل يجب الفعل ام لا وان هذا
الوجوب لا ينافى كون الفعل اختياريا **قوله** واما الحقيقة العقلية يريد بها عند المتكلم
اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب الظاهر بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه
لا يعتقد لا يتوهم من ظاهر الكلام وحينئذ يدخل فى التعريف ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا كقولك جاءنى زيد عالما بانه لم يجئ لك فى ذلك والقول بانه مجاز عقلى لا حقيقة
مما لا ينبغى ان يتوهم به المحصل لان التقدير عدم المجئ من احد فضلا ان يكون للمذكور ملبس
ومشابهة له فى ملابسة الفعل ويدخل مثل زيد انسان والانسان حيوان مما ليس المسند
فيه فعلا او ما فى معناه ويخرج مثل زيد عدل وانما هى اقبال وادبار اذ قصد المبالغة كأنه

بانه كأنه عدل مجسم وان الناقة تجسمت من الاقبال والادبار اذ لو قيل انما هى مقبلة
ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما يعتد به قال الشيخ عبد القاهر لو قلت
بذاك لافسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول **قوله**
استتبع هنات اى قبائح حيث قصد فى التعريف الا دلالة للفظ عليه اصلا وايضا ربما
يقتضى عقل المتكلم شيئا والمتكلم يعتقد خلافه بناء على تقليد او عناد او نحو ذلك واما انه
يستلزم ان يكون كلام واحد حقيقة بالنسبة الى المتكلم مجازا بالنسبة الى آخر لما ان العقول
مختلفة فليس من الهنات لان الامر كذلك بلا خلاف لان مثل انبت الربيع البقل حقيقة
عند الدهرى مجاز عند الموحد وكذا مثل خلق الله الشرور والقبائح بالنسبة الى المعتزلى
وغيره وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره **قوله** ومن حق هذا المجاز
الحكمى من حق هذا الكلام ان يذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية والغرض انه لما لم يتعرض
لكون المسند اليه فى المجاز العقلى ملابسا للفعل غير ما هو له وليس كل ما يغاير الفاعل
الحقيقى صالحا للاسناد اليه مجازا لزمه التعرض ليلتبس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى
فان هذا المجاز لا يرتكب الا لتلبس بين الفاعل الحقيقى والمجازى ومشابهة بينهما فى كونهما
من ملابسات الفعل **قوله** لتسبب الى ما تكره من الحماقة والجنون اذ لا حقيقة وهو ظ
ولا مجاز لعدم الملابسة وضمير معه وبدونه ومجيئه للربيع **قوله** كثيرا اى حالما كثيرا او
فى كثير من الاحيان وضمير اوهم لما تسمع اى سماعك وضمير اختصاصه ولا اختصه للمجاز العقلى
وضمير به للخبر وانما استند ابهام الاختصاص الى ما يسمع من العلماء دون ما ذكر فيه من
التعريف بالكلام المفاد به كذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ او يعتقد ان تعريفه فاسد
لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشاءات واما اطباق علماء الفن على التمثيل بالمجاز فى
الاثبات فجدير بان يوهم الاختصاص بالخبر اذ لا اثبات ولا نفى فى الانشاء لان معناه
ايقاع النسبة وانتزاعها اما دراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بمعنى الاذعان والقبول
لها وهذا لا يكون الا فى الخبر وقوله عن زخارفها جمع زخرف وهو الذهب ثم يطلق على كل
مموّه وزخرف البلاغة فى التدارك فرط بهم وقوله الى ايقاع نسبة اى اثباتها وايرادها
فى الكلام سواء كانت نسبة تامة اخبارية مثل انبت الربيع او انشائية مثل فلينبت الربيع
وليت الربيع ينبت وهل انبت الربيع وجرى الانهار ونهار صائم ونشاق بينهما ومكر الليل والنهار

قوله والا اي وان لم يعتبر تقرير الكلام على رأي الاصحاب فالذي تقرر عندي
ان ينتظم نوع المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية ايثارا للضبط بتقليل اقسام
المجاز وذلك بان يجعل الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت الربيع البقل و
شفى الطبيب المريض استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي كالقادر المختار لمشابهته اياه في ملابسة
الفعل ودورانه معه وعلى هذا القياس ساير الامثلة كاستعارة الامير المدبر للاسباب
القريبة بقرينة ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك
وكلام الكشاف يكاد يميل الى مثل هذا حيث قال استعير الاسناد وما هو له لغيره لمشابهته
اياه في ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه
في الجراءة لكن مراده تشبيه بين المجاز بمجازه الاستعارة الاصطلاحية لا ان يكون هنا
استعارة في شيء من طرفي الاسناد وقد صرح الشيخ عبد القاهر رحمه الله بان تشبيه الفاعل
المجازي بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى للاستعارة حيث قال ان تشبيه الربيع
بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما
وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس بحرف بالحرف فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان
تعديه قد تروه في نفسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل والمعنى بعيد والمنع
لهذا الكلام فلهذا قال بواسطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي يجب عليه مبنى الاستعارة
كما عرفت من انه سالغ تنجيل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرد المشبه به بالذكر فيكون
استعارة تصريحية او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة
بالكناية واعترض صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية
على الوجه الذي ذكر يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لا العيشة وبماء في قوله تعالى خلق من ماء دافق فاعل الدفق
لا المني لما سبق من ان الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به وظاهر انه
لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء وان لا يصح الاضافة في نحو
فلان نهاره صايم وليله لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة الشيء
الى نفسه لا تصح وان لا يكون الامر بالايقاد في قوله تعالى اوقد لي يا هامان على الطين

الطين وبالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان النداء له والخطاب
معه وان يتوقف جواز التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك مما يكون
الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاذن الشرعي لان اسماء الله توقيفية ومعلوم ان مثل هذا
التركيب سايغ شايع من ينكر ممن يقول بالتوقيف او لا يقول واللوازم ظاهرة الانتفاء
ثم ما ذكره منقوض بمثل نهاره صايم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي التشبيه
يمنع حمل الكلام على الاستعارة ولهذا جعل نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
تشبيها لا استعارة والجواب ان ما ذكر من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد وهو انه
معلوم قطعا ومذكور في كلام المتن صريحا ان المراد في الاستعارة بالكناية بالمشبه هو
المشبه به ادعاء لا حقيقة على انه قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وفي موضع آخر انا ندعي اسم المنية اسما مرادفا لاسم السبع بارتكاب تأويل
وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا ان يكون
بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له فلا يلزم
فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه ويكون الامر بالايقاد والبناء لهامان لكن
بادعاء انه موقد وبان وجعله من جنس العملة لفرط الملابسة ولا يكون اسم الربيع مطلقا
على الله بل على القادر المختار ادعاء والله تعالى قادر مختار حقيقة فليس هنا الا ادعاء
كون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر ولا فساد فيه وعن النقض ان المانع من الحمل على
الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون فيه رائحة التشبيه وليس في نهاره ذلك
الا يرى انه جعل القرينة في زرّ ازراره على القمر استعارة مع ذكر المشبه بالضمير في ازراره
على ان المشبه به فيما نحن فيه شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار الصوم
وقد بينا فيما قبل كون لزوم المراد بعيشة صاحبها لما ان التشبيه المجازية هي الاسناد
الى الضمير فلا يلزم الا كون المراد به صاحب العيشة ويكون المعنى هو في عيشة راض
صاحبها بها وكذا في ماء دافق يكون المعنى خلق من ماء دافق صاحبه اياه واما اجراء
هذه المناقشة في نهاره صايم وليله قايم بان الاستعارة في الضمير المسند اليه صايم
وقايم لا في نهاره وليله فلا يجدي نفعا اذ لا مدفع في نحو قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وقولك صام نهاره وقام ليله وقوله الشام فنام ليلي وتجلى همي

واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة اصحابها ويكون المعنى هو فيهم اي من جملتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص او المسمى الى الاسم فركيك جدا وكذا دفع الثالث بانه يجوز ان لا يعتبر المجاز في الاسناد بل في المسند بان يراد بانبت وقد وابن مر بالانشاء والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي مردودا الى الاستعارة بالكناية وفي كلامه اشارة الى ان الامر للوزير بناء القصر مجاز عقلي هذا وانت خبير بان الكل بناء على الفاسد وهو ان يكون المراد بالمشبه به حقيقة واتي خبره قوله اجعل وما عطف عليه اعني ونقسم وبناء حال منه او مفعول له وقولي هذا هو نفي المجاز العقلي وقولي ذلك نفي الاستعارة التبعية وقولي في المجاز الراجع الى الحكم نفيه من باب المجاز بالكلية يعني اجل الاقوال الثلثة اجعل المجاز كله لغويا ونقسم المجاز كله عندي هكذا والاوجه وجعل المجاز كله لغويا لا ينفر الى القولين الآخرين وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بدل منه اي تقسيما الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستكن في نقسم لوقوع الفصل فقد سقط في هذا الانقسام المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة والاستعارة التبعية وورود الاشكال بطلت الحال فان التعبير به عن الامر المقدر الوهمي قول بالاستعارة التبعية وثبت بجعل الاثبات اثرا محققا وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولم يتعرض للترشيح والتجريد لانهما من اوصاف الاستعارات المذكورة واحوالها لا الاقسام ذاتية لها والباء في قوله بتحصيل اقسام ثلاثة متعلق بمحذوف في موقع المصدر اي نقسم كل من الحقيقة والتخييلية انقساما مقرونا ومتلبسا بتحصيل اقسام ثلثة من ذلك الاقسام لا اربعة على ما يسبق الى الوهم من ضرب الاثنين في الاثنين وذلك لان الحقيقية المحتملة للتحقيق واحد لا يتفاوت الا بالعبارة بل اشار المصنف الى وحدة العبارة ايضا وهي الاحتمالية للتحقيق والتخييل فقوله حقيقية بالقطع جر بدل من اقسام او رفع خبر مبتدا محذوف اي الاقسام هذه قوله حد الحقيقة الحكمية عند اصحابنا كل جملة وضعتها وبينتها على ان الحكم الذي افيد بها كائن على الوجه الذي هو عليه في العقل وواقع ذلك الحكم موقعه عند العقل وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له لضرب من التاويل واطلاق الموضوع على المحكوم عليه شبه ان يكون اصطلاح المنطق ووجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف سبق في بيان فوائد القيود

القيود فمثل قول الدهري انبت الربيع وقول الجاهل شفى الطبيب المريض يخرج من حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على ما هو عليه في العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها مجاز بتاويل انه السبب البعيد واضل الله الكافر بتاويل انه الممكن للشيطان من اضلاله يدخل فيه فلا يكون مانعا ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا قوله الاصل الثالث من علم البيان في الكناية لهم في تقرير الكناية طريقان احدها انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له الملزوم المقصود والاول اوفق بما سبق من انا اذا قلنا في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه والثاني بما يجيء من ان الكناية من قبيل الحقيقة وان المراد فيها من الكلمة معناها ومعنا معناها جميعا وعبارة الكتاب يحتمل الطريقين لان حاصلها ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى الملزوم اي ذكر اللفظ الدال على اللازم مرادا منه معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم لينتقل منه الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما يجيء اوفق وفي قوله ترك التصريح اشارة الى تقابلهما والى كون الاصل هو التصريح والا فليس اليه كثير حاجة مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في تعريف الآخر كالزوج والفرد وهم يجعلون هذا من تعريف الشيء بما يساويه في الجلاء والخفاء وقوله الى المتروك اي الى الامر الذي ترك التصريح بذكره وهو الملزوم على ما صرح به حيث قال لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القامة واما ظاهر عبارته فيقتضي ان يكون المتروك هو التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان اكثر ما يعتبر من اللزوم في هذا الباب عادي واعتقادي بل ادعائي لا عقلي وحقيقي وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وبالملزوم ما هو بمنزلة المتبوع والمردوف كطول النجاد لطول القامة ونوم الضحى لكثرة الخدم وخفض نساء العرب لان هذه الكناية انما وقعت في كلامهم واما في كلام غيرهم فربما يجعل هذا كناية عن الكسل والغفلة قوله ودلالة كنى عطف على فيه اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفاء طريق التصريح وقوله كيف ما ركب اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تراكيب الحروف الثلثة وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقديم الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس وتقديم النون مع الكاف ثم الياء او بالعكس

وهذه الاربعة موضوعة وفي الكل معنى الخفاء وتقديم البآء مع الكاف ثم النون او
بالعكس وهذان مهملان والكنى جمع كنية وهو علم صدر بالاب والام او الابن
او البنت فيقابلها الاسم وبهذا تبين ان في الكنى اخفاء طريق التصريح بالاسماء الاعلام
مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل تكنى في العدو وتكابات الزمان والجوايح
بتقديم الجيم جمع جايحة وهي الحادثة المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله المكلمة
النازلة على نبيه اي على ابناء الزمان والقلهم فرج المرأة والكين لحم داخل الفرج قيل
هذا على سبيل الاستعارة فاصل القلهم الخشبة التي يجعل الحايك الغزل فيها حين ينسج
وقد اصاب المخزي في التعبير عن ذلك بمقلوب الكنى حيث احترز عن التصريح بلفظه وقوله
فصلا ان يرتكبوا مصدر لمحذوف اي فضل وفي الاحتراز عن التصريح بلفظه عن ارتكاب
معناه جهارا اي اتقى الارتكاب بالكلية والذي بقي منه هو الاحتراز عن التلفظ
فقا على الفعل ضمير يعود الى الاحتراز وان يرتكبوا بتقدير حرف الجر وجعله فاعل
الفعل سهو قوله ثم ان الكناية تتفاوت لا ادري لايراد هذا الكلام في هذا المقام
وجها سوى انه لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفاء وكان بعض افرادها ما له نوع
وضوح بالنسبة الى البعض كان مظنة ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخفاء ازال الوهم
بان التفاوت بزيادة الخفاء ونقصانه لا يخل بما ذكرنا من اشتراك الكل في معنى الخفاء
او انه لما ذكر ما يشعر باستواء كل الكنايات في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك
لئلا يتوهم عدم التفاوت بناء على ان الاصل هو التواطي دون التشكيك وبهذا
يظهر وجه ذكر التفاوت دون الانقسام وان كان ايراد كلمة الى التضمين التفاوت
معنى الانقسام قوله احدهما اي الكناية لا ينافي ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ
بلفظها اي لفظ الكناية وتشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من خارج كما في
قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة وقوله تعالى لا ينظر اليهم
يوم القيمة كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم ذكره
صاحب الكشاف وذكر في موضع آخر ان مثل هذا الكلام في حق من لا يجوز عليه النظر
مجاز البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم انه يعتبر في الكناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك
المحل ولا يكتفي بالجواز في محل آخر وبهذا زيادة تحقيق تطلب من حواشي الكشاف

الكشاف واما في المجاز فيمتنع ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له حتى ان ذلك ماخوذ في تعريف المجاز سواء في ذلك المجاز المرسل
نحو رعينا الغيث والاستعارة مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله واني اي وكيف
لا ينافي المجاز ارادة الحقيقة والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة اي منافية لارادة
الحقيقة وكل ما هو ملزوم لمنافي الشئ مناف لذلك الشئ اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة امتناع الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معاند الشئ
وجد معاند الشئ وكلما وجد معاند الشئ امتنع وجود ذلك الشئ فكلما وجد ملزوم معاند
الشئ امتنع وجود ذلك الشئ قوله مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
قد اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي او
عادي او ادعائي او اعتقادي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد
سبق ان طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك يفيد مساواته اياه بحيث
يستويان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال
من الملزوم فاعتراض الايضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل منه الى الملزوم
فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم الى اللازم لم يرد شيئا على ما ذكره المصنف ولم
يقدح في كون الانتقال في الكناية من جهة كونه لازما وان كان مساويا قوله لا يخرج عن
اقسام ثلثة بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات وان شئت فيه التنبيه ايضا وهو ان
اللازم الذي ينتقل منه التابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد يكون لذلك الشئ
صفات آخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى
صفة اخرى له فالثاني او الى اختصاص الصفة به فالثالث وظاهر ان المراد بالصفة
المعنى القايم بالغير لا النعت النحوي قوله القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس
الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لايراد كلمة في وما يقال ان القسم الاول كلي والكناية
المطلوب بها نفس الموصوف جزئي والكلي حاصل في الجزئي فيما لا ينبغي ان يصغى اليه المحصل
بل الوجه ان الاقسام المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية لا للكناية فكانه قال فلنرتب
الكلام على ثلثة اقسام لبيان الكنايات المطلوب بها الامور الثلثة وفي قوله احدها
طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة تسامح ظاهر لان المطلوب بالكناية ليس

هو المطلوب بل الموصوف والصفة على ما صرح به هنا وحاصل القريبة ان يكون الصفة
خاصة مفردة والبعيدة ان يكون مركبة تركيبا اعتباريا من تلفيق عدة امور وقوله
عارض مرفوع صفة اختصاص وقوله آخر مفعول تضم اي تضم الى لازم لازما آخر
وآخر واعتبر عروض الاختصاص لان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة
غاية الابهام حتى ان مثل القديم او الواجب الوجود مع شدة اختصاصه بالواحد
المعين لا تدل الا على شيء ما له القدم او الوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد
وسايط فيكون بعيدة وللمركبة من عدة امور اختصاص في بلا واسطة فيكون قريبة
قلت المراد بالقرب هنا ما يكون باعتبار سهولة اخذها بجعل كناية لعدم احتياجه
الى تكلف الضم والتلفيق وبالبعد خلافه بخلاف القريبة والبعيدة في القسم الثاني
فان المراد بالقريبة هناك ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون بوسايط قوله
متوصلا الى انه مضياف صيغة مبالغة من ضافه يضيفه ومعناه كثير الضيافة لحسن القيام
بامرها ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياف قوله وهو اي الفرق ان الاول
اي طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبه شيء من التصريح لعدم اسناد الطويل الى الرجل
ولا الى ضميره والثاني اي طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما لانه لما اضيف الصفة
الى النجاد ولا بد لها من فاعل لزم ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا تصريح
بنسبة الطول اليه والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها
بتذكير الوصف فيهما وكذا في التثنية والجمع بافراد الوصف لعدم الضمير فيه وكونه مسندا
الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضافة تقول هند طويلة النجاد وهما طويلا النجاد
وهم طوال النجاد بتانيث الوصف وتثنيته وجمعه لما فيه من الضمير العايد الى الموصوف
ولهذا كان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود قد خرج
بقوله من الفجر من باب الاستعارة الى باب التشبيه فكذا هذا بالاضافة واعتبار الضمير
خرج من الكناية الساذجة الى الكناية المشوبة بشيء من التصريح فلذا الامر بالتامل والاستعانة
في دراك ما ذكرنا بالبحث عن تذكير الوصف وتانيثه وباستحضار ما تقدم في باب التشبيه
في الآية المذكورة وقد خفي على بعضهم وجه الاستعانة باستحضار ما ذكره في هذه الآية
فوجه التشبيه لكذا والثاني كناية مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شاء فان قيل كيف جاز

جاز اسناد الصفة الى ضمير الرجل مع انها في المعنى عبارة عن المضاف اليه اعني النجاد
قلت من جهة كونها في اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على معنى له
في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن
وجهه او غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم وكثير الاضياف
اي مضياف بخلاف زيد احمر فرسه فانه يقبح فيه الاضافة كما يقبح هند قايمة الغلام
بخلاف جائلة الوشاح اي هيفاء فان قيل هلا جعلته تصريحا محضا حيث اشتمل على اسناد
الوصف الى الضمير كما جعل الخيط الابيض والاسود تشبيها محضا لا استعارة قلنا
لانها في المعنى صفة للمضاف اليه قطعا واعتبار الضمير انما هو لمجرد رعاية امر لفظي هو امتناع
خلو الصفة عن ما عمل مرفوع بها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد
لا مجرد الطويل قوله وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم
اي بلا واسطة تارة يكون واضحا ينتقل منه الذهن الى المطلوب بسرعة وبادني نظر كما
في مثال طويل النجاد وكثرة الاضياف وتارة يكون خفيا محتاجا الى مزيد نظر مما لا يطلع
عليه كل احد كما لكناية بعرض القفا من البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك
يفتقر الى مزيد تامل وكثرة نظر وكذا عرض الوسادة اذا اعتبر النسبة الى الانتقال منه
الى عرض القفا يكون قريبا خفيا لعدم الواسطة مع قلة الوضوح بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة
الى البلاهة فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة فاعتراض الايضاح بان هذا كناية بعيدة
عن البلاهة قريبة من عرض القفا ليس بشيء واعلم ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت
الواسطة كناية شايعة مشهورة وربما التحقت بالقرايح مثل عريض القفا بخلاف كثير الجمر
وكثير احراق الحطب تحت القدر فانه لا يقال ان كثير الرماد كناية عنه بل عن المضياف
ولو قيل عن كثرة الاضياف التي هي كناية عن المضياف جاز واما جعل غير القريبة
والبعيدة ان مع النقل مثل ان ينفق وان يتكلف وان يتقبل من الشايع الذايع
الذايع فيما بينهم نظرا الى حصول المقصود في مضمونه كما يقال الشجاعة ان تركب فرسك
وتاخذ رمحك وتحضر المعركة ولا تخاف المهلكة ونحو ذلك وان شيت رده الى الظاهر
فعلى حذف المضاف او حرف الجر اي ذو ان ينفق وفي ان ينفق وجنس اعتبار اقرب
اللوازم وواسطة اللوازم المتسلسلة على ما هو المحقق في الكنايات اذ لا يوجد مطلوب

ليس له الا لازم واحد او مطلوب بحصر واسطته في لازم واحد وان وجد في العليل الملحق بالعدم قوله متوصلا بذلك اى بجبان الكلب ومهزول الفصيل الى كونه اي كون الموصوف بهما مضيافا قوله وايك ما شرطية لانجزام الفعل بها مبتدا خبره والشرط مع الجزاء لكون العايد في الشرط والتهير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد وقيل هر الكلب اذا صوت للعض ونبح اذا صوت للاعلام والمرصد موضع الرصد اى الرقوب وتمير بعش اى يطوف بالليل للكلب ودونها للدار وكلب وتاديبه ومشاهدته للكلب وساحته وكونه لمن هو بمرصد اي وكون من هو بمرصد كذلك اي موصوفا بان ساحته مقصد ادانى اي اقارب جمع ادنى واقاصى اي اباعد جمع اقصى المتلبيات النوق التي سلوها اي تبعها اولادها يقال ذات المتلبة الناقة اي صارت ذات تلو اى تبع قوله اتوى من صر فيها اي من يقصد صرفها كما يقال الداعي الى الضرب هو التاديب قوله فبابك لبقات مايوله ذات ابل ذلك الانس اشارة الى الانس الذي فوق انس الام بالابنة الزايدة والاول مصدر انشا والثاني صفة له وضمير عنده ومشاهدته للكلب والفصال اباديه والفصال مشاهدته معناه كونها متصلة البعض بالبعض متتالية غير منقطعة وكذا معنى قوله نسيا بالاتصال اى على الدوام من غير انقطاع السدة باب الدار العتبى التيسر المباغي المطالب جمع ذلك اشارة الى سدة عبد العزيز وتح شوبه ثم اشار قوله تراه اي الكلب بكلمه اي تكلم الكلب الضيف مع عدم القدرة عليه اعرب من انسه واقرب الى انسه وازيد فيه قوله لا اتمتع من استعادلله بكذا اسمعه العود هي الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل جمع عايذ والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن الام وقرب الاجل كناية عن سرعة ذبحها وضميرلها وضيا انها ومشاهدتها وانسينا بها ولديها للعوذ وضميرتها واباها وحركاتها للفصال والمرفوع في تتلج للعوذ والمنصوب العايد الى الموصول محذوف قوله ويحتمل ان يريد يعني يحتمل ان لا يكون البا في بالفصال صلة تمتع بل للسببية فعلى هذا يكون كناية عن نحر العوذ وعلى الاول عن نحر الفصال قوله القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اى نسبتها اليه واثباتها له وتقييدها به وحاصله عايد الى التخصيص بالذكر والدليل على هذا انه جعل من صور

من صور التصريح بالتخصيص في ابن الحشرج ثم وظاهر انه لا حصر فيه وقوله كما هو متعلق بان لا يصرح تخصيص الصفة وقوله او ما نزي توضيح وبيان لكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به يعني يرى الوصف المكنى عنه وهو طول القامة المكنى عنه بطول النجاد صريحا في النسبة التي زيد يعني ان هذا المعنى منسوب الى زيد صريحا وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب اللفظ هو طويل النجاد بل النجاد وقوله ماذا صنع في موقع الجواب لقوله حين اراد وهو في التحقيق خبران في قوله فانه وحين متعلق به لكون الاستفهام لا على حقيقته وقوله جمع الى اخره بدل او بيان لما ذا صنع وكما لم يمتنع كون الصفات في القبة تبعا لموصوفها كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة على ابن الحشرج مما ينتقل الذهن منه الى اتصافه به وقوله فليس كذلك يعني ليس في قولنا المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه تصريحا باثبات المجد والكرم للبردين ليلزم من اضافة البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده ثم لو قيل زيد كريم برده لا شبه ان يكون مثل زيد طويل نجاده والمجد الشرف مجد الرجل بالضم فهو ماجد ومجيد قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالاباء يقال رجل شريف ماجد له اباء متقدمون في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الاباء ووجه كون هذا من قبيل الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة بين الثوبين تبعا للموصوف قوله اثبت لابن العميد مبني اثبات المسائل وكونها نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد المجد على ان الاضافة يقتضي ذلك نظرا الى كونها اشارة الى نسبة مخصوصة حاصلة لا افادة لا اثباتها وان استدعاء دوام الشي يقتضي ثبوت اصله كل ذلك بحكم العرف والذوق ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله ونبه بتزيينه اي تزين ابن العميد المجد على اعتنائه بشان المجد ومحبته للمجد لان الانسان لا يزين الا ما له به اعتناء واليه ميل ودل ذلك على انه ماجد لان مساعي الرجل انما يزين مجده لا مجد غيره ودل طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد على ان تزين المجد والاعتناء بشانه مقصوران على ابن العميد والا لما احتاج الى دوامه والطالب لا يطلب الا ما له اليه حاجة وفي العبارة اشارة الى ان الاختصاص هنا بمعنى القصر لا بجزء النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه احكام هذا التخصيص وتاكيده فهو ادعاء ان

العلم بهذا الاحتياج والاختصاص فقد ظهر لحقيقة المجد الذي ليس من شانه العلم والادراك
بل لجميع افراده على ما يفيده المقام الخطابي وتبين بما ذكر ان هذا الدعا والادعا والترغيب
وطلب البقاء من توابع ذلك الاختصاص ورواد فه فيكون الانتقال منها الى الاختصاص
كناية مطلوبا بها تخصيص الصفة بالموصوف وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل المجد متربيا
في المال ابن العميد نظرا الى ان آل التربية الى التربين وجعل تربيته بابن العميد اختصاصا
بالمجد به على طريقة قولهم تربيت الوزارة بفلان اذا حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق
يفيد القصر كما اشرنا اليه افاد الاختصاص بطريق القصر كما هو المدعي وان ريد الاختصاص
بمعنى مجرد النسبة اليه فالامر اظهر **قوله** يبيت لنجاة من اللوم بينها من قبيل كثير الرماد
في ساحة عمرو لان البينونة بصفة النجاة من اللوم كناية عن وصف العفة واسناد ذلك
الى بيتها كناية عن اختصاص ذلك الوصف بها بمعنى نسبته اليها وقوله اذا ما بيوت بالملامة
حلت من باب الغلب اي حلت الملامة بيوتا ومن باب اشتعل الراس شيبا مبالغة **قوله**
فما جازه اي لم يتجاوزه فرد من افراد الجود ولاجل دونه اي في مكان دون مكانه ولكن
يدور وتقرير المقصد ان المصراع الاول كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم توزعه والمصراع
الثاني كناية عن اختصاص الجود به ونسبته اليه من جهة انه يصير حيث يصير ويسير كيف يسير
بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين كناية عن اختصاص الجود به
ومعنى الاستدراك ان الاول بطريق انه لا يفارقه والثاني بطريق انه يلازمه فكانه قال لا يفارقه
لكن يلازمه وكما سبق الى بعض الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص لاحتمال ان
لا يكون الجود موجودا فيصدق نفي المفارقة فالمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فمجموع البيت
ينتج الاختصاص وانت خبير بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله فما
جازه نفي او قال اي للتنبيه بنفي ان يجوز ممدوحه فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان
قائما بمحل دونه ضرورة انه عرض يمتنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكان دونه فلم يتجاوزه
وليس هذا من دعوى اللزوم ونفي اللازم قال ولاجل بمعنى لو حل فرد من الافراد مكانا
دونه لكان متجاوزا اياه لكن اللازم منتف لانه لم يتجاوزه فرد من الجود فقوله فما جازه
جود نفي للازم الحلول في مكان دونه لينتفي الملزوم وقوله ولا حل دونه نفي للازم
التجاوز ليثبت نفاوه لكن لا يخفى ان مثل هذا البيان يكون دوريا والاولى ان يفسر

ان يقتصر على حد الامرين فيقال ان قوله فما جازه هو الدعوى وقوله فلاجل
بيان له بنفي اللازم التجاوز اي ما يجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه لحل في
مكان دونه لما مر لكن اللازم منتف لانه لا يوجد حالا دونه وقوله كناية مفعول له لقوله
تبينها او لقوله نفي وجميع ما بعده من الافعال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود
اياه وعدم حلوله غيره وتمييز توزعه ونعته للجود وقوله ثم خصصه اي الجود من بعد
اي بعد نفي تجاوزه اياه وحلوله غيره بجهة مخصصة بانها الممدوحة وهو حيث يصير الممدوح
تخصيصا بعد ان عرف الجود بلام الحقيقة المفيد في المقام الخطابي للاستغراق وبيان
ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن يصير الجود حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت
الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه حيث كان اتصف هو به لا محالة ومن تخصيص
الصفة بجهة من جهات الشيء ليكون كناية عن ثبوتها للشيء نحو قولهم مجلس فلان مظنة الجود
والكرم اي موضعهما ومكانهما الذي يظن انهما فيه ولكنه لانه على هذا انما اورد توضيحا
وتابينا لما في البيت لم يقل ومنها اي ومن الامثلة بل منه اي من هذا القبيل من
التخصيص لقصد الكناية عن الثبوت **قوله** وقد يظن يعني ان ما ذكرنا من الحصر
في الاقسام الثلثة انما هو بالنظر الى كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كنايتان
او اكثر القسمين منها او اكثر فتحتمل لا نمنعه وهو لا يقدح فيما ذكر كما يقال لكثر الرماد في ساحته
هو علم في الكرم كناية عن عمرو فيجمع الثلثة **قوله** واعلم ان الكناية في القسم الثاني وهو ما
يكون المطلوب بها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب بها تخصيص
الصفة بالموصوف قد يكون سوقها لاجل موصوف غير مذكور بان يكني عن صفة له
او عن اختصاص الصفة له المذكورة به وقد يكون سوقها لاجل موصوف غير مذكور بان
يكني عن صفة له عن اختصاص صفة به فالاول هو القسم الثاني المطلوب به نفس الصفة
كما تقول فلان يصلي ويزكي قصدا الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار قصدا الى انه
يهودي ومن القسم الثاني قوله ان السماحة البيت وسائر الامثلة المذكورة لتخصيص
الصفة بالموصوف والثاني من القسم الثاني كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين
المؤمن من هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم كناية بذكر الصفات عن
الايمان سوقه لنفيه عن المؤذي ومن القسم الثالث قوله تعالى هدى للمتقين

اشراف بني جنبل على طريق الدعاء دون التحقيق فهو شبه طلب ان يعمهم من الكرام والبواكر من الغيث المبتكر الاتي بكرة والمحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلاء يقال بلد ماحل وزمن ماحل قال ابن السكيت امحل البلد فهو ماحل ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر **قوله** سالت الندى هو العطاء والسخاء والجود صفه في النفس مبدا افادة ما ينبغي لا لعوض ولا اخفاء في تغاير مفهوميهما وبهذا صح خطابهما خطاب الاثنين تعزي على لفظ المتكلم المبني للمفعول من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر مسافة يوم اي مقداره على استعارة الامتداد المكاني للزماني ثم تتلوه عطف على قضنا وقوله في افادة جود ومتعلق بالطراف خبرا اي على ماترى او بالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ او المبدا اعني قوله من جهة المعنى **قوله** واعلم ان التعريض يريد ان بينه وبين الكناية عموما من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل اذيتني فستعرف عند القرينة المانعة من ارادة المخاطب وتعين ارادة الغير فانه ح يكون مجازا لا كناية واعتبارا لاعتماد على القراين في الكناية لانه في المجاز مشهور غني عن التعرض له بخلاف الكناية فان افتقارها الى القرينة قليل كما في هذه الصورة لظهورها في مجرد الحقيقة الصريحة فان قيل استعمال ضمير المخاطب في غير المخاطب لا يظهر لها وجه صحة ولا وجود علاقة ولا انتقال من ملزوم الى لازم او بالعكس فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل المجاز على انه شبه الكناية تارة وشبه المجاز اخرى من غير ان يكون كناية او مجازا قلنا ليس المراد ان مجرد تاء الخطاب كناية او مجاز بل ان قولك اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء لزوما يعتبر في المجاز والكناية فان اريد تهديد المخاطب وغيره من المؤذين بقراين الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب خاصة بعلاقة المشاركة في الايذاء ودلالة القرينة على ان المخاطب ليس براد فمجاز مركب جار في الكلام لا في الضمير نفسه واما ان يكون كلام دال على معنى دلالة صحيحة جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية ولا مجازا فلا يعرف له وجه صحة قال ابن الاثير الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون

الذين يؤمنون بالغيب اي مع الغيبة عن حضرت النبي عم او عن جماعة المسلمين قصد بطريق الكناية الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن وهم غير المتقين المؤمنين عن اخلاص والباء على هذا للملابسة والمصاحبة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة يؤمنون والغيب بمعنى الغايب وتخفيف الغيب مرادا به ما هو غايب عن الحواس من الله والملائكة واحوال الحشر ونحو ذلك فلا تعريض **قوله** كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا اما لفظا فلمكان الاشتقاق واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء واصله من العرض بالضم وهو الناحية والجانب لانك تاتي الى المقصود من جانب من الكلام وناحيته قال في الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود والرمز هو الاشارة بالشفتين والحاجب والغمز فيه اين للتوقف وحسبك اي كافيك في كونهن لا يزرن سوى كريم وتمثيره فانه لقول ابي تمام وغيره خاف اي ليس فيه خفاء بخلاف نحو عريض القفا وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما المخفي فمن خفاه بمعنى اخفاه **قوله** كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا لانه اذا لم يكن هناك خصوصية تعين اسم المطلق لان الاشارة يطلق على كل من التلويح والرمز على ما مر وقيل انها عند الاطلاق يكون في حق الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد واومى اليه بالكف **قوله** وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل بجواب الشرط واشار بقوله ظاهر الى انه فوق بيت ابي تمام وبقوله كما ترى في قول الآخر الى انه اظهر وصرح في قوله متى تخلو تميم بانه اظهر من الجميع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث جعل كون سلمة من تميم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى الحال او من الشرط الى المشروط ولان في الاول احتمال ان لا يحقق الشاهد الكافي اعني زيارتهن باسعيد لانها انما ذكرت بان الاستعباب وفي الثاني حوالة الى روية المخاطب الذي ربما يعاند وفي الثالث انما ذكر سعة فناء

في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او
المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اي جانبه قوله فتأمل كيفية هذه الكناية والمجاز لئلا تظن انهما في
نفس الغير وعلى هذا الذي ذكرنا في هذا المثال فقس نظايره وفرع ما شئت من
الفروع فقد نبهتك على وجه القياس وكيفية التفريع حيث ذكرت انه ان ريد غير
الموضوع له فقط فمجاز والا فكناية وان التعويل في ذلك على القراين وان التعريض
قد يكون مع الكناية وقد يكون بدونها قوله واعلم ان ارباب البلاغة هم البلغاء
وكذا اصحاب الصناعة للمعاني لان معناها تصوير المعاني بالصور والكيفيات المختلفة
المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة الصياغة للذهب على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما
الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن لا يخفى ان نسبة الاتفاق على رجحان المجاز على الحقيقة
والاستعارة على التشبيه والكناية على التصريح الى علماء البيان انسب منها الى البلغاء
والفصحاء الا انه حاول المبالغة في هذا الاتفاق حتى كانه وقع من البلغاء والشعراء وان
لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات ومباحث الترجيحات وقوله ابلغ من المبالغة دون البلاغة
ومعنى وقع اكمل في النفس واشد تاثيرا فيه وذكر الابلغ والاقوى والاوقع نفس مرجح
الكل الى دعوى الشيء وهو وجود اللازم ببينة وهي وجود الملزوم وفي ترجيح الاستعارة
وجه آخر هو ترك الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به
والانكار ان يكون شيئا غيره قوله باعتبار واحد احترازا عما اذا اختلف الاعتبار
كما اذا كان شيء ملزوما للشيء بحسب الوجود وغير ملزوم بحسب المعادة المفهوم او ملزوما
بحسب العادة وغير ملزوم بحسب العقل ونحو ذلك فلا استحالة فيه قوله والسبب في
ان الكناية ابلغ ابدا وان جعلنا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع
الى الانتقال من الملزوم الى الملزوم بناء على وجود التساوي ولو اعتقادا او ادعاء اذ يجب
ان يكون كل منهما لازما وملزوما فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم ويصير كدعوى
الشيء ببينة وبهذا يندفع الاعتراض بان اللازم من حيث هو لازم يحتمل العموم فكيف يصح
الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات

على النبات والنبات على الغيث بناء على لزوم احدهما للآخر فلا يكون كل منهما
ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس وهذا معنى قولهم امطرت السماء
نباتا اي غيثا بلزوم النبات في سلك رعينا الغيث اي النبات الذي يلزم الغيث
قوله هذا لكن خص الكلام باصلي المجاز والكناية لانهما المقصود والاصلي في فن
البيان واما التشبيه فتوطئة لنوع من المجاز وهو الاستعارة واشار الى انه قرر
كلام السلف فيهما ورتب فيهما انواعا وذيلها بمباحث يليق بها ووفى كل من التقرير
وترتيب الانواع وتذييلها وتطبيق البعض منها على البعض وتوفيه كل من ذلك
حقه على الوجه الذي توجبه مقتضى صناعة البيان ثم وصى ان لا يقدح في كلام السلف
من بعض القصور واشار الى ان كلامه بالمقصود اوفى وعلى سنن الاستقامة اجرى
وبالحمد والثناء احرى وقوله مغمزا اي موضع قدح وطعن وفي الصحاح المغامز المعايب
وفعلت شيئا فاغتمزه فلان اي طعن علي ووجد بذلك مغمزا او غمزت في فلان اذا
عبته وصغرت من شانه يقال ذل عنه الشيء اذا فاته وقليل خبرهم والانماء التنبيه
بتفعيل بمعنى مفعول وضمير اخراجه لهذا الفن وقواعده الاصول والمراد بها ما يبتنى
عليه الاصول التي يبتنى عليها جزئيات الفن وضمير ابوابها للاصول وفصولها للاصول
او الابواب وتفاريعها للقواعد او الاصول وامثلتها للتفاريع وملقطها للامثلة
وتهذيبها للامثلة او الملافظ وضمير تفننها للشعب او هذا النوع نظرا الى الحال اعني فانين
جمع افنان جمع فنن فعلوا خبر كانوا وفي اخراجه متعلق به ذاك مبتدا محذوف الخبر اي
ذاك الاخراج يحقق منهم اي من علماء هذا الفن قوله واما بعد فذلكة وضبط اجمالي
لمباحث الاصلين اللذين هما المقصد الاصلي من علم البيان قوله ولا بد له اي
للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال على ارادة معنى المعنى مثل ان يكون استعمال
كثير الرماد في معرض المدح وفي حق العطاء بخلاف ما اذا قيل في حق صاحب الحمام
وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى ما لم يقم دلالة على ارادة معنى المعنى
وحده او في الجملة نعم الدلالة على جزء المعنى او لازمه لا يتوقف على قيام القرينة لكن
فرق بين الدلالة والارادة وان ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة لا يكون بدون
الارادة قوله ودون رأينا لان الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز العقلي انما

هو رأى الاصحاب واما على رأيه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى ان المتصف
بالحقيقة والمجاز العقليين عند التحقيق هو الاسناد واما يتصف الكلام بهما باعتبار
ما فيه من الاسناد وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ما مر من ان المعتبر في الحقيقة
والمجاز العقليين هو الموافقة والمخالفة لما عند المتكلم لا لما في نفس الامر قوله ثم
ان الحقيقة في الجملة اما ان يكون مقرونة بافادة مستلزم اي لازم او لا يكون والاولى
اي الحقيقة المقرونة بافادة لازم داخلة في الكناية والثانية اي الحقيقة التي لا يكون مقرونة
بافادة مستلزم داخلة في التصريح وتبنى هذا على ان كلا من الكناية والتصريح اعم من ان يكون
مفردا ومركبا كما سبق في اول تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة بانها اما ان يراد معناها
وحده او معناها وغير معناها او يكون جملة كما اشار اليه ههنا بعد ذكر الحقيقة والمجاز
في الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية بالمفرد على ما عرف من التقسيم الاول فان قيل
فقد دل ذلك التقسيم على ان الكناية تقابل الحقيقة في المفرد ثم قال والحقيقة في
المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه فكيف يصح
هذا قلت اراد بالحقيقة في التقسيم الصريح منها لانه الذي يراد فيه معناها وحده واما
الكناية فلا كلام في انه لا يراد فيها المعنى وحده واما الكلام في انه هل يراد مع معنى المعنى
ام تقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك وتنباه
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا الاستعمال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع
له مرادا فلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكر من اشتراكهما
في كونهما حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم
الحقيقة على الكناية بهذا الاصطلاح تماما لم نجده للقوم وفي بعض النسخ بافادة مستلزم على
لفظ اسم الفاعل نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد سبق
ان مآل الكناية ايضا الى الانتقال من الملزوم قوله واذ قد عرفنا في نسخ الرواية
بالتشديد من التعريف لكن الرواية الصحيحة عرفنا بالتخفيف من المعرفة وهو الموافق لقوله
حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر من كمال الاطلاع على هذه
المقاصد واما التعرض في هذا الضبط لجانب التشبيه لكونه ماخوذا في تعريف البلاغة فان
قيل كان الواجب عليه ان يتعرض لمعرفة خواص التراكيب على ما هو مضمون علم المعاني

المعاني ليحسن ترتب تعريف علم البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين
قلت المراد واذ قد عرفنا بهذه الامور في علم البيان بعد فراغنا عن علم المعاني
المشتمل على معرفة كيفية توفية خواص التراكيب حقها وبهذا انتظام امر الشرط والجزاء اعني
اذ قد عرفنا قوله ولا خفاء في ان المذكور تعريف لبلاغة المتكلم وان المراد
بالتراكيب تراكيبه التي يوردها لتأدية المعاني وبانواع التشبيه والمجاز والكناية
ما يتفق له في كلامه من تلك الانواع بمعونة الاحاطة بالعلمين والتتبع لخواص تراكيب
البلغاء وانواع تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم فقول صاحب الايضاح ان
اريد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وليس بشيء وكيف يتصور
ان يكون للمتكلم في تأدية المعاني حد توفية خواص تراكيب غيره من البلغاء وايراد
تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها فان قيل كيف صح قوله ولها طرفان
بعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة المتكلم مع ان هذا انما هو في بلاغة الكلام
قلت من جهة ان تعريف بلاغة المتكلم بحيث يوخذ منه تعريف بلاغة الكلام وهو
كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فكانه قال ولها اعني لبلاغة الكلام المعلومة من تعريفنا لبلاغة المتكلم
طرفان اعلى واسفل لا تتراءى نارهما لغاية البعد وبينهما مراتب تكاد لا يدركها الحصر
لكثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك التفاوت
بتفاوت الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية مقتضاها
والتصرف في التشبيهات والمجازات والكنايات وفي ايرادها على وجهها ولا يتيسر كمال
ذلك بمجرد الاطلاع على قواعد العلمين وفسر الطرف الاسفل بانه القدر الذي من البلاغة
اذا انتقص منه ادنى شيء التحق الكلام باصوات الحيوانات بعد رعاية محالها بحسب الاتفاق
وان كان صحيح اللغات والاعراب جاريا على قوانين اللغة والصرف والنحو وساق
الكلام على وجه يعرف منه الطرف الاعلى حيث حكم بان البلاغة تبتدئ من الطرف
الاسفل متصاعدة الى ان يبلغ مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب
من الطرف الاعلى فيعلم منه ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقاربه من المراتب
العلية حد الاعجاز اي يعجز البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح في ان حد الاعجاز هو الطرف

الاعلى وما يقرب منه لا الطرف الاعلى وحده وذلك لان بعض ايات الكلام المعجز اعلى طبقة من البعض واصل هذا الكلام من الامام الرازي وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه ينبغي ان يحمل على هذا ويجعل وما يقرب منه عطفا على الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح قوله واعلم ان شان الاعجاز عجيب يعني ان كل ما ندركه بعقولنا في غالب الامر يمكن التعبير عنه والتفسير له وبيان انه هذا المعنى والاعجاز ليس كذلك لانا نعلم قطعا من كلام الله تعالى انه بحيث لا يمكن للبشر معارضته والاتيان بمثله ولا يماثله شيء من كلام فصحاء العرب مع كمالة كلمات كلامهم وكذا هيآت تراكيبه وتاليفاته ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته كما انا نجد كلاما نجد قطعا انه مستقيم الوزن دون آخر ونعبر عنه بانه من نحو كذا او تقطيعه هذا لكنا لا نتمكن من ان نبين ان اي امر اقتضى كون هذا مستقيم الوزن دون ذاك وكما انا ندرك من احد كون كل عضو منه كما ينبغي وآخر كذلك او دون ذلك لكن فيه شيء نسميه الملاحة ولا نعرف انه ما هو ونعم ما قال من قال ورای حسن در روی تو چیزیست ٭ نمی داند کسی کان را چه نامست ٭ فعبر عن عدم معرفة حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال آخر ٭ چیزیست ورای حسن مانو ٭ ماشیفته دل برای آنیم ٭ وليس مدرك الاعجاز عند المص سوى الذوق وهو قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان حاصلا بحسب الفطرة فذاك وان اريد اكتسابه فلا طريق اليه سوى الاعتناء بعلمي المعاني والبيان وطول ممارستهما والاشتغال بهما وان جمع بين الذوق الفطري وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه فظهر ان للعلمين فايدة وراء الاحتراز من الخطاء ولما كان ههنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة هذين العلمين لكن هل لما سوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصف وبيان واحاطة به بالعلمين ليظهر لهما فايدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز عن الخطاء فقال نعم بعض وجوه البلاغة المنتقبة بالنقاب المحتجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها ليتوضح للطالبين وينكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب عنها واماطة اللثام وتح

وهو ما يكون على الفهم من النقاب عنها بان يبين انها ما هي ويدرك بقواعد العلمين كما هي وانما ذلك الى الذوق وبالجملة في الكلام اشارة الى ان وجه اعجاز القرآن جنس البلاغة والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه بالصرفة بمعنى انه لم يكن معجزا في نفسه والممكن للعرب ان يعارضوه الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به وقدرتهم عليه ولا كما ذهب اليه جماعة ان اعجازه لمخالفة اسلوبه لاساليب كلامهم من الاشعار والخطب والرسايل لا سيما في المطالع مثل يوقنون ويومنون ويتفقون ويعلمون ويجهلون او لسلامته عن التناقض او باشتماله على الاخبار بالمغيبات والكل فاسد لما ذكر في آخر علم الاستدلال قوله واما الفصاحة لما اشتغل بعد تفسير البلاغة ببيان طرفيها وما بينهما وبالكلام في شان الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة انتظار من السامع واعتناء بمعرفة الفصاحة وطلب لذلك فاكد الكلام فيه وصدره بكلمة انا وقسمها اولا ثم فسر كلا من القسمين لما ان اطلاقها على القسمين بحسب الاشتراك والمعنى ان ما يطلق عليه الفصاحة قسمان كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ثم يفسر كل على حدة على انه كان يمكنه ان يقول هي كون اللفظ على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم له اكثر وذلك بسلامته عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتاليف النحوي وتنافر الحروف والكلمات او يقال هي السلامة من الامور المذكورة وتنبه يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا الكلام كما يعرف الفقه مثلا بالعلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية فيعلم ان فقاهة الرجل هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذا في ساير العلوم وعلى عكس ذلك عرف بلاغة المتكلم ليعرف منه بلاغة الكلام وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لكونه بالنظر الى افادة المعنى وفسر الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية اصلية نظرا الى ان الكلام في فصاحة الالفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصلي من هذين العلمين معرفة اعجاز القرآن ولهذا قد يعتبر ذلك في تعريف العلمين وهو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة وجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وليس معنى الادور والاكثر ان يتحقق بمقابلة الكلمة كلمة دايرة وهذه ادور واستعمال اكثر

واستعمال هذه الكثير بل المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على ألسنتهم وكذلك معنى اجري على قوانين ان يكون جاريا على قانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل في قوله * الحمد لله العلي الاجلل * وكالئل وتخلل في قوله * فلا يبرم الامر الذي هو حالل * ولا يحلل الامر الذي هو يبرم * والمولد المستحدث من ولد واحدثه وكلاما استحدثوه وكلام مولد ليس من اصل لغتهم وشاع مولدا اذا كان عربيا غير محض وذلك كالمسرج في قوله * وفاحما ومرسنا مسرجا * وكلفظ العزند والطلوف والاجر وتعني سلامتها من التنافر ان لا يكون ثقيلة على اللسان كريهة على السمع بحكم الذوق الفصيح والطبع السليم كلفظ الهعخع في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع وهو نبت ولفظ مستشزر وثقله فيما بين الكلمات * وليس قرب قبر حرب قبر * وكذا تكرار امدحه في قول ابي تمام * كريم متى امدحه امدحه والورى معي * واذا ما لمته لمته وحدي * قال ابن العميد هذا التكرار في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر والحق ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال منها كالمشي في القيد اذ قد يحسن القرب المخرج كالتجي والبعيد كعلم بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع المستقيم قوله والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية هو ان يعثر صاحب الكلام فكره اي يجعله عاثرا من العثار في موضع تصرف الفكر وتشبك ان يجعل ذا شوك طريقك الى المعنى ويوعر اي يجعل وعرا صعبا موضع ذهابك نحو المعنى قوله وما مثله اي مثل الممدوح وهو ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان اي ليس مثله في الفضائل والكمالات الا ابن اخته هشام الخليفة وتقدير الكلام وما مثله في الناس حي يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه فمثله علم وفي الناس خبره وحي بدل من مثله والا مملكا استثناء من حي نصب لتقدمه واو اخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدأ خبره ابوه والجملة صفة مملكا ففيه فصل بين المبدل منه والبدل بالخبر وتقديم للمستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدأ والخبر بالبدل وبين الموصوف والصفة بالخبر وقد يقال مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه ما ذكرنا قوله كقول ابي تمام في بابك ومازيار خرجا في زمن المعتصم

المعتصم بالله صلب احدهما بعد الآخر وهما اب يسمى مازيار وابن يسمى بابك وقبله ولقد شفى الاحشاء من برحائها ان صار بابك جار مازيار قوله ثانيه اي ثاني المصلوب اولا مبتدأ خبره في كبد السماء اي وسطها يعني الجو ولم يكن ذلك الثاني الذي هو بابك كاثنين ثان اي كثاني اثنين فهو بالجملة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن يقدر لتصحيحه مضاف من اثنين ويجعل ثان بدلا منه والمراد باثنين هما في الغار النبي عم وابو بكر رضي الله عنه اي لم يكن ذلك الثاني كثاني الاثنين اللذين كانا في الغار لانهما قد اجتمعا على تقوية الدين وهذان على فساد امر المسلمين مهتد الطرائق سواء والمعتسف موضع العطف اي الميل والتنحي عن الطريق والمنار العلم ينصب على الطريق والطية النية والطية المنزل يطوي اليه الطريق يقال مضى لطيته اي لما نواه وطية شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحبه للكلام ويهتده وفيه وعليه وسالكه وتقطعه للطريق والمتبين اسم فاعل من تبينت الشيء علمته بينا وضمير وجهته وطيته للمتبين قوله اذكر على سبيل الانموذج هو معرب نموذه او نموذار ومعناه صورة تتخذ على مثال الشيء ليعرف منها حاله او قليل من الشيء يري ليعرف حاله وقوله ما عسى مفعول الكشف وما موصولة صلتها يسترها وضمير الفاعل لما والمفعول لوجوه البلاغة والفصاحتين والتقام لفظ عسى اشارة الى ان كون الشيء ساترا تلك الوجوه عنك انما هو على سبيل الاحتمال لانك بعد احاطتك بما ذكرنا في العلمين ينبغي ان تعرفها بلا شبهة وضمير منها ومنها للآية وتحدوا على لفظ المبني للمفعول من تحديت فلانا اذا باريته في الفعل ونازعته الغلبة وينبغي ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روي انهم علقوا القصائد السبع من باب الكعبة على ان لا ينزلوها ما لم يعثروا على ما هو افصح وكانوا يكابرون ويعاندون فيما نزل من الآيات حتى نزلت هذه الآية فادعنوا ولم يبق لهم سبيل الى المكابرة لما ادركوا من كمال بلاغتها التي بذت كل كلام بليغ استوت السفينة على الجودي جبل بجزيرة وقيل بعدا للقوم الظالمين اي هلاكا لهم من قولهم بعد بالكسر بعدا وبعد بعدا اذا اراد البعد البعيد من حيث الهلاك قوله والنظر في هذه الآية من اربع جهات فقدم جهة علم البيان لكون ما في الآية من اللطائف البيانية اغزر واكثر وبالبيان اجدر واوفى واخفى وبالتقديم اولى واحرى وقوله وما يتصل بها اي المجاز والاستعارة والكناية

من الترشيح وذكر القرينة وهو عطف على انها وصحت اضافة معنى اليه ارادا لكونه على
سبيل الحكاية اي معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغالب والماء الغالب يغشى كل
شيء وقد يقال طوفان الظلام وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلب فهو طوفان وغاض
الماء قل ونضب وغاضه يتعدى ولا يتعدى وقوله بنى الكلام جواب لما والاختفاء
في ان ليس معنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو رد ماء البحر وقطع الطوفان ونحو ذلك
بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض والسماء على ما صرح به آخرا بقوله
على تشبيه المراد اي المراد منه اي الشيء الذي اريد منه امر كما يقال المشترك للشركة فيه وهو جمع
الى الحذف والايصال كما في امرتك الخير وتشبيه هيبته للمامور على اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول هو الآمر يقال هبته اي خفته واما المراد في قوله وتشبيه تكوين المراد اي
تحصيله وايجاده فعلى اصله اذ معناه الامر الذي اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعادة
الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على ان المراد الاول بمعنى المراد منه واما بنى الكلام على
التشبيهين لتصوير الاقتدار العظيم وتصوير ان السماوات والارض وهذه الاجرام
العظام اعني السموات والارض والعطف باعتبار تغاير المفهوم تابعة لارادة الله تعالى
من جهة الايجاد والاعدام وتابعة لمشيئته في تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل
وقوله وتحتم عطف على وجوب وضمائر اقتداره ومهابته وامره واشارته ونحو ذلك
لله تعالى وضمائر الجمع من نحوه فوه الى آخره للعقلاء المميزين وضمير ضربت وسراد فيهما للمهابة
والكاف في كالبوح وكابرد للقرآن في الوقوع مثلهما في قولك كما دخل زيد خرج عمرو
وجملة كانها عقلاء في موقع الحال وجملة لا تلتقي في موقع البيان واحد الظرفين اعني الاشارة
خبر لا والآخر اعني بغير الامضاء متعلق به او لو تعلق بالمصدر اعني تلقي كما هو الظاهر لوجب
نصبه اي تلقيا لكونه مشابها للمضاف وقوله ثم بنى على تشبيه هذا يعني التشبيهين المذكورين
وهما تشبيه المراد منه بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الآمر نظم الكلام وفسر بناء نظم الكلام
بمجموع قوله فقال قيل ثم قال كما يرى يا ارض ويا سماء ولم يجعل بناء نظم الكلام على
مجرد ارادة ان يبين معنى ردنا ان نرد الى آخره لانه لا معنى لبناء نظم الكلام عن وساطة
هذا التشبيه لانه لا يوهم الارض والسماء الا بواسطة تشبيههما بالمامور وتشبيه تكوين ما يراد
منهما بامر الآمر للمستبد بقوله قيل مجاز عن اريد ان نرد ماء البحر وانقطاع طوفان السماء من

من باب ذكر المسبب وارادة السبب لان الارادة تكون سببا لوقوع القول وقرينة
هذا المجاز المرسل كون المقول خطاب الجماد فانه يصح ارادة حصول معنى البلع والانقطاع
منه ولا يصح القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض والسماء استعارة مبنية
على تشبيههما بالمامور المذكور وذلك التشبيه بقوله فيما سبق بنى الكلام على تشبيه المراد اي
المراد منه بالمامور الموصوف والظاهر انها استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعني السماء
والارض المراد منها حصول امر واريد المشبه به اعني المامور الموصوف بانه لا يتاتى منه
العصيان ادعاء بقرينة نسبة الخطاب اليه ودخول حرف النداء عليه وهما من خواص
المامور المطيع ويكون هذا تخييلا واما قال المراد انها استعارة تصريحية على ما هو الشائع
من اطلاق لفظ الاستعارة فلا يظهر له وجه صحة سوى ان يحمل على الاستعارة التبعية
في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء بالمنادي والخطاب
بالمخاطب لكن في قوله المشبه المذكور بعض نبوة عن هذا لان المذكور هو تشبيه المراد منه
بالمامور وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على قوله بنى الكلام لا على قوله ثم بنى
على تشبيهه او ثم قال وفي جعل البلع الذي هو اعمال القوة الجاذبة في المطعوم وجذبها
الى المعدة مستعارا لغور الماء في الارض نوع تسامح واما المراد استعارته لجعل الماء غائرا
فيها وهذه استعارة تبعية تحقيقية واستعارة الماء للغذاء على ما ذكر استعارة بالكناية
حيث ذكر المشبه واريد به المشبه به ادعاء بقرينة ايقاع البلع عليه فانه مختص بجذب الغذاء
دون الماء فقيل البلع ريقي وبلع الماء وابتلع الريق يكون مجازا والمص اذا حاول رد
التشبيه الى الكلية لم يمكن له سوى ان يجعل قرينة التي هي الماء استعارة بالكناية ليبقى البلع
على حقيقته لكنه ذهب ههنا الى ان الماء استعارة بالكناية ولا قرينة له سوى البلع و
والبلع استعارة تصريحية ولا قرينة لها سوى الماء وهذا خارج عن القانون فان الماء انما يصلح
استعارة بالكناية ومراد المشبه به ادعاء اذا نسب اليه شيء من خواص المشبه به وكذلك
وذلك حقيقة البلع لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع ولهذا لما جعل الربيع استعارة بالكناية
عن القادر المختار لم يعتبر في انبت استعارة والبلع انما يصلح استعارة تصريحية للغور
اذا نسب الى حقيقة الماء من غير اعتبار استعارة فيه لكنه جرى على طريقته في نطقت
الحال من جعل الحال استعارة بالكناية عن الانسان المتكلم وجعل نطقت استعارة

الامر وهي ولزمه القول بالاستعارة التبعية وعلى القياس يلزمه القول بالاستعارة في ابلعي ايضا قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للتشبيه المتقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود فنفس ابلعي استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر مخاطب ترشيح لاستعارة النداء في يا ارض للارادة استعارة تبعية وهذا يؤيد ما قيل ان يا ارض ويا سماء استعارة تصريحية كما ذكرنا قوله ثم قال ماءك ظاهر كلامه انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادنى الملابسة مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة على ما هو عليه او على خلافه مما يتعلق بالعقل دون الوضع ومما يدل على ان قصد المص الاستعارة جعله ضمير الخطاب ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير المخاطب مما يخص العقلاء وان جعلت المجاز عقليا فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لتكوين المراد كما مر فيكون اللام في الترشيح للعهد اشارة الى قوله ومخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء هذا كله في ابلعي ماءك واما في اقلعي فان اقلاع استعارة لاحتباس المطر بجامع عدم ما قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمامور الذي لا يتاتى منه العصيان والخطاب ترشيح لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل ما مر في ابلعي قوله ثم قال وغيض الماء يعني ان ترك فاعل الافعال المذكورة وبناها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف وتقريره ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل وتعينه لفاعلية ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكتاب تفصيل لذلك وتوضيح ومعنى اقرار الشيء جعله مستقرا ثابتا ساكنا تاركا للحركة واقرارها اضافه الى المفعول واقراره الى الفاعل فقوله وقال بعدا عطف على غاض الماء اي ولم يصرح بمن قال بعدا سلوكا مفعول له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام الى آخره بدل من بيان لسلوك سبيل

سبيل الكناية لا يكتنه اي لا تبلغ كنهه قوله ثم ختم الكلام بالتعريض لقوم نوح الذين لم يذكروا في هذا الكلام باستحقاقهم الدعاء بالهلاك والغرض من هذا التعريض التنبيه لمن سلك طريقة قوم نوح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما لانفسهم لكي مسلكهم لا لغيرهم لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم ووجه التنبيه ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها وختم اظهار مصدر ختم واللام في لمكان متعلق باظهار وضمير اياه للسخط وجهة الاستحقاق للسخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل وان قيامه الطوفان عطف على مكان السخط اي وجوده يعني ختم اظهار لان قيامة الطوفان وقيامة تلك الصورة الهائلة في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ما يشعر به تعليق الحكم بالوصف قوله وهو اي النظر في الآية من جهة علم المعاني هو النظر في فائدة كل كلمة في الآية فقد سبق ان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير بل اكثرها من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب من الفوائد المتعلقة بالكلم اختيار يا على ايا واي والهمزة لكثرة استعمالها ولدلالتها على بعد المنادي المناسب لمقام اظهار العظمة والكبرياء وهو اي الامر الذي يستدعيه المقام البعيد المؤذن بالتهاون بالمنادي ومنها ترك يا ارضي بالكسر على حذف ياء الاضافة لتقوية التهاون بالمنادي اذ في الاضافة تشريف وتكريم ومنها ترك يا ايتها الارض على ما هو الكثير في نداء اسماء الاجناس للاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه الذي لا يناسب المقام بناء على ان ليس القصد الى طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على سائر اسمائهما كالغبراء والخضراء لكونهما اخصر واكثر في الاستعمال واوفى بالمطابقة اعني جمع الامرين المتقابلين فان تقابلهما انما اشتهر بلفظ الارض والسماء والمحسنات البديعية عند المص متعلق بعلم المعاني لاتصالها بخواص التراكيب على ما سبق ومنها اختيار ابلعي على ابتلعي مع كثرة استعماله لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلعي لاستوائهما في عدد الحروف نظرا الى اعتبار همزة الوصل ولقربهما من التشادي اذ لم يعتبر بخلاف ابتلعي ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الافراد دون الجمع لان استكثار الاشياء والانباء مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلعي لئلا يفضي الى كمال عظمة الآمر وكمال انقياد المامور ان تبلع الارض كل ما عليها من الجبال والتلال وساكنات الماء وتعد ما تبين

مقام مو

ان المراد بلع الماء فقط علم ان المراد باقلاع السماء اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شيء
حتى الحركة فلم يحتج الى ذكر متعلق اقلعي احترازا عن الحشو المستغني عنه وقس هذا ايضا مما
يتعلق بباب الايجاز والاطناب من علم المعاني ومنها الاختصار والاحتراز عن
الحشو بترك ذكر حصول المامور به اي قلنا ابلعي فبلعت وقلنا اقلعي فاقلعت لان
الامر من الكبرياء والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج الى ذكر ذلك ومنها اختيار
غيض على غيّض بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك اضافة الماء والامر مع ان المراد
وغيض ماء طوفان السماء وقضي امر نوح وهو انجاز ما وعده الله من اهلاك قومه للاختصار
والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك ومنها اختيار استوت على سويت مع انه اوفق
بغيض وقضي على لفظ المبني للمفعول لان هذا اخصر واوفق لما ذكر فيما يقابل ذلك من
حال وهو قوله وهي تجري بهم بلفظ المبني للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار
ابعد القوم الظالمين بالمصدر المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر من بعد يبعد
كعلم يعلم لقصد تاكيد الاختصار حيث كان ذكر المصدر بمنزلة ذكر الفعل الموكد بالمصدر
فهو ولفظ بعدا اخصر من لفظ ليبعد فكيف مع كونه قايما مقام الفعل والمصدر جميعا
وهو معنى تاكيد الاختصار مع فايدة اخرى هي دلالة لام الاختصاص على ان البعد اي
الهلاك حق لهم ومنها اطلاق الظلم ليتناول بالنظر الى عدم ترجح البعض كل نوع
من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على شناعة سوء اختيارهم في تكذيب الرسل
بانهم اختاروا اطلاقا لا يعود ضرره الا اليهم **قوله** هذا اي هذا الذي ذكرنا هو النظر في
الاية من حيث النظر الى الكلم واما النظر في الاية من حيث النظر الى ترتيب الجمل فمن وجوه منها
تقديم النداء على الامر جريا على ما هو اللازم اذا كان الامر على حقيقته لينبه المامور فيتمكن في
ذهنه ما يعقب التنبيه فيكون ذلك هنا ترشيحا لاستعارة المراد منه استعارة بالكناية
بناء على تشبيهه بالمامور ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل نظرا الى كون ابتداء
الطوفان منها ومنها اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الماء لكونه متصلا
بقصة الماء ومنها اتباع وغيض الماء قوله وقضي الامر لكونه مقصود القصة ومنها
اتباع وقضي الامر حديث السفينة لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها ختم القصة بعد جميع
ما ذكر بالتعريض تنبيها للكل من تكذيب الرسل ووعيدا له **قوله** من جانبي البلاغة يعني علم

علم المعاني المشار اليه في تعريف البلاغة بقوله حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وعلم البيان المشار اليه بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
قوله واما النظر فيها من جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب فقوله ملحقة مبنية
على لفظ اسم المفعول رواية الكتاب الالتواء الاعوجاج وجعله الطريق ذا التواء الى
المطلوب جعله عسر الوصول اليه وقوله يتسابق معانيها من المسابقة هو المطلوب لكن
في نسخة الرواية تسابق بفتح التاء والباء من التسابق بحذف احدى التائين من
المضارع وقوله فالفاظها عربية اي غير مولدة ومستعملة ليست مما اخطات فيه
العامة العذبات جمع العذبة بالفتح وهي الطرف الرقيق من اللسان والاسلات جمع الاسلة
وهي المستدق من اللسان **قوله** ولله در شان التنزيل ظاهر هذا الكلام الدعاء لكن القصد
فيه الى التعجب والوصف بالكمال وكذا تضمين ذلك بقوله لا يتامل العالم الى اخره
والغرض انه لما خص هذه الاية من القرآن بتلك اللطائف نبه على ان كثرة اللطائف
لا يختص بهذه الاية بل يعم الكل وهذه الاية لا يقتصر على ما ذكر من اللطائف بل فيها فوايد
اخر لم يذكر لان الغرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اخذ لطايف علمي المعاني والبيان
وبيان انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين انفع من هذين العلمين وقيل
المراد بالاصول اللغة والنحو والصرف وعلى هذا فالبعدية وجودية ورتبية لا رتبية
وشرفية فقوله لا يسع الحصر يروى برفع الحصر ونصبه اي لا يسع الحصر تلك اللطايف اولا
تسع هي الحصر وقوله وان لا علم عطف على مجرد الارشاد بتقدير المضاف اي بيان ان لا
علم والظرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بمعنى النفي المدلول عليه
بلا علم وانفع وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة اسمه ومنصوبا على انه صفة
والخبر محذوف وضمير منه لعلمي المعاني والبيان ويروى منهما على ان الضمير للعلمين وعلى المراد
والمراد انه متعلقان بافراد فان قيل قد سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنه فكيف قال ولا الكشف للقناع عن وجه اعجازه مع انه يحكم دليل الخطاب وعلى سبيل
الاستعمال يقتضي تشارك علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز قلنا المنفي هو ان
يمكن وصفه وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع على كنهه على ما ينبغي غنية استغنا
كشف القناع والمثبت هو ان اماطة اللثام عن وجوه البلاغة التي الاعجاز على ما انها

علي ما قال هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه اي به يعرف من بين العلوم
كون القرآن في اعلي طبقات البلاغة واقصي مراتب الفصاحة وتخميره للعلمين من جهة
كونهما علما واحدا نظرا الي كون البيان شعبة من علم المعاني او من جهة ان بعد لفظ العلم
مضافا الي المعاني والبيان جميعا ومظان التاويل المواضع التي يجب صرفها عن الظاهر
لكونها علي خلاف ما عليه الواقع فالتفسير يتعلق ببيان المعاني ووجوه الاعراب واللغات
وخواص التراكيب والنكت والاساليب واسباب النزول وما يتعلق بذلك من الروايات
والتاويل التصرف في الظواهر برجعها الي ما عليه الآل من المقصود بحسب الظن الغالب واتباع
القواطع وقوله ضيمت واستلبت علي لفظ المبني للمفعول من ضامه حقه ظلمه فيه واستلبه
الشيء اخذه منه فجاءة ان وقعت اي لان وقعت او بان وقعت واخذوا بهامن قولهم
اخذت بالخطام وانه ابلغ من اخذت الخطام والمآخذ موضع الاخذ وتقديرا وما يوخذ
منه الشيء واخرج فيقال اخذه منه والي ما يوخذ فيه ويوقف عليه والتعويل رفع الصوت
بالبكاء والويل كلمة هلاك وعذاب وفلان علي ويل من كذا اي علي التلفظ بهذه الكلمة
يقول يا ويل من ام كذا اي علي العذاب والهلاك يعني بسبب انهم لا يعلمون الماخذ الذي
يجب ان يوخذ الآية منه وفيه والمحمل الذي يجب ان يحمل عليه ويصرف اليه لجهلهم بهذا العلم
ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك حتي يطلبوه ويرجعوا الي من يعلمه يعبر الآيات كانها تاخذ
في رفع الصوت بالبكاء وكان يقول يا ويلنا من هولاء الجهلة وهم لا يرضون رانا برايهم
بل يظنون انهم احسنوا الصنع في حق الآيات وماخذها ومحاملها واقول رحم الله الشيخ السكاكي
كيف لو ادرك زماننا هذا **قوله** ثم مع ما ثبت لهذا العلم الذي هو علم البلاغة المفصل
الي علمي المعاني والبيان من الشرف والفضل علي كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي كشف
الاستار عن وجوه الاعجاز المفضي الي تصديق النبي عليه السلام المثمر لنظام المعاش ونجاة
المعاد واعني سعادة الدارين قد اخص من بين العلوم بحيف شديد وضيم عظيم من جهة قلة
انصاره واعوانه والاعتناء بشانه وكثرة الاخذ من جوانبه واركانه بحيث لا يري علما
لقي من الظلم ما لقيه هذا العلم ولا ابتلي من تكليف الذل بما ابتلي به هذا العلم اذ لا يوجد قبل
تاليف هذا الكتاب من مهد له القاعدة والاساس الذي يبني العلم عليه ورتب له الامثلة
من التنزيل وكلام الفصحاء التي تصلح لان تستشهد بها وبين له فيما يتعلق بتصوراته الحدود

والرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول والقوانين ومن
جهة الادلة الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما تفرق من فروعه واصوله واستخلاص
ما وقع في ايدي المتغلبة من ابوابه وفصوله فيما هو علم برأسه في تفرق اجزائه فيما بين العلوم
كايدي سبا ابن يشجب بن يعرب بن قحطان في تفرقهم في البلاد حين ارسل عليهم سيل
العرم وهما اسمان جعلا اسما واحدا مثل معدي كرب وهو منصرف لكونه نكرة لا يقع الا
حالا والكلام في اعرابه وبناء صدره مذكور في كتب النحو الدبور ريح تقابل الصبا وهو
ريح مهبها المستوي ان تهب من موضع مطلع الشمس اذا استوي الليل والنهار وان
شئت ان تعرف صدق ما ذكر من الدعوي فانظر باب التعريفات لاكتساب التصورات
وباب القياسات لاكتساب التصديقات فان كلا منهما جزء من هذا العلم علي ما سنشير
اليه وقد وقع في ايدي الفلاسفة وتتبع وانظر صفحة وجه اكثر ابواب اصول الفقه من
اي علم هو في ايدي من هو يعني انه من هذا العلم وقد وقع في ايدي الفقهاء والاصوليين
وذلك كالحقيقة والمجاز والصريح والكناية والوصف والشرط والاستثناء والعبارة
والاشارة والنص والايماء وغير ذلك من مباحث الاصول وعد غير ما ذكرنا وعد مرة
بعد اخري لتعرف ان كثيرا من مباحثه وقعت في ايدي النحاة علي ما حواه كتاب سيبويه
وان العمدة من علم التفسير ليست الا مسائل هذا العلم وشعبها وفروعها وان الكثير من
تمسكات المتكلمين بالادلة السمعية ليست الا منه وقوله ولكن الله استدرك فما ذكر
من الظلم والحيف علي هذا العلم وتفرق اجزائه في ايدي الفرق خبر لكن هو الشرط اعني اذ
وفق مع الجواب اعني عسي وجملت حكمة اعتراض ويحتمل ان يكون هو الخبر واذ وفق
متعلق به وعسي الله ان يعطي القوس باريها اي ما حقها ومصلحها استيناف واعط القوس
باريها مثل في اعطاء الشيء لمن يعرف حاله والمعني ارجو من الله ان يعطي هذا العلم من
يقوم به علي ما ينبغي ويخدم هذا الكتاب حق خدمته والحمد لله الذي لم يخيب رجاء ولم يسبل
عليه عطائه **قوله** بحول متعلق بيعطي او بخير بك والحول الحيلة والقول القوة يقال الحول
من الله وبالله ومرجعا البلاغة هما المعاني والبيان المشار اليهما بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية علي وجهها وتوعا الفصاحة هما اللفظية
والمعنوية والحلة رداء وازار ولا يسمي حلة حتي يكون ثوبين **قوله** فهذا وجوه مخصوصة

غير جهات الحسن الراجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يصار اليه اي في كثير من
الاحيان يرجع اليها القصد بتحسين الكلام وتسمى من توابع البلاغة ولا تتعلق لما هو الحسن
الذاتي للكلام فلذا اخره عن البيان ايضا مع جعلها مرجحة في تعريف المعاني بقوله وما
يتصل بها من الاستحسان وغيره على ما مر ولذا قل التفات المص اليه حيث قال لا
علينا اي لا باس علينا ان نشير الى الاعرف منها بمعنى عدم التعرض للكثير عبرات بع
ولا للشايع على سبيل تمام القصد والاستقصاء ونحن ايضا نقتفي اثره في ذلك لما
عرفت من ان ليس قصدنا في هذا الكتاب الا التنبيه على دقايق الكتاب والتوضيح
لما قصده في كل باب قوله فمن القسم الاول يعني الراجع الى المعنى المطابقة هي في اللغة
الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت احدهما على حذو الآخر وطابق الفرس في جريه
وضع رجليه مكان يديه وهي ذكر المعنيين المتضادين اي المتقابلين في الجملة معا نوفق مع ايقاع
توافق بين ما هو في غاية التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة والابكاء مع الاضحاك و
والاثبات مع النزع والاعزاز مع الاذلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة في الامثلة
المذكورة ويتوهم من نظر الى ظاهر كون المعنيين متقابلين فقال الاليق من حيث المعنى
اي يسمى باسم المقابلة وبالنظر الى الذي ذكرنا سمي النوع الثاني اعني الجمع بين الاشياء
الموافقة باسم المقابلة كانك لما ذكرت هذا بازاء ذلك جعلته مخالفا له بعدما كان
موافقا واما بالنظر الى نفس المعنى فالاليق به ان يسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق
المذكورة في تفسير المقابلة خلاف التضاد سواء كان منهما تماثل وتناسب ولا كالضحك
والقلة وكالاعطاء والاتقاء ونحو ذلك مما لا تضاد فيه ثم في العبارة اختصار بحذف
المعطوف اي بين ضديهما او اضداد ليشمل صورة الاكثر ومن هنا ينقسم المقابلة
الى مقابلة الاثنين بالاثنين والثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة فما فوق ذلك وقوله
ثم اذا شرطت هنا اي فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا شرطت هناك اي فيما بين الضدين
او الاضداد ضد ذلك الشرط وبهذا القيد خرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل حيث لم يشترط في الاضداد ضد
الاجتماع واما مثل قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فداخل اذ لم يشترط في
شيء من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء والتكذيب ضد التصديق ظاهر واما

واما كون الاستغناء ضد الاتقاء فمبني على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الاتقاء
اذ المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى ولم يرغب فيه بمنزلة الشيء المستغنى عنه
فترك الاتقاء او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله ولم يحترز عن المعاصي
واتباع الهوى وقوله جعل ضدا وهو التيسير مشتركا بين اضداد وذلك مبني على ان التيسير
للعسرى عبارة عن التعسير ثم الظاهر ان المقابلة داخلة في تفسيرها لا نوع مقابل لها
لظهور انها جمع بين امرين متضادين مع خصوصية وقد يجاب بان المراد في المطابقة
ان يذكر الشيء وحده مع ضده من غير ان يتخللهما امر مناسب متفق وفي المقابلة ان يذكر
المتفقان ثم المتضادان فلا يتصادقان وفيه نظر لانه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام
الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجملة سواء كان مع تخلل فاصل اولا
ولهذا جعل قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك
مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق تفسير المقابلة عليه
قوله ومنه المشاكلة وهي في اللغة الموافقة وفسرها بان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبة ذلك الغير سواء كان بينهما من انواع العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة
على جزاء السيئة المسبب منها المترتب عليها اولا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص
ومن هنا قوي اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة
ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحبة
مصححا لاستعمال لفظ ذلك المصاحب عليه او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون
مجازا والاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكليف والتحكم ونجد مضارع متكلم
من اجاد الشيء حسنه الجزم على كونه جواب الامر فعبر عن خيطوا باطبخوا لوقوعه في صحبة طبخ
الطعام تحقيقا ومثل بقوله تعالى صبغة الله اشارة الى انه قد يكون تقديرا وذلك
ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك
تطهيرا للاولاد واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فجعل هنا
صبغة الله بمعنى تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله امنا بالله لما فيه من معنى التطهير
لان الايمان بالله يطهر النفوس فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله بناء على المشاكلة لوقوعه
في صحبة صبغة النصارى تقديرا بمعونة القرينة الحالية وان لم يذكر في اللفظ وهذا كما

تقول لمن لا يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام وحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة المبنية على قرينة الحال ومعنى الآية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى ومنه في قوله تعالى فاعتدوا عليه ذكر جزاء العدوان بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبته بقوله فمن اعتدى عليكم والانجزاء الاعتداء يكون عدلا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون بلفظ المكر الذي معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر بها لوقوعه في صحبة مكروا وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله لا اعلم ما في نفسك لوقوعه في صحبة نفس الانسان بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة فلا يطلق على الله بدون المشاكلة واما في قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان فقد اطلق اليد في حق الله تعالى بطريق المشاكلة لقول اليهود ولكن القصد بذكر بسط اليد الكناية عن كونه جوادا من غير تصور يد وجارحة على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي وان شرط فتصويره وتمثيل بحال من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير لا يحتاج الى اعتبار المشاكلة فيه تردد **قوله** ومنه مراعاة النظير ويسمى التوفيق والتناسب والائتلاف والتلفيق وهي جمع المتشابهات اي ذكر المعاني بالفاظ يكون لها معان متناسبة في الجملة وان لم يكن مرادة في هذا الاطلاق كما في بيت ابي العلاء فان التشبيه به انما يتحقق اذا اريد بالحرف احد اقسام الكلمة وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على الحروف والمقصود بالحرف في البيت الناقة المهزولة وبالنون الحوت وبالراء الضارب على الرئة من رايته اصبت رئته وبالدال اسم الفاعل من دلا الركائب رفق بسيرها وبالنقط ما نقاط على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الرمط في البيت السابق نحل عن الرمط الا ما في غادة لها في عقيل من عماكها رمط والرمط جلدة قدر ما بين السرة والركبة يلبسها الاماء الحيض بمنزلة الازار والثاني بمعنى الجماعة والغادة الناعمة والمعنى نحل هذه الغادة عن لبس لباس الاماء وعن ان

ادواسم

ان تركب من الشوق ما هي في الضمر والانحناء كالحوت تركها الاعرابي لزيادة الاطلاق فيضرب رئتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال والاشبه ان يسمى مثل هذا ايهام التناسب كما ان مثل **قوله** لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب براسه فبكى يسمى ايهام التضاد لما بين البكاء والضحك الحقيقي من التضاد وان كان المراد به ههنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال مراعاة النظير قوله والشمس والقمر بحسبان ومثله قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والقسي جمع قوس والمعطفات المحنيات والمبرية المنحوتة من براه نحته **قوله** ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وفي الاساس الهديل يزاوج العكرمة اي ذكر الحمام انثاه وزاوج بين الشيئين وخسرها بان يزاوج اي يوقع في الازدواج بين معنيين كما بين في الشرط والجزاء في ترتيب امر كقول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن الحب فلج بي الهوى ولزمني اصاخ استمع الى النمام الذي يشي الحديث ويزينه وصدقه فيما افترى على فلج به الهجر زاوج بين المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء وهما نهي الناهي واصاخته المحبوب الى الواشي في ترتب لجاج شيء عليهما اما على نهي الناهي فلجاج الهوى واما على اصاخته فلجاج الهجر وتحصيل معناه ان يجعل معنى لازما للشرط ثم يجعل معنى آخر مقارنا له في الجزاء فانه جعل لجاج الهوى به لازما للشرط الذي هو نهي الناهي ثم يجعل لجاج الهجر بالمحبوب مقارنا له في الجزاء الذي هو الاصاخة الى الواشي واما ما قيل معناه ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء **قوله** ومنه اللف والنشر وتفسيره ظاهر من الكتاب وتوحيد الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما لنوع مخصوص من الصنعة والمراد باللف في الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما في قوله تعالى ومن آياته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الشبلي اخذا بالاقل والا فيجوز ان يكون اللف من اشياء كما في **قوله** كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وكذا اشتمال الكلام على متعلق بواحد ومتعلق باخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية ويسمى اللف والنشر المرتب وعلى عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او على اختلاط ويسمى المشوش والاقسام انما يتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى الاستعمال

في اللف الاجمالي على ان يذكر النشر بكلمة او دون الواو ولقوله تعالى وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد
الامرين واما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وقوله من غير تعيين في موضع الصفة
لمصدر اي اتيانا كائنا من غير تعيين وقوله ثقة مفعول له لتتبعهما باعتبار القيد الاخير
اعني من غير تعيين اي للوثوق بان السامع يرد كلا من المتعلقين الى الواحد الذي لك
المتعلق له فان قيل ضمير لتسكنوا فيه عائد الى الليل لا محالة وهو تعيين قلت احتمال
كونه للنهار عدم التعيين قوله ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين فصاعدا في نوع
ان ثبت لهما معنى كليا يجمعهما وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل اي فقد
ثبت الادخال صاعدا مترقيا من الاثنين الى ثلثة او اربعة او اكثر ورواية ان الشباب
بكسر الهمزة والمروي من الشعر وهو لابي العتاهية قلت لمجاشع بن مسعدة ان الشباب
والفراغ والجدة اي الاستغناء مصدر وجد في المال وجدا ووجدا وجدة واصلها
وجدة مفسدة للمرء اي مفسدة وهي ما يدعو المرء الى الفساد وذلك لان الشباب داع
الى اتباع الهوى والفراغ عدم مانع والجدة حصول اسباب من خارج فاي مفسدة تكون
اعظم من هذا وفي تمثيله للشيئين فصاعدا بالآية بعد البيت تعكيس للنشر صورة ومعنى قوله
ومنه التفريق اوقع التباين بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع النوال والبدرة
عشرة آلاف درهم قوله ومنه التقسيم والآد بيان شيء ذو جزئين اضيف الى احد
جزئيه القول والى الآخر الفقر واكل الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقته من اكلة
الاكباد وتميز عن اللف والنشر بانك فيه تضيف ما لكل اليه من غير تفويض الى فهم السامع
وتعويل عليه وفي اللف والنشر تذكر ما لكل منهما ليضيفه السامع اليه فان قيل فقد ذكرتم
في قوله تعالى لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافة فيه ولا تعيين من جهة
احتمال ان يعود الى النهار فكذا ههنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة الى هذا او ذاك فلا تعيين
فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان جعل مثل هذا اضافة وتعيينا فينبغي ان يكون
لتسكنوا فيه ايضا من باب التقسيم قلت لما كان الضمير واحدا محتملا للعود الى النهار كما
يعود الى الليل من غير تفرقة لم يكن فيه تعيين واضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه
فان قولنا هذا طويل وهذا قصير اضافة ما لكل اليه ولا يتصور في مثله التعيين لان لا دمين

الا ويبين بقيا على اطلاقهما لم يعتبر التعيين لتصور تعين الاضافة الى كل بخلاف قوله
ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا
يشج فلا يرثي له احد فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى عير الحي لان القرب فيه اقل
بحيث يحتاج الى حرف تنبيه وذا اشارة الى الوتد لغاية قربه ولو سلم فغاية الامر ان
اللف والنشر مع التقسيم يجتمعان في بعض الصور ولا خفاء في صدق كل بدون الآخر
فيصح ان يجعلا نوعين من المحسنات قوله ومنه الجمع مع التفريق قوله ومنه الجمع مع
التقسيم وهو ان يجمع امور كثيرة اي فوق الواحد فيتناول شيئين فصاعدا تحت حكم
واحد وهذا مفهوم الجمع ثم يقسم اي يوقع التقسيم بان يضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك
المجموع ما هو له عندك على ما هو عند التقسيم كما في بيتي المتنبي فانه جمع بقوله وارضهم لك
مصطاف اي موضع اقامة بالصيف ومرتبع اي موضع اقامة بالربيع ارض الروم وقيامها
بكونها خالصة للممدوح لظهور ان المراد بارضهم ملكهم وولايتهم بجميع ما يحويه لا الغبراء نفسها
ثم اضاف الى المنكوحات السبي والى المولود القتل وعبر عنهما بلفظ ما لانه في قلة مبالاته
حتى كانهما من جنس غير ذوي العقول وكذا بالاموال المضاف اليها النهب والزرع
المضاف اليها الحرق او تقسيم متعدد الى اقسام بان تضيف الى كل ما هو له ثم تجمعه وتدخله
في نوع اي تحت حكم كما في بيت حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهوام ذوا اجزاء بان جعل
البعض منها ضر الاعداء والبعض نفع الاشياع والاولياء ثم جمع الامرين تحت نوع واحد
هو السجية والطبيعة واعلم ان فيما وقع الينا من نسخ ديوان المتنبي وشروحه قبل قوله
للسبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع
وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعدة ابيات وعلى هذا فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح
اجمالا على ما يشمل السبي والقتل والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بما سبق فالاد
المقابر والارباض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب
النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء متعبد النصارى والسجية الغريزة والخلق
جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة وهو في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال
والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق والبيت كالذي قبله قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم
وتفسيره ظاهر مما سبق فلهذا اقتصر على ذكر المثال بيت له فقد ادخل محيا الحبيب وخده

[illegible]

بال المحب تحت حكم التشبيه بالنار ثم فرق فجعل جهة الشبه في المحيا هو الضوء وفي حرقة البال
هو الحر ثم قسم فجعل المحيا من ضوء في احتيال وجلال والقلب من حرقة في اختلال
وفساد حال قوله ولك ان تلحق بهذا القبيل اي الجمع مع التفريق والتقسيم قوله تعالى
يوم يأت اي الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس اي بما ينفع من جواب او
شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او
المأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل والزفير اخراج النفس
والشهيق رده فقوله لا تكلم نفس جمع للانفس بعدم التكلم لعموم النكرة بالنفي وقوله
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للتباين بين النفوس التي هي اهل
الموقف وقوله فاما الذين شقوا الى الآخر تقسيم واضافة الى السعداء ما لهم من نعيم
الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار وتوجيه الاستثناء بقوله الا ما شاء ربك
اما في حق اهل النار فهو ان فساق المؤمنين يخرجون منها فلا يبقى الكل في النار ابدا واما في
حق اهل الجنة فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها من وقت دخول الجنة الجنة واهل النار
النار كفساق المؤمنين فارقوا ايام العذاب وقد سعدوا بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بالمعاصي قوله ومنه الايهام وهو ان يكون للفظ استعمالان حقيقيان
او مجازيان او مختلفان قريب وبعيد بالنظر الى المعنى فيذكر اللفظ لايقاع المعنى القريب
في وهم السامع وفهمه ابتداء الى ان يظهر اخرا بالتأمل والنظر الى ما نصب من القرينة ان
المراد هو المعنى البعيد كقول الشاعر حملناهم اي العدى على الدهم جمع ادهم والمراد القيود
ومعنى حملهم عليها تقييدهم بها ووضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعدما خلعنا عليهم بالطعان
ملابسا اي لبسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء وقد اوهم من اول الامر ان
المراد بالحمل على الدهم اركابهم الافراس السود من قولهم فرس ادهم اي اسود وقوله طرا
اي جميعا حال من ضميرهم وكذا استوى معناه القريب استقر وتمكن كقولك استوى على ظهر
دابة وليس بمراد والبعيد استولى وهو المراد نظرا الى امتناع المكان على الباري تعالى
وتقدس والقبضة معناها القريب المقدار المقبوض بالكف تسمية للمفعول بالمصدر وهو مستحيل
في حق الباري تعالى والبعيد المجازي هو الشيء الحقير القليل جدا وكذا اليمين ظاهره

[illegible]

ظاهره اليد الاولى وانما المراد القدرة مجازا واكثر متشابهات القرآن اي ما يتضح
بحيث لا يعلم تأويله الا الله على رأي والا الله والراسخون في العلم على رأي من قبيل الايهام
حيث يتبادر الى الفهم معانيها القريبة كاليد والوجه والمجيء والحروف المقطعات ونحو
ذلك وانما المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها الا الله او الا الله والراسخون في العلم وانما
قال اكثر لان البعض مما يتبادر الذهن اولا الى معانيها المجازية مثل بل يداه مبسوطتان
واعلم ان ما ذكر من ان اليد مجاز عن القدرة واستوى بمعنى استولى فانما هو من
اهل الظواهر او لا اهل الظواهر والمحققون على انهما تمثيلات وكنايات لا مجاز في مفرداتها
قوله ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم الكلام عن تفسيره باسمه ومثاله والنظر
في وجه التسمية على الاتم الاغلب والا فقد يجري في غير المدح كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره
وكقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل يجري في الذم ايضا
حتى يسمى تأكيد الذم بما يشبه المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه ظالم وفلان جاهل
الا انه فاسق والاستثناء في البيت منقطع بمعنى لكن قصدا الى الاستدراك ولكن
صرح في ذلك وسوى مستعار له وفي تفريد التأكيد في هذا الباب زيادة تحقيق
يطلب من شرح التلخيص قوله ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين فقيل كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين ولهذا
يسمى التوجيه محتمل الضدين وفسر بعضهم بكون احدهما مدحا والآخر ذما فان قوله
ليت عينيه سواء يحتمل تمني استوائهما في الصحة والابصار فيكون وتمني خيرا وتمني استوائهما
في العور فيكون ذما ونعني خبر فعلي هذا يكون معنى قوله والمتشابهات من القرآن داخل
في هذا النوع باعتبار انها من هذا القبيل من حيث يحتمل المعنيين المختلفين وان لم يكونا
على السواء بل احدهما بعيد مراد والآخر قريب غير مراد وايضا المعنيان فيها لا يجب
ان يكونا مدحا وذما من اجرى هذا المعنى في المتشابهات ايضا فزعم ان كلا منها يحتمل
وجهين ظاهرا غير مناسب لله تعالى كان فيه نوع منقصة وآخر مناسبا هو مدح ونحو
مع شناعته لا يجري في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمصراع المذكور يروى
انه لبسنا وقال لخياط خط لي ثوبا لا يدري اجبة ام قباء اقول فيك شعرا لا يدري

امدح ام هجاء فحاط فقال بشار خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس يدري امديح ام هجاء قوله ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل لوقوعه في كلام الله تعالى والمصراعان المذكوران من قصيدة ذي الرمة قال اذاك ام نمش بالوشي اكرعه مسفع الخد غاد ناشط شبب ثم قال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب نمش القوايم فيها خطوط سود المسفع الاسود الغادي الذاهب غدوة الناشط الذي يخرج من ارض الى ارض والشبب الثور المسن الى الذي انتهى اسنانه الخاضب الظليم الذي اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفر ولا يقال ذلك الا للظليم وهو النعام دون النعامة والسي المستوي من الارض منقلب اي راجع الى افراخه الثلثين شبه ناقته بحمار الوحش ثم بالثور الوحشي ثم بالظليم وتوسط بين التشبيهات همزة الاستفهام تجاهلا وتحيرا في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك الاول اشارة الى الحمار الموصوف في الابيات السابقة والثاني الى الثور وهو مبتدا محذوف الخبر اي اذاك الحمار شبيه ناقتي ام الثور النمش واذاك الثور شبيهها ام الظليم الخاضب واما قول الخارجية ايا شجر الخابور تقدم في تنكير المسند اليه والتجاهل فيه موضعين استفهام مالك ولفظ كان واما قوله تعالى قل من يرزقكم من السماء والارض قل الله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين نعلم انا على هدى وانتم في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم لئلا يغضب الخصوم ويتفكروا في هذا ويعلموا بالفكر انا على هدى وانتم على الضلال فيرجعوا الى الهدى فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه ان التجاهل في باب البلاغة والى تحرها والبلاغة مرجعها الى علم المعاني والبيان فكيف يكون التجاهل من الوجوه المحسنة الخارجة عن البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاغراض والالتفات قلنا قد تقرر ان مباحث الوجوه المحسنة من علم المعاني وليست علما مغايرا له خارجا عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشي داخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال خارجا عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزايد على حصول اصل البلاغة مثلا الالتفات من حيث مطابقته لمقتضى الحال غير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية يتعلق بعلم البيان ومن جهة كونه حسنا للكلام زايدا يحصل البلاغة بدونه

بدونه فقد يكون من علم البديع وعلى هذا القياس قوله ومنه الاعتراض وهو ان تدرج اثناء الكلام ما يتم المعنى بدونه يشعر بانه قد يكون في اثناء الكلام ومن الكلامين المتصلين معنى وانه يكون جملة لها محل ولا محل لها وبغير جملة فتحوّز غير معتد بها حال من صوب الربيع وقع اعتراضا لدفع الايهام وقوله وما عمري على بهين اعتراض بالواو بين القسم وجوابه وصوب الربيع نزول المطر بالربيع والديمة مطر ليس معه رعد ولا برق ويكون زمانه كثيرا اقله ثلث الليل او ثلث النهار وتعقبت بطلا اي باطلا والاكارع جمع اكرع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في اصل الوضع والمراد هنا الجماعة من الناس وقوله لا زال يحيى اعتراض للدعا بين اسم ان وخبره وقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه بقوله فلا اقسم على ان لا مزيدة او مفيدة بمعنى ان الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم بمواقع النجوم اي بمواضع سقوطها وغروبها الدالة بزوال اثرها على وجود مؤثر لا يزول وبين جوابه ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوايدها ومن المذموم ما لا يكون له فايدة يعتد بها ومما يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية وهو انه لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر في الاعتراض معنى اختصاص بما قبله قوله ومنه الاستتباع اما دلالة البيت على المدح بالشجاعة فظاهر واما استتباعه المدح بكمال السخاء وجلال القدر فانه لولا ذلك لما كان لتهنية الناس بخلود جهة فان الناس انما يهنأون بخلود من يعتد بهم مالا وكمالا وينتفعون به جاها او جلالا لا بخلاف ما اذا قلت نهبت من الاعمار ما لو جمعته لبقيت مخلدا فانه لا يدل الا على الشجاعة وكثرة القتلى نعم تخصيص الاعمار بالذكر ربما يفيد ان قصده لم يكن الا نظام العالم وضبط امر الانام لا جمع الحطام قوله ومنه تقليل الالفاظ وتكثيرها تقليل حروف اللفظ وتكثيرها مع اتحاد المعنى فيما اقل حروفا من هيا وغاض من نقص فالتقليل يكون من المحسنات في مقام يناسبه والتكثير في مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى بعيد جدا ويتفرع على تقليل الالفاظ وتكثيرها الايجاز في الكلام والاطناب لانهما انما يعتبران بالذات في الجمل على ما سبق في ذكرهما انهما عبارتان عن طي الجمل من البين والاطنابها فلذا جعل تقليل الحروف وتكثيرها مبنى لهما لا نفسهما

قوله ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ اذ قد يكون احد المتجانسين مركبا والمراد بالتشابه التشابه على كيفية مخصوصة يقع الاشارة اليها عند تعديد الانواع احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسان التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وانما يتفاوتان في المعنى مثل رَحْبة بمعنى فناء الدار ورَحَبة بمعنى الواسعة ولا يضره التفاوت في الاسمية والفعلية كقوله ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله او الاسمية والوصفية كقوله سمي وحمى بني سام وحام وليس كمثله سام وحام او الافراد والجمعية كقول الحريري وذا ذمام وفت العهد وذمم ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء او الافراد والتركيب كقول الشاعر اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة او في كون كل منهما تركيبا آخر مثل جاملنا ولا جام لنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يخص باسم خاص قوله وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل جاملنا ولا جام لنا فانه لا يكون ناقصا بل تاما لا يقال قد جعل فيه تجنيس الخط مثل غرك عزك وعندك عبدك مما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط لانا نقول المراد اختلال الهيئة مع اتحاد المادة فان ضمير ان يختلف للمتجانسين الجناس التام وامّا اذا اختلفت الهيئة والصورة جميعا مثل جاملنا فلا جام لنا بصيغة الامر فقط انه ليس بتام وهل يكون من هذا الناقص فيه تردد مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة البتة وان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال المراد دون الصورة النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الآخر اي بصورته النوعية فيكون المعنى انه يختلف الهيئات العارضة للحروف دون الحروف انفسها اي يكون حروف هذا المجانس نفس حروف ذاك وهذا سديد من جهة المعنى لكن قلما ينساق اليه الذهن في الفنون الادبية ثم اختلاف الهيئة قد يكون لمجرد اختلاف الحركة كالبَرد مع البُرد بفتح الباء وضمها او بالحركة والسكون كالشَرَك والشِرْك بفتح الشين والراء وبكسر الشين وسكون الراء وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف بالتشديد والتخفيف كمُفْرِط بسكون الفاء وتخفيف

وتخفيف الراء مع مفرّط بفتح الفاء وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدد حرفين ادرج احدهما في الآخر وكان ينبغي ان يجعل المُفْرِط والمفرّط من قبيل الاختلاف في الصورة كالساق والمساق بزيادة حرف لا من قبيل الشرك والشرك بزيادة حركة اجاب بان الحرف المشدد في باب التجنيس يقام مقام المخفف فاعلم ذلك ولا يعترض بان الاختلاف في المُفْرِط والمُفرّط ليس بالهيئة فقط بل بالصورة ايضا وما ذكرهنا يرشدك الى ان المراد بالصورة الصورة الخطية لا النوعية والشرك بالفتح حبالة الصايد والشرك الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير قوله وثالثها الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في الاول مثل لي كالي او الوسط مثل جدي اي حظي وجهدي وبناه على ان المشدد حرف واحد او في الآخر مثل كاس كاسب والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف فقط على ما صرح به البعض حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن من المذيل قوله ورابعها التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسان بحرف والمطرف وهو ان يختلفا بحرفين مع تقارب المخرج بين الحرف والحرفين في هذا الحرف او الحرفين في ذاك ففي المضارع الحرف المختلف يكون في الاول مثل دامس اي مظلم وطامس اي دارس يقال دمس الظلام اشتد وطمس الطريق المحي ودرس وفي الوسط مثل جحب هو ما يحجب اي يربي في النار وحب هو ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وفي الآخر مثل كتب وهو القرب وكتم وهو القرف كتمه عن الامر صرفه عنه او سعة البطن او الشبع يقال الاكتم للواسع البطن او الشبعان وفي الحرفين كقولهم ما خصصتني وانما خستني اي جعلتني خسيس القدر او الخط ولم يذكر مثال الحرفين الاول او الآخر لعدم وقوعه ولا يخفى قرب مخارج الحروف التي بها الاختلاف قوله وخامسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان في حرف وحرفين لكن حال كونه غير متقارب لقرب المخرج مثل سعيد بعيد وكاذب كاتب وعايد وغابث في الاقسام الثلثة والحرفان المختلفان في التجنيس اللاحق اذا اتفقا خطا وكتابة سمي التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس خط يعني يكون من قبيل التجنيس التصحيف قد الخط المغير يكون الكلمتين متشابهين في الكتابة دون التلفظ سوآ كانا من قبيل التجنيس اللاحق او لا يكونا قوله والمتجانسان اذا وردا في الاسجاع او القوافي بحيث يكون

احدهما ضميمة للآخر بمنزلة السجع والجنبية له سمي التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء
كان التجنيس تاما مثل وجد وجد ولج ولج او ناقصا مثل حبيون ليبنون ومن سبا بنبا
او مذيلا مثل النعم غم والدمم سم ونظيره في القافية من الناقص قول البحتري من كل
ساجي الطرف اطرف اجدا غيد ومهفهف الكشحين احوى احور ومن المذيل قول
ابي الفتح البستي ابا العباس لا تحسب باني لشيئي حلى الاشعار عار فلي طبع كسلسال
معين زلال من الاحجار جار قوله وههنا نوع آخر من التجنيس يسمي التجنيس المشوش اذ
يتوهم تارة انه تجنيس طرف لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبي المخرج وليس بذاك
لاختلافهما في صورة الخط وتارة انه تجنيس خط لكون الطرفين المختلفين كالغين والعين
في بلاغة وبراعة متفقين في الخط وليس بذاك لعدم اتفاق الطرفين الآخرين اعني
اللام والراء في صورة الخط قوله واذا وقع يريد ان المتجانسين في الجناس التام
ان لم يختلفا افرادا وتركيبا فلا كلام فيه وان اختلفا فان اتفقا في الخط سمي التجنيس
متشابها مثل ذاهبة اسم فاعل من ذهب فانه مفرد وذا هبة باضافة ذي الى الهبة
اي صاحب هبة فانه مركب ايضا في وصورة الخط واحدة وان اختلفا في الخط ايضا
سمي مفروقا لافتراقهما في الخط مثل جاء لنا وهو مفرد نظرا الى كون الضمير المتصل وان كان
منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل والمتجانس الآخر من لا جام لنا مركب لان جام اسم لا ولنا
خبره ولا اتفاق في صورة الخط وقد يعتذر عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا بان
المراد بقوله واذا وقع احد المتجانسين في التام مركبا اعم من ان يكون الآخر مفردا
او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق قسمين احدهما ان يكون المتجانسان مركبين
والآخران يكون مختلفين افرادا وتركيبا قوله ومما يلحق يريد انه قد يلحق بالتجنيس
ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين يتوهم في بادي النظر وقبل التامل
انهما يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر
ان قال من القول والقالين من قلاه يقليه ابغضه وكذا اجنا الجنتين فان جني ماخوذ
من الجني والجنة مضاعف من جنة ستره وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين الى اصل واحد
في الاشتقاق مثل اقم وجوه من اقام يقيم وقوم من قام يقوم مع القيم وهو فيعل
من قام يقوم مثل جيد وكذا الروح والريحان اذ ليس في اللغة الراء مع الياء والحاء وانما

وانما هو بالواو ولا غير فانما وقع الياء فهي من الواو ومعني روح وريحان رحمة
ورزق فعوله يلحق الكلمتان اي جمع الكلمتين وتناسبهما قوله ومن جهات الحسن
لم يات بالضمير العائد الى القسم الثاني لبعد العهد بالمرجع ولا باسمه الظاهر لبعد العهد
بتفسيره وقوله الكلمتين المتكررتين يعني اذا اتحد المعني ووصفهما بالمتكررتين نظرا الى
ان كلا منهما متكررة بالنسبة الى الاخري او المتجانستين يعني اذا اختلف ولم يبين
ان المراد التجنيس التام او اعم والملحقين بالتجانس اي بالمتجانستين جريا على ما قال
ويلحق بالتجنيس الكلمتان والمراد بالالحاق اعم من يكون بالاشتقاق او لشبهة الاشتقاق
فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى وقوع الاخري في احد المواضع الخمسة يصير اقسام رد العجز
على الصدر عشرين قسما حاصلة من ضرب الاربعة في الخمسة واورد المص مثالا من
عنده وترددوه في الاقسام الخمسة للمتكررتين وذلك لميله الى غاية الايجاز في فن البديع
ثم اشار الى ان الاحسن في هذا الباب كون الكلمتين مختلفتي المعني بان لا يكون من
قبيل المتكررتين بل متجانستين او ملحقين بهما اشتقاقا او شبهة اشتقاق وذلك
لان كمال الحسن الافادة في صورة الاعادة وبه يظهر قوة التصرف في الكلام والا كان
مثل ما اورده المصنف من البيت المتكرر بجملته والرواية مشتهر بالفتح اسم مفعول في
الصحاح الشهرة وضوح الامر تقول فيه شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر اي وضح
وتقلان فضيلة اشهرها الناس وفي الاساس اشتهروه وكذا وتشاهروه واشتهر كذا
امثلة المتكررتين • سريع الى ابن العم يلطم وجهه • وليس الى داع الندي بسريع • حريص
على الدنيا مضيع لدينه • وليس لما في بيته لمضيع • ومن كان بالبيض الكواعب مغرما • فما زلت
بالبيض القواضب مغرما • وان لم يكن الا معرج ساعة • قليلا فاني نافع لي قليلها • امثلة
المتجانستين • لبارس بجنيها المنايا • ويمنى عن عطيتها اليسار • وفرافلح الجهال علم انني
انا الميم والايام افلح اعلم • فشعوف بآيات المثاني • ومفتون برنات المثاني • رماك زمان
السوء من حيث لا يري • مراما ولم تطلع باحور راما • امثلة الملحقين اشتقاقا • وهب ما ملكت
لما كبرت • وما كان من شانها ان تهي • اذا المرء لم يخزن عليه لسانه • فليس على شيئ سواه
بخزان • فعلك ان شئت لنا مطيع • وقولك ان شئت لنا مطاع • فقد كانت البيض
القواضب في الوغي • بواتر فهي الآن من بعده بتر • امثلة الملحقين بشبهة اشتقاق • ولاح

البيت للزمخشري قوله
• واخرني دهري وقدم معشرا
• بانهم لا يعلمون واعلم

يجي على جري العنان الى * ملهى سحقاً لمن لاح لاحي * اذا القراحلت دار قوم فليس
يزول الا بالفراد * ومصطلح بتلخيص المعاني * ومطلع الى تخليص عاني * لعمري لقد كان
النزبامكانه * نزا فاضحى الآن مثواه في الثرى * ولم يظفر بامثله ما يكون الكلمة الاخرى في
حشو المصراع الثاني مجيئي من القصور ولا هو حقيق بان يعد من قبيل رد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني **قوله** ومن جهات الحسن القلب وهو كون حروف
اللفظين بعكس حروف اللفظ الآخر بتمامها ويسمى قلب الكل كالفتح والحتف كقول
الشاعر * حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف * او ببعضها ويسمى
قلب البعض كالعورات جمع عورة وهي الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة وهي الخوف
ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مقلوباً مجنحاً وهو ان يكون احد المقلوبين في اول
البيت والثاني في آخره بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال
ومنه ما يسمى مقلوباً مستوياً وهو ان يقع قلب الكل في كلمتين او اكثر بمعنى ان يكون مجموع
كلمتين او اكثر نثراً كان او نظماً مصراعاً او بيتاً بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه
ذلك المجموع كقولك كبل طيبك وقولك خان اذا ناخ وفي التنزيل كل في فلك وربك
فكبر وفي المصراع قول من قال سر فلا كبا بك الفرس وفي البيت قول الحريري اس
ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا اس من ساه باسوه اعطاه الارمل الرجل الذي
لا امرأة له عرا من عروته اعروه اذا جئته والمجتبه طالباً وفلان يعروه الاضياف
يغشاه وارع امر من رعاه يرعاه حفظه اسا من سوت الجرح داويته او من اسوت بينهم
اصلحت ولا حاجة الى جعله بتغيير ابي بالكسر اي حزن على لغة من يقول في بقي يبقى بقى يبقى
قوله ومن جهات الحسن الاسجاع كان الانسب بما سبق من المحسنات ان يراد السجع
المعنى المصدري الا ان في ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في النثر كالقوافي في الشعر ما يأبى
ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقر وما ذكره في الصحاح من
ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل اقساماً يوجد في آخر كل قسم او
اكثر كلمات تتفق حروف اواخرها كالقوافي التي تكون في آخر الابيات من النظم فمثل اطلاق
القافية على البيت وعلى القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية من آخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل يا من على القوم عادل والعتابا

والعتابا وعند الاخفش آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة هي الروي اعني الحرف
الذي بني عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية وبالجملة سميت بذلك لانها تتبع نظم
البيت من قفوت اثره اذا اتبعته وسميت في النثر اسجاعاً لكونها تتكرر على نمط واحد
كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى في القرآن اسجاعاً بل فواصل جمع فاصلة
وهي الكلمة التي بها تفصل الآيات بعضها عن بعض والكلام في الاسجاع والفواصل وفي
كونهما من جهات الحسن وفيما يتعلق لها في الكلام من الاقسام ظاهر لا يحتاج الى مزيد تعرض
له فلذا اقتصر على مجرد كونهما من المحسنات مع خفيف اشارة الى بيان معناهما وما بين
الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال ومن جهاته دون ان يقول من جهات
الحسن كما في باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع بعض البسط
قوله ومن جهات الحسن الترصيع وهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين مستوية الاوزان
متفقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه مثل آتيناهما
وهديناهما فانهما متقاربان وزناً لا مستويان وتمثل المستبين مع المستقيم فانهما متقاربان
عجزاً من جهة مدة قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا مستويان لكون احدهما على الميم
والآخر على النون والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في
الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان من شرط الترصيع ان يكون كل لفظ من الفاظ الفصل
الاول مساوية لما يقابلها من الفصل الثاني في الوزن والقافية فقوله تعالى ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم يكون قريباً من الترصيع لا كائناً منه لان كلمة في قد تكررت
في الفقرتين وعلى هذا فحقيقة الترصيع قلما يوجد في الكلام والجمهور على ان ذلك انما يعتبر
فيما يقصد تقابلها ولا يضر وقوع بعض الروابط والادوات متكررة او مختلفة وفي
النظم لا يعتبر اتفاق العجز فيما يقابل القافية كقول ابي نواس وافعاله للراغبين كريمة
واموالهم للطالبين نهاب * وقول المطرزي * ودر جلاله ابداً سمين * ودر نواله ابداً
عزيز * وقول الوطواط * فلحظة النكراء سيبك دافع * ولخطة العذراء سيفك خاطب
قوله واصل الحسن في جميع ذلك الذي ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ
توابع للمعاني بان يصرف العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها الا ان يكون المعاني
للالفاظ توابع وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظاً يليق

بها محسن اللفظ والمعنى جميعًا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة بكلفة ومشقة ولا محالة لكونها
المعاني اعني المعاني لتلك الالفاظ اتيا كانت لم يكن تلك الجهات في الحقيقة جهة حسن لفوات
حسن ما هو المقصود الاصلي والغرض الاولي بل ربما صارت جهة قبح لكون الكلام حينئذ كظاهر
مموه على باطن مشوه ولباس فاخر على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة منها ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى
فلا يبالون لخفاء الدلالات وفوات المطابقات وركاكة المعاني وسخافة الاغراض
والمباني ومقتضى هذا التقرير ان جميع ذلك في عبارة الكتاب اشارة الى المحسنات اللفظية
وتوكيد وتقرير لما ذكر بقوله ان لا يكون الالفاظ متكلفة ما يناتها على وجه يفتقر الى
كلفة ومشقة وقد يجعل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية وله ايضا وجه فان
فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى المعنى ايضا قد يفوت حسن اصل الكلام بان لا يناتي
المطابقة او المقابلة مثلا الا بتكلف في الكلام وتعرف بقلة الاهتمام لمراعاة ما هو العمدة
في المرام وربما يخل بحسن الانتظام وذلك كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور
المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو
الازرق فياحبذا الموت الاحمر قوله ويورد اصحاب الفن في باب المحسنات مما
يباحث علم البديع اشياء ليس لها كثير تعلق بحسن اللفظ الا انه لغرابته واشتماله
على قوة تصرف المتكلم يورد ههنا مثل كون الحروف كلها من رسالة او قصيدة او
بيت منقوطة كقول الحريري فتنتني فجنتني تجني بتجن يفتن غب تجني وفيه
صنعة اخرى وهي كون الكلمات موصولة الحروف بحيث لا تجد فيها حرفا مفصولا
ومثل هذا يسمى الموصل وتلك المقطع كقول الوطواط واودك ان زرت دارود
درا او درزا او وردا وخودا او كون الحروف كلها غير منقوطة كخطبة الحريري هي الحمد
لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء الى اخرها وكابيات له اولها اعدد لحسادك حد السلاح
واورد الامل ورد السماح واحسن منه قول الغانمي دار الهد وارس علامها طمس
المعالم موز ار كامها ومثل كون البعض من حروف رسالة او شعر منقوطا والبعض
غير منقوط على الاستواء بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كالرسالة الخيفاء للحريري

وزنها

للحريري وهي الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك
يشين وكقوله هو اسمح فبث السماح زين ولا تجب املا تضيف وفيه جعل
واو العطف مع لا الناهية كلمة والخيفاء ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى
زرقاء او بان يكون حرف منقوطة واخرى غير منقوطة وهكذا الى اخر الكلام كرسالة
الرقطاء من الرقط وهو ان يكون للشاة نقط سود وبيض وهي اخلاق سيدنا
يحب وبعقوته يلب وبناء على ان لا حرف واحد كما هو العرف وتلب مسند الى
الجار والمجرور المقدم كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك كان مسئولا
وظاهر انك لا تقول مجروره بعقوته بل مجرور فكانه اعتبر في تلب ضميرا عائدا الى العقوة
على الاسناد المجازي او على الحذف والايصال ولو جعل يحب وتلب على لفظ المبني
للفاعل لم يحتج الى التكلف ومن النظم قوله سيد قلب سبوق مبر فطن مغرب عزوب
عيوف وبناء على ان المشدد حرف واحد وان الياء منقوطة مفصولة كانت او موصولة
ومن الانواع التي اوردها الاصحاب ذكرنا من ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها حذف
بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام
كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل مصراع ومنها جعل البيت مشتملة من جميع الحروف
التسعة والعشرين بلا زيادة ولا نقصان كقول من قال ازوصف غم عشق حطب
تذ بهد حظ كسي جز ضلال وقد يعد في هذا النوع من العربي قول من قال فقد ضج
زخر وشكا بثه مذ تخطت عضض على الافظ وفيه ترك الهمزة وتكرار الالف وقول
الاخر لا صبرن على غلظ وحجر بذت ثقة بحفظك ذا شماس وفيه تكرار الالف
والباء واللام ومنها ان يكون احد المصراعين او البيتين تصحيفا للاخر مع اختلافهما
عربيا وفارسيا كقوله يا منى امنى واساني يا فتى امنى واساني وكقوله زر نا فتنة
نبار فرذا در بات يمن يطير منكر زربا فتنه بباره فرذا در تاب لمن يطين شكر
الى غير ذلك مما اورد في الكتب الموفقة في هذا الباب قوله فلك ان تستخرج من
امثال هذه ما شئت وتسميه بما احببت فلا مشاحة في ذلك مثل ما سمينا التجاذب
وهو ان يقع في اثناء الكلام كلمة متعلقة من جهة المعنى بالطرفين كقولك مددت اليه
احدث منه ومن لطيف ذلك ان يكون التجاذب اداة تشبيه مع المشبه به كما في قول

عنه

وجعل التاء الثانية مقام الهاء

الخا فابي عمرته ولاف عيش سربو دبجو صبح • از بي يك روزه ملك خبر وعلم ساتن
وقد يقع ذلك في آخر البيت فيوهم ان القصد الى شبه المصراع الثاني واما القصد
الى شبه مضمون كل المصراعين وقد راعى بعض المتاخرين وذلك في جميع ابيات
غزل له فجا لطيفا دقيقا وقد اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك ومنها ما سميناه
التسلسل وهو ان يترتب الالفاظ متعلقا كل منها بالآخر على وجه واحد كقولك اخرجت
الى الورد من الشوك والشوك من الزجل والزجل من الطين ومنها التغليط
وهو ان يكون للفظ معنيان فيكنى عن احدهما بما لا يصلح كناية الا عن الآخر تغليطا من
توسيط جعل المكنى عنه ذلك اللفظ كقول ابي الحسن بن طباطبا العلوي • منعم الجسم
يحكي الماء رقته • وقلبه قسوة يحكي ابا اوس • يعني الحجر واوس بن حجر من فحول الشعراء وبعضهم
على ان هذا مردود وكذا قال ابو مسلم بن محمد بن بحر ابا حسن حاولت ايراد قافية • مصلبة
المعنى فجانبك واهيه • وقلت ابا اوس تريد كناية عن الحجر القاسي فاوردت واهيه
فان جاز هذا فاكسرن غير صاغر فمي بابي القرم الامام معاوية يعني الصخر لان اسم ابي سفيان
صخر وعليه قول من قال في ابي عبد الله الملقب بجلة وقايل ما ذا الذي من كله نطلبه
قلت الذي اطلب ان نغلب منه لقبه ومن صريحه قولهم لازال كاسمه محمود افان المقصود
هو المعنى والاسم هو اللفظ قوله واذ قد تحققت اي علمت حقيقة ان علم المعاني
هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان معرفة علم البيان صياغات المعاني اي تصويراتها
بالصور المختلفة وايرادها بالطرق المتفاوتة على ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب
من التصوير وانما تحقق ذلك بسوق الفصلين في مسائل العلمين بعد تعريفهما بما سبق
مع القصد بالتتبع الى المعرفة وانما كون الغرض والغاية هو التوسل بها اي بالمعرفة
المتعلقة بالامرين الى ان يوفي كل مقام للكلام ما يستحقه من الصور والكيفيات والطرق
الادبية بحسب الحالات المقتضية والامور الداعية مع ان المذكور في التعريفين في
موضع الغرض والغاية هو الاحتراز عن الخطاء فانما تحققه من تحقق مقتضى الحال وعرف
ان حسن الكلام بحسب مصادفة المقام لما يليق به واسباق الكلام في بيان المسائل الى
ان المقصود الكلي هو تحصيل مقتضيات الاحوال واقسام الكلام باعتبار المناسبة
للمقام والحال وبالجملة معلوم ان الاقسام بالصواب اصل بالنسبة الى الاحتراز عن الخطاء

الخطاء الا انه في اول الامر وظاهر النظر لما كان اوضح وابين جعله الغاية وبعد تحقيق
الكلام وتفصيل المرام رجع الى ما هو الاصل والحقيقة ثم في افراد ضمير بها وجعل
غاية العلمين واحدة اشارة الى ما سبق من شدة اتصالهما وكون البيان شعبة
من المعاني وانما كون توفية حق المقامات بقدر قوة الذكاء دون النهاية وقدر
الامكان على ما نص الايجاز فللقطع بان المقصود حصول الفن للانسان وان التكليف
انما يكون بقدر الطاقة مع ما ادرج في اثناء الكلام من احالة الامر الى كمال العقل واستقامة
الطبع وسلامة الذوق واضافة القوة الى الذكاء يحتمل البيانية والاختصاصية كما
سبق من انه لا بد من شدة الذكاء وفي اضافة الذكاء الى كاف الخطاب اشارة
الى ان المخاطب في هذا الفن والآخذ في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق
واستقامة الطبيعة وشدة الذكاء وصفاء القريحة والا لم يحظ منه بطائل بخلاف
بعض العلوم الاخر فانه ربما يحصل لبعض الاحرار طرف منه بكثرة التكرار واذا تكلم في هذا
الفن كان هزءة للساخرين وضحكة للناظرين كما جرت في مجلس خاص بمحول للافاضل
مناقشة فاسدة في جريان الاستعارة التمثيلية في الحرف على ما نطق به الكشاف والمفتاح
ومعنى ان المنتزع من عدة امور يصح ان يكون واحدا او متعلقا بمعنى الحرف وقد حضر بعض
العظماء وعنده انهم الجهلاء في بني جنسهم ممن ليس من الذكاء في العير ولا في النفير وفي الفضل
لا يعرف قبيلا من دبير فحمله التعقل على التكلم والترؤس على التنفس فقال بعده وذلك
عنيه وحك اذنيه وحك لحيته ودل سفيته هذا انما يكون على التفصيل فان كانت الامور
مركبات فالصورة المنتزعة منه متعددة بلا التباس والا فمتحدة كالماخوذ من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس فتكر جمع وتشكا آخرون وضحك قوم وبكى الاكثرون وما زدنا
على ان قلنا انتظروا معاشر الاكياس ولتعوذوا برب الناس من شر الوسواس واصبروا
فرقة الفضلاء على الابتلاء بمثل هذه الخطة النكراء والجثة العمياء والشركة في الصورة
المنتزعة عن ظواهر هؤلاء الذين لهم قلوب لا يفقهون واعين لا يبصرون باذان الانعام
يسمعون وباذهان الانعام يعقلون فعلم ان ليس الغرض والغاية في علم المعاني والبيان
هو التوصل الى توفية حق المقامات بحسب الغاية والامكان ولا بحسب قوة الانسان
كائنا من كان وانما سبق من انه لا يمكن الاحاطة بهذا الفن الا لعلام الغيوب فذلك

هو الكنه الكال **قوله** وعندك اي معلوم لك علما جليا قويا ان مقام الاستدلال
اي طلب اقامة الدليل على مطلوب قطعيا كان او ظنيا بالنسبة الى باقي المقامات
كمقام المدح والذم والجد والهزل والشكر والشكاية وغير ذلك من التفاصيل
السابقة جزء واحد من مجموع المقامات وان كان جزئيا من مطلق المقام وشعبة
فردة من الاصل ينبني ويتفرع عليه المقامات فيكون بعضا من جملة الشعب وان
جعلت لفظ ساير بمعنى الجميع فلفظ الجملة لمجرد البيان والتاكيد وما ذكر من معنى الاستدلال
اندفع ما يتوهم من ان مقابل مقام الاستدلال بالنسبة الى ساير المقامات حسن
الانتظام **قوله** علمت جواب اذ يعني لما علمت حقيقة ان الغرض المقصود بعلم المعاني
والبيان والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفيه حق جميع المقامات التي من جملتها
مقام الاستدلال ومعلوم ان التوصل الى توفيه حق مقام الاستدلال لا يكون الا بمعرفة
احوال الكلام الاستدلالي مثل انه كيف يجب ان ينتظم لينتج وان المنتظم على اي صورة
ما ذا ينتج وما ذا يشترط في انتاجه ونحو ذلك من تفاصيل مباحث الاستدلال علمت انه
لا بد للعارف بعلم المعاني والبيان من معرفة خواص تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة
خواصها وهذا مبني على ما زعمه من ان الاستدلال جزء من علم المعاني ومتعلق بالتراكيب
الكلامية اما ميلا الى الراي المزيف للبعض من ان موضوع علم الاستدلال هو الالفاظ من
حيث الدلالة على المعاني واما لان الاستدلال فلما يخلو عن نظم وتركيب للالفاظ حتى
قيل ان المفكر كانه يناجي نفسه بالفاظ مخيلة والاقتصار على الاستدلال دون الحد
تغليب او ذهاب الى انه المقصود واما الحد لضرورة احتياجه على ما ذكر في صدر التكملة
هذا وفي ادراج علم الاستدلال في تعريف علم المعاني بعد ما تم من تقييد الخواص وتقييد
التراكيب ضعف وخفاء لا يخفى لكن المصنف مصر على ذلك قد كرره في مواضع بل ختم به
الكلام حيث قال وحين انتصبنا لافادته اي افادة علم المعاني والبيان لزمنا ترك الخلل
بعلم الاستدلال الذي هو من جملته وفاء بالوعد واتماما للمقصد ضرورة انه كما يتوقف
معرفة الكل على معرفة الجزء فكذلك تعريفه للطالب اي افادته اياه وايصاله الى فهم
فان قيل يعلق العلم بالجزء يكون حاصلا والفهم اليه واصلا قلت التقدير انه ليس
كذلك والا كان الانتصاب بجمعه لافادة الجزء الآخر لا لافادة الكل نفسه وانما جعل

جعل اللازم ترك الضنة اي الافادة والتحصيل بالفعل ليست في وسعه بل هو
بتوفيق الله تعالى وتيسيره وتهيئة الاسباب ورفع الموانع فلذا قال وان يستمد الله
تعالى التوفيق في تكملته اي تكملة علم المعاني والبيان بعلم الاستدلال وقد يجعل هو
نفس التكملة وفي هذا شبه تنزل عن حقيقة الجزئية الى كونه كالجار له
والكائل والاستمداد في اللغة طلب المدد ويقال
استمدت الامير وتعديته الى مفعولين
لتضمين معنى الطلب والسوال والله
المسئول لتيسير الآمال والمشكور
على فائض النوال نحمده
الحمد على كل حال
والله اعلم
بالصواب
تم

فرغ من كتابة هذه النسخة الجليلة المملوة بالنكات الجمة الجميلة
العبد الفقير الى عفو ربه الملك الودود ابراهيم محمد بن حسن بن
مصطفى بن قاضي محمود عفي عنهم القادر المعبود
وقت الظهر من يوم الاحد الخامس عشر
من شهر شعبان المعظم فاضت انواره
المنتظم في سلك سنة خمس
وثمانين وتسعمائة
من الهجرة النبوية
م

[illegible]

حسبي الله وحده

من الكتب التي وقفها الفقير

الى الله ربه ذي المواهب

محمد المدعو بين الصدور بآراء عنب

وقف عبده ۱۲۰۵

[illegible]